

التَّائِيْلُ وَالْكَمِيلُ

في مَرْجٍ
كِتَابُ التَّسْمِيْلِ

أَلْفَهُ

أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُوْنَسِي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حَقَّقَهُ

الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَزْلَوِي

كَلِيَّةُ الْأَدَابِ - جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ عَشْرُ

دَارُ الْكِتَابِ وَالسَّبِيلِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء ١٤/ حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٣٩هـ

٤٠٦ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٩٠-٨٨-٣

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف ١- العنوان

ديوي ١٥.١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٩٠-٨٨-٣

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

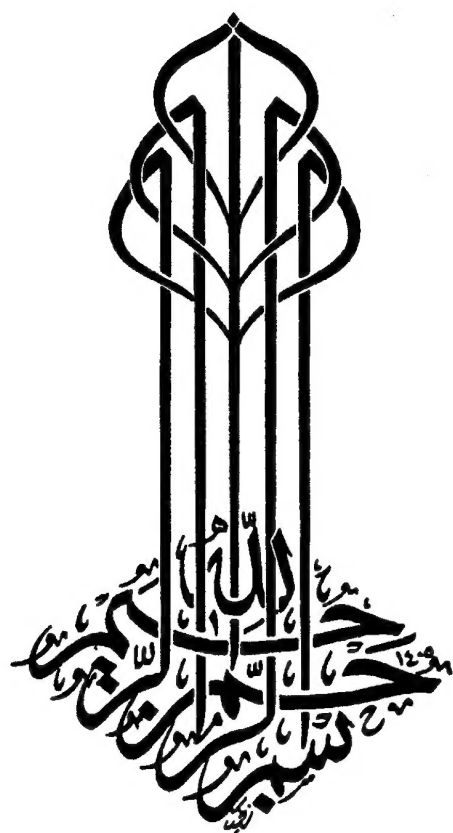
ص ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٩٦٦١١ ٤٩١٤٧٧٦

+ ٩٦٦١١ ٤٩٦٨٩٩٤

فاكس: ٩٦٦١١ ٤٤٥٣٢٠٢

E-mail eshbelia@hotmail.com



التَّائِبُ وَالْمُكْتَسِبُ

في شريع
كتاب التَّائِبِ

ص: باب أسماء لازمت النداء

وهي فُلْ وفُلة ومَكْرَمَان ومَلَأْمَان ومَلَأْم وَلُؤْمَان ونُؤْمَان، والمعدولُ إلى فَعَلَ في سَبِّ المدَّكَّر، وإلى فَعَالٍ مَبْنِيًّا على الكسر في سَبِّ المؤنث، وهو والذي بمعنى الأمر مَقْيَسَانِ في الثلاثي المجردِ وفَقًّا ل(س). وقد يقال: رَجُلٌ مَكْرَمَانٌ ومَلَأْمَانٌ، وامرأةٌ مَلَأْمَانَةٌ. ونحو (أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلٍ) و(قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ) من الضرورات.

ش: معنى قوله لازمتِ النداء لم يُتَصَرَّفَ فيها بأن تُسْتَعْمَلَ مبتدأ ولا فاعلة ولا مفعولة بإطلاقي ولا مجرورة؛ بل لا تُسْتَعْمَلَ إلا في النداء. وقد قسم النحويون هذا الباب إلى قسمين: مسموع، ومقيس. فالمسموع: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، واللَّهْمَّ، ويا فُلُ، ويا فُلةً، ويا هَنَاهُ. والمقيسُ يأتي ذكره^(١) إن شاء الله تعالى.

[٦: ٨٣/١]

فأما يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، واللَّهْمَّ، ويا هَنَاهُ، فقد تقدَّم الكلام^(٢) عليها حيث ذكرهما المصنف. وأما قولهم يا فُلُ ويا فُلةً فقال المصنف في الشرح^(٣): «يقال في النداء: يا فُلُ، للرجل، ويا فُلةً، للمرأة، بمعنى: يا فُلَانُ، ويا فُلَانَةٌ، وهما الأصل، ولا يُسْتَعْمَلان منقوصين في غير نداء^(٤) إلا في ضرورة، كقول الراجز^(٥):

(١) يأتي ذكره في هذا الجزء ق ٨٤/١ من الأصل.

(٢) تقدم الكلام على يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ في ١٣: ٣٣٧ - ٣٤١، وعلى اللهم في ص ٢٩٨ - ٣٠٠، وعلى يا هَنَاهُ في ص ٣٤٣ - ٣٤٧.

(٣) ٤١٩: ٣.

(٤) غ: النداء.

(٥) هو أبو النجم. الديوان ص ٣٥٥ والكتاب ٢: ٢٤٨ والخزانة ٢: ٣٨٩ - ٤٠٤ [الشاهد ١٤٨]. اللَّحْجَةُ: الأصوات والصخب.

في جثة أمسك فلانًا عن قل

انتهى.

فأما قوله: إنَّ يا قُلُّ للرجل، ويا قُلَّةُ للمرأة، وإنهما بمعنى: يا فلان، وقُلانة - فقد ذكر هو في (باب العَلَم) ^(١) أنَّ قُلانًا وقُلانة كناية عن نحو زيد وهند، يعني فهما كناية عن عَلمٍ مَن يَعْقِل، ولذلك قال: وهما الأَصْل، يعني: فحُذِفَ مِْن قُلان الألف والنون، ومِن قُلانة ذانك أيضًا.

وما ذهب إليه من أنَّ أصلهما ما ذكر هو قول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون في ترخيم قُلان وقُلانة: يا قُلُّ، ويا قُلَّة، وهذا لا يجوز عند البصريين لما سيأتي في (باب الترخيم) ^(٢)، إن شاء الله تعالى.

وأما ابن عصفور فزعم أنَّ قولك يا قُلُّ ويا قُلَّة كناية عن العَلَم ^(٣)، ويعني عَلمٍ مَن يَعْقِل، ولا يزعم أنَّ أصله: يا فلان، ولا يا قُلانة. فاتفق المصنف وابن عصفور على أنهما كناية عن عَلمٍ مَن يَعْقِل وإن اختلفا في الأصل، فالمصنف يعتقد أنه حُذِفَ منه ألف ونون، وابن عصفور يعتقد أنه لم يُحذف منه ذلك، بل لم يُبَيَّن ما الذي حُذِفَ منه.

وصاحبُ (البيسط) ذهب إلى ما ذهب إليه من أنه كناية عن العَلَم في النداء على حرفين؛ قال: ولا يقع في غير النداء إلا شاذًّا، كما أنَّ قُلانًا كناية عن العَلَم قبل النداء، وهؤلاء يَمْعَزِلُ عن كلام س ومذهبه، وذلك أنَّ قولك يا قُلُّ ويا قُلَّة ليسا كناية عن العَلَم، بل هما كناية عن قولك: يا رجل، ويا امرأة، فهما كناية عن نكرة مَن يَعْقِل مِن جنس الإنسان بمعنى: يا رجل، ويا امرأة، وقُلُّ مما حُذِفَ منه حرف وُيِّيَ على

(١) التسهيل ص ٣٢.

(٢) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٨٩/ب من الأصل.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٦ والمقرب ١: ١٨٢.

حرفين بمنزلة دَم^(١)، وليس أصله فُلَانًا؛ إذ ليس أحد يقول: يا فُلَان^(٢)، وإذا عَنُوا امرأة قالوا: يا فُلَّة، وهذا الاسم اختَصَّ بالنداء، وبُنِيَ على حرفين لأنه موضع تخفيف، ولا يكون إلا كناية^(٣) لمنادى، نحو: يا هَنَاه، ومعناه: يا رجل، وأمَّا فُلَانٌ فكناية عن اسم سُمِّيَ به المُحَدَّثُ عنه خاصٌّ غالب، وقد اضطرَّ شاعرٌ فبناه على حرفين في هذا الموضع، قال:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِلُكُ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

هذا ملخص كلام س^(٤) في هذه المسألة.

وكذلك لو سُمِّيَ بـ(قُلِّ) المختَصَّ بالنداء، ثم صُعِّرَ، لَقِيلَ قُلِّيَّ، تجعله من باب دَم، لا أن^(٥) أصله فُلَانٌ فَتَرَدَّدَ النون؛ لأنه ليس محذوفًا من فُلَان؛ إذ المعنى ليس المعنى، ولا المادة المادة، فحَمَلُهُ على الأكثر، وهو أن تكون لامه المحذوفة حرفَ علة، وليس بترخيم فُلَان، فقد ظهر الفرق بين قُلِّ وفُلَان؛ إذ تركيب قُلِّ (ف ل ي)، وتركيب فُلَان (ف ل ن)، ولَمَّا اضطرَّ الشاعرُ، وحذف من فُلَان، وصيَّره في الشعر بلفظ [ب/٨٣: ٦] قُلِّ الذي في النداء - ذكرَ س فيه أن أصله فُلَان، وهو صحيح، ولم يزعم س أن فُلَا المختَصَّ بالنداء هو هذا الذي وقع في رجز الشاعر، قال س^(٦) في (التصغير) في باب ما ذهبَ لامه: «ومن ذلك قُلِّ، تقول قُلَيْنَّ، وقولهم فُلَانٌ دليلٌ على أن ما ذهب اللامُ وأثما نون، وقُلِّ وفُلَانٌ معناهما واحد، قال أبو النجم:

(١) غ: ذي.

(٢) في الطبعة التي حققها عبد السلام هارون: يا قُلِّ. وفي حاشيتها أنه في طبعة ديرنبورغ: «يا فُلَان». وما في المقتضب ٤: ٢٣٧ موافق لما أثبتناه.

(٣) ط: ولا يكون الكناية.

(٤) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٥) ط: لأن.

(٦) الكتاب ٣: ٤٥٢.

في جِئَةِ أَمْسِكِ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

فإنما يعني س فُلًا الذي هو بعض فُلَان، ولذلك قال: «ومعناها واحد»، ثم أنشد قول أبي النجم شاهدًا على أنَّ معناها واحد، ولم يَعْرِضْ^(١) هنا ل(قُلِّ) المختصَّ بالنداء؛ لأنَّ معناه غير معنى فُلَان، وقد أوضح ذلك في (باب الترخيم)^(٢)، وكأنَّ ابن عصفور والمصنف وفقًا على كلام س في (باب التصغير) فقط، فذكروا أنَّ فُلًا المختصَّ بالنداء هو كناية عن العَلَم، ولم يَقِفَا على ما ذكره س في (باب الترخيم) من الفرق بينهما.

وكذلك الأستاذ أبو عليّ، فقال: وأما قُلِّ فإنهم لم يستعملوه إلا في النداء، ووجه الحذف في النداء كثرة الاستعمال، فجاءوا به اسمًا مبنياً على حرفين، ومعناه معنى يا فُلَان، إلا أنهم لم يحذفوه إلا في النداء.

وقال ابن خروف: وقُلِّ لا يُسْتَعْمَلُ إلا في النداء، ويجوز أن يكون محذوفًا من فُلَان، كقوله:

..... أَمْسِكِ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

أي: أَمْسِكِ زَيْدًا عن عمرو، أو تكون كلمة محذوفة استعملت في النداء، وهي كناية عن رجل، أي: أَمْسِكِ زَيْدًا عن رَجُل، أي: أَمْسِكِ زَيْدًا عن قُلِّ الذي يُكْنَى به عن رَجُل.

وقوله ومَكْرَمَان قال المصنف في الشرح^(٣): «يقال للعزير المَكْرَم: يا مَكْرَمَان، وفي نداء ضده: يا مَلَأْمَان، ويا مَلَأْمُ، ويا لُؤْمَان، ويقال في نداء الكثير النوم: يا نَوْْمَان، وقال الشاعر^(٤):

(١) ط: يتعرض.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٣) ٣: ٤١٩، وليس فيه بيت الشعر.

(٤) لم أقف عليه في مصادري.

إذا قلت يا نَوْمَانُ لم يَجْهَلِ الذي أريدُ ولم يأخذُ بشيءٍ سوى حِجْلِي
والمشهورُ ألاَّ يُسْتَعْمَلَ شيءٌ من هذه الخمسة في غير نداء» انتهى.

أما ما بُنيَ على مَفْعَلَانِ فكلامُ المصنّف في الفَصِّ وفي الشرح مُشْعِرٌ بأنه لا
يقال منه إلا ما سَمِعَ، ولم يَذكر المصنّف منه غير مَكْرَمَانِ وَمَلَأْمَانِ. وأما بعضُ
أصحابنا^(١) فيقولون إنه مُنْقَاسٌ، فتقول: يا مَكْذَبَانُ، ويا مَحْبَثَانُ، ويا مَلَأْمَانُ، وإذا
أردت المونثة أدخلت التاء، فقلت: يا مَحْبَثَانَةُ.

وقال بعض أصحابنا^(٢): وأما مَفْعَلَانِ فالذي جاء منه مَلَأْمَانِ وَمَحْبَثَانِ
وَمَكْذَبَانِ وَمَلَكْعَانِ وَمَطْيَبَانِ؛ وهي من القلّة بحيث لا يقاس عليها، وأكثر استعمال
هذا البناء المختصّ بالنداء في الذّمّ. وزعم أبو محمد بن السيّد^(٣) أنه مختصّ بالذّمّ،
وزعم أنّ ما وُجد في النسخ^(٤) من قولهم يا مَكْرَمَانُ تصحيف يا مَكْذَبَانُ. وليس كما
زعم؛ إذ قد ذُكر الأَخْفَشُ^(٥): يا مَكْرَمَانُ، وذكره س^(٦)، ولم ينصّ س على الذّمّ في
بناء مَفْعَلَانِ هذا. وأما يا مَلَأْمُ، ويا لُؤْمَانُ، ويا نَوْمَانُ - فلا يقالُ مما على هذه الأوزان
إلا ما سَمِعَ، ولا يقال: يا /مَكْذَبُ، ولا: يا كُذْبَانُ، ولا: يا كُذْبَانُ، قياساً عليها. [٦: ٨٤/١]

وقوله والمعدولُ إلى فَعَلٍ في سَبِّ المذكَر نحو^(٧): يا عُذْرُ، يا حُبْتُ، يا
فُسْقُ. كلامُ المصنّف يدلُّ على أنه لا ينقاس فَعَلٌ في سَبِّ المذكَر في النداء،
وأصحابنا نصّوا على القياس فيه، فقالوا^(٨): وأما المقيسُ فهو كلُّ ما كان من الصفات

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٥.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع [باب النداء] ٤١٢: ١ (رسالة).

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٣٧. وردّ عليه ابن خروف. شرح جمل الزجاجي ٢: ٧٣٢.

(٤) يعني نسخ كتاب الجمل، وفي متنه: «(يا مَكْذَبَانُ)»، وفي حاشيته: «(يا مَكْرَمَانُ)»، عن نسخة.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢: ٧٣٢.

(٦) الكتاب ٤: ٢٦٣.

(٧) نحو ... في سب المذكر: سقط من غ.

(٨) المقرب ١: ١٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٧، وفي شرح ابن خروف ٢: ٧٣٠ أنّ
المقيس من ذلك ما كان على فَعَلٍ، وعلى فَعَالٍ.

على وزن مَفْعَلَان، نحو: يا مَكْذِبَانُ، ويا مَلَأْمَانُ. أو فُعَل، نحو: يا فُسْقُ، ويا خُبْثُ. أو فَعَال^(١)، نحو: يا لَكَّاع. وقال المبرد^(٢): «إذا أردتَ بِفَعَلٍ مذهبَ المعرفة جاز أن تَبَيِّنَ في النداء مِن كُلِّ فِعْلٍ فَعَلٌ لِأَنَّ المُنَادِيَ مُشَارٌّ إِلَيْهِ، وذلك قولك: يا فُسْقُ، ويا خُبْثُ، تريد: يا فاسِقُ، ويا خبيثُ».

وفي (البسيط): «مذهبُ س أنه قياسٌ في باب النداء في فَعَالٍ^(٣) وفُعَلٍ^(٤). وقال بعض أصحابنا: المسموع منه: يا لَكَّع، يا فُسْقُ، يا خُبْثُ، يا غُدْرُ، انتهى. ولُكَّع معدول عن أَلَكَّع، وهو اللثيم الأصل، وفُسْق عن فاسِق، وخُبْث عن خبيث، وغُدْر عن غادر، وكُلُّها معدولة عن مَعَارِف.

أما ما كان على وزن مَفْعَلَان وفُعَلٍ^(٥) فمبنيٌّ على الضمِّ، وما كان على وزن فَعَالٍ فمبنيٌّ على الكسر، لمضارعتِه حَذَامٍ من جهة العدل والتأنيث والوزن، لكن البناء فيها متحتمٌ، بخلاف حَذَامٍ، فأما ما وردَ من قوله: (لا تقومُ الساعةُ حتى يَلِيَّ أَمْرَ الناسِ لُكَّعٌ بِنُ لُكَّعٍ)^(٦)، فهذا ليس الذي هو مختصٌّ بالنداء، وليس بمعدولٍ لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَمٍ. وأما قولُ بعض نساء العرب^(٧):
يَدْعُوهُ سِرًّا وإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ
شَهَادَةً يَبْدِي مِلْحَادَةً عُذْرٍ

(١) غ: أو فعل نحو يا لكع. ط: أو فعال نحو يا لكع.

(٢) الكامل ٣: ١٢٣١.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٤) شرح الكافية ١: ٥١٠، ولم أقف له على نص صريح فيه.

(٥) غ: ومفعول. ط: على وزن مفعال وفُعَل.

(٦) هذا حديث نبوي، وهو بهذا اللفظ في الكامل ١: ٣٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:

١٠٨، وأخرجه الترمذي من حديث حذيفة في سننه ٤: ٤٩٣: كتاب الفتن: الباب ٣٧،

برقم ٢٢٠٩ [دار إحياء التراث العربي، بيروت]، ولفظه: (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد

الناس بالدنيا لكع بن لكع). و أخرجه أحمد في المسند بغير هذا اللفظ.

(٧) هي أم عمران بن الحارث الراسبي قاتل الحجاج بن باب وقتيله، تراثي ابنها. الكامل ٣:

١٢٢٤. الإلحاد: الميل وترك القصد، وألحد الرجل: مال عن طريقة الحق والإيمان.

فاستعمل في غير النداء للضرورة، كان معرفة في النداء، فنقل إلى الصفة، فصار نكرة لخروجه عن الإشارة، فنعت به، ولحق برجل حطم، ومال لبدي^(١).

وقوله وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقاً ل(س) الضمير في قوله وهو عائد على فعال في سب المؤنث. وقوله وفاقاً ل(س) إشعاراً بأن الخلاف فيهما، ولا تعلم خلافاً في اقتباس فعال الذي في النداء في سب الأنثى، وأمّا الذي بمعنى الأمر فخالف فيه المبرد^(٢)، وزعم أنه لا يقال منه إلا ما سُمع، وقد ذكرنا ذلك في (باب أسماء الأفعال)^(٣).

وقال المصنف في الشرح^(٤): «لا يقتصر فيهما على السماع، بل يصاغان من كل فعل ثلاثي مجرد قياساً، فيقال: يا لأم، يا نحاس، يا قذار، بمعنى: لئيمة، ونحسة، وقذرة. وجلاس، وقوام، ونطاق، بمعنى: اجلسن، وقمن، وانطقن، فلو كان غير مجرد لم يُقل منه إلا ما سُمع، نحو ذراك من أدرك» انتهى.

وأهل المصنف قيديّن في جواز بناء فعال بمعنى الأمر: أحدهما أن يكون الثلاثي المجرد تاماً، فلا يجوز ذلك من الفعل الناقص، فلا يجوز: كَوَانٍ منطلقاً، ولا بَيَاتٍ ساهراً، بمعنى: كُنْ منطلقاً، وبِتْ ساهراً. / والثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يجوز: [٦: ٨٤/ب] وَذَارٍ زيداً، ولا وَدَاعٍ عمراً، بمعنى: ذَرَّ زيداً، ودَغَ عمراً.

وقوله وقد يقال: رجلٌ مَكْرَمَانُ ومَلَأْمَانُ، وامرأةٌ مَلَأْمَانَةٌ قال المصنف في الشرح^(٥): «وروى ابن سيده أنه يقال^(٦): رجلٌ مَكْرَمَانُ ومَلَأْمَانُ، وامرأةٌ مَلَأْمَانَةٌ، والمشهورُ اختصاصُ مَكْرَمَانٍ ومَلَأْمَانٍ بالنداء» انتهى.

(١) رجل حطم: يأتي على الزاد لشدة أكله. ومال لبدي: كثير.

(٢) شرح الكافية ٢: ٣٢٣.

(٣) سيأتي في هذا الجزء ق ١٦٢/ب من الأصل.

(٤) ٣: ٤١٩ - ٤٢٠.

(٥) ٣: ٤٢٠.

(٦) المخصص ٣: ١١، عن الأصمعي، وليس فيه مكرمان، وذكر مكرمان في المحكم ٧: ٢٤ عن أبي العميثل الأعرابي.

وهذا الذي ذكره عن ابن سيده هو تابع لنكرة، وأما أبو حاتم السجستاني فذكره تابعاً لمعرفة، وهو: هذا زيدٌ مَلَأْمَانٌ، وهذه هند مَلَأْمَانَةٌ، غيرَ مصروفين، وزعم أنَّ ذلك صفة، وحكى ذلك عن العرب^(١).

قال ابن عصفور^(١): «ومَلَأْمَانٌ ومَلَأْمَانَةٌ في هذا عِلْمَانٍ لكونهما تابعين للعَلَم، وامتنع مَلَأْمَانٌ مِنَ الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، فتقول: مررتُ بزيدٍ مَلَأْمَانٍ، وبهند مَلَأْمَانَةٍ، والعَلَم لا يكون صفةً؛ لأنَّ العَلَمِيَّة تُزِيل من الاسم معنى الاشتقاق، فلا يكون مشتقاً عِلْماً في حينٍ واحد، فلم يَبْقَ إلا أن يكون تَبَعَهُ على طريق البَدَل».

ثم ناقضَ ابنُ عصفور ما قاله في سبب منع صرف مَلَأْمَان فيما حكى أبو حاتم من قولهم: هذا زيدٌ مَلَأْمَانٌ، فقال^(٢): «فإن قيل: فلعله صفة وامتنع الصرف لزيادة الألف والنون والصفة. فالجواب: أنَّ الألف والنون لا تَمْنَع الصرف مع الصفة إلا في اسمٍ لا تدخله تاء التأنيث، وهذه تدخلها تاء التأنيث على ما حكى، فثبت أنه امتنع الصرف للعدُل والعَلَمِيَّة» انتهى. فقال أولاً: امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وقال هنا: للعدُل والعَلَمِيَّة.

قال ابن عصفور: «ولا يكون على هذا ما ذكره أبو حاتم ردّاً لما ذهب إليه النحويون من الاختصاص بالنداء؛ لأنَّ الذي يختصُّ عندهم بالنداء إنما هو الصفة لما ذكرنا، وهذا الذي حكاه أبو حاتم من قبيل الأسماء الأعلام» انتهى.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع^(٣): «تفريقه بينهما فاسد، فإنَّ الذي في النداء أيضاً^(٤) عِلْمٌ بدليل منع: يا أَيُّهَا المَخْبَثَانُ، وكُلُّ نكرة تعرّفت في النداء بالإقبال والخطاب فيجوز نداؤها ب(أي)، ولذلك يقول النحاة في يا قُسْقُ ويا قَسَاقٍ: إنهما عِلْمَانٍ. نَعَمْ أصلهما الصفة، وجُعِلَا عِلْمَيْنِ مبالغة، فسقطَ التفريق، فينبغي أن يقال:

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨، وأصل أقواله في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١: ٤١٢ - ٤١٣ [باب ما لا يقع إلا في النداء]، (رسالة).

(٤) أيضاً علم ... تعرفت في النداء: سقط من ك.

إِنَّ يَا مَلَأْمَانُ وَيَا فُسْقُ وَيَا لَكَاحٍ كَثِيرٌ فِي النداء، فهو مما اختصَّ به عند أكثر العرب على ما روى أكثر الأئمة، ورواية مَنْ رواها في غير النداء ليست ردًّا على مَنْ ذهب إلى أنَّ ذلك لا يُستعمل إلا في النداء» انتهى.

والذي يظهر أنَّ دعوى العَلَمِيَّة في يَا فُسْقُ وَيَا فَسَاقٍ بعيدة؛ لأنَّ دالَّتهما على معنى الفسق دلالة ظاهرة، وكذلك يَا حُبْتُ وَيَا خَبَاثٍ دالَّتهما على معنى الخُبث ظاهرة أيضًا، والعَلَمِيَّة تذهب بمعنى الاشتقاق، ولا يُلاحظ فيها شيء منه إذ يصير جزئيًّا لا كليًّا، وإنما امتنع أن توصف بهما (أي) لأنَّ ذلك إخراج لهما عمَّا وُضِعَا عليه من الاختصاص بالنداء، فدَعَوَى مَنْ ادَّعى أنَّ كلَّ نكرة تعرَّفت في النداء /بالإقبال والخطاب يجوز نداؤها ب(أي) غير مسلَّم، بل ينبغي أن يزداد في ذلك فيقال: [٦: ٨٥/أ] كلُّ نكرة تعرَّفت في النداء بالإقبال والخطاب ولم تكن مختصةً بالنداء يجوز نداؤها ب(أي).

وأما ما ذكره ^(١) المصنف من أنه يقال: رَجُلٌ مَكْرَمَانُ وَمَلَأْمَانُ، وامرأةٌ مَلَأْمَانَةٌ، فتتبع النكرة - فلم يُبيِّن على أيِّ وجهٍ تَبَعَتْهُ، وعلى ما زعموا مِنَ العَلَمِيَّة يكون بدَل معرفة من نكرة، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأنَّ التأنيث لا يمنع الصرف مع الصفة، ولأنَّ الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلا في فَعْلَانِ ذِي فَعْلَى، وليس هذا منه.

والذي أذهب إليه في تخريج ما حكاه أبو حاتم من تَبَعِيَّةِ المعرفة وغيره مِنَ تَبَعِيَّةِ النكرة أنه أضمر فيه القول وحرفُ النداء، فقولهم هذا زيدٌ مَلَأْمَانٌ تقديره: هذا زيدٌ المقول فيه أو المدعوى: يَا مَلَأْمَانُ، وكذا في المؤنث، وكذا في قولهم: رَجُلٌ مَكْرَمَانُ وَمَلَأْمَانُ، معناه: مَقُولٌ فيه أو مَدْعُوٌّ: يَا مَكْرَمَانُ، وَيَا مَلَأْمَانُ، وإضمار القول كثير، وحذف حرفِ النداء مُناسِبٌ هنا إذ حذفوا القول، فناسب الحذف ^(٢) الحذف مع

(١) فيما عدا ط: ذكر.

(٢) غ: الحرف. ط: إذ حذف القول يناسب الحذف مع مجيئه.

محيته في نحو: (ثَوْبِي حَجْرٌ)^(١) وإن كان قليلاً على مذهب البصريين لا ينقاس ومُنْقَاسًا عند الكوفيين. وهذا التخريج فيه إبقاء تلك الألفاظ على ما نَقَلَ الأئمة فيها من الاختصاص بالنداء، ونَقَلَ أبي حاتم ليس بمشهور عند الأئمة، فلذلك رَدَدْنَاهُ بهذا التأويل إلى ما نَقَلُوهُ.

وقوله ونحو (أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ)^(٢) و(قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ) مِنَ الصَّرُورَاتِ قَدْ تَقَدَّمَ تَفْرِيقُ س^(٣) بَيْنَ (فُلٍ) الْمُخْتَصِّ بِالنِّدَاءِ وَبَيْنَ (فُلَانٍ)، وَأَنَّ هَذَا الَّذِي فِي هَذَا الرَّجْزِ هُوَ الْمَحْذُوفُ مِنْ (فُلَانٍ)، لَا أَنَّهُ (فُلٍ) الْوَاقِعُ فِي النِّدَاءِ مُخْتَصِّاً بِهِ، وَ(أَمْسِكْ) جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ، فَلَا يَصِحُّ وَقْعُهَا صِفَةً لِرَجَّةٍ، بَلْ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَيْ: مَقُول^(٤) فِيهَا أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ.

وَأَمَّا (قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ) فَقَعِيدَتُهُ مُبْتَدَأٌ، وَلَكَاعٍ خَبَرُهُ. وَيَحْتَمِلُ تَأْوِيلُ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَوْ الدِّعَاءِ، وَذَلِكَ الْمَضْمَرُ هُوَ الْخَبَرُ، وَالتَّقْدِيرُ: قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لَهَا أَوْ تُدْعَى يَا لَكَاعٍ، فَحُذِفَ الْقَوْلُ وَحُرِفَ النِّدَاءُ كَمَا قَالُوا: (ثَوْبِي حَجْرٌ). وَهَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ، وَهُوَ^(٥):

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ ، قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

* * *

(١) هذا حديث نبوي تقدم في ١٣ : ٢٣٢.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٨٣/أ من الأصل.

(٣) ط: مقولا.

(٤) تقدم البيت في ٤ : ١٤٧.

ص: باب تَرْخِيمِ المَنَادَى

يَجُوزُ تَرْخِيمُ المَنَادَى المَبْنِيِّ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالهَاءِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَمًا زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِ عَجْزِهِ إِنْ كَانَ مَرْكَبًا، وَمَعَ الْأَلْفِ إِنْ كَانَ (أَتْنَا عَشَرَ) أَوْ (أَتْنَا عَشْرَةَ) ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فَيُحَذَفُ آخِرُهُ مَصْحُوبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ هَاءَ تَأْنِيثٍ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ سَاكِنٍ زَائِدٍ مَسْبُوقٍ بِحَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً وَبِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ؛ وَإِلَّا فَغَيْرَ مَصْحُوبٍ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي نَحْوِ: عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَثُمُودٍ، وَلَهُ وَلِلْجَزْمِيِّ فِي نَحْوِ: فِرْدَوْسٍ وَغُرْنِيقٍ. وَلَا يُرْخَمُ الثَّلَاثِيُّ الْمُحَرَّكُ الْوَسْطُ الْعَارِي مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ إِلَّا الْكَسَائِيُّ. وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْجُمْلَةِ وَفَاقًا / لِسَبْيُوهِ.

[٦: ٨٥/ب]

ش: الترخيم لغة التسهيل، يقال: صوتٌ رَخِيمٌ، أي: لَيِّنٌ سَهْلٌ، قال ذو الرُّمَّة^(١):

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي ، لَا هُرَاءَ ، وَلَا نَزْرٌ وَقِيلَ^(٢): الرَّأْفَةُ وَالْإِشْفَاقُ.

وإصطلاحًا: حذف آخر الاسم باطراد، فلا يُسَمَّى مثل (يُدِّ) مُرَحَّمًا. وإنما قال المصنف باب تَرْخِيمِ المَنَادَى لِأَنَّ التَّرخِيمَ يَكُونُ فِي التَّصْغِيرِ، وَغَرَضُهُ هُنَا تَرْخِيمُ المَنَادَى، وَلَا يَقَالُ ذَلِكَ فِي التَّصْغِيرِ بِإِطْلَاقٍ، إِنَّمَا يَقُولُونَ: تَرْخِيمُ التَّصْغِيرِ، فَإِذَا أَطْلَقُوا فَإِنَّمَا يَعْنُونَ تَرْخِيمَ النِّدَاءِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِالنِّدَاءِ.

(١) الديوان ١: ٥٧٧ والخصائص ١: ٢٩. رَخِيمٌ الحَوَاشِي: لَيْنٌ الحَوَاشِي، وَقِيلَ: مُخْتَصَرُ الْأَطْرَافِ. وَالهُرَاءُ: الْكَلَامُ الْكَثِيرُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَعْنَى. وَالتَّزْرُ: الْقَلِيلُ.

(٢) قَالَهُ ابْنُ الدَّهَّانِ فِي الْغُرَّةِ فِي شَرْحِ اللَّعَمِ [بَابُ التَّرخِيمِ] ١: ١ ق ٤٢/أ (مَخْطُوط).

وقوله يجوزُ ترخيمُ المنادى ينبغي أن يُقَيَّدَ المنادى بكونه غيرَ مستغاثٍ لم تدخله اللام، ولا مندوبٍ لحقته علامةُ التُّدْبَةِ، فإنهم نَصُّوا^(١) على أنهما لا يُرَخَّمان. وأجاز ابن خروف^(٢) ترخيم المستغاث به إذا لم يكن فيه لامٌ الاستغاثَة، واستدلَّ بقول الشاعر^(٣):

..... أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع^(٤): «وهذا ضرورة. وفيه نداءُ المستغاث به بغير (يا)، وقد تقدَّم منعه^(٥). على أنَّ مُحَوَّزَه^(٦) أنَّ عامراً مما^(٧) كَثُرَ التسميةُ به عندهم ونداؤه، ولذلك أكثر ما ينادى مُرَحَّماً، فصار كأنه لم يُحَدَفْ منه شيء، فلا ينبغي أن يقاس عليه» انتهى.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «في المستغاث به لغتان: يا لزيد، ويا زيد، ففي لغةٍ مَنْ جَرَّ لا يُرَخَّمُ لأنه مُعَرَّب، وَمَنْ بَنَاهُ رَحَّمَهُ، فلهذا قَيَّدهُ س بقوله^(٨): (إذا كان مجروراً؛ لأنه بمنزلة المضاف)؛ ألا ترى أنه مُعَرَّب» انتهى.

(١) الكتاب ٢: ٢٤٠ وأما ابن الشجري ٢: ٣٠١ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٣ والمقدمة الجزولية ص ١٩٧ وشرح الكافية للرضي ١: ٤٧٠ والملخص ١: ٤٧٧.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع [باب الترخيم] ص ٤٣١ [رسالة].

(٣) صدر البيت: «مَتَنَانِي لِيَلْقَانِي لَقِيطٌ». ونسب في الكتاب ٢: ٢٣٧ - ٢٣٨ إلى الأخوص بن شريح الكِلَابِي، وفي شرحه للسيرافي ٨: ٥٠ والنكت ١: ٥٧٣: شريح بن الأخوص. وفي الكامل ٣: ١٢٩١ ليزيد بن عمرو بن الصَّعِقِ الكِلَابِي. وفي تحصيل عين الذهب ص ٣٢٦: الأخوص بن شريح. لقيط: هو لقيط بن زُرارة التميمي. وفي الكامل ٣: ١٢٩١: «وقوله (أعام لك) يريد: يا عامرُ فَرَّخَم، وإنما يريد الحيَّ تعجُّباً، أي: لَكُم أعجَبُ من تَمَنِّي لقائي».

(٤) شرح الجمل له [باب الترخيم] ص ٤٣١ [رسالة].

(٥) غ: وقد منعه.

(٦) أن محوزه: سقط من ط.

(٧) ط: إنما.

(٨) الكتاب ٢: ٢٤٠.

وقد شُع ترخيمُ المستغاث به وفيه اللام، قال مُرَّة بن الرُّوَاع من بني أَسَد^(١):
كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ: يَا لَتَيْمِ اللَّهِ، قُلْنَا: يَا لَمَالِ

وينبغي أن يُقَيَّد أيضًا بأن لا يكون المنادى مما لازم النداء ولم يُسْتَعْمَل في غيره؛ إذا قلنا إنها أعلام فإنه لا يجوز ترخيمه، نحو: يَا خَبَاثِ، وَيَا مَكْرَمَانِ، فَأَمَّا يَا مَلَأْمُ فليس ترخيمَ مَلَأْمَانِ، بل هو بناءٌ على مَفْعَلٍ من اللؤم.

وقوله المَبْنِي احترازٌ مِنَ المنادى المعرب، وسيأتي الخلافُ في المضاف^(٢) إن شاء الله تعالى. وقال المصنف في الشرح^(٣): «خرج المضاف والمضارعُ له والمستغاث». وينبغي أن يُقَيَّد المَبْنِي بكونه مَبْنِيًّا بسبب النداء، فَإِنَّ مِثْلَ حَذَامٍ لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ العرب أَبَقَّتْهُ على بناءه حالة النداء، بخلاف ما بُنِيَ في النداء بسببه، لأنه أُحْدِثَ فيه تغيير، فناسب^(٤) أن يحدث فيه تغيير الترخيم؛ لأنَّ التغيير يَأْتِسُ بالتغيير. وهذه التقييدات التي ذكرناها تَرُدُّ عليه في قوله وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا؛ لأنه تقسيم في المنادى المَبْنِي العَلَم، فكان ينبغي أن يُقَيَّد المنادى، وأن يُقَيَّد المَبْنِي.

وقوله إِنْ كَانَ مَوْثِقًا بِالِهَاءٍ مَطْلَقًا قال المصنف في الشرح^(٥): «ما فيه هاءُ

التأنيث لا يُشْتَرَطُ في ترخيمه عِلْمِيَّةٌ ولا زِيَادَةٌ/على الثلاثة، بل يُرَخِّمُ وَإِنْ كَانَ ثَنَائِيًّا [٦/٨٦] غَيْرَ عِلْمٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: يَا شَا ارْجُئِي^(٦)، يريد: يَا شَاةً أَقِيمِي لَا تَسْرَحِي» انتهى.

(١) البيت له في المقاصد النحوية ٤: ١٧٧٥ [٩٨٩]. وأنشده أبو حيان له في تذكرة النحاة ص ١٦٤. وهو شاعر جاهلي قديم كثير الشعر. والرُّوَاع أمه. وفي تذكرة النحاة ص ١٦٣ أَنَّ اسم أبيه سُلَمَى بن كعب. وفي المؤلف والمختلف ص ١٨٥ أَنَّ اسمه مُرَّة بن الرُّوَاع، واسم أبيه سلم بن عمرو. وترجم له المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٩٤، ولم يذكر اسم أبيه.

(٢) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ١٠٠/ب - ١٠١/ب من الأصل.

(٣) ٤٢١: ٣

(٤) غ: فتناسب. ط: يناسب.

(٥) ٤٢١: ٣

(٦) الكتاب ٢: ٢٤١.

وَتَرَدُّ عَلَيْهِ (قُلَّة) التي في النداء، فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان منادى مبنياً مؤنثاً بالهاء، فقولُه مطلقاً ينبغي أن يُقَيِّدَه بأن لا يكون مما لازم النداء. وليس قولُه مطلقاً أيضاً مجمعاً عليه؛ لأنَّ ما فيه الهاء إمَّا أن يكون علماً أو نكرة مقصودة، إن كان علماً جاز الترخيم فيه، نحو (هَبَّة) مُسَمَّى به، فتقول: يا هَبْ أَقْبِلْ. وإن كان نكرة مقصودة ففي ترخيمها خلاف: ذهب س^(١) والجمهور إلى الجواز، وذهب المبرد^(٢) إلى أنه لا يجوز ترخيمها. والصحيح ما ذهب إليه س والجمهور، ومن ذلك قولهم: «يا شا ارحُني»، يريد: يا شاة، وقال الشاعر^(٣):

فَمِنْهُمْ أَنْ لَا تَجْمَعَ الدَّهْرَ ثَلْعَةً بُيُوتًا لَنَا يَا ثَلْعَ سَيْلِكَ غَامِضُ
وقال آخر^(٤):

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَزِيرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وقال آخر^(٥):

يَا نَاقَ ، سَيْرِي عَنْقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا
وقال آخر^(٦):

(١) الكتاب ٢: ٢٤١.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٥١ وشرح الكتاب للسيوافي ٨: ٣٧ والبدیع ١: ٤١٩. وأجازه في المقتضب ٤: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) هو البرج بن مُشهر الطائي. الحماسة ١: ٣١٢ [٢٠٤] والمرزوقي ٢: ٦١٦. والغرة لابن الدهان ١: ق ٤٧/ب (مخطوط). منهن: من الخلال الثلاث التي ذكرها قبل. والتلعة: أرض مرتفعة يتردد فيها السيل إلى بطن الوادي. وسيلك غامض: يجيء شرك في غموض وخفاء.

(٤) العجاج يخاطب امرأته. الديوان ١: ٣٣٢ والكتاب ٢: ٢٣١، ٢٤١. عذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله.

(٥) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٢٣ [تحقيق د. محمد جبران] والكتاب ٣: ٣٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٧٠ وفيه تحريجه. العنق: ضرب من السير. والفسيح: الواسع. وسليمان: هو سليمان بن عبد الملك.

(٦) رؤية. الديوان ص ٣٦ - ٣٧ وجمهرة اللغة ١: ١٠٠ والغرة ١: ق ٤٧/ب واللسان (رحا). فحيح الأفعى: نفخها من فيها. وتَرَحَّتْ: استدارت وتَلَوَّتْ. والمَرَحِّي: الذي يسوي الرحي.

يا حَيِّ لَا أَزْهَبُ أَنْ تَفْجِي وَأَنْ تَرْحِي كَرْحِي الْمُرْحِي
وقال آخر^(١):

يا نَعَجْ إِنْ أَهْدَيْتَ لِي أَهْدَيْتَ لَكَ

وقال آخر^(٢):

كَعُوفِ بْنِ شَمَّاسٍ يُرْشِّحُ شِعْرَهُ إِلَى، أَسَدِي - يَا مَنِيَّ - وَأَسْجِحِي
أَي: يَا ثَلْعَةَ، وَيَا جَارِيَّةً، وَيَا نَاقَةَ، وَيَا حَيَّةً، وَيَا نَعَجَةً، وَيَا مَنِيَّةً.
وفي (البديع)^(٣): «المبرد»^(٤) لا يجوز ترخيم النكرة العامة، نحو: شَجَرَةٌ وَثَلَّةٌ،
وَإِنَّمَا يُرَخِّمُ مِنْهَا مَا كَانَ مَقْصُودًا».

وزعم ابن عصفور أنه لا يجوز ترخيم صِلْمَعَةَ بْنِ قَلْمَعَةَ؛ لأنه كناية عن
المجهول الذي لا يُعْرَفُ، قال الشاعر^(٥):

أَصْلَمَعَةُ بْنُ قَلْمَعَةَ بْنِ قَفْعٍ هُنَّاكَ - لَا أَبَا لَكَ - تَزْدَرِينِي
وهذا الذي ذهب إليه إطلاق النحويين يخالفه. وأيضًا - وإن كان كناية عن
مجهول - فإنه عَلَمٌ؛ ألا ترى أنهم منعهوا الصرف للعَلَمِيَّةِ والتأنيث، فحُكْمُهُ حُكْمُ
(أُسَامَةَ) لِلْأَسَدِ.

(١) أنشده الكسائي كما في الغرة في شرح اللمع [باب الترخيم] ١: ق ٤٧/ب (مخطوط).

(٢) هو زهير. الديوان ص ٢٥٩ وكتاب الجيم ٢: ١٩. يرشِّحُ شعره: يهيئه ويصنعه ويبيعه به
إلى. أَسَدِي: من السَّداد. وَيَا مَنِيَّ: يَا مَنِيَّةً. وَأَسْجِحِي: أحسني. أوله في غ: كَعُود.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) الانتصار لسيبويه ص ١٥١، وظاهر كلامه في المقتضب ٤: ٢٤٣ - ٢٤٤ أنه يجيزه.

(٥) البيت لمغلس بن لقيط في اللسان (صلمع)، ونسب في الإتياع والمزاوجة ص ٥٦ لابن أحرر،
وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الغريب المصنف ٣: ٧٦٥. غ: أصلمعة. ط: بن بقع.

فرع: إذا رَحِمَتْ ما فيه التاءُ مِنْ المَحذوفِ الفاءِ اللازمِ رُدُّها / عند الحذف مما أصلُ عينه السكونُ؛ نحو شَيْئَةٍ وِدِيَّةٍ، على لغةٍ مَنْ ينتظر الحرف، قُلْتُ: يا شَيْءٍ، ويا دِيَّ.

أو على لغةٍ مَنْ لا ينتظر أَبْقِيَتِ العين على حركتها، ولم تَرُدُّها إلى أصلها، فتقول في ترخيم شَيْئَةٍ: يا وَشْيٌ أَقْبَلِي في قول س^(١)، فَتَرُدُّ الواو، وتَدَعِ الشين على حركتها؛ لأنَّ المقصود بِرُدِّ الواو المحذوفة إنما هو تقويةُ الكلمة، فلو رَدَدْتَ الواوَ وَحَذَفْتَ الحركةَ لَكُنْتَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لم يَرُدِّ شَيْئًا؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الحركةَ حُكِمَ لها بِحُكْمِ الحرف في مواضع، في النسب إلى جَمَزَى^(٢) أُجْرِيَتْ مُجْرَى قَهْقَرَى، بخلاف حُبْلَى، وفي منع الصرف في سَقَرٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى زَيْنَبٍ، بخلاف هِنْدَ.

ويجب الإسكان في قول الأخفش^(٣) والمبرد^(٤)، فتقول: يا وَشْيٌ أَقْبَلٍ؛ لأنَّ أصله وَشْيَةٌ.

والصحيحُ ما ذهب إليه س؛ بدليل أنهم لَمَّا رَدُّوا المحذوف في (يَدٍ) في التثنية أَبَقُوا الدالَّ متحركة، ولم يَرُدُّوها إلى أصلها من السكون، قالوا: يَدَيَانِ. ولا حُجَّةٌ للأخفش في (عَدُوٍّ)؛ لأنه جاء على الأصل، و(عَدَّ) محذوفٌ منه، لا أَنَّ عَدُوًّا رُدَّتْ إليه الواو بعد حذفها.

والزائدُ قبل الهاء كالأصل، متحرِّكًا كدِرْحَايَةٍ^(٥)، أو ساكنًا كسِغْلَاةٍ، فهذه الألفُ في نِيَّةِ الحركة، وليست كالألفِ سِرْدَاحٍ^(٦)، فإنها تَذْهَبُ في سِرْدَاحٍ كما تَذْهَبُ في مَنْصُورِ الواو، وهي في سِغْلَاةٍ للإلحاق، فَجَرَتْ مُجْرَى الصحيح. وَيُظْهَرُ مِنْ كلامِ س^(٧) أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ بِحَذْفِ الزوائد مع الهاء.

(١) كما قال في النسب إلى شَيْئَةٍ وَشْيٍ، فلم يرد إلى العين سكونها. الكتاب ٣: ٣٦٩.

(٢) حمار جمزى: سريع.

(٣) المقتضب ٣: ١٥٦ - ١٥٧ والأصول ١: ٣٧٦ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٦.

(٤) شرح الكتاب للسرياني ١٣: ٤٥.

(٥) رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لثيم الخلقة.

(٦) السرداح: الناقة الطويلة.

(٧) الكتاب ٢: ٢٤٥.

وقوله أو عَلَمًا إلى مُرَكَّبًا^(١) قال المصنف في الشرح^(٢): «قَيَّدْتُ الْعَارِيَّ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ بِالْعَلَمِيَّةِ لِيُخْرِجَ مَا لَيْسَ عَلَمًا، كَاسْمِ الْجِنْسِ وَالْمَوْصُولِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ. وَبِالزِّيَادَةِ لِيُخْرِجَ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدُ كَبَكْرٍ وَزُفَرٍ، فَالْمُرَكَّبُ يَتَنَاوَلُ تَرْكِيبَ الْمَرْجِ كَحَضْرَمَوْتَ وَسَيَّوِيَّهِ وَخَمْسَةَ عَشَرَ مُسَمًّى بِهِ، وَالْمُرَكَّبُ بِإِسْنَادٍ كَتَّابُطَ شَرًّا» انتهى. وستأتي مسألة التركيب بإسناد^(٣) إن شاء الله تعالى.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز ترخيم المنادى المقصود لأنه في معنى المعرفة؛ ولذلك نُعت بالمعرفة، فأجاز أن تقول في نداء غَضَنْفَرٍ: يَا غَضَنْفَ. وكأنه قاس ذلك على المنادى المقصود الذي فيه هاء التأنيث، وعلى قولهم (أَطْرِقْ كَرًا)^(٤) يريدون: يَا كَرَوَانُ، وقولهم (يا صاح)، يريدون: يَا صَاحِبَ.

واعلم أنَّ المركب تركيب مَرْجٍ لم يَجِئْ شيء من ترخيمه في كلام العرب؛ وإنما قاله النحويون بالقياس من جهة أنَّ الاسم الثاني منه يُشبه تاء التأنيث^(٥) من جهة التصغير؛ فَبُصَغِّرَ صدره كما يُصَغَّرُ ما قَبْلَهَا، فتقول حُضَيْرَمَوْتَ وَثَمِيرَةَ، وترخيمه^(٦) حذفه في النَّسَبِ كحذفها، ومن جهة أنَّ الاسم الثاني لا يُلْحِقُ الاسم الأول بشيء من الأبنية؛ كما أنَّ التاء لا تُلْحِقُ بناتِ الثلاثة بناتِ الأربعة، ومن جهة أنَّ الاسم الثاني إذا رُكِّبَ مع الأول لم يُغَيَّرْ بِنِيَّتِهِ^(٧) / كما أنَّ التاء كذلك، فَلَمَّا أَشَبَّهَهَا مِنْ [٦: ٨٧/]

هذه الجهات عَوْمِلَ مُعَامَلَتُهَا فِي التَّرْخِيمِ، فَحُذِفَ كَمَا حُذِفَتْ.

(١) يعني قوله: «أو عَلَمًا زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِ عَجْزِهِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا».

(٢) ٤٢١ - ٤٢٢.

(٣) ستأتي في هذا الجزء ق ٩٠/ب من الأصل.

(٤) تقدم في ١٣: ٢٣٣.

(٥) انظر أوجه الشبه هذه في الكتاب ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٦) ك: ومرخمه.

(٧) ط: بنية.

ولَمَّا لم يكن الترخيم مسموعًا اختلفوا في مسائلٍ مِنَ المركَّب وفي كيفية الترخيم:

فالمسائل: المركَّب من العدد إذا سُمِّيَ به فذهب البصريون^(١) إلى جوازِ ترخيمه، ومنع منه الفراء. والمركَّب الذي آخره (وَيْه) فذهب البصريون إلى جوازِ ترخيمه، ومنع منه أكثر الكوفيين.

وأما كيفية الترخيم فالبصريون^(٢) مُجمِعون على حذف الثاني، سواء أكان مِثْلَ حَضْرَمَوْتَ أم خمسةَ عَشَرَ أم سَبِوَيْه، فيقولون على لغةٍ مَنْ ينتظر الحرف: يا حَضْرُ، ويا خمسة، ويا سِبَب، وعلى لغةٍ مَنْ لا ينتظر يَضُمُّون آخره، فيقولون: يا حَضْرُ، ويا خمسة، ويا سِبَبُ.

وذهب الفراء فيما ثابته صوتٌ إلى أنه لا يحذف إلا الهاء خاصة، ثم تقلب الياء ألفًا، فتقول في عَمْرَوَيْه: يا عَمْرَوَا^(٣).

وذهب ابن كيسان إلى أنه لا يجوز حذف الاسم الثاني لأنه يلبس بالمفردات؛ وإنما يُحذف الثاني فيما كَثُرَ، فلم يُحذف فيه التباس، فإذا خافوا اللبس لم يُحذف، ولذلك قالوا: حَضْرَمِي وَبَعْلَبَكِّي. قال: وإن حذفتَ مِنَ الاسم الثاني في الترخيم الحرف والحرفين فقلت: يا بَعْلَب أَقْبِلْ، ويا حَضْرَمَ - لم أَرْ به بأسًا، وكان ذلك أدلَّ على المحذوف من حذف الاسم الثاني بأسره.

ورَدَّ هذا المذهب بأنه إذا حُذف الثاني فقليل يا حَضْرُ على لغةٍ مَنْ ينتظر الحرف لم يَعْرِضْ لَبْسٌ له بالمفرد؛ لأنَّ المفرد مَبْنِيٌّ على الضمِّ، وإذا قيل يا حَضْرُ على لغةٍ مَنْ لا ينتظر لم يلبس أيضًا إلا إن كان هناك مِنَ اسْمِهِ حَضْرٌ وَمِنْ اسْمِهِ

(١) الكتاب ٢: ٢٦٨ والغرة [باب الترخيم] ١: ١ ق ٥١/ب (مخطوط).

(٢) الغرة [باب الترخيم] ١: ١ ق ٥١/ب (مخطوط).

(٣) غ: يا عمرا.

حَضَرَمَوْت؛ فإذا كان هناك صاحباً هذين الاسمين التزم في المركب إذ ذاك ترخيمه على لغة مَنْ ينتظر الحرف، كما فعلوا في (قائمة)، فيزول اللبس.

والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب المزج لأنه لغة ثلاث:

إحداها^(١): البناء، وينبغي أن لا يجوز ترخيمه في هذه اللغة لأنه مبنئ لا بسبب النداء؛ فهو كَحَدَامٍ مبنية، وهو أولى بالمنع لأن فيه من الثقل بالتركيب ما ليس في حَدَامٍ، وإذا كانوا منعوا ترخيم حَدَامٍ فلأن يُمنع ترخيم المركب أولى.

واللغة الثانية: أن يُعرب إعراب المضاف والمضاف إليه، وقد منع البصريون ترخيم المضاف^(٢).

واللغة الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وينبغي أن لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ العرب لم يُحفظ عنها ترخيمه في شيء من كلامهم، فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(٣):

أَقَاتِلِي الْحِجَّاجَ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

قال^(٤): كَسَرَ فيما أعلم الباء^(٥) وهو يريد دَرَابَجَزْد. فهذا من الترخيم في غير النداء في الضرورة، وهو شاذٌ نادرٌ، لا تُبنى عليه القواعد.

فرع: إذا وقفت على /المركب المُرخَّم وأخبره تاء التأنيث فَلَبَّثَهَا هاء؛ فقلت في [٦: ٨٧/ب] يا خمسة في الوقف: يا خمسة. قال في (البسيط): «إذا رَحَّمَتْ خمسة عشرَ حذفتَ

(١) في الأصول: أحدها.

(٢) الإنصاف ١: ٣٤٧ وأسرار العربية ص ٢١٦.

(٣) هو سَوَّار بن الْمُضَرَّب. النوادر ص ٢٣٣ والكامل ٢: ٦٢٨، ٣: ١٣٠٣. دراب: هو الجزء الأول من دَرَابَجَزْد، كورة بفارس، عَمَّهَا دَرَاب بن فارس، معناه دراب كرد، دراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فَعُرِّبَ بنقل الكاف إلى الجيم. معجم البلدان (دراجرد) ٢: ٤٤٦.

(٤) لم أقف على اسم هذا القائل.

(٥) في الأصول: الدال. وكسر الباء رواية أبي حاتم كما في الحماسة الشجرية ص ٢٠٨.

الثاني، فإذا وَقَفَتْ وَقَفَتْ بالهاء في اللغتين لا بالتاء؛ لأنها على أصلها قَبْلَ التركيب، وليست بِمَنْزِلَةِ بِنْتان إذا رَحَّمَتْهُ، بل بِمَنْزِلَةِ مُسْلِمَتان إذا رَحَّمَتْ؛ لأنه يُرَاعَى^(١) لها أصلها قَبْلَ لِحْوِقِ ما رُحِّمَ.

وبعضُهم وَقَفَ بالتاء لَمَّا كانت وسطاً تشبيهاً^(٢) بتاء بِنْتٍ وَأُخْتٍ. وليس بصحيح؛ لأنَّ أُخْتًا في الأصل ليستْ هاءٌ قَبْلَ لِحْوِقِ الزيادة، ومن يقول يا ثُبَّة بالهاء لا يقول يا خُمُسْتَه إجراءً للاسم الثاني في التركيب إجراءً هاء التأنيث؛ لأنه لا يقول في الوقف إلا: يا خمسة، بالهاء. وَمَنْ وَقَفَ بالتاء يقول: يا خُمُسْتَه. وَمَنْ يُرَحِّمُ المَرْحَمَ يقول: يا خمسة» انتهى ملخصاً.

وإن لم تكن فيه، نحو: يا حَضْرَ، وَقَفَتْ بالهاء، فقلت: يا حَضْرَه، وذلك في قياس مَنْ قال في يا طَلَحَ في الوقف: يا طَلَحَه، وأما مَنْ قال: يا طَلَحَ، فَسَكَنَ الحاء في الوقف، أو رَامَ، أو أَشَمَّ - فقياسُه: يا حَضْرَ، بالسكون والروم والإشمام، وهذا لا يكون إلا في لغة مَنْ ينتظر الحرف. وأما مَنْ جعله اسماً تاماً فلا يُلْحَقُه هذه الهاء كما لا يُلْحَقُها يا زَيْدٌ إذا وَقَفَ^(٣) عليه.

وذهب الأَخْفَشُ إلى أنك إذا وَقَفْتَ على المَرْكَبِ المَرْحَمِ رَدَدْتَ المحذوفَ مِنْ جهةِ أَنَّ الثانيَ محكومٌ له بحكم تاءِ التأنيثِ في الحذف؛ فوجب أن يُرَدَّ كما تُرَدُّ هي في الوقف، وهذه الهاءُ التي في الوقف في مثل يا طَلَحَه مَرَحَّمًا هي عنده تاءُ تَأْنِيثٍ، وليستْ هاءٌ سَكْتٍ. وإنما قال ذلك لأنها عنده رُدَّتْ في المَرْحَمِ في مِثْلِ: يا طَلَحَه، ويا أُمَيْمَةً، فَلَمَّا رُدَّتْ في الوصلِ جازَ أن تُرَدَّ في الوقفِ لِبيانِ الحركة. وأيضاً فهي تُقْلَبُ في الوقفِ هاءً، فَأَشْبَهَتْ هاءَ السكْتِ اللاحقةَ لِتبيينِ الحركةِ، وَلِتَكُونَ عِوَضًا مِنْ المحذوفِ.

(١) غ، ط، ي: لأنه لا يراعى.

(٢) ك: شبهها.

(٣) ط: وَقَفَتْ.

وقوله ومع الألف إن كان اثنا عشر واثنتا عشرة قال المصنف في الشرح^(١):
 «لو كان العَلَمُ المركب اثنا عشر واثنتا عشرة وَرُحِّمَ حُذِفَ الألف مع العجز؛ لأنه واقعٌ
 مَوْقَعٌ نون اثنتين واثنتين، فقليل: يا اثنَ ويا اثنتَ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يُرْكَبَا»
 انتهى.

ودعواه أنَّ هذا من العَلَمِ المركب ليس بمحرَّر؛ لأنه لو كان مركبًا لكان آخرُ
 الاسم الأول غيرَ معربٍ دائمًا، بل هذا نظير: يا زيدان، بُني على الألف حالة النداء
 خاصَّةً، لكنَّ عَشَرَ وقع موقع النون، فُبني دون الصدر، فلما عاقَبَ النون أُجري مجرى
 ما عاقبه، وحُذِفَ مع الألف كما تُحذف النون مع الألف في نحو يا زيدان إذا رَحِّمْتَ.
 فإن قلت: ينبغي أن لا تحذف الألف لأنه يبقى الاسم على حرفين؛ ألا ترى
 أنَّ ألف الوصل تسقط. قلتُ: سقوطها عارض؛ ألا ترى أنهم اتَّفَقُوا على ترخيم رجل
 يسمى اثنان^(٢)، وزعموا أنك تحذف /ألفًا ونونًا.

[٦: ٨٨/أ]

وفي (البسيط): صارت عشر مع الألف كزيادتي الزيدان تحذفان في الترخيم،
 وأمَّا مَنْ جعله من باب المضاف ويقول لا يرْحَمُ المضاف فلا يُرْحَمُه، يقول: يا اثنَي
 عشرَ، ويبتطل أن يكون من باب المضاف لأنك لا تريد اثنان لعشرة لأنها بعضها،
 وإنما تريد اثنان وعشرة، إلا أنك حذفت الواو، وجعلتَ عَشَرَ بدلاً مِنْ النون تشبيهاً،
 فلا يُعامل معاملة المضاف في جميع أحكامه، ولذلك لم تُعربه في النداء.

وقوله وإن كان مفردًا أي: وإن كان المنادى المبني غيرَ المؤنث بالهاء عَلَمًا
 مفردًا، أي: غير مركَّب. ويُرَدُّ عليه مسألة طامِر بن طامِر على مذهب أبي علي في
 كونه عَلَمًا بُني في النداء. ومذهب الجُرُمِيِّ فيه أنه لا يجوز ترخيمه، قال الجرُمي^(٣):
 «وترخيمُ طامِرٍ لا يجوز لأنه كناية عن اسمه». وقال: «سمعتُ العرب تقول: يا قُلا
 تَعَالَ».

(١) ٤٢٢: ٣.

(٢) غ، ط، ي: إنسان.

(٣) المسائل البصريات ١: ٣٣٩. وقوله التالي قبل هذا في ٣٣٨، والجرمي يرويه عن الأصمعي.

قال الفارسي^(١): «ومنَعُ ترخيم طامِرٍ على ما سمع من (يا قُلا) مُشكَل؛ ألا ترى أنَّ قُلاَّنًا كناية كما أنَّ طامِرًا كناية، وكلاهما معرفة عَلم، يدلُّك على أنَّهما عَلمانِ أَنَّهُم حَذَفُوا التنوين مع كلِّ واحدٍ منهما كما حَذَفُوا مع الأعلام؛ فقالوا: فلانُ بنُ فلان، وطامِرُ بنُ طامر، كما قالوا: زيدُ بنُ عمرو».

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه أبو عَمَرَ الجَرْمِيُّ مِن أنَّ طامِرًا لا يجوز ترخيمه - وإن جاز ترخيم فلان - مِن جهة أنَّ قُلاَّنًا كناية عن الأسماء الأعلام، فكما يجوز^(٢) ترخيمُ الأسماء الأعلام في النداء فكذلك يجوز ترخيم ما هو كناية عنها؛ وطامِرٌ ليس كناية عن اسم عَلم؛ لأنَّ اللغويين ذكروا أن معناه: بعيد بن بعيد. وقال بعضهم: هو كناية عن لا يُعرف ولا يُعرف أبوه. فلمَّا كان كناية عن مجهولٍ لم يُرَخِّمْ إجراءً له مُجرى ما هو كناية عنه. واستدلَّ الفارسيُّ على أنَّ طامِرًا عَلمٌ بحذف التنوين منه لَمَّا وُصفَ بابن طامِرٍ لا حُجَّةَ فيه له؛ لأنَّ حذف التنوين من النكرة الموصوفة بـ(ابن) جائزٌ إذا كان الموصوفُ بابن والاسمُ المضافُ إليه ابنُ مُتَّفَقِينَ في اللفظ.

وقوله فيحذف آخره مصحوبًا إن لم يكن هاء تأنيث بما قبله من حرف لين أي: فيُرَخِّمُ بحذف آخره مصحوبًا في الحذف إن لم يكن الآخر هاء تأنيث بما قبله؛ أي: يليه. من حرف لين: احترازٌ من حرفٍ صحيح، فإنه يُكْتَمَى بحذف الآخر فقط، نحو شَمْرَدَلِ اسمًا عَلمًا، فإنه لا يُحذف منه في الترخيم إلا آخره فقط.

وقوله ساكنٍ احترازٌ مِن أن يكونَ حرفُ اللين متحرِّكًا، نحو قَنَوْرٌ وهَبَيْخٌ ومُسْرُولٌ^(٣)، فإنه لا يجوز أن يُحذف منه في الترخيم إلا الآخر فقط.

(١) المسائل البصريات ١: ٣٣٩.

(٢) ط: لا يجوز. وكذا في الموضع التالي.

(٣) القَنَوْر: السَّيِّءُ الخُلُق. والهَبَيْخ: الأحمق المسترحي، والوادي العظيم. والمسرول: الثور الوحشي، للسواد الذي في قوائمه. والمسرول من الحمام: ما كان في رجليه ريش. ومن الخيل: ما جاوز بياض تحجيلة العضدين والفخذين.

واختلفوا فيما آخِرُهُ ثلاثُ زوائدٍ مما قَبْلَ آخِرِهِ حرفٌ عِلَّةٌ، نحو حَوْلَايا
وَبَرْدَرَايا^(١): فذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز أن^(٣) يُحذفَ منه إلا حرفٌ واحد،
وهو الأخير. / وذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه تُحذفُ الزوائدُ الثلاث، وقياسُ قولهم يقتضي [٦: ٨٨/ب]
حذف الثلاث في رَعْبُوئِي ورَهْبُوئِي^(٥).

وقوله زائدٌ احترازٌ مِنْ مثَلِ مُخْتَارٍ، فَإِنَّ الألفَ فيه منقلبةٌ عن ياء، وكذلك
مُنْقَادٍ، الألفُ فيه منقلبةٌ عن واو، فلا يجوز في ترخيمِ نحوِ هذا إلا حذفُ الأخير
فقط.

ونقل الزَّعْفَرَانِيُّ^(٦) عن الأخفش^(٧) أنه أجاز أن يُرَخِّمَ بحذفِ الأخير والألف،
فيقول: يا مُخْتَتَ يا مُنْقَتَ.

وقوله مسبوقٍ بحركةٍ تُجَانِسُهُ ظاهرةٌ مثاله مَنْصُورٌ وعِمَادٌ.
وقوله أو مُقَدَّرَةٌ مثاله مُصْطَفَوْنَ إذا سُمِّيَ به، فالواوُ مسبوقةٌ بحركةٍ تُجَانِسُ حرفَ
العِلَّةِ تقديرًا؛ لأنه كان الأصل فيه مُصْطَفِيُونَ، فأُعِلَّ على ما اقتضاه التصريف. واحترزَ
مِنْ نحوِ غُرْتَبِقٍ^(٨) وفِرْدَوْسٍ، ويأتي ذكر الخلاف فيهما^(٩) إن شاء الله تعالى.

وقوله وبأكثرَ مِنْ حرفين احترازٌ مِنْ نحوِ عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَثُودٍ، وسيأتي ذكر
الخلاف فيه^(١٠).

(١) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. وبردرايا: موضع، قيل: بالنهروان من أعمال بغداد.

(٢) الكتاب ٢: ٢٦١.

(٣) يجوز أن: ليس في غ.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٢٣.

(٥) رغبوتى: الاسم من الرهبة، ورهبوتى: الاسم من الرهبة.

(٦) أبو الحسن محمد بن يحيى الزعفراني البصري، تلميذ الفارسي والرَّبَّيعي. بغية الوعاة ١: ٢٦٨.

(٧) نسبه للأخفش الفارسي في المسائل البصريات ١: ٣٣٩.

(٨) الفرنيق: من طير الماء، قيل: أبيض، وقيل: أسود، وقيل: أخضر.

(٩) غ: فيها. وسيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٩٠/أ من الأصل.

(١٠) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٨٩/ب من الأصل.

وشمل ما ذكره المصنف ما آخره حرفٌ صحيحٌ أصليٌّ أو زائد، وما آخره حرفٌ علة. ومن ذلك ما زيد فيه زيادتان زيدتا معًا لغير النداء أو لهما^(١) ساكن، وذلك ألفا التأنيث، نحو حمراء، والألف والنون، نحو سكران وتذمان وسرحان^(٢) وغزبان أعلامًا، وعلامة التثنية، نحو زيدان، وعلامة الجمع، نحو زيدون وهندات مسمًى بهما. ومنع الكوفيون من ترخيم ما سُمِّيَ به من مُثَنَّى ومجموعٍ على حدِّ التثنية. ومذهبُ البصريين جوازُ ترخيمِهما إذا سُمِّيَ بهما، وسواءٌ عندهم أَجْعَلُ الإعرابُ في الآخرِ أو أُعْرِبَ كُلُّ منهما بحرفين. وباءُ النسب، نحو طائفي، والواوُ والتاء في نحو ملكوت ورغبوت، وقال الشاعر^(٣):

يا مَرَوْ إِنَّ مَطِيَّتي حَبُوسَةٌ تَرَجُّو الحِباءَ ، ورَبُّها لم يَبْسُ
يريد: يا مَرَّوان. وقال آخر^(٤):

يا نُعمَ هل تَحْلِفُ لا تَدِينُها

يريد: يا نُعمان. وقال آخر^(٥):

يا أَسمَ صَبْرًا على ما كان من قَدَرٍ إِنَّ الحَواذِثَ مَلَقِي ومُنْتَظَرُ
وقال آخر^(٦):

(١) في الأصول: أولاهما. صوابه ما يأتي في الشرح ق ٨٩/أ من الأصل.

(٢) السرحان: الذئب.

(٣) الفرزدق. الديوان ٢: ٤٨٢ والكتاب ٢: ٢٥٧. مروان: هو مروان بن الحكم. والحباء: العطاء. وأوله في الديوان: مروان، وهذه الرواية يسقط الاستدلال به.

(٤) الكتاب ٢: ٢٥٧، ٣: ٥١٤ والنكت ١: ٥٨٥ وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٦. تدينها: تجازيها. وفي الغرة [باب الترخيم] ١: ق ٤٥/ب (مخطوط): «هل تَحْلِفُنْ يا نُعمَ لا تَدِينُها».

(٥) لبید أو أبو زُبيد الطائي. الكتاب ٢: ٢٥٨ والسيرافي ٨: ٧٧ وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٣٦ وأمالی ابن الشجري ٢: ٣١٤ وملحقات ديوان لبید ص ٣٦٤ وفيه تحريجه، وملحقات ديوان أبي زبيد ص ٦٧٤. ملقي: قد وقع.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٩٣ والكامل ٣: ١١٥٣. ط: قفي وانظري.

قَفِي، فَانْظُرِي، يَا أَسْمَ، هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ

فَقَوْلُهُ (يَا أَسْمَ) عِنْدَ الْفَرَاءِ مِنْ قَبِيلِ (يَا مَنْصُ)، وَعِنْدَ س^(١) مِنْ قَبِيلِ (يَا حَمْرَ)، يَرِيدُ: يَا^(٢) حَمْرَاءَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَوَّلًا عِنْدَ الْفَرَاءِ هَمْزَةُ جَمْعِ اسْمٍ، وَالْأَخِيرَةَ لَامٌ، وَهِيَ مَنْقَلِبَةٌ. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ لَامًا عَلَى مَذْهَبِهِ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْمَقْلُوبِ؛ لِأَنَّ اسْمًا عِنْدَهُ أَصْلُهُ وَسَمٌّ، فَجَمَعُهُ الْقِيَاسِيُّ أَنْ يَكُونَ أَوْسَامًا، لَكِنَّهُمْ قَالُوا أَسْمَاءَ، فَقَلَّبُوا، فَوزَنَهُ أَغْلَافَ، مَقْلُوبٌ مِنْ أَفْعَالٍ، فَامْتَنَعَ الصَّرْفُ عِنْدَهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.

وَأَمَّا س^(٣) فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى عِنْدَهُ /بَدَلُ مِنْ وَاوٍ، وَأَصْلُهُ وَسْمَاءُ، فَأُبْدِلْتُ هَمْزَةً كَمَا [٦: ٨٩/أ] أَبْدَلُوهَا فِي أَنَاة^(٤)، وَأَصْلُهُ وَنَاةٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْوُنْيَةِ، وَهُوَ الْقُتُورُ، وَامْتَنَعَ الصَّرْفُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ اللَّازِمِ.

وَرُجِّحَ مَذْهَبُ س بِأَنَّهُمْ حِينَ سَمَّوْا بِهِ الْمُؤْنِثَ مَنَعُوهُ الصَّرْفَ، وَلَوْ كَانَ أَصْلُهُ الْجَمْعُ لَكَانَ مَصْرُوفًا؛ أَلَا تَرَاهُمْ مَنَعُوا صَرْفَهُ فِي قَوْلِهِمْ: أَسْمَاءُ بَنُ خَارِجَةٌ. وَلَعَمْرُكَ يَنْتَصِرُ لِلْفَرَاءِ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا كَثُرَ تَسْمِيَتُهُمْ بِهِ لِلْمُؤْنِثِ صَارَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُؤْنِثِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ نَحْوُ زَيْنَبَ، فَمُنِعَ الصَّرْفَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذَكَّرٌ^(٥) كَمَا مُنِعَ زَيْنَبُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذَكَّرًا.

وَقُلْنَا: (زَيْدَتَا مَعًا) احْتِرَازًا مِمَّا لَمْ تُزَادَا مَعًا لِمَعْنَى وَاحِدٍ كَعِلْبَاءَ^(٦)، فَإِذَا هُمَا لَا تُحَذَفَانِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى زَيْدَتٌ لِيُتْلَحَقَ مَا زَيْدَتِ الْأُخْرَى لَهُ - وَهُوَ فَعْلَلٌ - بَيْنَاءِ سِرْدَاحٍ وَزَلْزَالٍ، وَكَذَلِكَ حَوْلَايَا وَبَرْدَرَايَا، لَا تُحَذَفَانِ مَعًا، بَلِ الْأَخِيرَةُ جَاءَتْ لِلتَّأْنِيثِ بَعْدَ مَا

(١) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨.

(٢) يا: ليس في غ. ط: يريد حمراء.

(٣) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨ والمبهم ص ١٨٤ - ١٨٦.

(٤) الأناة من النساء: التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٥) في الأصول: مذكرة.

(٦) العلباء: عصب عنق البعير، وهما علباوان يمينًا وشمالًا بينهما منبت العنق.

كانت الأولى للإلحاق، ولولا الأخيرة لقلت حَوْلَاء، يدُلُّك على ذلك أنك تقول في النسب حَوْلَانِي^(١)، لكنَّ الألفَ مَنَعَتْهَا مِنَ الانْقِلَابِ لَأَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ كَالتَّاءِ فِي دِرْحَامَةٍ. وقلنا: (لا بمعنى النداء) احترازًا من ترخيم الاسم المندوب، نحو: يا زَيْدَاة^(٢)؛ لأنَّ الألفَ والهَاءَ جِيءَ بِهِمَا لِمَعْنَى فِي النِّدَاءِ، فَلَوْ رَجَّحُوا لَكَانَ نَقْصًا لِلْقَصْدِ.

وإذا حذفناها في التَّذْبِةِ لَا لِلتَّرْخِيمِ فَهَلْ يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْاسْمِ؟ قَالَ س^(٣): «لَا يَجُوزُ»؛ لِأَنَّ الْاسْمَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنَيَّ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا^(٤) حُذِفَ مَا شَأْنُهُ أَنْ يُنَيَّ عَلَيْهِمَا عَلَيْهِمَا لَمْ يَحْذَفُوا^(٥) مِنْهُ شَيْئًا كَرَاهَةً اجْتِمَاعَ حَذْفَيْنِ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا الْمُنْدُوبَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَدَوَّعَهَا، فَمَا يُعْلَمُنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مُحْذُوفَةٌ لِلتَّرْخِيمِ.

وقلنا: (أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ) احترازًا من أن يكون أَوَّلُ الزِّيَادَتَيْنِ مُتَحَرِّكًا، نَحْوَ عَفْرُئِي وَعِرْضُنِّي^(٦)، حَذَفْتَ الْآخِرَ مِنْهُمَا فَقَطْ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يُحْذِفُهُمَا مَعًا.

وقوله **وَالَا فَعِيرٍ مَصْحُوبٍ** أَي: وَلَا يَكُنْ كَذَلِكَ فَيُحْذَفُ الْآخِرُ غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِمَا قَبْلَهُ، فَمَتَى انْخَرَمَ شَرْطٌ مِمَّا شُرِطَ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْآخِرِ وَمَا قَبْلَهُ فَلَا يُحْذَفُ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَكُونَ فِيهِ هَاءٌ نَحْوَ مَيْمُونَةٍ، أَوْ قَبْلَهُ غَيْرُ حَرْفٍ لَيْنٍ، نَحْوَ جَعْفَرٍ وَسَفَرَجَلٍ، أَوْ حَرْفٌ لَيْنٍ مُتَحَرِّكٌ نَحْوَ مُسْرُورٍ، أَوْ حَرْفٌ لَيْنٍ وَلَيْسَ زَائِدًا، نَحْوَ مُخْتَارٍ، أَوْ حَرْفٌ لَيْنٍ سَاكِنٌ^(٧) زَائِدٌ غَيْرُ مُجَانِسٍ الْحَرَكَةِ قَبْلَهُ لَهُ، نَحْوَ غُرْنِيقٍ،

(١) ك: حولاي.

(٢) ط: يا زيد.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤٠.

(٤) غ: فلو.

(٥) ط: لم يجوز أن يحذفوا.

(٦) العفريق: الخبيث المنكر الداهي. العرضي: الاعتراض في المشي.

(٧) غ: ليس ساكن. ط: ليس ساكنًا.

أو حرفٌ لينٍ ساكنٌ زائدٌ ما قبله من الحركة مُجَانِسٌ له غيرَ مصحوبٍ بأكثرَ من حرفين، نحو يَدَانِ وَبُنُونَ.

وفي (البديع)^(١): «فإن حذفتهما - يعني الزيادتين اللتين زيدتا معًا - وبقي الاسم على أقلِّ من ثلاثة أحرفٍ، أو لم تكن الكلمة قد استعملت على حرفين - اقتصرت على حذف الأخير منهما، وذلك لو رَحِمْتَ (بُنُونَ) اسمَ رجلٍ قلتَ في اللغة الثانية: يا بَنِي، فحذفتَ النون وحدها، وقلبتَ الواو ياء على ما يوجبهُ التصريف، وأبقيتها بحالها في الأولى. ولو رَحِمْتَ (يَدَانِ) عَلِمًا حذفتهما / معًا وإن بقيت الكلمة على [٦: ٨٩/ب] حرفين؛ لأنها قد استعملت كذلك . ومنهم مَنْ^(٢) حذفَ النون وحدها ، وقال : يا يَدَا».

وزعم بعضهم أن ما آخره حرفٌ مُدغمٌ لَمْ زائدٌ فإنه في قوَّة حرفٍ واحدٍ كقَرَشَبٍ^(٣)؛ فيُحذف لأخما زيدا للإلحاق بِقَرْطَعٍ^(٤)، فاللامان زائدان.

وقوله خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي نَحْوِ عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَثُمُودٍ أَي: فإنه يُجرى مجرى مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ وإدريس في حذف الحرف الأخير مع حرف العلة قبله، فيقول: يا عِم، ويا سَع، ويا ثُم^(٥)، كما يقول: يا مَنْصُ، ويا عَم، ويا إِدِر.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز في هذا وشبهه مما قبلَ حرفِ العلةِ حرفان إلا حذفُ الأخير فقط؛ لأنه لو حُذف هو وحرف العلة بقي الاسم بعد الترخيم على حرفين، وذلك لا يجوز لأنه يصير إذ ذاك يُشبه الأدوات في بقاءه على حرفين.

(١) البديع لابن الأثير ١: ٤١٦.

(٢) التبصرة والتذكرة ١: ٣٧٠.

(٣) القَرَشَبُ: الضَّخْم الطويل من الرجال، وقيل: الأَكُول، وقيل: الرَّغِيبُ البَطْن، وقيل: السَّيِّئُ الحال، وقيل: المُمِسُّ.

(٤) القرطع: القطعة من الخرقه.

(٥) ما ذكره المصنف والشارح عن الفراء موافق لما نسبته إليه ابن الأثير في البديع في ١: ٤١٨.

وما نقله المصنف من أنَّ الفراءَ يحذف الأخيرَ وما يليه من نحو عِمَاد وسَعِيد وثُود لم يتقلَّ غيره عن الفراءَ خلافًا في شيء منها إلا فيما قبلَ آخرِهِ واوًا؛ نحو ثُود^(١)، قال وقد ذكرَ المسائل: «وأما الفراءُ فيقول في ترخيم ثُود: يا ثُم، فيحذف الأخيرَ وما قبله؛ لأنَّ حذفَ الأخيرِ وحده يؤدي إلى أن يقول: يا ثُمو، فيكون آخرُ الاسمِ واوًا مضمومًا ما قبلها، وذلك لا نظيرَ له في الأسماء، وإذا حذفَ الأخيرَ وما قبله كان ما بقي بمنزلة يدٍ ودمٍ، وأما سَعِيدٌ وجمارٌ وأمثالهما فلا يحذفُ منهما إلا الأخيرَ خاصَّةً؛ لأنه إذا حذفَ الأخيرَ وحده كان لما بقي نظيرٌ في الأسماء المتمكنة، فإِيا سَعِي بمنزلة عَمِي، وإِيا جِمَا بمنزلة رِضا».

قال: «وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ لِمَا يؤدي إليه من بقاءِ الاسمِ بعدَ الترخيم على حرفين؛ وذلك لا يجوز، وما ذكره من أنَّ الأسماء المتمكنة لا يكون آخرُها واوًا مضمومًا ما قبلها صحيحٌ؛ إلا أنَّ ذلك غيرَ قَاضٍ فيما ذهب إليه البصريون من جوازِ يا ثُمو إذا رُحمت على لغةٍ من نوى ردَّ المحذوفِ؛ لأنَّ الواوَ إذ ذاك لا يُحَكَّم لها بِحَكَمِ الآخرِ، بل يُحَكَّم بِحَكَمِ الحشَو، فكما لا يُنكَرُ وقوعُ الواوِ المضمومِ ما قبلها حَشَوًا فكذلك لا يُنكَرُ وَقوعُها حيثُ يُحَكَّم لها بِحَكَمِ الحَشَو. وحكى ابنُ كَيْسَانَ في (المختار) له عن بعض النحويين أنه يقول في ترخيم سَعِيد: يا سَع» انتهى.

فتحصَّلَ من هذا أنَّ الفراءَ مُوافقٌ للبصريين في ترخيم سَعِيد وجمارٍ، مخالفٌ لهم في ترخيم ثُود، وأنَّ منَ النحويين مَنْ أجاز في سَعِيد: يا سَع، بحذفِ الأخيرِ والياءِ التي قبله.

وإذا كان ما قبلَ الآخرِ ساكنًا صحيحًا وليس مصحوبًا بأكثرَ من حرفين نحو هِرْقَل فالبصريون^(٢) لا يُجيزون في ترخيمه إلا حذفَ الأخير فقط. وقال الفراء^(٣):

(١) نصُّ ابن السَّرَّاج في الأصول ١: ٣٦٥ على أنَّ الفراءَ يجيز في جِمَار وسَعِيد: يا جِمَا، وإِيا سَعِي، ولا يجيز في ثُود: يا ثُمو؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير.

(٢) الإنصاف ١: ٣٦١ [المسألة ٥٠].

(٣) شرح كتاب سيبويه للسريافي ٨: ٥٥، ونسب في الإنصاف ١: ٣٦١ [٥٠] للكوفيين.

يُحذف الأخير والساكن قبله^(١)، فتقول: يا هِرْ؛ لأنك إن أبقيت الساكن أشبه الأدوات.

وما قاله باطل؛ لأنك إن رَحَّمته على لغة / (يا حارِ) فالحذوف مُراد، أو على^(٢) [١/٩٠: ٦] لغة (يا حارِ) فتقول: يا هِرْق، فيصير كأنه اسم تام، فلا يُشبه الأدوات.

وقوله وَلَهُ وَلِلْجَزْمِيِّ فِي نَحْوِ فِرْدَوْسٍ وَغُرْنِيقٍ يقولان^(٣): يا فِرْدَ، ويا غُرْنَ، كما يقولون: يا مَنْصُ، ويا إِذِرِ^(٤)، يريد أن حرف اللين إذا كان قبله حركةً غيرُ مُجانسةٍ فإنه يجري مجرى حرف^(٥) اللين الذي قبله حركةً مُجانسةً.

وحكى أبو علي في (البصريّات)^(٦) له عن أبي عُمر الجزميّ أنه إذا كان حرف العلة قبل الآخر ساكنًا زائدًا؛ وحركة ما قبله من غير جنسه، نحو سِنُورٍ، أن أكثرهم يَحذفُه. وجعله^(٧) في ذلك بمنزلة واو مَنْصُور.

وقوله وَلَا يُرَخِّمُ الثَّلَاثِي الْمُحَرَّكَ الْوَسْطَ الْعَارِي مِنْ هَاءِ التَّائِيثِ، خَلَفًا لِلْكُوفِيِّينَ إِلَّا الْكَسَائِيَّ^(٨) أَجَازَ الْقَرَاءِ^(٩) وَمَنْ وَافَقَهُ فِي تَرْخِيمِ (حَكَمٍ) وَشَبَّهَهُ: يَا حَكْ، بحذف الميم. وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس؛ لأن ما حُذف من الأسماء المتمكنة، وبقي على حرفين - قليلٌ وخارجٌ عن القياس، فلا يجوزُ الحملُ عليه.

(١) ط: يحذف الأخير والساكن والآخر قبله.

(٢) غ: وعلى.

(٣) ط: فيقولان.

(٤) ط: ويا عزر.

(٥) حرف: سقط من غ، ط.

(٦) المسائل البصريّات ١: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٧) يعني الفارسي كما في البصريّات ١: ٣٤٢. وفيما عدا ط: وجعلوه.

(٨) هذه مسألة خلافية. الإنصاف ١: ٣٥٦ - ٣٦٠ [المسألة ٤٩].

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١١٤.

وفي (شرح الجمل) لابن بابشاذ^(١) أنَّ الثلاثيَّ المتحرَّك الوسطِ أجاز الكوفيون والأخفش ترخيمه. انتهى. فنقله عن الكوفيين يُدخِلُ فيهم الكسائيَّ إذ هو رأسُهم، وقد استثناه المصنف^(٢)، ولعلَّه يكون له قولان. فأما يا قُلْ فليس بترخيم، وإنما هو اسم وُضع للكناية في النداء كما وُضع قُلان.

فإن كان الثلاثي ساكن الوسط نحو هُنْد وعَمْرُو فقال ابن عصفور^(٣): «لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً، أمَّا عند أهل البصرة فلأنَّ أقلَّ ما يبقى الاسم عليه بعد الترخيم ثلاثة أحرف، وأمَّا عند أهل الكوفة فلنلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فيُشْبِهُ الأدوات، نحو مِنْ وَعَنْ، فلا يجيزون ترخيمه لذلك» انتهى ما لخصَّ من كلامه. وليس كما ذكر، بل حكى الخلاف فيه أبو البقاء العكبري^(٤) في (كتاب التبيين) له أنَّ بعض الكوفيين قال بجواز ترخيمه. ونقل ابن هشام ذلك أيضاً عن أبي الحسن، قال ما نصه: «وأجاز القراءُ وجماعة من النحويين ترخيم الثلاثيَّ المتحرَّك الوسط، وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكنِ الوسطِ من الثلاثيِّ فيما حُكي عنه، والمشهورُ عنه في ذلك مذهب الفراء».

وفي (السيط): جَوَّزَ القراءُ وأكثر النحويين ترخيم الثلاثيِّ الذي ليس فيه الهاء إذا كان متحرَّك الوسط نحو عَمْر. واستدلَّ على ذلك بأنه قابلٌ للخِفَّة؛ لأنَّ مِنْ الأسماء ما استُعْمِلَ على حرفين كيْدٍ وَدَمٍ. وقال الجرجاني^(٥): (لم يُنكره أصحابنا لأنه

(١) شرح الجمل له ١: ٣٧٦.

(٢) واستثناه قبله أبو البركات الأنباري. الإنصاف ١: ٣٥٧ [المسألة ٤٩].

(٣) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١١٣ - ١١٤.

(٤) الذي حكى ذلك عن بعضهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١: ٣٥٧ [٤٩]، وذكر العكبري هذه المسألة في التبيين ص ٤٥٦ - ٤٥٧ [٨٤]، ولم يذكر فيها أنَّ بعض الكوفيين قال بجواز ترخيم الثلاثيَّ الساكن الوسط، وإنما ذكر أنَّ بعضهم أجازَه إذا كان الثاني متحرَّكاً.

(٥) المقتصد ٢: ٧٩١ - ٧٩٢.

قياس، يُنزلون الحركة منزلة الحرف، قالوا جَمَزِيَّ في جَمَزَى^(١) كما قالوا في حُبَارَى حُبَارِيَّ، ولم يقولوا جَمَزَوِيَّ كما قالوا حُبَلَوِيَّ، ولم يصرفوا قَدَمًا لِتَنْزُل الحركة منزلة الحرف كَحَقَرَب.

/وقوله ويجوزُ ترخيمُ الجملةِ وفقًا لسيبويه قال المصنف في الشرح^(٢): [٦: ٩٠/ب] «المركب بإسنادٍ أكثر النحويين يَمْنَعون ترخيمه لأنَّ س منَع ترخيمه في (باب الترخيم)، ونَصَّ في (باب النسب) على أنَّ مِّنَ العرب مَن يُرَخِّمُه، فيقول في تَأَبَّطُ شَرًّا: يا تَأَبَّطُ، ورَتَّبَ على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه» انتهى.

وما ذكره مِّن أنَّ س منَع ترخيمه صحيحٌ، قال س في آخر (هذا بابُ الترخيم في الأسماء التي كُلُّ اسمٍ منها مِن شيئين) ما نَصَّه^(٣): «واعلم أنَّ الحكاية لا تُرَخِّم؛ لأنك لا تريد أن تُرَخِّمَ غيرَ منادى، وليس مما يغيِّره النداء، نحو تَأَبَّطُ شَرًّا، وبرَقَ نَحْرُه، وما أَشْبَه ذلك، ولو رَخِّمْتَ هذا لَرَخِّمْتَ رجلًا يُسَمَّى^(٤):

يا دارَ عَبَلَةٍ بالجِواءِ تَكَلِّمِي

انتهى. فهذا نَصٌّ منه أنَّ الحكاية لا تُرَخِّمُ، وتعليل منه أنه لا يُرَخِّمُ إلا ما غيَّره النداء، يعني ما يُجْدِث فيه النداء البناء^(٥).

وأما قول المصنف «ونَصَّ في باب النسب على أنَّ مِّنَ العرب مَن يُرَخِّمُه، فيقول في تَأَبَّطُ شَرًّا: يا تَأَبَّطُ، ورَتَّبَ على ترخيمه النسب إليه) فغيرُ صحيح؛ لأنَّ س

(١) حمار جمزى: سريع.

(٢) ٤٢٢: ٣.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٦٩.

(٤) هذا صدر بيت لعنترة، وعجزه: «وعِمي صَبَاحًا دارَ عَبَلَةٍ واسْلَمِي». الديوان ص ١٨٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٩٦. الجِواء: بلد يسميه أهل نجد جِواء عَدْنَة. وتكَلِّمِي: أخبري عن أهلك وسكّانك. وعِمي صَبَاحًا: انعمي واسلمي في الصباح من الآفات.

(٥) البناء: سقط من ط.

لم يُنصَّ على ترخيمه، ولا أنَّ^(١) هذا الحذف الذي ذكره هو من باب الترخيم في شيء، قال س^(٢) في (هذا باب الإضافة إلى الحكاية): «فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت، وتركت الصدر^(٣) بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف الكتاب كما لزمها، وذلك قولك في تأبَّط شراً: تأبَّطِي. ويدلُّك على ذلك أنَّ من العرب من يُفرد، فيقول: يا تأبَّط أقبل، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك تُفرد في الإضافة» انتهى.

وليس هذا مناقضاً لما قرَّره من أنَّ المَحْكِي لا يُرَخِّم، بل أراد أنَّ من العرب من يُفردها لا على جهة الترخيم، بل يفعل ذلك في النداء، ولذلك قال «من العرب من يُفرد»، لم يقل: من يُرَخِّم. ولذلك أيضاً أتى به مبنياً على الضم، ولا نعلم خلافاً عن أحدٍ من النحويين أنَّ المَحْكِي لا يُرَخِّم إلا ما توهَّم هذا الرجل على س، وقد كرَّر ذلك في كتبه، وأنَّ س يرى ترخيم الجملة، وأجازه.

وقد رأيت س حيث فعَّد الترخيم نصَّ على «أنَّ الحكاية لا تُرَخِّم»، وحيث تكلم في النسب أنس ذلك الحذف فيه، والنسب إلى أول^(٤) أجزاء الجملة بأنَّ من العرب من يُفرد تأبَّط شراً في النداء، ويُنِيه على الضم حتى إنه لو رَحَّمنا في قول من يُفرد ويُنِيه على الضم لقلنا: يا تأبَّ، بحذف الطاء في الترخيم؛ لأنَّ س وغيره قد فعَّدوا أنَّ الترخيم لا يكون إلا فيما غيَّره النداء، يعنون فيما بُني بسبب النداء.

* * *

(١) ط: ولأن.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٧.

(٣) وتركت الصدر ... حيث لزمه الحذف: سقط من غ، ط. وهو في الكتاب.

(٤) ط: إلى أواخر.

ص: فصل

تَقْدِيرُ ثُبُوتِ الْمَحذُوفِ لِلتَّرْخِيمِ أَعْرَفُ مِنْ تَقْدِيرِ التَّمَامِ بِدُونِهِ، فَلَا يُغَيَّرُ عَلَى الْأَعْرَفِ مَا بَقِيَ إِلَّا بِتَحْرِيكِ آخِرٍ يَلِي (١) أَلْفًا، وَكَانَ مَدْعَمًا فِي الْمَحذُوفِ، /بَفَتْحَةٍ إِنْ كَانَ أَصْلِيُّ السَّكُونِ، وَإِلَّا فَبِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ فِي [٦: ٩١/١] رَدِّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِ وَاوِ الْجَمْعِ، وَلَا يُمْنَعُ التَّرْخِيمُ عَلَى الْأَعْرَفِ مِنْ نَحْوِ (تَمُودِ)، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي التَّزَامِ حَذْفِ وَاوِهِ، وَيَتَعَيَّنُ الْأَعْرَفُ فِيمَا يُوهَمُ تَقْدِيرُ تَمَامِهِ تَذَكِيرَ مُؤَنَّثٍ، وَفِيمَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ عَدَمُ النَّظِيرِ. وَيُعْطَى آخِرُ الْمُقَدَّرِ التَّمَامِ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ تُمِّمَ بِهِ وَضْعًا، وَإِنْ كَانَ ثَانِيًا ذَا لَيْنٍ ضَعُفَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ ثَالِثٌ، وَجِيءَ بِهِ إِنْ عُلِمَ.

ش: يقال: التَّرْخِيمُ عَلَى لُغَةٍ يَا حَارِ، وَعَلَى لُغَةٍ يَا حَارُ. وَيَقَالُ: عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ. وَيَقَالُ: عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْوِي رَدَّ الْمَحذُوفِ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ لَمْ يَنْوِ.

وَقَالَ فِي (الْبَدِيعِ) (٢): «وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَأَقْوَاهَا فِي النُّحُو. وَالْحَرْفُ الْمَحذُوفُ مِنْهُ مُرَادٌّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَهُ رَفَعْتَ الصِّفَةَ، فَقُلْتَ: يَا حَارِ الظَّرِيفُ. وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُهُمْ (٣) وَصَفَ الْمُرْخَمِ، وَلَمْ يُيَالُوا بِمَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْحَذْفِ، أَلَّهُ نَظِيرٌ فِي الْكَلَامِ أَمْ لَا» انْتَهَى.

فِيمَا جَاءَ عَلَى لُغَةٍ تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الْمَحذُوفِ قَوْلُ زُهَيْرٍ (٤):
يَا حَارِ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مِلْكٌ

(١) ط، وشرح المصنف: ما بني إلا بتحرك آخر تلا.

(٢) البدیع لابن الأثير ١: ٤١٤ - ٤١٥.

(٣) هو الفراء. الأصول ١: ٣٧٤.

(٤) الديوان ص ١٣٦. يا حار: يا حارث. والسوقة: الرعية. ط: سوقة بعدي.

وقال مُهْلَهُلُ بْنُ رَبِيعَةَ^(١):

يا حَارٍ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا
إِنَّا ذَوُو السَّوَارِ وَالْأَخْلَامِ
وقال النابغة^(٢):

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ
وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ
وقال آخر^(٣):

يا مَالٍ ، وَالْحَقُّ عِنْدَهُ ، فَتَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفَا
وقال الشاعر^(٤):

أَعَائِشَ ، مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ
يُضْرِعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضْرِيعِ
وقرأ بعضُ القراء: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ﴾^(٥).

ومما جاء على لغةٍ مَنْ يُقَدَّرُ التَّمَامُ بِدُونِ الْمَحذُوفِ مَا رَوَى س^(٦) مِنْ قَوْلِ
بعض العرب: يَا طَلْحُ، بَضْمُ الْحَاءِ، وَقَوْلُ عَنَتْرَةَ^(٧):
يَدْعُونَ ، عَنَتْرُ ، وَالرَّيْحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَثْرِ فِي لَبَانِ الْأَذْهَمِ

(١) الأصمعيات ص ١٥٦ [الأصمعية ٥٤] والكتاب ٢: ٢٥١. يا حار: يا حارث. والجهل: الحمق. والسورة: الحدة والخفة عند الغضب.

(٢) الديوان ص ٨٢ والكتاب ٢: ٢٥٢. عام: يا عامر.

(٣) عمرو بن الإطنابة، والبيت أيضًا لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وصدره عجز بيت، وعجزه صدر بيت بعده. الكتاب ٢: ٢٥٢، ٣: ٩٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٩٢ - ٥٩٤ وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٣ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٦٧٨. يا مال: يا مالك.

(٤) الشَّمَاخ. الديوان ص ٢١٩ والجمل ص ١٧٠. أعائش: يا عائشة. الهجان: كرائم الإبل.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٧٧. وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، وهي له ولعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وليحيى وللأعمش في المحتسب ٢: ٢٥٧، ونسبت للنبي - ﷺ - في الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٧٧.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٧) تقدم البيت في ٩: ١٧٣.

ويحتمل أن لا يكون مرخمًا؛ لأنَّ بعض العرب^(١) كان يُسمِّيه عَنَتْرًا في النداء وغيره، لكن الأظهر أنه مرخمٌ لأنه رُوي بالفتح.

والترخيمُ فيما في آخره هاءٌ أو كان مَالِكًا وحارثًا وعامِرًا أكثرُ منه في غيره وأكثرُ من غير الترخيم؛ وذلك لكثرة التسمية بذلك، والكثرة مدعاةٌ إلى التخفيف. وزعمَ الكسائي^(٢) والفرّاء^(٣) أنهما لم يسمعا الترخيمَ فيما ليس في آخره زيادةٌ من الناس إلا في هذه الأسماء الثلاثة. زاد في (البدیع)^(٤): «إلا ما فيه زائدٌ أو هاء التأنيث».

والصحيح أنه قد سُمِعَ في /غيرها، أنشد س رحمه الله^(٥):
 فقلْتُم : تَعَالِ يَا يَزِيدُ بْنُ مَحْرَمٍ فقلْتُ لَكُمْ : إِنِّي خَلِيفُ صُدَاءِ
 أي: يا يزيدُ. وقال أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ^(٦):
 تَنَكَّرْتُ مِنِّي بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي وبعْدَ التَّصَايِي وَالشَّابِ الْمُكْرَمِ
 أي: يا لَمِيسُ. وقال آخر^(٧):
 يَا خَالِ صَدِّ الْمَجْدُ عَنْ كَ ، فَلَنْ تَجُوزَ عَلَى صِرَاطِهِ
 يريد: يا خالدُ؛ لأنه يخاطب بذلك خالدَ بْنَ يَزِيدَ بْنِ حَاتِمٍ.

(١) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٢) البدیع لابن الأثير ١: ٤١٥.

(٣) ذكر ابن الدَّهَّان أنَّ الفرَّاء ذكر هذا عن الكسائي. الغرة في شرح اللع ١: ٤٤/أ (مخطوط).

(٤) البدیع لابن الأثير ١: ٤١٥.

(٥) البيت ليزيد بن محرم. الكتاب ٢: ٢٥٣ والخزانة ٢: ٣٧٨ - ٣٨٠ [الشاهد ١٤٥]. صُدَاء: حي من اليمن.

(٦) الديوان ص ١١٧ والكتاب ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤ والصاحي ص ٣٨٣ وأمالی ابن الشجري ٢: ٣٠٤ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٤.

(٧) هو محمد بن أبي عيينة بن المهلب بن أبي صُفْرة. الأغاني ٢٠: ٥٤ [نسب ابن أبي عيينة].

وقوله فلا يُغَيَّرُ على الأعراف ما بقي أي: على تقدير ثبوت المحذوف، بل يبقى على حركته أو سكونه، فتقول: يا جَعْفَ، ويا هِرْقَ، إلا أنَّ الكوفيين^(١) خالفوا فيما قبل آخره ساكنٌ نحو هِرْقُلَ، فلم يُرَحِّمُوهُ إلا على لغةٍ مَنْ لم يَنُو، فيقولون: يا هِرْقَ. واعتلُّوا بأنَّ الأسماءَ المتمكَّنة لا تكون أواخرها سواكنَ أبدًا، وهِرْقُلُ اسمٌ متمكَّنٌ في جميع أبواب العربية، فلَزِمَ أن لا يكونَ آخرُهُ ساكنًا في أبوابِ النداء إذا طرأ عليه الترخيم.

والجوابُ أنه إذا رُحِّمَ على لغةٍ مَنْ نوى فليس آخرُهُ القافَ، وإنما هو اللامُ المحذوفةُ لأنها مَنْوِيَّةٌ، فكأنها لم تُحذف، وجميعُ الأسماءِ تُرَحِّمُ على لغةٍ مَنْ نوى إذا استوفتْ شروطَ الترخيم، وهذا مذهب البصريين، قال بعضُ شيوخنا: «ولا أعلمُ لهم فيه خلافاً».

وقوله إلا بتحريكِ آخرِ يلي ألفًا احترازٌ من مثلِ حَدَبٍ ومُحَمَّرٍ، فإنَّ آخره مُدغمٌ في المحذوف، ويبقى على سكونه بعد حذفِ الآخرِ منه في الترخيم. وذهبَ الفراءُ^(٢) إلى أنَّ ما كان منه له حركةٌ في الأصل رُدَّتْ إليه، نحو مُحَمَّرٍ ومُجَدِّ، فتقول في ترخيمهما: يا مُحَمَّرَ، ويا مُجَدِّ، فتحرکہما بالحركة التي كانت لهما في الأصل؛ إذ الأصل مُحَمَّرٌ ومُجَدِّ.

وقوله يلي ألفًا إلى قوله إن كان أصلي السكون^(٣) مثاله إِسْحَارٌ، وهو نَبَتٌ، فإذا سُمِّيَ به ورُحِّمَ فمذهبُ س^(٤) أنه تُحذفُ الراءُ الأخيرة، وتُحرَّكُ الساكنة بالفتح

(١) في الإنصاف ١: ٣٦١ [٥٠] وأسرار العربية ص ٢١٨ أنهم يحذفون الحرف الأخير والحرف الساكن قبله. قلت: حذف الحرفين مذهب الفراء منهم كما في شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٥٥ وشرح الكافية ١: ٤٨٤ والغرة ١: ٤٧/أ (مخطوط)، وفي الغرة أيضًا أنَّ الكسائي جَوَّزَ ترخيمه على لغة من لم ينو، ولم يذكر شيئًا عن رأيه في ترخيمه على لغة من ينوي.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٩٠.

(٣) هو قوله: «يلي ألفًا وكان مدغمًا في المحذوف بفتحِ إن كان أصلي السكون».

(٤) الكتاب ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥.

مُرَاعَاةً لِلأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَلأنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَةُ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ، فَتَقُولُ: يَا إِسْحَارَ.
وَاخْتَلَفُوا هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْتَمِ، وَهُوَ قَوْلُ السِّيَرَانِي^(١) وَجَمَاعَةٌ عَنْ س، أَوْ هَلْ
هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ مَعَ تَجْوِيزِهِ الْكُسْرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهُوَ قَوْلُ
الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ^(٢).

وَاخْتَلَفُوا فِي النُّقْلِ عَنِ الْفَرَاءِ: فَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ عَصْفُورٍ الْكُسْرَ فِي الرَّاءِ عَلَى أَصْلِ
التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَنَقَلَ صَاحِبُ (رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ) أَنَّهُ يُسْقِطُ كُلَّ سَاكِنٍ يَبْقَى بَعْدَ
الْأَخِيرِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى مُتَحَرِّكٍ، فَعَلَى هَذَا يَقُولُ: يَا إِسْحَ^(٣).

وَفِي (الْبَسِيطِ): /«مَا آخِرُهُ مَدْغَمٌ وَقَبْلَهُ سَاكِنٌ لِلْمَدِّ فَإِذَا كَانَ يُكُونُ الْمَدْغَمُ [٦: ٩٢/أ]
الْعَيْنَ وَاللَّامَ نَحْوَ رَادٍّ، أَوْ الْمَدْغَمُ اللَّامِينَ نَحْوَ مُحْمَارٍ، فَالْأَوَّلُ يُحَرِّكُ بِحَرَكَتِهِ فِي الْأَصْلِ،
وَالثَّانِي لَا أَصْلَ لَهُ فِيهَا، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَصَرُّفٌ يَتَحَرَّكُ فِيهِ أَوْ لَا، إِنْ كَانَ
حُرْكَ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي ذَلِكَ التَّصَرُّفِ، وَذَلِكَ نَحْوَ مُحْمَارٍ، فَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ
يَا مُحْمَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَفْكِيكِ فَعْلِهِ عَلَى لُغَةٍ: لَمْ يُحْمَارِ^(٤)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَصَرُّفٌ
نَحْوَ إِسْحَارٍ، فَمَذْهَبُ س أَنَّكَ تَفْتَحُ، فَتَقُولُ: يَا إِسْحَارَ، انْتَهَى مَلْخَصًا.

وَقَوْلُهُ **وَالَا فَبِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ مِثَالُهُ رَادٍّ وَمُضَارٌّ عَلَمَيْنِ**، فَإِذَا رَحَّمْتَهُمَا
قُلْتَ: يَا رَادٍ؛ لِأَنَّ رَادًّا أَصْلُهُ رَادِدٌ، وَيَا مُضَارٍ، بِالْكَسْرِ إِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهِ اسْمَ فَاعِلٍ؛
لِأَنَّ أَصْلَهُ مُضَارِرٌ، وَيَا مُضَارَ، بِالْفَتْحِ إِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهِ اسْمَ مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ
مُضَارَرٌ.

(١) شرح كتاب سيبويه ٨: ٩٣.

(٢) نصُّ الشُّلُوبِيِّ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى الْمَفْصَلِ ص ١٥٤ [رِسَالَةٌ] عَلَى الْفَتْحِ، وَانْظُرْ شَرْحَ جَمَلِ
الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢: ١١٧. وَتَجْوِيزُ الْكُسْرِ قَوْلُ الزَّجَاجِ. شَرْحُ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ لِلْسِّيَرَانِيِّ

٩٣ - ٩٤.

(٣) كَذَا فِي الْغُرَّةِ لِابْنِ الدَّهَّانِ أَيْضًا [بَابُ التَّرْخِيمِ] ١: ١ ق ٥١/ب [مَخْطُوطٌ].

(٤) الْكِتَابُ ٢: ٢٦٣.

وقياسُ الكلام في رادٍّ ومُضارٌّ ونحوهما يقتضي أنه لو كان قبل المدغم واو ساكنة حرفٌ مدٌّ ولين لكان الحُكْمُ حُكْمِ الألف؛ ومثاله أن تُسمِّيَ بِ(تُمُودٍ) فعلاً مبنياً للمفعول، فحُكْمُهُ إذ ذاك أنه يُرْحَمُ بحذفِ الدالِ الأخيرة وبكسرِ الدالِ الباقية التي كانت ساكنة؛ لأنَّ أصلها الكسر، فتقول: يا تُمُودُ أَقِيلْ. وَمَنْ قال في تفاعلٍ تُفْعِلُ^(١) فيقول تُمِيدُ فالحُكْمُ كذلك. ولو رَحِمْتَ مُدِيقٌ وَأَصَيِّمٌ^(٢) اسْمِي عَلَمَيْنِ لقلت: يا مُدِيقُ، ويا أَصَيِّمُ، بالكسر؛ لأنَّ الكسرة حركة ما بعد هذين البنائين ونحوهما بعد ياء التصغير.

وقوله خلافاً لأكثرهم في رَدِّ ما حُذِفَ لأجل واو الجمع قال بعض أصحابنا: إذا رَحِمْتَ على لغةٍ مَنْ نَوَى بَقِيَ ما يلي المحذوفَ على حركته أو سكونه إلا في موضعين:

أحدهما أن يؤدي الترخيم إلى التقاء ساكنين، وذكر مسألة إسحارٍّ ومُضارٍّ. والآخر: أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حُذِفَ لالتقاء الساكنين، وغُيِّرَتْ حركة ما قبله عن أصلها، وذلك مسألة يا قاضون، أو بقيت على أصلها، وذلك مسألة يا أَعْلَوْنَ، فإذا كانا عَلَمَيْنِ ورَحِمْتَهُما رجعتِ الياء في قاضون والألف في أَعْلَوْنَ لزوال موجب الحذف، فقلت: يا قاضي، ويا أَعْلَى.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «أكثرُ النحويين يُرَدُّون ما حُذِفَ لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم قاضون ومصطفَيْنِ عَلَمَيْنِ: يا قاضي ويا مصطفي، ويُشَبِّهونه بِرَدِّ ما حُذِفَ لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفًا؛ كقول الواقف على هل تَفْعَلُنْ: هل تَفْعَلُونْ؟ بِرَدِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما، وهو

(١) ك: تفعيل.

(٢) مُدِيقٌ: مصغرٌ مُدِيقٌ، وهو حجر يُدَقُّ به الطَّيْب. وَأَصَيِّمٌ: مصغرٌ أَصَمٌ.

(٣) ٣: ٤٢٤ - ٤٢٥.

ثبوت نون التوكيد وصلأ. وهذا التشبيه ضعيف؛ لأنَّ الحذف لأجل الترخيم غير لازم، فيصحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف، وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف.

واحتجُّوا أيضاً بأنَّ ياء قاضي وألف مُصطَفَى حُذفتا لملاقاة الواو، فإذا حُذفت الواو للتخيم زُدت الياء والألف كما تُرَدَّان إذا حذف المضاف إليه في نحو: إنَّ [٦: ٩٢/ب] مُدْمِنِي الْبِرِّ وَافِرُو الْأَجْرِ؛ لأنه لو لم تُرَدَّان^(١) لكان حذفهما دون سبب.

وهذا الاحتجاج يستلزم أن يُعاد إلى كُلِّ مُعَيَّرٍ بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقُّه لو لم يكن ذلك السبب موجوداً أصلاً؛ فكان يقال في ترخيم كَرَوَانٍ وَقَرَوِيٍّ: يا كَرَا، ويا قَرَا، قولاً واحداً؛ لأنَّ سبب تصحيح واوهما هو تلاقي الساكنين وقد زال، ومع ذلك يُقَوَّن^(٢) الحكم المرتب عليه لكون المحذوف مَنَوِيٍّ الثبوت؛ ولا فرق بين نيَّة ثبوته ونيَّة سبب حذف ياء قاضُون وألف مصطَفُون حين يُرْخَّمان. فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة مَن ينوي المحذوف: يا قاضُ، ويا مُصْطَفَ، بالضم والفتح؛ لِيُدلَّ بذلك على تقدير ثبوت المحذوف. وأمَّا على مذهب مَن يجعل ما بقِيَ مقدَّر الاستقلال فيجوز أن يقال: يا قاضي، ويا قاضُ، ويا مصطَفَى ويا مُصْطَفَ» انتهى.

وفي (البسيط): «الاسم إذا كان ما يُحذف منه بالتخيم ثبوته سبب في حذف شيءٍ مِّن الكلمة فإذا حُذف بالتخيم فينبغي أن يرجع ما يُحذف لزوال العارض.

وقال بعض النحويين: هذا لا يكون إلا على لغة من لا يعتبر^(٣) المحذوف؛ لأنه قد زال العارض زوالاً لا يُتَوَهَّم وجوده، فينبغي أن يُرَدَّ، وأمَّا مَن يعتبر المحذوف فلا يُرَدُّ لأنه كالحاصل.

(١) في الأصول: يرد.

(٢) غ، ط: يتقوى.

(٣) فيما عدا ط: من يعتبر.

واحتجَّ بعضهم على هذا أنهم قالوا الحَمَرُ، والأصل الأَحْمَرُ، لكنهم نقلوا، وأبقوا ألف الوصل لأنهم يتوهمون رجوع السكون لكون النقل عارضًا. وكذلك: مِنْ الآنَ، حَرَكُوا نونَ مِنْ وإن كانت لامُ التعريف تحرَّكت بالنقل؛ لأنه في حكم ثبوت السكون؛ وكما تردُّ إلى الأصل في قولنا حَمَراوان، فتقول: يا حمراء؛ لأنَّ فتحة الواو وضمتها إنما كانت بسبب المحذوف، وكذلك رَحَوِيّ، تقول: يا رَحَى - كذلك تقول على تلك اللغة في قاضُون: يا قاضي؛ لأنَّ حذفها كان بسبب المحذوف بالترخيم.

وأما س فأطلق^(١)، وحمله جملة من النحويين على اللغتين، واستدلالُ س يقتضي أنه على لغة يا حارٍ أيضًا، فإنه قال^(٢): بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾^(٣)؛ لأنه إذا وصل حذفَ الياء، وإذا وقفَ وَقَفَ على الياء وإن كان الوقف عارضًا، بل راعى حصوله في الحالة الراهنة، وكذلك هنا وإن كان يُراعى المحذوف فهو في الحالة الحاصلة ليس موجودًا، فإذا زال الترخيم زال بزواله. وأما ما ذكره من الحَمَر ونحوه فقليل: إنما كان ذلك لأنَّ محلَّ السكون لم يرتفع، فكان توهُّم وجوده أقرب لبقاء أثرٍ ما له، وهو محله، بخلاف الذي يُحذف رأسًا، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾، فكذلك هذا.

فإن قيل: قياسُ هذا مِنْ جهة الحذف أن يكون في الحركات أيضًا، فينبغي أن تقول: يا مُحْمَرٍ، بكسر الراء؛ لأنَّ /حذَفَ هذه الحركة وسكونَ الحرف إنما كان لأجل الإدغام، وقد زال، وأنتم تقولون يا مُحْمَر على لغة يا حارٍ؛ لأنَّ قبله متحرِّكًا. فأجاب الفارسيُّ بأنَّ هذه الحركة لم تثبت قطُّ في محلٍّ ولا موضع، فكأنها لم تكن قطُّ متحركة، بخلاف ياء قاضي، فإنها تثبت في النصب والمؤنث إذا قلت: رأيتُ قاضيًا وقاضيةً» انتهى.

(١) الكتاب ٢: ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٦٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ١.

وتقول في ترخيم (ناجي) اسم رجل: يا ناجي، بحذف ياء النسب، فتعود الياء التي حُذفت لأجل ياء النسب لكونهما التقيا ساكنين، فلمَّا زال الموجب للحذف رجعت الياء، وذلك نحو: يا قاضي ومصطفى في قاضون ومصطفون.

ولو سُمِّيَتْ حُبَارِيَّ وَحَبْنَطِيَّ، ثم رَحَّمَتْ، فحذفت ياء النسب - لم ترد ألف حُبَارِيَّ ولا حَبْنَطِيَّ؛ لأنك لم تحذفهما لالتقاء الساكنين؛ إذ لو حذفت لذلك لكان ما قبلهما مفتوحًا كأَعْلَوْنَ، فكان يقال حُبَارِيَّ وَحَبْنَطِيَّ^(١)، ولم يقولوا ذلك، فدلَّ على أنهم بنَوْا حُبَارِيًّا وَحَبْنَطِيًّا للنسب، وإذا رَحَّمَتْ لم ترد بناء الأصل، وإنما أردت بناء النسب، فبقيا على حالهما من الكسر، قاله الأخفش. وقال أيضًا: وإن شئت قلت: أَرُدُّ الألفَ، وأقول: إنما كانت ذهبت لاجتماع الساكنين، ولكنَّهم كسروا لأنهم رأوا جميع الأسماء المنسوبة يُكسَرُ فيها ما قبل ياء النسب.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الوجه الثاني الذي سَوَّغَهُ أَبُو الْحَسَنِ ضَعِيفٌ، والوجه الأول عندي أَظْهَرُ؛ لأنه لو كان الكسرُ في حُبَارِيَّ وَحَبْنَطِيَّ وأمثالهما لأجل ياءِ النسب لوجب أن يُضَمَّ ما قبل الواو في الأَعْلَوْنَ؛ لأنَّ ما قبل واو الجمع مضموم فيما عدا ذلك» انتهى.

وقال الأخفش أيضًا: مَنْ قال إِنَّمَا أَحَذَفَ الْيَاءَ فِي نَاجِيٍّ لِأَنَّ بَنِيَّ الْاسْمِ لِلنَّسَبِ^(٢)، ولم أَحَذِفْ لالتقاء الساكنين - دخلَ عليه أن لا يَرُدُّ الْيَاءَ فِي نَاجِيٍّ وأمثاله إِذَا رُحِّمَ.

وضَعَّفَ هذا الإلزام لأنَّ الأكثرَ في ياءِ النسب أن تدخلَا على الاسم بعد كماله؛ ولا يُبْنَى الاسم عليهما، وإذا كانا كذلك وجب أن يُعْتَقَدَ في نَاجِيٍّ وأمثاله أنَّ الْيَاءَ إِنَّمَا حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فإذا زال مُوجب حذفها بالترخيم رَجَعَتْ.

(١) في الأصول: ومصطفى.

(٢) ط: في النسب.

وإذا رَحِمْتَ رَحِيًّا وَعَدَوِيًّا الْمُنْسَوْبِينَ إِلَى رَحِيٍّ وَعَدِيٍّ فَلَا يَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلَهُمَا
فتقول يا رَحِيٍّ وَيَا عَدِيٍّ لِرِوَالٍ مُّوجِبِ الْقَلْبِ وَالْحَذَفِ؛ لِأَنَّ يَاءِي النِّسْبِ لَمْ تَلْحَقَا
وَهُمَا بَاقِيَانِ عَلَى بَنَائِهِمَا الْأَصْلِيَّ، بَلْ تَقُولُ: يَا رَحُو، وَيَا عَدُو.

وَقَوْلُهُ وَلَا يُنْمَعُ إِلَى حَذَفِ وَاوِهِ^(١) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٢) مَعَ الْفَرَاءِ فِي مَسْأَلَةِ ثُمُودَ،
فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ.

وَقَوْلُهُ وَيَتَعَيَّنُ الْأَعْرَفُ فِيمَا يُوهِمُ تَقْدِيرُ تَمَامِهِ تَذْكِيرٌ مُّؤَنَّثٌ قَالَ الْمَصْنِفُ^(٣):
[٦: ٩٣/ب] «لَا يُرْخَمُ نَحْوَ عَمْرَةٍ وَضَخْمَةٍ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يُّنَوِي الْمَحْذُوفَ وَيَدْعُ آخِرَ / مَا بَقِيَ
عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ رُخِّمَا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْتِقْلَالِ، فَقِيلَ: يَا عَمْرُ^(٤)، وَيَا
ضَخْمُ - لَتَبَادَرَ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ أَنَّ الْمُنَادِيَيْنِ رَجُلًا اسْمُهُ عَمْرُو، وَرَجُلًا مُّوصُوفٍ
بِالضَّخْمِ، وَذَلِكَ مَأْمُونٌ بِأَن يُّنَوِيَ الْمَحْذُوفَ، وَتَبَقِيَ الرَّاءُ وَالْمِيمُ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَا
أَشْبَهُهُمَا» انْتَهَى.

وَيَشْمَلُ قَوْلَ الْمَصْنِفِ الْعَلَمَ، وَالصِّفَةَ الْمُقْبَلَةَ عَلَيْهَا^(٥)، وَأَنَّهُ مَتَى التَّبَسُّ فِيهِمَا
الْمُؤَنَّثُ بِالْمَذْكُورِ لَمْ يُرْخَمَا إِلَّا بِنَيْتَةِ انْتِظَارِ الْحَرْفِ، وَشَبَّوْنَا فَصَّلُوا فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَعْتَبِرُوا
اللَّبْسَ فِي الْأَعْلَامِ، وَاعْتَبَرُوا ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الصَّائِعِ^(٦):
«لُغَةٌ مِّنْ لَمْ يَنْوَ جَارِيَةً فِي كُلِّ الْمُرْخَمَاتِ إِلَّا الصِّفَاتُ الَّتِي فِيهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ كَذَاهِبَةٍ
وَمُنْطَلِقَةٍ، فَلَا تُرْخَمُ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ لَمْ يَنْوَ لَثَلًا تَلْتَبَسُ بِصِفَاتِ الْمَذْكُورِ، فَلَا يَجُوزُ يَا
ذَاهِبُ فِي يَا ذَاهِبَةٍ، وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَاعَى اللَّبْسُ فِي الْعَلَمِ» انْتَهَى.

(١) يَعْنِي قَوْلُهُ: «وَلَا يُنْمَعُ التَّرْخِيمُ عَلَى الْأَعْرَفِ مِنْ نَحْوِ ثُمُودَ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي التَّزَامِ حَذَفِ وَاوِهِ».

(٢) تَقْدِمُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجُزْءِ ق ٨٩/ب مِنْ الْأَصْلِ.

(٣) شَرَحَ الْمَصْنِفُ ٣: ٤٢٥.

(٤) رَسَمَتْ فِي الْأَصُولِ: يَا عَمْرُو.

(٥) ك: عَلَيْهِمَا.

(٦) شَرَحَ الْجَمَلُ لَهُ [بَابُ التَّرْخِيمِ] ١: ٤٤٥ (رِسَالَةٌ).

وقال ابن عصفور^(١): وجميع الأسماء التي فيها تاء التأنيث يجوز ترخيمها على اللغتين؛ إلا أن تكون التاء فارقةً بين المذكر والمؤنث، كالتاء اللاحقة في الصفات، نحو قائمة وذاهبة، فإنه لا يجوز الترخيم إلا على لغة من نوى الرّد، فتقول في ترخيم قائمة وعاذلة: يا قائم، ويا عاذل، بفتح الميم واللام، ومن ذلك قول قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ^(٢):

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّيْتُ مِنْ خُلُقِي أَيَّ أَجْوَدَ لَأَقْوَامَ وَإِنْ ضَنُّوْا
وقال معنُ بْنُ أَوْسٍ الْمُرِّي^(٣):

أَعَادِلَ فِي اللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُكَابِدُهُ فَلَا هُوَ سَالِيهِ ، وَلَا هُوَ رَاقِدُهُ

ولا يجوز ضمُّهما؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى اللبس من جهة أنك إذا قلت: يا قائم، ويا عاذل - لم يُدْرَ أَنَّ الاسمَ مُرَخَّمٌ وإن كنت قد أقبلتَ بندائك على مؤنثٍ؛ إذ قد يُمكن أن تكون الصفتان مرادًا بهما النسبُ على حدِّ طاهرٍ وضامِرٍ.

وأما صاحب (رؤوس المسائل) فإنه أطلقَ منعَ الترخيم على لغة من لم يَنُوحِ المحذوف في جميع الصفات السابقة المؤنثة بالهاء؛ وذكر أنه مذهب س من غير اعتبار لبسِ البتَّة، قال: «وأجازَ القراءُ ترخيمَه على لغة من لم يُراعِ المحذوف إذا كان مما لا يَلْتَبَسُ فيه المذكر والمؤنث».

وقال بعض شيوخنا: «ولغة من لا ينتظر جاريةً في كلِّ المُرَحَّماتِ إلا في الصفاتِ المؤنَّثة بالهاء. هكذا أطلقوا، وينبغي أن يُقَيَّدَ، فيقال: المؤنثة بالهاء للفرق؛ لأنَّ المانع من ذلك الإلباسُ، ولا إلباسَ إلا في مثلِ قائمة، وأما مثلُ رُبْعَةٍ^(٤) مما يستويان فيه فينبغي الجواز» انتهى.

(١) معناه في المقرب ١: ١٨٧ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١٥ - ١١٦.

(٢) النودار ص ٢٣٠ والكتاب ١: ٢٩، ٣: ٥٣٥ والمسائل الشيرازيات ١: ٣٠١.

(٣) ليس في قطعته الدليَّة المثبتة في ديوانه ص ١٠٣ - ١٠٤، ولم أقف عليه في مصادري.

(٤) الرُبْعَة: المتوسط القامة بين الطول والقصر.

والذي دَلَّ عليه كلامُ س التفرقةُ بين العَلَم والصفة، قال س^(١): «واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بِمَنْزِلَةِ اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًّا غالبًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُمْ لو فعلوا ذلك التبسَ المؤنَّث بالمدكَّر، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: يا خَبِيثُ أَقْبَلِي، / وإنما جاز في الغالب لأنك لا تُدَكِّر مؤنثًا، ولا تُؤنَّث مُدَكَّرًا».

وفي (البيسط) وقد ذكر ترخيم خبيثة، قال: «وأطلق س هذا، ويظهر أَنَّ اللَّبْس إنما يقع على لغة يا حارَّ، وينبغي أن يجوز على لغة يا حارٍ لعدم اللَّبْس».

وقوله وفيما يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ عَدَمُ النَّظِيرِ قال المصنف في الشرح^(٢): «الإشارة بذلك إلى أمثلة، منها طِيلِسان بكسر اللام إذا سمي به وَرُحْمٌ؛ لأنه لو قُدِّرَ تَامًا لَرِمَ وجودُ قَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين. وَحِذْرِيَّة إذا سُمِّيَ به وَرُحْمٌ على تقدير^(٣) التمام دَلَّ على وجودِ فَعْلِي. وَعَرْقُوَّة إذا سُمِّيَ به وَرُحْمٌ على تقديرِ التمام دَلَّ على وجودِ فَعْلِي، وهذه أبنيةٌ مهملةٌ في وضعِ العرب. وَخُبْلَوِي وَخَمْرَوِي علمان لأُنْهُمَا إذا رُمِّحَا على تلك اللغة قِيلَ: يا خُبْلَى، ويا خَمْرًا، فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له، وهو كونُ أَلِفِ فَعْلَى مُبْدَلَةً مِنْ واو، وهي لا تكون إلا زائدةً غيرَ مُبْدَلَةٍ مِنْ شيء، وَكَوْنُ هَمْزَةِ خَمْرَاءِ مُبْدَلَةً مِنْ واو، وهي لا تكون إلا مُبْدَلَةً مِنْ أَلِف» انتهى ما شَرَحَ به ملخصًا.

وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب الأخفش، نُقِلَ ذلك عنه في طِيلِسان^(٤)، ونَقَّلَه عن كثيرٍ مِنَ النحويين ابنُ أَصْبَغَ عاتًا، فقال: «اشتَرَطَ كثيرٌ مِنَ النحويين في جوازِ الترخيم على لغةٍ مَنْ لم يُرَاعِ المحذوفَ أن يكون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة بعد الإعلال له نظير من الكلمة التامة» انتهى.

(١) الكتاب ٢: ٢٥١.

(٢) ٣: ٤٢٦. والطيلسان: ضربٌ من الأكسية، قيل: هو معرَّب، وجعه طيَالِسة.

(٣) ط: على لغة تقدير.

(٤) الأصول ١: ٣٧٣.

وأما غير الأخفش من النحويين كأبي سعيد السيرافي^(١) وغيره فإنهم أجازوا ذلك، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام من كونه على وزن ليس من أوزان العرب.

ورَدَّ ابن عصفور على الأخفش، فقال^(٢): «وما قاله أبو الحسن فاسد؛ لأنَّ الأوزان إنما يُعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف، ودليل ذلك يَدُّ وَدَمٌ، وزنهما فَعَلٌ لأنه يُعْتَبَر فيه الأصل، وكذلك طَيْلَسَان، وزنه فَيْعِلَان؛ لأنه يُعْتَبَر فيه الأصل»، انتهى.

وهذا الرَّدُّ ليس بشيء لاعتبارهم صيرورته بعد الحذف في رَدِّهم على الفراء في إبقاء حرف العلة في مثل بَنُون^(٣)، وفي إجازته ترخيم سَعِيد بحذف الدال، فيبقى على وزن غير موجود.

وذكر لي الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم عُرف بابن النَّحَّاس - رحمه الله - أنهم أجازوا^(٤) في حُبْلَيَان مسمًى به ترخيمه على لغة مَنْ يَنْتَظَر خاصّة، وهو مثل حُبْلَوَيْ. وَمَنْ اعتَبَرَ ما يؤول إليه الاسم بعد الحذف ينبغي أن لا يَجِيز ترخيم مثل حُبْلَيَان؛ لأنه إن رُحِّمَ على لغة مَنْ لا يَنْتَظَر وَجَبَ القلب، فتكون الألف منقلبةً، وألِفُ التَّأْنِيث لا تكون منقلبة عن شيء، وإن رُحِّمَ على لغة مَنْ يَنْتَظَر فيجب القلب أيضًا لأنَّ الترخيم إذا زال سببُ حكمٍ به زالَ الحكم لِرُزَال سببه.

ونُقل الخلاف^(٥) عن /الكوفيين في ترخيم نحو خَطَايَا وَزَوَايَا، فَمَنَعَ الكسائي [٦: ٩٤/ب] من ترخيمه على لغة مَنْ لم يُرَاعِ المحذوف، وأجازَه الفراء.

(١) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٥.

(٢) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢١ بلا ذكر للأخفش.

(٣) انظر ترخيم هذا اللفظ في الكتاب ٢: ٢٥٩.

(٤) اللمع ص ١١٩ والغرة [باب الترخيم] ٢: ٥١/أ - ٥١/ب (مخطوط) والبدیع ١: ٤٢٣.

(٥) قال ابن الدهان: «والكسائي يقول في مَطَايَا: يا مَطَايُ؛ لأنه قال: هي منقلبة عن همزة، فلا أُغَيِّرُها مرة أخرى. وقياسُ الفراء: يا مَطَا». الغرة [باب الترخيم]: السفر الثاني ق ٥٢/أ [مخطوط].

وقوله ويُعطى آخرُ المقدّر التّمام ما يَسْتَحِقُّه لو تَمَّ به وَضْعًا قال المصنف في الشرح^(١): «نبهت بذلك على إظهار ضمّته إن كان صحيحًا، كقولك في حارث وجعفر وهزّقل: يا حارُّ ويا جعفُ ويا هزّقُ، وعلى تقديرها إن كان معتلًا، كقولك في ناجية: يا ناجي، بسكون الياء، وسكوئها دليلٌ على تقدير ضمّتها^(٢)، وعلى أنه يقال في ثمود: يا ثُمّي، وفي علاوة وسقاية: يا علاءُ، ويا سِقَاءُ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

فقوله «نبّهتُ بذلك على إظهار ضمّته إن كان صحيحًا» ينبغي أن يزيد «إلا أن تصفه بائنٍ وتُتبع حركة الآخر الفتحة في نون ابن»، فإنَّ الآخر إذ ذاك يكون مفتوحًا لا مضمومًا، نحو قولك: يا حارَ بنَ عمرو، تريد: يا حارُّ بنَ عمرو، ومنه قول الشاعر^(٣):

وهذا ردائي عنده يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي نَفْسِي أَمَالَ بَنَ حَنْظَلٍ

في رواية من روى (أمالَ) بفتح اللام^(٤). ولا يصح هذا الإتيان على لغة من رَحِمَ ونَوَى رَدَّ المَحْذُوفَ لأنَّ حركته محكومٌ لها بحكم الحشو، فلا تُتْبَعُ حركة ابن. وفي رواية من روى (أمالَ بَنَ حَنْظَلٍ) دليلٌ على جواز نعت المرثم، وهو مذهب الجمهور، خلافاً للفرء إذ منع من ذلك، واستَقْبَحَهُ ابنُ السَّرَّاجِ^(٥). وإذ قد ثَبَتَ جوازُ نعتِ المرثم بقول الشاعر^(٦):

أَضْمَرَ بَنَ ضَمْرَةَ مَاذَا ذَكَرَ تَ مِنْ صِرْمَةٍ أُخِذَتْ بِالْمُرَارِ

(١) ٣: ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) غ: ضمها، أو على.

(٣) الأسود بن يعفر. الديوان ص ٨٦ والنوادر ص ٤٤٧ والكتاب ٢: ٢٤٦.

(٤) حكى ميرمان أنه قرأ هذه الرواية على المبرد. شرح الكتاب للسيراfi ٨: ٦٤، وانظر النوادر ص ٤٤٧ [الحاشية ١].

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) سيرة بن عمرو القُفْعَسِيّ. النوادر ص ٤٣٩. والبيت بلا نسبة في الأصول ١: ٣٧٤ والاشتقاق ص ١٧، وآخره فيه: بالمُغار. الصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع.

وقول الآخر^(١):

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

وقول الآخر^(٢):

أَحَارِ بْنُ بَدْرِ ، قَدْ وَلَّيْتَ وَلَايَةً فَكُنْ جُرَدًا فِيهَا ، تَخُونُ ، وَتَسْرِقُ

فينبغي أن يُجْعَلَ مِنْ نَعْتِ الْمَرْحَمِ لَا أَنَّهُ عَلَى نِدَاءٍ ثَانٍ^(٣).

فإن قلت: الاسمُ المَرْحَمُ مختصٌّ بالنداء، فينبغي أن لا يجوز نعتُهُ لأنَّ المختصَّ بالنداء لا يُنْعَت، نحو قُلْ وَفُسِّقْ وَفَسَّاقٍ.

فالجواب: أنه ليس من قبيل الأسماء المختصة بالنداء؛ لأنَّ الاسمَ المستعمل مُرَحَّمًا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، لكنه لا يُسْتَعْمَلُ فِي حَالَةِ التَّرْخِيمِ إِلَّا فِي النِّدَاءِ، بخلاف^(٤) تلك الأسماء، فإنها لا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ.

وقول ابن السراج في تقوية مذهب الفراء «إنه لا يُرَحَّمُ الاسم إلا وقد عُلِمَ ما حُذِفَ مِنْهُ وَمَنْ يُعْنَى بِهِ، فَإِنْ احتِيجَ إِلَى النِّعْتِ لِلْفَرْقِ فَرُدُّ مَا سَقَطَ مِنْهُ أَوَّلً»^(٥)، غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الاسمَ يُرَحَّمُ إِذَا عُلِمَ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَنْ عُنِيَ بِهِ.

وقال س^(٦): «وَمَنْ قَالَ يَا زَيْدُ الْحَسَنُ قَالَ يَا طَلْحَةَ الْحَسَنُ؛ لِأَنَّهَا كَفَتْهُ الْحَاءُ

الْحَاءُ إِذَا حُذِفَتْ الْهَاءُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ قَالَ يَا سَلَمَ الْكَرِيمُ» / انتهى. [٦/٩٥] وهذا نصٌّ عَلَى أَنَّ الْمَرْحَمَ يُوصَفُ.

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ١٥٤. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ٢٣٤. خمر: خالطه داء أو حب. ويعدو عليه: يصيبه. وما يَأْتِمُرُ: ما يَهْمُ بِهِ.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٠٠.

(٣) إلى هذا ذهب الفراء، وعليه حمل ابن السراج بيت سيرة المتقدم. الأصول ١: ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) بخلاف تلك الأسماء، فإنها لا تستعمل في غير النداء: سقط من ط.

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٠٩.

قال ابن خروف: «وَمَنْ بَنَى المَرْحَمَ عَلَى الضَّمِّ لم يَصِفْه، فلا يقال: يا حارُّ الكريم، ولا: يا طَلْحُ الكريم؛ لأنه لفظٌ يختصُّ بالنداء، فصار مثل (يا هناه)، وليس كذلك اللغة الأخرى؛ لأنَّ المحذوف كالموجود، فيَصِحُّ وَصْفُهُ» انتهى.

وتقول في ترخيم قَطَوَان^(١) على هذه اللغة: يا قَطَا، فتقلب^(٢) الواو أَلْفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وفي ترخيم غَاوٍ (ياغاؤ) بالواو مضمومة، ولا تُبدلها همزةً كما فعلت في ترخيم طُفَاوة^(٣)، فقلت: يا طُفَاء؛ لأمرين:

أحدهما: أنه قد أُعِلَّ بحذف لامه للترخيم، فلا يُعَلِّ بِقَلْبٍ واوه همزةٍ لما في ذلك من توالي إعلالين، وهو غير جائز في كلامهم، ولذلك صَحَّحُوا واوَ طَوَى لأنهم قد أَعْلَوْا لامه.

والثاني: أنه بالترخيم بقيَ على ثلاثة أحرف كالاسم التام، والاسم التام إذا كان آخره واوًا صَحَّتْ ولم تُقَلَّبْ همزةً نحو (واوٍ)، فكذلك صَحَّتْ في غَاوٍ إذا رَحَّتْ. وتقول يا شَاء في ترخيم شاة على هذه اللغة؛ لأنك لَمَّا حَذَفْتَ التاء التي للتأنيث بقيَ الاسم على حرفين ثانيهما حرفُ علة، ولا يكون اسمٌ كذلك، فتردَّ المحذوف، وهو الهاء.

وتقول يا سَوُ في ترخيم سَوَة^(٤) على هذه اللغة إذا حَذَفْتَ الهمزة، وأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا على الواو قبلها. وجازَ بقاءُ الاسم على حرفين آخِرُهُما حرفُ عِلَّة، ولم يَجْز ذلك في شِيَّة وشاة لأنَّ حركته عارضة بسبب التخفيف، والعارض لا يُعْتَدُّ به، فسَوَة

(١) قطوان ... ما قبلها: سقط من غ. فرس قطوان: يقارب الخطو من النشاط. وقطوان: موضع على باب الكوفة.

(٢) ك: تنقلب.

(٣) طفاوة القدر: ما طفا عليها من الدسم. والطفافة: الدارة التي حول الشمس. وطفافة: علم لرجل، وعلم لامرأة.

(٤) غ: يا سوة. ط: سوءة.

محكوم لها بحكم سؤءة. ويدلك على أنَّ هذا العارض لم يُعتدَّ به تصحيحُ سؤة وجيل، فكما حَكَمُوا لِسؤة بحكم سؤة فكَذلك حَكَمُوا لِسؤ بحكم سؤء، فقالوا يا سؤ كما قالوا يا سؤء.

وتقول في سُفَيْرَج عَلَمًا يا سُفَيْرِلُ على مذهب الأخفش^(١) برد اللام المحذوفة لأجل التصغير وجوبًا، وكذا كلُّ خماسيٍّ مُرَحَّمٍ سُمِّيَ به. وذهب الأكثرون إلى أنه لا يرد المحذوف. قال الأخفش: يلزم الرُّدُّ لأنَّ الحذف إنما كان لطول الاسم، فلما حذف الجيم زال الطول، فَرُدَّتِ اللام.

قال أبو العباس^(٢): «وجهُ الغلط في هذا القول بيِّن لأنه لم يقصد^(٣) إلى سَفَرَجَلٍ فَيُسَمِّيهِ^(٤) به، وإنما قصد إلى سُفَيْرَجٍ فَسُمِّيَ به، ولا لام فيه، وهو على مثال ما يُرَحَّم، فَرَحَّم بعد أن ثبت^(٥) اسمًا، ألا ترى أنك تقول في تصغير سَفَرَجَلٍ سُفَيْرَجٍ وَسُفَيْرِجٍ، ولو سُمِّيَتْ بِسُفَيْرَجٍ لم يَجْز أن تقول سُفَيْرِجٍ لأنك لم تقصد إلى ما كان يجوز في سَفَرَجَلٍ. ولو سميت بِفُرَيْرِجٍ تصغير فَرَزْدَقٍ في لغةٍ من قال فُرَيْرِجٍ لم يَجْز أن تقول فيه فُرَيْرِجٍ وإن كان ذلك جائزًا في تصغير فَرَزْدَقٍ لأنك سَمَّيته بشيءٍ بعينه».

قال ابن عصفور^(٦): «وما ردَّ به أبو العباس لا يلزم إلا على تقدير أنه سُمِّيَ أَوَّلًا أَوَّلًا بِسُفَيْرَجٍ، فإن قدر أنه سُمِّيَ أَوَّلًا بِسَفَرَجَلٍ ثم صَغُرَ بعد التسمية به فقليل سُفَيْرَجٍ لم يمتنع فيه سُفَيْرِجٍ، فتأتي بالياء عوضًا من اللام المحذوفة» انتهى.

(١) الأصول ١: ٣٧٣.

(٢) الأصول ١: ٣٧٣ - ٣٧٤ بتصرف.

(٣) ط: لأنه يقصد.

(٤) غ: يسميه به.

(٥) ط: تبنيه. غ، ك: بنيته. وأثبت ما في الأصول لابن السراج.

(٦) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢١ - ١٢٢.

والمسألة عن الأخفش مفروضة فيما إذا سُمِّيَ بخماسيٍّ مصغرٍ لا فيما /إذا سُمِّيَ
بخماسيٍّ مكبرٍ ثم صُغِرَ فأرادوا ترخيمه، وهكذا أوردَها الناس عن الأخفش، فلا يجيء
تقسيمُ ابن عصفور وتقديره فيها لأنها مفروضة في أحد القسمين.

ولو سُمِّيت بِسَفَرَجَلٍ على هذه اللغة لقلت: يا سَفَرَجُ. ومنع من ذلك سعيدُ
ابن المبارك المعروف بابن الدَّهَّان^(١) لأنه لا يوجد في الأسماء الرباعية الأصول ما هو
على وزن فَعَلٍ. ومذهب السيرافي^(٢) جواز ذلك كما أجازَه في يا طَيْلِسَ، وفي حُبْلَوِيٍّ
يا حُبْلَاءُ، وزعم أنَّ العرب لا تشترط أن يكون ما بعد الترخيم في لغةٍ من لا ينوي
الردَّ على أبنية كلامها لأنه شيء عَرَضَ، وليس ببنية أصليَّة.

ويقال لِمَن منع ذلك قولهم يا حارٍ إن قلت أصله قبل الترخيم فاعِلٌ^(٣) فلا
تُنكر أن يكون أصل يا طَيْلِسُ طَيْلِسان قبل الترخيم، فوزنه فَيْعِلان لا فَيْعِل. وإن
قلت وزنه فاعٍ فليس في الكلام فاعٍ. وإن قلت وزنه فَعَلٌ قيل لك^(٤) قد علمت أنَّ
ألفه زائدة، وليس هذا طريقَ وزن الأسماء على حقائقها. قال^(٥): «والقول في مثل هذا
هذا [أن]^(٦) لا يُعتبر الوزن فيما بقي لأنه ليس بالأصل الموضوع في بنية الكلمة».

ومنع ترخيم طَيْلِسان وحُبْلَوِيٍّ على لغةٍ من لا يُراعي المحذوف هو مذهب
الأخفش والمازني وأبي العباس^(٧)، وقد تقدَّم ذكرُ مذهب الأخفش في طَيْلِسان^(٨).

(١) الغرة له [باب الترخيم] ٢: ٤٤/ب (مخطوط).

(٢) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٤ - ٧٦.

(٣) فاعل فلا تنكر أن: كرر قبل قوله الآتي: فوزنه فيعلان.

(٤) في الأصول: له.

(٥) يعني السيرافي. شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦. والفقرة كلها منه في ص ٧٥ - ٧٦ بتصرف.

(٦) أن: من شرح السيرافي.

(٧) الأصول ١: ٣٧٣ وشرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦.

(٨) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/أ من الأصل.

وقال بعض أصحابنا^(١): «والصحيح عندي أنَّ الترخيم على لغة من لم ينوِ الردَّ في حُبْلَوِيٍّ وَطَيْلِسَانَ لا يجوز، وأنه في سَفَرَجَلٍ وَأَمْثَالِهِ جائز، والفرق بين الصَّنْفَيْنِ أنَّ المحذوفَ من حُبْلَوِيٍّ وَطَيْلِسَانَ ليس من أصول الاسم، ومع أنه ليس من أصوله فإنك لم تنوِّه بدليل بئناك ما بقي على الضمِّ، وإذا كان كذلك لم يُلْتَفَتْ إليه في وزن الاسم لأنه ليس من أصوله فتكون الكلمة مُفْتَقِرَةً إليه، ولا نُويِّ رَدُّه، فلم يكن لاعتباره في الوزن وجه، بل المعتبر في الوزن ما بقي بعد الحذف. وأمَّا سَفَرَجَلٌ وَأَمْثَالُهُ فإنَّ المحذوفَ منه أصلٌ، والاسم مُفْتَقِرٌ إلى ما هو أصل منه، فلم يكن بُدٌّ من اعتبار المحذوف في الوزن كما أنَّ المحذوفَ من يَدٍ وَدِمٍّ وَأَشْبَاهِهِمَا مُعْتَبَرٌ في الوزن» انتهى.

وتقول في ترخيم حُبْلَوِيٍّ اسم رجل على لغة من لا يراعي المحذوف يا حُبْلَاءُ، فتقلب الواو همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة، قاله الأخفش^(٢). وهذا يحتاج إلى نظر، وذلك أنَّ هذه الألف إما أن تقول إنها ألفُ التأنيث زيد بعدها ألف في النسب، وقلبت هذه الألف المزيدة بعد ألف التأنيث، أو تقول إن المنقلبة ألف التأنيث، وزيد قبلها ألف. لا جائز أن تقول بالوجه الأول لأنه لو كان كذلك لكانت الكلمة على خمسة أحرف آخرها ألف، وما كان كذلك وجب حذف ألفه نحو ألف عَرَضْنِي / وَعَفَرْنِي وَفَهَقَرْنِي. وأمَّا القول الثاني فهو قول الجماعة، وهو أنهم زادوا ألفاً [٦: ٩٦/أ] قبل ألف التأنيث المنقلبة واوًا في النسب، وهي المنقلبة في حُبْلَوِيٍّ، وإذا كان كذلك لزم منه كون ألف التأنيث إذا قلت يا حُبْلَاءُ^(٣) منقلبةً عن شيء. فبالوجه الذي منع الأخفش والمبرد^(٤) في حُبْلَوِيٍّ أن يقال يا حُبْلَى إذا رُحِّمَ على لغة من لا ينتظر الحرف الحرف يمتنع^(٥) هنا.

(١) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح كما في تهديد القواعد ٧: ٣٦٤١ - ٣٦٤٢.

(٢) الأصول ١: ٣٧٧.

(٣) ك: يا حُبْلَاءُ.

(٤) المقتضب ٤: ٤ - ٥.

(٥) ط: على لغة من لا يشترط الحذف يمتنع.

وفي (البديع)^(١): «أما ترخيم سُعود عَلَمًا فلا يصحُّ عند س على الضرب الثاني لأنه يصير إلى سُعي، وليس عنده في أمثلة الأسماء فُعِل^(٢)، ويحيزه الأخفش^(٣)».

وتقول في ترخيم شاة على الأولى: يا شا، وعلى الثانية: يا شاه، فتعيد الهاء التي هي لام الكلمة، ولو رَحَّمَتِ عِدَّة لم تُعِدْ شيئًا لأنَّ في الكلام ما هو على حرفين، مثل عَدٍ، وليس فيه اسم معرب على حرفين.

وفي ترخيم سَفَرَجَلٍ عَلَمًا: يا سَفَرَج، ولا تُرَحِّمُه على الضرب الثاني لأنه يصير بوزن فَعَلٍ، وليس هذا في أمثلة الأصول. وكذلك: قُدْعِمَلٌ وهُنْدَلَعٌ عند س^(٤).

وفي البسيط: الحرف الأخير إن كان صحيحًا جرى على قياسه. وقال المبرد^(٥): المبرد^(٥): لا يجري حتى يبقى على مثال في أصول الأبنية. وقال السيرافي^(٦): لا يُعتبر ذلك بدليل يا حارَّ، ووزنه فاعُ، وليس موجودًا في الكلام.

وإن كان معتلًا في كلمة مخالفة للقياس لا الاستعمال حُكِمَ بالمخالفة، فتقول في حَيَوَةٌ^(٧) يا حَيَوُ، جرى الفرع كالأصل. وكذلك اسْتَحَوَاذٌ، واسْتَحَوَذَ مسمًى به بغير ضمير، تقول: يا اسْتَحَوُ، ويا اسْتَحَوُ. ومَنْ رأى جوازَ ترخيم الثلاثيِّ إذا رَحَّمَ

(١) البديع لابن الأثير ١: ٤٢٣ - ٤٢٤، وفيه حذف كلام بين هذه الفقرات.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٣) الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٥٨ والغرة [باب الترخيم] ٢: ٤٤/ب، ٥٠/ب.

(٤) القُدْعَمَل: الضخم من الإبل. والهندلع: اسم بقلة. ولم يذكره سيبويه، إنما زاده ابن السراج.

الأصول ٣: ١٨٦. فلو رَحَّم قُدْعِمَل، فقل: يا قُدْعَمُ، لكان على وزن فُعَلٍ. وعلى فرض

ثبوت هُنْدَلَع فلو رَحَّم فقل: يا هُنْدَلُ، لكان على وزن فُعَلٍ، وليس عند سيبويه فُعَلٌ ولا

فُعَلٌ في الاسم الرباعي المجرد. الكتاب ٤: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٧٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٧٥.

(٧) لأنَّ القياس في حيوة أن يقال: حَيَّة.

القَوْدُ^(١) مسمًى به يقول يا قَوُّ، فلا يُعِلُّه لاستعمال العرب إتياء غير مُعَلٍّ، ولأنه لو أُعِلَّ بقي على حرفين الثاني حرفُ علة، وليس في الكلام.

وإن لم يُخالَف القياس اعتُبر فيه القياس، فإن بقي بعدَ اعتباره على حالةٍ لا تكون في الكلام فالمبرد لا يُرَخِّمُه على لغة يا حارُّ، وذكر مسألة حُبْلَوِيٍّ وحُبْلَائِيٍّ وحُبْلَيَّان^(٢) وحَمْرَاوَات. والسيرافي^(٣) يُرَخِّمُه على تلك اللغة.

وإن بقي على حالةٍ تكون في الكلام واعتلَّاه بالحركة جَرى عليها، تقول: يا قاضي في قاضية، فلو رُخِّمَت يا قاضي المرخَّم مِن يا قاضية فهل تكون فيه لغة يا حارُّ أو تكون فيه لغة يا حارٍ فقط لكثرة الاعتلال والخروج الكلمة عن أصلها خروجًا كثيرًا؟ الظاهرُ التزامُ هذه اللغة كما قال^(٤):

أَنْتَ يَا مُعَاوٍ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

رُخِّمَ على تقدير يا مُعَاوِي إِذْ لو كان على لغة يا حارُّ لم يكن له سبب تحذف به الحركة لأنَّ هاء التانيث معها الحروف، ولو جرى على أصله لقال يا مُعَاءُ.

وقال شيخنا - نعني أبا العُلا إدريس^(٥) -: إنما جاز الرجوع إلى الوجه الآخر [٦: ٩٦/ب]

لأنَّ ذلك ليس لغتين، بل الذي يقول يا حارُّ يقول يا حارٍ، وهذا يفتقر إلى النقل، والنقل أحهما^(٦) لغتان مختلفتان.

(١) القود: القصاص.

(٢) ط: وحبلوات.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦ وأما ابن الشجري ١: ٤٩٣.

(٤) العجاج. الديوان ١: ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٥٠. ورواية الديوان: (أنت يا يزيد)، والأرجوزة في في مدح يزيد بن معاوية.

(٥) ط: أبا علي. هو أبو العُلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي. نحوي أديب مقرئ، روى عن أبي جعفر بن يحيى القرطبي، وسكن سبتة، وأقرأ بها، وكان مشكورًا في أدبه وفضله. مات سنة ٦٤٧هـ. بغية الوعاة ١: ٤٣٦. ولا أدري كيف يكون شيخًا لأبي حيان مع أنه مات قبل ولادة أبي حيان بسبع سنوات.

(٦) غ: فيهما.

وإن كان اعتلأه بالانقلاب لفتح ما قبله انقلب ألفاً في نحو قَطَوَان، فقلت: يا قَطَا، والياء همزة في نحو سِقَاية، فقلت: يا سِقَاء، ويا دِرْحَاء، ويا عَبَاء، في دِرْحَاية^(١)، وَعَبَاوة، والواو ياء في نحو قَمَحْدُوة^(٢) وعَرْقُوة^(٣)، فقلت: يا قَمَحْدِي، ويا عَرْقِي.

ويختصُّ هذا النوع إذا كان الترخيم في غير النداء بصرف نحو مَسْلَمَة عَلَمًا، نحو: جاءني غلامٌ مَسْلَمٌ، وبمنع صرف مُسْلِمَتان عَلَمًا، نحو: جاءني غلامٌ مُسْلِمَة، للعلمية والتأنيث، لَمَّا حذفت الألف والنون بقي مُسْلِمَة عَلَمًا مؤنثًا، وفي مَسْلَم زال عنه التأنيث وبقيت العلمية وحدها. انتهى وفيه تلخيص وزيادة.

وقوله وإن كان ثانيًا ذا لين ضَعْفٌ إن لم يُعْلَم له ثالث مثاله (لات) مسمًى به^(٤)، إذا رَحَّمته على هذه اللغة حَذَفَت التاء، وَضَعَفَت الألف، فحركات الثانية، فانقلبت همزة، فقليل: يا لاء.

وقوله وجيء به إن عُلِمَ مثاله (ذات) عَلَمًا، إذا رُحِّمَ على لغةٍ مَن لا ينوي الردَّ فتحذف التاء، وتردُّ المحذوف، فتقول: يا ذَوَا؛ لأنَّ أصله ذَوَات، ولذلك قيل في الثنية ذَوَاتا، وسواء أكانت ذات التي كانت بمعنى صاحبة أو التي هي في لغة طيء؛ لأنَّ بعضهم قال فيها ذَوَاتا في الثنية، فقال: يُعَجِّبُنِي ذَوَاتا خَرَجَتَا.

ومن ذلك شاة عَلَمًا، فإذا رَحَّمته^(٥) على هذه اللغة قلت: يا شاه، تحذف التاء، وتردُّ الذي كان محذوفًا، وهو الهاء، دَلَّ على أنَّ الهاء هي المحذوفة التصغيرُ لقولهم شَوَيْهَة، والتكسيرُ لقولهم شِيَاه.

(١) الدرحية: الرجل الضخم القصير.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدره عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه.

(٣) العرقوة: الخشبة المعروضة على فم الدلو.

(٤) غ: إذا رَحَّمته مسمى به. ط: مسمى إذا رَحَّمته.

(٥) ط: رَحَّمْت.

ص^(١): قد يُقَدَّرُ حذفُ هاءِ التَّأْنِيثِ تَرْخِيمًا فَتُفَحَّمُ مَفْتُوحَةً، وَلَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ بِأَلْفِهِ الْمَمْدُودَةِ، خِلَافًا لِقَوْمٍ. وَلَا يُسْتَعْنَى غَالِبًا فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْخَمِ بِحَذْفِهَا عَنْ إِعَادَتِهَا أَوْ تَعْوِضِ الْفِ مِنْهَا. وَيُرَخَّمُ فِي الْضَّرُورَةِ مَا لَيْسَ مُنَادًى مِنْ صَالِحِ اللَّدَاءِ، وَإِنْ خَلَا مِنْ عِلْمِيَّةٍ وَهَاءٍ تَأْنِيثٍ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ بِاجْتِمَاعِ، وَعَلَى نِيَّةِ الْمَحْذُوفِ، خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ. وَلَا يُرَخَّمُ فِي غَيْرِهَا مُنَادًى عَارٍ مِنَ الشُّرُوطِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ (يَا صَاحِ) وَ(أَطْرُقَ كَرَا) عَلَى الْأَشْهُرِ. وَشَاعَ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمُضَافِ بِحَذْفِ آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَنَدَرَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِأَسْرِهِ وَحَذْفُ آخِرِ الْمُضَافِ.

ش: ثَبَّتَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَرْخِيمُ مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِاللَّدَاءِ عَلَى اللَّغَتَيْنِ، فَتَقُولُ: يَا عَائِشَ، وَيَا عَائِشُ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّزَامِ نِيَّةِ الرَّدِّ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي تُبْلَسُ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا^(٢) عَلَى ذَلِكَ.

وُثِّبَتْ أَنَّ تَرْخِيمَ مَا فِيهِ التَّاءُ أَكْثَرُ مِنْ إِثْبَاتِهَا. وَثَبَّتَ أَيْضًا بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ: يَا عَائِشَةُ. وَثَبَّتَ أَيْضًا الْفَتْحُ فِي تَاءِ /آخِرِ الْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: يَا عَائِشَةُ، بِالْفَتْحِ، [٦: ٩٧/أ] قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

كِلِينِي لَهُمْ - يَا أُمَيْمَةَ - نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

فَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ التَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ: فَرَضَ ابْنُ كَيْسَانَ أَنَّهَا هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ، أَثْبَتَهَا فِي الْوَصْلِ إِجْرَاءً لَهَا بِجُرَى الْوَقْفِ، وَالزَّمَهَا الْفَتْحَ لِيَكُونَ الْآخِرُ فِي حَالِ إِثْبَاتِهَا عَلَى حَالِهِ فِي حَالِ حَذْفِهَا؛ إِذْ كَانَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِمْ لِهَذَا الْأِسْمِ وَأَمْثَالِهِ مَرْخَمًا مَفْتُوحَ الْآخِرِ. وَهَذَا الْمَذْهَبُ تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ الْلاحِقَةَ فِي الْوَقْفِ مُبْدَلَةٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ.

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٨٩: فصل.

(٢) سبق الكلام عليه في هذا الجزء ق ٩٣/أ - ٩٤/أ من الأصل.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٤٠ والكتاب ٢: ٢٠٧، ٢٧٧، ٣: ٣٨٢. كليني: دعيني. وناصر: متعب.

وذهب آخرون - منهم الفارسي^(١) - إلى أنَّ هذه التاء أُنحِتْ ساكنةً بين الحاء وحركتها^(٢) لأنَّ الحركة بعد الحرف، فحُرِّكَتْ بحركة الحاء، وقُتِحَتْ الحاءُ لأجلِ تاءِ التانيثِ لأنَّ تاءَ التانيثِ يُفْتَحُ ما قَبْلَها. ودعاهم إلى هذا كونُ الاسمِ مفتوحِ الآخر، فدلَّ على أنه مرخَّم، ولا يُتَصَوَّرُ بقاءه على الترخيم عندهم إلا بأنَّ يَعْتَقِدُوا أنَّ هذه الهاء دخلتْ حَشَوًا؛ إذ لو اُعْتُقِدَ أنَّها دخلتْ بعدَ الحاء وحركتها لكانَ الاسمُ قد كَمَلَ، ووجبَ بناؤه على الضمِّ.

وذهب آخرون إلى أنَّ الاسمَ مُرَخَّم، ثم زادوا التاء آخرًا لِيُيَنَّاها هي التي حُذِفَتْ في الترخيم، وحَرَّكوها بالفتح إِتِبَاعًا لحركةِ الحاء، ولذلك شَبَّهه س^(٣) ب^(٤):

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ
.....

من جهة أنَّ تَيْمَ الثاني تأكيدٌ للأول، ولذلك حُرِّكَ بحركته إِتِبَاعًا له، كما أنَّ التاء تأكيدٌ للمعنى الذي تُعْطِيهِ فتحةُ الحاءِ مِنْ الدلالةِ على أنَّ الاسمَ مُرَخَّم، ولذلك أُتْبِعَتْ حركتها حركةُ الحاء. وسَهِّلَ ذلك كونُ التاءِ مع ما قَبْلَها بمنزلةِ اسمينِ ضَمَّ أحدهما إلى الآخر، كما أنَّ «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ» كذلك.

وهذه الأقوالُ مَبْنِيَّةٌ على أنَّ الاسمَ مُرَخَّمٌ بحذفِ التاء، ولا يكون ذلك الإقحامُ إلا على لغةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الحرفَ فقط، فلذلك اضطربوا في هذه التاء، فَمَنْ رَأَى أنَّ الإقحامَ^(٥) هو إدخالُ الشيء بين شيئينِ قال إنها مُقَحَّمَةٌ بَيْنَ الحرفِ الذي هو آخِرُ

(١) شرح الحمل لابن الضائع ١: ٤٤٤ [رسالة]. وللفارسي في هذه المسألة قولان، هذا أحدهما، والآخر هو القول الآتي في قول الشارح: وذهب آخرون. المسائل الشيرازيات ١: ١٧٢ وارتشاف الضرب ٥: ٢٢٤١ والخزانة ٢: ٣٢١ [١٣٧].

(٢) يعني في قولهم: يا طلحة أفل.

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٧.

(٤) هذا مطلع بيت لجرير تقدم في ٥: ٢٦٣.

(٥) انظر حدود الإقحام في شرح الحمل لابن بابشاذ ١: ٣٧٩ ولابن خروف ١: ٧٦٦ وحواشيه ولابن الضائع ١: ٤٤٤ - ٤٤٥ [رسالة].

المرخَّم وبينَ حركته. ومَن رأى أنَّ الإقحام هو الداخل^(١) في غير موضعه قال إنها زائدة في آخرِ الاسم.

وقال المصنف في الشرح^(٢): «عَلَّلَ س الفتح في التاء بأنه لَمَّا كان الأكثرُ في نداءٍ ما هي فيه ندائه بحذفها قُدِّرَ وهي ثابتةٌ عارياً منها، فحُرِّكَتْ بالفتحة لأنها حركةٌ ما وَقَعَتْ مَوْقَعَهُ، وهو الحرف الذي قَبْلَهَا.

وأَسْهَلُ مِنْ هذا عندي أن تكون فتحةُ التاء إِتْبَاعًا لفتحةٍ ما كان قبلها، كما كانت فتحةُ المنعوت في نحو يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو إِتْبَاعًا لفتحةِ ابْنِ، وإِتْبَاعُ الثاني الأولُ أَحَقُّ بالجواز لا سِيَّما في كلمةٍ واحدة. وَيُرْجَحُ هذا الاعتبارُ على ما اعتبره س قوله:

/وبعضُ مَنْ يُثْبِت يقول: يا سَلَمَةَ^(٣)، فَتَسَبُّ الفتح لبعضِ مَنْ يُثْبِت، ولو كان [٦: ٩٧/ب] الفتح على ما ادَّعى س مِنْ تقديرٍ حذفِ التاء وإِقحامِها لكانَ منسوبًا إلى مَنْ يَحذف لا إلى مَنْ يُثْبِت، وهذا بَيِّنٌ، والاعتبارُ بِرُجْحَانِهِ مُتَعَيِّنٌ» انتهى.

وَتَلَخَّصَ في هذه التاء أهي زائدة والاسمُ مُرَخَّمٌ - وعلى هذا التقدير فيه ثلاثة الأقوال المذكورة - أم هي التاء التي لتأنيثِ الكلمة وليس الاسمُ مُرَخَّمًا، بل هي نفس التاء التي يلحقها الضمُّ إلا أنها حُرِّكَتْ بالفتح إِتْبَاعًا لحركةٍ ما قَبْلَهَا، والاسمُ مَبْنِيٌّ على الضمِّ تقديرًا، كما^(٤) أَنَّ يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو (زيد) فيه مَبْنِيٌّ على الضمِّ تقديرًا، وهو قول المصنف.

وكونُ التاء هي التي للتأنيث^(٥) الثابتة حالةُ الضمِّ هو الراجح، وذلك أَنَّ س نَصَّ على أَنَّ ترخيمَ المنادى ذي التاء بحذفها أكثرُ مِنْ عدمِ ترخيمِهِ ومِنْ إثباتها، ثم

(١) كذا في الأصول. والأولى أن يقول: هو إدخال الشيء. أو: المقحَّم هو الداخل.

(٢) ٤٢٨: ٣.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤٢.

(٤) كما أن يا زيد بن عمرو (زيد) فيه مبني على الضم تقديرًا: سقط من غ.

(٥) المسائل البغداديات ص ٥٠١ - ٥٠٨.

قال: «واعلم أنَّ ناسًا مِنَ العرب يُثبتون الهاء، فيقولون: يا سَلَمَةُ أَقِيل، وبعضُ مَنْ يُثبت يقول: يا سَلَمَةُ»^(١) يعني بالفتح. فظاهرُ هذا أنَّ التاءَ المثبَّتةَ المفتوحةَ هي نفسُ التاءِ المثبَّتةِ المضمومة. وقال س في أوائل كتابه في (باب الفعل الذي يتعدَّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعول واسمَ الفاعلِ والمفعول فيه لشيءٍ واحد): «وسمَّعنا مِنَ العرب مَنْ يقول ممن يُوثَّقُ بعربيته: اجتمعتُ أهلُ اليمامة، فأنثَّ الفعلَ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فتركَّ اللفظُ يكون على ما كان يكون عليه في سعة الكلام. ومثله: يا طلحة أَقِيل؛ لأنَّ أكثرَ ما يدعو طلحةَ بالترخيم، فتركَّ الحاء على حالها. ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، وسنبيِّن هذا في موضعه»^(٢) انتهى.

ثم قال في أبواب النداء في (بابٌ يُكرَّرُ فيه الاسم في حال الإضافة): «وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ قولهم: يا طلحة أَقِيل، يُشبهه: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ قد علموا أَنَّهُمْ لو لم يجيئوا بالتاء^(٣) لكان آخرُ الاسم مفتوحًا، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسمَ على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحِقوا الهاء، فصار يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، تُحذف مرة ويُجاء بها أُخرى، والرفع في: يا طلحة، ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، القياس»^(٤) انتهى.

وفي (البسيط): «(يا سَلَمَةُ أَقِيل: اختلَفَ في هذه التاء: ف قيل: هي تاءُ التأنيث التي في سَلَمَةُ قبلَ النداء، وَمَنْ أثبتَها فلائ أنَّ ما دخلَ لمعنى فالأصل أن لا يُزالَ إذ يكون نَقْضًا للمقصود، والهاءُ دَخَلَتْ لمعنى التأنيث، فلا تُزال، وكان القياس أن تُزال، فنَبَّهوا على ذلك بعلامةٍ تَدُلُّ على أنَّها لها قبولية الترخيم، فَتَحُّوا ما قَبَلَهَا تَشْبِيهًا بالمرخَّم، وَفَتَحُوا التاءَ إِتِّبَاعًا. وبه قال ابن طلحة مِنَ المتأخرين.

(١) الكتاب ٢: ٢٤٢.

(٢) الكتاب ١: ٥٣.

(٣) الكتاب: بالهاء.

(٤) الكتاب ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨.

وقيل: هي غيرها. ثم ذكر مذهب مَنْ قال: الأصل: يا سَلَمَتُهُ، ومذهب
الفارسي» انتهى وفيه بعض تلخيص.

والذي حصل من هذا الكلام الطويل المضطرب أنَّ العرب تقول: يا طَلْحَةُ،
بالضمِّ والفتح، وأنه إذا رُخِّمَ ولم تُكُنِ التاءُ/قالوا: يا طَلَحَ، بفتح الحاء وضمِّها، [٦: ٩٨/١]
والأقوال السابقة إنما هي من فُضول الكلام الذي لا يُحتاج إليه في مدلول نداءٍ طلحة
وشبهها، وذكرناه^(١) في (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) من تأليفنا.

وقوله ولا يُفَعِّلُ ذلك بألفه الممدودة، خلافاً لقوم قال المصنف في
الشرح^(٢): «الحَقَّ بعض النحويين في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة، فأجاز
أن يقال: يا عَفْرَاءُ^(٣) هَلُمِّي، بالفتح. وهذا لا يصح لأنه غيرُ مسموع ومقيسٌ على ما
تُرك فيه مقتضى الدليل؛ لأنَّ حَقَّ ما تُطَق به أن لا يُقَدَّر ساقطاً، والهاء^(٤) المشار
إليها على الدعوى المذكورة بخلاف ذلك، فحَقُّ ما هي فيه مفتوحة أن يُقَصَّر على
السماع ولا يُقاس عليه غيره من ذوات الهاء، فكيف يُقاس عليه ذوات الألف
الممدودة» انتهى.

وقوله ولا يُسْتَعْنَى غالباً في الوقفِ على المُرَخِّمِ بِحَذْفِهَا عن إعادتها إذا
وقفت على مثلِ يا طَلَحَ قلت يا طَلْحَةُ، وحكى س يا حَزْمَلُ^(٥) في الوقف بغير هاء،
ومثله قولُ بعض العرب^(٦):

(١) في الأصول: وذكرنا. ولم أقف عليه في مطبوعة «النكت الحسان».

(٢) ٣: ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٣) غ، ط، ك، ي: يا عفر. صوابه في شرح المصنف.

(٤) ك: والتاء.

(٥) الكتاب ٢: ٢٤٤، وبعده فيه: ((يريد: يا حَزْمَلُ)).

(٦) الأزمنة وتلبية الجاهلية ص ٢٩ والاشتقاق ص ٢٣٢ والمستقصى ٢: ١١٨. أي: توسّطي يا
بجَرَّة كَبِد السماء تُرْطِب النخلَ بِحَجَرٍ، لأنَّ المَحْرَّة إذا توسطتْ فذلك وقتُ إِرْطَابِ النَّخِيلِ.

سَطِي بِحَرْز تُرْطِبَ هَجَز

يريد: تَوَسَّطِي يَا بَحْرَةً، فَرَحَّمْ، وَوَقَّفَ بغير هاء.

قال ابن عصفور^(١): «ولا يجوز أن يوقف بغير هاء إلا فيما شُئِم، حكى س^(٢) عن بعض^(٣) العرب يا حَرْمَلْ، يريد: يا حَرْمَلَة، ولا يقاس عليه» انتهى. والذي يدلُّ عليه كلام س أنَّ أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء، وأنَّ منهم مَنْ يقف بغير هاء. وشبهه س بـ(اِزْم)، وازم الأكثر في الوقف عليه بالهاء، ومنَّ العرب مَنْ يقف عليه بالسكون. وما حكاه س ليس في ضرورةٍ شعريٍّ فيقتضي أن لا يقاس عليه، بل يجوز القياس عليه، لكنه قليل، وتشبيهه بـ(اِزْم) يقتضي أن يقاس عليه. ومن هذه اللغة التي حكاها س احتَرَز المصنف بقوله (غالبًا).

وفي قول المصنف (عن إعادتها) دليلٌ على أنَّ هذه الهاء هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أُعيدت في النداء إذا وَقَف على المرخم؛ وهو قول بعضهم، زعم أنَّها تاء التانيث، رَدُّوها في الوقف ساكنةً لِيُبَيَّنُوا بها الحركة، وقلبوها هاءً لأجل الوقف، وصارت في اللفظ بمنزلة الهاء اللاحقة لبيان الحركة في الوقف. ومحصولُ هذا القول أنَّ الترخيم لا يكون إلا في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم. وقال بعضهم: هي الهاء اللاحقة لبيان الحركة في الوقف في نحو اِزْمَة واخْشَنَة واغْزَهْ، وليستِ المبدلة من تاء التانيث، وهذا ظاهر كلام س^(٤).

وقد أطلقوا في لحاق هذه الهاء في الوقف، ونقول: إن كان الاسم رُحِّمَ على لغةٍ مَنْ لا يَنْتَظِر الحرف فلا تَلَحِّقه هذه الهاء سواء أكانت التاء التي للتانيث أو هاء السَّكْتِ لأنه قد حُكِمَ له بِحُكْم التَّامِّ، فبُني على الضَّمِّ، فلا تَلَحِّقه التاء التي كانت

(١) معناه في شرح جمل الزحاجي ٢: ١٢٣.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٣) بعض: ليس في غ.

(٤) الكتاب ٢: ٢٤٢، ٢٤٤.

فيه في الوقف لأنه نَقُضَ لِمَا اعتَزَمُوا عليه من جعله اسمًا تامًّا حين بُني على الضمِّ، ولا تَلَحُّقه هاءُ السكت لأنه لا يجوز يا زَيْدُهُ بضم الدال وإلحاق هذه الهاء. وإن نُودِيَ على لغةٍ مَنْ يَنْتَظِر الحرفَ فيحتمل أن يقال هي تاء التأنيث زُذْتُ إليه، فصار /في الوقف غيرَ مُرَحَّمٍ، ويحتمل أن يقال هي هاء السكت، زادوها عوضًا لتبيين [٦: ٩٨/ب] الحركة، والاسم مُرَحَّمٌ بحذف التاء.

وقوله أو تعويضِ أَلِفٍ منها أي: من الهاء. قال بعض أصحابنا^(١): وقد يَحذف الشاعر هذه الهاءَ في الوقف إذا وَصل الفتحة بالألف، ويَجعل الألف عوضًا منها، ومن ذلك قوله^(٢):

كَادَتْ فَرَارُهُ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَرَارُهُ ، أُولَى ، فَرَارًا
وقال الراجز^(٣):

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا
وقال آخر^(٤):

عُوجِي عَلَيْنَا، وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا أَمَّا تَرَيْنِ الدَّمْعَ مِنِّي سَاجِمَا
قال ابن عصفور^(٥): «ولا يجوز أن تقف بغيرِ هاءٍ إلا في الضرورة بشرط أن تكون أَلِف الإِطلاق عوضًا منها». وَتَبَعَ في ذلك س، قال س^(٦): «واعلم أنَّ الشعراء

(١) شرح الجزولية للأبدي ٢: ٢٠٠ - ٢٠١: باب الترخيم [رسالة] عدا البيت الثاني.

(٢) هو عوف بن عطية بن الحرّج. المفضليات ص ٤١٦ والكتاب ٢: ٢٤٣. أولى: كلمة تحدد ووعيد، ومعناه: الشر أقرب إليك.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٨٨. غ: وقول الآخر.

(٤) هو زيادة بن زيد الغدري كما في الشعر والشعراء ٢: ٦٩١ وبينهما شطر. والأول في الكتاب ٢: ٢٤٣ منسوبًا لهُدْبَة. عوجي: اعطفي وعرجي. واربعي: قفي وترققي. وسجم الدمع: قطر وسال. وفاطمة هذه هي أخت هُدْبَة، ظَنَّ هُدْبَة أنَّ زيادة شَبَّ بها، فعدا عليه هُدْبَة فقتله.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٣.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٢.

إذا اضطرُّوا حَذَفُوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدَّة التي تَلحق القوافي بدلاً منها» انتهى.

ومن أحكام المرخَّم بحذف الهاء أنه يجوز أن يرخَّم ثانيًا بحذف ما يلي الهاء المحذوفة، وهي مسألة خلاف، منع ذلك عامَّة النحويين، وأجازه س^(١) فيما كان فيه التاء، وذلك على لغة من لم يُرَاعِ المحذوف إذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعدًا. ويظهر الاتفاق على أنَّ ذلك لا يجوز في مرخَّم غير المرخَّم بحذف التاء.

والصحيح مذهب س، وبه ورد السماع، قال الشاعر^(٢):

أَحَارِ بَنَ بَدْرِ ، قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا ، تَحُونُ ، وَتَسْرِقُ

يريد: حارثة بن بدر. وقال زُمَيْل^(٣) يخاطب أَرْطَاةَ بَنِ سُهَيْلَةَ^(٤):

يَا أَرْطُ إِن تَكُ فَاعِلًا مَا قُلْتَهُ وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْنُدِ

يريد: يا أَرْطَاة، رخَّم حارثة وأَرْطَاة أولاً بحذف التاء على لغة من لم يَتَوَرَّدْ

المحذوف، ثم رخَّم حارث ثانيًا وأَرْطَا ثانيًا^(٥) بحذف التاء من حارث والألف من أَرْطَا على لغة من تَوَيَّرَ المحذوف، وهو التاء والألف. ومن هذا النوع جعل س قول العجاج^(٦):

(١) الكتاب ٢: ٢٥٠.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٠٠، وفي هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

(٣) في موضع (زميل) في غ بياض.

(٤) وزميل هذا هو زميل بن الحارث. الأغاني ١٣: ٢٦ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٧٢ [٩٨٦].

وفي المخطوطات، والمقاصد: «يا أَرطُ إنك فاعل»، صوابه في الأغاني، وجواب إن في البيت الذي بعده.

(٥) وأرطا ثانيًا: ليس في ط.

(٦) تقدم الأول في هذا الجزء ق ٩٦/ب من الأصل. والاثنتان في الديوان ١: ٢٥١ والكتاب ٢:

٢٥٠. ورواية الديوان: (أنك يا يزيد). البُطْلُ: جمع باطل، قياسًا على أصله في الصفة.

لقد رأى الراؤونَ غيرَ البطلِ أُنْكَ يا مُعاوِ يا بَنَ الأَفْضَلِ

يريد: يا معاوية، فرحّم أولاً بحذف التاء /على لغةٍ من لم يتو، ثم ثانياً بحذف [٦: ٩٩/]
الياء على لغةٍ من نوى ردّ الياء. ويدلُّ على أنَّ «يا بَنَ الأَفْضَلِ» منادىً ثانياً وأنَّ الياء
ليست من معاوية^(١) أنَّ ابن كيسان حكى أنَّ بعض المنشدین له من العرب يقول (يا
مُعاوِ)، فيقطع الكلمة^(٢) في النداء عند الواو، ثم يقول: يا بَنَ الأَفْضَلِ. وبعضهم
يقول (يا مُعاوي) فيقطع على الياء، ثم يقول: يا بَنَ الأَفْضَلِ، فيكون رَحْمَهُ مرةً واحدة
بحذف التاء. وإنما كان هذا الترخيم الثاني على لغةٍ من ينوي الردَّ لأنه لو لم يتو الردَّ
لكانَ ذلك إجحافاً بالكلمة.

وقد خالف ابنُ الطراوة س في جعله (يا مُعاوِ) مرثماً مرتين، فذهب إلى أنه
مرثّم مرةً واحدةً بحذف ياء النسب، وأصله يا مُعاويّ منسوباً إلى معاوية لأنَّ
الممدوح به هو يزيد بن معاوية لا معاوية.

ورُدَّ عليه بأنه حالةُ النسب ليس بعَلَم، فلا يجوز ترخيمه، ولا يجوز أن يكون
محدوفاً بغير ترخيم لأنَّ حذفَ حرف المعنى لا يجوز من غير ضرورة.

فإن قلت: كيف سمّاه معاوية وهو يزيد؟ قلتُ: يكون على حذفٍ مضافٍ أُقيمَ
المضافُ إليه مقامه، كما قال^(٣):

يَحْمِلُنْ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

و^(٤):

(١) قال السيرافي: «ولو قال قائل إنَّ الياء التي بعد الواو من معاوية، وإنَّ ابن الأَفْضَلِ نعت
ل(معاوي)، وليس حرف النداء - كان أقيس وأجود» شرح كتاب سيبويه ٨: ٦٨.

(٢) الكلمة ... فيقطع على: سقط من غ.

(٣) الكامل ٣: ١١٢٥ والإغفال ٢: ٢٧٩ والتنبيه ص ٢٢٧ والخصائص ٢: ٤٥٢. وقبله:

«صَبَّحَنَ مِنْ كَاظِمَةِ الْحُصِّ الْحَرْبِ». يصف إبلاً. كاظمة: موضع قريب من البصرة فيه آبار

كثيرة. والخص: بيت من القصب أو الأغصان. وروي: الحصن الخرب.

(٤) صدر البيت: عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا. وقد تقدم في ١٢: ١٢٩.

..... قَضَى نَحْبُهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

يريد: ابن عباس، وابن هَوْبَر، وحذف هذا المضاف شذوذاً لأنه ليس في لفظ البيت ما يدلُّ عليه.

ولو ذهب ذاهب^(١) إلى أنَّ ما ذكره من الترخيم بعد الترخيم ليس على ما ادَّعوه، وإنما هو ترخيمٌ واحدٌ، وأسقطت منه تاء التأنيث وما يليها دفعةً واحدة لا على التوالي، لكان مذهباً لا تكلف فيه، كما أسقطوا من نحو مَنْصُورٍ وَمَرْوانِ حرفين، ولم يَدْعُوا فيهما أحدهما مما رُحِّمَ مرتين، فيكون في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهان: أحدهما - وهو الشائع الكثير - ترخيُّمه بحذف التاء فقط. والثاني - وهو قليل - ترخيُّمه بحذف التاء وما يليها.

ومن مسائل الخلاف وصفُ المرخَّم: أجازَه الجمهور^(٢)، ومنعَ منه الفراء^(٣) والسيِّرائي^(٤)، واستَقْبَحَه ابنُ السَّراج^(٥).

وقوله وَيُرَخِّمُ فِي الضَّرُورَةِ ما ليس مُنادَى مِنْ صالِحٍ للنداء أي: في ضرورة الشعر. ومعنى (ما ليس منادى) أنه قد يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومجروراً بحرف وبإضافة، وغير ذلك. واحتَرَزَ بقوله (مِنْ صالِحٍ للنداء) مما لا يَصْلُحُ أن يكون منادى كاسمٍ فيه أل وقد حُذِفَ منه، فهذا الحذف ليس حذفَ ترخيم، كمثَلُ قوله^(٦):

(١) «ولو ذهب ذاهب ... بل هذا من الحذف الذي ليس بترخيم نحو قوله»: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٣) الأصول ١: ٣٧٤.

(٤) كذا! وفي شرح الكتاب له ٣: ٤٧/ب ما نصه: «والترخيم لا يغيِّر نعت المرخَّم عما كان عليه قبل الترخيم لأنه ليس يتغير لموضع الذي قُدِّر له الإعراب فيه، فلذلك قالوا: يا سَلَمَ الكريم، كما قالوا: يا زَيْدَ الكريم، وسَلَمَ ترخيم سَلَمَة».

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) هو العجاج. الديوان ١: ٤٥٣ والكتاب ١: ٢٦، ١١٠ والمسائل العسكرية ص ١٦٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٢١. الورق: جمع الورقاء، وهي الحمامة التي في لوغها غُبْرَة.

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَمِي

إذا خَرَّجْنَاهُ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ: مِنْ وُزْقِ الْحَمَامِ، لَا يَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ تَرْخِيماً لِأَنَّهُ فِيهِ أَلٌ، وَلَا يَصْلُحُ لِلنَّدَاءِ، بَلْ هَذَا مِنَ الْحَذْفِ الَّذِي لَيْسَ بِتَرْخِيمٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ ^(١):
كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَيِّي عَلَى شَرْفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَا الْكَثَّانِ مَبْعُومٌ
أَي: بِسَبَائِبِ. وَقَوْلِهِ ^(٢):

عَفَّتِ الْمَنَا بِمَتَالِيعِ قَابَانَ

وَقَدْ رَحَّمُوا مَا فِيهِ أَلٌ ضَرُورَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ لِلنَّدَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣):
خَلِيلِي إِنْ أُمُّ الْحَكِيمِ تَبَاعَدَتْ فَأَخْلَتْ بِخَيْمَاتِ الْعُدَيْبِ ظِلَالَهَا

يُرِيدُ: الْعُدَيْبِيَّةُ، رَحَّمَ بِحَذْفِ التَّاءِ وَفِيهِ أَلٌ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا رُحِّمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عُوِّضَ مِنْهُ، وَأَنْشُدَ ^(٤):

وَلِضَافَادِي جَمِّهِ نَقَانُ

وَقَالَ آخَرُ ^(٥):

(١) علقمة بن عبدة. الديوان ص ٧٠ والمفضليات ص ٤٠٢ [١٢٠] والكمال ٢: ٩٣٦. الشَّرْفُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَأَشْرَفَ عَلَى مَا حَوْلَهُ. مُقَدَّمٌ: مَغْطًى فَمَهُ بِالْفِدَامِ، وَهُوَ مَا يَغْطِي بِهِ الْفَمَ، وَهُوَ مِنْ وَصْفِ الْإِبْرِيْقِ. وَالسَّبَائِبُ: جَمْعُ سَبِيَّةٍ، وَهِيَ شَقَّةٌ بِيضَاءُ. وَآخِرُهُ فِي الدِّيَوَانِ، وَالْكَامِلِ: مَلْثُومٌ، وَفِي الْمَفْضَلِيَّاتِ: مَرْثُومٌ، فَهُمَا صِفَتَانِ لِلْإِبْرِيْقِ. مَرْثُومٌ: رُثِمَ أَنْفُهُ، أَيْ: كَسِرَ. وَمَلْثُومٌ: جَعَلَ لَهُ لِثَامٌ. وَمِبْعُومٌ رَوَايَةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الشَّرْحِ ٣: ٤٣١. مَبْعُومٌ: مِنَ الْبَغَامِ، وَهُوَ صَوْتُ الظِّي.

(٢) عجزه: وَتَفَادَّتْ بِالْخَيْسِ فَالسُّوَيَانِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ١: ٢٥٧.

(٣) مطلع قصيدة لكثير. الديوان ص ٧٥. ط: أُمُّ الْكَحِيلِ. العذبية: قرية بين الجار وينبع.

(٤) قبله: وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقٌ. وَالرَّجَزُ فِي الْكِتَابِ ٢: ٢٧٣ وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٢: ٧٦٢ وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ. قِيلَ: صَنَعَهُ خَلْفَ الْأَحْمَرِ. الْحَوَازِقُ: الْجَمَاعَاتُ، وَاحِدُهَا حَزِيقَةٌ. وَالْجَمُّ: مُعْظَمُ الْمَاءِ وَمَجْتَمَعُهُ. وَالنَّقَانُ: جَمْعُ نَقْنَقَةٍ، وَهِيَ أَصْوَاتُ الضَّفَادِعِ. وَضَفَادِي: أَرَادَ ضَفَادِعَ.

(٥) أَبُو كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ: الْكِتَابُ ٢: ٢٧٣ وَالْأَلْفَاظُ ص ٤٥١ وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٢: ٧٤٢ وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ. يَصِفُ فَرَحَةَ عِقَابٍ تَسْمَى عُبَّةً، وَقِيلَ: يَصِفُ عُقَابًا شَبَّهَ رَاحِلَتَهُ بِهَا. أَشَارِيرُ: جَمْعُ إِشَارَةٍ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ يَحْفَفُ لِلدَّخَارِ. وَتُتَمَّرُهُ: تُحَفَّفُهُ. وَالْوَحْزُ: قِطْعٌ مِنَ اللَّحْمِ. وَالثَّعَالِي: أَرَادَ الثَّعَالِبَ. وَأَرَانِيهَا: أَرَادَ أَرَانِيهَا.

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ مِنَ النَّعَالِي، وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قيل: هذا فاسد لأنهم لو عَوَّضُوا فإِذَا للحذف في النداء، وهو باطل لأنهم لم يقولوا في يَمْزَوُ يا مَرْوَا، ولم يُسَمَّعْ، وإِذَا للحذف في غير النداء، وَيَبْطُلُ لأنَّ ما هو في غير النداء أصله النداء لأنه محمول عليه، ولم يُسَمَّعْ في النداء، فلا أصل له.

وتَأَوَّلَهُ س^(١) على أنه اضْطُرَّ إلى تسكين الحرف الصحيح في موضع الجرِّ، وهو لا يسكن هنا، فَجَلَبَ حرفًا يسكن.

وقوله وَإِنْ خَلَا مِنْ عِلْمِيَّةٍ وهَاءٍ تَأْنِيثُ أَي: يَرْخَمُ عِلْمًا وَغَيْرَ عِلْمٍ، وبهاءٍ تَأْنِيثُ وَبِغَيْرِ هَاءٍ تَأْنِيثُ. فَأَمَّا تَرْخِيمُ الْعِلْمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَمَسْمُوعٌ، وَسَيَأْتِي مَا أَنْشَدُوا فِيهِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ بِالْهَاءِ أَمْ لَمْ يَكُنْ. وَأَمَّا تَرْخِيمُ غَيْرِ الْعِلْمِ فَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ شَاهِدًا.

[٦: ٩٩/ب] وقال بعض أصحابنا: «لَمَّا كَانَ التَّرخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ / مُشَبَّهًا بِهِ فِي النَّدَاءِ وَجِبَ أَنْ لَا يُرَخَّمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ إِلَّا مَا كَانَ يُجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي النَّدَاءِ، فَعَلَى هَذَا لَا يُرَخَّمُ ثَلَاثِيٌّ لَيْسَ فِيهِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَمَا لَا يُجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي النَّدَاءِ، وَكَذَلِكَ النُّكْرَةُ» انتهى. يَعْنِي الَّتِي لَيْسَتْ فِيهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ، فَعَلَى هَذَا لَا يُجُوزُ أَنْ يُرَخَّمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مِنَ الْعَارِي عَنِ التَّاءِ إِلَّا مَا كَانَ عِلْمًا، وَهُوَ خِلَافُ مَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يُجُوزُ تَرْخِيمُ مَا خَلَا مِنَ الْعِلْمِيَّةِ وَهَاءِ التَّأْنِيثِ.

وقال بعض أصحابنا: والحذف للتَّرخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ لَا يَنْوِي بَاتِّفَاقٍ، وَعَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَنْوِي بِاخْتِلَافٍ، وَذَلِكَ فِيمَا يُجُوزُ أَنْ يُرَخَّمُ فِي النَّدَاءِ كَلَامُ شَرَاخِيلَ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

(١) الكتاب ٢: ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦ والمحتسب ٢: ٢٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٧، ١٣٩. ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١: ٣٤٨ إلى يزيد بن مَحْزَمِ الْحَارِثِيِّ. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٥٦ - ٥٧ [٥٦١]. أوله في غ، ط: وما أدري.

وما ظَنِّي وظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمْسِلُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي

يريد: شَرَّاحِيل. وفيما لا يجوز في النداء كالدالِ مِنْ خالِدِ اسم فاعِلٍ من خَلَدَ، والجيم من حِجَاج، والميم من عاتِم، قال الشاعر^(١):

ليس حيِّي على المنونِ بِخَالٍ

وقال^(٢):

تُحَاذِرُ وَقَعَ السَّوْطِ خَوْصَاءُ ضَمَّهَا كَلَالٌ، فَجَالَتْ فِي حِجَا حَاجِبٍ ضَمِرٍ

يريد: بِخَالِدٍ وفي حِجَاج، وقالوا في عاتِم عاتٍ، فرخِم ذلك، وهو^(٣) نكرة بغير تاء تأنيث. وهو مثالٌ وشاهدٌ لقول المصنف: «وإن خلا مِنْ عِلْمِيَّةٍ وهاءٍ تأنيث».

وقوله على تقديرِ التَّمامِ ياجمَاع يعني أنه يُجَعَل كأنه اسمٌ تامٌّ لم يُحَدَفْ منه شيء فيتأثر بالعوامل، مثاله قول الشاعر^(٤):

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصَرِ

وقول الآخر^(٥):

مررتُ بِعُقْبٍ وَهُوَ قَدْ ذَلَّ لِلْعِدَا فَعَزَّزْتُ وَأَلْفَانِي لَهُ خَيْرَ نَاصِرٍ

وقول الآخر^(٦):

(١) عجزه: لا عِلْمٌ ولا مُتَمَرِّ مالٍ. وهو مطلع قصيدة لعدي بن زيد. الديوان ص ٥٦، وصدره في الصاحبي ص ٣٨٢ وضرائر الشعر ص ١٤٠.

(٢) هو نصيب كما في كتاب الجيم ٢: ٢٠٤. والبيت بلا نسبة في الخصائص ٢: ٤٣٨. ولم أجده في ديوانه. خوصاء: ضيقة العين غائرتها. والحجاج: العظم المستدير حول العين. والضمر: الضامر الهزيل.

(٣) ك، ط: وهي. غ: وهو نكرة يعني تاء تأنيث.

(٤) امرؤ القيس. الديوان ص ١٤٢ والكتاب ٢: ٢٥٤. عشا يعشو: أتى نازراً للضيافة. والحصَر: شدة البرد.

(٥) لم أقف عليه في مصادري.

(٦) نسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال: «وهو مصنوع على طريقة». الكتاب ٢: ٢٥٥، وعنه في ديوان طريقة ص ١٨٢.

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ ! أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْنَ يَصْدُقِ

وقول الآخر^(١):

سَمَتْ وَزَكَّتْ أَبْنَا أُمِّي بِغَايَةٍ مِنْ الْمَجْدِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَا هِيَ تُدْرِكُ

وقول الآخر^(٢):

وهذا ردائي عنده يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَقِّي أَمَالِ بَنَ حَنْظَلِ

يريد: ابن مالك، وبُعْقَبَة، وأُمَيَّة، وحَنْظَلَة.

وقوله وعلى نيّة المحذوف، خلافاً للمبرد احتجّ المبرد بأنّ مَنْ لا يُغَيِّرُ الآخرَ

لا يتصرف، والسعة شأُها التصرف، وهي مُرادَة في الشعر، وَمَنْ غَيَّرَ بأنْ جعله آخرَ

[٦: ١٠٠/أ] الاسم فقد تَصَرَّفَ، فناسَبَ المراد. وهذا /ليس بجيدٍ لأنّ الشاعر قد يُضْطَرُّ إلى

الحذف خاصّة، ولو احتاجَ إلى شيءٍ آخرَ تَوَسَّعَ.

ونقول: لمّا كان الترخيم في غير النداء مُشَبَّهًا بالتخيم في النداء، ولذلك لا

يجوز أن يُرَخِّمَ فيه إلا ما يجوز أن يُرَخِّمَ في النداء، وكان الترخيم في النداء على

وجهين، كان في غير النداء على ذَينِكَ الوجهين مِنْ انتظارِ الحرف وعدمِ انتظاره،

وإنكارُ المبرد أن يكون على نيّة المحذوف مدفوعٌ قياساً، وهو ما ذكرناه، وسماعاً

كقول الشاعر^(٣):

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرِوَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وقول الآخر^(٤):

(١) شرح المصنف ٣: ٤٢٩. أُمَيَّة: أراد أُمَيَّة.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

(٣) هو المغيرة بن حُبْناء الحنظليّ. الكتاب ٢: ٢٧٢ والكمال ٣: ١٣٦٠، وأوله فيه: «(إِنَّ

المُهَلَّبَ)، ولا لا شاهد فيه على هذه الرواية. حبناء: أمه، وأبوه عمرو بن ربيعة.

(٤) تقدم في ٦: ٤٥.

يُؤَرِّقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا

وقول الآخر^(١):

أَتَانِي عَنْ أُمِّي نَثَا حَدِيثٍ وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بِذِي حِفَاطٍ

وقول الآخر^(٢):

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا

أي: ابن حارثة وأثالة وأمّية وأمّامة.

وزعم المبرّد^(٣) أنَّ الرواية (وما عهدت كعهدك يا أمّام) ^(٤) إنَّ صَحَّحَتْ فَلَا تُدْفَعُ مَا رَوَاهُ س. ثُمَّ إِنَّ تَرْخِيمَهُ مَنْوِيًّا مَحْذُوفُهُ أَذَلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْجَوَازِ مِنْ حَذْفِهِ دُونَ بَقَاءِ دَلِيلٍ، وَلِذَلِكَ كَانَ تَقْدِيرُ الثَّبُوتِ فِي النَّدَاءِ أَكْثَرَ وَأَعْرَفَ مِنْ تَقْدِيرِ التَّمَامِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ، وَإِذَا وَقَعَ فِيهِ النَّزَاعُ فَلَا أَقَلَّ مِنَ الْجَوَازِ.

وقال المصنف في الشرح^(٥): «أَحْسَنُ الظَّنِّ بِالْمَبْرَدِ إِذَا لَمْ تُدْفَعْ رَوَايَتُهُ أَنْ تَكُونَ رَوَايَتُهُ ثَانِيَةً^(٦)، وَلِلْمَبْرَدِ إِقْدَامٌ عَلَى رَدِّ مَا لَمْ يَرَوْهُ، كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ^(٧): فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مُرْدَاسَ فِي جَمْعٍ

(١) حسان بن ثابت رضي الله عنه. الديوان ١: ١٥٣ وأما ابن الشجري ١: ١٩١، ٢: ٣٢٠. أمّ:

هو أمّية بن خلف الجمحي. والنثا في الكلام يُطلق على القبيح والحسن.

(٢) جرير. الديوان ١: ٢٢١ والكتاب ٢: ٢٧٠ والنوادر ص ٢٠٧ والخزانة ٢: ٣٦٣ [الشاهد

١٤٢]. الحبال: حبال الوصل. والرمام: جمع رميم، وهو الخلق البالي. والشاسعة: البعيدة.

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٤٩ وأما ابن الشجري ١: ١٩٣.

(٤) هذه رواية الديوان.

(٥) ٣: ٤٣٠ - ٤٣١.

(٦) غ، ط، ك: ثابتة. أن تكون روايته: سقط من ك.

(٧) صحيح مسلم [كتاب الزكاة] ٢: ٧٣٧ - ٧٣٨ والشعر والشعراء ١: ١٠١، ٣٠٠، ٢:

٧٤٨ والأصول ٣: ٤٣٧.

الرواية: يفوقان شَيْخِي فِي تَجَمُّع^(١)، مع أَنَّ الْبَيْتَ بِذِكْرِ مِرْدَاسٍ ثَابِتٍ يَنْقَلِ الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ^(٢)، وَذِكْرُ شَيْخِي لَا يُعْرِفُ لَهُ سَنَدٌ صَحِيحٌ وَلَا سَبَبٌ يُدْنِيهِ مِنَ التَّسْوِيَةِ، فَكَيْفَ مِنَ التَّرْجِيحِ... انتهى.

فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ^(٣):
أَقُولُ وَلَيْلِي مَا تَرِيمُ نُجُومُهُ أَلَا لَيْتَ صَخْرًا شَاهِدِي وَمُعَاوِيَا
وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٤):

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا

أَي: وَمُعَاوِيَةَ، وَحَنْظَلَةَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَوَى الْمَحْذُوفِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ نَوَاهُ. وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(٥):

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيِّي تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

فَزَعَمَ يُونُسُ^(٦) أَنَّ ذَا الرُّمَّةَ كَانَ يُسَمِّيهَا مَرَّةً مَيَّةً وَمَرَّةً مَيًّا. وَأَنشده المصنف^(٧)

[٦: ١٠٠/ب] على أنه /من الترجيح، وزعم أنَّ قول يونسَ تَكَلَّفَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) الأصول ٣: ٤٣٧ - ٤٣٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٧.

(٢) كذا! وهو في صحيح مسلم كما ذكرنا في تخريج البيت.

(٣) من اسمه عمرو من الشعراء ص ٢٦ وشرح المصنف ٣: ٤٣١، والرواية فيه:

أَقُولُ وَقَدْ عَايَنْتُ ذُلًّا وَوُخْدَةً أَلَا لَيْتَ صَخْرًا حَاضِرِي وَمُعَاوِيَا

(٤) هو غيلان بن حُرَيْثٍ كما في مجالس ثعلب ١: ٢٥٤. والشرط بلا نسبة في الكتاب ٢:

٢٦٩. وسطتهم: توسطتهم في الشرف.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٥١. وآخره في الأصول: عُرِبَ وَلَا عَجَمَ.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٧.

(٧) ٣: ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٨) هو الأسود بن يَعْفَرٍ. الكتاب ٢: ٢٧٢، وعنه في الديوان ص ٣٣. أودى بها: ذهب بها.

والصَّرمَة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين. والوادي: المطمئن من الأرض.

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَضْحَى حَيَّةَ الْوَادِي
فَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(١): «لَيْسَ بِتَرْخِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمُونُ الْمَرْأَةَ جُلْهَمَ وَالرَّجُلَ
جُلْهَمَةً».

وَقَوْلُهُ وَلَا يُرَخِّمُ فِي غَيْرِهَا مُنَادَى عَارٍ مِنَ الشُّرُوطِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ (يَا صَاحِ)
أَي: فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ. وَوَجْهُ شَدُّوْهُ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مُقْبَلَةٌ عَلَيْهَا عَارِيَّةٌ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ،
فَقِيَاسُهُ أَنْ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ نِدَاؤُهُ كَانَ مُسَوِّغًا لِتَرْخِيمِهِ، وَصَارَ فِي ذَلِكَ
كَالِاسْمِ الْعَلَمِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ، وَلَا سَمْعٌ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ رَدِّ الْمَحْذُوفِ، وَكَثُرَتْ هَذِهِ
الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى لَمْ تَكُنْ تُسَمَعُ إِلَّا مُرَخَّمَةً، وَحَتَّى حَذَفُوا مِنْهَا حَرْفَ النِّدَاءِ.
وَكُونُ (يَا صَاحِ) نَكْرَةً مُقْبَلَةً عَلَيْهَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ.

وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: وَيَا صَاحِ شَادٌّ، وَأَصْلُهُ يَا صَاحِي^(٢)، وَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ،
وَهِيَ الَّتِي فِي غَلَامِي، ثُمَّ لَمَّا بَنَوَهُ عَلَى الضَّمِّ بَعْدَ الْحَذْفِ رَخِّمُوهُ كَأَنَّهُ عَلَمٌ، وَلَا يُرَخِّمُ
الْمَقْصُودُ قَصْدَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ إِلَّا مَا شَدَّ، نَحْوُ (أَطْرُقَ كَرًّا)، وَلَا يُحْمَلُ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ (وَأَطْرُقَ كَرًّا) عَلَى الْأَشْهَرِ الْأَشْهَرُ أَنَّهُ تَرْخِيمُ كَرَّوَانٍ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ لَا يَرُدُّ
الْمَحْذُوفُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رُخِّمَ بِحَذْفِ الزِّيَادَتَيْنِ تَحَرَّكَ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلْفًا،
وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ شَدُّوَانٌ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُنَادَى نَكْرَةٌ مُقْبَلَةٌ عَلَيْهَا عَارِيَّةٌ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ، فَقِيَاسُهُ أَنْ لَا
يُرَخِّمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَالنَّكْرَةُ الْمُقْبَلَةُ عَلَيْهَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ
حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣) أَنَّ الْمَصْنِفَ لَا يَرَى حَذْفَ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْ نَحْوِ هَذَا
شَدُّوْدًا، وَأَنَّهُ يَرَى ذَلِكَ جَائِزًا فِي السَّعَةِ.

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٦. وهذا قول سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٧٢.

(٢) نسب هذا القول في الارتشاف ٥: ٢٢٤٦ إلى ابن جني أيضًا.

(٣) تقدم هذا في ١٣: ٢٣٢.

وزعم المبرد أن قولهم «أَطْرُقَ كَرًّا إِنَّ النَّعَامَ بِالْفَرَى»^(١) ليس مُرَحَّماً، وأنَّ الكَرَّا هو ذَكَّرُ الكَرَوَان. فعلى قوله لا شذوذ فيه إلا من أجل حذف حرف النداء.

وقوله وشاع ترخيمُ المنادى المضافِ بحذفِ آخرِ المضافِ إليه هذه مسألة خلاف^(٢): ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المنادى المضاف بحذفِ آخرِ المضافِ إليه على ما يقتضيه القياس لو كان هو المنادى.

وذهب البصريون إلى منع ذلك. وعِلَّتُهُم في المنع أنَّ المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يُرَخِّم عندهم إلا المنادى.

واستدلَّ الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر^(٣):
أَبَا عُرْوُ ، لَا تَبْعُدْ ، فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ ، فَيُجِيبُ
ويقول الآخر^(٤):

خُذُوا حَظُّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَادْكُرُوا وَأَوَصِرْنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
/وقول الآخر^(٥): [١٠١:٦]

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارَنْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي
وقول الشاعر^(٦):

أَيَا بَنَ عَفْرَا أَبْنِ غُدْرًا فَقَدْ صَدَرْتُ مِنْكَ الْإِسَاءَةُ ، وَاسْتَحَقَّقْتُ هِجْرَانَا

(١) تقدم في ١٣: ٢٣٣. ونصَّ في الكامل ٢: ٥٧٢ على أنَّ الكَرَّا هو الكَرَوَان. وقال في

المقتضب ٤: ٢٦١: «(وأطرق كراً، يريدون ترخيم الكَرَوَان فيمن قال: يا حازَّ).

(٢) الإنصاف ١: ٣٤٧ - ٣٥٦ [المسألة ٤٨].

(٣) تقدم البيت في ١٢: ٥٨.

(٤) هو زهير. الديوان ص ١٥٧ والكتاب ٢: ٢٧١. الأواصر: القرايات، والواحدة آصرة.

(٥) رؤية. الديوان ص ٦٤ وأوله فيه: فإنَّ، والكتاب ٢: ٢٤٧. العَنَق والجَمَز: ضربان من السَّير،

والجمز أشدهما، وهو كالوثب والقفز. أم حمز: أراد أم حمزة. ط: أما تراي.

(٦) شرح المصنف ٣: ٤٣٢.

وخرَّجَ س^(١) ما وردَ من هذا النوع على أنه مما رُخِّمَ في غير النداء ضرورة.
ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ المنادى إذا كان آخرَ المضاف إليه ياءً لِينَّا عَلَمًا جاز
ترخيمُه بحذفها وقوفًا مع هذا الشائع من ذلك لكان مذهبًا.
ولا تقوم دلالة للكوفيين بهذا النوع الخاصِّ من حذف الياء من المضاف إليه
على جوازِ ترخيمِ المنادى المضافِ على الإطلاق؛ لأنَّ الدليل إن صحَّ خاصٌّ،
والدَّعوى عامَّة.

وكذلك قولُ المصنف «وشاعَ ترخيمُ المنادى المضافِ بحذفِ آخرِ المضافِ
إليه»، فإنه لم يَشعْ عامًّا، إنما شاعَ منه ما كان كُنيَةً وآخرُ المضافِ إليه ذو تاءٍ
التأنيث.

وقوله ونَدَرَ حذفُ المضافِ إليه بِأَسْرِهِ مثاله قول عديِّ بن زيد^(٢) :
يا عبدُ ، هل تَذْكُرُنِي ساعةً في مَوَكِبٍ أو رائدًا لِلْقَنِيصِ
يخاطب عبدَ هند اللَّحْمِيَّ، وعبدُ هند عَلَمٌ له، فَرَحَّمَهُ بحذفِ المضافِ إليه كما
رَحَّمَتِ النحاةُ مَعْدِي كَرَبَ بحذفِ ثانيه.

وقوله وحذفُ آخرِ المضافِ مثاله قولُ أَوْسٍ بْنِ حَجَرَ^(٣) :
يا عَلَقَمَ الخيرِ قد طالَتْ إقامَتُنَا هل حانَ مِنَّا إلى ذي الغَمْرِ تَسْرِيحُ

فرع: ذُكِرَ تأصيلُ في الاسمِ المحذوفِ منه شيءٌ غير ما رُخِّمَ: وهو:
إمَّا أن يكون ذلك الحذفُ لعارضٍ، والحرفُ المرخَّمُ له سبب، والتسميةُ به
أصلُها أن تكون بالأصل لولا العارض، وذلك نحو قاضون ومُصْطَفَوْنَ وقاضيٍّ، فيردُّ
المحذوف على اللغتين. أو تكون التسمية بالفرع مستقلةً، وهو نحو سُفْجَرَجٍ مَسْمًى به،

(١) الكتاب ٢: ٢٦٩ - ٢٧٢.

(٢) الديوان ص ٦٩. الرائد: الطالب. والقنيص: المصيد.

(٣) البيت له في شرح المصنف ٣: ٤٣٣، وليس في ديوانه. حان: قَرَّب. وذو الغمر: اسم مكان.

فلا يُعْتَبَرُ المَكْبَرُ فيه، خلافاً للأخفش^(١) لردّه اللام إذا حذفت الجيم للترخيم، والفرق بينه وبين المعتلّ أنّ التسمية بالمعتلّ تسمية بالأصل لأنه مثال واحد^(٢)؛ بخلاف المصغرّ فإنه مثال آخر للمسمّى عَرَضَ فيه. وقد جعل ابن الطّراوة المعتلّ^(٣) من هذا القبيل، فلا يُراعى أصله، بل ما هو في الحال، وهو فاسد لما ذكرنا. أو لا يكون له سبب فيه أي في الاعتلال، فلا يلزم حذفه إجماعاً كالـتغييرات التي في الحشو كمُسْطاع.

أو لغير عارض والثاني على أكثر من حرفين، فلا يُرَدُّ إجماعاً، كالمسمّى بِزَنَادِقَ، بخلاف زَنَادِقَة، والمسمّى بِعَلِيطَ^(٤) وَهَذَلِيّ، فلا تردّ ياء زَنَادِقَ، ولا أَلَفَ عَلِيطَ، ولا ياء هَذَلِيّ، ويُعْتَدَرُ بزوال الموجب، وهو النَّسَبُ. أو على حرفين واستعملته العرب كذلك نحو يَدَانِ وَدَمَانِ فلا يردّ. أو استعمل بهاء نحو شِيَة وَعِدَة وَعِصَة، فالأكثر لا يردّ لأنه بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم، فكأنه استعمل بغير هاء، إلا إن لَزِمَ بعد الترخيم ما لا يكون في الأسماء نحو شاة فَيُرَدّ، فتقول: يا شاة، برّد الهاء.

وقال الأخفش^(٥): أَرُدُّ المَحذُوفَ، فتقول: يا وَشِيّ ويا وَغْدُ ويا عِصَّةَ، استعملت ثنائِيَّةً لأجل الهاء، فإذا زالت رجَعَ إلى الأصل. أو استعمل بغير هاء نحو بَنُونٌ وَبَنَاتٌ، فَيُحَذَفُ الأخير فقط. ملخص من (البيسط).

* * *

(١) الأصول ١: ٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٢١.

(٢) «لأنه مثال واحد ... من البسيط»: موضعه في ك بعد قوله المتقدم: «قول عدي بن زيد».

(٣) غ، ط: التعليل.

(٤) العليط: الغليظ من اللبن وغيره، وأصله غَلِيط.

(٥) الأصول ١: ٣٧٦.

ص: باب الاختصاص

إذا قَصَدَ المتكلمُ بعدَ ضميرٍ يَخُصُّهُ أو يُشَارِكُ^(١) فيه تأكيدَ الاختصاصِ
أَوَّلَاهُ (أَيًّا) مُعْطِيَهَا مَا لَهَا فِي النداءِ إِلَّا حَرْفَهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهَا منصوبًا اسْمٌ دَالٌّ
على مفهومِ الضميرِ مُعَرَّفٌ بالألفِ واللامِ أو الإضافة، وقد يكونُ عَلَمًا، وقد يلي
هذا الاختصاصُ ضميرَ مُخاطَبٍ.

ش: المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم أو
مخاطب مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد؛ وَلَمَّا دخله معنى
الاختصاص والنداء فيه اختصاصٌ تَشَابَهًا، فَعُومِلَ في بعض الصور معاملته بجامع ما
اشتركا فيه من الاختصاص، كما فُعِلَ في الخبر بمعنى التسوية، أُجْرِيَ مُجْرَى الاستفهام
في قولك: ما^(٢) أدري أَفَعَلَ أم لم يفعل، كما تقول: أَفَعَلَ زيدٌ أم لم يفعل؟
لاشتراكهما في معنى التسوية بالإضافة إلى المتكلم. والباعثُ على الاختصاص فخرٌ أو
تواضعٌ وزيادةٌ بيان.

وقوله بعدَ ضميرٍ يَخُصُّهُ أي يَخُصُّ المتكلم، نحو قوله: بي - أَيُّهَا الفارسُ -
يُسْتَجَارُ، وإني - أَيُّهَا العالم - أَهْلُ المشكلاتِ، وقال الشاعر^(٣):

جُدْ بِعَفْوٍ ، فَإِنِّي - أَيُّهَا الْعَبْدُ - لَدُ - إِلَى الْعَفْوِ - يَا إِلَهِي - فَقِيرُ

وقوله أو يُشَارِكُ فيه كقولهم: اللهم اغفرْ لنا أَيُّثُهَا العصابة^(٤). ولا يجوز ذلك
في ضمير الغائب، لا تقول: إنهم فَعَلُوا ذلك أَيُّثُهَا العصابة.

(١) غ، ط، ي: مشارِك.

(٢) غ، ك: لا. واخترت ما في ط، وهو موافق لمثال الكتاب ٢: ٢٣٢.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤٣٤. وآخره في غ، ك: قدير. ط، ك: يا إله.

(٤) الكتاب ٢: ٢٣٢، ٣: ١٧٠.

وقوله تأكيد الاختصاص أي: الاختصاص بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير.

وقوله **أولاهُ أيًا** فلا يجوز أن يتقدّم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير، كأن يقع حشواً بين الضمير وما نُسب إليه، أو أخيراً.

وقوله ^(١) **مُعْطِيهَا ما لها في النداء** يعني: من كونها مبنيةً على الضم، موصوفة باسم الجنس، مُلتزماً فيه الرفع، محكوماً على موضعها بالنصب. ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنية في النداء إلا (أي) وحدها؛ /لأنه لَمَّا جَرى جَرى النداء لم يكن في المناديات ما لَزِمَ النداء على صيغةٍ خاصّةٍ إلا أيُّها الرجلُ، فلازمه معنى الخطائية الذي في النداء، فناسَبَ أن يكون وحده مُعْتَبَراً، بخلاف زيد، فلا تقول: إني أفعلُ زيدً، تريد نفسك. ولم ينصَّ عليه س، لكنه يظهر من تلويح في كلامه ^(٢)؛ لأنه حين ذكر اسمًا غيره ذكره منصوباً في الضرب الثاني.

وزعم السيرافي ^(٣) أن «أيُّها الرجلُ» في الاختصاص يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون خبرَ ابتداء، كأنه قال بعد قوله أنا أفعلُ ذلك: هو أيُّها الرجلُ، أي: المخصوصُ به. أو مبتدأً، تقديره: الرجلُ المخصوصُ أنا المذكور. انتهى. وعلى هذا يخرج عن النداء لفظاً، فلا تكون ضمته إلا حركة إعراب لا بناء، ويكون جزءَ جملة، فلا يكون في موضعِ نصبٍ بعاملٍ محذوف، بل يصيرُ جزءَ جملةٍ من مبتدأ وخبر. ولا يصحُّ أن يكون مبتدأً لأنه ليس فيه ما يسبكه فيصير مبتدأً، ولا يصح أن يكون خبراً لأنه لا رابطٌ يربطه بالمبتدأ المحذوف، بل هو منصوب الموضع (بِأَخْصُ) ونحوه، والمعنى ^(٤) فيه أقوى منه في: يا زيدُ، فهو فيه بمنزلة «جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ»، أُجري على إعراب والمعنى

(١) وقوله: سقط من غ، ك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٣ - ٢٣٦. غ: من تلويح كلامه.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨: ٤١.

(٤) غ، ط: والمبنى.

يطلب غيره، فتقول: أفعل أيها الرجل، أي: أخص هذا الرجل، وتقول: ما أفعل أيها الرجل، أي: أخص نفسي، كأنه أوقع هذا موقعه.

وزعم أبو الحسن أنه منادى لأنَّ أيًّا في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء؛ قال: ولا يُنكر أن ينادي الإنسان نفسه؛ ألا ترى أنَّ عمر - رضي الله عنه - قال: (كُلُّ النَّاسِ أَفْقَةٌ مِنْكَ يَا عُمَرُ)^(١)، وهذا أولى من أن تُخرج أي عن بابها، فلو اعترض بلزوم إضمار (يا) هنا قال: لكونه أقرب الأشياء فالزموه الحذف.

إلا أنَّ مذهبه باطل لأنَّ المتكلم لا ينادي نفسه، ولأنَّ تَمَّ أشياء لا يمكن أن يُقدَّر فيها الحرف، نحو قولهم: نحن الغرب^(٢)، وبك الله^(٣)، فلا يُتصوَّر نداؤه، ولأنَّ ضمير المتكلم لا يُتصوَّر نداؤه.

وأما قوله «قد نادى الإنسان نفسه» فجاز ذلك لأنه قد خاطبها، فقال: منك، وإذا عاملها معاملة غيره فخاطبها ناداها كما ينادي المخاطب، / والمتكلم لا [ب/١٠٢:٦] يُتصوَّر فيه ذلك.

ويقال للسَّيرافي أيضًا: ينبغي أن يكون هذا الجاري على حرف النداء مقدراً فيه (يا)؛ لكن لا يكون على معنى النداء بل على معنى الإخبار، ويكون اللفظ قد وُفِّيَ حَقُّه، لَمَّا أَشْبَهَ النداء فجُعِلت فيه (أي) دخله الحرف الذي ينادى به للشَّبه، فلا يكون المعنى على النداء، وكثيراً نرى تراكيب يغلب فيها المعنى على اللفظ نحو قولهم: سواءٌ عَلَيَّ أَمْتٌ أَم قَعْدَتٌ، فالمعنى مخالفٌ لِلْفَظِّ إذ المعنى: سواءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ وقعودُكَ، وكذلك: ما أبالي أَمْتٌ أَم قَعْدَتٌ، فالمعنى: ما أبالي قِيَامُكَ^(٤) ولا قعودُكَ.

(١) المحرر الوجيز ٢: ٢٩. وفي الكشف ٣: ١٤٠ أنه قال: «كل الناس أفقه من عمر»، ولا شاهد فيه.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٤، وتمتته: أقرى الناس لِصِفِّ.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣٥، وتمتته: نرجو الفضل.

(٤) ك: بقيامك.

وليس في قول س^(١) «ولا تُدْخِلْ في هذا يا» أنه على غير يا، بل يحتمل أنه لا تدخل فيه يا لقربه، فاستغني عنه لفظاً دون تقدير، فكم من مقدرٍ لا يُلفَظُ به، ولو كان ما يُتَصَوَّرُ فيه الاختصاصُ يُتَصَوَّرُ نداؤه بأن يكون مخاطباً لقلنا^(٢) إنه على النداء، نحو: أنتم تفعلون أيُّها القوم، وإنما قلنا في هذا إنه على غير النداء^(٣) لَمَّا تعذر نداء المتكلم.

وقوله^(٤) «إلا حرفه» لم يَسْتَنْ مِنْ أَحْكَامِ أَيِّ فِي النِّدَاءِ إِلَّا حَرْفُ النِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَيِّ فِي الْإِخْتِصَاصِ لِأَنَّ أَيًّا لَا يَرَادُ بِهَا وَمَا بَعْدَهَا إِلَّا الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمُتَكَلِّمُ لَا يُنَادِي نَفْسَهُ. وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ فِي الْإِسْتِنَاءِ فَيَقُولُ «إلا حرفه ووصفه باسم الإشارة»، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ^(٥) أَنْ تَقُولَ: عَلَيَّ أَيُّهَذَا الْفَقِيرُ يُتَصَدَّقُ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مُقْتَصَرًا عَلَيْهِ أَمْ مَوْصُوفًا بِاسْمِ الْجِنْسِ.

وقوله^(٦) «وَيَقُومُ مَقَامَهَا أَيُّ»: مَقَامُ أَيِّ فِي الْإِخْتِصَاصِ مَنْصُوبًا، وَكَذَا (أَيُّ)، هِيَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَالنَّاصِبُ لَهَا وَلِغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي الْإِخْتِصَاصِ فَعَلَّ يَجِبُ إِضْمَارُهُ، وَقَدَّرَهُ س^(٧) أَعْنِي. وَقَالَ فِي (الْبَدِيعِ)^(٨): «كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَفْعَلُ مُتَخَصِّصًا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ مُتَخَصِّصِينَ مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَامِ، وَاعْفُرْ لَنَا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ».

(١) الكتاب ٢: ٢٣٢. ولفظه: «ولا تُدْخِلْ يا هاهنا».

(٢) الذي في الأصول: فقلنا.

(٣) زيد هاهنا في الأصول: إلا.

(٤) «وقوله إلا حرفه ... باسم الجنس»: موضعه في ك بعد قوله المتقدم: «ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنية في النداء إلا أي وحدها».

(٥) «فإنه لا يجوز ... وسواء أكان اسم الإشارة»: ليس في ك.

(٦) «وقوله ويقوم مقامها ... من بين العصائب»: سقط من ك.

(٧) الكتاب ٢: ٢٣٣.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٤١٢.

وقوله اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضمير^(١) مُعَرَّفٌ بالألف واللام مثاله: نحن -
العرب - أَقْرَى الناسِ للضيف. وَلَمَّا لم يكن ذو آلٍ منادى بل منصوبًا على
الاختصاص دخل هنا، ولا يدخل في باب النداء.

وقوله أو الإضافة يعني أَنَّ المنصوب لا يكون هنا إلا أحدَ اسمين، إمَّا معرَّفٌ
بألٍ وإمَّا بالإضافة، فلا يكون اسمٌ إشارة، فلا يجوز: أيُّها^(٢) ذا أفعِل، ولا نكرة، فلا
يجوز: إِنَّا قومًا نصنع كذا. قال س^(٣): «ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا؛ لأنَّ الأسماء
إنما تذكرها توكيدًا وتوضيحًا هنا للمضمر، وإذا أجهمت فقد جئت بما هو أشكَلُ مِنَ
المُضْمَر». ثم قال^(٣): «وأكثرُ الأسماء دخولًا في هذا الباب: بنو فلان، ومُعَشَر
مضافة، وأهل البيت، وآل فلان» انتهى.

وقال أبو عمرو^(٤): العربُ تنصب في الاختصاص أربعةَ أسماء، ولا ينصبون
غيرها: بني فلان، وأهل^(٥)، وآل، ومُعَشَر^(٦).

ولَمَّا خرجوا عن اللفظ الخاصِّ بالنداء - وهو أيّ - إلى الأسماء بَعْدَ فَضْعَفِ
الضمِّ، فرجعَ إلى النصب، وقَوِيَ جانب المعنى والاختصاص، ولذلك كان النصب
فيما ينتصب في النداء - وهو المضاف - وفيما لا ينتصب كما قال^(٧):
بنا - نَمِيًّا - يُكْشَفُ الضَّبَابُ

(١) «الضمير ... إلى المخاطب معطوفًا عليهن»: سقط من ط.

(٢) غ: إني.

(٣) ٢: ٢٣٦.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١: ٥١٤.

(٥) وأهل: سقط من غ.

(٦) قال سيويه: «وأكثرُ الأسماء دخولًا في هذا الباب بنو فلان، ومُعَشَرٌ مضافة، وأهل البيت،

وآل فلان» الكتاب ٢: ٢٣٦.

(٧) هو رؤية. ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ٢: ٧٥، ٢٣٤ والخزانة ٢: ٤١٣ - ٤١٤ [١٥٠].

والمضاف أقوى، فمِمَّا جاء مضافاً قولُ عمرو بن الأهتم^(١):

إِنَّا - بَنِي مَنَقَرٍ - قَوْمٌ دَوُو حَسَبٍ فِينَا سِرَاةٌ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا
وقول الفرزدق^(٢):

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبُدٍ
وقول الآخر^(٣):

إِنَّا - بَنِي نَهْشَلٍ - لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ ، وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
/وقول الآخر^(٤): [١/١٠٣:٦]

نَحْنُ - بَنِي ضَبَّةَ - أَصْحَابُ الْجَمَلِ الْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلِ
وقول الآخر^(٥):

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ تَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ
وقالوا: إِنَّا - مَعْشَرُ الصَّعَالِيكِ - لَا قُوَّةَ لَنَا عَلَى الْمُرَّةِ^(٦)، وقال الشاعر^(٧):
لَنَا - مَعْشَرُ الْأَنْصَارِ - بَحْدٌ مُؤَثِّلٌ بِإِضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِّيَّةِ أَحْمَدًا

(١) الكتاب ٢: ٢٣٣ والكامل ١: ١٤٧، ٢: ٥١١. بنو منقر: حي من بني سعد بن زيد مناة ابن تميم. والسراة: السادة، جمع سري، والنادي: مجلس القوم.

(٢) صدر البيت: «أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ». الديوان ص ٢٠٢ والكتاب ٢: ٢٣٤.

(٣) بشامة بن خزن النهشلي أو غيره. الحماسة ١: ٧٧ [الحماسية ١٤] والكامل ١: ١٤٥. يشرينا: يبيعنا.

(٤) هو الأعرج المعني أو غيره. شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٢٩٠ - ٢٩١ والثاني قبل الأول وبينهما شطر. والأول في الكامل ١: ١٤٦، ٢: ٥١٠.

(٥) هند بنت عتبة أو هند بنت يباضة. أدب الكاتب ص ٩٠ وشرح أبيات المغني ٦: ١٨٨ ١٩٠ [الإنشاد ٦٢٠]. النمارق: جمع مُرْقَة، وهي الوسادة الصغيرة، والطنفسة فوق الرحل.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٥.

(٧) هو بعض الأنصار. شرح شذور الذهب ص ٢١٧. المؤثِّل: الأصيل.

وفي الحديث: (نحن - معاشر الأنبياء - لا نُورث)^(١).

وفي (البسيط) ما ملخصه: منه ما هو في أصله غير منادى نحو: أنا أفعلُ أيُّها الرجلُ. ومنه ما هو في أصله منادى، ثم قُصد به غير النداء نحو: افعلُوا أيُّها القومُ، وهذا جرى على لفظ النداء وتأثيره، وهو الضم. ومنه ما جرى على موضعه، وهو النصب.

وشرط الاسم المتخصص أن يكون ضميراً لأنَّ الاسم المخصَّص إما تأكيد أو بيان، وكلاهما تفسير، والضمائر هي القابلة للتفسير بالذوات لأنَّ فيها نوعاً من الإبهام. ومن شرطه أن يكون غير غائب لأنه كما جرى على النداء وهو غير غائب فكذلك هذا. وهو إمَّا ضميرُ مخاطب، وهو أصله، وإمَّا ضميرُ متكلم، وهو محمولٌ عليه لزوال معنى النداء.

وأمَّا قولهم: على المضاربِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ^(٢)، والمضاربِ لفظ الغيبة وليس ضميراً، فحكى عن أبي علي أنه قال: لا عِلْمَ لي بوجهِ ذلك. وقال س^(٣):
يَحْتَمِلُ أمرين:

أحدهما: أن يكون وضع الظاهر موضع الضمير، كأنه قال عليّ أو عليك، وذلك للعلم بالخطاب. قلت: ويجوز على هذا ما كان فيه معنى الخطاب وإن كان ليس صيغة الخطاب كالمنادى، فتقول: يا تميمُ أيُّها العصابةُ، فانظره.

والثاني: أن يكون في تقدير: على المضاربِ الذي هو أنا وأنت أيُّها البائعُ.

انتهى.

(١) مسند أحمد ٢: ٤٦٣ [مؤسسة قرطبة] والمعجم الأوسط للطبراني ٥: ٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٧.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٢. الوضيعة: الخسارة.

(٣) لم أقف عليه في الكتاب. وذكر التأويلين في الارتشاف ٥: ٢٢٤٨ غير منسوبين.

وفي كتاب أبي الفضل البطلاني: «س: على المضارب الوضعية أيها البائع. هذا فساد وقع في الكتاب، والصواب: عليّ الوضعية أيها الرجل، وقد روي هكذا^(١). وإنما كان^(٢) (على المضارب) فساداً لأنه غائب، والاختصاص لا يكون في الغائب لأنّ هذا مُشبه للنداء، ولا يُنادى الغائب. ويمكن أن يُخرَج على أن يتكلم عن نفسه وعن الجنس، والمتكلم عن غيره وإن كان غائباً يجري مجرى الحاضر؛ ألا ترى أنك تقول: أنا وزيد قُمنَا، وإن كان غائباً، فيكون (على المضارب) يعني نفسه والجنس الذي يضارب في الأرض، ثم تقول بعد ذلك: أيها البائع» انتهى. وليس نظير: أنا وزيد قُمنَا.

وقوله وقد يكون علماً أنشد س لرؤية^(٣):

بنا - تميماً - يُكشِفُ الضَّبَابَ

وقوله وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب قال س^(٤): «وزعم الخليل [١٠٣:٦/ب] أَنَّ قولهم: يَكُ اللهُ نَرْجُو الْفَضْلَ، وَتُبْحَانُكَ اللهُ الْعَظِيمَ، نَصْبُهُ كَنَصْبِ مَا قَبْلَهُ، وفيه معنى التعظيم» انتهى. ويعني نصب ما قبله مما هو منصوب على الاختصاص.

قال س^(٥): «وَأَمَّا قَوْلُ لَبِيدَ^(٦):

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ

(١) قال السيرافي: «وقيل في بعض النسخ: وعليّ صارت الوضعية أيها المضارب وأيها البائع، وهو

أشبه بالصواب» شرح الكتاب ٨: ٤١.

(٢) غ: قال على المضارب فساد.

(٣) تقدم في ص ٨٣.

(٤) الكتاب ٢: ٢٣٥.

(٥) الكتاب ٢: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) الديوان ص ٣٤١ والكتاب ٢: ٢٣٥. أم البنين: اسمها ليلي بنت عامر، وقيل: هي بنت

عمرو بن عامر بن ربيعة، وهي زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة.

فلا يُتشدونه إلا رفعا؛ لأنه لم يُرَد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأنَّ عِدَّتَهُم أربعة، ولكنه جعلَ الأربعة وصفاً. ثم قال: الْمُطْعِمُونَ الْفَاعِلُونَ، بعد ما حَلَّاهُمْ^(١) لِيُعْرَفُوا».

وأجاز المبرد^(٢) نصب «بني أُمِّ الْبَنِينَ الأربعة» على الاختصاص لأنها أُنْجِثَ الجميع. ولا يجوز: اللهم اغفر لهم أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ، قاله المبرد^(٣).

فأما قولهم (على المضاربِ الوُضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ) واللفظ للغائب فإنما جاز ذلك لأنه في تأويل كونه للمتكلم، كأنه قال: وعلى المضاربِ الوُضِيعَةُ وأنا مُضَارِبٌ فعليَّ الوُضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ. ويقوِّي هذا روايةٌ مَنْ روى: وعليَّ صارت الوُضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ^(٤). ونظيره جوازُ الإغراء بالغائب في الحديث: (عليكم بالباءة، فَمَنْ لم يَسْتَطِعْ فعليه بالصَّوم)^(٥) لأنه مُخَاطَبٌ في المعنى بقوله (عليكم).

* * *

(١) حَلَّاهُمْ: وصفهم.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٥٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٤٨. والنصب ذكره ثعلب في مجالسه ١: ٣٧٥.

(٣) الأصول ١: ٣٧٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٤١.

(٥) الحديث بهذه الرواية في المعجم الأوسط للطبراني ٥: ١٠٣. الباءة: النكاح والتزوج.

ص: باب التحذير والإغراء وما أُلْحِقَ بهما

يُنصَبُ تَحذُّرًا (إِيَّايَ) و(إِيَّانَا) معطوفًا عليه المحذور، وتَحذِيرًا (إِيَّاكَ) وأخواته، و(نَفْسَكَ) وشبَّهه مِنْ المضاف إلى المخاطَب، معطوفًا عليهنَّ المحذور بإضمارِ ما يليق مِنْ نَحِّ أو اتَّقِ وشبَّههما، ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضميرًا غائبًا إلا وهو معطوف، وشَدَّ (إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ) مِنْ وَجْهَيْنِ.

ش: لم يثبت هذا الباب بجملته في النسخة التي شرحها المصنف، ولم يذكره في شرحه لما شرح مِنْ هذا الكتاب، بل شرح باب أبنية الفعل متصلًا بباب الاختصاص، وثَبَّتَ هذا البابُ في بعض النُّسخ التي عليها خَطُّه، رحمه الله، وهأنا أشرحه جريًا على شرح الزوائد التي ثبتت في بعض النسخ التي عليها خَطُّه.

ومناسبة هذا الباب لما قبله أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يظهر، وأنه قد جاء فيه ضميرٌ متكلم وضميرٌ مخاطب ومضافٌ ومعرِّفٌ بأل كما كان ذلك في باب الاختصاص.

فأما التحذيرُ فيُعَرَّفُ^(١) بأنه إلزامُ المخاطَبِ الاحترازَ مِنْ مَكْرُوهِ ب(إِيَّاكَ) أو ما جَرَى مجراه. والإغراءُ إلزامُ المخاطَبِ العُكُوفَ على ما يُحَمَّدُ عليه مِنْ صِلَةٍ رَجِمَ وَحَفِظَ عَهْدَ ونحوهما.

وقوله وما أُلْحِقَ بهما يعني ما يذكره في الفصل بعد الإغراء مما ينتصب بإضمارِ فعلٍ.

وقوله يُنصَبُ تَحذُّرًا إِيَّايَ وإِيَّانَا معطوفًا عليه المحذورُ ثَبَّتَ في بعض النُّسخِ (يُنصَبُ تحذيرًا)، الشائع في التحذير أن يُرَادَ به المخاطَبُ، وقد يكون للمتكلم نحو

(١) ط: فيتعرَّف.

قولك: إِيَّايَ والشرُّ، فيكون فاعِلُ الفعلِ المضمرِ هو ضميرُ المخاطبِ، فكأنك قلت:
إِيَّايَ بَاعِدْ مِنَ الشَّرِّ /والشَّرُّ مِنِّي، والفعلُ الناصِبُ فعلُ أمرٍ.

[١/١٠٤:٦]

وقد قال بعضهم^(١): إِيَّايَ: يريد: إِيَّايَ أَبَاعِدْ، فجعلَ الفعلَ الناصِبَ له خبرًا،
وكأنه أجابَ بذلك من قال: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ، أي: إِيَّاكَ بَاعِدْ مِنَ الشَّرِّ، فقال له:
إِيَّايَ، أي: إِيَّايَ أَبَاعِدْ.

وفي (البسيط)^(٢): «يقول أحدهما للآخر: إِيَّاكَ، فيقول: إِيَّايَ، أي: إِيَّايَ
أَحْفَظْ. انتهى».

وقالت العرب: إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ^(٣)، أي: إِيَّايَ نَحْ عَنْ حَذْفِ
الْأَرْنَـبِ وَحَذْفِ الْأَرْنَـبِ عَنْ حَضْرَتِي، فالكلام جملة واحدة، وكذا قال السِّيرافيُّ،
وقدَّره: بَاعِدُونِي وَحَذِفَ أَحَدِكُمُ الْأَرْنَـبَ^(٤). وزعم أبو إسحاق الرَّجَّاجُ^(٥) أَنَّ ذَلِكَ
جملتان، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: إِيَّايَ وَحَذِفَ الْأَرْنَـبِ، وَإِيَّاكُمْ وَحَذِفَ أَحَدِكُمُ الْأَرْنَـبِ، فَحَذِفَ
مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي، وَحَذِفَ مِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ، قَالَ:
لأنه لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: لِأَبَاعِدَ^(٦) حَذِفَ أَحَدِكُمْ؛ لأنَّه لَا يُبَاعِدُ الْإِنْسَانُ إِلَّا فِعْلَهُ لَا
فِعْلَ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ (وَأَنْ يَحْذِفَ) مَعْطُوفًا عَلَى إِيَّايَ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ^(٧): إِيَّايَ وَالشَّرَّ، فَإِنَّ

(١) في الكتاب ١: ٢٧٤ أَنَّ الْخَلِيلَ حَكَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ فِيهِ: أَحْفَظْ وَأَحْذَرْ.

(٢) كَذَا! وَهَذَا فِي الْكِتَابِ ١: ٢٧٤.

(٣) الْكِتَابُ ١: ٢٧٤، وَقَدْ نَسَبَهُ لِلْعَرَبِ. وَنَسَبَ فِي الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١: ٢٧١ وَشَرَحَ
الْكَافِيَةَ ١: ٥٧١ إِلَى سَيِّدِنَا عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. أَرَادَ حَذْفَ الْأَرْنَـبِ بِالْعَصَا لِأَنَّ ذَلِكَ
يَقْتُلُهَا فَلَا تَحُلْ.

(٤) شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبُوهِ ٥: ٤٢، وَلَفْظُهُ: «إِيَّايَ وَحَذِفَ أَحَدِكُمْ».

(٥) شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبُوهِ لِلْسِّيرَافِيِّ ٥: ٤٢، وَفِيهِ: «وَزَعَمَ الرَّجَّاجُ أَنَّ مَعْنَاهُ: إِيَّايَ وَإِيَّاكُمْ وَأَنْ
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ».

(٦) ط: تَقُولُ أَبَاعِدْ.

(٧) قَوْلُهُ: سَقَطَ مِنْ ط.

قوله (والشرُّ) معطوف على إِيَّايَ، والناصب لهما فعلٌ واحد، ولا يلزم تقدير هذا الناصب بعد إِيَّايَ، بل يجوز أن يُقَدَّرَ قبله لأنه عاملٌ محذوف، والعاملُ إذا حُذِفَ انفصلَ الضميرُ، ولو صُرِّحَ بالعامل ولم يُضَمَّرْ لكان المفعول متصلاً، فكنت تقول: باعِدْنِي مِنَ الشَّرِّ وَالشَّرِّ مِنِّي.

وقوله وتحذيراً إِيَّاكَ وأخواته أخواته إِيَّاكَ إِيَّاكما إِيَّاكم إِيَّاكنَّ.

وقوله ونَفْسُكَ وشَبْهُهُ من المضاف إلى المخاطَبِ شَبْهُهُ: رَأْسُكَ والحائِطُ^(١)، رَحْلُكَ والحَجَرُ، عَيْنُكَ والنَّظَرُ إلى ما لا يَحِلُّ، فَمَكَ والحرام.

وقوله معطوفاً عليهنَّ المحذُورُ بإضمارِ ما يَلِيْقُ مِنْ نَحِّ أو اتَّقِ وشَبْهُهُمَا فإذا قلت (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) فالناصبُ لإِيَّاكَ فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ بعده، ولا يجوز أن يكون مقدَّراً قبله، فَلَمَّا حُذِفَ انفصلَ الضميرُ، فكان يكون أصله: باعِدْكَ؛ لأنه يلزم من هذا التقدير تعدِّي الفعل الرفع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل^(٢)، وذلك لا يجوز إلا في مواضع مُسْتَنَاهة. وهذا بخلاف الحكم في إِيَّايَ إذا كان العاملُ فيه فعلٌ أمرٌ، فَإِنَّ هذا التقدير يَصِحُّ فيه كما ذكرنا. فأما على استعمالِ بعضهم إِيَّايَ منصوباً (بِأَبْعَدُ) خبراً فلا يَصِحُّ إلا تقديره بعد إِيَّايَ، ولا يَصِحُّ تقديره قبله، لثَلَا يلزم فيه ما لَزِمَ في إِيَّاكَ.

وهذا الذي اختاره المصنّفُ مِنْ كَوْنِ المُحذوفِ معطوفاً على إِيَّاكَ وأخواته هو مذهبُ السِّيرافي^(٣) وجماعة، واختاره ابن عصفور^(٤) مرةً، فإذا قلت إِيَّاكَ وَالشَّرَّ فالتقديرُ: إِيَّاكَ باعِدْ مِنَ الشَّرِّ وَالشَّرَّ مِنْكَ، فكلُّ واحدٍ منهما مُبَاعَدٌ مِنَ الْآخَرِ.

(١) قال سيبويه: «ومن ذلك: رَأْسُهُ والحائِطُ، كأنه قال: خَلَّ أو دَغَ رَأْسَهُ والحائِطُ، فالرَّأْسُ مفعول، والحائِطُ مفعول معه، فانتصباً جميعاً» الكتاب ١: ٢٧٤، وانظر ١: ٢٧٥.

(٢) غ: المنفصل.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥: ٤١، ٤٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٠.

وقال الأستاذ أبو علي الرُّنْدِي^(١) في إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ: «تَقْفُذْ

نَفْسَكَ مَعَ الشَّرِّ فَتَرَى قُبْحَ ذَلِكَ وَسُوءَ عَاقِبَتِهِ، وَتَقْفُذْ /نَفْسَكَ مَعَ قُرْبِ الْأَسَدِ فَتَرَى [ب/١٠٤:٦] ما يُوْدِّي إليه أَمْرُكَ»، فَالشَّرُّ وَالْأَسَدُ مَعْطُوفَانِ عَلَى إِيَّاكَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. وَهَذَا التَّقْدِيرُ حَسَنٌ. وَ(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَلَامٌ وَاحِدٌ، وَفِيهِ إِضْمَارٌ وَاحِدٌ، وَ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) كَذَلِكَ.

قال السِّيرَافِيُّ^(٢): «فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْأَسَدُ مَعْطُوفًا عَلَى إِيَّاكَ فَقَدْ أَشْرَكَتَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَامِلِ، فَيَكُونُ الْمَخَاطَبُ مَحْذُورًا كَمَا أَنَّ الْأَسَدَ كَذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ التَّخْوِيفُ وَاقِعًا بِهَمَا وَإِنْ اخْتَلَفَ طَرِيقُ التَّخْوِيفِ؛ تَقُولُ: خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فَكِلَاهُمَا مُخَوَّفٌ، وَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ لِأَنَّ زَيْدًا مُخَوَّفٌ أَيْ مُحَذَّرٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وَلَفْظُ خَوَّفْتُ قَدْ تَنَاوَلَهُمَا جَمِيعًا، فَكَذَلِكَ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» انْتَهَى مَلَخَصًا.

وَلَيْسَ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ مِثْلَ خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِالْوَاوِ يُشْرِكُ الْمَعْطُوفَ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي نِسْبَةِ الْحُكْمِ، بِخِلَافِ التَّعْدِيَةِ لِلْمَفْعُولَيْنِ خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ فِيمَا كَانَ أَصْلُ الْوَاحِدِ مِنْهُمَا فَاعِلًا، فَإِنَّهُ إِذَا ذَاكَ يَخْتَلَفُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ قَبْلَ التَّعْدِيَةِ: خَافَ زَيْدٌ الْأَسَدَ، فَقَدْ اخْتَلَفَتِ النِّسْبَةُ وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ إِذَا أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ دَلِيلَ التَّعْدِيَةِ لِاثْنَيْنِ^(٣) النِّسْبَةُ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَيْسَتْ مَسْأَلَةُ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ نَظِيرَ خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا^(٤) تَقَدَّمَ ضَمِيرٌ، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ، ثُمَّ أُخْبِرَ عَنْهُمَا إِخْبَارَ الْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ ضَمِيرٌ أَصْلًا، إِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَطْ.

(١) قوله هذا في شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٦ [باب ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره].

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤١ - ٤٢.

(٣) لاثنتين ... نظير خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ: موضعه في ي بعد قوله الآتي: إِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَطْ.

(٤) لأن في هذا ... إِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَطْ: سقط من ك.

وذهب أبو بكر بن طاهر^(١) وتلميذه ابنُ خروف^(٢) إلى أنَّ قولك (والشرُّ) منصوب بفعلٍ آخرٍ مُضمر، والتقدير: إِيَّاكَ باعدُ مِنَ الشرِّ واحذرِ الشرِّ، فاعطفُ على هذا مِنْ قَبيل عطف الجمل.

قال ابن عصفور: والصحيحُ عندي ما ذهب إليه أبو سعيد لأنك إذا قَدَّرْتَ واحذرِ الشرَّ كان ذلك باتِّفاقٍ من النحويين مِنْ قَبيل ما يُنصب بإضمارِ فعلٍ يجوز إظهاره، فلو كان الكلام على ما ذهبوا إليه من كونه جملتين غُطفت إحداهما على الأخرى لساغَ إظهارُ الفعل الناصب للشرِّ، ولا يسوغ ذلك، فدلَّ على أنه معطوفٌ على إِيَّاكَ منصوبٌ بما نُصب به، والناصبُ لإِيَّاكَ مما يجب إضماره، وإنَّما وجب إضماره لأنَّ إِيَّاكَ مُنَزَّلٌ منزَلته، وتَحْمَلُ الضمير كما تَحْمَلُهُ الفعل، وسيأتي بيانه.

وأما (نفسك والشرُّ) فيصيحُّ أن يُقَدَّرَ العاملُ فيه متقدِّماً عليه ومتأخراً عنه، ويُنَزَّلُ (نفسك) منزلةً (إِيَّاكَ) في نصبه بفعلٍ واجبِ الإضمار، ولا يبعد مجيء خلافِ السيرافي وابنِ طاهرٍ فيه مِنْ أنه جملةٌ واحدةٌ أو جملتان.

وقوله ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائباً إلا وهو معطوفٌ مثلاً الظاهر المعطوف: إِيَّاكَ والشرُّ، ونفسك والشرُّ، ومازِ رأسك والسيف^(٣). فأما قولهم: أَعُوْزُ عَيْنَكَ الْحَجَرَ^(٤) فهو مما حُذِفَ منه حرف العطف، وتقديره: والحجر. ومثاله ضميرُ غائب قول الشاعر^(٥):

فلا تَصْحَبْ أCHA الجهلِ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ

/أي: إِيَّاكَ باعدُ منه وباعدْه منك. [١/١٠٥: ٦]

(١) مذهبه هذا في شرح المصنف ٢: ١٦١.

(٢) شرح جمل الزجاجي له: القسم الأخير ص ٧٩ - ٨٠ وشرح المصنف ٢: ١٦١.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٥ وجمع الأمثال ٢: ٢٧٩. ويأتي تفسيره بعد قليل.

(٤) الذي في جهرة اللغة ٢: ٧٧٥ وجمع الأمثال ٢: ٦ وغيرهما من المصادر: والحجر.

(٥) عيون الأخبار ٣: ٧٩، ونُسب في الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٠٧ لسيدنا علي بن

أبي طالب ؓ.

وقوله وشَدَّ (إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ) مِنْ وَجْهَيْنِ قالت العرب: إذا بَلَغَ الرجلُ السَّنَيْنِ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ^(١)، أي: فإِيَّاهُ لِيُبَاعِدَ مِنَ النَّسَاءِ الشَّوَابَّ وَلِيُبَاعِدَهُنَّ عَنْهُ. فأَحَدُ الشَّدَوْدَيْنِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (إِيَّاهُ) وَهُوَ ضَمِيرُ غَائِبٍ دُونَ عَطْفٍ. والشَّدَوْدُ الثَّانِي أَنَّهُ أَضَافَ (إِيَّا) إِلَى (الشَّوَابَّ) وَهُوَ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَ (إِيَّا) لَا يَجِيءُ بَعْدَهُ إِلَّا بِإِثْمِ الْمُتَكَلِّمِ وَكَافِ الخطابِ وَهَاءِ الْغَيْبَةِ وَفِرْعَوْهَا.

ص: وَلَا يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ إِلَّا مَعَ (إِيَّا) أَوْ مُكَرَّرٍ أَوْ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْدَفُ الْعَاطِفُ بَعْدَ (إِيَّا) إِلَّا وَالْمَحْذُورُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارٍ نَاصِبٍ آخَرَ أَوْ مَحْرُورٍ (مِنْ)، وَتَقْدِيرُهَا مَعَ (أَنْ يَفْعَلَ) كَافٍ. وَحُكْمُ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ مُؤَكَّدًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ حُكْمُهُ فِي غَيْرِهِ.

ش: تقول: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، فَالْناصِبُ لِإِيَّاكَ فَعَلَّ مُضْمَرٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ كَمَا ذَكَرْنَا. وَمِثَالُ الْمَكْرَرِ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِ الْمُحْدَرِ بِذِكْرِ الْمُحْدَرِ مِنْهُ تَكَرُّرًا.

وقال الجَزُولِيُّ^(٢): «وَمَا يَقْبَحُ فِيهِ الْإِظْهَارُ وَلَا يَمْتَنَعُ، وَيَمْتَنَعُ عِنْدَ قَوْمٍ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ». وَهَذَا خِلَافُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ فِيهِ التَّرَامَ الْإِضْمَارَ، وَالْجَزُولِيُّ نَقَلَ فِيهِ الْخِلَافَ.

قال س^(٣): «إِذَا قُلْتَ: الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، لَمْ يَحْسُنْ إِظْهَارُ الْفَعْلِ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْأَسْمِينَ قَامَ مَقَامَهُ، فَإِنْ أَفْرَدْتَ الطَّرِيقَ حَسُنَ الْإِظْهَارُ، وَأَنْشَدُوا^(٤):
خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَابْتَرَزَ يَبْرَزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ»

(١) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢، وفيها: «وَمَا يَقْبَحُ فِيهِ الْإِظْهَارُ عِنْدَ قَوْمٍ وَلَا يَمْتَنَعُ...».

(٣) الكتاب ١: ٢٥٤، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا لَفْظُهُ.

(٤) البيت لجرير. الديوان ١: ٢١١ والكتاب ١: ٢٥٤. المنار: أعلام الطريق، واحدته منارة.

وفي (البسيط): وأما ما هو في الأمر والتحذير فوجوب الحذف فيه إما مع التكرار وما تنزل منزلته، وإما لكثرة الاستعمال، والاسم فيه ناب عن الفعل لأنه أمر، فوق موقِع المصدر، فناب عن الفعل بمنزلة ما تقدّم في الدعاء، وأما التكرير فقولك في الأمر إذا قطع رجلٌ حديثه، فتقول: حَدِيثُكَ حَدِيثُكَ، أي: أعدّ حَدِيثُكَ، أو حَدَّثَ حَدِيثُكَ، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

أَخَاكَ أَخَاكَ ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

أي: الزم أَخَاكَ وحافظ عليه. وفي النهي^(٢): الطريق الطريق، والجدار الجدار، والأسد الأسد، والصبي الصبي، تريد: احذر ذلك، ولا تُوطئ^(٣) الصبي^(٤)، ولا تُقرب الأسد. وتقول: زيدًا زيدًا، إذا قال إنسان: اضرب شرّ الناس.

ولا يجوز إظهار الفعل فيها مع التكرار، وقد قيل بجوازه هنا. وقول س فيها إنه يجوز لك أن تُظهر الفعل^(٥) إنما يريد أن يصرّح بالفعل الناصب لفظًا، بخلاف تُرثًا، لكنه مع عدم التكرير، ولذلك مثله بَعْدَمِهِ، فقال (خَلَّ الطريق) ونحوه، فدلّ على [١٠٥:٦/ب] نيابة أحدهما عن الفعل، /ولذلك لم يجوز فيما تقدّم من المصادر^(٦) نحو الحذر الحذر، والنحاء النحاء، ونحوه. وإنما صار تكرار المفعول بلفظه نائبًا عن الفعل، ولم يكن كذلك في المصادر نحو سقيًا لك ونحوه؛ لأنّ دلالة المصدر على الفعل أقوى من دلالة المفعول عليه، فاحتاج إلى التكرار.

(١) تقدم البيت في ١٢ : ٢٢٢.

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٣.

(٣) أوطأ الصبيّ فرسي: حملته عليه حتى وطئه. والذي في المخطوطات: ولا تطي. والتصويب

من الكتاب ١ : ٢٥٤.

(٤) الصبي: ليس في ط، غ.

(٥) الكتاب ١ : ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) الكتاب ١ : ٢٧٥ - ٢٧٦.

وأما ما تَنْزَلَ منزلة التَّكرار فقولك: رَأْسَكَ والحائِطُ، وشَأْنَكَ والحَجَّ، وامرأً ونَفْسَهُ، وأَهْلَكَ والليلَ، ومازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ، يريد ترخيم مازني^(١) ترخيماً بعد ترخيم، وسَمَاه مازناً لأنه مِنْ بَنِي مازِن، صار هذا المعطوف كالتكرير، والواو بمعنى مع، فكأنها تدلُّ على مشاركة في الفعل المنوي، فكأنه قد تَكَرَّر، ولذلك يجوز لك أن تُقَدِّر كلَّ واحد من الاسمين بفعلٍ يَخُصُّه، فتقول: دَعِ امرأً ودَعِ نفسَهُ، على ما ذكره س^(٢).

ولا يجوز حذف الواو، لو قلتَ رَأْسَكَ الحائِطَ لم يَجْز كما لا يجوز قدمتَ عمرًا حتى تقول وعمرًا^(٣).

ويجوز وضعُ من وعن موضعَ الواو، فتقول: رَأْسَكَ مِنَ الجدار، وعنه؛ لأنه ليس مختصاً بالواو، وإنما دخلتَ لَمَّا أَرَدْتَ معناها كما تقول: استوى الماء بالخشبة. وتقول: أَكْرَمْتُكَ إِكْرَامًا وإِحْسَانًا، وَإِنْ شِئْتَ: لِلإِحْسَانِ، وَضَرَبْتُكَ ضَرْبًا وَأَذَبًا، وَإِنْ شِئْتَ: لِلأَذَبِ. وَ(مِنْ) هُنَا إمَّا مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ المَحذُوفِ، أَيْ: وَقِي نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ، وَإِمَّا لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، أَيْ: اتَّقِ رَأْسَكَ مِنْ أَجْلِ الجدارِ، أَيْ: مِنْ ضَرَرِهِ.

ويحتمل أن يكون على معنى: اتَّقِ ضَرَرَ رَأْسِكَ الكائنَ مِنَ الجدارِ، فتكون لابتداء الغاية. وتقول: رَأْسَكَ عَنِ الجدارِ، أَيْ: نَحِّ رَأْسَكَ عَنِ الجدارِ.

وقد قيل: إِنَّ الفِعْلَ المِسْتَعْمَلَ هَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَالْمَعْطُوفِ بِأَنْ، وَالْأَصْلُ: وَقِي نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ، أَوْ بَاعِدُ^(٤) نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ، أَوْ عَنِ الأَسَدِ^(٥).

(١) ط: مازنا. وتحت نا في ط: ي. غ: تريد مازني ترخيماً. قال السيرافي: «كأنه رَخِّمَ مازنًا فصار مازنًا، ثم رَخِّمَ مازنًا فصار مازنًا». شرح الكتاب ٥: ٤٤.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٣) حتى تقول وعمرًا: ليس في ط.

(٤) أو باعد نفسك من الأسد: ليس في ك.

(٥) أو عن الأسد: ليس في ط.

وَحَوِّفْ نَفْسَكَ الْأَسَدَ، كما تقول: حَوِّفْتُكَ الْأَسَدَ، فاستعملوها بحرف الجر، ثم أبدلوا من الجارِّ حرف العطف كما قالوا^(١): شَاءَ وَدِرْهَمٌ، والأصلُ بِدِرْهَمٍ، لمعنى المقارَنة، وكذلك هذا دخلت للجمع بينهما.

ولك أن تأتي بالأصل، فتقول: رَأْسُكَ مِنَ الحَائِطِ، وَعَنِ الحَائِطِ، فعلى هذا فلا يكون نصب الثاني دون حرف عطف لأنه استعمالٌ بدون الأصل والفرع. وقيل: الأصلُ أن يكون منصوبًا بالفعل بغير واسطة، والأصلُ: وَقَى نَفْسَكَ الْأَسَدَ، فَدَخَلَتِ الواوُ للجمع، أو بَاعِدَهَا مِنَ الْأَسَدِ، فحذف، فوصل بنفسه، ثم دخلت الواو، وعلى هذا يجوز النصب بدون الواو رجوعًا إلى الأصل، والجرُّ بالحرف أيضًا.

وقد قيل: الأصلُ: اتَّقِ نَفْسَكَ واتَّقِ الْأَسَدَ، فَتَرَكُوا الفعلَ الثاني لِقَصْدِ الجمع، فلا يجوز على هذا دون الواو، كما لا تقول: اضْرِبْ زَيْدًا عَمْرًا حتى تقول: وعمراً. وأما قولهم: رَأْسُكَ أَنْ يَقْرُبَ مِنَ الجِدَارِ، فتحذف (مِنْ) مِنْ هَذَا لِأَنَّ (أَنْ) يُحذف معها ما لا يُحذف مع غيرها.

[١/١٠٦:٦] / ومثال المعطوف والمعطوف عليه: الشَّيْطَانُ وَكِيدُهُ، وقوله تعالى ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾^(٢)، فاستغني بذكر المحذّر منه متعاطفين عن ذكر المحذّر.

وقوله وَلَا يُحذفُ العاطفُ بعد (إِيَّا) إِلَّا والمحذورُ منصوبٌ بإضمارِ ناصِبٍ آخَرَ أو مَجْرُورٍ بِ(مِنْ) مثاله: إِيَّاكَ الشَّرُّ، فلا يجوز أن يكون الشر منصوبًا بما انتصب به إِيَّاكَ.

وقال س^(٣): «لا يجوز: رَأْسُكَ الجِدَارَ، حتى تقول: مِنَ الجِدَارِ، أو والجِدَارَ، وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز في الشعر^(٤):

(١) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٢) سورة الشمس: الآية ١٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٥٢، وآخره نَمٌّ: وبالشر آمُرُ.

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

فكأنه قال: إِيَّاكَ، ثم أَضْمَرَ بعدَ إِيَّاكَ فِعْلاً، فقال: اتَّقِ الْمِرَاءَ».

وقال ابن عصفور^(١): «إِنْ حُذِفَتِ الْوَائِ لَمْ يَلْزَمْ إِضْمَارُ^(٢) الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ. الْبَيْتُ.

تَقْدِيرُهُ: دَعَ الْمِرَاءَ، وَلَوْ كَانَ فِي الْكَلَامِ جَازٌ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ».

وقال أبو البقاء العكبري^(٣): «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، إِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَلَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ مَفْعُولٍ آخَرَ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ أَوْ مُعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَجَاؤُوا بِالْوَاوِ وَبِحَرْفِ الْجَرِّ لِيَذُلُّوا عَلَى الْمَحْذُوفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: اتَّقِ الشَّرَّ، أَوْ ابْعُدْ مِنَ الشَّرِّ». قَالَ^(٤): «وَالْمَخْتَارُ عِنْدِي أَنْ يُقَدَّرَ لَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ: جَنَّبَ نَفْسَكَ الشَّرَّ، فَإِيَّاكَ فِي مَوْضِعِ نَفْسِكَ، وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ وَاوٍ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، قَالَ:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ. الْبَيْتُ» انتهى.

فَعَلَى اخْتِيَارِهِ يَكُونُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ عَطْفٍ وَلَا حَرْفٌ جَرٍّ مَفْعُولًا ثَانِيًا مَنْصُوبًا بِمَا انْتَصَبَ بِهِ إِيَّاكَ، وَهَذَا خِلَافُ مَا قَالَهُ سِوَا الْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ غَيْرِ النَّاصِبِ لِإِيَّاكَ، وَأَنَّهُ صَارَ الْكَلَامُ جُمْلَتَيْنِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً. وَمِثَالُ جَرِّهِ (بِمَنْ) قَوْلُكَ: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ.

وَقَوْلُهُ وَتَقْدِيرُهَا مَعَ أَنْ يَفْعَلَ كَافٍ أَيْ: وَتَقْدِيرُ مَنْ، وَمِثَالُهُ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَنْ) يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَعَهَا حَرْفُ الْجَرِّ قِيَاسًا مُطَرِّدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَبَسٌ.

وَيَبْقَى الْخِلَافُ فِي مَحَلِّ (أَنْ) أَهْوَى نَصَبٌ أَمْ جَرٌّ: قَالَ سِوَايَ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ: «إِذَا أُرِدَتْ إِيَّاكَ وَالْفِعْلُ لَا يَجُوزُ، فَإِنْ أُرِدَتْ إِيَّاكَ أَعْطُ خِفَافَةً أَنْ تَفْعَلَ، أَوْ مِنْ أَجْلِ

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٠ - ٤١١.

(٢) إضمار الفعل ... ولو كان في الكلام جاز: سقط من غ.

(٣) الباب في علل البناء والإعراب ١: ٤٦٣ باختصار.

أَنْ تَفْعَلَ جازاً^(١) انتهى. وظاهرُ هذا التقدير يجعل الكلام خبراً، فيكون تحذيراً من جهة المعنى لا من جهة صناعة الإعراب، ويكون (أَنْ تَفْعَلَ) على هذا التقدير مفعولاً من أجله، فلا يكون التقدير: إِيَّاكَ بَاعِدْ أَوْ ابْعُدْ مِنَ الشَّرِّ لأنه في هذا التقدير مفعول به، وفي تقدير س مفعول من أجله، وهما تقديران مُتَبَايِنَانِ.

وقوله وَحُكْمُ الضَّمِيرِ إِلَى قَوْلِهِ فِي غَيْرِهِ^(٢) الضمير ضميران: أحدهما لفظ [١٠٦: ٦/ب] إِيَّاكَ، وَالْآخَرُ مَا تَصَمَّنَهُ إِيَّاكَ مِنَ الضَّمِيرِ /المنتقل إليه من الفعل الناصب له، فإذا أَكَّدْتَ إِيَّاكَ قُلْتَ: إِيَّاكَ نَفْسَكَ أَنْ تَفْعَلَ، أَوْ إِيَّاكَ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ، وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي تَأْكِيدِ إِيَّاكَ (أَنْتَ) أَوْ تَرْكِ التَّأْكِيدِ. وَإِذَا أَكَّدْتَ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْنَ فِي إِيَّاكَ قُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسَكَ أَنْ تَفْعَلَ، أَوْ إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ.

وقال الخليل^(٣): «لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِيَّاكَ نَفْسِكَ لَمْ أُعْنَفْهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَافَ مَجْرُورَةٌ». وقال س^(٣): «حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ^(٤) يَقُولُ: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ».

وكذلك إِذَا عَطَفْتَ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى إِيَّاكَ قُلْتَ: إِيَّاكَ وَزَيْدًا وَالْأَسَدَ، أَيْ: إِيَّاكَ أَبْعُدْ وَزَيْدًا وَالْأَسَدَ. وكذلك: رَأْسَكَ وَرَجْلَيْكَ وَالضَّرْبَ. وقد يكون المعطوف منفصلاً نحو: رَأْسَكَ زَيْدًا وَالْحَائِطَ. وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي تَأْكِيدِ إِيَّاكَ بِأَنْتَ. وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَ فَقُلْتَ إِيَّاكَ وَزَيْدٌ كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تُؤَكِّدَهُ بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ، فَتَقُولُ: إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ أَنْ تَفْعَلَ، وَقَالَ جَرِيرٌ^(٥):

(١) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٢) يعني قوله: «وَحُكْمُ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ مُؤَكَّدًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ حُكْمُهُ فِي غَيْرِهِ».

(٣) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٤) ط، غ: أَعْرَافِيًّا.

(٥) البيت له في الكتاب ١: ٢٧٨، وعنه في ذيل ديوانه ص ١٠٢٧. وليس في قصيدته التي في

الديوان. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣: ٢١٣ والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢.

فإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ ح أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

قال س^(١): «أُنْشَدْنَاهُ - يعني يونس - منصوبًا» انتهى. فعلى هذا تكون بالخيار في التأكيد ب(أنت). وروى مرفوعًا عطفًا على الضمير المستكن في إِيَّاكَ، و(أنت) مُسَوِّغٌ لجواز العطف على الضمير المستكن، وذلك على مذهب جمهور البصريين على ما تقرر في (باب العطف)^(٢).

ص: وَيُنْصَبُ الْمُغْرَى بِهِ ظَاهِرًا مَفْرَدًا أَوْ مَكْرَّرًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ بِإِضْمَارِ (الزَّم) أَوْ شِبْهِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِظْهَارُ دُونَ عَطْفٍ وَلَا تَكَرُّرٍ، وَرُبَّمَا رُفِعَ الْمَكْرَّرُ، وَلَا يُعْطَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَكُونُ مَا يَلِيهَا مَفْعُولًا مَعَهُ جَائِزٌ.

ش: احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ ظَاهِرًا مِنَ الْمَضْمَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُغْرَى بِهِ.

وقوله مفردًا يريد به قَسِيمَ الْمَكْرَّرِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَا قَسِيمَ الْمُتَنَّى وَالْجُمُوعِ، وَلَا قَسِيمَ الْمُضَافِ وَالْمَطْوُولِ، وَلَا قَسِيمَ الْمَرْكَبِ. ومثاله قولك لمن يُتَوَهَّمُ مِنْهُ نَكَثُ الْعَهْدِ أَنْ تَقُولَ لَهُ: الْعَهْدُ، أَيْ: الزَّمِ الْعَهْدَ، أَوْ احْفَظِ الْعَهْدَ. ومثاله الْمَكْرَّرُ: الْخُلَّةُ الْخُلَّةُ. ومثاله الْعَطْفُ: الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ^(٣).

وقوله وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِظْهَارُ - أَيْ: إِظْهَارُ النَّاصِبِ - دُونَ عَطْفٍ وَلَا تَكَرُّرٍ فَيَجُوزُ: احْفَظِ الْعَهْدَ، أَوْ الزَّمِ الْخُلَّةَ، أَوْ الزَّمِ الْأَهْلَ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: إِيَّاكَ الْمِرَاءُ؛ إِذْ كَانَ يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمِرَاءِ لِأَنَّهُ دُونَ حَرْفِ عَطْفٍ، وَلَيْسَ بِمَحْرُورًا بِ(مِنْ).

وقوله وَرُبَّمَا رُفِعَ الْمَكْرَّرُ مثاله ما أنشد الفراء^(٤):

(١) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٢) ١٣: ١٦٦ - ١٦٨.

(٣) غ: والدار.

(٤) معاني القرآن ١: ١٨٨، ٣: ٢٦٩ والخصائص ٣: ١٠٢.

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ غَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَّاحُ
جَدِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ : السَّلَاحُ السَّلَاحُ

[٦: ١٠٧/أ] /رفع، وفيه معنى الأمر بلبس السلاح.

وقال الفراء في (المعاني)^(١): «نصب ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقَيْنَهَا﴾^(٢) على التحذير، وكلُّ تحذيرٍ نصبٌ، ولو رفع على إضمار: هذه ناقةُ الله وسقياها، لجاز، فإنَّ العربَ رَفَعَتْ ما فيه معنى التحذير، قال الشاعر». وأنشد البيتين. وكأنه جعل الإغراء تحذيرًا من حيث المعنى لأنَّ مَنْ أَمَرْتَهُ بلزومه فأنت قد حَذَرْتَهُ مِنْ تَرْكِهِ.

وقال الفراء أيضًا^(٣): «الصلاة الصلاة. وجميعُ الأسماء من المصادر وغيرها إذا نُوِيَتْ فيها الأمرُ نَصَبَتْ، وأمَّا الأسماءُ فقولك: الله الله يا قوم، ولو رفع على: هو الله، فيكون خيرًا وفيه معنى الأمر جاز، ومثله: يا هؤلاء الليلُ الليلُ^(٤) فبادِرُوا».

وقوله **وَلَا يُعْطَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِالْوَاوِ** يعني في التحذير والإغراء، فأما في التحذير فإنما كان ذلك لأنَّ الواو جامعة، وهي للمقارنة هنا في الزمان، والمعطوف هنا هو الْمُحَذَّرُ منه، فلا يجوز أن يُعْطَفَ بالفاء ولا بـ(ثم) لأنهما يدلّان على التراخي. وَذِكْرُ المعطوف هنا شبيهة بالتوكيد اللفظي لأنك إذا قلتَ إِيَّاكَ والشرُّ فمعناه: إِيَّاكَ أَبْعُدْ مِنَ الشرِّ والشرِّ منك، والتوكيدُ اللفظيُّ إذا اختلف اللفظ لا يكون إلا بالواو، كقوله^(٥):

(١) معاني القرآن ٣: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) سورة الشمس: الآية ١٣.

(٣) معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٤) الليل: ليس في معاني القرآن.

(٥) صدره البيت: وَقَدَّمْتُ الْأَدَمَ لِإِرَاهُشِيهِ. وهو لعدي بن زيد. ديوانه ص ١٨٣ وطبقات فحول الشعراء ١: ٧٦ والمسائل الشيرازيات ٢: ٥١٨. الأدم: الجلد المدبوغ، والراهِشان: عرقان في باطن الذراعين. والمين: الكذب يخالطه ختل وخديعة.

..... فَاَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا

و^(١):

..... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

وقوله وكون ما يليها مفعولاً معه جائزٌ لما كانت الواو الجامعة هنا للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية، فينتصب ما يليها على أنه مفعولٌ معه.

* * *

(١) صدر البيت: «أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ» وقد تقدم في ١٠: ١٥٤.

ص: فصل

أَلْحَقْ بالتحذير والإغراء في التزام إضمارِ الناصبِ مَثَلٌ وشِبْهُهُ، نحو:
كِلَيْهِمَا وَتَمَرًا، وامرأً ونَفْسَهُ، والكِلَابَ على البَقَرِ، وأَحْشَفًا وسُوءَ كَيْلَةٍ؟ وَمَنْ
أَنْتَ زَيْدًا؟ وَكُلَّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ، وَهَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي
فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ، وَمَرْحَبًا، وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وَعَذِيرَكَ، وَدِيَارَ الْأَحْبَابِ،
يَا ضِمَارُ: أَعْطِنِي، وَدَعْ، وَأَرْسِلْ، وَأَتَّبِعْ، وَتَذَكَّرْ، وَاصْنَعْ، وَلَا تَرْتَكِبْ، وَلَا
أَتَوْهُمْ^(١)، وَتَجَدَّ، وَأَصَبْتَ، وَأَتَيْتَ، وَوَطِئْتَ، وَأَخْضِرَ، وَأَذْكَرَ.

ش: المنصوباتُ ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ، وهو ما لا دليلَ على
حذفِهِ مِنْ لَفْظٍ متقدِّمٍ أو بساطٍ حالٍ. وقسمٌ يجوزُ حذفُهُ، وهو ما دَلَّ على حذفِهِ
لفظٌ متقدِّمٌ أو بساطٌ حالٍ. وقسمٌ يَلْزَمُ حذفُهُ، ومنه ما ذكره المصنّفُ في هذا الباب
وفي هذا الفصل، وقد ذَكَرَ المصنّفُ جملةً منها في (باب الواقع مفعولًا مطلقًا)^(٢)،
وَأَمَعْنَا الكلامَ في شرح ذلك، ولا بأسَ بذكرِ ما نَصُّوا عليه من هذا القسمِ وإن كان في
ذكرِ بعضِهِ تَكَرُّرٌ، فنقول:

الواجبُ حذفُهُ من الفعلِ الناصبِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، وذلك في بابِ
[١٠٧:٦/ب] النداءِ، وبابِ الاشتغالِ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، /وَوَيْجَهَهُ وَأَخَاهُ، وامرأً ونَفْسَهُ، وشَأْنُكَ والحُجَّ،
ورَأْسَهُ والحائِطَ، وأَهْلَكَ واللَّيْلَ، وما أَنْتَ زَيْدًا؟ وما شَأْنُكَ وزَيْدًا.

والمصادرُ المكرَّرةُ بمعنى الأمرِ نحو ضَرَبْتُ ضَرْبًا، والحَذَرُ الحَذَرُ، والنَّجَاءُ النَّجَاءُ،
والتي بمعنى الدعاءِ، وهي: سَقِيَا وَرَعِيَا، وَخَيِّبَةً، وَجَدَعًا وَعَقَرًا، وَسُحْقًا، وَبُعْدًا، وَأُفَّةً
وُفَّةً، وَدَفَرًا، وَتَغَسًا، وَبُؤْسًا، وَبَهْرًا^(٣).

(١) ط: توههم.

(٢) التذييل والتكميل ٧: ١٦٠ - ٢٣١.

(٣) تقدم تفسير الغريب منها وتخرجها في الجزء السابع: باب الواقع مفعولًا مطلقًا.

والأسماء الموضوعة مَوْضِعَ فِعْلِ الدُّعَاءِ مُضَافَةً، وهي: وَيُحِبُّهُ، وَيُؤَيِّسُهُ، وَيُؤَيِّلُهُ وَعَوَّلَهُ. وَغَيْرَ مُضَافَةٍ، وهي: هَنِيئًا مَرِيئًا.

والمصادر المضافة المستعملة مَوْضِعَ الفِعْلِ في الخبر غَيْرَ مُثَنَّاةٍ، وهي: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَرِجْحَانَ اللَّهِ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ. ومثناةٌ، وهي: خَنَائِكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَلَبَّيْكَ، وَذَوَالَيْكَ، وَهَذَاذَيْكَ. وموضعُ فِعْلِ التعجب، وهي: كَرَمًا، وَصَلَفًا.

وكلُّ مصدرٍ أو صفةٍ بعدَ أَمَّا بشرط أن لا يكون ما بعدها يَعْمَلُ فيه، نحو: أَمَّا سَمِينًا فَسَمِينٌ، وَأَمَّا عَلَمًا فَعَلَمٌ.

والمصادر المشبهة إذا تَقَدَّمَ قَبْلَهَا ما يَدُلُّ على الفعل نحو: له صَوْتُ صَوْتِ حَمَارٍ، وله صُرَاخٌ صُرَاخِ الثَّكَلَى، وله دَقٌّ دَقِّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبِّ الْقُلْفُلِ، وَتِلْكَ الشَّاءُ شَاءَةً بِدِرْهِمٍ، وَأَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا، وَبَدْرِهِمِ فزَائِدًا، وَمَنْ أَنْتَ زَيْدًا، وَكِلَيْهِمَا وَتَمْرًا، وَهَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ، وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ، وَنُعْمَى عَيْنٍ، وَنَعَامَ عَيْنٍ، وَكَرَامَةٌ وَمَسْرَةٌ، وَلَا كَيْدًا وَلَا رَغْمًا، وَلَا هَمًّا وَلَا غَمًّا.

وكلُّ صفةٍ وُضِعَتْ مَوْضِعَ الفِعْلِ نحو: أَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى؟

وَكُلُّ اسمٍ يَتَنَصَّبُ بفِعْلِ مُضَمَّرٍ على الأَمْرِ قد تَقَدَّمَ النَهْيُ عن ضِدِّهِ، مثل: إِنَّتِهِ أَمْرًا قَاصِدًا، وَ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾^(١)، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ.

والمصادر الموضوعة مَوْضِعَ الفِعْلِ في الخبر، مثل: إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا، وَإِنَّمَا أَنْتَ شُرْبُ الْإِبِلِ، وَمَرْحَبًا، وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وَ﴿سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ﴾^(٢)، وَإِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ، وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا، وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ خُرٌّ.

(١) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٢) روى سيبويه أَنَّ العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا. الكتاب ١: ٣٢٧. وهذا حديث أخرجه مسلم في صحيحه ١: ٣٥٣ عن عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ رسول الله - ﷺ - كان يقول في ركوعه وسجوده: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ).

وَكُلَّ اسْمٍ وَقَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ مِثْلُ: أَقَامْنَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟ وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ؟ وَعَائِدًا بِاللَّهِ.

وقد تقدّم الكلام والشرح لأكثر هذه المنصوبات، وتكلّم على ما ذكره المصنّف في الفصل هنا:

فَأَمَّا «كِلَيْهِمَا وَمَرًّا»^(١) فَأَصْلُهُ أَنَّ إِنْسَانًا خُيِّرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَطَلَبَهُمَا وَطَلَبَ مَعَهُمَا مَرًّا، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ لِمَنْ خُيِّرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَطَلَبَهُمَا جَمِيعًا، وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ: أَعْطَيْتَنِي كِلَيْهِمَا وَزِدْنِي مَرًّا.

وَأَمَّا «أَمْرًا وَنَفْسَهُ» فَانْتَصَبَ أَمْرًا عَلَى إِضْمَارِ دَعٍ، وَنَفْسَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ وَاقِعٌ.

وَأَمَّا «الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ» فَمَعْنَى الْمَثَلِ: إِذَا أَمَكَّنْتَكَ الْفُرْصَةَ فَاعْتَنِمْهَا. وَقِيلَ: خَلَّ بَيْنَ النَّاسِ جَمِيعًا خَيْرُهُمْ وَشَرُّهُمْ، وَاعْتَنِمْ أَنْتَ طَرِيقَ السَّلَامَةِ فَاسْأَلْهُمْ. وَرَوَى «الْكِلَابُ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَأَمَّا «أَحْشَفًا وَشَوْءَ كَيْلَةٍ» فَقَالَ أَبُو سَهْلٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَرَوِيُّ^(٢): «هَذَا مَثَلٌ [٦: ١٠٨/١] لِمَنْ يَظْلِمُ النَّاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَتَقْدِيرُهُ: /أَتَعْطِينِي حَشْفًا، وَتُسَيِّئُ الْكَيْلَ، وَالْكَيْلَةُ كَالْجِلْسَةِ».

وَأَمَّا «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا» فَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِفَضْلٍ كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِزَيْدٍ، وَكَانَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا بِشَجَاعَةٍ وَفَضْلٍ، فَلَمَّا تَسَمَّى الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ بِزَيْدٍ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ بِالشَّجَاعَةِ وَالْفَضْلِ دُفِعَ عَنْ ذَلِكَ، وَأُنْكَرَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ، أَيْ: مَنْ أَنْتَ ذَاكَرًا زَيْدًا، أَوْ مُعَرِّفًا بِهَذَا الْاسْمِ. وَفِي قَوْلِهِمْ «مَنْ أَنْتَ» تَحْقِيقٌ لِلْمَخَاطَبِ وَتَقْلِيلٌ لَهُ، وَقَدْ تَقُولُ لِمَنْ لَيْسَ اسْمُهُ زَيْدًا: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا، عَلَى الْمَثَلِ الْجَارِي، كَمَا تَقُولُ: أَطْرِي فَإِنَّكَ

(١) تقدم في ١: ٢٥٤، ٧: ٤٧.

(٢) إسفار الفصيح له ٢: ٨١٦، وفيه تقدم وتأخير.

ناعِلَة^(١)، والصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ^(٢)، فَتُخَاطَبُ الرَّجُلَ بِهَذَا وَإِنْ كَانَ لِلْمَوْثِ؛ لِأَنَّ
المعنى: أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قِيلَ لَهُ هَذَا^(٣).

وبجوز الرفع في زيد، والنصب أقوى، أي: كَلَامُكَ زَيْدٌ، وَذِكْرُكَ زَيْدٌ،
وَكَلَامُكَ^(٤) اسْمُ زَيْدٍ. قال أبو بكر بن طاهر: لا يمتنع أن يضم: مذكورك زيدٌ، على
المعنى؛ ألا ترى أنه قد أوقع الاسم مَوْقِعَ الفعلِ على المعنى، وإنما حَمَلَهُ على هذا لِقَلَّتْهُ،
ولو كَثُرَ حَمَلُهُ على الحكاية، كأنه قال: كَلَامُكَ أَنَا زَيْدٌ، وحذف أنا اجتزاءً.

وأنكر ابنُ عُصفورٍ أن يكون التقدير: مَذْكُورُكَ زَيْدٌ، قال: «وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تُنْكَرَ
عليه مذكوره لأنَّ مذكوره نفسه، وأنت لا تُنْكَرُ نفسه، وكذلك إذا قال: جاءني زيدٌ،
فأنكرت عليه، لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تُنْكَرَ زَيْدًا، إنما تُنْكَرُ أَنْ ذَكَرَ بِجِيءِ زَيْدٍ إِيَّاهُ، وَلَا يُمْكِنُ
إِلَّا^(٥) مَا قَدَّرَ س^(٦). وَالْمَحَازُ فِيهِ أَنْ جَعَلَ زَيْدًا^(٧) الْكَلَامَ وَالذِّكْرَ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ
عَدْلٌ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَهُمُ الْفِعْلَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِلْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الذِّكْرُ، وَلَيْسَ
زَيْدٌ الذِّكْرُ، وَلَا الذِّكْرُ زَيْدًا» انتهى.

وقولُ ابنِ عُصفورٍ «لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تُنْكَرَ عَلَيْهِ مَذْكُورُهُ لِأَنَّ مَذْكُورَهُ نَفْسَهُ، وَأَنْتَ
لَا تُنْكَرُ نَفْسَهُ» مغلطة، بل مذكوره هو زيد، وليس زيد نفسه، وكذلك ما مثَّلَ بعد

(١) الكتاب ١: ٢٩٢ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. ط، وسيبويه: إنك. قاله رجل لرعاية كانت له
ترعى في السهولة وتدع الحزونة. يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه.
أطربي: خذي طُرَزَ الوادي، وهي نواحيه. وناعلة: عليك نعلان لبستهما.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٨ والأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ومجمع الأمثال ٢: ٦٨.
يضرب لمن يطلب شيئًا قد قَوَّتْهُ عَلَى نَفْسِهِ.

(٣) قال سيبويه: «أَي: أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَقَالُ لَهَا هَذَا». الكتاب ١: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٤) ط: وذكرك.

(٥) إلا: سقط من ط.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٢، قال: كأنه قال: «مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ أَوْ ذِكْرُكَ زَيْدٌ».

(٧) ط: زيد.

من قولك: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَنْ أَنْتَ مَذْكُورُكَ زَيْدٌ جَائِيًا إِلَيْكَ، فَمَا أَنْكَرْتَ زَيْدًا، إِنَّمَا أَنْكَرْتَ كَوْنَهُ جَائِيًا إِلَيْكَ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ زَيْدٍ عَدْلٌ فَإِنْ أَرَدْتَ بِتَقْدِيرِ ذِكْرِكَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَيْ: ذَاكَ زَيْدٌ، فَالْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ. وَإِنْ قَدَّرْتَهُ ذُو ذِكْرٍ فَالْمَصْدَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى ذَاكِرٍ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ^(١) فَقَدْ آَلَ التَّقْدِيرُ إِلَى مَذْكُورِكَ، وَهُوَ قَدْ مَنَعَهُ. وَإِنْ أُرِيدَ بِالْمَصْدَرِ الْمُبَالَغَةُ فَلَا يَصِحُّ هُنَا^(٢) لِأَنَّكَ تَقُولُ مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ مَرَّةً وَاحِدَةً: أَنَا زَيْدٌ، فَعَلَى هَذَا تُشْكَلُ الْمَسْأَلَةُ إِذِ الْمَصْدَرُ الْمَخْبَرُ بِهِ أَوْ الْمَوْصُوفُ بِهِ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْأَنْحَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ امْتَنَعْتُ، إِلَّا أَنْ تُؤَوَّلَ عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ فَيَصِحَّ.

وقال ابن عصفور^(٣): «(زَيْدًا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْمُثَلِّ، وَأَصْلُهُ أَنَّ إِنْسَانًا حَكِيَ عَنْ نَفْسِهِ صِفَاتٍ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيْهِ، وَكَنتَ تَعْرِفُهَا فِي زَيْدٍ، فَقُلْتَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا، ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ لِمَنْ ذَكَرَ فِي نَفْسِهِ / صِفَاتٍ تُنْكَرُ عَلَيْهِ، أَيْ: أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)».

وفي (شرح أبي الفضل الصَّقَّار): مَنْ أَنْتَ زَيْدًا يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: أَنَا زَيْدٌ، وَأُنْكَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ عَنْدهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِزَيْدٍ، أَوْ يَذْكَرُ صِفَاتٍ فِي حَقِّهِ، وَهِيَ مِمَّا لَا يَلِيقُ إِلَّا بِزَيْدٍ، أَوْ يَذْكَرُ تَلَبُّسًا بِزَيْدٍ إِمَّا بِأَنْ يَقُولَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، أَوْ يَسْأَلَ عَنْهُ، فَيُنْكَرُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَجِيئُهُ زَيْدٌ أَوْ يَسْأَلَ عَنْهُ. وَيُقَالُ أَيْضًا لِمَنْ يَلِي الْقَائِلَ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَائِلُ عَلَى تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ. وَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى: إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمُعِي يَا جَارَةَ^(٤)،

(١) غ: فَعُول.

(٢) غ: هَذَا.

(٣) شرح جمل الزجاجة ٢: ٤١٨.

(٤) بجمع الأمثال ١: ٤٩.

وقد يسألون الرجل عن غيره، فيقال للمسؤول: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ وإن لم يقل أنا زيدٌ، نَقَلَ هذا س^(١) عن العرب، وتصويره أن تسأل رجلًا عن رجل، فتقول له: مَنْ ذَلِكَ؟ فيقول لك: هو زيدٌ، فأنكرت أن يكون زيدًا، فتقول للمسؤول: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ كأنك قلت: أَنْتَ في إنكاري عليك بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ. فهذا جملة ما يُستعمل^(٢) فيه هذا اللفظ.

و(تذكر) المضمرة^(٣) في موضع الحال، والعامل فيها ما في أَنْتَ من الإنكار، والمعنى: مَنْ أَنْتَ حتى تذكر زيدًا مُعَرِّفًا نَفْسَكَ به، وكلامُ العرب إنما هو: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا. وإن قال الإنسانُ أنا عَمْرُو فَأُنْكَرْتُ عليه فتقول: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ وإن لم يقل: أنا زيدٌ، فهكذا كلامُ العرب، وقد تقول له: مَنْ أَنْتَ عَمْرًا؟ وقد أشار س^(٤) إلى هذا بقوله: مَنْ أَنْتَ فَلَانًا؟

وللكوفيين في مَنْ أَنْتَ زَيْدًا مذهبٌ غريب، زعموا أنَّ تقديره: زَيْدًا إِيَّاكَ مَنْ، ثُمَّ قَدَّمُوا مَنْ، وَأَتَوَا بِأَنْتَ - وهو مرفوعٌ - مكانَ غيره، وهو إِيَّاكَ، وفيه تقديمُ إِيَّاكَ على زَيْدًا، وهو تابعٌ له كما زَعَمُوا في الحكاية لِمَنْ قال: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فقبل: مَنْ زَيْدًا؟ أَنْ زَيْدًا منصوبٌ بفعلٍ محذوف، و(مَنْ) مؤخَّرة في التقدير، والأصل: زَيْدًا مَنْ؟ أي: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَنْ؟ ثم قَدَّمَ اسم الاستفهام، و(مَنْ) سؤالٌ عن الصفة. ومذهبُهم في (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) يحتاج إلى تبيين وتَعَقُّل.

وأما «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا وَلَا شَتِيمَةٌ خُرٌّ» فليس «وَلَا شَتِيمَةٌ خُرٌّ» معطوفًا على قوله «وَلَا هَذَا»، بل هما جملتان، إحداهما: كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا، والأخرى: كُلُّ شَيْءٍ وَلَا

(١) الكتاب ١: ٢٩٢.

(٢) ك: استعمل.

(٣) ك: المضمرة.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٣، قال: «سمعنا رجلًا منهم يذكر رجلًا، فقال لرجل ساكتٍ لم يذكر ذلك الرجل: مَنْ أَنْتَ فَلَانًا»، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٦٣.

شَتِيْمَةٌ حُرٌّ، والتقدير: ائتِ كُلَّ شَيْءٍ ولا تأتِ هذا، أو: اقْرَبِ كُلَّ شَيْءٍ ولا تَقْرَبِ هذا. وكذلك التقدير في «كُلَّ شَيْءٍ ولا شَتِيْمَةٌ حُرٌّ»، ولم يظهر الفعل لكثرة الاستعمال؛ ألا ترى أنه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء.

وأما «هذا ولا زَعَمَاتِكَ» ف«هذا» مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: هذا الحق. وأما «زَعَمَاتِكَ» فمنصوبٌ بإضمارِ فعلٍ مِنْ لَفْظِ الرَّعْمِ، أي: ولا أَزْعُمُ زَعَمَاتِكَ، فيكون انتصابه على أنه مصدر مُشَبَّه به، أي: ولا أَزْعُمُ زَعَمَاتٍ مِثْلَ زَعَمَاتِكَ. وقدره المصنفُ وغيره^(١): ولا أَتَوَهَّجُ زَعَمَاتِكَ، فيكون انتصابه على أنه مفعول به. واختصر هذا الكلام إذ حُذِفَ من كلتا الجملتين، الأولى حُذِفَ منها الخبر، والثانية حُذِفَ [١٠٩:٦] منها الناصب، ومعناه /أَنَّ المخاطَبَ كان يَزْعُمُ زَعَمَاتٍ، فلما ظهر خلافُ قوله قال له قائلٌ هذا الكلام. وليس يختصُّ بهذا اللفظ، بل تقول: أقولُ كذا ولا زَعَمَاتِكَ، وأَعْلَمُ كذا ولا زَعَمَاتِكَ، وقال الشاعر^(٢):

لقد خَطَّ رُومِيٌّ ولا زَعَمَاتِهِ لِعُتْبَةٍ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ

وأما «إِنْ تَأْتِيَنِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ» أي: فتجد مَنْ يقومُ لك مَقَامَ أَهْلِكَ في الليل والنهار، وحُذِفَ الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال لأنه كثر استعماله في معنى المبرّة والإلطاف للمخاطَب.

وأما «مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا» فجعلَ المصنفُ كُلَّ واحدٍ منها^(٣) منصوبًا بفعلٍ يناسبه، فقال: أَصَبَتْ رُحْبًا، وَأَتَيْتِ أَهْلًا، وَوَطِئَتْ سَهْلًا، فجعلها جُمْلًا ثلاثة. وغيره قَدَّرَ العاملَ فيها كُلُّهَا فِعْلًا واحدًا، أي: صادفتَ مَرْحَبًا - أي: رُحْبًا وسَعَةً - وَمَنْ يقومُ

(١) الكتاب ١: ٢٨٠ والأصول ٢: ٢٥٣.

(٢) ذو الرُّمَّة. الديوان ٢: ١٢٦٩، وفي المخطوطات: لِمَيَّةٍ خَطًّا لم تَبَيَّنْ مَفَاصِلُهُ. رومِي: عامل أمير اليمامة استعدى عليه ذو الرمة، واسم الأمير مُهاجر. وعتبة: خصم ذي الرمة. ولم تُطَبَّقْ: لم تُوضَعَ في موضع الحق، أي: لم يُصِيبْ.

(٣) غ، ط: منهما.

لَكَ مَقَامَ الْأَهْلِ، وَسَهْلًا أَي: لَيْنًا وَخَفْضًا لَا حَزْنًا. وَهَذَا يَقَعُ خَيْرًا لِمَنْ قَصَدَكَ،
وَدُعَاءَ لِلْمَسَافِرِ، أَي: لَقَاكَ اللَّهُ ذَلِكَ.

وقدّره س^(١) بِرَحْبَتِ بِلَادِكَ وَأَهْلَتِ. وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ بِفَعْلٍ لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْفَعْلِ، فَقَدَّرَهُ بِفَعْلٍ مِنْ لَفْظِ الشَّيْءِ الْمَدْعُوعِ بِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ س يَكُونُ انْتِصَابُ مَرْحَبًا
عَلَى الْمَصْدَرِ لَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلًا. وَهَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي قَدَّرَهُ س إِنَّمَا هُوَ
إِذَا اسْتُعْمِلَ دُعَاءٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ خَيْرًا عَلَى تَقْدِيرِ: أَصَبْتَ رَحْبًا وَأَهْلًا، فَيَكُونُ مَفْعُولًا
بِهِ لَا مَصْدَرًا. وَوَهَمَ الْقَوَّاسُ^(٢)، فَتَسَبَّبَ لِس^(٣) أَنَّ مَرْحَبًا مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: صَادَفَتْ
مَرْحَبًا لَا ضَبِيحًا، وَأَنَّ مَذْهَبَ غَيْرِهِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَدُلُّ عَلَى لَفْظِ فَعْلِهِ.

وَأَمَّا «عَذِيرُكَ» فنقول: عَذِيرُكَ مِنْ فُلَانٍ، فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ فِي
هَذَا وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ إِيْتَانِكَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَتَبْيِينِكَ بِالْمَقْصُودِ لِلخُطَابِ قَامَ مَقَامَ تَكَرُّرِ
الْفِعْلِ وَتَوْكِيدِهِ، فَلَمْ يَجْزِ لَذَلِكَ ذِكْرُ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، قَالَ
س^(٣): «وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ^(٤):

أُرِيدُ حَبَاءً، وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ»

أَي: الزَّمْ عَذِيرُكَ. وَ(س) يُقَدَّرُ عَذِيرًا تَقْدِيرَ عُذْرٍ^(٥)، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا
وُضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، نَحْو: عَائِدًا بِاللَّهِ، أَي: عِيَادًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالنَّكِيرِ
وَالنَّذِيرِ.

وَضَعَّفَ بَعْضُهُمُ الْمَصْدَرَ، وَقَالَ^(٦): «الْمَصَادِرُ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي
الْأَصْوَاتِ نَحْوَ الصَّهِيلِ وَالزَّهْمِ» انتهى.

(١) الكتاب ١: ٢٩٥، ٣٢٧.

(٢) شرح ألفية ابن معط ١: ٥٣٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٦.

(٤) ديوانه ص ١٠٧ والكتاب ١: ٢٧٦ والكامل ٣: ١١١٨. الحباء: العطية.

(٥) الكتاب ١: ٣١٣.

(٦) هو المفضل بن سلمة اللغوي كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٤٦.

وقال^(١):

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

أي: أَحْضِرْ عَاذَرَ الْحَيِّ، وتقول العرب: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ فُلَانٍ، على معنى: مَنْ يَعْذِرُنِي لِي مِنْهُ، فَالْعَذِيرُ بِمَعْنَى الْعَاذِرِ، وَهُوَ صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ.

قال بعض الكوفيين: الْعَذِيرُ: النَّاصِرُ، يُقَالُ: عَذِيرَكَ مِنْ فُلَانٍ، أَي: هَلُمَّ نَصِيرَكَ. وقال المبرد: تقول العرب: عِذْرَةٌ إِلَيْكَ وَمَعْذِرَةٌ /إِلَيْكَ، أَي: اِغْتِذَارًا، وَمَنْ عَذِيرِي مِنْ فُلَانٍ، أَي: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْهُ، وَسَاءَ عَذِيرُهُ، أَي: حَالُهُ^(٢). وقال أبو بكر ابن طاهر: عَذِيرُ الرَّجُلِ: مَا يُحَاوِلُ مِمَّا يُعْذَرُ^(٣) عَلَيْهِ، وَالْعَذِيرُ: الْحَالُ، وَالْعَذِيرُ: الْمَعْذِرَةُ، يُقَالُ: عَذِيرَكَ مِنْ فُلَانٍ، أَي: هَلُمَّ مَعْذِرَتَكَ مِنْهُ. وقال عبد العزيز الْقَوَّاسُ فِي عَذِيرِكَ^(٤): «ذهب س^(٥) إِلَى أَنَّهُ مُصْدَرٌ بِمَعْنَى الْعُذْرِ كَالنَّذِيرِ وَالنَّكِيرِ، وَذَهَبَ الْمَفْضَلُ الْمَفْضَلُ إِلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى عَاذِرٍ كَشَاهِدٍ وَشَهِيدٍ»^(٦).

وَأَمَّا «دِيَارَ الْأَحْبَابِ» فَلَمْ تَقَعْ لِي هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ، إِنَّمَا يَقَعُ ذِكْرُ «دِيَارٍ» مُضَافًا إِلَى اسْمِ الْمَحْبُوبَةِ، كَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ^(٧):

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيِّي تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

وَقَوْلِ طَرْفَةِ^(٨):

دِيَارَ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمَيِّ وَإِذَا حَبْلُ سَلَمَى مِنْكَ دَانٍ تُوَاصِلُهُ

(١) ذُو الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي. الْأَصْمَعِيَّاتُ ص ٧٢ [الْأَصْمَعِيَّةُ ١٨] وَالْكِتَابُ ١: ٢٤٦، ٢٧٧.

(٢) النَّصُّ بِلا نِسْبَةٍ فِي جَهْرَةِ اللُّغَةِ ٢: ٦٩٢.

(٣) فِي الْمَخْطُوطَاتِ: يَقْدَرُ. صَوَابُهُ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ ٢: ٩٣، وَلَفْظُهُ: «وَعَذِيرُ الرَّجُلِ: مَا يَرُومُ وَيُحَاوِلُ مِمَّا يَعْذَرُ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلَهُ»، وَعَنْهُ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢: ٣٠٩.

(٤) ك، ط: عَذِيرَكَ اللَّهُ.

(٥) الْكِتَابُ ١: ٢٤٦، ٢٧٧.

(٦) شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ١: ٤٩٩.

(٧) تَقْدِمُ الْبَيْتِ فِي ٧: ٥١. وَآخِرُهُ فِي غ: عُزْبٌ وَلَا عَجْمٌ.

(٨) تَقْدِمُ الْبَيْتِ فِي ٣: ٣١٦.

فإن كان المصنف عنى بقوله «ديار الأحباب» ديارَ مَنْ تُحِبُّ [فهو]^(١) كما ذكرناه، وإلا فيحتاج في إثبات هذا التركيب إلى سماع، وأنه وجدَ هذا اللفظ في شعر، وهو: ديارَ الأحباب.

وفي (البسيط) وقد تعرَّض لذكر ما هو محفوظٌ في كلامٍ نصبه بإضمارِ فعلٍ قال: «فمنها ذكرُ الدار، فإنه كثرَ عندهم، فاستعملوه بحذف الفعل كقوله: ديارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا

كأنه قال: أدكر ديارَ مِيَّةٍ. ومثله ذكرُ الأيَّامِ والمعاهدِ والدَّمنِ لأنه يُستعمل عندهم كثيراً» انتهى.

وإنما أضمر الفعل - وهو أدكر أو دكرتُ - لأنَّ الشعراءِ يُقدِّمون في كلامهم ذكرَ الديارِ ووصفَ الأطلالِ والآثارِ، فإذا قالوا بعد ذلك ديارَ مَيٍّ أو نحوها فكأنه قال: دكرتُ ديارَ مِيَّةٍ، ودلَّ ما كان فيه من وصفِ الديارِ والأطلالِ على هذا الفعل المضمر.

ص: ويتَّصلُ بهذه ما يستلزمُ عامله عاملُ ما قبله، أو يتضمَّنُ معناه وضعا، وما هو في المعنى مُشاركٌ لما قبله في عامله أو فيما ناب عنه، ولا يمتنع الإظهارُ إن لم يكثر الاستعمال. ورُبَّما قيل: (كِلَاهُمَا وَتَمَرًا)، و(كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمةَ حُرٍّ)، و(مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ)؟ أي: كِلَاهُمَا لِي، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمَمٌ وَلَا تَرْتَكِبُ، وَمَنْ أَنْتَ كِلَا مَلِكٍ زَيْدٌ أَوْ ذِكْرُكَ.

ش: ثبت في بعض النسخ «ويتصل بها». والإشارة بـ«هذه» إلى ما يتصل بأكثر هذه المنصوبات، وكذا عَوْدُ الضمير في «بها» هو على أكثر هذه المنصوبات التي ذكرها في هذا الفصل، فمثال ما استلزم عامله عاملُ ما قبله قولهم: كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمةَ حُرٍّ، إذ تقديره: أَنْتَ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَأْتِ شَتِيمةَ حُرٍّ، فالأمرُ بإتيانِ كُلِّ شَيْءٍ يَسْتَلْزِمُ الأمرَ بإتيانِ شَتِيمةِ حُرٍّ إِذْ كان مندرجاً في عموم «كُلِّ شَيْءٍ»، لكنه أخرجَه عن العموم بالنَّهي عن شَتِيمة، فقد استلزم الأمرُ النَّهيَ عن شَتِيمة حُرٍّ.

(١) فهو: تمة يقتضيها السياق.

ومثال ما تَضَمَّنَ معناه /وَضَعًا قَوْلُهُمْ: امْرَأً وَنَفْسَهُ، فقد اتَّصَلَ بقوله «امرأ» قوله «ونفسه»، و«امرأ» متضمَّن النفس؛ لأنَّ المرءَ هو الرَّجُلُ بَدَنًا وَنَفْسًا، فدلالته عليهما بالمطابقة، ودلالته على أحدهما بالتضمن إذ أحدهما جزءُ المسمَّى.

ومثال ما هو في المعنى مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهُ في العامل قوله: الكِلَابُ على البَقَرِ، فقد اتَّصَلَ بقوله «الكِلَاب» قوله «على البَقَر»، والناصبُ للكلاب هو الذي يتعلَّق به الجارُّ والمجرور الذي هو «على البَقَر»، فقد اشتركا من حيثُ المعنى في العامل. وكذلك: إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ، اتَّصَلَ بقوله «فأهل الليل» قوله «وأهل النهار»، وكِلَاهُمَا منصوب بتقدير: فتَجِدُ، فقد اشتركا في العامل من حيثُ المعنى لا لفظًا إذ لم يُلْفَظْ بالعامل.

ومثال المشاركة فيما ناب عن العامل لا في العامل قَوْلُهُمْ: «مَرْحَبًا وَأَهْلًا»، فقد اتَّصَلَ بقوله «مَرْحَبًا» قوله «وأهلاً». وعلى تقدير س لم يَشْتَرِكَا في العامل، لكنَّهما اشتركا فيما ناب عن العامل إذ قَدَّرَ س مَرْحَبًا بقوله: رَحِبْتُ بِلَاذُكَ^(١)، فَمَرْحَبًا نَائِبٌ عن رَحِبْتُ. وَقَدَّرَ س وَأَهْلًا بقوله: وَأَهْلَيْتُ^(١). فالناصب لقوله وَأَهْلًا هو قوله: وَأَهْلَيْتُ؛ إذ نابَ أَهْلًا عنه، فقد اشترَكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا فيما نابَ عن العامل، وليس اشتراكُهما أَنَّ الناصب لهما واحد، إنما معنى الاشتراك أَنَّ كِلَاً منهما انتصبَ بالعامل الذي نابَ عنه، فانتصبَ مَرْحَبًا بِرَحِبْتُ، وانتصبَ أَهْلًا بِأَهْلَيْتُ.

وكلامُ المصنِّفِ في قوله «وَيَتَّصِلُ» إلى قوله «أو فيما نابَ عنه»^(٢) كلامٌ قلقٌ غريبٌ لا يكاد يُفْهَمُ، ولا تحته طائلٌ، فإن كان أرادَ ما شَرَحْنَاهُ به فذاك المقصودُ، وإن كان غيرَ ما شرحناه به فيحتاج إلى كشفٍ يُنبِئُ عنه.

(١) الكتاب ١: ٢٩٥.

(٢) يعني قوله: «وَيَتَّصِلُ بِهذه ما يَسْتَلْزِمُ عامله عامل ما قَبْلَهُ، أو يَتَضَمَّنُ معناه وَضْعًا، وما هو في المعنى مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهُ في عامله أو فيما نابَ عنه».

وقوله ولا يَمْتَنِعُ الإظهارُ إن لم يَكْثُرِ الاستعمالُ لا يُمكن عَوْدُ هذا الكلام إلى المنصوبات التي تقدّم ذكرُها في هذا الفصل؛ لأنه قد نصَّ على التزام إضمارِ الناصب فيها، وأيضًا فكلُّها كَثُرَ استعمالُها.

ومثال ما لم يَكْثُرِ استعمالُه فجازَ إضمارُ العاملِ فيه وإظهارُه قولهم: انتَهَ أمرًا قاصدًا، فيجوز أن تقول: انتَهَ وأتَ أمرًا قاصدًا، ويجوزُ حذفُ وأتَ، نصَّ على ذلك س^(١) في كتابه.

ووهَمَ فيه الرَّخْشَرِيُّ^(٢)، وتبعَه الجزولي^(٣)، فذكراه فيما يجبُ إضمارُ عاملِه، وكأَنهما التَّقَطُّا ذلك بغيرِ تأمُّلٍ من كتابِ س إذ كانا قد التَّقَطُّا ما يجبُ إضمارُه منه، وذكره س في غضونِ هذا الباب، فظنَّا أنه منه، ولم يتأَمَّلَّا ما قال س فيه.

قال الأستاذ أبو علي^(٤): «ذكرُ هذه اللفظة في جملة ما انتصب على إضمارِ فعلٍ لا يظهرُ غَلَطٌ منه - أي الجزولي - تقدّمه إليه الرخشري في مُفَصَّلِه، وأظنُّه الذي غَلَطَه لأني لا أعرفُ^(٥) مَنْ غَلَطَ فيه غيرهما، وليس كما قالاه. والذي غَلَطَهما / أن س [١١٠: ٦] ب

ذكرَ هذه اللفظة في هذا البابِ لِيُمَثِّلَ بها في وجهٍ آخرَ غيرِ التزامِ الإضمارِ لا في التزامِ الإضمارِ، والعَجَبُ أن س إمَّا^(٦) ذكرَ هذه اللفظة هناك على ذلك المعنى لا على أن الإضمارَ فيها لا يظهرُ، ونصَّ على ذلك، ولا أدري كيف لَقِّقًا^(٧) هذه اللفظة، وعَرَّياها مما اقترَنَ بها مما يَدُلُّ على أنها ليست من الباب، حتى دخلت لهما في الباب بذلك اللَّفِّ^(٨)، إلا أن ذلك اتَّفَقَ بِقِلَّةِ الاشتغال بالكتاب، فَلَقِّقًا منه المثل، وَتَحْيَلًا

(١) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٢) المفصل ص ٧٠. وقد نَبَّه ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٦٦ على أن هذا يجوز فيه إظهار الفعل العامل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢، وقد نصَّ على أن وجوب إضمار العامل فيه قول بعضهم.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير له ٣: ١٠٨٥ - ١٠٨٦.

(٥) الذي في المخطوطات: «وأظن الذي غلط لأبي موسى»، والتصويب من شرح الشلوين.

(٦) في الأصول: لَمَّا.

(٧) لقف الشيء: أخذه بسرعة.

(٨) في المخطوطات: اللقب. وفي شرح الشلوين: اللف. والصواب ما أثبتناه.

أغما كلها مذكورة على حالة واحدة، وهذا شنيع في حَقَّهما جدًّا) انتهى. قال س^(١):
«ونظير ذلك الكلام: أنته يا فلانُ أَمْرًا قاصِدًا، فإنَّما قلت: أنته وأتِ أَمْرًا قاصِدًا، إلا
أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل، فإنَّما ذُكرتُ لك ذا لأَمَثَلِ الأوَّل به، لأنه قد كُثِرَ
في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل، فحذفوه كحذفهم: ما رأيتُ كالْيَوْمِ رَجُلًا».
وقد نَبَّه ابنُ يَسْعُون في (شرح أبيات الإيضاح) على ذلك عند تكلمه على
قوله^(٢):

تَرْوَحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

قال^(٣): «وقولهم أنته أَمْرًا قاصِدًا، أي: أثبت أَمْرًا قاصِدًا. ويجوزُ أن تُظهِرَ الفعلُ
الفعل هاهنا، فنقول: أنته وأتِ أَمْرًا قاصِدًا، لأنَّ الانتهاء هنا يجوزُ الاختصارُ عليه».
وقوله ورُبَّما قِيلَ: كِلَاهُمَا وَتَمَرًا يعني أنه جاء «كِلاهما» مرفوعًا، وخَرَجَ على
الابتداء، وجعل الخبر محذوفًا، وأضمر الخير لزومًا كما أضمر الناصب لزومًا.

وزعمَ الفَرَّاء^(٤) أنَّ قولَ العربِ «كِلاهُما وَتَمَرًا» جاء على لغةٍ مَنْ يُضِيفُ كِلَا
وَكِلْتَا إلى مضمر، فيكونان بالألف على كلِّ حال، ف(كِلاهُما) في موضعِ نصبٍ كما
كان في الظاهر، وَيَنْبَغُهُ التَّمَرُ، وأنشد^(٥):

نِعَمَ الْمَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي بِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا
وقوله وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ خُرٌّ يعني: برفعِ كُلِّ على الابتداء وحذفِ الخبر،
وقدَّره: كُلُّ شَيْءٍ أَمَمٌ، أي: قَصْدٌ، والتَّزَمَ حذفُ الخبرِ كما التَّزَمَ حذفُ الناصب.

(١) الكتاب ١: ٢٨٤. ك، ط: وقال س.

(٢) تقدم في ٧: ٥٠.

(٣) المصباح له ١: ٤١٨.

(٤) تقدم رأيه هذا والمثل في ١: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٥) تقدم في ١: ٢٥٥. غ: في حين. والصدر ورد صدرًا لبيت اللقظامي في ديوانه ص ٦٥،
وعجزه: لا تَشْتَكِي جَهْدَ السَّفَارِ كِلَانَا.

وقوله مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ برفعٍ زيد على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ مُلتَزِمُ الحذفِ كما التزم حذفُ الناصبِ، وقد تقدَّم الكلام^(١) على نصيبه ورفعِهِ.

وفي قوله وَرُبَّمَا تَقْلِيلٌ للرفع في هذه المسائل الثلاث، وقد جاء في بعض المنصوبات المذكورة في هذا الفصل الرفع في غير هذه المسائل الثلاث، فمن ذلك قولهم: الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ، رُوي فيه الرفع. وكذلك: دِيَارُ سَلْمَى. وكذلك: مَرْحَبًا، يقولون: مَرْحَبٌ، وقالوا: أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ، قال الشاعر^(٢):

إِذَا جِئْتُ بَوَائِبًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيْقٍ

كأنه قال: أَلَا هَذَا مَرْحَبٌ، فرفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو يقدر: لك

[١١١ : ٦]

مَرْحَبٌ، / فترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وأنشد س^(٣):

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

مسألة: سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ: تَنْصِبُهُ وَتَرْفَعُ ، يُقَالُ عِنْدَ مَا يُسْمَعُ أَحَدٌ يَذْكُرُ اللَّهَ -

تعالى - أَوْ يَخْطُرُ بِالْبَالِ أَنَّهُ ذَكَرَ اللَّهَ، فَتَقُولُ: سُبُوْحًا، أَي: ذَكَرْتَ سُبُوْحًا، بِمَنْزِلَةِ: أَهْلٌ ذَلِكَ^(٤).

واختلفوا في هذا الفعل الناصب أهو واجب الإضمار أم جائزه:

فذهب الأستاذ أبو علي^(٥) وناس^(٦) إلى أنه واجب الإضمار، وزعموا أنه

مذهب س، قال س^(٧): «وَحَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ سَبَّحْتُ»، ولا يقول س صارَ بَدَلًا مِنْ سَبَّحْتُ إلا فيما لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره.

(١) تقدم في هذا الجزء ق ١٠٨ / أ - ١٠٨ / ب من الأصل.

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي. الديوان ص ١٤١ والكتاب ١ : ٢٩٦.

(٣) البيت لطفي الغنوي. الديوان ص ٥٤ [دار صادر] والكتاب ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦. السهب:

موضع هلك فيه رجل حسن الخلق كريم الطبيعة. قال سيويه: «(أي: هذا أهلٌ ومَرْحَبٌ)».

(٤) الكتاب ١ : ٣٢٧.

(٥) التوطئة ص ٣٥٠ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ : ١٠٨٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص ٨١ ولابن عصفور ٢ : ٤٠٨.

(٧) الكتاب ١ : ٣٢٧.

وذهب آخرون إلى أنه يجوز إظهارُ الناصب، وقال - يعني س - إنه يقال سُبُوْحًا^(١) في المعنى الذي يقال فيه سَبَّحْتُ؛ ألا ترى أنَّ معنى سُبُوْحًا: أَذْكَرُ مُنَزَّهًا مُبَرَّرًا، كما أنَّ سَبَّحْتُ في معنى: أُبْرئُ الله. وإنما يقول س: صارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ في الناصب للاسم، وأما سَبَّحْتُ فليس ناصبًا لِسُبُوْحًا، وإنما يريد أنه صارَ بَدَلًا مِنْهُ، أي: يقال في المعنى الذي يقال.

وأما رفعه فعلى إضمار: مَذْكُورُكُ سُبُوْحٌ، وسُبُوْحٌ قُدُّوسٌ ليسا بمصدرين. مسألة: قالت العرب: اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذُبًّا^(٢): فقيل - وهو الظاهر - إنه دعاءٌ على العَنَمِ بأن يجتمع فيها ضَرَرُ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ. وقيل^(٣): هو دعاءٌ لها، والمراد به أنَّ الذئب والضَّيْعَ إذا اجتمعَا تقاتلا فَتَفَلَّتِ العَنَمُ.

مسألة: أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ^(٤): قال السيرافي^(٤): أي: بادِرُ أَهْلِكَ، أي: الحَقْفُهُمْ، وبادِرِ اللَّيْلِ، أي: سَابِقُهُ إِلَى أَهْلِكَ، فهما مُبادِرَانِ إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا عَلَى مَعْنَى مَلْحُوقٍ، وَالْآخَرُ عَلَى مَعْنَى مَسْبُوقٍ، فالْمُبَادَرَةُ خِلَافُ الْمُبَادَرَةِ، فهو مثل: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ؛ إذ تقديره: إِيَّاكَ بَاعِدْ مِنَ الْأَسَدِ وَبَاعِدِ الْأَسَدَ مِنْكَ، فالْأَسَدُ مُبَاعَدٌ وَأَنْتَ قَدْ بَاعَدْتَ نَفْسَكَ مِنْهُ، فهي أَيْضًا مُبَاعَدَةٌ عَلَى مَعْنَى أَنْكَ بَاعَدْتَهَا لَا أَنَّ الْأَسَدَ بَاعَدَهَا إِلَّا عَلَى الْمَجَازِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا بَاعَدْتَ الْأَسَدَ فَكَأَنَّهُ بَاعَدَهَا، فَلَيْسَتْ مُبَاعَدَةٌ هَذِهِ عَلَى حَدِّ مُبَاعَدَةِ هَذَا.

قال بعض أصحابنا: «فهل يَصِحُّ هنا العطف أو لا لعدم الاشتراك في المعنى؟ الصحيح أنه يَسُوغُ لاشتراكِ كُلِّ مِنْهُمَا في أنه مُبَاعَدٌ لِأنه لا يَلْزَمُ اشتراكُ المعطوفين في جميع أحوالهما، فكما لا يقول أحدٌ إِنَّ عَمْرًا في قولك (ضربتُ زيدًا في داره وَعَمْرًا) مضروبٌ في داره على اللزوم ولا بُدَّ، فكذلك لا يَلْزَمُ أن تكون مُبَاعَدَةٌ هَذَا عَلَى حَدِّ

(١) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٥.

(٣) هو قول المبرد كما في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٢٢.

(٤) هذا معنى قوله لا لفظه. شرح الكتاب ٥: ٤٤.

مباعدة هذا، وعلى هذا ينبغي أن يجوز: خَوَّفْتُ زَيْدًا وَالْأَسَدَ وَإِنْ كَانَ الْأَسَدُ مُخَوَّفًا مِنْهُ وَزَيْدٌ مُخَوَّفًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُخَوَّفٌ» انتهى.

/وليس ما ذكر مطابقًا لما قبله؛ لِأَنَّ عَمْرًا قَدْ شَارَكَ زَيْدًا فِي كَوْنِهِمَا مَضْرُوبَيْنِ [٦: ١١١/ب] حقيقة، لكن ذكر لضرب زيد طرف، ولم يذكر لضرب عمرو، بخلاف المباعدين؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا حَقِيقَةٌ وَالْأُخْرَى بَحَازٌ، فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَحَازِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِذْ لَمْ يَشْتَرِكَا فِي مُطْلَقِ الْمِبَاعَدَةِ حَقِيقَةً، وَكَذَلِكَ خَوَّفْتُ زَيْدًا وَالْأَسَدَ، فَيَنْبَغِي^(١) أَنْ لَا يَجُوزَ لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ: خَوَّفْتُ الْأَسَدَ، بِالْمَعْنَى الَّتِي تَقُولُهُ فِي^(٢) خَوَّفْتُ زَيْدًا؛ إِذِ الْأَسَدُ مَعْنَى خَوَّفَ فِيهِ: جَعَلْتُهُ يُخَافُ مِنْهُ^(٣)، وَفِي زَيْدًا: جَعَلْتُهُ يُخَافُ، فَاخْتَلَفَا.

وذهب الفارسي إلى أنَّ المبادرة على حسب الأخرى، وذلك على حذف مضاف، والمعنى: بَادِرُ لِحَاقِ أَهْلِكَ وَلِحَاقِ اللَّيْلِ، أَي: لِحَاقِ أَهْلِكَ اللَّيْلِ وَلِحَاقِ اللَّيْلِ أَهْلَكَ، فَاللِّحَاقُ الْأَوَّلُ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ، وَالثَّانِي مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ، وَهُمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ لِأَنَّ الْأَهْلَ مَسْبُوقٌ، وَاللَّيْلَ مَسْبُوقٌ أَيْضًا.

* * *

(١) ط: ينبغي.

(٢) في: ليس في غ.

(٣) ك: به.

ص: بابُ أبنيةِ الفعلِ ومعانيها

لِمَاضِيهَا الْمُجَرَّدُ مَبْنِيًّا لِفَاعِلٍ ^(١) فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ.

ف(فَعَلَ) لِمَعْنَى مَطْبُوعٍ عَلَيْهِ مَا هُوَ قَائِمٌ بِهِ، أَوْ كَمَطْبُوعٍ عَلَيْهِ، أَوْ شَبِيهِ بِأَحَدِهِمَا. وَلَمْ يَرِدْ يَائِيَّ الْعَيْنُ إِلَّا هَيُوءٌ، وَلَا مَتَصَرِّفًا يَائِيَّ اللَّامُ إِلَّا نَهْوٌ، وَلَا مَضَاعِفًا إِلَّا قَلِيلًا مَشْرُوكًا، وَلَا مَتَعَدِّيًّا إِلَّا بِتَضْمِينٍ أَوْ تَحْوِيلٍ، وَلَا غَيْرَ مَضْمُومٍ عَيْنٍ مُضَارِعِهِ إِلَّا بِتَدَاخُلٍ، وَكَثُرَ فِي اسْمِ فَاعِلِهِ فَعِيلٌ وَفَعْلٌ ^(٢)، وَقَلَّ فَاعِلٌ وَأَفْعَلُ وَفَعَّلَ وَفَعِلَ وَفَعَّالٌ ^(٣) وَفُعَّالٌ وَفُعَّالٌ وَفُعِّلَ وَفُعِّلَ ^(٤) وَفُعُولٌ.

ش: هذا الباب يذكره البصريون في أبواب التصريف، بعد ذكر أبنية الأسماء يذكرون أبنية الأفعال ومعانيها، وهو من علم التصريف، وليس من علم الإعراب، ولم يتَّضح لي وجه إدخاله هنا، وكذلك كثير مما بعده من الأبواب، والذي يقتضيه التقسيم لمن بدأ بالمرکبات في تصنيفه أن يبدأ بالمرکبات الإعرابية، ثم بالمرکبات غير الإعرابية، ثم بالنظر في المفردات الطارئ عليها تغييرات للدلالة على معانٍ، ثم بالمفردات الطارئ عليها تغييرات لا لمعانٍ.

واحترز المصنف بقوله المجرد من الماضي المزيد فيه، وبقوله مَبْنِيًّا لِفَاعِلٍ مما يكون مَبْنِيًّا لِمَفْعُولٍ، نحو حَمَدَ وَدُخِرَجَ.

وحصر الثلاثي في فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ دليله الاستقراء، فإن عَرَضَ غيرُ هذا الوزن صورةً فأصله واحدٌ من هذا، نحو رَدَّ وَصَبَّ وَلَبَّ، أصلها رَدَدَ وَصَبَبَ وَلَبَّبَ، وكذلك

(١) التسهيل ص ١٩٥: للفاعل.

(٢) ط: وفعل.

(٣) غ، وفعل.

(٤) وفعل: ليس في شرح المصنف.

عَلَّمَ وَظَرَفَ وَحَسَّنَ، الْأَصْلُ عَلَّمَ وَظَرَفَ وَحَسَّنَ، وَكَذَلِكَ قَالَ وَبَاعَ وَخَافَ وَهَابَ،
الْأَصْلُ قَوْلَ وَيَبِعَ وَخَوَفَ وَهَيَّبَ. وَلَمَّا كَانَتْ أَصُولُ الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْوِزْنِ ثَلَاثِيَّةً
وَرُبَاعِيَّةً وَخَمَاسِيَّةً كَانَتْ أَصُولُ الْأَفْعَالِ / مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ ثَلَاثِيَّةً وَرُبَاعِيَّةً، فَتَقْصُصُ أَصْلًا [٦: ١١٢/١]
عَنِ الْأَسْمَاءِ.

وَقَوْلُهُ فَفَعَلَ لِمَعْنَى مَطْبُوعٍ عَلَيْهِ مَا هُوَ قَائِمٌ بِهِ مِثَالُهُ: كَرَّمَ وَلَوَّمَ وَنَبَّهَ وَسَفَّهَ
وَجَزَّلَ وَجَبَّنَ وَذَكَّوْ^(١) وَبَلَّدَ وَحَسَّنَ وَوَضَّوْ وَصَبَّحَ وَرَطَّبَ وَصَلَّبَ.

وَقَوْلُهُ أَوْ كَمَطْبُوعٍ عَلَيْهِ مِثَالُهُ: فَفَعَلَ وَشَعَّرَ وَخَطَّبَ: إِذَا صَارَ ذَلِكَ طَبْعًا.
وَقَوْلُهُ أَوْ شَبِيهِه بِأَحَدِهِمَا مِثَالُهُ جَنْبَ الرَّجُلِ جَنْبَةً، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى
مُتَجَدِّدٍ زَائِلٍ فَإِنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي لَيْسَ زَائِلًا وَلَا مُتَجَدِّدًا، وَهُوَ يُجَسَّن.

وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَرِدْ يَائِي الْعَيْنِ إِلَّا هَيَّؤَ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ اسْتُغْنِيَ فِيهِ بِفَعَلَ عَنْ فَعَلَ
لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَةِ فِي الْيَاءِ تَقْدِيرًا كَمَا اسْتِثْقَلُوهَا ظَاهِرَةً؛ فَقَالُوا: طَابَ يَطِيبُ، وَلَانَ
يَلِينُ، وَبَانَ يَبِينُ، وَلَمْ يَسْتِثْقَلُوهَا فِي الْوَاوِ تَقْدِيرًا حَيْثُ قَالُوا طَالَ، أَصْلُهَا طَوَّلَ، كَمَا لَمْ
يَسْتِثْقَلُوهَا ظَاهِرَةً فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ قُوجٌ وَأَدُورٌ، فَأَمَّا هَيَّؤَ الشَّيْءُ فَشَاذٌ، وَمَعْنَاهُ حَسُنَتْ
هَيْئَتُهُ.

وَقَوْلُهُ وَلَا مُتَصَرِّفًا يَائِي اللَّامِ إِلَّا نَهَوَ احْتَرَزَ مِنْ نَحْوِ: لَقَضُو الرَّجُلَ، وَرَمَوْ زَيْدًا،
وَشَبَّهَهُمَا مِمَّا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّعَجُّبِ وَلَا يَتَصَرَّفُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَطَّرَدٌ عَلَى مَا سَبَقَ
بَيَانُهُ فِي (بَابِ التَّعَجُّبِ)^(٢). وَبِقَوْلِهِ يَائِي اللَّامِ مِمَّا هُوَ وَآوِي اللَّامِ، فَإِنَّهُ مُوجُودٌ فِيهِ،
نَحْوُ سَرَّوِ الرَّجُلِ، وَأَمَّا نَهَوَ فَالْوَاوُ فِيهِ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهْيَةِ، وَهِيَ الْعَقْلُ، لَمَّا
بُيِّنَتْ عَلَى فَعَلَ أَبْدَلُوا يَاءَهُ وَآوًا لَضَمَةِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي لَقَضُو وَرَمَوْ.

(١) ذَكَّوْ فَلَانٌ: كَانَ ذَكِيًّا. غ، ط، شرح المصنف: وَذَكَّرَ.

(٢) كَذَا! وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ نَعَمْ وَيَسْ، وَأَحَالَ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ. انْظُرِ الْجُزْءَ الْعَاشِرَ ص

وقوله ولا مُضَاعَفًا إِلَّا قَلِيلًا مشروكًا أي: مشروكًا مع غيره من الأوزان لا منفردًا به فَعُلَ، استُغْنِيَ بِ(فَعَلَ) فيه عن فَعُلَ، نحو عَزَّ يَعِزُّ، وَذَلَّ يَذِلُّ، وَجَلَّ يَجِلُّ، وَخَفَّ يَخِفُّ^(١).

وأما القليل المشروك فنحو لَبِيتَ، وَشَرِزْتُ، أي: صِرْتَ لَبِييًا، وصاحب شَرٍّ، وقالوا فيهما: لَبِيتَ^(٢)، وَشَرِزْتُ، على وزن فَعِلْتُ. واستعمالُ فَعُلَ في المضاعف شاذٌّ، ولم يَحْكِ س^(٣) منه إِلَّا لَبِيتَ تَلَبُّ، وقال: «وإنما قَلَّ هذا لأنَّ الضمة تُسْتَقَلُّ فيما ذكرتُ لك، فلما صارت فيما يَسْتَقِلُّون - يعني في المضاعف - فَرُّوا منها»^(٤)، وحكاها س^(٥) عن يونس. وقد قالوا حَبَّ الشيء، وَحُبَّ بالضم. وَحَبَّدَا زيدٌ أصله حَبَّبَ. وقالوا^(٦) حَقَّ الشيء: صَحَّ، أصله حَقَّقَ. وقال ابن جني^(٧): حكى فُطِرْتُ شَرِزْتُ. وحكى محمد بن حمدون عن شيخه ابن جني^(٨): دُمْتُ فَأَنْتَ تَدُمُ دَمَامَةً.

وقوله ولا متعديًا إِلَّا بتضمينٍ أو تحويلٍ مثالُ التضمين قولُ مَنْ قال^(٩): أَرْحَبُكُمُ الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكِرْمَانِي؟ عَدَّاهُ لِأَنَّهُ ضَمَّنَهُ مَعْنَى وَسَعَكُمْ، وَمِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ: إِنَّ بُسْرًا قَدْ طَلَعَ الْيَمْنَ^(١٠)، بضم اللام، أي: بَلَغَ الْيَمْنَ وَوَصَلَهُ. ولا يُحْفَظُ غَيْرُ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ.

(١) غ: وجف يَجِف.

(٢) أبينية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣٣ وبغية الآمال ص ٧٧، ١١٩.

(٣) الكتاب ٤: ٣٧.

(٤) الكتاب ٤: ٣٧، وآخره فيه: «فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعوا فروا منها».

(٥) غ: وحكى.

(٦) قالوا: ليس في غ.

(٧) المنصف ١: ٢٤٠.

(٨) وقد ذكر هذا الفعل ابن جني في المنصف ١: ٢٤٠.

(٩) العين ٣: ٢١٥. والقائل نصر بن سيار.

(١٠) جمهرة اللغة ٢: ٩١٥، وفيه (طَلَعَ) بالفتح. وبسر هو بسر بن أرتاة.

ومثال التحويل صُنِّتْهُ /وَمُنِّتْهُ، حُوِّلَ مِنْ فَعَلَ إِلَى فَعَّلَ، وَثُقِّلَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْفَاءِ [١١٢:٦/ب]

ليبدل على أنَّ المحذوف واو، وكان الحذف لالتقاء الساكنين، والبناء على فَعَلَ والنقل لِيَعْلَمَ أَنَّ المحذوف واو، واستُصْحِبَتِ التعدية لغرض الضمة، فلم يُعْتَدَ بها كما حَوَّلُوا فِي بَاعَ فَعَلَ إِلَى فَعِلَ، فقالوا بِعْتَهُ، نقلوا الحركة التي في العين إلى الفاء - وهي الكسرة - لتدلَّ على أَنَّ المحذوف ياء.

وقوله وَلَا غَيْرَ مضموم عينٍ مُضَارِعِهِ إِلَّا بِتَدَاخُلِ الْجَارِي فِي مُضَارِعِ فَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين. وقال بعض العرب^(١): كُذِّتْ، بضم الكاف تكاد، وكان القياس تَكُودُ، وذلك مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِمُضَارِعِ كَذَّتْ عَنْ مُضَارِعِ كُذِّتْ، كما أَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا فِي الْغَالِبِ عَنْ مَاضِي يَذَرُ وَيَدَعُ بِمَاضِي يَتْرُكُ، فقالوا: تَرَكْ، هذا مع اختلاف المادة، فَلَأَنَّ يَسْتَعْنُوا مَعَ اتِّحَادِ الْمَادَّةِ أَوْلَى وَأَحْرَى. وفيه شذوذٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ مضموم الأول. وقال الفراء^(٢): الَّذِي ضَمَّ الْكَافَ أَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ كَادَ مِنَ الْمَقَارِبَةِ وَكَادَ مِنَ الْكَيْدِ.

وقوله وَكَثُرَ فِي اسْمِ فَاعِلِهِ فَعِيلٌ إِلَى آخِرِ الْمُثَلِّ^(٣) أَي: فَاعِلِ فَعَلَ، أَضَافَ إِلَى ضَمِيرِ فَعَلَ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ كَثِيرًا وَفِي الْإِصْطِلَاحِ قَلِيلًا اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى كُلِّ وَصْفٍ مَشَارِكٍ لِلْفِعْلِ فِي مَادَّةِ حُرُوفِ الْإِشْتِقَاقِ، وَيَحْمِلُ^(٤) ضَمِيرَ الْفَاعِلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي (بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ)^(٥) حُدُّ اسْمِ الْفَاعِلِ وَمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ فِي مَشْهُورِ إِصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبُ الزَّمَانِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، تَقُولُ

(١) الكتاب ٤: ٤٠.

(٢) نسب اللَّبْلِيِّ هَذَا الْقَوْلَ لِلْغَوِيِّينَ. بَغِيَّةُ الْأَمَالِ ص ٨٠.

(٣) يعني قوله: «وَكَثُرَ فِي اسْمِ فَاعِلِهِ فَعِيلٌ وَفَعَّلٌ وَقَلَّ فَاعِلٌ وَأَفْعَلٌ وَفَعَّلٌ وَفَعَّلٌ وَفَعَّلٌ وَفَعَّلٌ».

(٤) ط: ويجعل.

(٥) ١٠: ٢٩٧ - ٣٠٣.

حَسَنٌ فهو حاسِن، وظَرَفَ فهو ظارِف، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في أواخر (باب
الصفة المشبهة)^(١)، وإن لم يُذهب به مذهب الزمان فالمقيس فيه فَعِيل فقط، وما جاء
على خلاف هذا الوزن فإنه يُقْتَصَر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه.

وذكر المصنف أنَّ فَعِيلًا وفَعْلًا كَثُرَا في اسم فاعِل فَعَلٍ، وقال^(٢): «وَمِنْ
استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مُصِيب، وأمَّا البواقي فمقصورة على
السماع». انتهى. وقد خالف النحويين في كونه جعل فَعْلًا مقيسًا.

ومثَّل المصنف هذه الأوزان بِحَامِضٍ وَأَحْمَقٍ وَحَسَنٍ وَخَشِنٍ وَجَبَانٍ، وفُرَاتٍ أي
عَذْبٍ، ووُضَاءٍ أي وَضِيءٍ، وعِفْرِ أي ذي دهاء وشجاعة، وعُثْمَرٍ أي جاهل، وجُنُبٍ
أي ذي جنابة^(٣)، وحَصُورٍ أي ضَيِّقَة مجرى اللَّبَن.

فأمَّا تمثيله بِحَامِضٍ وأنه من حَمَضَ بضم الميم فإنه من تَدَاخَلَ اللغتين، قالوا
حَمَضَ وَحَمَضَ، كما قالوا مَثَلٌ وَمَثَلٌ، وَكَمَلٌ وَكَمَلٌ، وَطَهَرَ وَطَهَرَ، وَفَضَلَ وَفَضَلَ، وجاء
اسم الفاعل على فاعِلٍ، فقالوا حَامِضٌ وَمَاثِلٌ وَكَامِلٌ وَطَاهِرٌ وَفَاضِلٌ، فكما قال
المصنف^(٤) في كُذِّتْ تَكَادُ إنه من تَدَاخَلَ اللغتين والاستغناء قال ابن خالَوَيْهِ^(٥):
[١/١١٣:٦] الصواب في النحو أن يقال: فَرَّةٌ فهو فَارَةٌ، /هذا الحرف شَدٌّ فقط، وسائر ذلك فيه
لغتان، نحو كَمَلٌ وَكَمَلٌ، فيؤخذ الفاعل من كَمَلٍ لا من كَمَلٍ. انتهى.

وجاء أيضًا على فَعْلَانٍ، قالوا صَرَعَ فهو صَرَعَان. وعلى مَفْعُولٍ، قالوا وَدَعِ
الرجل فهو مَوْدُوعٌ، وقالوا أيضًا فيه وَادِعٍ. وعلى فَعْلٍ نحو نُدِسٍ وَنَطُسٍ^(٦).

(١) ١١: ٤٧ - ٤٩.

(٢) شرح المصنف ٣: ٤٣٧، وفيه نقص. والنص بلفظه في تمهيد القواعد ٨: ٣٧١٢.

(٣) وجنب أي ذي جنابة: ليس في شرح المصنف؛ لأنه خلا من وزن فَعْلٍ كما ذكرنا.

(٤) ٣: ٤٣٧.

(٥) معناه في ليس في كلام العرب ص ١٢٠.

(٦) غ: ندس وقطس. رجل ندس: عالم بالأخبار. ورجل نطس: مبالغ في الشيء.

ص^(١): حَقٌّ عَيْنٍ مَضَارِعِ (فَعَلٍ) الْفَتْحُ، وَكُسِرَتْ فِيهِ مِنْ وَمَقٌ وَوُثِقَ وَوُفِقَ
وَوُلِيَ وَوَرِثَ وَوَرِعَ وَوَرِمَ وَوَرِيَ الْمُخُّ، وَفِي مَضَارِعِ حَسِبَ وَنَعِمَ وَبَيْسَ^(٢) وَبَيْسَ
وَبَيْسَ وَوَعَرَ وَوَجَرَ وَوَلَهُ وَوَهَلَ وَجَهَانَ. وَاسْتُغْنِيَ فِي: ضَلَلْتُ تَضِلُّ، وَوَرِيَ الزَّنْدُ
يَرِي، وَفَضِلَ الشَّيْءُ يَفْضُلُ، بِمَضَارِعِ فَعَلَ عَنْ مَضَارِعِ فَعِلَ.

ش: أَطْلَقَ فِي فَعَلَ أَنْ يَكُونَ مَضَارِعُهُ يَفْعَلُ لِأَنَّ اللَّازِمَ وَالْمُتَعَدِّي فِيهِ لَا يَخْتَلِفُ
مَضَارِعُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى يَفْعَلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ يَفْعَلُ بِكُسْرِ الْعَيْنِ
وَجَوَابًا؛ وَذَلِكَ ثَمَانِيَةُ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا، أَوْ جَوَابًا مَعَ الْمَقِيسِ، وَهُوَ الْفَتْحُ، وَذَلِكَ فِي
تِسْعَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَيْضًا. وَتَرَكَ مِنَ الْقَبِيلِ الْأَوَّلِ وَعِمَ يَعِمُ، وَغَذَرَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ
ذَكَرَ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ قَوْلُهُمْ: عِمَ صَبَاحًا، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ، بَلْ هُوَ فَعَلٌ
مُتَصَرِّفٌ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ وَاسْتَدَلَّلْنَا عَلَى تَصَرُّفِهِ فِي الْفَصْلِ الْآخِرِ مِنْ (بَابِ)
تَمِيمِ الْكَلَامِ عَلَى كَلِمَاتٍ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى ذَلِكَ).

وشرح المصنف معاني هذه الأفعال التي ذكرها، فقال^(٣): وَمَقٌ: أَحَبُّ، وَوُثِقَ
بِهِ: قَوِيَ اعْتِمَادُهُ عَلَيْهِ، وَوُفِقَ: حَسُنَ، وَوُلِيَ: تَبَعَ، وَالْأَمَرُ: صَارَ حَاكِمًا عَلَيْهِ، وَوَرِعَ:
صَارَ ذَا وَرَعٍ، وَوَرِيَ الْمُخُّ: اكْتَنَزَ مِنَ السَّمَنِ، وَأَمَّا وَرِثَ وَوَرِمَ الْعَضْوُ فَمَعْنَاهُمَا مَفْهُومٌ،
وَنَعِمَ: عَدِمَ الْبُؤْسَ، وَبَيْسَ: صَارَ ذَا بُؤْسٍ، وَوَعَرَ الصَّدْرُ وَوَجَرَ: التَّهَبَّ غَيْظًا أَوْ حَزَنًا،
وَوَلَهُ: كَادَ يَعْذِمُ الْعَقْلَ، وَوَهَلَ: اشْتَدَّ فَرْعُهُ، وَأَمَّا حَسِبَ وَبَيْسَ وَبَيْسَ فَمَعْنَاهُمَا مَفْهُومٌ.
انتهى وفيه تلخيص.

وقال بعضُ العرب^(٤) ضَلَلْتُ بِكُسْرِ الْعَيْنِ، فَقِيَاسُ مَضَارِعِهِ فَتَحُّهَا، لَكِنَّهُمْ
اسْتُغْنُوا بِمَضَارِعِ ضَلَلْتُ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْفَصْحَى، وَهُوَ بِكُسْرِ الْعَيْنِ، عَنْ مَضَارِعِ ضَلَلْتُ.

(١) في التسهيل ص ١٩٥: فصل.

(٢) بئس: ليس في ط.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٤٣٨.

(٤) بغية الأمال ص ٧٧ وشرح المصنف ٣: ٤٣٨.

وقالوا وَرَى الزُّنْدُ وَوَرَى: إِذَا أَخْرَجَ نَارَهُ، فَاسْتَغْنَوْا بِمَضَارِعِ وَرَى - وهو بكسر العين^(١) - عن مضارع وَرَى. وقالوا فَضِلَ وَفَضَلَ، فَاسْتَغْنَوْا بِمَضَارِعِ فَضَلَ - وهو مضموم - العين عن مضارع فَضَلَ. والذي حَكَى فَضِلَ يَفْضُلُ هو أبو عبيدة^(٢)، ولم يَحْكُ س^(٣) منه إِلَّا نَعِمَ يَنْعُمُ، وحكى يعقوبُ خَضِرَ يَخْضُرُ^(٤). وحكى ابن دُرُسْتُوَيْهِ: نَكَلَ عن الشيء يَنْكُلُ^(٥)، وَشَمَلَ الأمرُ يَشْمُلُ^(٦). وهذا من تركيب اللغات، فَإِنَّ الْأَفْصَحَ خَضَرَ وَنَكَلَ بِالْفَتْحِ، وَشَمَلَ جَاءَ فِيهِ الْفَتْحُ، فَمَنْ كَسَرَ أَخَذَ لُغَةً مِّنْ فَتَحَ. وجاء من المعتلِّ: مِتَّ تَمُوتُ، وَدِمَّتْ تَدُومُ، وقالوا: تَدَامُ وَتَمَاتُ، وَمِتَّ وَدُمْتُ. وحكى صاعِدٌ^(٧) من الشذوذ في الصحيح يَجِدُ يَنْجُدُ.

ص: وَلِزُومٌ^(٨) (فَعَلَ) أَكْثَرُ مِنْ تَعَدَّيْهِ، وَلِذَا غَلَبَ وَضْعُهُ لِلنَّعَوَاتِ اللَّازِمَةِ [١١٣: ٦] والأعراض والألوان / وَكَبِرَ الْأَعْضَاءُ. وقد يُشَارِكُ (فَعَلَ)، وَيُغْنِي عَنْهُ لَزُومًا فِي الْبَائِيَّ اللَّامِ، وَسَمَاعًا فِي غَيْرِهِ، وَيَطَاوِعُ (فَعَلَ) كَثِيرًا. وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ وَعَيْنِ (فَعَلَ) وَشِبْهِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ لُغَةً تَمِيمِيَّةً.

(١) وهو بكسر العين: سقط من غ.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢١٢ وأدب الكاتب ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٣) كذا في أدب الكاتب ص ٤٨٤، ولم أجده في الكتاب، وهو بلا نسبة في المسائل الحلييات ص ١٢٥ والمنصف ١: ٢٥٦.

(٤) انظر إصلاح المنطق ص ٢١٢.

(٥) تصحيح الفصح ١: ١١٣.

(٦) تصحيح الفصح ١: ١٤٦.

(٧) بغية الآمال ص ٧٨. وهو صاعد بن الحسن بن عيسى الرِّعِّي البغدادي أبو العلاء، صاحب السِّيرَاءِ وَالْفَارِسِيِّ وَالْخَطَائِيَّ، وَرَوَى عَنْهُمْ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمُوصِلِ، وَدَخَلَ الْأَنْدَلُسَ، وَكَانَ مِنْ مُتَقَدِّمِي نِدَامِي الْمَنْصُورِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، صَنَّفَ كِتَابَ الْفُصُوصِ. تَوَفَّى بِصَقْلِيَّةِ سَنَةِ ٤١٧ هـ. بغية الوعاة ٢: ٧ - ٨.

(٨) غ: لزوم.

ش: (فَعَلَ) بكسر العين متوسط بين الخَفَّة والثَّقَل، فالخفيف (فَعَلَ) لكونه ثلاثيًا مفتوح العين، والثقل (فَعَلَ) لكونه مضمومًا، فلذلك كثر التعدي وال لزوم في (فَعَلَ)، ووجب اللزوم في (فَعَلَ)، وكثر في (فَعَلَ) لاستدعاء التعدي زيادة.

فمثال وضعه للنوع اللازمة: شَنِبَ، وَفَلَجَ^(١)، وَلَمِيَ^(٢)، وَعَمِيَ، وَحَوَلَ، وَعَوَرَ، وَعَرَجَ، وَحَوَرَ^(٣). وللأعراض: بَرَى، وَمَرَضَ، وَنَشِطَ، وَفَرِحَ، وَخَزَنَ، وَشَبَعَ، وَغَرَثَ^(٤)، وَرَوَى، وَعَطِشَ. وللألوان: سَوَدَ، وَشَهَبَ، وَخَوَى، وَدَعَجَ^(٥)، وَكَهَبَ^(٦)، وَدَكِنَ^(٧)، وَكَدِرَ. ولكبر الأعضاء: جَهَى، وَأَذِنَ، وَعَيْنَ، وَرَقَبَ، وَفَوَى، وَسَوَقَ.

ومثال مشاركته (فَعَلَ): فَقَرَ وَفَقَّرَ، وَأَدِمَ وَأَدَمَ، وَسَمَرَ وَسَمَرًا، وَعَجَفَ وَعَجَفَ، وَحَقَّقَ وَحَقَّقَ، وَرَعَنَ وَرَعَنًا^(٨).

ومثال إغنائها عن (فَعَلَ) في اليائي اللام: حَيَّى فهو حَيَّيٌّ، وَعَيَّى فهو عَيَّيٌّ، وَعَيَّى فهو عَيَّيٌّ، وَعَيَّى فهو عَيَّيٌّ. ويدلُّ على أَنَّ (فَعَلَ) أصلٌ لهذه الأفعال كوئها لمعانٍ^(٩) طُبِعَ الشخص عليها، فالغنى^(١٠) غنى النفس، فإن كان من المال فمَشَبَّه به، وكون اسم الفاعل منها جاء على فَعِيل، وقد قيل في العَيَّيَّ عَيَّيٌّ.

(١) شَنِبَ: بَرَدَ، والشَّنَب: ماء ورقَّة وبَرَدٌ وعُذوبة في الفم. فليج الرجل: تباعد ما بين ثناياه خِلقة.

(٢) اللَّمَى: سُمِرَ في الشفتين واللثات تُسْتَحْسَن.

(٣) حَوَرَ العين: اشتدَّ بياض بياضها وسواد سوادها واستدارت حدقتها وابتيض ما حولها.

(٤) غَرَثَ: جاع. خَوَى: صار لونه إلى الحَوَّة، وهي: حُمرة تضرب إلى السواد.

(٥) دَعَجَت العين: اتَّسَعَتْ واشتدَّ سوادها وبياضها.

(٦) الكُهْبَةُ: غُبْرَةٌ مُشْرِية سوادًا.

(٧) دَكِنَ: مال لونه إلى الدُّكْنَة، وهي لون يميل إلى الغُبْرَة بين الحُمرة والسواد.

(٨) رَعَنَ: كان أرعن، وهو الأهوج في منطقته، والأحق.

(٩) في المخطوطات: لمعنى.

(١٠) غ: والغنى عن النفس. ط: والغنى غنى النفس.

ومثال السماع في غيره: قَوِيٌّ فهو قَوِيٌّ، وَنَقِيٌّ فهو نَقِيٌّ، وَسَمِينٌ فهو سَمِينٌ. وحَقُّها فَعْلٌ، كَمَثْنٌ^(١) وَنَظْفٌ وَشَحْمٌ، وكأضدادها: ضَعْفٌ وَبَحْسٌ وَشَحْتُ^(٢)، ولذلك جاء اسم الفاعل منها على فَعِيلٍ.

وقوله وَيُطَاوِغُ فَعْلٌ كَثِيرًا مثاله: جَدَعَهُ فَجَدَعٌ^(٣)، وَصَلَمَهُ فَصَلِمٌ^(٤)، وَثَلَمَهُ فَثَلِمٌ^(٥)، وَتَرَمَهُ فَتَرِمٌ، وَهَتَمَهُ فَهَتِمٌ^(٦)، وَعَلَمَهُ فَعَلِمٌ^(٧)، وَلَجَجَهُ فَفَلَجٌ^(٨)، وَشَتَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ عَيْنَهُ فَشَتَرَتْ^(٩). وجاء الوصف من هذه ونظائرها على وزن أَفْعَلٍ.

وقوله وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ إِلَى آخِرِهِ^(١٠) مثالُ ذَلِكَ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ: عَلِمَ وَظَرَفَ فِي عَلِمَ وَظَرَفَ. ومثاله فِي شَبَهَمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ: تَمَّرَ وَرَجُلٌ فِي تَمَرٍ وَرَجُلٍ.

وقوله تَمِيمِيَّةٌ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ ذَلِكَ فِي لُغَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَنَاسٍ كَثِيرٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وكذلك الفعلُ الْمَبْنِيُّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، قالوا^(١١): لَمْ يُحْرَمَ مَنْ قُصِدَ لَهُ، يَرِيدُونَ: قُصِدَ. وَفِي (شَرْحِ الْخُفَّافِ) أَنَّ مِثْلَ قُصِدَ بِسُكُونِ الْعَيْنِ فَاشِيَةٌ فِي تَغْلِبِ بَنَاتِ وَائِلٍ.

* * *

(١) مَثْنُ الشَّيْءِ: صُلْبٌ وَاشْتَدَّ وَقَوِيَ.

(٢) شَحْتُ: كَانَ دَقِيقَ الْجَسَمِ ضَامِرًا خِلْقَةً لَا هُزْلًا.

(٣) جَدَعَ الرَّجُلُ: قَطَعَ أَنْفَهُ، أَوْ قَطَعَ طَرَفَ مِنْ أَطْرَافِهِ.

(٤) صَلِمَ الرَّجُلُ: اسْتَوْصَلَتْ أذُنُهُ.

(٥) ثَلِمَ الشَّيْءُ: انْكَسَرَ حُدُّهُ، وَصَارَتْ فِيهِ ثُلُمَةٌ. ثَرِمَ الرَّجُلُ: انْكَسَرَتْ سُنَّتُهُ.

(٦) غ: «فَهَنِمَهُ فَهَنِمٌ». هَتِمَ الْإِنْسَانُ وَغَيْرُهُ: تَكَسَّرَتْ ثَنَائِيهِ مِنْ أَصُولِهَا، أَوْ مِنْ أَطْرَافِهَا.

(٧) عَلِمَ فَلَانٌ: انْشَقَّتْ شَفْتُهُ الْعُلْيَا.

(٨) فَلَجَّ الشَّيْءُ: شَقَّه نَصْفَيْنِ.

(٩) شَتَرَتْ عَيْنُهُ: انْقَلَبَ جَفْنُهَا وَانْشَقَّ. غ: وَشَقَّرَ ... فَشَقَرَتْ.

(١٠) يَعْنِي قَوْلَهُ: «وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ وَعَيْنِ (فَعْلٍ) وَشَبَهَمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ».

(١١) الْكِتَابُ ٤: ١١٤ وَكِتَابُ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ٢٣٥ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢: ١٩٢. أَي: لَمْ يُحْرَمِ الْقَرَى مَنْ قُصِدَتْ لَهُ الرَّاحِلَةُ فَحَظِيَ بِدَمِهَا. سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١: ٥٠ - ٥١.

ص: فصل

اسمُ الفاعل من متعدّي (فَعِلَ) على فاعِلٍ، ومن لازمه على فَعِلٍ وأَفْعَلٍ وفَعْلَان. وقد يجيء على فاعِلٍ وفَعِيلٍ، وَلَزِمَ فَعِيلٌ في المغني عن فَعِلٍ^(١). وقد يَشْرِكُ فَعْلٌ فَعْلًا^(٢)، وفَعِلٌ أَفْعَلٌ وفَعْلَان، ورُبَّمَا اشتركت الثلاثة.

ش: مثال اسم الفاعل من المتعدي عالم وعامِلٍ، ومثاله من اللازم على فَعِلٍ فَرِيحٌ، وعلى أَفْعَلٍ أَحْوَزٌ وَأَحْوَلٌ، وبابُه أن يكون فيما هو آفةٌ أو عاهةٌ أو جارٍ مجراها. وعلى فَعْلَانِ شَبْعَانٌ وَرَبَّانٌ، / وبابُه أن يكون فيما يُراد به الامتلاء أو ضِدُّه. ومثال [٦: ١١٤] مجيئه على فاعِلٍ سالمٍ وبالٍ. وينقاس بناؤه على فاعِلٍ إن ذهب به مذهب الزمان، نحو: مَرَضَ يَمْرُضُ فهو مَارِضٌ غَدًا. وعلى فَعِيلٍ حَزِينٍ وَمَرِيضٍ.

ومثال لزومه في المغني عن فَعْلٍ حَيِيٌّ وَسَمِينٌ ونحوهما. ومثال المشارك فَعْلًا طَمَعٌ وَطَمَعٌ، وَعَجَلٌ وَعَجَلٌ، وَيَقُظُّ وَيَقُظُّ. ومثال المشارك أَفْعَلٌ سَوْدٌ وَأَسْوَدٌ، وَخَضِرٌ وَأَخْضَرٌ، وَعَوَزٌ وَأَعْوَزٌ. ومثال المشارك فَعْلَانِ فَرِيحٌ وَفَرِحَانٌ، وَجَذِلٌ وَجَذْلَانٌ، وَسَكِرٌ وَسَكْرَانٌ، وَصَدٍ وَصَدْيَانٌ. ومثال المشارك في الثلاثة شَعِثٌ وَأَشْعَثُ وشَعَثَانُ.

* * *

(١) غ: فَعَل.

(٢) غ: فعل فَعْلًا. ط: فَعِلٌ فَعْلًا.

ص: فصل

لِفَعْلٍ تَعَدُّ وَلِزَوْمٍ، وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمُقَابِلِ، وَالنِّيَابَةُ عَنْ (فَعْلٍ) فِي الْمُضَاعَفِ وَالْيَائِيَّ الْعَيْنِ. وَاطَّرَدَ صَوُّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا، أَوْ إِنَالَتِهَا، أَوْ عَمَلٍ بِهَا، وَقَدْ يُصَاغُ لِعَمَلِهَا، أَوْ عَمَلٍ بِهَا، أَوْ أَخْذٍ مِنْهَا.

ش: كَثُرَ اسْتِعْمَالُ فَعْلٍ مُتَعَدِّيًا وَلَا زَمًا لِحَقَّتْهُ، وَذَلِكَ بِلَفْظَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ، وَهُوَ الْكَثِيرُ، نَحْوُ حَلَبَ وَذَهَبَ، وَبِلَفْظَيْنِ مُتَحَدِّينِ كَقَعَرَ فَاهُ، وَمَعْنَاهُ فَتَحَ، وَقَعَرَ قُوَّهُ، وَمَعْنَاهُ انْفَتَحَ، وَدَقَّقَ الْمَاءَ فَدَقَّقَ، أَي: صَبَّهَ فَانْصَبَّ، وَغَاضَهُ فَغَاضَ، بِمَعْنَى أَذْهَبَهُ فَذَهَبَ، وَسَارَ الدَّابَّةُ فَسَارَتْ، بِمَعْنَى سَرَّهَا فَتَسَرَّتْ، وَرَجَعَ الشَّيْءُ فَرَجَعَ، أَي: رَدَّهُ فَارْتَدَّ.

وَقَوْلُهُ وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمُقَابِلِ مِثْلُهُ عَالَمِي فَعَلِمْتُهُ، وَشَاعَرَنِي فَشَعَّرْتُهُ، وَكَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ، وَكَاتَرَنِي فَكَثَرْتُهُ، أَي: قَابَلَ عِلْمَهُ بِعِلْمِي، وَشِعْرَهُ بِشِعْرِي، وَكَتَابَتَهُ بِكَتَابَتِي، وَكَثَرَهُ مَالَهُ بِكَثَرَةِ مَالِي، فَكُنْتُ أَعْلَمُ مِنْهُ وَأَشْعَرُ وَأَكْتَبُ وَأَكْثَرُ مَالًا.

وَقَوْلُهُ وَالنِّيَابَةُ عَنْ فَعْلٍ فِي الْمُضَاعَفِ مِثْلُهُ جَلَلَتْ فَأَنْتَ جَلِيلٌ، وَعَزَزْتَ فَأَنْتَ عَزِيزٌ، وَشَحَحْتَ فَأَنْتَ شَحِيحٌ، وَخَفَفْتَ فَأَنْتَ خَفِيفٌ، وَحَقَّقْتَ فَأَنْتَ حَقِيقٌ، وَعَفَفْتَ فَأَنْتَ عَفِيفٌ، وَدَقَّقَ الشَّيْءُ فَهُوَ دَقِيقٌ، وَرَقَّ فَهُوَ رَقِيقٌ، وَرَكَ فَهُوَ رَكِيكٌ، وَخَسَّ فَهُوَ خَسِيسٌ، وَذَلَّ فَهُوَ ذَلِيلٌ.

وَقَوْلُهُ وَالْيَائِيَّ الْعَيْنِ مِثْلُهُ: طَابَ يَطِيبُ فَهُوَ طَيِّبٌ، وَلَانَ يَلِينُ فَهُوَ لَيِّنٌ، وَبَانَ يَبِينُ فَهُوَ بَيِّنٌ، وَهَاءُ يَهْيُءُ فَهُوَ هَيَّئٌ: إِذَا كَانَ حَسَنَ الْهَيْئَةِ، وَنَاءُ اللَّحْمِ يَنِيءُ فَهُوَ نَيَّئٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ تَكُونَ عَلَى فَعْلٍ دَلَالَتُهَا عَلَى مَعَانٍ طَبَعِيَّةٍ^(١)، وَلِذَلِكَ جَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا عَلَى فَعِيلٍ فِي الْمُضَاعَفِ وَالْمَعْتَلِّ اللَّامِ، وَعَلَى

(١) ط: طَبَعِيَّة. وَزَيْدٌ بَعْدَهُ فِي شَرْحِ الْمُصَنَّفِ مَا نَصَّهُ: أَوْ كَالطَّبَعِيَّةِ فِي الزَّوْمِ.

فَيَعْمَلُ فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنَ؛ لِأَن قَبِيلًا فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِمَّا حَقُّ فَعْلِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعْلٍ نَائِبٌ عَنْ فَعِيلٍ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ كُلِّهَا، كَطَيِّبٍ وَأَخْوَاتِهَا إِلَّا فِي نَاءِ اللَّحْمِ، وَفِي ذَوَاتِ الْوَاوِ، كَجَيْدٍ وَسَيْدٍ وَهَيْنٍ وَسَيِّئٍ وَصَيِّبٍ وَصَيِّتٍ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ طَوِيلٍ وَقَوِيمٍ.

وَقَوْلُهُ وَاطْرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا مِثَالُهُ: جَلَدَهُ، وَرَأْسَهُ، وَجَبْهَهُ، وَأُذُنَهُ، وَعَانَهُ، وَوَجْهَهُ، وَيَدَاهُ، وَصَدْرَهُ، وَرِجْلَهُ، إِذَا أَصَابَ جِلْدَهُ وَرَأْسَهُ وَجَبْهَتَهُ وَأُذُنَهُ وَعَيْنَهُ وَوَجْهَهُ وَيَدَهُ وَصَدْرَهُ وَرِجْلَتَهُ وَرِجْلَهُ.

وَقَوْلُهُ أَوْ إِنَالَتِهَا مِثَالُهُ: لَحْمَهُ، وَشَحْمَهُ، وَلَبَنَهُ، وَزَبَدَهُ، وَسَمَنَهُ، وَتَمْرَهُ، وَكَمَاهُ: إِذَا أَطْعَمَهُ لَحْمًا وَشَحْمًا وَلَبَنًا وَزُبْدًا وَسَمْنًا وَتَمْرًا وَكَمَاهُ.

وَقَوْلُهُ أَوْ عَمَلٍ بِهَا مِثَالُهُ: رَحْمَهُ، وَخَرِيَتَهُ، وَآلَهُ، وَسَهْمَهُ، وَسَافَهُ، وَخَصْبَتَهُ، [٦: ١١٤/ب] وَخَصَاهُ، وَعَصَاهُ، وَسَاطَهُ: إِذَا ضَرَبَهُ بِرُمْحٍ وَخَرِبَةٍ وَآلَةٍ وَسَهْمٍ وَسَيْفٍ وَخَصْبَاءٍ وَخَصَاةٍ وَعَصَاً وَسَوْطٍ. وَمِنْهُ عَانَهُ: إِذَا أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ، وَرَكَبَهُ الْبَعِيرُ: إِذَا أَصَابَهُ بِرِكْبَتِهِ، وَهَذَا مِنَ الْأَضْدَادِ.

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَصَاغُ لِعَمَلِهَا، أَوْ عَمَلٍ بِهَا، أَوْ أَخَذٍ مِنْهَا مِثَالُهُ: جَدَرَ الْجِدَارَ، وَنَأَى النَّوْيَ^(١)، وَوَأَرَ الْإِرَةَ^(٢)، وَبَارَأَ الْبَرَّ، وَخَبَأَ الْخَبَاءَ^(٣)، وَقَبَا الْقَبْوَ^(٤)، وَعَصَدَ الْعَصِيدَةَ^(٥)، وَلَفَتَ اللَّفْيَةَ^(٦)، وَلَبِكَ اللَّيْبَكَةَ^(٧)، وَأَلَقَ الْأَلْوَقَةَ^(٨).

(١) النَّوْيُ: مَجْرَى يُحْفَرُ حَوْلَ الْخِيْمَةِ أَوْ الْخَبَاءِ يَمْنَعُ عَنْهَا السَّيْلَ. وَنَائِثُ النَّوْيِ: عَمَلَتُهُ.

(٢) الْإِرَةُ: الْحَفْرَةُ الَّتِي تُسْتَوْقَدُ فِيهَا النَّارُ، وَوَأَرَ الْإِرَةَ: حَفَرَهَا.

(٣) الْخَبَاءُ: بَيْتٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ وَبَرٍ أَوْ شَعْرٍ يُقَامُ عَلَى عَمُودَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ.

(٤) الْقَبْوُ: الطَّاقُ الْمَعْقُودُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي شَكْلِ قَوْسٍ، وَبِنَاءٌ تَحْتَ الْأَرْضِ. غ: الْقَبْوَةُ. ط: الْقَبْرَةُ.

(٥) الْعَصِيدَةُ: دَقِيقٌ يُلْتَمَسُ بِالسَّمَنِ وَيُطْبَخُ، وَعَصَدَ الْعَصِيدَةَ: عَمَلَهَا، وَاتَّخَذَهَا.

(٦) اللَّفْيَةُ: الْعَصِيدَةُ الْمَغْلُظَةُ.

(٧) اللَّيْبَكَةُ: دَقِيقٌ يُخْلَطُ بِزُبْدٍ أَوْ سَمْنٍ. وَلَبَكَهَا: عَمَلَهَا.

(٨) الْأَلْوَقَةُ: كُلُّ مَا لُيِّنَ مِنَ الطَّعَامِ. وَقِيلَ: الرُّيْدَةُ بِالرُّطْبِ. وَأَلَقَهَا: عَمَلَهَا.

وقد يُصاغُ لعملٍ صادرٍ من المسمّى، نحو: أَصْلَتُهُ الْأَصْلَةُ^(١)، وَسَبَعَهُ السَّبْعُ، وَكَلَبَهُ الْكَلْبُ، وَذَبَّهَ الذُّبَابُ، وَتَمَلَّهَ التَّمَلُّ، وَبَعْضَهُ الْبُعُوضُ، وَوَحَرَّتْهُ الْوَحْرَةُ^(٢)، وَجَرَدَهُ الْجَرَادُ^(٣).

وقد يُصاغُ لأخذٍ بعضِ المسمّى، نحو: ثَلَّثَ الْمَالَ وَرَبَعَهُ وَخَمْسَهُ: إِذَا أَخَذَ ثُلُثَهُ وَرُبُعَهُ وَخُمْسَهُ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْعُشْرِ.

ص: وَمِنْ مَعَانِي (فَعَلَ) الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ وَالْإِعْطَاءُ وَالْمَنْعُ وَالِامْتِنَاعُ وَالْإِيْذَاءُ وَالْغَلْبَةُ وَالدَّفْعُ وَالتَّحْوِيلُ وَالتَّحَوُّلُ وَالِاسْتِقْرَارُ وَالسَّيْرُ وَالسَّتْرُ وَالتَّجْرِيدُ وَالزَّمْيُ وَالِإِصْلَاحُ وَالتَّصْوِيتُ.

ش: مِثَالُ الَّذِي لِلْجَمْعِ: حَشَرَ، وَحَشَدَ، وَحَاشَ^(٤)، وَنَظَّمَ، وَلَمْ، وَشَعَبَ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ^(٥)، وَكَتَبَ، وَكَبَّتْ، وَحَزَبَ، وَكَفَّتْ^(٦)، وَضَمَّ، وَحَصَرَ، وَوَعَى الْعِلْمَ، وَفَرَى الْمَاءَ^(٧)، وَعَكَمَ، وَخَزَنَ، وَخَوَى، وَحَارَ، وَحَقَضَ^(٨). وَيَتَّصِلُ بِهَا مَا دَلَّ عَلَى خَلَطٍ أَوْ وَصْلٍ، كَمَزَجَ، وَمَشَجَ، وَشَابَ، وَجَدَخَ^(٩)، وَكَخَاطَ، وَنَسَجَ، وَنَاطَ.

(١) أصلته: وثبت عليه فقتلته، والأصلة: حيّة قصيرة خبيثة تثب وتهلك.

(٢) الوحرة: دويبة حمراء إذا اجتمعت تلصق بالأرض، شبيهة بالوزغة، تقع في الطعام فتفسده.

(٣) جرد الجرّاد الأرض: أكل ما عليها من النبات وأتى عليه فلم يُبق منه شيئاً.

(٤) حاش الإبل: جمعها وساقها.

(٥) معناه الآخر: فوّق، وسيذكره الشارح. وهو من الأضداد. الأضداد لابن الأنباري ٥٣ - ٥٤.

(٦) كبت فلان غيظه: حبسه. وكفت الشيء إليه: ضمّه وجمعه.

(٧) قرى الماء في الحوض: جمعه. وعكم المتاع يعكمه: شدّه بثوب.

(٨) ط: وحفظ. شرح المصنف: وحفظ. حقض العود: خناه وعطفه، وحقضت الشيء: ألقيته.

ولم أف عليه بمعنى جمع. ولعله حَقَشَ، يقال: حَفَشَ الْقَوْمُ عَلَيْكَ: اجتمعوا، وحفش السيل:

اجتمع له الماء من كل جانب. وحفظت البعير: ملأته بطنه. وقد يكون حَقَضَ، يقال:

حَقَضَ الْعَيْشُ: أَحْصَبَ.

(٩) جدح الحوض والسويق: حرّكهما. ط: وجدع. ومشج: خلط. وناط الشيء: علّقه.

ومثال الذي للتفريق: كَفَّتْ كَبَتْ^(١)، وَبَدَّرَ، وَجَزَأَ، وَقَسَمَ، وَشَعَبَ فِي أَحَدٍ
مَعْنِيهِ^(٢)، وَقَصَلَ، وَعَزَلَ، وَمَارَ. وَيُلْحَقُ بِهَا مَا دَلَّ عَلَى قَطْعٍ أَوْ كَسْرِ أَوْ خَرْقٍ،
كَصَرَمَ، وَجَذَمَ، وَخَذَمَ، وَجَزَمَ، وَخَزَمَ، وَجَذَّ، وَخَذَّ، وَبَثَّ، وَكَفَّتْ^(٣)، وَقَصَدَ، وَسَحَقَ،
وَقَصَفَ، وَقَصَمَ، وَقَصَمَ، وَقَضَّ، وَرَضَّ، وَهَشَمَ، وَبَسَّ^(٤)، وَكَسَّ، وَفَلَحَ، وَخَرَّتْ،
وَصَدَعَ، وَأَرَسَ^(٥)، وَخَذَّ^(٦)، وَجَابَ، وَنَقَبَ، وَنَعَبَ، وَهَدَّ، وَهَدَمَ، وَمَزَقَ.

ومثال الذي للإعطاء: مَنَحَ، وَنَحَلَ، وَوَهَبَ، وَبَذَلَ، وَشَبَّرَ^(٧)، وَشَكَدَ، وَزَيْدَ.
وَيُلْحَقُ بِهَا مَا دَلَّ عَلَى نَفْعٍ أَوْ ضَرٍّ، كَعَدَا، وَسَقَى، وَغَاثَ، وَكَرَزَأَ، وَهَزَلَ^(٨)، وَهَضَمَ،
وَحَرَبَ.

ومثال الذي للمنع: حَظَرَ، وَحَظَلَ، وَعَضَلَ^(٩)، وَحَرَمَ، وَحَبَسَ، وَسَجَنَ،
وَحَمَى، وَعَصَمَ، وَخَدَّ، وَصَدَّ، وَخَجَزَ، وَحَجَزَ.

ومثال الذي للامتناع: عَادَ، وَلَجَأَ، وَوَالَ، وَعَقَلَ، وَحَرَنَ^(١٠)، وَشَمَسَ، وَشَرَدَ،
وَقَمَصَ، وَخَلَأَ^(١١)، وَجَمَعَ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ^(١٢).

(١) في الأصول: كَبَتْ، صوابه في شرح المصنف.

(٢) تقدم ذكر معناه الآخر، وهو جمع.

(٣) كفت الشيء: صرفه عن وجهه. وقصد الشيء: كسره.

(٤) بَسَّ الشيء: فَتَّه. وَكَسَّ الشيء: دَقَّه دَقًّا شَدِيدًا.

(٥) أَرَسَ الشيء: جَعَلَ لَهُ عِلَامَةً. وَأَيْضًا: دَخَلَ وَثَبَتْ. غ، ط، ي: وَأَرَسَل.

(٦) خَذَّ الْأَرْضَ: شَقَّهَا. وَجَابَ الْفَلَاةَ وَالثَّوْبَ وَكُلَّ شَيْءٍ: خَرَقَهُ. وَنَعَبَ الْمَاءَ: فَجَّرَهُ.

(٧) شَبَّرْتَ شَيْئًا: أَعْطَيْتَهُ. وَشَكَدْتُهُ: أَعْطَيْتَهُ ابْتِدَاءً. غ، ط: وَشَكَرَ.

(٨) هَزَلْتَ الدَّابَّةَ: أَعْجَفْتُهَا. وَحَرَبْتَهُ: سَلَبْتَهُ. وَحَرَبْتَهُ بِالْحَرْبَةِ: طَعَنْتَهُ.

(٩) عَضَلَ الْأَيْمَ: مَنَعَهَا النِّكَاحَ.

(١٠) حَرَنْتَ الدَّابَّةَ: قَهَقَرْتَ. وَشَمَسْتَ الدَّابَّةَ: مَنَعْتَ ظَهْرَهَا.

(١١) خَلَأْتَ الْإِبِلَ: لَمْ تَنْقُدْ، وَوَقَفْتَ إِذَا اشْتَدَّ جَرِيْهَا، وَالْخِلَاءُ فِي الْإِبِلِ كَالْخِرَانِ فِي ذَوَاتِ الْخَافِرِ.

(١٢) جَمَعَ الْفَرَسَ: غَلَبَ فَارِسَهُ. وَالْمَعْنَى الْآخَرُ: كَانَ سَرِيعًا.

ومثال الذي للإيذاء: لَسَعَ^(١)، وَلَدَغَ، وَكَلَمَ، وَجَرَحَ، وَقَرَحَ، وَوَكَّرَ^(٢)، وَلَهَزَ، وَلَطَمَ^(٣)، وَلَكَمَ.

ومثال الذي للغلبة: بَدَّ، وَجَبَّ، وَقَهَرَ، وَقَسَرَ، وَصَرَمَ، وَقَمَعَ، وَدَحَرَ، وَطَرَدَ، وَكَسَعَ، وَكَسَا، وَصَرَعَ، وَجَدَلَ، وَسَلَقَ، وَخَرَبَ.

ومثال الذي للدفع: ذَرَأَ، وَدَعَّ، وَعَتَّلَ، وَزَبَرَ^(٤)، وَدَسَرَ، وَدَأَمَ، وَنَسَأَ، وَقَدَعَ.

ومثال الذي للتحويل: قَلَبَ، وَصَرَفَ، وَنَقَلَ، وَبَدَّلَ، وَجَلَبَ، وَجَذَبَ، [١/١١٥: ٦] / وَسَحَبَ، وَكَحَطَ^(٥)، وَكَدَّرَ^(٦)، وَخَدَّرَ^(٧)، وَكَرَبَعَ الثلاثة^(٨)، وَخَمَسَ الأربعة، إِلَى عَشَرَ التسعة.

ومثال التحوُّل: رَحَلَ، وَرَخَلَ، وَذَهَبَ، وَظَعَنَ، وَشَحَطَ، وَشَطَنَ، وَشَسَعَ^(٩)، وَسَرَحَ، وَسَنَعَ^(١٠)، وَسَابَ^(١١)، وَسَرَبَ، وَنَزَحَ، وَغَرَبَ^(١٢)، وَكَخَسَفَ القمرُ، وَكَسَفَتِ الشمسُ، وَصَبَتِ الرِّيحُ وَشَمَلَتْ^(١٣)، وَكَخَرَجَ، وَدَخَلَ، وَبَرَزَ، وَوَجَّ، وَوَقَبَ، وَهَبَطَ.

(١) لسعته العقرب: ضربته بإبرتها. ولدغته الحية: عضته. وكلمه: جرحه. وقرخته: جرحته.

(٢) وكزه: ضربه بجمع كفه. ولهزه: ضرب صدره بجمع كفه، ولهزه بالرمح: طعن صدره.

(٣) لطم الخدَّ وِصْفَاخِ الجسد: ضربها بيسط الكف. ولكمه: ضرب صدره.

(٤) زبر الرجل: انتهره. وقدعته: كففته. ط: وقذع.

(٥) غ: ولخط. كحط: لغة في قحط. قحط المطر: احتبس.

(٦) كدَرْتُ الشيء: أرسلته من غُلُوٍّ إِلَى سُفُلٍ.

(٧) حدرْتُ الثوب: فتلت أ طراف هُدْبِهِ. «ط: وحرد». حرد الرجل عن قومه: تحوّل.

(٨) ربَعُ الثلاثة: جعلهم بنفسه أربعة.

(٩) شسع المكان: بَعْدُ. وسنح الطائر والظبي: جرى عن يمينك إلى يسارك.

(١٠) سنح الطائر والظبي: جرى عن يمينك إلى يسارك.

(١١) ساب الشيء والدابة سَيَّابًا: مرًّا حيث شاء.

(١٢) غربت الشمس: غابت. وغرب الرجل: بَعْدُ.

(١٣) صبت الريح: هبَّتْ صَبًّا، وهي الشرقية. وشملت: هبَّتْ شمالًا.

ومثال الاستقرار: سَكَنَ، وَقَطَنَ، وَمَدَنَ، وَأَوَى، وَتَوَى، وَعَدَنَ، وَعَهَنَ^(١)،
وَعَطَنَ، وَكَنَسَ^(٢)، وَوَكَّنَ^(٣)، وَبَلَدَ^(٤)، وَخَلَدَ.

ومثال السَّيْرِ: رَمَلَ^(٥)، وَذَمَلَ، وَنَسَلَ^(٦)، وَرَسَمَ، وَضَبَعَ^(٧)، وَوَحَدَ^(٨)، وَخَبَّ،
وَخَدَى، وَدَبَّ^(٩)، وَدَرَجَ^(١٠)، وَذَلَفَ، وَذَرَمَ^(١١)، وَجَفَلَ^(١٢)، وَجَمَزَ^(١٣)، وَمَرَطَ^(١٤)،
وَجَمَحَ^(١٥) في أحد معنييه.

ومثال السَّيْرِ: خَبَأَ، وَحَجَبَ، وَخَمَرَ، وَكَفَرَ، وَغَفَرَ، وَرَمَسَ، وَرَسَّ، وَدَسَّ، وَذَفَنَ،
وَدَهَنَ، وَخَضَبَ، وَصَبَعَ، وَكَمَّ، وَكَمَى، وَكَنَّ، وَعَطَى، وَجَنَّ. ويلحق بها ما دلَّ على
غَمْسٍ وشبهه، كَمَقَّلَ^(١٦)، وَعَطَّ، وَغَمَرَ.

-
- (١) عهن الشيء: حضر. وعطنت الإبل: أقامت عند الماء.
(٢) كنس الطي: دخل في كِنَاسه، وهو الموضع الذي يأوي إليه في الشجر.
(٣) وكَنَ الطائر: استقرَّ في وُكنته، وهي مقره ليلاً، وهي أيضاً: عشه الذي يبيض فيه.
(٤) بلد بالمكان: أقام.
(٥) رمل في السير: أسرع. وذمل البعير: قارب الخطو.
(٦) نسل: أسرع وقارب خطوه. ورسم البعير: أسرع.
(٧) ضبعت الدواب في السير: امتدت، وضبع الفرس: جرى.
(٨) وحَدَ: أسرع ووسَّعَ خطوه. وخَبَّ الفرس: سار دون الإسراع. وخدى: أسرع وبسط خطوه.
(٩) دَبَّ النمل: مشى على هَيْنته ولم يُسرِع. ودَبَّ القوم إلى العدو: مشوا مشياً رقيقاً.
(١٠) درج الصبي: مشى مشياً متقارباً. ودلف الشيخ: قارب خطوه من الكبير.
(١١) درم الماشي: أسرع. ودرم الثَّفْنُ: قارب الخطو في عجلة.
(١٢) جفل القوم: انهمزوا بجماعتهم، والنعام كذلك. وجفل السحاب: ذهب. وجفلت الرياح
السحاب: طرده.

(١٣) جمز الفرس: وثب. وجمز الإنسان: أسرع.

(١٤) مرطت الدابة: أسرع.

(١٥) جمع الفرس وغيره: مضى لوجهه.

(١٦) مَقَّلَه في الماء وغيره: غطَّسه.

ومثال التجريد: سَلَحَ، وَقَشَرَ، وَكَشَطَ، وَخَلَفَ^(١)، وَخَرَفَ^(٢)، وَبَحَا^(٣)، وَلَحَا، وَسَلَّتْ^(٤)، وَسَمَطَ^(٥)، وَمَعَطَ^(٦)، وَخَلَقَ، وَسَخَفَ^(٧).

ومثال الرمي: قَذَفَ، وَخَذَفَ، وَخَذَفَ، وَرَجَمَ، وَطَرَحَ، وَصَرَعَ، وَجَذَلَ، وَسَلَقَ^(٨)، وَبَدَحَ^(٩)، وَطَحَرَ^(١٠)، وَنَضَحَ^(١١)، وَرَشَّ، وَحَدَجَ^(١٢)، وَسَكَبَ، وَصَبَّ، وَدَفَقَ.

ومثال الإصلاَح: نَسَجَ، وَغَزَلَ، وَرَدَدَ، وَطَحَنَ، وَخَبَزَ، وَطَبَخَ، وَحَنَدَ^(١٣)، وَكَعَسَلَ، وَصَفَلَ، وَنَحَتَ، وَجَبَرَ، وَرَمَّ، وَرَبَّ، وَرَفَعَ، وَرَفَا^(١٤)، وَتَحَضَّ^(١٥)، وَتَخَلَّ، وَأَسَا^(١٦)، وَطَبَّ^(١٧)، وَأَبَرَّ^(١٨).

(١) جلف جلد الشاة: كَشَطَهُ. وَجَلَفَتِ الشَّجَّةُ: قَشَرَتْ الْجِلْدَ. وَجَلَفَتِ السَّنَةُ: أَذْهَبَتِ الْمَالَ.

(٢) جرف السيل: أَذْهَبَ مَا مَرَّ بِهِ. غ: وَحَرِبَ وَجَا.

(٣) نجوت الجلد عن الشاة: قَشَرْتَهُ، وَنَجَوْتُ الثَّوْبَ عَنْ نَفْسِكَ: جَرَّدْتَهُ. وَلَحَا الْعُودَ: قَشَرَهُ.

(٤) سلت الشيء: أزاله عما علق به، والمرأة حَضَابَهَا: كَذَلِكَ.

(٥) سمط اللبن: ذَهَبَتْ عَنْهُ الْحَلَاوَةُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ.

(٦) معط السيف: سَلَّهُ.

(٧) سحف الشحم عن ظهر الشاة: قَلَعَهُ. وَجَدَلَهُ: صَرَعَهُ.

(٨) سلقه باللسان: أَسَمَعَهُ مَا يَكْرَهُ، وَالرَّجُلَ عَلَى قَفَاهُ: بَطَّحَهُ.

(٩) بدحه بالعصا: ضَرَبَهُ بِهَا، وَأَيْضًا: رَمَاهُ بِكُلِّ رُطْبٍ مِنْ فَاكِهِةٍ وَغَيْرِهَا.

(١٠) طحرت الشيء: رَمَيْتَهُ، وَالْعَيْنُ قَذَاهَا: كَذَلِكَ.

(١١) نضحت بالماء: رَشَّشْتِ، وَالنَّبْلُ: رَمَيْتِ.

(١٢) حدجت الشيء ببصري: أَحَدَدْتُ النَّظَرَ إِلَيْهِ، وَبِالسَّهْمِ: رَمَيْتِكَ.

(١٣) حنذ اللحم: شَوَاهُ بِمِحَارَةٍ مُخَمَّاةٍ. وَحَنَذَتِ الْفَرَسَ: عَرَّقَتْهُ لِيَخْفَ.

(١٤) رفوت الثوب: أَصْلَحْتَهُ.

(١٥) محضته الودَّ والنصيحة: أَخْلَصْتَهُمَا، وَالْحَدِيثَ: صَدَّقْتَهُ فِيهِ.

(١٦) أسوت الجرح والمریض: عَالَجْتَهُمَا، وَبَيْنَ الْقَوْمِ: أَصْلَحْتَ.

(١٧) طببتك: عَالَجْتُكَ.

(١٨) أبر النخل: أَلْقَحَهَا، وَالزَّرْعَ: أَصْلَحَهُ.

ومثال التصويت: بكى، وصَرَخَ، وصَهَلَ، ونَهَقَ، وهَتَفَ، وجَأَرَ، وزَأَرَ، ونَأَمَ^(١)،
وبَغَمَ، وضَبَحَ، وصدَحَ، وعَزَفَ، وصَفَرَ^(٢)، ومَكَأَ^(٣)، ورَغَا^(٤)، وثَغَا^(٥)، ونَعَبَ^(٦)،
ونَعَقَ، وعَوَى، ونَبَّ^(٧). ويلحق بها ما دَلَّ على قول، كَنَطَقَ، وَلَفَظَ، ووَعَظَ، وعَبَّرَ،
وفَسَّرَ، وشَرَحَ، وأمَرَ، وزَجَرَ، وهَجَرَ، وسَأَلَ، وعدَلَ، وسَبَّ، وهَمَزَ، ولمَزَ.

ص: ولا تُفْتَحُ عَيْنُ مضارع (فَعَلَ) دون شدوذٍ إن لم تكن هي أو اللامُ
حَلْقِيَّةً، بل تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تَخِيرًا إن لم يُشْهَرْ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، أو يُلْتَزَمَ لِسَبِّ،
كالتزام الكسر عند غير بَنِي عامِرٍ فيما فاؤه واو، وعند الجميع فيما عينه ياءٌ،
وعند غير طَيِّئٍ فيما لامه ياءٌ وعينه غير حَلْقِيَّةٍ.

والتَرَمَ الكسرُ أيضًا في المضاعفِ اللازم غير المُحْفَوظِ ضَمُّه، والضَّمُّ
فيما عينه أو لامه واوٌ، وليس أحدهما حَلْقِيًّا، وفي المضاعفِ المتعدي غير
المُحْفَوظِ كَسْرُه، وفيما لَغَلْبَةُ المَقَابِلِ خَالِيًا مِنْ مُلْزَمِ الكسر، ولا تَأْثِيرَ لِحَلْقِيٍّ
فيه، خلافًا للكسائيِّ، وقد يجيءُ ذُو الحَلْقِيَّ غَيْرُه بكسرٍ أو ضَمٍّ أو بِهِمَا أو
مُثَلَّثًا.

ش: احتَرَزَ بقوله دُونَ شدوذٍ من قولهم يَأْبَى في مضارع أَبَى، وحكى ابن سِيْدَه
في (المُحْكَم)^(٨) أَنَّ قَوْمًا قالوا في ماضيه أَبَى، فَيَأْبَى على لغتهم جارٍ على القياس

(١) نَامَ الأسدُ واليوم والضفادع: صَوَّتَتْ. ونَأَمَ: أُنْ. وضبحت الخيل: صَوَّتَتْ.

(٢) غ: وعفر.

(٣) مكأ الطائر: صَفَرَ.

(٤) رغا البعير: صَوَّتَ وضَجَّ.

(٥) غ: ونغى.

(٦) نعب الغراب: حَرَّكَ رأسه عند صباحه.

(٧) نَبَّ التيس: صاح عند هياجه للسنفاد، والقوم: حَلَّبُوا.

(٨) وكذا في البحر المحيط ٢: ٦٤، وأحال المحقق على المحكم ١٠: ٥٥٨. وأقول: لم تذكر هذه

اللغة في هذا الموضع منه.

كَنَسِي يَنْسَى، ووَافَقَهُمْ غَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ، كَمَا اتَّفَقَ مِنْ يَقُولُ خُصِيَّةٌ وَخُصِي فِي التَّشْبِيهِ [١١٥:٦/ب] عَلَى خُصِيَيْنِ، وَاسْتَغْنَوْا عَنْ مُضَارِعِ أَبِي بِمُضَارِعِ /أَبِي.

وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(١) مِمَّا شَذَّ مِنْ فَعَلَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ يَفْعَلُ قَلَى يَقْلَى^(٢) وَعَسَى يَغْسَى^(٣) وَجَيَّ يَجِيَّ^(٤) وَأَبَى يَأْبَى.

وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٥): «شَذَّ أَبَى يَأْبَى وَيَذَرُ، وَمَا أَلْحَقَ بِأَبَى يَأْبَى كَجَيَّ يَجِيَّ وَقَلَى يَقْلَى فَمَوْجَّةٌ بَأَنَّ الْأَصْلَ يَجِيَّ وَيَقْلَى بِكَسْرِ الْبَاءِ وَاللَّامِ، فَفُتِحَتْهَا، فَانْقَلَبَتْ الْبَاءُ أَلْفًا، وَهِيَ لُغَةٌ طَيِّئٌ، وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَى يَأْبَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الْكَسْرُ كَمَا سُمِعَ فِي يَجِيَّ وَيَقْلَى، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهِمَا يَجِيَّ وَيَقْلَى بِالْكَسْرِ، فَصَحَّ جَعْلُهُ أَصْلًا وَتَفْرِيعُ يَجِيَّ وَيَقْلَى عَلَيْهِ. وَأَمَّا يَذَرُ فَمَحْمُولٌ عَلَى يَذَعُ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ».

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦): «وَشَذَّ مِنَ الصَّحِيحِ اللَّامِ شَيْءٌ، فَجَاءَ مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَهُوَ قَنَطٌ يَقْنَطُ وَرَكَنٌ يَرْكَنُ». وَلَمْ يُصَحَّحْ سِ مِنْهُ^(٧) إِلَّا أَبَى يَأْبَى. وَقَالَ: إِنْ جَبَى يَجِيَّ وَقَلَى يَقْلَى غَيْرُ مَعْرُوفِينَ^(٨). وَقَدْ أَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ لِأَعْرَابِيٍّ فَصِيحٌ^(٩):

(١) الممتع ١: ١٧٨. وهي في الكتاب ٤: ١٠٦ عدا غسى يغسى.

(٢) قلاه: أبغضه.

(٣) غسى الليل: أظلم.

(٤) جى الماء في الحوض: جمعه.

(٥) ٤٤٥: ٣.

(٦) الممتع ٢: ١٧٨.

(٧) غ: فيه.

(٨) الكتاب ٤: ١٠٦، ولفظه: «وَأَمَّا جَبَى يَجِيَّ وَقَلَى يَقْلَى فَغَيْرُ مَعْرُوفِينَ إِلَّا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ، فَلِذَلِكَ أَمْسِكُ عَنْ الْإِحتِجَاجِ لَهَا».

(٩) الرجز لأبي النجم العجلي. ديوانه ص ٤٥٠ وجمهرة اللغة ٢: ٨٦١، وآخر الأول فيهما: لا نَسْلَاهَا. والأول بلا نسبة في النوادر ص ٢٣٢.

أَيَّامُ أُمِّ الْعَمْرِ لَا نَقْلَاهَا وَلَوْ تَشَاءُ قَتَلْتُ عَيْنَاهَا
وحكى غيرُ س: هَلْكَ يَهْلِكُ^(١). وحكى الزُّيْدِيُّ^(٢): شَجَى يَشْجَى وَعَتَى
يَعْتَى وَسَلَى يَسْلَى.

وَأَمَّا عَضَضْتُ تَعَضُّ وَرَكَنْتَ تَرْكُنُ وَقَنَطَ يَقْنُطُ وَعَسَى يَعْسَى فَقَدْ سُمِعَ فِي
مَاضِيهَا الْكَسْرُ، فَهُوَ مِنْ تَرْكِيبِ اللُّغَاتِ، وَلَيْسَ يَهْلِكُ وَيَأْتِي مِنْ تَرْكِيبِ اللُّغَاتِ. وَأَمَّا
أَبَى وَهَلْكَ فَقِيلَ: لَمْ يُسْمَعْ فِيهِمَا كَسْرُ عَيْنِهِمَا فَيَكُونُ فَتَحَهَا فِي الْمَضَارِعِ مِنْ تَرْكِيبِ
اللُّغَاتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ سَيِّدِهِ حَكَى فِي (الْمُحْكَمِ) أَنَّ قَوْمًا قَالُوا أَبَى بِكَسْرِ الْبَاءِ،
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ تَرْكِيبِ اللُّغَاتِ.

وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ أَوِ اللَّامُ حَلْقِيَّةٌ مِثْلُهُ سَأَلَ يَسْأَلُ وَذَهَبَ يَذْهَبُ وَجَبَةً
يَجِبُهُ وَسَمَحَ يَسْمَحُ.

وَقَوْلُهُ بَلْ تُكْسَرُ أَوْ تُضْمُّ تَخْيِيرًا قَدْ يَكُونُ^(٣) ذَلِكَ مَسْمُوعًا فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ،
نَحْوَ نَشَرَ يَنْشُرُ وَيَنْشِرُ، وَعَتَلَ يَعْتَلُ وَيَعْتَلِ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسِقُ. وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي
فَعْلَيْنِ، نَحْوَ ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتَلَ يَقْتُلُ.

وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يُشْهَرْ^(٤) أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا شُهِرَ فِي الْمَضَارِعِ لِفِعْلِ مُعَيَّنٍ
يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ أَوْ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ فَإِنَّهُ لَا تَخْيِيرَ إِذْ ذَاكَ فِي يَفْعَلُ وَلَا يَفْعَلُ، بَلْ يُتَّبَعُ فِي
ذَلِكَ مَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ وَاشْتُهِرَ. وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: «إِنْ لَمْ يُنْقَلْ
أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ»، فَيُعْلَقُ التَّخْيِيرُ بَانْتِفَاءِ النَّقْلِ لَا بِالشُّهُرَةِ. وَالَّذِي نَخْتَارُهُ هُوَ أَنَّ التَّخْيِيرَ
لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ انْتِفَاءِ النَّقْلِ كَمَا قُلْنَا.

(١) بغية الآمال ص ٦٩.

(٢) الأفعال الثلاثة في بغية الآمال ص ٧٠. شجى: حزن. وعسى: أفسد. وسلى: ترك الشيء.

(٣) قد يكون ... ويفسق: سقط من ط.

(٤) غ: يشتهر.

وقال ابن عصفور^(١): «هما جائزان - يعني يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ - سُيَعَا للكلمة أو لم يُسْمَعْ إلا أحدهما». فعلى قوله يجوز في يَضْرِبُ ضَمُّ الراء، وفي يَقْتُلُ كَسْرُ التاء. وجواز مثل هذا هو قياسٌ في مَوْرِدِ النَّصِّ، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وقال بعض أصحابنا^(٢): يُتَلَقَّى تخصيصُ الضمِّ والكسرِ مِنَ السَّماعِ. وقال [١: ١١٦] أئمة اللغة فيما لم يُسْمَعْ له مضارعٌ بِضَمٍّ أو كسرٍ: إن شئتَ ضَمَمْتُ، / وإن شئتَ كَسَرْتُ. وقال ابنُ جني: الوجهُ الكسرُ، فإنَّ البابَ للمخالفة، فكما أنَّ ما كُسِرَ ماضيه بابُه أن يُفْتَحَ مضارعه، فكذلك ما فُتِحَ ماضيه بابُه أن يُكْسَرَ مضارعه.

وقوله أو يُلْتَزَمُ^(٣) لسببِ كالتزامِ الكسرِ عندَ غيرِ بني عامرٍ فيما فاؤه واوٍ مثالُ ذلك يَعِدُ وَيَجِدُ وَيَزِنُ، وهو كلُّ مضارعٍ كان على يَفْعِلُ سواء أكان ماضيه فَعَلَ كما مثلنا، أو فَعِلَ نحو يَرِثُ، فإنَّ الواو تُحذفُ منه لوقوعها بين ياء وكسرة، ويأتي ذلك في الفصل الثاني والعشرين من (باب التصريف) مَوْضَعًا مُشَبَّعًا إن شاء الله تعالى.

ودلَّ كلامُ المصنف على أنَّ كلَّ ما فاؤه واوٌ^(٤) من فَعَلَ، ويعني^(٥) ما لم تكن عينُه أو لامُه حرفَ حَلَقٍ نحو وَهَبَ يَهَبُ وَوَقَعَ يَقَعُ، فإنَّ مضارعه يأتي على يَفْعِلُ بكسر العين إلا عند بني عامر، فإنه لا يأتي على يَفْعِلُ، بل يأتي على يَفْعُلُ. وليس كذلك لأنَّ ما فاؤه واوٌ قانونٌ كُلِّيٌّ، وبنو عامر^(٦) إنما رُوي عنهم ضَمُّ عينٍ وَجَدَ، فقالوا يَجِدُ، على خلافٍ في البيت الذي رُوي خاصَّةً دون غيره من الأفعال التي فاؤها

(١) الممتع ١: ١٧٥.

(٢) انظر الأقوال في هذه المسألة في بغية الآمال ص ٦٧ - ٦٩.

(٣) زيد هنا في الأصول: «(الكسر)». ولم يتقدم ذكره في القص.

(٤) غ، ك: واوه فاء.

(٥) غ: وبقي.

(٦) الصحاح (وجد) ٢: ٥٤٧.

واو؛ إذ ليس ذلك جائزًا في نحو يَعِدُ ولا يَزِنُ عندهم، بل هم موافقون لجميع العرب على يَفْعِلُ إلا في هذه اللفظة الواحدة التي هي يَجْدُ، فإنه رُوي عنهم فيه الضمُّ في البيت الذي أنشده النحويون، وذلك على سبيل الشذوذ، لا أنه قانونٌ كُلِّيٌّ في فَعَلَ الذي فاؤه واو، والبيت هو قول بعضهم^(١):

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَرِيَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً

قال ابن عصفور^(٢): «وَشَدَّ أيضًا مِنْ فَعَلَ الذي فاؤه واو لفظةً واحدة، فجاء مضارعُها على يَفْعُلُ بضمِّ العين، وهي وَجَدَ يَجْدُ، وأصله يَوْجُدُ، فحُذِفَتِ الواوُ لكونِ الضمِّ هنا شاذًّا، والأصلُ الكسرُ، فحُذِفَتِ الواوُ كما حُذِفَتْ مَعَ الكسرة». وقال السيرافي: ويروى^(٣) لَا يَجْدُنَ بالكسر، وهو القياس. وحكى س^(٤) الضم فيه. وقال أبو عبيد في الغريب المصنَّف^(٥): وَجَدَ يَجْدُ وَيَجْدُ، قال: من المَوْجِدَةِ والوَجْدَانِ جميعًا.

وقوله وعندَ الجميعِ فيما عيْنُه ياءٌ مثاله سَارَ يَسِيرُ وباعَ يَبِيعُ.

وقوله وعندَ غيرِ طَيِّيٍ فيما لامُه ياءٌ وعيْنُه غيرُ حَلَقِيَّةٍ مثاله مَشَى يَمْشِي وَرَمَى يَرْمِي. فهذا النوعُ أَفْهَمُ كلامُ المصنَّفِ أَنَّ المضارعَ فيه يَفْعِلُ عندَ جميعِ العربِ غيرِ طَيِّيٍّ، فإنها تُبَدِّلُ الكسرةَ فتحةً والألفَ ياءً في يَقْلَى ونحوه، كذا قال في الشرح^(٦). فإن كان أخذَ لغةً طَيِّيٍّ من هذا المثالِ ونحوه مما نَصَّ أصحابنا على أَنَّ العربَ شَدَّتْ فيه فليسَ بجَيِّدٍ نسبةً هذا القانونِ الكُلِّيِّ لَطَيِّيٍّ؛ لأنَّ ما أُورِدَ مَوْرَدَ الشذوذِ لَا يُجْعَلُ

(١) جرير. الديوان ١: ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٦. نقع: زوي. والصوادي: العطاش. والغليل: العطش. ورواية الديوان يَجْدُنَ بالكسر، ولا شاهد فيها.

(٢) المتع ١: ١٧٧.

(٣) ط: وقد روي.

(٤) الكتاب ٤: ٥٣، ٥٤، ٣٤١.

(٥) الغريب المصنَّف ٢: ٦٠١، ولفظه: «وَوَجَدَ يَجْدُ من المَوْجِدَةِ والوَجْدَانِ جميعًا».

(٦) ٣: ٤٤٥.

قانونًا كُلِّيًّا، على أَنَّ طَيِّئًا لم يُزَوَّ عنهم في يَزْمِي يَرْمَى ولا في يَمْشِي يَمْشَى. وإن كان [١١٦:٦/ب] نقلَ ذلك عن أئمة اللغة /بأنَّ لغة طَيِّئٍ ذلك فكان ينبغي أن يُنبَّه على ناقلِ ذلك من الأئمة المتقدمين، وخصوصًا إذا كان غيره من أئمة عصره لم ينقل ذلك، ولا نَعْلَم غيره من التَّصنيفيين نصَّ على أَنَّ ذلك لغة طَيِّئٍ.

واحترز بقوله وعينه غير حَلْقِيَّة من أن تكون عينه حَلْقِيَّة، فإنه جاء فيه الفتح محفوظًا في نحو نَأَى يَنأَى ونَهَى يَنْهَى وَسَعَى يَسْعَى وَرَعَى يَرْعَى وَلَحَى يَلْحَى.

وقوله والتَّزَم الكسر أيضًا في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضَمُّه مثاله حَنَّ يَحْنُ وَنَدَّ يَنْدُ^(١) وَحَلَّ يَحْلُ. واحترز بقوله غير المحفوظ ضَمُّه مما حُفِظ فيه الضمُّ على سبيل الجواز مع الكسر، وذلك في مضارع صَدَّ وَأَثَّ وَجَرَّ^(٢) وَحَدَّ بالحاء المهملة وَتَرَّ وَتَرَّ^(٣) وَطَرَّ وَدَرَّ^(٤) وَجَمَّ وَشَبَّ وَعَنَّ^(٥) وَفَحَّ وَشَدَّ وَشَحَّ وَشَطَّ وَنَسَّ^(٦) وَحَدَّ وَحَدَّتِ المرأة. وذكر أبو زيد في (كتاب الوحوش): يَدُبُّ مضارع دَبَّ، وروايته غيره الكسر.

ومما حُفِظ فيه الضم على سبيل الوجوب مضارع مَرَّ وَحَلَّ^(٧) وَهَبَّ وَدَرَّ^(٨) وَأَجَّ^(٩) وَكَرَّ وَهَمَّ به وَزَمَّ وَسَحَّ وَمَلَّ وَأَلَّ^(١٠) وَشَكَّ وَأَبَّ.

(١) نَدَّ البعير ونحوه: نَفَرَّ وَشَرَدَّ. وَأَثَّ النبات والشعر: كَثُرَ والتَفَّ.

(٢) جَرَّتِ الماشية: رَعَتْ وهي تسير. ك: وَجَرَّ. وَحَدَّ الرجل: نَزَقَ. وَتَرَّتْ يَدُهُ: انقطعت.

(٣) تَرَّتِ العين: غُزِرَتْ، والناقطة: كذلك، والطعنة: اتَّسَعَتْ. وَطَرَّتْ يَدُهُ: طَارَتْ عند القطع.

(٤) دَرَّتِ الناقطة: كَثُرَ لبنُها. جَمَّ الفرس: ترك الضَّرَبَ. شَبَّ الفرس: وقف على رجله ورفع يديه.

(٥) عَنَّ الأُمُرُ: اعترض. وَفَحَّتِ الأفعى: صَوَّتَتْ بفتحها. وَشَحَّ: بخل. وَشَطَّتِ الدائر: بَعُدَتْ.

(٦) نَسَّ الشيء: ييس. وَحَدَّ الدمع في خده: أَثَّرَ. وَحَدَّتِ المرأة: تركت الزينة لموت زوجها.

(٧) حلَّ بالمكان: نزل به. غ: وحلَّ.

(٨) دَرَّ اللبن: كَثُرَ. غ: «وَدَرَّ»، وهو صواب، يقال: دَرَّتِ الشمس: ظهرت أول شروقها.

(٩) أَجَّ: أسرع. وَزَمَّ بأنفه: تَكَبَّرَ. وَسَحَّ المطر: سال. وَمَلَّ في المشي: أسرع.

(١٠) أَلَّ الشيء: برق. وَأَلَّ الرجل: رفع صوتًا ضارعًا. وَأَبَّ الشيء: تَهَيَّأ.

وَشَذَّ فِي نَحْوِ: شَذَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، وَشَقَّ بَصْرُهُ^(١)، وَخَشَّ وَعَلَّ وَقَشَّ^(٢) وَجَزَّ وَرَشَّ^(٣) وَطَشَّ وَثَلَّ وَطَلَّ^(٤) وَخَبَّ وَكَمَّ وَعَسَّ^(٥) وَقَشَّ.

وقوله والضمُّ فيما عينه أو لامه واو وليس أحدهما حلقياً مثلاً ما عينه واو قَامَ يَقُومُ وسَامَ يَسُومُ وِرَامَ يَرُومُ. قال ابن عصفور^(٦): «وَلَمْ يَشِدَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا لَفْظَتَانِ، وَهُمَا طَاخَ يَطْبُخُ وَتَاةَ يَتَبَّعُ فِي لُغَةٍ مَنْ قَالَ: مَا أَطْوَحَهُ! وَمَا أَتَوَّهَهُ! قال^(٧): «وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا فَعِلٌ يَفْعِلُ بِكسر العين؛ لِأَنَّ فَعِلَ يَفْعِلُ شَاذٌّ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِّ، وَقَعَلَ يَفْعِلُ وَإِنْ كَانَ شَاذًّا فِيمَا عَيْنُهُ وَآوُ فَلَيْسَ بِشَاذٍّ فِي الصَّحِيحِ، فَحَمَلُهُمَا عَلَى مَا يَكُونُ مَقِيسًا فِي حَالِ أَوَّلَى. وَأَمَّا مَنْ قَالَ مَا أَتَيْتَهُ! فَقَوْلُهُ يَتَبَّعُ عَلَى الْقِيَاسِ. وَالدَّلِيلُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ تَاةَ قَدْ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ قَوْلُهُمْ: وَقَعَ فِي التَّوَهُ وَالْتَبَّيْهِ، فَقَوْلُهُمُ التَّبَّيْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَاةَ^(٨) مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ بَقَاءً مَعَ الظَّاهِرِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَبَّيَّةٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَاةَ^(٩) مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.

فإن قيل: فَلَعَلَّ تَبَّيَّةً فَيَعْلَ، وهي من ذوات الواو، والأصل تَبَّيَّةٌ، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

فالجواب: أَنَّ فَعَلَ أَكْثَرُ مِنْ فَيَعْلَ، فيجب أن يُحْمَلَ تَبَّيَّةٌ عَلَى فَعَلَ لذلك. وأيضاً فإنَّ تَبَّيَّةً للكثير، فينبغي أن يُحْمَلَ عَلَى فَعَلَ لِأَنَّ فَعَلَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي وَضَعْتُهَا

(١) شَقَّ بَصْرُهُ: انفتح. وخَشَّ فِيهِ: دخل. وَعَلَّتِ الْإِبِلُ: انصرفت عن الماء ولم تَرَوْ.

(٢) قَشَّ الْقَوْمُ: صَلَحُوا. جَزَّ النَخْلُ: حَانَ أَنْ يَقْطَعَ ثَمَرُهُ.

(٣) رَشَّتِ السَّمَاءُ: أَمْطَرَتْ مَطَرًا ضَعِيفًا، وَطَشَّتْ: مَثَلَهُ. وَثَلَّتِ الدَّابَّةُ: رَأَتْ.

(٤) طَلَّ الدَّمُ: هَدَرَ وَبَطَلَ. وَخَبَّ: عَدَا. وَكَمَّتِ النَخْلَةُ: أَطْلَعَتْ.

(٥) عَسَّ: طَافَ بِاللَّيْلِ لِحِرَاسَةِ النَّاسِ. وَفَشَّ الرَّجُلُ: تَجَشَّأَ. غ: وَقَشَّ. ط: وَقَسَّ.

(٦) الممتع ٢: ٤٤٤.

(٧) الممتع ٢: ٤٤٤ - ٤٤٥، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

(٨) ط، والمتع: على أنه.

(٩) ط: على أنه.

العربُ للتكثير نحو قَطَعَ وَكَسَّرَ. وأيضًا فإنهم يقولون فيه إذا رَدُّوه إلى ما لم^(١) يُسَمَّ فاعله: تَبَّه. ولو كان فَعَلَ لَقَالَ تَوْبَهُ إن كان من ذوات الياء، وتَوَّه إن كان من ذوات الواو، ولم يَجْزِ الإدغام كما لم يُدْعَمْ مثْلُ سُؤْيَرِ لَأَنَّ الواو مَدَّةٌ» انتهى.

ومثال ما لامه واو غَزَا يَغْزُو وَرَنَا يَرْنُو^(٢). واحْتَرَزَ بقوله وليس أحدهما حلقياً [١١٧: ١] مِنْ نَحْوِ حَيٍّ يَمْحَى / وَشَأَى يَشْأَى^(٣)، فإنه سَمِعَ الْفَتْحَ وَالضَّمَّ فِي مَضَارِعِ حَيٍّ.

وقوله وفي المضاعف المتعدي غير المحفوظ كَسْرُهُ مثاله صَبَّ يَصُبُّ، وَضَمَّ يَضُمُّ، وَرَدَّ يَرُدُّ، وَلَمْ يَلْمُ. واحْتَرَزَ بقوله غير المحفوظ كَسْرُهُ مما حُفِظَ فِيهِ الْكَسْرُ وَجَوِّا، وذلك في مضارعِ حَبَّ، وقرأ أبو رجاء العطاردي ﴿فَأَتَيْنُونِي يَجِبْكُمْ اللَّهُ﴾^(٤)، وجوَّارًا، وذلك في مضارعِ هَرَّ^(٥)، وَشَدَّ، وَعَلَّ^(٦)، وَبَثَّ بالثاء مثلث النقط، وَنَمَّ.

وقوله وهما لِغَلَبَةِ الْمُقَابِلِ مثاله كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ، وَعَالَمَنِي فَعَلَّمْتُهُ أَعْلَمُهُ. وصوغُ فَعَلَ لِلْمُغَالَبَةِ وَضَمَّ عَيْنِ الْمَضَارِعِ مِنْهُ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي مُتَصَرِّفٍ تَامٌ. وظاهرُ كلام ابن عصفور في (الْمُنْتَعِ)^(٧) أنه يكون من فَعَلَ بفتح العين إذ لم يَأْتِ مَا يُسْتَعْمَلُ لِلْمُغَالَبَةِ إِلَّا مِنْهُ.

وقوله خَالِيًا مِنْ مُلْزِمِ الْكَسْرِ يَعْنِي مِنْ مُلْزِمِ الْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ، نَحْوُ: سَارَ يَسِيرُ، وَوَعَدَ يَعِدُّ، وَزَمَى يَرْمِي، فإنه في المغالبة يبقى مضارعه على حاله من الكسر، تقول: سَايَرَنِي فَسَرَّتُهُ أَسِيرُهُ، وَوَاْعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدُّهُ، وَرَامَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهِ.

(١) ط، والممتع: لما لم.

(٢) رنا: نظر. غ: «وربا يرو». وهو صواب أيضًا.

(٣) شأى: سبق.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٣١. مختصر في شواذ القرآن ص ٢٠، وفيه أنه روي عنه: يَجِبْكُمْ.

(٥) غ: هَدَّ. هَرَّ: كرهه.

(٦) علَّه: سقاه ثانية، أو تباغًا. ونَمَّ الحديث: نقله من قوم إلى قوم على وجه الإفساد والشر.

(٧) الممتع ١: ١٧٣.

وقوله ولا تأثيرٍ لِخَلْقِي فِيهِ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ يَقُولُ: الضَّمُّ مُلْتَزِمٌ فِي مَضَارِعِ مَا هُوَ خَلْقِي الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ، نَحْوُ فَاهَمَنِي فَفَهَمْتُهُ أَفْهَمُهُ، وَفَاقَهَنِي فَفَقَهْتُهُ أَفْقَهُهُ. وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ^(١) فَتَحَ عَيْنَ مَضَارِعِ هَذَا النُّوعِ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ قِيَاسًا كَمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ لَغَيْرِ الْمَغَالِبَةِ. وَعِبَارَةٌ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْكَسَائِيَّ يَجْعَلُهُ بِالْفَتْحِ إِلَّا مَا سُمِعَ فِيهِ الضَّمُّ.

وَمِثْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ ذَلِكَ فِيمَا أَصْلُهُ فَعَلَ، وَقَصَرَ ذَلِكَ عَلَى مَا عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، فَقَالَ^(٢): «وَزَعَمَ الْكَسَائِيُّ أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى أَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ الْعَيْنُ حَرْفَ حَلْقٍ، نَحْوُ فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ» انْتَهَى.

وَالَّذِي حُكِيَ فِي هَذَا النُّوعِ الضَّمُّ، حَكَى أَبُو زَيْدٍ^(٣): شَاعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وَفَاخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ. وَالنَّقْلُ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفًا حَلْقِيًّا أَنَّهُ يَأْتِي بِالْفَتْحِ لِأَجْلِ الْحَلْقِيِّ. وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ^(٤): «وَاضَّأْتُ فَوْضَأْتُهُ أَوْضَؤُهُ بِالْفَتْحِ، قَالَ: «وَذَلِكَ بِسَبَبِ الْحَرْفِ الْحَلْقِيِّ». وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ السَّخَاوِيِّ: «رَوَى أَهْلُ اللُّغَةِ^(٥): شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وَفَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ»، يَعْنِي بِالْفَتْحِ. قَالَ: «وَرَوَايَةُ أَبِي زَيْدٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَاعَى حَرْفُ الْحَلْقِ» انْتَهَى.

وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ لَفْظًا، فَجَاءَ بِالْكَسْرِ لَا بِالضَّمِّ، وَهُوَ خَاصَمْتُ فَلَانًا فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ، بِكَسْرِ الصَّادِ^(٦)، وَلَا يُجِيزُ الْبَصْرِيُّونَ^(٧) إِلَّا الضَّمَّ، تَقُولُ: خَاصَمْتُهُ فَخَصَمْتُهُ

(١) شرح الشافعية للرضي ١: ٧٠، ٧١. وفي الغريب المصنف ٢: ٦٠٠ أنه ذهب إلى أنَّ العين مفتوحة في كل هذا النوع من الأفعال.

(٢) الممتع ١: ١٧٣.

(٣) النوادر ص ٥٥٧ وبغية الآمال ص ٧٦.

(٤) الصحاح (وضأ) وفيه: «(وَاضَّأْتُ فَوْضَأْتُهُ أَضَّؤُهُ)»، وليس فيه قوله الآتي. وما فيه موافق لما في الغريب المصنف ٢: ٦٠٠. وَاضَّأْتُ: فَاخَرْتُهُ بِالْوَضَاءِ فغلبته، والوضاءة: الحسن والنظافة.

(٥) الغريب المصنف ٢: ٦٠٠.

(٦) اللسان (خصم).

(٧) الكتاب ٤: ٦٨ والأصول ٣: ١١٩. «(وَلَا يُجِيزُ الْبَصْرِيُّونَ ... أَخْصِمُهُ)»: سَقَطَ مِنْ غ.

أَخْصُمُهُ، وَشَامَتُهُ فَشَتَمْتُهُ أَشْتَمُهُ^(١)، وَضَارَبْتُهُ فَضَرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ، أَي: عَلَبْتُهُ فِي الْخِصَامِ وَالشَّتْمِ وَالضَّرْبِ.

وقوله وقد يجيء ذو الحَلْقِيَّ غَيْرُهُ بِكسرٍ أو ضَمٍّ أَي: غير الذي لِعَلْبَةٍ [١١٧:٦ب] الْمُقَابِلِ، فَمَثَالُ مَا جَاءَ بِالْكَسْرِ: جَاءَ يَجِيءُ، وَضَاءُ^(٢) / يُضِيءُ، وَنَزَعَ يَنْزِعُ^(٣). وَمَثَالُ وَمَثَالُ مَا جَاءَ بِالضَمِّ: دَخَلَ يَدْخُلُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ وَسَاءَ يَسُوءُ، وَزَهَا يَزْهُو.

وقوله أو بهما يعني أنه يكون فيه^(٤) لغتان، أَي: كَسَرٌ مَعَ فَتْحٍ، نَحْو: مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ وَيَمْنَحُهُ، وَضَمٌّ مَعَ فَتْحٍ، نَحْو: حَوَّاهُ أَمْحُوهُ وَأَمْحَاهُ.

وقوله أو مُثَلَّثًا يعني أنه يكون فيه ثلاث لغاتٍ، نَحْو رَجَحَ الدِّينَارُ يَرْجَحُ وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ، وَنَبَعَ يَنْبَعُ وَيَنْبَعُ وَيَنْبَعُ.

وعند أكثر النحويين^(٥) لَا يَتَلَقَّى الْفَتْحُ أَوْ الضَّمُّ أَوْ الْكَسْرُ أَوْ لُغَتَانِ مِنْهَا^(٦) أَوْ الثَّلَاثَةُ إِلَّا مِنْ السَّمَاعِ بِحُكْمِ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا فِي الْمَغَالِبَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الضَّمِّ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْفَتْحُ أَكْثَرُ، وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ عِنْدَ عَدَمِ السَّمَاعِ.

وتعرَّضَ المصنَّفُ فِي هَذَا الْبَابِ لِقَوْلٍ وَمُضَارِعَةٍ وَمَعَانِيهِ وَاسْمٍ فَاعِلِهِ، وَلِقَوْلٍ وَمُضَارِعَةٍ وَمَعَانِيهِ وَاسْمٍ فَاعِلِهِ، وَلِقَوْلٍ^(٧) وَمَعَانِيهِ وَمُضَارِعَةٍ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِاسْمِ فَاعِلِهِ اِكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرَهُ فِي (بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ)^(٨).

(١) غ: أَشْتَمَهُ. وكذا أَضْرِبَهُ.

(٢) ضاء القمر: أضاء.

(٣) غ: وقرع يقرع.

(٤) غ، ط: فيهما.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٢٥.

(٦) في الأصول: منهما، صوابه في الارتشاف ١: ١٥٨.

(٧) زيد هنا في غ: ومضارعه ومعانيه واسم فاعله ولفعله.

(٨) انظر ما تقدم في ١٠: ٢٩٧ - ٣٠٣.

وتعرّضَ له غيره من المصنّفين هنا، فقال: اسمُ الفاعل من فَعَلَ على وزن فاعِلٍ، نحو ضاربٍ وقاعدٍ وجالسٍ، هذا القياس. وجاء على فَعُولٍ، نحو نَعُوسٍ ونُؤُولٍ. وعلى فَعِيلٍ، نحو عَزِيفٍ وعَرِيجٍ. وعلى فَعِلٍ، نحو عَوِقٍ وقَطِيعٍ. وعلى فُعْلَةٍ نحو عُوقَةٍ^(١). وعلى فَعِيلٍ، نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ. وعلى فَعِيلَانٍ نحو بَيِّحَانٍ^(٢). وعلى فُعْلَانٍ في المذكر وفُعْلَى في المؤنث، نحو نَعْسَانٍ ونَعْسَى. وعلى فَعَالٍ، نحو جَوَادٍ. وعلى فَوَعَلٍ، نحو خَوَوْتَعٍ^(٣). وعلى مُفْعِلٍ، نحو مُعِمٍّ ومُلِمٍّ ومُفْجِعٍ. وجميعُ أفعالها على فَعَلَ بفتح العين، نحو: نَعَسَ، ونَأَلَ، وعَرَجَ، وعَزَفَ، وعَاقَ، وقَطَعَ رَحِمَهُ^(٤)، وسَادَ، ومَاتَ، ومَاتَ، وبَاحَ، وجَادَ، وَخَتَعَ: إذا صار تحت الظلمة، وعَمَّ بخير، ولمَّ، وفَجَعَهُ الموتُ.

* * *

(١) ط: عرقة. رجل عُوقَة: ذو تعويق لأصحابه.

(٢) باح بسرّه: أظهره.

(٣) خَتَعَ: صار تحت الظلمة.

(٤) ط: وحَمَدَ.

ص: فصل

يُكْسَرُ ما قبلَ آخِرِ المضارعِ إن كان ماضيه غيرَ ثلاثيٍّ، ولم يُبدَأْ بتاءِ المطاوعةِ وشبهها، ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كان ماضيه رباعياً، وإلا فُتِحَ، ويكسره غيرُ الحجازيين ما لم يكن ياءً إن كُسر ثاني الماضي، أو زيدَ أَوَّلُهُ تاءً معتادةً أو همزةً وصلٍ، ويكسرونه مطلقاً في مضارعِ أَبِي وَوَجَلٍ ونحوه، ورُبَّما حُمِلَ على تَعْلَمُ تَذْهَبُ وشبهه، وعلى يَثْبَى يَثْلَمُ.

ش: يشمل قوله غيرَ ثلاثيٍّ الرباعيَّ والخماسيَّ والسداسيَّ، نحو يُدَحْرِجُ وَيَسْتَخْرِجُ. وَيَسْتَخْرِجُ.

وقوله ولم يُبدَأْ بتاءِ المطاوعةِ نحو تَدَحْرِجُ وتَعْلَمُ وتَضَاعَفُ؛ لأنَّ مضارعَ هذه ونحوها مفتوحٌ ما قبلَ آخره، نحو يَتَدَحْرِجُ وَيَتَعْلَمُ وَيَتَضَاعَفُ. وتُمَيِّتُ تاءَ مُطاوعةٍ لأنَّ أكثرَ ما يبدأ بها مُطاوعٌ للعاري منها.

وقوله وشبهها ليدخل فيه مثلُ تَبَخَّرَ وتَكَبَّرَ وتَوَانَى، فإنَّ التاءَ فيه ليست لمطاوعةٍ، وما قبلَ آخِرِ المضارعِ فيها مفتوحٌ.

وقوله ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كان ماضيه رباعياً لا يُريدُ رباعيَّ الأصول، بل ما كان على أربعةِ أحرفٍ إما أصلاً كَيُدَحْرِجُ، أو بزائدٍ لإلحاقِ /أو لغيرِ إلحاقِ، نحو يُجْلِبِبُ ويضاربُ ويُكْرِمُ؛ إذ الماضي جَلَبَبَ وضاربٌ وأكرمَ.

وقوله وإلا فُتِحَ أي: وإلا يكن ماضيه رباعياً فُتِحَ حرفُ مضارعتِهِ.

وقولُ وَيَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيين ما لم يكن ياءً إن كُسر ثاني الماضي مثاله عَلِمَ، فيقولون في مضارعه عَلِمَ ونَعْلَمُ وتَعْلَمُ، ولا يقولون يَعْلَمُ، كأنهم في الياءِ يستثقلون كسرتها، وستأتي لغةٌ مَنْ يكسرها في آخر هذا الفصل^(١) إن شاء الله،

(١) انظر ما يأتي في ق ١١٨/ب من الأصل.

وشرط ذلك أن يكون المضارع مفتوح العين، فإن كان مكسوره نحو يَحْسِبُ وَيَرِثُ لم يكسروا حرف المضارعة.

وقوله أو زيد أوله تاء مُعتادة هي تاء المطاوعة وشبهها، فيقولون إِنْذَرُوا وَتَنَكَّسُوا وَتَنَكَّسُوا، ولا يقولون يَنَكَّسُوا. وَعِلَّةُ ذلك أَنَّ بَنِي تميم وجميع العرب يكسرون حروف المضارعة غير الياء فيما لحقه همزة الوصل^(١) لِلزُّومِ عَيْنِ الْفَعْلِ فِيهَا الْكَسْرُ فِي الْمَضَارِعِ، وَتَنَفَّعُوا فِي مَعْنَى تَنَفَّعُوا لِأَنَّهُ لِلْمَطَاوَعَةِ، فَحُمِلَ عَلَى تَنَفَّعُوا لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، كَمَا حَمَلُوا يَذَرُ عَلَى يَدَعُ لَكُونَهُ فِي مَعْنَاهُ، وَازْدَوَجُوا عَلَى تَزَاوَجُوا، لِأَنَّ أَصْلَ الْمَطَاوَعَةِ لَا تَنَفَّعُوا.

وقوله أو همزة وصل سواء أكان حُاسِيًا أم سُدَاسِيًا، فيقولون إِنْطَلِقُوا وَنُطَلِقُوا وَتَنْطَلِقُوا، ولا يقولون يَنْطَلِقُوا. وكذلك إِسْتَخْرِجُوا وَنُسْتَخْرِجُوا وَتَسْتَخْرِجُوا، ولا يقولون يَسْتَخْرِجُوا، وقرأ زيد بن علي ويحيى بن وثَّاب وعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ: ﴿وَيَاكَ نِسْتَعِينُ﴾^(٢) بكسر النون. وَنَصَّ صَاحِبُ (اللُّوَامِحِ)^(٣) عَلَى أَنَّ الْكَسْرَ فِي النَّونِ وَالْهَمْزَةُ وَالتَّاءُ لُغَةً تَمِيمٌ، وَالْحَاجَازِيُّونَ يَفْتَحُونَ حُرُوفَ الْمَضَارِعَةِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

واحترز بقوله مُعتادة من التاء المزيدة في أول الماضي شذوذًا، كَتَرَمَسَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى رَمَسَهُ أَي: سَرَّهُ.

وقوله وَيَكْسِرُونَهُ مطلقًا في مضارع أَبِي أَي: الَّذِينَ يَكْسِرُونَ حُرُوفَ الْمَضَارِعَةِ، وَيَسْتَنْتُونَ الْيَاءَ، يَكْسِرُونَ الْحُرُوفَ مطلقًا سواء أكان ياء أم غيره في مضارع أَبِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ بَلْ عَلَى وَزْنِ فَعَلْ؛ فَيَقُولُونَ فِي مَضَارِعِهِ إِيْنِي وَتُنْبِي وَنُنْبِي.

(١) الكتاب ٤: ١١٢.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٥. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٣ والبحر المحيط ١: ١١٣.

(٣) في الأصول: اللوامح. واسمه: اللوامح في شواذ القراءات، ومؤلفه أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المتوفى سنة ٤٥٤ هـ بنيسابور. البحر المحيط ١٢: ٤٦٩. وغاية النهاية

١: ٣٦١ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢: ٧٥.

وقوله **وَوَجَلْ** ونحوه نحوُه مثل **وَجَلْ** مما فاؤه واو على وزن **فَعَلَ** بشرط أن يكون مضارعه على **يَفْعَلُ** بفتح العين؛ فإنَّ حرف المضارعة يكسرونه مطلقاً، فيقولون **يُجَلْ** و**يَنَجَلْ** و**يَنَجَلْ**.

وقال الثَّمانيني^(١): «إن كان أولُه . يعني أول **فَعَلَ** . واوًا فأهلُ الكسر مختلفون: فكاسرٌ كلُّها، فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقومٌ من يكسر الهمزة والنون والتاء يفتحون الياء، فيقولون **يُوجَلْ**، وقومٌ من هؤلاء يقلبون من الواو ألفاً، فيقولون **يَاَجَلْ** و**يَاَجَلْ** و**يَاَجَلْ** و**يَاَجَلْ**، انتهى.

قال بعض أصحابنا: ومن العرب من يُبدل الواو ياءً مع فتح حرف المضارعة، فيقولون **يَنَجَلْ** و**يَنَجَلْ**، وذلك أنه اجتمع واو وياء، وإحداها ساكنة، فأشبه طياً [ب/١١٨:٦] مصدرَ طَوَيْتَ، فقلَّب الواو ياءً / كما قلَّبها في طَيٍّ إذ أصله طَوَيْتَ، فقال **يَنَجَلْ**، ثم حمل **يَنَجَلْ** و**يَنَجَلْ** وأُجَلْ عليه.

وقوله **وَرُبَّمَا حُمِلَ عَلَى تَعْلَمُ تَذْهَبُ** وذلك لشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان قد اختلف الوزن في الماضي. وأشدُّ من هذا قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثَّاب وعُبَيْد بن عُمَيْر ﴿نَعْبُدُ﴾^(٢) بكسر النون، وماضيه **فَعَلَ** بفتح العين، ومضارعه **يَفْعَلُ** بضم العين.

وقوله وعلى **يُنْبَى** **يُنْلَمُ** يعني أنه حُمِلَ كسر الياء في **يُنْلَمُ** على **يُنْبَى**، وقرأ يحيى بن وثَّاب ﴿فَاغْمِ يَنْفُلُونَ كَمَا تَنْفُلُونَ﴾^(٣). وقال المصنف في الشرح^(٤): «وكسرُ الياء غريب».

(١) شرح التصريف له ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٥. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٣.

(٣) سورة النساء: الآية ١٠٤. شواذ القراءات للكرماني ص ١٤٣ وشرح المصنف ٣: ٤٤٨.

(٤) ٣: ٤٤٨.

وقال الثَّمانيني^(١): «فعل - يعني الذي ليس أوله واو، وما في أوله ألف وصل - للعرب فيه مذاهب: فاللغة الفصحى فتح حرف المضارعة من همزة أو نون أو تاء أو ياء. وثانيها كسر جميعها وإن كانت الكسرة في الياء مستثناة. وثالثها تخصيص الكسر بالهمزة والنون والتاء دون الياء» انتهى.

وقال الفراء^(٢): «وفي نَسْتَعِيْنُ لغتان: قُرِيش وَكِنانة يَنْصبون النون، وعامةُ العرب من بني تميم وقَيْس وَرَبِيعَة يقولون نِسْتَعِين وَنِسْتَعِين وأنا إِسْتَعِين، ولا يقولون هو يَسْتَعِين بكسر الياء، وقد يقول ذلك بعضُ كُلب، وهي من الشاذِّ، وقد قرأتِ القراء بالكسر في ﴿نِسْتَعِين﴾^(٣)، ﴿ولا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤)، ﴿وما تَشَاوِرُونَ﴾^(٥)، و﴿تَخَافُونَ﴾^(٦)، و﴿ما لَكَ لا تَقْمَنَّا﴾^(٧)، و﴿ألمْ إِعْهَدْ﴾^(٨)، و﴿قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾^(٩)، و﴿يَتَبَيَّنُ وَجْهُهُ وَيَسْوُدُّ وَجْهُهُ﴾^(١٠)، و﴿وَيَطْمَئِنُّ﴾^(١١)، وما كان مثله من

(١) شرح التصريف له ص ١٩٥ - ١٩٧ باختصار.

(٢) لغات القرآن له ص ٦ - ٩. وانظر بغية الآمال ص ١٥٣.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ٥. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

(٤) سورة هود: الآية ١١٣. ونسبت في الكشاف ٢: ٢٩٦ لأبي عمرو، وفي بغية الآمال ص ١٥٣ ليحيى بن وثاب، وكذا في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣١، وزاد أنها رويت عن عُمارة بن عقيل.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٣٠. وهي قراءة يحيى بن وثاب. المحرر الوجيز ٥: ٤١٥.

(٦) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٧) سورة يوسف: الآية ١١. وهي قراءة يحيى بن وثاب وأبي رزین والأعمش. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣١٦ وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٤٢.

(٨) سورة يس: الآية ٦٠. وهي قراءة يحيى بن وثاب وطلحة. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٠٢.

(٩) سورة الأعراف: الآية ١٢٣.

(١٠) سورة آل عمران: الآية ١٠٦. وهي قراءة يحيى بن وثاب وأبي رزین العُقيلي وأبي نُحَيْك.

البحر المحیط ٨: ٧٩.

(١١) سورة المائدة: الآية ١١٣.

فعلٍ قد زيدَ فيه مثل استَفَعَلْتُ وانْفَعَلْتُ وافتَعَلْتُ أَجَرَيْتَهُ على هذا المجرى، وما كان من الفعل ليست فيه زيادة فإنما تُكسر التاء منه والنون والألف إذا كانت فَعِلْتُ مكسورة العين مثل جَهَلْتُ وَعَلِمْتُ، وأما ما كان مفتوح العين فخطأً أن تقول: أنت تَسْرُدُ^(١) أو تَضْرِبُ. وفي قوله ﴿لَا تَوْجَلْ﴾^(٢) ثلاثُ لغات: لغة قریش وكنانة: نحن تَوْجَلْ، وهو يَوْجَلْ، وأنا أَوْجَلْ، وأنت تَوْجَلْ. وتَمِيم: نِيَجَلْ وإِيَجَلْ وتِيَجَلْ وَيِيَجَلْ، يكسرون الياء في هذا الحرف، ولا يكسرون في يَعْلَمُ، قال مُتَمِّمُ بن نُؤَيْرَةَ^(٣):

لَعَمْرُكَ أَلَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ولا تَنَكِّي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيُجَاعَا

وبنو عامر كَتَمِيمَ إلا أَنَّهُمْ إذا صاروا إلى الياء فتحوها، وصَبَرُوا الواوَ أَلْفًا، فقالوا: هو يَاجَعُ ويَاجَلُ.

وما كان على فَعَلٍ يَفْعَلُ فلا تُكسر التاء فيه ولا النون ولا الألف. وزعم الكسائي أنه سمع بعض بني دُبَيْرٍ يقول: أنت تَلْحَنُ وتَذْهَبُ انتهي^(٤) ملخصاً.

* * *

(١) ط: تسود.

(٢) سورة الحجر: الآية ٥٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٤١، ٣٤٢، وأوله تَمِّمُ: بِقَعْدِكَ، وَفَقَعْدِكَ. غ: تَنَكِّي.

(٤) يعني قول الفراء.

ص: فصل

انفردَ الرباعيُّ بِ(فَعْلَل) لازماً ومتعدياً لِمَعَانٍ كثيرة، وقد يُصاغُ مِنْ اسمِ رباعيٍّ لِعَمَلٍ بِمُسَمَّاهُ، أو لِمُحَاكَاتِهِ، أو لِجَعْلِهِ فِي شَيْءٍ، أو لِإِصَابَتِهِ، أو لِإِصَابَةِ به، أو لِإِظْهَارِهِ، وقد يُصاغُ مِنْ مَرْكَبٍ لِإِخْتِصَارِ حِكَايَتِهِ.

ش: مثالُ اللازم /عَرَبَدَ. ومثالُ المتعدي دَخَرَجَ. ومثالُ ما صِيغَ لِعَمَلٍ بِمُسَمَّاه [٦: ١١٩/١] قَرَمَصَ القُرموصَ^(١): حَفَرَهُ. ومثالُ محاكاته عَقَرَبَ الشَّيْءَ: لَوَاهُ كَالْعَقَرَبِ. ومثالُ جَعْلِهِ فِي شَيْءٍ فَلَقَلَ الطَّعَامَ^(٢)، وَعَصَفَرَ الثَّوبَ^(٣). ومثالُ إِصَابَتِهِ عَزَقَبَهُ: أَصَابَ عُرْقُوبَهُ. ومثالُ إِصَابَةِ به عَزَجَنَهُ: أَصَابَهُ بِعُرْجُونٍ^(٤)، وَفَرَجَنَ الدَّابَّةَ: حَسَّهَا بِالْفَرَجُونِ^(٥)، أَي: الْمَحْسَنَةَ. ومثالُ إِظْهَارِهِ عَسَلَجَحْتُ الشَّجَرَةَ: أَخْرَجْتُ عَسَالِيحَهَا^(٦). ومثالُ إختصارِ الْحِكَايَةِ بِسَمَلٍ وَحَسْبَلٍ وَسَبَحَلٍ وَحَمْدَلٍ وَجَعْلَلٍ إِذَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَحَسْبِي اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَجَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

* * *

(١) القرموص: حفرة واسعة الجوف ضيقة الرأس يستدفع فيها الإنسان الصَّرد.

(٢) فلفل الطعام: جعل فيه القُلُقُل.

(٣) عصفر الثوب: صبغه بِالْعُصْفُر.

(٤) العرجون: العِذْق، أو العِذْق إِذَا يَبَسَ وَاعْوَجَّ.

(٥) الفرجون: آلة من حَدِيد لها أَسْنَان تَنْظِفُ بِهَا الدَّابَّة.

(٦) عساليح الشجرة: عروقها، واحدها عُسلوج وعِسلاج.

ص: فصل

من مُثُلِ الْمَزِيدِ فِيهِ (أَفْعَلْ)، وهو للتَّعْدِيَةِ، أو لِلْكَثْرَةِ، أو لِلصَّيْرُورَةِ، أو لِلإِعَانَةِ، أو لِلتَّعْرِيضِ، أو لِلسَّلْبِ، أو لِلإِفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ، أو لَجَعْلِهِ صَاحِبَهُ بِوَجْهِ مَا^(١)، أو لِلْبُلُوغِ عَدَدٍ أو زَمَانٍ أو مَكَانٍ، أو لِمُوَافَقَةِ ثَلَاثِيٍّ، أو لِإِغْنَائِهِ عَنْهُ، أو لِمُطَاوَعَةِ فَعَلٍ.

ش: هذه المعاني المذكورة لهذه الأبنية في المزيد وفي المجرَّد تُسَمَّعُ وتُحَفَظُ، وليس شيء منها مُطَرَّدًا في هذه الأبنية، وهو نَظَرُ لُغَوِيٍّ، فأهلُ اللغة يُقَدِّمُونَ هذا، ويذكرون الوجوه التي تكون في هذه الأبنية، ويمثِّلون ذلك ليُحَفَظَ كما تُحَفَظُ حُرُوفُ اللغة، ولذلك قال أبو علي^(٢): «وقد عَمِلَ أَهْلُ اللغةِ في هذا القَنْ كُتُبًا» انتهى.

ومثالُ التَّعْدِيَةِ: أَخْرَجْتُ زَيْدًا، أَصْلُهُ خَرَجَ، فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ الْهَمْزَةَ لِلتَّعْدِيَةِ، فكان الفعل قَبْلَهَا لازِمًا، فصارَ بِهَا مُتَعَدِّيًا، وَأَلْبَسْتُهُ الثَّوْبَ، وَأَعْلَمْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا.

ومثالُ الكثرة: أَطْبَى الْمَكَانُ وَأَضَبَّ وَأَذَابَ: كَثُرَ ظِبَاؤُهُ وَضِبَابُهُ وَذُنَابُهُ.

ومثالُ الصَّيْرُورَةِ: أَعَدَّ الْبَعِيرُ: صارَ ذَا عُدَّةٍ^(٣)، وَأَجْرَبَ الرَّجُلُ: صارَ ذَا جَرَبٍ فِي إِبِلِهِ أَوْ غَنَمِهِ، وَأَحَزَّ: صارَ ذَا نُحَازٍ^(٤)، وَأَلَامَ: صارَ ذَا شَيْءٍ يَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَصْرَمَ النَّخْلُ: صارَ ذَا ثَمَرٍ صَالِحٍ لِلصَّرَامِ، وَأَخْصَدَ الزَّرْعُ: صارَ ذَا سُنبُلٍ صَالِحٍ لِلْحَصَادِ، وَأَثَلَتِ النَّاقَةُ: صَارَتْ ذَاتَ وَلَدٍ يَتَلُوهَا، وَأَجَرَتِ الْكَلْبَةُ: صَارَتْ ذَاتَ جِرَاءٍ، وَأَلْبَنَتِ الشَّاةُ وَغَيْرُهَا: صَارَتْ ذَاتَ لَبَنٍ، وَأُنْجَبَتِ الْمَرْأَةُ: صَارَتْ ذَاتَ أَوْلَادٍ بُحْبَاءَ.

(١) في التسهيل ص ١٩٨: «أو لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه». وما في حاشيته موافق لما في التذييل عن ثلاث نسخ.

(٢) التكملة ص ٢١٦.

(٣) الغدة: كل عقدة في الجسم أطاف بها شحم، وكل قطعة صلبة بين العصب.

(٤) النحاز: داء يصيب الدواب في رثتها تسغل به سعالًا شديدًا.

ومثال الإعانة أَخْلَبْتُ فُلَانًا وَأَرْعَيْتُهُ وَأَفْرَيْتُهُ وَأَبْعَيْتُهُ وَأَطْلَبْتُهُ وَأَخْرَيْتُهُ: إذا أَعْنَتَهُ على الحَلْبِ وعلى الرَّعْيِ وعلى القِرَى وعلى مُبْتَغَاهِ وعلى مَطْلُوبِهِ وعلى حَرْبِ عِدَاهِ.
ومثال التعريض أَقْتَلْتُ فُلَانًا، وَأَبَعْتُ الشَّيْءَ، أَي: عَرَضْتُهُ لِلْقَتْلِ وَالْبَيْعِ.
ومثال السَّلْبِ أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ، وَأَعْتَبْتُهُ، وَأَعَجَمْتُ الْكِتَابَ، أَي: أَرَلْتُ عَنْهُ سَبَبَ شَكْوَاهِ، وَسَبَبَ عَتَبِهِ، وَسَبَبَ إِهْمَامِهِ بِنَقْطِهِ.

/ويجيء (أَفْعَلَنَ) بضدَّ السَّلْبِ، وهو الإحواج إلى الشَّيْءِ، ولم يذكره المصنف، [١١٩:٦/ب]
ذكر ذلك أهل اللغة، قالوا أَشْكَيْتُهُ: أَخَوَجْتُهُ إِلَى الشَّكْوَى^(١). وَأَطْلَبْتُهُ^(٢): أَخَوَجْتُهُ إِلَى الطَّلَبِ، ولذلك قالوا ماءً مُطْلَبٌ^(٣): إذا بَعَدَ وَأَخَوَجَ إِلَى الطَّلَبِ، وقالوا أَطْلَبْتُ الرَّجُلَ^(٤): إذا أَعْطَيْتَهُ مَا طَلَبَ، وهذا يُؤَوَّلُ إِلَى معنى الإزالة، أَي: أَرَلْتُ عَنْهُ الطَّلَبَ، وهو السَّلْبُ. وكذلك أَفْرَعْتُ الرَّجُلَ، أَي: أَعْنَتُهُ عَلَى مَا يُخَافُ حَتَّى أَمِنَ، وَيَرْجِعُ إِلَى معنى الإزالة، أَي: أَرَلْتُ عَنْهُ الْفَرَجَ.

ومثال الإلقاء: أَحَمَدْتُ فُلَانًا، وَأَبْخَلْتُهُ، وَأَجَبْنْتُهُ، وَأَفْخَمْتُهُ، أَي: وَجَدْتُهُ مُتَّصِفًا بِمَا يُوجِبُ حَمْدَهُ، وَذَا بُخْلٍ، وَجُبْنٍ، وَإِفْخَامٍ، أَي: عَجَزَ عَنْ قَوْلِ الشَّعْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ لَبْنِي سُلَيْمٍ^(٥): «لَقَدْ سَأَلْتُهَا فَمَا أَبْخَلْتُهَا، وَقَاتَلْتُهَا فَمَا أَجَبْنْتُهَا، وَهَاجَيْتُهَا فَمَا أَفْخَمْتُهَا». قُلْتُ: وَحَكَى الْكَسَائِيُّ^(٦): دَخَلْتُ بِلَدَةٍ فَأَعَمَرْتُهَا، وَأَخْرَيْتُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا، وَأَغْفَلْتُهُ
عَنِ الْجُودِ وَالْمَجْدِ يَوْمَ الْفَخَارِ

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣٨ وأدب الكاتب ص ٤٥٣.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٤٠ وأدب الكاتب ص ٤٥٣.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٥٠، ٤٥٣.

(٤) المحصص ١٢: ٢٢٥.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٥٠ وأدب الكاتب ص ٤٤٧ والأُمالي ٢: ١١٤.

(٦) مجالس العلماء ص ١٧٨ والخصائص ٣: ٢٥٤.

أي: وجدَّها كذلك، ووجدته أصمَّ وغافلاً. ومنه عند ابن جني^(١) ﴿وَلَا تُطْعَمَنَّ أَغْفَلَنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾^(٢)، ولذلك عطف بالواو^(٣).

وقوله أو لجعله صاحبه بوجه ما ثبت في بعض النسخ «أو يجعل الشيء صاحبه ما هو مُشْتَقٌّ منه». ومثاله أَشْفِيَتْ فُلَانًا: أعطيته دواءً يَسْتَشْفِي به. وَأَسْقَيْتُهُ: جعلته ذا ماءٍ يَسْقِي به ما يَحْتَاج إلى السَّقْيِ، وكذلك إذا أعطيته ما يصنع منه سِقَاءً^(٤). وَأَقْبَرْتُهُ: جعلتُ له قَبْرًا. وَأَنْعَلْتُهُ، وَأَزَكَبْتُهُ، وَأَعْبَدْتُهُ، وَأَخْدَمْتُهُ: جعلتُ له نَعْلًا، ومَرْكُوبًا، وَعَبْدًا، وخَادِمًا.

ومثال بلوغ عددٍ أَعَشَرَتِ الدراهمُ، وَأَثْلَثَتْ، وَأَزْبَعَتْ، إلى أُمَامَتْ، وَالْقَتْ، أي: صارت عشرين إلى تسعين، وصارت مئةً وألفًا.

ومثال بلوغ زمانٍ أَمْسَيْنَا، وَأَصْبَحْنَا، وَأَعَشَيْنَا، وَأَصْلْنَا، وَأَضْحَيْنَا، أي: بَلَّغْنَا الصُّبْحَ، والمساءَ، والعَشيَّ^(٥)، والضُّحَى، والأصيل.

ومثال بلوغ مكانٍ: أَشَاءَمَ القَوْمُ، وَأَعْرِقُوا، وَأَنْجَدُوا، وَأَنْهَمُوا، وَأَيَّمُوا، أي: قَصَدُوا الشَّامَ، والعراقَ، ونَجْدًا، وَهَمَامَةً، واليَمْنَ، أو بَلَّغُوها.

ومثال موافقةٍ ثلاثيٍّ: أَحَزَنَهُ وَحَزَنَهُ، وَأَقَالَه الْبَيْعَ وَقَالَه، وَأَشَعَّلَهُ الْأَمْرُ وَشَعَّلَهُ، وَأَحَبَّ فُلَانًا وَحَبَّهُ.

ومثال إغناؤه عن ثلاثيٍّ: أَرْقَلَ وَأَعْنَقَ، أي: سَارَ سَيْرًا سَرِيعًا، وَأَذْنَبَ: أَثِمَ، وَأَقْسَمَ: حَلَفَ، وَأَفْلَحَ^(٦): فَازَ، وَأَخْضَرَ: عَدَا.

(١) الخصائص ٣: ٢٥٣ - ١٥٥.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٨، وتمتها: ﴿وَأَتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾.

(٤) غ: شفاءً.

(٥) غ: والعشاء.

(٦) ط: وأحلف.

ومثال مُطَاوَعَةٍ فَعَلَ: ظَأَزْتُ الناقةَ على حُوارٍ غيرها فَأَظَأَزْتُ: إذا رَمَمَتْه،
وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، أي: فَرَّقَتْه، فَأَقْشَعَ، أي: تَفَرَّقَ، وَكَبَيْتُ الرَّجُلَ: أَسَقَطْتُهُ،
فَأَكَبْتُ، أي: سَقَطْتُ، وَشَنَقْتُ الْبَعِيرَ: اسْتَوْفَقْتُهُ بِجَذْبِ زِمَامِهِ، /فَأَشْنَقُ، أي: وَقَفْتُ. [٦: ١٢٠/١]
انتهى ما شرح به المصنف^(١) أَفْعَلَ غير ما نَبَّهنا عليه.

وَكُونُ أَفْعَلَ مُطَاوَعًا لِفَعَلَ لم يذكره س، وذكره ابنُ جَنِّي في خَصَائِصِهِ^(٢)، ومنه
أَنْسَلَ رِيْشُ الطَّائِرِ وَوَبَّرَ الْبَعِيرُ إِذَا سَقَطَا، وَنَسَلْتُهُ أَنَا، وَأَنْزَفَتِ الْبَعْرُ إِذَا ذَهَبَ مَاوُهَا،
وَنَزَفْتُهَا أَنَا، وَأَمَرَتِ الناقةُ إِذَا دَرَّ لَبْنُهَا، وَمَرَيْتُهَا أَنَا بِالْمَسْحِ. وَكَوْنُ أَفْعَلَ مُطَاوَعٌ فَعَلَ
غَرِيبٌ.

وجاءت أيضًا أَفْعَلَ مُضَادَّةً لِفَعَلَ^(٣)، قالوا أَنْشَدَ الضَّالَّةَ: عَرَفَهَا، وَنَشَدَهَا:
طَلَبَهَا، وَأَنْشَطَ الْعُقْدَةَ: حَلَّهَا، وَنَشَطَهَا: عَقَّدَهَا، وَأَخْفَى الشَّيْءَ: سَتَرَهُ، وَخَفَاهُ:
أَظْهَرَهُ.

وقال ابن عصفور^(٤): أَفْعَلَ لَهَا أَحَدَ عَشَرَ مَعْنًى:
الْجَعْلُ: وهو على ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: جَعَلَهُ يَفْعَلُ كَأَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، أي: جَعَلْتُهُ
خَارِجًا وَدَاخِلًا. وَجَعَلَهُ عَلَى صِفَةٍ كَأَطْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ طَرِيدًا. وَجَعَلَهُ صَاحِبَ شَيْءٍ
كَأَقْبَرْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا.

وَالْمُهْجُومُ: كَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ، أي: هَجَمْتُ. وَأَمَّا طَلَعْتُ عَلَيْهِمْ فَبَدَوْتُ.
وَالضُّيَاءُ: كَأَشْرَقَتِ الشَّمْسُ: أَضَاءَتْ. وَأَمَّا شَرَقْتُ فَطَلَعْتُ.
وَنَفْيُ الْغَرِيزَةِ: كَأَسْرَعَ وَأَبْطَأَ، أي: عَجَلَ وَاخْتَبَسَ.

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) الخصائص ٢: ٢١٥.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٦٣.

(٤) الممتع ١: ١٨٦ - ١٨٨.

والتَّسْمِيَةُ: كَأَكْفَرْتُهُ وَأَخْطَأْتُهُ، أَي: سَمَّيْتُهُ كَافِرًا وَمُخْطِئًا.
والدُّعَاءُ: كَأَسْقَيْتُهُ: دَعَوْتُ لَهُ بِالسُّقْيَا، قَالَ ذُو الرِّمَةِ^(١):
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ يَمَّا أُبْتُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

أَي: أَدْعُو لَهُ بِالسُّقْيَا.
والتَّعْرِيزُ: كَأَقْتَلْتُهُ: عَرَضْتُهُ لِلْقَتْلِ.
وَالصَّيْرُورَةُ: كَأَجَذَبَ الْمَكَانُ: صَارَ ذَا جَذَبٍ.
وَالاسْتِحْقَاقُ: كَأَقْطَعَ النَّحْلُ، وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ، أَي: اسْتَحَقَّ أَنْ يُفْعَلَ بِهِمَا ذَلِكَ.

وَالْوُجُودُ: كَأُبْصَرَهُ: دَلَّهُ عَلَى وَجُودِ الْمُبْصَرِ.
وَالْوُصُولُ: كَأَغْفَلْتُهُ، أَي: وَصَلْتَ غَفْلَتِي إِلَيْهِ.
وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في معاني أَفْعَلَ أَنَّهُ يَكُونُ مُطَاوِعَ فَعَّلَ، كَفَطَرْتُهُ فَأَفْطَرُ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَّرَ. وَلِمَعْنَى التَّكْثِيرِ: تَقُولُ: أَغْلَقْتُ الْأَبْوَابَ، قَالَ^(٢):
مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا، وَأَغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ
وَلِلْمَجِيءِ: نَحْوُ أَقَلَلْتُ وَأَكْثَرْتُ، أَي: جِئْتُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. وَلِلتَّفَرُّقِ:
كَأَشْرَقَتِ الشَّمْسُ: إِذَا أَضَاءَتْ، وَشَرَقَتْ: إِذَا طَلَعَتْ. وَذَكَرَ أَنَّ أَشْكَيْتُ فَلَانًا يَكُونُ
عَلَى مَعْنَى السَّلْبِ، أَي: أَزَلْتُ عَنْهُ الشُّكَايَةَ، وَعَلَى مَعْنَى: جَعَلْتُهُ يَشْكُو، قَالَ: فَهُوَ
مِنَ الْأَضْدَادِ.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٣): أَغْفَلْتُ الرَّجُلَ: وَجَدْتُهُ غَافِلًا، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي
كَرْبٍ^(٤): «وَاللَّهِ يَا بَنِي سُلَيْمٍ لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْجَلْنَاكُمْ،

(١) ديوانه ٢: ٨٢١ والكتاب ٤: ٥٩ والنوادر ص ٥٤٠.

(٢) الفرزدق. ديوانه ١: ٣٨٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٦. أبو عمرو: أبو عمرو بن العلاء.

(٣) الخصائص ٣: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٤) تقدّم قريبًا في ق ١١٩/ب من الأصل.

وهاجيناكم فما أَفَحَمْنَاكُمْ»، أي: لم نَجِدْكُمْ جُبْنَاءَ، ولا بُحْلَاءَ، ولا مُفَحِّمِينَ، وقال
الأعشى^(١):

أَنُؤَى ، وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيَزُودَا فَمَضَى ، وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةٍ مَوْعِدَا
أي: صادَفَه مُخْلَفًا.

وقال أبو عمرو بن الحاجب فيما هو لإفناء الشيء بمعنى ما صيغ / منه: قد [١٢٠: ٦/ب]
تكون الصفة في معنى الفاعل، نحو أُنْجَلَتْهُ، أي: وَجَدْتُهُ بُحْلًا، وقد تكون في معنى
المفعول، نحو أَحْمَدْتُهُ، أي: وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا^(٢).

ص: ومنها (فَعَّلَ)، وهو للتَّعْدِيَةِ، وللتَّكْثِيرِ، وللسَّلْبِ، وللتَّوَجُّهِ، ولِجَعْلِ
الشيء بِمَعْنَى ما صيغ منه، واختصار حكايته، ولموافقة (تَفَعَّلَ) و(فَعَلَ)،
وللإغناء عنهما.

ومنها (تَفَعَّلَ)، وهو لمطاوعة (فَعَّلَ)، وللتَّكْلُفِ، والتَّجَنُّبِ، والصَّيرُورَةِ،
وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمًّى ما اشْتَقَّ منه، وللعمل فيه، وللاتِّخَاذِ، ولمواصلة العمل في
مُهْلَةٍ، ولموافقة (اسْتَفْعَلَ)، وموافقة الْمَجْرَدِ، وللإغناء عنه وعن (فَعَّلَ)،
ولموافقته.

ش: مثال التَّعْدِيَةِ أَذْبْتُ الصَّبِيَّ، وَعَلَّمْتُهُ الْخَيْرَ. ومثال التَّكْثِيرِ فَتَحْتُ الْأَبْوَابَ،
وَذَبَحْتُ الْعَنَمَ. والسَّلْبِ قَرَدْتُ الْبَعِيرَ وَحَلَمْتُهُ وَقَذَيْتُ عَيْنَهُ: أَرَزَلْتُ الْقَرَادَ وَالْحَلَمَ^(٣)
وَالْقَدَى. والتَّوَجُّهُ شَرَّقَ وَغَرَبَ وَغَوَّرَ وَكَوَّفَ. والجَعْلُ عَدْلُهُ وَأَمْرُهُ: جَعَلْتُهُ عَدْلًا وَأَمِيرًا،
وَفَسَقْتُهُ وَكَفَرْتُهُ وَزَيَّيْتُهُ وَجَهَلْتُهُ: نَسَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ^(٤)، وَطَنْتُ الثَّوبَ وَجَيَّيْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ

(١) الديوان ص ٢٧٧ والكامل ٢: ٥٧١. أنؤى: أقام. وقصّر: توانى. وقُتَيْلَة: اسم امرأة.

(٢) قوله الذي في شرح الشافعية للرضي ١: ٨٣ هو «(ولوجوده على صفة نحو أَحْمَدْتُهُ وَأُنْجَلَتْهُ)»
فقط، وما ذكره أبو حيان هو من كلام الرضي في الشرح ١: ٩٠ - ٩١.

(٣) الحَلَم: القَرَاد الكبير.

(٤) أي: إلى الفسق والكفر والزنى والجهل.

وقوله ومنها تَفْعَلْ إلى آخره^(١). المطاوعة لِفَعْلٍ مِثْلُ أَذَبْتُ الصَّبِيَّ فَتَأَذَّبَ، وَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وَهَذَّبْتُهُ فَتَهَذَّبَ، وَخَلَّصْتُهُ فَتَخَلَّصَ. وَالتَّكَلَّفُ تَحَلَّمَ وَتَشَجَّعَ وَتَسَحَّى وَتَصَبَّرَ: إِذَا تَكَلَّفَ / ذَلِكَ^(٢). وَالتَّحَنُّبُ تَأَنَّمٌ وَتَحَوُّبٌ وَتَحَرَّجٌ وَتَهَجَّدَ إِذَا تَرَكَ الْإِثْمَ [١/٢١: ٦] وَالْحَوْبُ وَالْحَرَجُ وَالْهُجُودُ. وَالصَّبْرُ تَأَيَّمَتِ الْمَرْأَةُ: صَارَتْ أَيْمًا، وَتَكَبَّدَ اللَّبَنُ: صَارَ كَالْكَيْدِ، وَتَجَبَّنَ: صَارَ جُبْنًا، وَتَحَجَّرَ الطِّينُ: صَارَ كَالْحَجَرِ، وَتَسَكَّرَ الشَّرَابُ: صَارَ كَالسَّكْرِ^(٣)، وَمِنْهُ تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ: صَارَ بِالْإِنْتِمَاءِ إِلَى قَيْسٍ وَنِزَارٍ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ. وَالتَّلَبُّسُ بِالْمُسَمَى تَقَمَّصَ وَتَأَرَّرَ وَتَفَرَّى وَتَدَرَّجَ وَتَعَمَّمَ وَتَقَيَّ: إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا وَإِزَارًا وَقَرَوًا وَدِرْعًا وَعِمَامَةً وَقَبَاءً. وَالْعَمَلُ فِيهِ أَيْ: فِي مُسَمًى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، نَحْوُ تَغَدَّى وَتَضَحَّى وَتَسَحَّرَ وَتَعَشَّى. وَالْإِتِّخَاذُ نَحْوُ تَبَيَّنْتُ الصَّبِيَّ، وَتَدَيَّرْتُ الْمَكَانَ، أَيْ: اتَّخَذْتُهُ ابْنًا وَدَارًا. وَمَوَاصِلَةُ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ نَحْوُ تَفَهَّمُ وَتَبَصَّرَ وَتَسَمَّعَ وَتَعَرَّفَ وَتَحَرَّجَ وَتَحَسَّى. وَمُوَافَقَةُ اسْتَفْعَلَ نَحْوُ تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ وَتَعَجَّلَ الشَّيْءَ وَتَيَقَّنَهُ وَتَقَصَّاهُ وَتَبَيَّنَهُ وَتَعَيَّ بِهِ، أَيْ: اسْتَعَيَّ، وَفِي الْحَدِيثِ (مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا)^(٤). وَمُوَافَقَةُ الْمَجْرَدِ تَعَدَّى الشَّيْءَ وَعَدَّاهُ: جَاوَزَهُ، وَتَحَجَّى وَحَجَا: أَقَامَ، وَتَبَيَّنَ وَبَانَ، وَتَبَسَّمَ وَبَسَمَ، وَتَلَبَّثَ وَلَبِثَ، وَتَأَذَّى وَأَذَى، وَتَبَرَّأَ وَبَرَّى، وَتَعَجَّبَ وَعَجِبَ^(٥)، وَتَأَصَّلَ وَأَصْلَ. وَالْإِغْنَاءُ عَنِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ تَكَلَّمَ وَتَأَنَّ وَتَصَدَّرَ وَتَصَدَّى. وَالْإِغْنَاءُ عَنِ فَعْلٍ تَوَيَّلَ: إِذَا قَالَ: يَا وَيْلَاهُ، قَالَ^(٦):

(١) هو قوله: «(ومنها تَفْعَلْ، وهو لمطاوعة فَعْلٍ، وللتَّكَلُّفِ، والتَّحَنُّبِ، والصَّبْرُ، وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمًى ما اشْتَقَّ مِنْهُ، وللْعَمَلِ فِيهِ، وللإِتِّخَاذِ، ولمَواصلةِ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ، ولمُوَافَقَةِ اسْتَفْعَلَ، ومُوَافَقَةِ الْمَجْرَدِ، والإِغْنَاءِ عَنْهُ وَعَنِ فَعْلٍ، ولمُوَافَقَتِهِ)».

(٢) أَيْ: الْحِلْمُ وَالشَّجَاعَةُ وَالسَّخَاءُ وَالصَّبْرُ.

(٣) السَّكْرُ: كُلُّ مَا يُسَكِّرُ.

(٤) صحيح البخاري ٨: ٢٠٩ وغريب الحديث لأبي عبيد ٢: ١٤٢، ١٦٩ - ١٧٢.

(٥) غ: وَتَعَجَّفَ وَعَجِفَ.

(٦) البيت في المنصف ٢: ١٩٨، وأوله فيه: تَوَيَّلُ، ونصَّ ابن جني على أنه مضارع وتَيَّلَ، قال:

ومعناه: دَعَتْ بِالْوَيْلِ. وهو في أساس البلاغة (ويل) وقبله بيت، وأوله فيه: تَوَيَّلَ.

تَوَيْلٌ إِذْ مَلَأْتُ يَدِي ، وَكَانَتْ
يَمِينِي لَا تُعْلَلُ بِالْقَلِيلِ
والمعروف في اختصار الحكاية فَعَلْ، وموافقته تَوَيْلٌ بمعنى وَلَّى. انتهى ما مثَّل به
المصنف^(١).

وذكر ابن عصفور^(٢) لِتَفَعَّلَ ثمانية معانٍ:

المطاوعة: قال: «وهي أن تريد من الشيء أمراً فتَبَلَّغَهُ».

والحرص على الإضافة، وهو الذي عَبَّرَ المصنف عنه بالتَّكْلُفِ، قال: «فإذا أراد
الإنسان أن يُدْخِلَ نفسه في الشُّجْعان والحُلَماء قال^(٣) تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ، قال حاتم
الطائي^(٤):

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ ، وَاسْتَبَقِ وُدَّهُمْ
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْوُدَّ حَتَّى تَحَلَّمَا»

قال: (ومنه تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَعَرَّبَ)^(٥). وعَبَّرَ المصنف عن هذا النوع بالصَّيرورة.

والثالث من المعاني التي ذكر ابن عصفور - وهو أَخَذَ جزءً بعد جزء - نحو
تَنَقَّصْتُهُ وَبَجَّرْتُهُ وَتَحَسَّيْتُهُ أي: أَخَذْتُ منه الشيءَ بعد الشيء. وهذا عَبَّرَ عنه المصنف
بِمُواصَلَةِ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ.

والرابع: الحِثْلُ، نحو تَعَقَّلَهُ: إذا أراد أن يَحْتَلَهُ عن أمرٍ يَخُوفُهُ عنه، وَمَثَّلَهُ نحو
ذلك لأنه يُدِيرُهُ عن شيء.

والخامس: التَّوَقُّعُ، كقولك تَخَوَّفَهُ؛ لَأَنَّ مع التَّخَوُّفِ تَوَقُّعُ الْخَوْفِ، وَأَمَّا خَافَهُ
فَلَا تَوَقُّعَ مَعَهُ.

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٢) الممتع ١: ١٨٣ - ١٨٥.

(٣) ط، والممتع: قيل.

(٤) الديوان ص ٢٢٣ والكتاب ٤: ٧١ والمسائل الشيرازيات ١: ١٤٤، ٢: ٥٠٨ وفيه تحريجه.

(٥) تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ: انتسب إلى قيس ونزار. وتَعَرَّبَ: انتسب إلى العرب، أو تكلم بلغة العرب.

والسادس: الطلب كاستفعل، نحو تَنَجَّرَ حَوَائِجَهُ وَاسْتَنْجَزَهَا. وَكَوْنُ تَفَعَّلَ بِمَعْنَى

اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ مَعْنَى مُغَايِرٍ لِلَّذِي ذَكَرَ /المصنفُ مِنْ أَنَّ تَفَعَّلَ بِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ؛ لِأَنَّ مَا [١٢١:٦/ب] ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ لَيْسَ اسْتَفْعَلَ فِيهِ لِلطَّلَبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى تَكَبَّرَ وَاسْتَكَبَرَ لَيْسَ الطَّلَبُ، وَكَذَلِكَ تَيَقَّنْتُ الشَّيْءَ وَاسْتَيْقَنْتُهُ.

والسابع: التَّكْثِيرُ، كَقَوْلِكَ تَعَطَّيْنَا.

والثامن التَّرك: كَقَوْلِكَ تَأْتَمُّ وَتَحَوُّبُ أَي: تَرَكَ الْإِثْمَ وَالْحُبَّ. وَهَذَا عَبَّرَ عَنْهُ الْمَصْنَفُ بِالتَّجَنُّبِ.

ص: ومنها فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنًى، ولموافقة^(١) أَفْعَلَ ذِي التَّعْدِيَةِ وَالْمَجْرَدِ، وَلِلإِغْنَاءِ عَنْهُمَا.

ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنًى، وَلِتَخْيِيلِ تَارِكِ الْفِعْلِ كَوْنَهُ فَاعِلاً، وَلِمُطَاوَعَةِ فَاعِلِ الْمَوَافِقِ أَفْعَلَ، وَلِمُوَافَقَةِ الْمَجْرَدِ وَالإِغْنَاءِ عَنْهُ. وَإِنْ تَعَدَّى تفاعل أو تَفَعَّلَ دُونَ النَّاءِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ تَعَدَّى بِهَا إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَّا لَزِمَ.

ش: مثلاً الاقتسام والاشتراك ضارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فزَيْدٌ وَعَمْرُو شَرِيكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ فَعَلَ بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَهُ الْآخَرُ بِهِ، وَهُمَا فِي اللفظِ مَجْعُول^(٢) أَحَدُهُمَا فَاعِلاً وَالْآخَرُ مَفْعُولاً، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلى مِنَ الْآخَرِ بِالرَّفْعِ وَلَا بِالنَّصَبِ، وَلَوْ أُتْبِعَ مَنْصُوبُهُمَا بِمَرْفُوعٍ أَوْ مَرْفُوعُهُمَا بِمَنْصُوبٍ لَجَازَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٣):

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

(١) غ: ولموافقة.

(٢) الذي في المخطوطات: يجعل، والتصويب من شرح المصنف.

(٣) تقدم الأول في ٢: ٨٢ و ٦: ٢٨٢، والاثنان في ٧: ٤٥.

فنصب الأفعوان، وهو بدلٌ مِنَ الحَيَّاتِ، وهو مرفوع لفظاً؛ لكنه ^(١) منصوب معني، كما أنَّ القَدَمَ منصوبٌ لفظاً مرفوعٌ معني؛ لأنَّ كلَّ شيئين تسالماً فهما فاعِلان مفعولان. وهذا التوجيهُ أسهلُّ من أن يكون التقدير: قد سالمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَ، وسالمتِ القَدَمُ الأفعوانَ. انتهى ما ذكره المصنف ^(٢).

وما ذهب إليه من أنه يجوز أن يُنبَع المرفوعُ بالمنصوب والمنصوبُ بالمرفوع مخالفاً لمذهب البصريين وأكثر الكوفيين؛ وإنما أجاز ذلك ابنُ سَعْدان، وقد أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من فصول (باب النعت) ^(٣).

وموافقةُ أَفْعَلَ ذي التعدية: باعدتُ الشيءَ وأبعدتُهُ، وضاعفتُهُ وأضعفتُهُ، وناعمتُهُ وأنعمتُهُ، وعافاه الله وأعفاه.

وموافقةُ الْمُجَرَّد: جاوزتُ الشيءَ وجزئته، وسافرتُ وسفرتُ، وواعدتُهُ ووعدته. والمغني عنه نحو: قاسى، وبالى، وبارك الله فيه.

والمغني عن أَفْعَلَ: واريثُ الشيءَ بمعنى أخفَّيته، ورائته بمعنى أريته غير ما أقصده. انتهى ما مثَّل به المصنف ^(٤).

ومما جاء فيه موافقاً لأَفْعَلَ ذي التعدية ^(٥): عاليتُ رَحلي على الناقة وأعلَّيته. وجاء أيضاً موافقاً لأَفْعَلَ اللازم، قالوا: شارفتُ على البلاد وأشرفتُ عليها.

وقال ابنُ عُصفور ^(٦): فاعَلَ تكون متعديةً، نحو ضاربتُ / وشامتُ، وقد تكون غيرَ متعديةٍ نحو سافَرَ، وأكثر ما نجيء للاثنتين، وقد تكون من واحد، نحو سافرتُ، وعاقبتُ اللَّصَّ، وطارقتُ النَّعلَ.

(١) الذي في المخطوطات: لأنه.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) انظر ١٢: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٤٥٤.

(٥) أدب الكاتب ص ٤٦٤.

(٦) الممتع ١: ١٨٨.

وذكر غيرهما^(١) أَنَّ فاعَلَ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَّلَ، قالوا: ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ وَضَعَفْتُهُ، وَبَاعَدْتُهُ وَبَعَّدْتُهُ، وَنَاعَمْتُهُ وَنَعَّمْتُهُ، وقالوا: امرأةٌ مُنَاعِمَةٌ وَمُنْعَمَةٌ.

وقوله ومنها تَفَاعَلَ إلى آخره^(٢). مثال الاشتراك: تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو. والتَّحْيِيلُ: تَغَاعَلَ زَيْدٌ: إِذَا ظَهَرَ بِصُورَةِ غَافِلٍ وَهُوَ غَيْرُ غَافِلٍ، وَكَذَلِكَ بَجَاهِلٍ، وَتَبَالَهَ^(٣)، وَتَطَارَشَ^(٤)، وَتَلَاكَنَ^(٥)، وَتَمَارَضَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٦):

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ

ومطابقة فاعَلَ الموافقِ أَفْعَلَ بِاعْدَتْهُ فِتْبَاعَدَ، وَضَاعَفْتُ الْحِسَابَ فَتَضَاعَفَ. وموافقة الْمُجَرَّدِ تَعَالَى وَعَلَا، وَتَوَاتَى وَوَوَى. والإغناء عنه تَشَاءَبَ وَتَمَارَى.

ومثال تَعَدَّى تَفَاعَلَ دُونَ النَّاءِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ: نَارَعْتُهُ الْحَدِيثَ، وَنَاسَيْتُهُ الْبَغْضَاءَ، وَتَقُولُ: تَنَارَعْنَا الْحَدِيثَ، وَتَنَاسَيْتُنَا الْبَغْضَاءَ.

ومثال تَعَدَّى تَفَعَّلَ دُونَ النَّاءِ إِلَى اثْنَيْنِ: عَلَّمْتُهُ الرِّمَاطَةَ فَتَعَلَّمَهَا، وَجَنَّبْتُهُ الشَّرَّ فَتَجَنَّبَهُ.

فلو كان التَّعَدَّى دُونَ النَّاءِ إِلَى وَاحِدٍ لَعَدِمَ وَجُودُهَا، نَحْوُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَأَدَبْتُ الصَّبِيَّ، صَارَ بِالنَّاءِ لَازِمًا، نَحْوُ: تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَتَأَدَّبَ الصَّبِيُّ. انتهى ما مَثَّلَ بِهِ الْمُصَنِّفُ^(٧).

(١) أدب الكاتب ص ٤٦٥.

(٢) يعني قوله: «ومنها تَفَاعَلَ لِلإشْتِرَاكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ لَفْظًا، وَفِيهَا فِي الْمَفْعُولِيَّةِ مَعْنًى، وَلِتَحْيِيلِ تَارِكِ الْفِعْلِ كَوْنَهُ فَاعِلًا، وَلِمُطَابَقَةِ فاعَلَ الْمُوَافِقِ أَفْعَلَ، وَلِمُوَافَقَةِ الْمُجَرَّدِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ. وَإِنْ تَعَدَّى تَفَاعَلَ أَوْ تَفَعَّلَ دُونَ النَّاءِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ تَعَدَّى بِهَا إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَّا لَزِمَ».

(٣) ط: وتباهل. تباله: أظهر من نفسه الْبَلَهَ وليس كذلك.

(٤) تطارش: تظاهر بِالطَّرَشِ، وَهُوَ أَهْوَنُ الصَّمَمِ، وَقِيلَ: هُوَ الصَّمَمُ.

(٥) تلاكن: أرى من نفسه اللكنة ليضحك الناس، وهو ليس كذلك.

(٦) هو أُرْطَاةُ بَنِ سُهَيْتَةَ أَوْ غَيْرِهِ. الْكِتَابُ ٤: ٤٩ وَالْمَسَائِلُ الشِّيرَازِيَّاتُ ١: ١٤٥ - ١٤٦، ٢:

٥١٠ وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ: التَّخَازَرُ: النَّظَرُ بِمُؤَخَّرِ الْعَيْنِ تَدَاهِيًا وَمَكْرًا، وَالْخَزَرُ: ضَيْقُ الْعَيْنِ خَلْقَةً.

(٧) شرح التسهيل ٣: ٤٥٤ - ٤٥٥.

وذكر ابنُ عُصفور^(١) أنَّ لِفَاعَلَ ثلاثةَ معانٍ: أن تكون للثنين فصاعدًا، نحو: تَشَامَتَا وتَقَاتَلَا. والرَّوم: كقولك: تَقَارَيْتُ من الشيء، وتَرَاءَيْتُ لزيد، أي: رُمْتُ القُرب، ورُمْتُ أن يراني. والإيهام: وهو أن يُرِيكَ أنه في حالٍ ليس فيها، كقولك تَعَاقَلْتُ، وتَعَامَيْتُ، وتَنَاعَسْتُ، وتَجَاهَلْتُ، أي: أَظْهَرْتُ ذلك وإن لم أَكُنْ في الحقيقة موصوفًا بذلك. وهذا عَبَّرَ عنه المصنف بالتَّخِيل.

ص: ومنها (اِفْتَعَلَ)، وهو لِلاتِّخَاذِ، وَلِلتَّسْبِي، وَلِفَعْلِ الفاعِلِ بنفسه، وَلِلتَّخِيرِ، وَلِمُطَاوَعَةِ أَفْعَلٍ، وَلِمُوَافَقَةِ تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ وَاسْتَفَعَلَ وَالْمُجَرَّدِ وَالْإِغْنَاءِ عنه.

ومنها (انْفَعَلَ) لِمُطَاوَعَةِ فَعَلَ عِلَاجًا، وقد يُطَاوَعُ أَفْعَلٌ، وقد يُشَارِكُ الْمُجَرَّدُ، وقد يُغْنِي عنه وعن أَفْعَلٍ، ويُغْنِي^(٢) عنه وعن أَفْعَلٍ، ويغني عنه اِفْتَعَلَ فيما فاؤهُ لَامٌ أو رَاءٌ أو واؤٌ أو ميمٌ أو نونٌ، وقد يُشَارِكُهُ فيما ليس كذلك ويُغْنِي عنه.

ش: مثال الاتِّخَاذِ اذْبَحَ واطْبَحَ واشْتَوَى: اتَّخَذَ لنفسه ذَبِيحَةً وطَبِخًا وشِواءً. ومنه اِكْتَالَ واتَّرَنَ.

والتَّسْبِيُّ نحو اِعْتَمَلَ واِكْتَسَبَ إذا تَسَبَّبَ في العمل والكسب، فزيادةُ التاء بإزاء زيادةِ التسبب^(٣) في حصول الأمر، فَعَمِلَ وَكَسَبَ يُطْلَقَانِ على كُلِّ عَمَلٍ وَكُلِّ كَسْبٍ، وَاِعْتَمَلَ وَاِكْتَسَبَ لا يُطْلَقَانِ إلا على ما في حصوله تَكْلُفٌ وَجُهْدٌ.

[ب/١٢٢:٦] /قلتُ: وذكر غيره أنَّ اِفْتَعَلَ مثل اِطْبَحَ وَاذْبَحَ يدلُّ على معنى الكثرة والاتِّخَاذِ، ومنه حَبَسَتْهُ وَاِحْتَبَسَتْهُ، أي: اتَّخَذَتْهُ حَبِيسًا، ومنه قَدَرَ وَاِقْتَدَرَ. قال المبرد: اِفْتَدَرَ أَكْثَرُ

(١) المتع ١: ١٨٢.

(٢) غ: وقد يغني. ويغني عنه وعن أَفْعَلٍ: ليس في ط.

(٣) غ، ك: السبب. وما أثبتناه موافق لما في شرح المصنف ٣: ٤٥٥.

مِنْ قَدَرٍ^(١). قال^(٢): وهو محضُ القياس، قال تعالى ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْدِرٌ﴾^(٣). وكذلك قوله ﴿لَهُمَا مَا كُتِبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٤) عند ابن جني^(٥)؛ لأنَّ كَسَبَ السَّيِّئَاتِ أَكْثَرُ وَأَمْرُهَا أَظْهَرُ. انتهى.

وفعلُ الفاعلِ بنفسه نحو اضْطَرَبَ، واِثْتَكَلَ^(٦) من الغيظ، واِزْتَعَدَ مِنَ الْحُمَى، واِزْتَعَشَ واِخْتَنَنَ واِخْتَصَى واستاك^(٧) وامْتَشَطَ واِكْتَحَلَ واِذْهَنَ.

والتَّخْيِيرُ نحو اِنْتَصَى^(٨) واِنْتَخَبَ واِصْطَفَى واعتَمَى واِنْتَقَى^(٩).

ومُطَاوَعَةُ أَفْعَلٍ أَنْصَفْتُهُ فَاِنْتَصَفَ، وَأَبْجَزْتُهُ فَاِنْتَجَزَ، وَأَخَسَّسْتُهُ فَاِنْتَخَسَّ، وَأَشْغَلْتُ النَّارَ فَاِشْتَغَلَتْ، وَأَضْرَمْتُهَا فَاِضْطَرَمَّتْ، وَأَوْقَدْتُهَا فَاِنْتَقَدَتْ.

قلتُ: وذكر أبو علي^(١٠) مُطَاوَعَتَهُ لِفَعْلٍ، نحو شَوَيْتُهُ فَاِشْتَوَى. وذكر جماعةٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ اِشْتَوَى بِمَعْنَى شَوَى^(١١).

ومُوافَقَةُ تَفَاعَلَ اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا واِزْدَوَجُوا واعتَوَّنُوا واِنْتَصَرُوا واِصْطَفَرُوا واِخْتَرَبُوا واِطَّعَنُوا واِقْتَتَلُوا بمعنى بَحَاوَرُوا، وكذلك باقيةا.

(١) في الخصائص ٣: ٢٦٤ ما لفظه: «فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر. كذلك قال أبو العباس». وانظر المقتصد في شرح التكملة ٢: ١١٠٦ - ١١٠٧.

(٢) الخصائص ٣: ٢٦٥.

(٣) سورة القمر، الآية ٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(٥) الخصائص ٣: ٢٦٥.

(٦) اِثْتَكَلَ الشيءُ: أَكَلَ بَعْضُهُ بَعْضًا. وما ذكره مجاز.

(٧) في الأصول: واستاط. صوابه في شرح المصنف ٣: ٤٥٦ وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٥٩.

(٨) انتصى الشيء: اختاره، ومثله: اعتنى. غ، ط: انتضى.

(٩) غ: واقتضى.

(١٠) التكملة ص ٢١٧ والمسائل العضديات ص ٢٢٧.

(١١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٣. وعنه في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٨.

ومُوافِقَةُ تَفَعَّلَ نحو ابْتَسَمَ وَاتَّرَزَ وَاعْتَمَمَ وَاعْتَدَى وَاعْتَزَى وَانْتَظَرَ^(١)، بمعنى تَبَسَّمَ، وكذلك باقيها.

ومُوافِقَةُ اسْتَفْعَلَ ارْتاحَ وَاعْتَصَمَ وَاخْتَفَى وَاخْتَمَى بمعنى اسْتراحَ، وكذلك باقيها. ومُوافِقَةُ الْمُجَرَّدِ اقْتَدَرَ وَقَدَرَ، واسْتَمَعَ وَسَمِعَ، واقْتَرَبَ وَقَرَّبَ.

قلتُ: وقال بعض أصحابنا: «يجيء افتعل بمعنى فَعَلَ لا يزيد شيئاً، نحو قرأ السورةَ واقْتَرَأَهَا، وخطَفَ الشيءَ واخْتَطَفَهُ، ونَزَعَهُ وانْتَزَعَهُ، وقَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ، وحكى الأصمعيُّ حَلَّ واخْتَمَلَ» انتهى.

والإغناء عن الْمُجَرَّدِ نحو اسْتَلَمَ، وَالتَّحَى الرجلُ. انتهى ما مثَّلَ به المصنف^(٢) غير ما نُبِّهَ عليه.

وذكر ابنُ عصفور^(٣) لا فُتْعَلَ ستة معانٍ:

المطاوعة: فتكون إذ ذاك بمعنى انْفَعَلَ، وذلك قليلٌ فيها، نحو شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى، وَغَمَمْتُهُ فاعْتَمَمَ، والأفصحُ انْشَوَى وانْعَمَمَ. وحُكْمُهَا أيضاً ألا تُبنى إلا بما كان [فَعَلَ] منه^(٤) متعدياً، وقد تجيء من غير المتعدي، وذلك قليلٌ فيها، قال الراجز^(٥):

حتى إذا اشتالَ سُهَيْلٌ في السَّحَرِ كَشْغَلَةِ القَاسِ تَرْمِي بِالسَّرَرِ

فهذا من شالَ يَشُولُ، وهو غير متعدٍّ بدلالة قول الراجز^(٦):

(١) في الأصول: وانتطى. والتصويب من شرح المصنف وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٣) الممتع ١: ١٩٢ - ١٩٤.

(٤) من الممتع عن إحدى نسخه.

(٥) المنصف ١: ٧٥ والممتع ١: ١٩٣. اشتال: ارتفع. والسحر: آخر الليل. وسهيل: كوكب.

الشعلة والقَبَس: قطعة من الوقود ملتهبة. والقابس: طالب القبس. والشرر: ما تطاير من النار.

(٦) هو أبو محمد الحنظلي كما في مجالس ثعلب ١: ١٩٣ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٥٦٥ -

٥٦٦. والشرط بلا نسبة في كتاب الألفاظ ص ٨٥ والمنصف ١: ٧٥ والممتع ١: ١٩٣.

يصف راعياً. المحجن: عصاً معقوفة الرأس. والمحروق: الذي انقطعت حارقته، والحارقة: عصبة

من الورك، فهو يتناول على الأفنان حتى يجذبها بمحجنه لإبله ينثرها.

يَشُولُ بِالْمُخَجَّنِ كَالْمَخْرُوقِ

ولو كان متعديًا لقال: يَشُولُ الْمُخَجَّنَ.

والثاني: أن يكون بمعنى تفاعل^(١).

والثالث: بمعنى الاتخاذ، كقولك اشْتَوَى القَوْمُ، أي: اتَّخَذُوا شِوَاءً، فأما شَوَيْتُ فكقولك أَنْصَحْتُ، وكذلك اخْتَبَرُوا واطَّبَحُوا وادَّبَحُوا أي: اتَّخَذُوا خُبْرًا وَطَبِيخًا وَدَبِيحَةً، فأما ذَبَحَ فكقولك قَتَلَ.

والرابع: التَّصَرُّفُ والاجتهاد، /كقولك اكْتَسَبَ، أي: تَصَرَّفَ واجْتَهَدَ، فأما [١٢٣:٦] كَسَبَ فأصاب مألًا. وهذا الذي عَبَّرَ عنه المصنف بالتَّسَبُّبِ.

والخامس: بمعنى تَفَعَّلَ، كقولك ادَّخَلَ وادَّجَّ، تريد: تَدَخَّلَ وتَدَجَّى.

والسادس: الحُطْفَةُ، كقولك انْتَرَعَ واستَلَبَ، أي: أَخَذَهُ بِسُرْعَةٍ، فأما نَزَعَ فهو تحويلك إياه. وكذلك قَلَعَ واقتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

وقوله ومنها (انْفَعَلَ) لِمُطَاوَعَةِ فَعَلَ عِلَاجًا نَحْوِ انصَرَفَ وانكَشَفَ وانْقَصَمَ وانسَدَلَ وانْحَسَمَ وانْقَسَمَ وانسَبَكَ وانْفَرَكَ، فلو لم يدلَّ على مُعَالِجَةٍ وتأثيرٍ كَعَرَفَ وجهَه وَسَمِعَ ورأى لم يَجُزْ أن يُصَاغَ منه انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ الذي بمعناه، فلا يقال: عَرَفْتُهُ فانْعَرَفَ، ولا جَهِلْتُهُ فانْجَهِلَ، ولا سَمِعْتُهُ فانْسَمَعَ. وكذا لو دَلَّ على مُعَالِجَةٍ وتأثيرٍ ولم يكن ثلاثيًا كأَحْكَمَ الشَّيْءَ وَأَكْمَلَهُ، لم يَجُزْ أيضًا أن يُصَاغَ منه انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ الذي بمعناه، فلا يقال: أَحْكَمْتُهُ فانْحَكَمَ، ولا أَكْمَلْتُهُ فانْكَمَلَ.

وقوله وقد يُطَاوَعُ أَفْعَلُ «مثاله ما شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَفْكَمْتُهُ فانْفَكَمَ، وَأَوْكَأْتُهُ فائْكَأَ، وَأَفْرَدْتُهُ فانْفَرَدَ، وَأَغْلَقْتُهُ فانْغَلَقَ، وَأَزَعَجْتُهُ فانْزَعَجَ، وَأَسَفَقْتُ البابَ فانْسَفَقَ^(٢)». ويجوز أن يكون انْغَلَقَ وانْسَفَقَ على لغةٍ مَنْ قال غَلَقْتُ وَسَفَقْتُ، فإنهما مَقُولَانِ

(١) مثل ابن عصفور لذلك بقوله: «كقولك اجْتَوَرُوا وَاغْتَوَرُوا، أي: بَحَاوَرُوا وَتَعَاوَرُوا».

(٢) سَفَقْتُ البابَ: أَغْلَقْتُهُ.

وَمَنْقُولَانِ. وَشُعِ قُلْتُ الْحَدِيثَ فَاِنْقَالَ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ يَعْمَلُ فِي تَحْرِيكِ لِسَانِهِ، وَيُعَالِجُ فِي تَرْتِيبِ أَجْزَاءِ الْعِبَارَةِ، وَجَعَلَهَا مُوَافِقَةً لِلْمَعْنَى بَعْضُ عِلَاجٍ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ اِنْعَدَمَ فَخَطَاً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ذَلِكَ شَيْءٌ لَا يَنْبَصِّرُ» اِنْتَهَى كَلَامُ الْمَصْنَفِ^(١). وَذَكَرَهُ أَوْكَأُتْهُ فَاتَّكَأَ وَهُمْ لِأَنَّ اتَّكَأَ افْتَعَلَ لَا اِنْفَعَلَ.

وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٢): «اِنْفَعَلَ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا أَبَدًا، وَإِنَّمَا يَجِيءُ لِلْمِطَاوَعَةِ، وَهِيَ فِي اِنْفَعَلَ بَوَاحِينَ: إِمَّا أَنْ^(٣) تُرِيدَ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرًا مَا فَتَبَلَّغَهُ بِأَنْ يَفْعَلَ مَا تُرِيدُهُ إِنْ كَانَ مَنْ يَصِيحُّ مِنْهُ الْفَعْلُ، نَحْوُ أَطْلَقْتُهُ فَاِنْطَلَقَ، وَصَرَفْتُهُ^(٤) فَاِنْصَرَفَ. وَإِمَّا بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَصِيحُّ مِنْهُ الْفَعْلُ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِيحُّ الْفَعْلُ مِنْهُ، نَحْوُ: قَطَعْتُ الْحَبْلَ فَاِنْقَطَعَ، وَكَسَرْتُ الْحَبَّ^(٥) فَاِنْكَسَرَ، الْمَعْنَى أَنَّكَ أَرَدْتَ ذَلِكَ مِنْهُمَا، فَتَبَلَّغْتَهُ بِمَا أَحَدَثْتَ فِيهِمَا لَا أَنَّهُمَا تَوَلَّيَا الْفَعْلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيحُّ مِنْهُمَا لِاتِّفَاعٍ قُدْرَتُهُمَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٦):

..... وَلَا يَدِي فِي حِمِيَتِ السَّكَنِ تَنْدَخِلُ

هُوَ مِطَاوَعٌ أَذْخَلْتُ وَمِنْ بَابِ اِنْقَطَعَ الْحَبْلُ لِأَنَّ الْبِدَّ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً، إِنَّمَا هِيَ آلَةٌ يُفَعَّلُ بِهَا» اِنْتَهَى، وَفِيهِ بَعْضُ تَلْخِيصٍ.

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٥٧.

(٢) الممتع ١: ١٨٩ - ١٩١.

(٣) فِي الْمَتَعِ: بِأَنْ. وَالْعِبَارَةُ قَلْقَةٌ بِسَبَبِ التَّلْخِيصِ، وَتَحْرِيرُهَا أَنْ يَقُولَ: «وَمَعْنَى الْمِطَاوَعَةِ أَنْ تُرِيدَ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرًا مَا فَتَبَلَّغَهُ إِمَّا بِأَنْ يَفْعَلَ ... وَإِمَّا بِأَنْ يَصِيرَ ...». وَانْظُرِ الْمَتْنِصِفَ ١: ٧١.

(٤) غ: وَأَصْرَفْتُهُ.

(٥) الْحَبِّ: الْخَايَةِ.

(٦) صَدْرُ الْبَيْتِ: لَا خَطُوتِي تَتَعَاطَى غَيْرَ مَوْضِعِهَا. وَهُوَ لِلْكَمِيَّتِ. الدِّيَوَانُ ص ٢٩٥. وَعَجَزَهُ فِي

أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٤٥٦ وَالْمَتْنِصِفَ ١: ٧٢. الْحِمِيَّتُ: الزَّقُّ الَّذِي لَا شَعْرَ عَلَيْهِ. وَالسَّكَنِ:

أَهْلُ الدَّارِ، وَاحِدُهُ سَاكِنٌ. غ: فِي حِمِيَّتِ الشَّمْسِ. ط: فِي حِمِيَّتِ السَّمَنِ.

وقال المبرد^(١): «وقد يكون انْفَعَلَ لغيرِ مُطاوَعَة، فيكون فِعْلاً للفاعل على الحقيقة، نحو: انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ، وليس على فَعَلْتُهُ» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: قد يأتي لا فِعْلٌ له مُسْتَعْمَل طَاوَعَه، نحو انْطَلَقَ وانْقَضَ، وانْفَعَلَ أَصْلُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ، / ثم تلحقه الزيادة مِنْ أَوَّلِهِ، ولا يكون إِلَّا مِنْ مُتَعَدٍّ حَتَّى [١٢٣: ٦/ب] تُمكن منه المطاوعة.

وزعم أبو علي^(٢) أنه قد جاء انْفَعَلَ مِنْ غيرِ مُتَعَدٍّ، قال^(٣):
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي
وفي هذه القصيدة (مُنْعَوٍ)، وهما مِنْ هَوَى أَي: سَقَطَ، وَعَوَى، وليسَا مُتَعَدِّيَيْنِ، وإنما بَنَى مِنْهُمَا مُنْفَعِلاً لِلضَّرُورَةِ.

وزعم ابنُ عُصْفُورٍ^(٤) أنه يجوز أن يكون مُنْهَوٍ وَمُنْعَوٍ مُطَاوَعَيْنِ لِأَهْوَيْتُهُ وَأَعْوَيْتُهُ، كقولهم أَذْخَلْتُهُ فَاذْخَلْ^(٥)، فلا يكون ذلك فيهما شاذًّا.

وقوله وقد يُشَارِكُ المَجْرَدَ مثاله انْطَلَقَاتِ النَّارُ وَطَفِئَتْ، وسابَ الشَّيْءُ وانْسَابَ. وإغناؤه عنه نحو انْطَلَقَ بمعنى ذَهَبَ، وانْزَرَبَ فِي الزَّرِيَةِ: دَخَلَهَا، وانْبَرَى يَفْعَلُ: انْبَعَثَ. وعن أَفْعَلَ انْحَجَزَ إِذَا أَتَى الْحِجَازَ.

وقوله وَيُغْنِي عَنْهُ - أَي عَنْ انْفَعَلَ - افْتَعَلَ فِيمَا فَاؤُهُ لَامٌ مثاله لَوَيْتُهُ فَالْتَوَى، وَلَفَفْتُهُ فَالْتَفَّ، وَلَمَمْتُهُ فَالْتَمَّ. أو رَاءٌ مثاله رَدَعْتُهُ فَارْتَدَعَ، وَرَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ. أو واوٌ مثاله وَصَلْتُهُ فَاتَّصَلَ، وَوَكَلْتُهُ فَاتَّكَلَ، وَوَضَعْتُهُ فَاتَّضَعَ، وَوَسَمْتُهُ فَاتَّسَمَ. أو ميمٌ مَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ،

(١) المقتضب ١: ٧٦.

(٢) المسائل الخليليات ص ٣٨ والنصف ١: ٧٢ - ٧٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٠٨.

(٤) الممتع ١: ١٩٢.

(٥) غ، ط: واندخل.

وَمَطَّطُهُ فَاْمَطَّطَ، وَمَلَأْتُهُ فَاْمَلَأْتُ، وَمِزْتُهُ فَاْمِزْتُ، وَخَوَّطُهُ فَاْمَخَّطَ، وَنَدَّرَ اَنْمَارَ وَانْمَخَى. أَوْ
نَوْنٌ مِثَالُهُ نَقَلْتُهُ فَاَنْتَقَلَ، وَنَبَذْتُهُ فَاَنْتَبَذَ، وَنَفَيْتُهُ فَاَنْفَتَى، وَنَسَأْتُهُ فَاَنْتَسَأَ.

وقوله وقد يُشارِكُهُ فيما ليس كذلك أي: فيما ليس فاؤه شيئاً من تلك
الحروف، مثاله شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاَشْتَوَى وَانْشَوَى، وَحَجَبْتُ الشَّيْءَ فَاَحْجَبَ وَانْحَجَبَ،
وَأَطَرْتُهُ فَاُتَاطَرَ، وَفَصَلْتُهُ فَاَفْتَصَلَ وَانْفَصَلَ، وَفَتَّهْتُ فَاَفْتَتَّ وَانْفَتَّ.

وقوله ويُغني عنه أي: افْتَعَلَ عن انْفَعَلَ في غير ما فاؤه شيء من تلك
الحروف، مثاله سَتَرْتُ الشَّيْءَ فَاَسْتَرَّ، وَبَلَلْتُه فَاَبْتَلَّ، وَكَفَيْتُهُ فَاَكْتَفَى، وَعَزَزْتُهُ فَاَعَزَّزَ،
وَشَدَّدْتُهُ فَاَشَدَّدَ.

ص: ومنها (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ، وَلِلتَّحَوُّلِ، وَلِلاتِّخَاذِ، وَلِلإِفْءَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى
ما صِيغَ منه أَوْ لِعَدِّهِ كَذَلِكَ، وَلِلْمُطَاوَعَةِ (أَفْعَلَ)، وَلِلْمُوَافَقَةِ، وَمُؤَافَقَةٍ (تَفَعَّلَ)
و(افْتَعَلَ) وَالْمُجَرَّدِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ وَعَنْ فَعَلَ.

ومنها للألوان (أَفْعَلَ) غَيْرَ مُضَاعَفٍ الْعَيْنِ وَلَا مُعْتَلٍّ اللَّامِ دُونَ شَدُوذٍ؛ وَقَدْ
تَلَّى عَيْنَهُ أَلْفٌ، وَقَدْ يَدُلُّ بِحَالِيهِ عَلَى عَيْبٍ حَسِّيٍّ، وَرُبَّمَا طَاوَعَ (فَعَلَ). وَقَدْ
يَدُلُّانِ عَلَى غَيْرِ لَوْنٍ وَعَيْبٍ، وَافْهَامُ الْغُرُوضِ مَعَ الْأَلْفِ كَثِيرٌ، وَيَدُونَهَا قَلِيلٌ.

ش: مثال الطلب استعان^(١) واستغفر واستوهب واستطعم.

والتَّحَوُّلُ نحو: اسْتَنْسَرَ الْبَغَاثُ^(٢)، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ^(٣)، وَاسْتَتَيْسَتِ الْعَنْزُ^(٤)،

وَاسْتَحْجَرَ الطَّيْرُ. قلت: «معنى التَّحَوُّلِ مِنْ جَنْسٍ إِلَى جَنْسٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ
التَّشْبِيهِ وَالتَّخْيِيلِ لَا أَنَّهُ تَحَوَّلَ حَقِيقَةً». / انتهى.

[١/١٢٤:٦]

(١) غ، ط: استعار.

(٢) صار كالنَّسْرِ فِي الْقُوَّةِ عِنْدَ الصَّيْدِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْ ضِعَافِ الطَّيْرِ. يَضْرِبُ لِلضَّعِيفِ يَصِيرُ
قَوِيًّا، وَلِلذَّلِيلِ يَعْزُّ بَعْدَ الذَّلِّ. يَجْمَعُ الْأَمْثَالُ ١: ١٠.

(٣) الْكِتَابُ ٤: ٧١ وَبِجَمْعِ الْأَمْثَالِ ٢: ٩٣ - ٩٤. يَضْرِبُ فِي التَّخْلِيطِ.

(٤) أي: صَارَتْ كَالنَّيْسِ فِي جَرَأَتِهَا وَحَرَكَتِهَا. جَهْرَةُ اللُّغَةِ ١: ٣٩٩. وَفِي الْكِتَابِ ٤: ٧١:
وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ. يَضْرِبُ لِلضَّعِيفِ إِذَا قَوِيَ.

والإِتِّخَاذُ نحو اسْتَأْتَبَى أَبَا، وَاسْتَعْبَدَ عَبْدًا، وَاسْتَأْمَى أُمَّةً، وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، وَاسْتَفْحَلَ فَحْلًا، وَاسْتَعَدَّ عُدَّةً. ومنه اسْتَخْلَفَ فَلَانٌ فَلَانًا، وَاسْتَعَمَّرَهُ فِي أَرْضِهِ. ومنه اسْتَشْعَرَ الرَّجُلُ إِذَا لَبَسَ شِعَارًا، وَاسْتَفْزَرَتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا اسْتَدَّتْ بِثَقَرٍ ^(١) يَاقِيهَا دَمَ الْحَيْضِ.

وإِلْفَاءُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِغَ مِنْهُ نَحْوَ اسْتَعْظَمْتُهُ ^(٢) وَاسْتَصَغَرْتُهُ وَاسْتَكْثَرْتُهُ ^(٣) وَاسْتَقَلَّكُمُ وَاسْتَحْسَنْتُهُ وَاسْتَقْبَحْتُهُ وَاسْتَحْلَيْتُهُ وَاسْتَفْطَعْتُهُ: وَجَدْتُهُ كَذَلِكَ. وكذلك تقول فيما تَعُدُّهُ عَظِيمًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا أَوْ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا أَوْ حُلُوءًا أَوْ قَظِيمًا وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَمُطَاوَعَةُ أَفْعَلَ نَحْوَ أَكَاثَهُ فَاسْتَكَانَ، وَأَشْلَاهُ ^(٤) فَاسْتَشَلَّى، وَأَحْكَمَهُ فَاسْتَحْكَمَ، وَأَرَاخَهُ فَاسْتَرَاخَ، وَأَكَّنَهُ فَاسْتَكَنَّ، وَأَضَاءَهُ فَاسْتَضَاءَ، وَأَبَانَهُ فَاسْتَبَانَ، وَأَمَّرَهُ فَاسْتَمَرَّ.

وَمُوَافَقَةُ أَفْعَلَ اسْتَبَلَّ مِنَ الْمَرَضِ وَأَبْلَّ ^(٥)، وَاسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ وَأُخْصِدَ، وَاسْتَيْقَنَ الْإِنْسَانُ وَأَيَّسَ، وَاسْتَبَانَ الْأَمْرُ وَأَبَانَ، وَاسْتَعْجَلَهُ وَأَعْجَلَهُ، وَاسْتَهْلَلَ الْهَلَالُ وَأَهْلَلَ، وَاسْتَنَارَ الشَّيْءُ وَأَنَارَهُ. قلتُ: «وَاسْتَخْلَفَ لِأَهْلِهِ شَيْئًا وَأَخْلَفَهُ، وَاسْتَحْلَفَ الرَّجُلُ وَأَخْلَفَهُ، وَاسْتَحَفَّهُ الْمَرَضُ وَأَخَفَّهُ». انتهى.

وَمُوَافَقَةُ تَفْعَلَ نَحْوَ اسْتَكْبَرَ وَتَكَبَّرَ، وَاسْتَمْتَعَ وَتَمَتَّعَ، وَاسْتَعَادَ وَتَعَوَّذَ، وَاسْتَضَافَ وَتَضَيَّفَ، وَاسْتَيْسَرَ وَتَيْسَّرَ، وَاسْتَعَفَّ وَتَعَفَّفَ. قلتُ: «وَاسْتَبْتَبْتُ وَتَبْتَبْتُ، وَاسْتَنْجَزَ

(١) الثَّقَرُ: مَا تَشَدَّهَ الْحَائِضُ عَلَى فَرْجِهَا مِنْ خَرَقَةٍ وَنَحْوِهَا لِيَقِيَهَا دَمَ الْحَيْضِ.

(٢) غ: اسْتَطَعَمْتُهُ. ط: بِمَعْنَى اسْتَطَعَمْتُهُ.

(٣) غ، ط: وَاسْتَكْبَرْتُهُ.

(٤) أَشْلَاهُ: دَعَاهُ.

(٥) أَي: بَرَأَ وَصَحَّ.

خَوَائِجِهِ وَتَنَجَّزَ، انتهى - وَاسْتَبَدَّلَ وَتَبَدَّلَ، ومنه قوله تعالى ﴿أَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى﴾^(١)، ﴿وَمَنْ يَبْدُلِ الْكُفْرَ﴾^(٢).

وَمُوافَقُهُ افْتَعَلَ^(٣) اسْتَعَصَمَ وَاعْتَصَمَ، وَاسْتَعَذَرَ وَاعْتَذَرَ، وَاسْتَرَاخَ وَارْتَاخَ، وَاسْتَرَابَ وَارْتَابَ، وَاسْتَقَالَ وَاقْتَالَ.

وَمُوافَقَةُ الْمُجَرَّدِ اسْتَعْنَى وَغَنَى، وَاسْتَبَشَرَ وَبَشَرَ، وَاسْتَهْزَأَ وَهَزَأَ، وَاسْتَبَانَ وَبَانَ، وَاسْتَقَرَّ وَقَرَّ، وَاسْتَخْفَى وَخَفِيَ، وَاسْتَعْلَى وَعَلَا.

وَالْإِغْنَاءُ عَنِ الْمُجَرَّدِ نَحْوُ اسْتَحْيَا وَاسْتَأْنَرُ وَاسْتَبَدَّ وَاسْتَعْبَرَ وَاسْتَنَكَفَ^(٤).

وَالْإِغْنَاءُ عَنِ فَعَلٍ اسْتَرْجَعَ إِذَا قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، فَالْأَصْلُ فِيهِ رَجَعَ، كَأَمَّنَ إِذَا قَالَ آمِينَ، وَسَبَّحَ إِذَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ. وَمِنَ الْجَائِي عَلَى اسْتَفْعَلَ وَهُوَ مُغْنٍ عَنِ فَعَلٍ قَوْلُهُمْ اسْتَعَانَ: إِذَا خَلَقَ عَاقِبَتَهُ، فَالْأَصْلُ فِيهِ عَوَّنَ، كَقَرَّدَ الْبَعِيرَ: إِذَا أزالَ عَنْهُ الْقِرْدَانِ. انْتَهَى مَا مِثْلُ بِهِ الْمَصْنَفُ^(٥) غَيْرَ مَا نُبِّهَ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ عَنِ الْمُجَرَّدِ اسْتَحْيَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ سَمِعَ فِيهِ حَيَّيْ، فَهُوَ مِنَ الْمُوافِقِ لِلْمَجْرَدِ، قَالَ^(٦):

[أَلَا تَحْيَوْنَ مِنْ تَكْثِيرِ قَوْمٍ لَعَلَّاتٍ، وَأُمُكُّكُمْ رُقُوبٌ]

وَذَكَرَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٧) لَا سْتَفْعَلَ خَمْسَةَ مَعَانٍ:

(١) سورة البقرة: الآية ٦١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٨.

(٣) هذا المعنى ليس في مطبوعة شرح المصنف. وهو في تمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٥.

(٤) استعبر الرجل: جرت غيْرَتُهُ وحرزن. واستنكف الرجل عن الأمر: أَيْفَ وامتنع.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٦) موضع البيت بياض في الأصول. وهو في تهذيب اللغة ٥: ٢٨٩. أَلَا تَحْيَوْنَ: أَلَا تَسْتَحْيُونَ.

الرُقُوبُ: التي لا ولد لها.

(٧) الممتع ١: ١٩٤ - ١٩٥.

أحدها الإصابة: كقولك استجدته أي: أصبته جيداً، واستكرمته واستعظمته،

أي: أصبته كريماً وعظيماً. وهذا الذي /عَبَّرَ عنه المصنف بإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ [١٢٤:٦/ب] منه. والثاني الطلب^(١). والثالث التحول^(٢). والرابع بمعنى تفعل^(٣). والخامس بمعنى فعل، نحو استمرّ ومرّ، واستقرّ وقَرّ.

وقوله ومنها للألوان افعلّ أصله افعلّ فادغم، ويدلّ على ذلك وجوب استعماله مفتوح العين مع تاء الضمير ونونيّه، نحو: احمرّت واحمرزنا واحمرزّن.

وقوله غير مضاعف العين مثاله أَحَمّ. ولا مُعْتَلّ اللام مثاله أَلَمَى. فإنهما لوان، ولم يُصَنَّ منهما افعلّ لما كان يلزم في مثال أَحَمّ من الثقل إذ كان يكون صوغه احممّ.

وقوله دون شذوذ احتراز من قولهم ازعوى مطاوع رَعَوْتُهُ بمعنى كَفَفْتُهُ، قال المصنف في الشرح^(٤): «شدّ ازعوى من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه معتلّ اللام. الثاني: أنه لغير لون ولا عيب حسّي. الثالث: أنه مُطاوع، والمطاوعة في هذا النوع نادرة، وإنما حقّ هذا الوزن أن يكون مُقتَضِباً كَابْيَضَ واحمرّ، أو مُوافقاً لِفَعِلَ أو فَعَلَ كاسمَرَّ وسمَرَّ وسمَرّ، وأن يدلّ على لون، وهو الكثير، أو عيب حسّي كاعرجّ واعورّ. وقد قيل من الحوّة^(٥) احووى واحواوى^(٦)، وفيه شذوذ من قبل الاعتلال، وموافقة النظائر من قبل قبل دلالة على لون».

وقوله وقد تلي عينه ألف كاحمارّ واصفارّ واذهامّ.

(١) نحو استعنته أي: طلبت له العُتَى. واستفهمته أي: طلبت منه أن يفهمني.

(٢) نحو استنوّق الحمل، واستنّيسَتِ الشاة.

(٣) نحو: تعظّم واستعظم، وتكبر واستكبر.

(٤) ٤٦٠ ٤٥٩: ٣.

(٥) الحوّة: سواد إلى الخضرة. وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

(٦) كذا في الأصول، واحواوى: ليس في شرح المصنف، وهو الصواب لأنه على وزن أفعال، والحديث هاهنا على افعلّ.

وقوله وقد يَدُلُّ بِحَالِيهِ عَلَى عَيْبٍ حِسِّيٍّ يعني بقوله بحاليه أي: بِالْإِلفِ وبغير أَلِفٍ، نحو اَحْوَالٌ وَاَحْوَلٌ، وَاَعْوَارٌ وَاَعْوَرٌ، وَاَصْيَادٌ وَاَصِيدٌ. قال ابن جني^(١): «قَلَمَا جاءت أفعالٌ إلا في الألوان والعيوب الظاهرة».

وقوله وَرُبَّمَا طَاوَعَ فَعَلَ يعني أَفْعَلَ، قد تقدّم ذِكْرُ ذَلِكَ في قولهم رَعَوْتُهُ فَارْعَوَى. قال ابن جني^(٢): «أَفْعَلٌ مقصور من أفعالٍ في غير الألوان، قالوا: ارْعَوَى، وهو أَفْعَلَ، وَاَقْتَوَى أي: خَدَمَ وساسَ، قال يزيد بن الحكم^(٣): تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي مُقْتَوِي مُفْعَلٍ مِنَ الْقَتْوِ، وهو الخِدْمَةُ، قال^(٤):

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ بَنِي خَزِيمَةٍ ، لَا أَحْسِنُ قَتْوَ الْمُلُوكِ وَالْحَقْدَا

وقوله وقد يَدُلُّانِ عَلَى غَيْرِ لَوْنٍ وَعَيْبٍ مِثْلَهُ ارْقَدَ فِي الْعَدْوِ^(٥)، وَاِرْعَوَى، وَاَقْتَوَى، وَاِرْوَرَ، وَاِنْقَضَ الحَائِطُ، وَاِنْهَارَ اللَّيْلُ: إِذَا اِنْتَصَفَ، وَاِبْهَرَ، وَقِيلَ: كَثُرَتْ ظِلْمَتُهُ، وَاِبْهَرَ الْقَمَرُ وَاِنْهَارَ: قَوِيَ ضَوْؤُهُ، وَاَشْعَارَ^(٦) الرَّأْسُ: إِذَا تَفَرَّقَ شَعْرُهُ، وَاَقْطَرَ النَّبْتُ وَاَقْطَارَ^(٧).

ورامَ بعضُ المتأخرين أن يجعل انْهَارَ الْقَمَرِ مِنَ اللَّوْنِ، كَأَنَّهُ مِنَ الْبَهَارِ^(٨) النَّبَاتِ لِبَيَاضِهِ، وَاِنْهَارَ اللَّيْلِ كَأَنَّهُ مِنْ اشْتِدَادِ لَوْنِ الظُّلْمَةِ، وَهِيَ السَّوَادُ، وَاَقْطَرَ النَّبْتُ لِأَنَّهُ يَسْوَدُّ حِينَ يَبْيَسُ فِي الْغَالِبِ، فَكَأَنَّهُ مِنَ الْقَطَرِ^(٩)، كما قال من البهار، والباب /إنما

(١) المحتسب ٢: ٢٥ وفيه اختصار. وانظر المنصف ١: ٧٨.

(٢) المحتسب ٢: ٢٥.

(٣) المسائل البصريات ١: ٢٨٨ والمسائل الحلبيات ص ١٩٦ والخصائص ٢: ١٠٤.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٤٠٨ والخصائص ٢: ١٠٤، ٣٠٣. الحفد: الخدمة، وأصله الحَفْدُ، فحَرَك.

(٥) ارقد: أسرع.

(٦) الذي في المخطوطات: اشعال. والتصويب من تمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٧.

(٧) اقطر النبت: ولى وأخذ يجف.

(٨) البهار: نبت طيب الريح. ط: ابتهار.

(٩) القطر: العود الذي يتبخّر به. ط: كأنه من المطر.

أتى في الاشتقاق من لفظ اللون لا من اشتقاق اسم الجنس . فما رآه هذا المتأخر تكلف.

وأما قوله تعالى ﴿جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(١) فجعله الفارسي^(٢) من النقص، وجعله غيره من القَضِّ، يقال قَضَضْتُ العظم: كَسَرْتُهُ، ومنه أَسَدٌ قَضَضَ: لأنه يكسر عظام فريسته، فيكون على هذا انْفَعَلَ لأنه إذا تَهَدَّمَ تَفَرَّقَتْ أجزاؤه.

وقوله وإفهامُ الغروضِ مع الألف كثيرٌ وبدونها قليلٌ الأكثرُ أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف ولزومه إذا لم يُجأ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قوله تعالى في وصف الجنتين ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾^(٣)، ومن قصد الغروض مع عدم الألف قولك اصْفَرَّ وجهه وَجَلًّا، واحْمَرَّ خَجَلًا، ومنه قراءة ابن عامر ﴿تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾^(٤).

وقال ابن عصفور^(٥): «أَفْعَلٌ هو مقصور من أفعالٍ لطول الكلمة، ومعناها كمعناها بدليل أنه ليس شيء من أفعالٍ إلا يُقال فيه أفعالٌ، إلا أنه قد تَقَلُّ إحدى اللغتين في شيء وتكثر الأخرى؛ ألا ترى أن طَرَحَ الألف من احْمَرَّ وابْيَضَّ واسْوَدَّ أكثر، وإثباتها في اشْهَابٍ واذْهَامٌ أكثر، وقد قالوا ارْقَدَ في العَدُوِّ، وازْعَوَى وافتَوَى، وكلُّهُ أفعَلٌ، ولم يُسمَعْ منهم في شيء من ذلك أفعالٌ، إلا أنه يجوز في القياس. وهو أيضًا لا يَتَعَدَّى كما لا يتعدى أصله الذي قُصِرَ منه». وما ذكره ابن عصفور من أن أفعَلٌ مقصور من أفعالٍ هو مذهب الخليل^(٦). والياء في المصدر كالادْهِيْمَام منقلبة عن الألف للكسرة قبلها.

(١) سورة الكهف، الآية ٧٧.

(٢) التكملة ص ٢١٨.

(٣) سورة الرحمن: الآية ٦٤.

(٤) سورة الكهف: الآية ١٧. السبعة ص ٣٨٨.

(٥) المحتج ١: ١٩٥ - ١٩٦.

(٦) الكتاب ٤: ٤٠٥.

ص: ومنها (افْعُولَ) للمبالغة، والصَّيرورة، وقد يوافق (استَفْعَلَ)، ويُطاوِغُ (فَعَّلَ)^(١).

و(افْعُولَ) بناءٌ مُقْتَضِبٌ. وكذا ما نَدَرَ مِنْ (افْعُولَ) و(افْعِيلَ). وأما (فُعُولَ) و(فُعُولَ) و(فُعْلَلِ) ذو الزيادة و(فَيْعَلِ) و(فَعِيلَ) و(فَعَلَى) فمُلْحَقَاتُ (فُعْلَلِ)، وإلحاق ما سواها به نادرٌ.

وتُرَادُ التاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّيَّاتِهَا لِلإِلْحَاقِ بِ(تَفَعَّلَ)، وهو و(افْعَنْلَلِ) لِمُطَاوَعَةِ (فَعْلَلِ) تحقِيقًا أو تقديرًا. وألْحَقَ بِ(افْعَنْلَلِ) (افْعَنْلَى)، و(افْعَنْلَلِ) الزائِدُ الْآخِرُ، وإلحاق ما سواهما به نادرٌ. و(افْعَلَلِ) بناءٌ مُقْتَضِبٌ، وقد يُطاوِغُ (فَعْلَلِ)، والإلحاق به نادرٌ^(٢).

ش: مثاله للمبالغة اخْشَوْشَنَ الشَّيْءُ: إِذَا كَثُرَتْ خُشُونَتُهُ، وَاغْشَوْشَبَ الْمَكَانُ: كَثُرَ غُشْبُهُ، وَاغْدَوَدَنَ الشَّعْرُ: إِذَا وَفَرَ وَكَثُرَ سَوَادُهُ وَلِينُهُ. والصَّيرورةُ اخْلَوْلَى الشَّيْءُ: صَارَ خُلُوءًا، وَاخْفَوْفَ^(٣) الْجِسْمُ: صَارَ أَحَقَفَ أَيِ مُنْحَنِيًا.

وموافقةُ اسْتَفْعَلَ [فِي]^(٤) الدلالة على إلفاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) غ: أفعَل.

(٢) زيد بعد هذا في التسهيل ص ٢٠١ - ٢٠٢ فصلان عن نسختين من مخطوطاته، وليس في شرح المصنف.

(٣) غ: واحقوب ... أحقب.

(٤) في: من شرح المصنف.

(٥) حميد بن ثور ص ٧٣. ديوانه ص والكتاب ٤: ٧٧ والمنصف ١: ٨١. انفصاله: يعني فصلا ولد الناقة عن أمه. والدِّمَات: جمع دَمَتْ، وهو السهل من الأرض الكثير النبات. ويرودها: يجيء فيها ويذهب. غ، ط: عن الضرع.

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مِنَ الصَّرْعِ ، وَاخْلَوْلَى دِمَائًا يَرُودُهَا
 أي: وجدها خُلوةً، فاستعملَ اخْلَوْلَى استعمالَ اسْتَحْلَى، فتعدى إلى مفعولٍ
 به، ومنه /قولُ الشاعر^(١):

[ب/١٢٥:٦]

لَوْ كُنْتُ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَاحَتْ لَكَ النَّفْسُ ، وَاخْلَوْلَاكَ كُلَّ خَلِيلٍ
 أي: اسْتَحْلَاكَ. وبأيّ اخْلَوْلَى لازماً، يقال: خلا الشيءُ واخلَوْلَى بمعنى واحد،
 واستعماله بمعنى صار^(٢) خُلُوا أَشْهُرُ، ومنه في خطاب الدنيا: وَلَا تَحْلُولِي لَهُمْ
 فَتَفْتِنِيهِمْ^(٣)، أي: لَا تَصِيرِي لَهُمْ خُلوةً.

ومما جاء متعدياً قولهم اغْرُورِيْتُ الْفَرَسَ، أي: رَكِبْتُهُ غُرْبًا^(٤)، قال الشاعر^(٥):
 يَظَلُّ بِمَوْمَاءَ ، وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمِهَالِكِ
 ومثالُ مُطَاوَعَةٍ فَعَلَ^(٦) قولُهم: ثَنَيْتُهُ فَانْتَوَيْ^(٧)، ومنه قراءةٌ مَنْ قَرَأَ ﴿أَلَا إِنْهُمْ
 تَنْتَوْنِي^(٨) صُدُّوهُمْ﴾^(٩).

(١) الأمازي ٢: ١٦٨ والمتنصف ١: ٨٢ والمتن ١: ١٩٧.

(٢) واحد واستعماله بمعنى صار: سقط من غ.

(٣) عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: يا دنيا مُرِّي على أوليائي،
 لا تحلولي فتفتنيهم. مسند الشهاب ٢: ٣٢٥ وشرح المصنف ٣: ٤٦٠.

(٤) ط: عرياناً.

(٥) تأبط شراً أو غيره. الديوان ص ١٥٢ والحماسة ١: ٧٥ [الحماسية ١٣]. الموماء: المفازة التي
 لا ماء فيها. والجحيش: المنفرد. غ: ويمشي بغيرها.

(٦) في شرح المصنف ٣: ٤٦١: وقد يوافق انْفَعَلَ في مطاوعة فَعَلَ.

(٧) غ: بنينه فانتوى. ط: فنيته فانتوى.

(٨) غ، ط: تشوي.

(٩) سورة هود: الآية ٥. ومن قرأ بها ابن عباس وعلي بن الحسين ومجاهد وابن يَعْمَر ونصر بن
 عاصم والجحدري وابن أبي إسحاق. المحتسب ١: ٣١٨ - ٣١٩ والبحر المحييط ١٥: ٢٦٦.
 وفيه تحريجهما.

وقد يوافق المُحَرَّدُ كقولهم: خُلِقَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَاخْلُوقْ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا^(١)، إذا كان بذلك خليفاً أي: حقيقاً، وخَلَجَ الأمرُ وَاخْلُوجْ: إذا التَوَى ولم يستقم.

وقوله وَاَفْعُولُ بناءً مُقْتَضِبِ المقتَضَب من الأبنية هو الموضوع على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصلٌ أو كالأصل مع خُلُوهُ من حرفٍ مزيدٍ لمعنى أو لإلحاق. ومثالُ اَفْعُولِ اجْلُودَ^(٢) وَاَعْلُوطَ وَاخْرُوطَ.

وفي (البديع)^(٣): «وَأَمَّا اَفْعُولٌ فهو من التَّقَشُّمِ على الشيء والدخول فيه، اَعْلُوطَ المَهْرَ إذا رَكِبَهُ غُرْيًا، وأصله من عَلَطَ^(٤)، والواوان زائدتان» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: إنه للمبالغة وكثرة الفعل مثل اَفْعُولِ، وكذلك اَفْعَنْلَلِ نحو اسْحَنَكْ أَي: كَثُرَ سَوَادُهُ، وَاَفْعَنْسَسَ: أَكْثَرَ التَّثْبُطَ ولم يَنْهَضْ بِمَا كُفِّ.

ومثالُ اَفْعُولِ اَعْتُوجَجَ^(٥)، وَاَفْعَيْلَ اَهْبَيْخَ^(٦). قال المصنف في الشرح^(٧): (وهما من الأوزان التي أَغْفَلَهَا س) انتهى. وقال بعض أصحابنا^(٨): «وَأَمَّا اَفْعُولٌ نحو اَعْتُوجَجَ البعيرُ، وَاَفْوَنْعَلِ نحو اِخْوَنْصَلَ الطائرُ^(٩)، وَاَفْعَيْلِ نحو اَهْبَيْخَ الرجلُ، فلم يذكرها أحدٌ إلا صاحب (العين)^(١٠)، فلا يُلْتَفَتُ إليها».

(١) وَاخْلُوقْ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا: سقط من ط.

(٢) اجْلُودَ السفر: طال. ومثله اِخْرُوطَ. وسوف يفسِّر الشارح اَعْلُوطَ.

(٣) البديع لابن الأثير ٢: ٤٠٩.

(٤) علط البعير: وسَّه في عنقه بسمه تسمى العِلاط.

(٥) غ، ط: وأما افعول مثل اعتوجج. اعتوجج البعير: أسرع.

(٦) اهبيخ الرجل: مشى مشية فيها تبخر وتهاد.

(٧) ٣: ٤٦١.

(٨) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧١.

(٩) احونصل الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.

(١٠) العين ٣: ١١٧، وفيه احونصل، واهبيخ في ٣: ٣٥٩.

ومثالُ قَوْعَلٍ وما بعده حَوْقَلٌ^(١) وَجَهْوَزٌ وَجَلَبَبٌ وَبَيْطَرٌ وَعَذِيْطٌ^(٢) وَسَلْقَى.

قال المصنف في الشرح^(٣): «فَعِيلٌ مما أغفل س».

قال بعض أصحابنا^(٤): «قولهم طَشِيًّا رأيه وَرَهِيًّا إذا خلط لا حُجَّةَ فيه على إثبات فَعِيلٍ، بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في يَسْتَعُوِرُ^(٥)، لئلا يؤدي إلى إثبات بناءٍ لم يَسْتَقَرَّ في كلامهم، وهو فَعِيلٌ. والآخر أن يكون أصله رَهِيًّا وطَشِيًّا على وزن فَعْلَى كَقَلْسَى^(٦)، ثم أُبدلت الهمزة من الألف» انتهى. ولم يحصر^(٧) المصنف ما ألحق بِفَعْلَلٍ، إنما ذكر منها ستة أبنية.

وقوله وإلحاق ما سواها به نادرٌ أي: ما سوى هذه الأبنية نادرٌ، كالإلحاق بهمزة متوسطة كتَأْبَلُ الْقِدَرُ^(٨) بمعنى تَبَلَّها. ويُنُونٌ متقدِّمةٌ كَنَرْجَسَ الدَّوَاءُ^(٩)، أو متوسطةٌ كَقَلْسَى^(١٠)، أو متأخرةٌ كَقَطْرَنَ البَعِيرِ^(١١). أو بميمٍ مطلقاً كَمَنْدَلَهُ بمعنى نَدَلَهُ^(١٢)، وَغَلَصَمَهُ^(١٣) بمعنى غَلَصَمَهُ. وبتاءٍ متقدِّمةٍ / كَنَرْمَسَ بمعنى رَمَسَ^(١٤)، وَتَرْقَلُ [١/٢٦: ٦]

(١) حوقل: كبر وضعف عن الجماع. وجهوز: رفع صوته. وبيطر: عالج الدواب.

(٢) عذيط الرجل: أحدث عند الجماع. وسلقاه: ألقاه على قفاه.

(٣) ٤٦١: ٣.

(٤) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧٢.

(٥) ليستعور: شجر. وهو خماسي لا رباعي.

(٦) قلسى: ألبس القلنسوة.

(٧) غ: ولم يخص.

(٨) تأبل القدر: جعل فيها التابل، وهو أبزار الطعام.

(٩) نرجس الدواء: جعل فيه نرجساً.

(١٠) قلنس: ألبس القلنسوة.

(١١) قطرَن البعير: طلاه بالقَطْران.

(١٢) ندلث الشيء: نقلته.

(١٣) غلصم الرجل: قطعت غلصمته.

(١٤) رمس الميت: دفنه. ورمس الشيء: طمس أثره.

بمعنى رَفَلٌ^(١) ، وَتَقَرَّصَ^(٢) بمعنى قَرَصَ . وبهَاءٍ مطلقاً كَهَلَقَمَ إِذَا أَكْثَرَ اللَّقْمَ^(٣) ، وَدَهَبَلَ اللَّقْمَةَ عَظَّمَهَا ، وَعَلَّهَضَهُ بمعنى عَلَّضَهُ^(٤) . وبياءٍ متقدمة كَيَزَنُ الشَّيْبَ^(٥) . وسينٍ متقدمة كَسَنَبَسَ بمعنى نَبَسَ^(٦) ، أو متأخرة كَخَلَبَسَ^(٧) بمعنى خَلَبَ . وَتَضَعِيفٍ عَيْنٍ قَبْلَ الْفَاءِ كَزَهَزَقَ بمعنى أَهَزَقَ^(٨) ، وَدَهَدَمَ بمعنى هَدَمَ . ومن هذه الأمثلة متعدّد كَجَلَبَبَ وَسَلَقَى ، ومنها لازم كَحَوَّلَ وَجَهَّوَزَ .

قال بعض أصحابنا^(٩) : «و[أما]^(١٠) ما حكاها بعض اللغويين من قولهم سَنَبَلُ الزَّرْعِ وَأَسْبَلُ^(١١) ، وَدَنَقَعَ الرَّجُلُ إِذَا افْتَقَرَ ، فَكَأَنَّهُ لَصِقَ بِالْدَّقْعَاءِ^(١٢) ، وما حكاها أبو عبيد من قولهم كَنَثَاتٌ لِحَيْثُهُ وَكَنَّثَاتٌ^(١٣) ، فلا حُجَّةٌ في شيء من ذلك على إثبات فَنَعَلٍ ، بل تكون النون أصلية ، وهي على وزن فَعْلَلٍ كَدَخَرَجَ ، ويكون سَنَبَلٌ من أَسْبَلَ كَسَبَطَ وَسَبَطَرُ ، وكذلك دَنَقَعَ من الدَّقْعَاءِ ، وَكَنَّثَاتٌ من كَنَّثَا» .

-
- (١) رفل في مشيه: تبخر ومشى مشي المختال.
(٢) غ، ط: قترص.
(٣) اللقم: سرعة الأكل والمبادرة إليه.
(٤) علَضَ الشيء: حرَّكه لينزعه نحو الوتد وما أشبهه.
(٥) أي: صبغه باليزن، أي: بالحناء.
(٦) نبس: تكلم.
(٧) خلبس قلبه: فتنه ودَّهَبَ به.
(٨) غ، ط: أزهم. تمهيد القواعد ٨: ٣٧٧١: زهق. والتصويب من شرح المصنف ٣: ٤٦٢:
أَهَزَقَ فَلَانٌ فِي الضَّحْكَ وَزَهَزَقَ: أَكْثَرَ مِنْهُ.
(٩) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧١ - ١٧٢.
(١٠) أما: من الممتع.
(١١) سنبل وأسبل: خرج سنبله.
(١٢) الدقعا: الأرض لا نبات بها. والتراب عامة، أو التراب الدقيق على وجه الأرض.
(١٣) كنثات وكنثات: طالت وغزر شعرها.

وقوله وتُرَادُ التَاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّيَاتِهَا لِلإِلْحَاقِ بِتَفْعَلَلٍ كَتَجَلَّبَبَتِ الْمَرْأَةُ: لَيْسَتْ جَلْبَابًا، فَتَجَلَّبَبَ مُلْحَقٌ بِتَسَرَّبَلٍ إِذَا لَبَسَ سِرْبَالًا، فَتَسَرَّبَلُ تَفْعَلَلٌ، وَتَجَلَّبَبَ مِثْلُهُ فِي الْوِزْنِ إِلَّا أَنَّ لَامَ تَجَلَّبَبَ الثَّانِيَةِ زَائِدَةٌ، وَلَا زِيَادَةٌ فِي تَسَرَّبَلٍ إِلَّا التَاءُ.

وقوله وهو وَافِعُنَّلَلُ لِمُطَاوَعَةِ فَعْلَلٍ تَحْقِيقًا أَي: وَتَفْعَلَلُ الْعَارِي مِنْ زِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ، مِثْلُهُ سَرَبَلُهُ فَتَسَرَّبَلُ، وَافِعُنَّلَلُ نَحْوِ اخْرُجْهُمْ، تَقُولُ خَرَجْتُ الْإِبِلَ إِذَا جَمَعْتَهَا فَاخْرُجْهُمْ، أَي: اجْتَمَعَتْ.

وقوله أَوْ تَقْدِيرًا مِثَالُ مُطَاوَعَةِ تَفْعَلَلٍ تَقْدِيرًا تَبَخَّرَ. وَمِثَالُ مُطَاوَعَةِ افْعُنَّلَلٍ تَقْدِيرًا ابْرَنْشَقَ بِمَعْنَى انْبَسَطَ فَرَحًا، وَتَبَخَّرَ وَبَرَشَقَ مُهْمَلَانِ.

وقوله وَالْحَقُّ بِافْعُنَّلَلٍ افْعُنَلَى مِثْلُهُ اسْلَنْقَى^(١). وَذَهَبَ س^(٢) إِلَى أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا يَتَعَدَّى، نَحْوِ اخْرُجْنِي الدِّيكُ^(٣). وَزَعَمَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٤) وَأَبُو الْفَتْحِ^(٥) أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مُتَعَدِّيًا، نَحْوِ اغْرَنْدَى وَاسْرَنْدَى، قَالَ الرَّاجِزُ^(٦):

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وَلَمْ يُسَمَعْ مُتَعَدِّيًا إِلَّا فِي هَذَا الرَّجَزِ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ^(٧): «أَحْسَبُ الْبَيْتَ مَصْنُوعًا». وَالْأَغْرَنْدَاءُ وَالْإِسْرَنْدَاءُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِعْتِلَاءُ وَالْعَلْبَةُ. وَعَنْ كُرَاعٍ غَرَنْدُوهُ وَغَلَنْدُوهُ^(٨): غَلَبُوهُ فِي الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ.

(١) اسلنقى: نام على ظهره.

(٢) الكتاب ٤: ٢٨٧ والممتع ١: ١٨٦.

(٣) اخرنبي الديك: انتفش ريشه وهياً للقتال.

(٤) الغريب المصنف ٢: ٥٤٩.

(٥) المنصف ١: ٨٦.

(٦) الغريب المصنف ٢: ٥٤٩ وجمهرة اللغة ٢: ١٢١٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٩٠.

والمنصف ١: ٨٦، ٣: ١١ والخصائص ٢: ٢٥٨.

(٧) الممتع ١: ١٨٦.

(٨) غ: غرندوه وغلندوه. ط: غرندوه وغلندوه. وانظر اللسان (غرند).

وقوله **وَأَفْعَلَلْ** الزائد الآخر مثاله **أَفْعَنْسَسَ**^(١) و**أَسَحَنَكَ**.

وقوله **وَالْحَاقُ** ما سواهما به نادرٌ قال المصنف في الشرح^(٢): «**كَأَخْبَطًا**^(٣) و**أَخُونَصَل**»^(٤). فأما **أَخْبَطًا** فالمحفوظ الكثير **أَخْبَطَى** على وزن **أَفْعَلَى** ك**أَخْرَنْبَى**، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلًا من الألف التي للإحاق، فليس وزنه **أَفْعَلَلْ**. وأما [١٢٦:ب] **أَخُونَصَل** فقد تقدّم^(٥) أنه لم ينقله أحدٌ إلا صاحب (كتاب العين)^(٦)، / فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وقوله **وَأَفْعَلَلْ** بناءً مُقْتَضِبٌ مثاله **أَفْشَعَرَّ** و**أَسْبَكَرَّ** و**أَسْبَطَرَّ**^(٧) و**أَبْذَعَرَّ** و**أَطْمَأَنَّ**. وقد تقدّم معنى المقتضب^(٨)، وليس كونه مُقْتَضِبًا مُجْمَعًا عليه.

قال أبو البقاء العُكْبَرِيُّ^(٩): «(مزيد الرباعي بناءً ان : **تَفْعَلَلْ** و**أَفْعَلَلْ** ، وأما **أَفْشَعَرَّ** و**أَطْمَأَنَّ** فرباعيٌّ لقولهم قُشْعِرِيَّةٌ و**طُمَأْنِينَةٌ**، إلا أنهم ألحقوه ب**أَخْرَنْجَمَ**^(١٠) ، فزادوا أوله همزة الوصل، وأدغموا الأخير، فوزنه الآن **أَفْعَلَلْ**. ولا يمتنع أن يُجْعَلَ هذا بناءً ثالثًا في زوائد الرباعي» انتهى. ويدلُّ على إلحاقه به مجيء مصدره كمصدر **أَخْرَنْجَمَ**، فتقول **أَطْمَأَنَّان** و**أَبْذَعَرَار** كما تقول **أَخْرَنْجَام**.

(١) أفعنسس: رجع وتأخر. واسحنكك: كثر سواده.

(٢) ٤٦٢: ٣.

(٣) اخببطاً الرجل: انتفخ بطنه.

(٤) اخونصل الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.

(٥) تقدم في ق ١٢٥/ب من الأصل.

(٦) كتاب العين ٣: ١١٧.

(٧) اسبطر: اضطجع وامتدّ، ومثله اسبكر. وابذعر: تفرّق.

(٨) تقدم في ق ١٢٥/ب من الأصل.

(٩) اللباب له ٢: ٢١٧ - ٢١٨.

(١٠) اخرجنجم القوم: اجتمعوا.

وقوله وقد يطاوع فَعَلَّلَ مثاله طَأْمَنَتْهُ فاطمَانٌ، وكان أصله أن يقال فاطمَنْ ، ولكنه من المقلوب، وهذا مذهب س^(١) في هذه الكلمة لأنَّ الْمُجَرَّدَ أصلٌ للمزيد، خِلَافًا لِلْجَزْمِيِّ^(٢) في هذه الكلمة، فإنه زعم أنَّ الأصل تقدم الميم على الهمزة لأنَّ أكثرَ تصرُّفِ الكلمة على ذلك، والكثرة دليلٌ على الأصالة.

وقوله والإلحاقُ به نادرٌ مثاله قولهم ابْيَضَضَ، قال الراجز^(٣):

..... والزمي الخَصَّ واخْفِضِي تَبْيِضِضِي

فأما اكْوَهْدَ الْقَرْحُ^(٤)، واكْوَأَلُ الرَّجُلُ^(٥)، فوزنُهما افْعَلَّلَ كاقشَعَرَّ، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في بنات الأربعة نحو وَرَنْتَل^(٦)؛ لأنَّ افْعُولَ بناءٌ لم يَسْتَقَرَّ في كلامهم.

* * *

(١) الكتاب ٤ : ٣٨١.

(٢) المنصف ٢ : ١٠٤.

(٣) كذا! والبيت من الخفيف. وصدرة: إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتَّى. والبيت في تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٥ وسر صناعة الإعراب ١ : ٢١٤، وفيه تخريجه. الخَصَّ: بيت من القصب أو الأغصان. واخفضي: أقيمي بمكانك.

(٤) اكوهد: ارتعد إلى أمه لترقه.

(٥) اكوأل: كان قصيراً في غلظ.

(٦) الورنتل: الداهية.

ص: فصل

صيغةُ فِعْلِ الأمرِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَمُضَارِعِهِ الْمَجْزُومِ الْمَحْذُوفِ أَوَّلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَلَ وَسَكَنَ تَالِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ لَفْظًا أُولَيَّ^(١) هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَفْعَلَ افْتُشِحَ بِهَمْزَتِهِ^(٢) مطلقًا.

ش: أي: المَحْذُوفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ، فَيَعُمُّ نَحْوَ عِدَّ وَسَلَّ وَقُمْ وَرُدَّ وَذَخِرْجَ وَرَاقِبْ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ أُولَيَّ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَي: أُولَيَّ السَّاكِنِ تِلْكَ الْهَمْزَةُ، نَحْوَ اسْتَمِعْ وَأَنْطَلِقْ وَاسْتَخْرِجْ وَاحْبَنْطْ. وَمِنْ أَفْعَلَ يَشْمَلُ الصَّحِيحَ كَأَكْرِمَ، وَالْمَعْتَلَّ^(٣) كَأَقِمَّ، وَالْمَدْعَمَ فِي لَامِهِ كَأَعَدَّ.

* * *

(١) غ، ط: أو ولي.

(٢) أي: بهمزة أَفْعَلَ. والذي في الأصول: بهمزة. صوابه في التسهيل ص ٢٠٢ وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٧٥.

(٣) ط: والمعل.

ص: باب همزة الوصل

وهي المبدوءُ بها في الأفعال الماضية الخماسية والسُداسية، ومصادرِها، والأمرِ منها ومنَ الثلاثيِّ الساكنِ ثاني مضارعِه لفظًا عند حذفِ أوَّلِه، وفي (ابنِ)، و(اثنينِ)، و(امرئِ)، وإنائِها، و(اسمِ)، و(استِ)، و(ابنِ)^(١)، و(اينِ) المخصوصِ بالقسمِ، والمبدوءِ بها (أل). وتُفتَحُ مع هذين، وتُضَمُّ مع غيرهما قَبْلَ ضَمَّةٍ أصليَّةٍ موجودةٍ أو مقدَّرة، وتُشَمُّ قَبْلَ المُشَمَّة، وتُكسَرُ فيما سوى ذلك، وقد تُكسَرُ في (اينِ)، ورُبَّما كُسِرَتْ قَبْلَ الضَمَّةِ الأصليَّة، وأصلُها الكسرُ على الأصحَّ.

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ استيفاءِ أبنيةِ الأفعال، وعُلمَ المبدوءُ منها بهمزة وما ليس كذلك، واحتيجَ إلى تبيينِ همزةِ الوصل، أحوالَ على ما تقدَّم، /وقد استوفينا نحن ما [١/١٢٧:٦] وردَ من الأفعال في ماضيها همزة وصلٍ اتِّفاقًا واختلافًا في (كتاب التكميل) في أولِ شرحِ بابِ مصادرِ غيرِ الثلاثيِّ^(٢).

وسمَّاهما همزةٌ إذ هي همزةٌ في النطق، واختلفوا: فقيل: وُضعتْ أوَّلًا همزةٌ لأَها حرفٌ جَلَدٌ، وهي من الحروفِ الزوائد، فصَلَحَتْ للابتداء، أو لأنه أوَّلُ المخارجِ وابتداؤها، فَناسَبَ الابتداء، وهو قولُ ابنِ جني، قال^(٣): لأنَّ غرضَهم حرفٌ يَصِحُّ الابتداء به، وَيَصِحُّ اطِّراحُه عند الوصل، ولم يجدوا ذلك إلا في الهمزة لأَها قد تُحذفُ كثيرًا في التخفيف، وهي مع ذلك أصلٌ، فكيف إذا كانت زائدة.

(١) وابنِ: سقط من غ، ط.

(٢) انظر ما يأتي في ق ١٣٥/ب - ١٣٦/ب من الأصل في هذا الجزء.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ١١٣، وهذا معنى قوله لا لفظه.

وقيل: يحتمل أن يكون أصلها أَلَفًا لأنها أيضًا مَبْدَأٌ، ولأنها من حروف الزوائد التي لا تكون أصلية بذاتها، وإنما انقلبت همزةً لأجل التحريك إذ لا تَتَحَرَّكُ ذاتُ الألف. ويدلُّ على هذا قولهم في الاستفهام: الرَّجُلُ؟ فظهرت الألفُ لَمَّا لم يضطرَّ إلى الحركة.

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون همزةً ساكنة، ثم سَهَّلَتْ بِقَلْبِهَا أَلَفًا، وهذا النوع لازمُ التسهيل، ويدلُّ على هذا أنهم سَهَّلُوهَا أيضًا بَيْنَ بَيْنَ في نحو ﴿قُلْ مَالِكُ كَرِيمٍ﴾^(١)، فلو كان أصلها الألف لَمَّا سَهَّلُوهَا بَيْنَ بَيْنَ لَأَنَّ ما سَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ في نيّة الحركة، ولا ضرورةً إذ ذاك إلى قلبها همزةً فَتُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ.

وقال الأستاذ أبو علي: منهم مَنْ قال^(٢): يُجْتَلِبُ متحرِّكًا لأنه إن اجْتَلِبَ ساكنًا كان نقصًا للغرض. ومنهم مَنْ قال^(٣): اجْتَلِبْتَ ساكنةً على أصل الحروف، لكن لَمَّا عَلمُوا أنها لا تَبْقَى كذلك، ولا يَجْتَمِعُ ساكنان، لم يكن بُدٌّ من تحريكها. واحتجُّوا بكونها^(٤) مكسورةً أبدًا ما لم يمنع مانعٌ على أصلِ التقاء الساكنين. وكلامُ س لا يَأْبَاهُ، فإنه قال^(٥): «قُدِّمَتْ متحرّكةٌ»، فهل جُلِبَتْ متحرّكةً أو ساكنةً ثُمَّ حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، لم يَتَعَرَّضْ لهذا المقدار. وقال ابن خروف: مذهبه ألا يُجْتَلِبَ ساكنٌ لساكناً^(٦)، وهو القياس.

وقال الأستاذ أبو علي: أصلُ الحرف السكون، وإنما تَحَرَّكَهُ هنا لالتقاء الساكنين، وجاؤوا بحرفٍ ساكنٍ لأجلِ الساكنِ لِعَلِمِهِمْ بَتَحَرُّكِهِ.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٣.

(٢) انظر الخلاف فيها في الإنصاف ٢: ٧٣٧ - ٧٤١ [المسألة ١٠٧].

(٣) المنصف ١: ٥٣ - ٥٤ وسر صناعة الإعراب ١: ١١٢ - ١١٣.

(٤) غ: بأنها.

(٥) الكتاب ٤: ١٤٤.

(٦) غ، ط: بساكناً.

واحتَرَز المصنّف هنا بِذِكْرِ المَاضِيَةِ من هَمْزَةِ المتكلم، فَإِنَّمَا هَمْزَةُ قَطْعٍ فِي الأَفْعَالِ كُلِّهَا. وَاحْتَرَزَ بِالْخُمَاسِيَّةِ وَالسُّدَاسِيَّةِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ كَأَكْرَمَ، وَفَاعَلَ كَأَخَذَ مَاضِي يُؤَاخِذُ، وَمِنَ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ كَأَخَذَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الخُمَاسِيَّةَ وَالسُّدَاسِيَّةَ هُنَا اكْتِفَاءً بِسَبْقِ ذِكْرِهَا. وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ مَصَادِرِهَا فَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ (بَابِ مَصَادِرِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ) ^(١).

وَقَوْلُهُ وَمِنَ الثَّلَاثِيِّ السَّاكِنِ ثَانِي مُضَارِعِهِ لَفْظًا نَحْوِ اضْرِبْ أَقْتُلْ اذْهَبْ. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ السَّاكِنِ ثَانِي مُضَارِعِهِ لَفْظًا مِنَ السَّاكِنِ تَقْدِيرًا، نَحْوِ يَقُومُ وَيَرُدُّ وَيُودُّ وَيَسْأَلُ وَيَرَى ^(٢).

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ عِنْدَ حَذْفِ /أَوَّلِهِ كُلِّ وَخُذْ وَمُرْ، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ يُقَالَ: أُوْخِذْ [١٢٧:٦/ب] وَأُوْكُلْ وَأُوْمُرْ، كَمَا يُقَالُ مِنْ: أُنْزِرْ وَأَجَرْ: أُوْزِرْ وَأُوْجُرْ.

وَقَوْلُهُ وَإِنَائِهَا هِيَ ابْنَةُ وَائْتِنَانِ وَامْرَأَةٍ.

وَقَوْلُهُ وَاسْمِ وَاسْتِ وَابْنِمْ وَكَذَلِكَ تَنْثِيئُهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ اسْمَانِ وَاسْتَانِ وَابْنَمَانِ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣):

وَمِنَّا لَقَيْطٌ وَابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ

فَتَحَ النُّونَ لِفَتْحَةِ الْمِيمِ الْمُجَاوِرَةِ لِلْأَلْفِ.

وَيُقَالُ فِي اسْتِ سَهٌ بِحَذْفِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَسَتْ بِحَذْفِ لَامِ الْكَلِمَةِ، قَالَ أَوْسُ ابْنِ حَجَرَ ^(٤):

(١) انظر ما يأتي في ق ١٣٥/ب - ١٣٧/أ من الأصل في هذا الجزء.

(٢) وَيَسْأَلُ وَيَرَى: تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) عَجَزَ الْبَيْتِ: مُؤَرِّثُ نِيرَانِ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْيِ. وَهُوَ لِلْكَمِيتِ. الْدِيَوَانُ ص ٧٨ وَبِحَازِ الْقُرْآنِ

١: ٣٩١ وَالْمَقْتَضِبُ ٢: ٩٣. الْمُخْيِ: الْمَطْفِئُ وَالْمُخَمَدُ.

(٤) الْدِيَوَانُ ص ٣٨ وَالْفَرْقُ لثَابِتُ بِنِ أَبِي ثَابِتٍ ص ٣٤. وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: وَأَنْتِ السَّهْ. نَصْر:

نَصْر: هُوَ نَصْرُ بِنِ قُتَيْبٍ: أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ. شَاه: سَبْقُهُ.

وقوله **وَإِئْمَنِ الْمَخْصُوصِ بِالْقَسَمِ** وقد تَقَدَّمَ ^(١) ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ أَهْوِ اسْمٌ مفرد وهزنته وصل، أو جمعُ عَيْنٍ فهزنته قَطْعٌ.

واحترز بقوله المخصوص بالقسم من أيمن جمع يمين، فإن همزته همزة قطع.

وقوله والمبدوء بها^(٢) أل سواء أكانت الهمزة معرفة أم زائدة، نحو قوله^(٣):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا

وقوله (٤):

عَوَّيْرٌ ، وَمَنْ مِثْلُ الْعَوَّيْرِ وَرَهْطُهُ

وذهب ابنُ كَيْسَانَ^(٥) إلى أنَّ الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطعٍ إلا أنها حُذفت تخفيفًا. واستدلَّ على ذلك بكثرة وجودها في أوائل الأنصاف. وقد تقدَّم الكلام على (أل) في باب المعرّف بالأداة^(٦)، وهي (أل).

وقوله **وَتُفْتَحُ** مع **هَٰذَيْنِ** أي: مع إثنين المذكورة ومع (أل)، وكذلك مع (أم) التي هي في لغة جَمِير بدلُ (أل).

وقوله وتَضُمُّ مع غيرها قَبْلَ ضَمَّةِ أَصْلِيَّةٍ مَوْجُودَةٍ مِثْلَهُ اخْرُجْ، انْطَلِقْ،
اِفْتَدِرْ، اسْتَخْرِجْ، سواء أكان أمراً من الثلاثي الذي تَدْخُلُهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أم ماضياً مَبْنِئاً
لِلْمَفْعُولِ مِنَ الَّذِي افْتُتِحَ بِهَا.

(١) تقدم هذا في ١١ : ٣٦٢ - ٣٦٤.

(٢) غ، ط: به. والذي تقدم في المتن أول الفصل (بها).

(٣) عجزه: شديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهله. وقد تقدم في ١: ١٤٨. غ، ط: الوليد بن الوليد.

(٤) عجزه: وأسعد في ليل البلبال صفوان. وقد تقدم في ٣: ٢٣٧.

(٥) انظر ما تقدم في ٣: ٢١٨.

(٦) تقدم ذلك في ٣: ٢١٧ - ٢٣٠.

وقوله أو مُقَدَّرَةٌ مثاله: ادَّعِي يا هند - بضمّ الهمزة - لأنَّ العينَ مضمومةٌ ضَمَّةٌ أصليَّةٌ تقديرًا إذ كان أصله ادَّعُوِي، فاستثقلتِ الكسرةُ في الواو، فنقلت، فالتقى ساكنان الواو والياء التي هي ضمير المؤنث، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فبقي ادَّعِي.

وقوله وتُشَمُّ قبل المُشَمَّةِ أي: وتُشَمُّ الهمزة قبل الضمَّة المُشَمَّةِ، مثاله انقيدَ واختيرَ، إذا أشبعت^(١) كسرة القاف والتاء كُسرَت الهمزة، وإن أَشَمَّتْها الضمُّ كما تُشَمُّ قِيلَ وبيعَ لَزِمَ إشمام الهمزة الضمُّ.

وقوله وتُكْسَرُ فيما سِوى ذلك يَشْمُلُ الأفعالَ السُّداسِيَّةَ والخماسِيَّةَ إذا بُنِيَتْ للفاعل، والأمرَ منها، ومن نحو يَضْرِبُ وَيَذْهَبُ وَيَعْلَمُ، وتلك الأسماءُ المذكورة. وقوله وقد تُكْسَرُ في ائْمَنَ يعني المخصوص بالقسم، فتقول (اليمين) إذا بدأت به.

وقوله وَرُبَّمَا كُسرَت قَبْلَ الضَمَّةِ /الأصليَّةِ قال المصنف في الشرح^(٢): «[١٢٨:٦] إِنَّ عَرَضَ فيما يلي الساكنَ الذي جيءَ بها لأجله ضَمَّةٌ لازمةٌ ضُمَّتْ هي إتباعًا وتخلُّصًا من تتابعِ كسرٍ وضمٍّ، وبعضُ العربِ يَعْتَفِرُ ذلك لأجل الانفصالِ بالساكن، والضمُّ هو المأخوذُ به حتى في نحو اغْزِي إتباعًا للضمَّةِ المنوَّيةِ قَبْلَ الياءِ». انتهى.

وحكى ابن جنيّ في (المنصف)^(٣) أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يَكْسِرُ الهمزةَ في هذا^(٤) كَلِّه، يعني في اقْتُلْ واخْرُجْ ونحوهما، قال: «(على الأصل)»، ولا تُتْبَعُ، وهي لغة شاذَّة. وشَبَّهَها بقولِ مَنْ قال إصْبُحْ بكسر الهمزة وضمِّ الباء، وقولِ مَنْ قال زَبُرْ بضمِّ الباء

(١) غ: أشبع. ط: أشبع كسر.

(٢) ٤٦٦: ٣.

(٣) ٥٤: ١.

(٤) غ: في نحو هذا.

في زُئير الثوب، وضيئيل في اسم الداهية. انتهى. وفي (الإفصاح): اغزي يا امرأة، تضمُّ الهمزة أَشْتُمَّتْ أُمٌ لم تُشَمَّ.

وقوله وَأَصْلُهَا الْكُسْرُ عَلَى الْأَصَحِّ قال المصنف في الشرح^(١): «لَمَّا كَانَ سَبَبُ الْإِتْيَانِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ وَجَبَ كَوْنُهَا مَتَحَرِّكَةً كَسَائِرِ الْحُرُوفِ الْمَبْدُوءِ بِهَا، وَأَخَقُّ الْحَرَكَاتِ بِهَا الْكُسْرُ لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ عَلَى الضَّمَّةِ بِقِلَّةِ الثَّقَلِ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ بِأَنَّهَا لَا تُؤْهِمُ اسْتِفْهَامًا، بِخِلَافِ الْفَتْحَةِ فَإِنَّهَا تُؤْهِمُ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي أَصْطَفَى: أَصْطَفَى، وَالْإِخْبَارُ إِصْطَفَى بِالْكَسْرِ، وَفِي الْإِخْبَارِ إِصْطَفَى بِالْفَتْحِ، أُمِّنَ الْإِيهَامَ، وَتَأَكَّدَ الْإِفْهَامَ.

وفي فَتْحِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ مَحْذُورٌ آخَرٌ، وَهُوَ تَأْدِيئُهُ إِلَى التَّبَاسِ الْأَمْرِ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي الْأَمْرِ بِالْإِنْطِلَاقِ: أَنْطَلِقْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُضَارِعٌ مُسْنَدٌ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا يَكْفِي الْفَرْقُ بِالسَّكُونِ، فَإِنَّ الْمُضَارِعَ قَدْ يَسْكُنُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ تَخْفِيفًا، كَتَسْكِينِ أَبِي عَمْرٍو ﴿يَصْرُكُ﴾^(٢) وَأَخَوَاتِهِ. وَلَمَّا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْكَسْرَ فِي الْأَفْعَالِ كُسِرَتْ أَيْضًا فِي الْأَسْمَاءِ لِتَجَرِّي عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ».

* * *

(١) ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٠. السبعة ص ١٥٤ - ١٥٦.

ص: فصل

لا تَثْبُتُ همزة الوصل غير مبدوءٍ بها إلا في ضرورة ما لم تكن مفتوحة
تلي همزة استفهام؛ فتبدل ألفاً أو تُسهّل، وثبوتها قبل حرف التعريف المُحرَكِ
بحركة منقولة راجح. وتُغني عنها في غيره. وشذ في سلّ إسْل. وإن اتَّصل
بالمضمومة ساكن صحيح أو جارٍ مجراه جازَ كسرُه وضُمُّه.

ش: مثال ثبوتها غير مبدوء بها في الضرورة قول الشاعر^(١):

إذا جاوزَ الإثنين سرٌّ فإنه بَنَتْ وتكثير الحديثِ قَمِينُ
شُبَّة قطعها حشواً في الوصل بكونها مبتدأ بها، وقد كثر قطعها في أوائل
أنصاف الأبيات لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام، نحو قول الشاعر^(٢):
لَتَسْمَعَنَّ وشيكا في ديارهم اللَّهُ أكبرُ يا ثاراتِ عُثْمَانَا
وقول الآخر^(٣):

/ولا يُيَادِرُ في الشِّتَاءِ وَلِيَدُنَا أَلْقَدَرُ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَعَالٍ [١٢٨:٦/ب]

وليس قطعها في أنصاف الأبيات خاصاً بأل، قال^(٤):

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَاقِعِ

(١) قيس بن الخطيم. الديوان ص ١٠٥ والنوادر ص ٥٢٥ ومعاني القرآن للأخفش ١: ١٢ وسر

صناعة الإعراب ١: ٣٤٢. النث: نشر الحديث. وقمين: جدير خليق.

(٢) حسان بن ثابت. الديوان ١: ٩٦ والمنصف ١: ٦٨. ط: في دياركم.

(٣) هو حاجب بن حبيب كما في شرح أبيات سيويه ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤. والبيت بلا نسبة في

الكتاب ٤: ١٥٠ والكمال ٢: ٩٧٧. الجعال: الخرقه التي تنزل بها القدر.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٢٩٣.

وقوله ما لم تكن إلى قوله أَلْفًا^(١) مثاله قوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلَ ذَكَرْتُمْ حَرَّمَ أَمِ
الْأُنثَىٰ﴾^(٢)، وكان حَقُّها أن تُحذف كما يُحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت
همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(٣)، لكنه كان لا يُعلم
أهي همزة استفهام أم همزة أل إذا بُدئ بالكلمة، والمشهورُ إبدالها أَلْفًا، وقد تُسَهَّل،
نحو قول الشاعر^(٤):

أَخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغَيَّنِي
وقول الآخر^(٥):

أَلْحَقْ أَنْ دَارَ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَثَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ
انتهى، وهو من شرح المصنف^(٦).

وقال أبو علي في (الإيضاح)^(٧): «فإنها لا تَسْقُط لكنها تُبَدَل، وذلك قولك:
أَلْقَوْمٌ عندك؟» وعَلَّل منع الحذف بآلا يَلِيسَ الاستفهام بالخبر.

قال ابن هشام: «ولم يصرَّح س بإبدالها، وإنما قال في همزة الوصل: (وصارت
في ألف الاستفهام إذا كانت^(٨) قبلها لا تُحذف؛ لأنها شُبِّهَتْ بِأَلِفٍ أَحْمَرٍ لأنها زائدة
كما أنها زائدة؛ وهي مفتوحة مثلها، ولأنها لَمَّا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن
يحذفوا فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدًا؛ فأرادوا أن يُسَهَّلوا وَيُبَيَّنوا^(٩)». والذي

(١) يعني قوله: «ما لم تكن مفتوحةً تلي همزة استفهام؛ فتُبَدَلُ أَلْفًا».

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤٤.

(٣) سورة الصافات، الآية ١٥٣.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ١١١.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٥٧.

(٦) ٣: ٤٦٦ - ٤٦٧.

(٧) التكملة ص ١٨، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٨) في الأصول: كان. صوابه في الكتاب، وشرحه للسريافي ١٦: ٧٦.

(٩) الكتاب ٤: ١٤٨. وفي الأصول: ولبينوا. والتصويب من الكتاب والسريافي ١٦: ٧٦.

يُوجهه قوله في باب الهمز^(١) أنها تُخَفَّفُ بَيْنَ بَيْنَ كما يُخَفَّفُ غَيْرُهَا من الهمزات المفتوحة إذا انفتح ما قبلها، وإنما تُخَفَّفُ بالبدل أَلْفًا إذا انفتح ما قبلها الهمزة الساكنة إلا ما جاء في الشعر من المفتوحة وما قلَّ في الكلام^(٢). ولم يذكر هنا أبو علي سوى البدل، وكذلك فعل غيره، ولم يُقرأ في القرآن بخلاف ذلك، ولا جاء في كلامهم، والله أعلم، والقياس يقتضي أن تكون بَيْنَ بَيْنَ انتهى.

وقال أبو جعفر بن الباذش^(٣): «وصورة التخفيف قد ذكر أصحابُ س أنه بالبدل أَلْفًا، قال لي أبي - رحمه الله - : والذي يُوجه قولُ س في باب الهمز أنها تُخَفَّفُ بَيْنَ بَيْنَ كما يُخَفَّفُ غَيْرُهَا من الهمزات المتحركة إلا ما استثنى من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة، وإنما يُخَفَّفُ بالبدل الهمزة الساكنة، وهذا العموم يتناول الوصل والقطع» انتهى.

وقال المُهاذي^(٤): [لَمَّا] دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت لها كما تُحذف لغيرها من الحروف إلا أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف وفي أيمن وإيمن؛ فإنها تثبت في هذه الثلاثة لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام، وتجعل أَلْفًا كراهة التحقيق، فيقال الرجل؟ وأيمن الله؟ وأيمن الله؟

/وقال الأستاذ أبو علي: كان أبو عمرو بن عزيمة^(٥) يقول: (ثبات ألف [١٢٩: ٦]) الوصل خطأً مخضً، وإنما هذه المدَّة ألف زائدة ليست بدلاً من همزة، زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر كألف اضْرِبْنَانِ). وهذا خطأ لأن هذه الألف قد أشبهت ألف

(١) الكتاب ٣: ٥٤١، ٥٤٣.

(٢) ط: من الكلام.

(٣) الإقناع في القراءات السبع له ١: ٣٥٩.

(٤) لَمَّا: تنمة يقتضيها السياق.

(٥) عثمان بن عزيمة أبو عمرو الأندلسي شيخ القراء بالجزيرة الخضراء، قرأ الروايات على أبي الحسن بن الدَّبَّاج، توفي بعد السبعمة وقد قارب التسعين. غاية النهاية ١: ٥٤٧.

القطع من وجوه، فلا يبعد أن تثبت فرقا، ويكون ذلك أولى من أن يُجاء بما هو أجني من الكلام، هذا من جهة القياس. وأما السماع فإنهم قرأوا ﴿وَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(١) ونحوه بينَ بينَ، فهذا دليل على أن الأصل الهمز. وأيضا فإنهم يقولون: القائم فعل كذا؟ وآمن الله، فيجمعون بين ساكنين والثاني غير مشدد، ولولا أن أصله الهمز لما جاز، فإنه بمنزلة ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) فمن^(٣) أبدل ألفا يجمع بين ساكنين، وراعوا الأصل.

وقال الأستاذ أبو علي أيضا: من الناس من سلك في ذلك مسلكا آخر، ورد هذا الذي قال س - يعني من تشبيه همزة الوصل بهمزة أحمر - وقال: هذه همزة وصل، وهي لا تثبت إذا وصل بها كلام، فإذا لم تثبت فكيف يُبدل منها؟ فإن قيل تثبت هنا فهي دعوى، وإنما اجْتُلبت هذه الألف فرقا. ويدل على ذلك أن هذه لم تُحَقَّق ولم تُسهَّل. وهذا الذي قاله^(٤) ظاهر في بادي الرأي، والذي قال س أرجح لأن همزة الوصل تُقطع في الشعر كثيرا، فلا يُكرَّر قطعها، فلما أريد هنا الفرق بين الاستفهام والخبر قطعت لذلك، وأبدل منها، وقد قطعت في القسم، وجعلت عوضا من حرف القسم، وقد أثبتت مع (ها)^(٥) وفي النداء^(٦)، فلما جاءت كهمزة القطع وأشبهتها شَبَهَا قويا قطعت لذلك، وأبدل منها. وأما لزوم الإبدال منها دون التسهيل فلاخا لما قطعت ولم يكن ذلك الأصل التزموا فيها البدل حتى يذهب لفظها، على أنه سُمع الإثبات والتسهيل، قال^(٧):

(١) سورة يونس: الآية ٥٩. الإقناع ١: ٣٥٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٦.

(٣) هو ورش. السبعة ص ١٣٤ - ١٣٥ والإقناع ١: ٣٥٩. ط: فيمن.

(٤) ط: قال.

(٥) تقدم هذا في ١١: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٦) تقدم هذا في ١٣: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٧) عجزه: أم الشر الذي هو يتعني. وقد تقدم في ١٣: ١١١، وسبق قريبا في ص ١٩٢.

..... أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ

وَلَا يَتَزَنُّ الْبَيْتُ إِلَّا بِذَلِكَ لَا بِالْإِبْدَالِ. وَأَنْشُدَ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ^(١):

..... الْحَقُّ أَنَّ دَارَ الرَّيَّابِ تَبَاعَدَتْ

الْبَيْتِ.

وفي (البيسط)^(٢): «وقال بعض النحويين: إنها إذا اجتمعت مع همزة الاستفهام لفظاً نحو آل الرجل؟ لزم إثباتها معها ثُمَّ قُلِبَهَا أَلْفًا، أما إذا اجتمعت معها معنى لا لفظاً وجب إثباتها، ولا تُقَلَّبُ قِيَّاسًا، نحو أَفَالْجُلُ قَامَ؟ لِأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ تَقْدَمْتُ عَلَى الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ لَفْظًا لِتَقْدَمِهَا عَلَى حَرْفِ الْعُطْفِ، وَهِيَ مَعَهَا مَعْنَى لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ أَصْلُهُ أَنْ يَلِيَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ، وَهَذِهِ قَدْ وَلِيَّتْهُ مَعْنَى لِأَنَّهُ مَرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَتَبَتُّ أَلْفُ الْوَصْلِ، فَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهِيَ حَرَكَتُهَا الْأَصْلِيَّةُ. وَفِيهِ نَظَرٌ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ السَّمَاعُ» انتهى.

وقوله وثبوتها إلى قوله راجع^(٣) مثاله: الأحمر، إذا نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت الهمزة جاز إثبات همزة الوصل؛ فتقول: أَحْمَرُ جَاءَنِي، وَلَا يُعْتَدُّ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ لِأَنَّ تَحْرِيكَهَا عَارِضٌ، / وَهُوَ الْأَجُودُ، وَبِهِ قَرَأَ الْقُرَّاءُ فِي الْأَشْهُرِ^(٤). [١٢٩: ٦ب]

ومن العرب من يعتد بالعارض، فيقول: أَحْمَرُ جَاءَنِي؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَ اللَّامُ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْجَمْعِ بِالْهَمْزَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُجَاءُ بِهَا لِأَجْلِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَلَمَّا تَحَرَّكَ لَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهَا. وَبِهَذَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ اللَّامُ وَحْدَهَا لَا أَنَّهَا وُضِعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ نَحْوِ (قَد)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي (بَابِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ)^(٥).

(١) تقدم قريباً. وأنشده هكذا في إيضاح الوقف والابتداء ١: ١٩٣، ونسب هذه الرواية للفراء.

(٢) البسيط لابن العلي ١: ٣٠٥.

(٣) هو قوله: «وُثِّبَتْ قَبْلَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ الْمُحَرَّكِ بِحَرَكَةٍ مَنْقُولَةٍ رَاجِعٌ».

(٤) السبعة ص ٣٢٧.

(٥) تقدم ذلك في ٣: ٢١٧ - ٢٣٠.

وقال أبو علي^(١): لَمَّا كَانَتِ الْحَرَكَةُ مَنْقُولَةً عَارِضَةً اخْتَلَفَتِ الْعَرَبُ فِيهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْحَرْفَ بِمَنْزِلَةِ السَّاكِنِ، فَعَامَلَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مُعَامَلَةَ السَّاكِنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَيْضًا. وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ حُرِّكَ لَهُ السَّاكِنُ، نَحْوُ: مَنْ لَأَجْرَةٍ، وَمَنْ لَوْلَى، وَحُذِفَ لَهُ نَحْوُ: فَلَرَضٍ، وَيَعْزُ لِنَسَانٍ، وَيَرَضَ لَأَخْرُ^(٢)، وَقُرئ: ﴿قَالَ لَانَ﴾^(٣) بحذف الواو، وهي قراءة أهل المدينة^(٤)، وَحَكَى الْأَخْفَشُ^(٥) ﴿قَالُوا آلَانَ﴾ بإثبات الهمزة وإشباع الواو، وهذا إثبات الهمزة^(٦) في الوصل، وهي في غاية الضعف، وإنما يوافق مذهب مَنْ يَرَى أَنَّهَا هَمْزَةٌ قَطْعٌ.

ويرى ابن جني^(٧) أَنَّ الْقِيَاسَ إِثْبَاتُ الْهَمْزَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَى مِنْ حَذْفِ السَّاكِنِ وَتَحْرِيكِهِ. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً قَبُحٌ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

عنده خروجٌ عن القياس وإجراء غير اللازم مجرى اللازم^(٩). قال^(١٠): «وعلى هذا قراءة مَنْ قرأ ﴿قَالُوا لَانَ﴾، فَأُثْبِتَ الْوَاوُ، وَالْقِرَاءَةُ الْقَوِيَّةُ ﴿قَالَ لَانَ﴾ بِإِقْرَارِهَا عَلَى حَذْفِهَا لِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةٌ». وَجَعَلَ مِنْ غَيْرِ الْقِيَاسِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ^(١١):

(١) الحجة ٤: ٢٩٦ - ٢٩٨. وانظر كتبه المذكورة بعد قليل.

(٢) حذفنا حرف العلة خطأ للإيضاح. وانظر المسألة في النشر ١: ٤١٦ - ٤١٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٧١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٨. وهي إحدى روايتين عن نافع. البحر ٢: ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٨.

(٦) فيما عدا ط: همزة.

(٧) الخصائص ٣: ٩٠.

(٨) تقدم البيت في ٣: ٧٨.

(٩) بيان ذلك في قوله بعد إنشاده البيت: «فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في في بُحِ الْآنَ لَمَّا تَحَرَّكَ لِلتَّخْفِيفِ اللَّامُ». الخصائص ٣: ٩٠.

(١٠) الخصائص ٣: ٩١، ٩٢.

(١١) الخصائص ٣: ٩١ واللسان (أين). وفيهما: بني عُمَيْر. غ: لان رحلك أم حديد.

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُبَيْدٍ أَرَأَيْتَ لَأَنَّ وَصْلُكَ أَمَّ جَدِيدُ
لأنه أدغم التنوين في اللام، وحققه أن يكسره لأنَّ الحركة عارضة، وقاسه على
تخفيفِ حَوَّابٍ^(١) وجَيْئَلٍ. انتهى.

وتقولُ في مِنَ الآنِ، وتحذف نونِ مِنَ فتقول مِلَّانَ، فإذا نَقَلْتَ فتحت النون،
فقلت: مِنَ لَانَ، فيحوز أن تدغم فتقول مِلَّانَ.

وقاس أبو علي^(٢) على حذف النون هنا لسكون اللام أن تُحذف أيضًا وإن
تحركت اللام، فيقال في الشعر مِلَّانَ وملَحَمَر، وإن قيس على بَلَعَنَبَر جاز في الكلام.
وقوله وتُغني عنها في غيره أي: وتُغني عن همزة الوصلِ الحركة المنقولة في
حرفٍ غير لام التعريف، ومثاله: أَنَا نُؤْيِك^(٣)، أي: أَصْلِحْه، فإذا نَقَلْتَ الحركة إلى
النون وحذفت الهمزة قلت: نَ نُؤْيِك، فاستُغني عن همزة الوصل كما استُغني في
الإدغام حين قلت في ارْزُدْ: رُدْ.

وقوله وشَدَّ في سَلِ سَلِ حكاها الأَخْفَش^(٤)، وجهه شدوذه أنه لم يُسْتَعْنَ فيه
فيه بالحركة المنقولة إلى السين عن الهمزة، وجمع بين النقل وإبقاء همزة الوصل، كما
شَدُّوا أيضًا في إثباتها مع الإدغام حيث قالوا إِفْرَ وإِعْضَ، وكان أصلهما أَفْرَ
وإِعْضَ، فنقلوا، وأَقْرَوا الهمزة. /وحكى قُطْرُبٌ: ارْزُدْ وأَشَدَّ. وقال ابن جني في [١٣٠/٦]
(الخصائص)^(٥): مِنَ العرب مَنْ يقول إِقْتَلُوا، يدخل همزة الوصل، قال: لأنَّ الحركة
عارضة، وهذا قليل.

(١) حافر حوَّاب: مقعَّب ضخم. وواو حوَّاب: واسع. وجَيْئَل: الضبع.

(٢) المسائل البغداديات ص ١٨٩ - ١٩٤ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٩ - ٣٠ والمسائل البصريات

البصريات ١: ٢٢٠ - ٢٢١ والتكملة ص ٣٥. في الأصول: وقال أبو علي.

(٣) النؤي: حفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل.

(٤) الحجة ١: ١٢٨، والمنصف ١: ٧٠ وفيه أنه أجازه.

(٥) ٣: ٩٤، وفيه: إِقْتَل.

وقوله **وَإِنْ اتَّصَلَ** إلى آخره^(١) مثال الساكن الصحيح ﴿وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ﴾^(٢) ،
﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾^(٣) . ومثال المعتلّ الجاري مجراه ﴿أَوْ أَنْقُصْ﴾^(٤) ، قرئ في السبعة بضم
الـ دال واللام والواو وبكسرهما^(٥) . وسواء أكان الساكن له صورة في الخط كما مثلنا أم
ليست له صورة، وهو التنوين، نحو ﴿خَيْشَةَ أَجْتُنْتُ﴾^(٦) ، و﴿فَتَيْلًا﴾^(٧) أنظر ﴿﴾^(٨) ،
﴿قُرْئِ﴾^(٩) بضم التنوين وكسره^(٩) .

* * *

(١) هو قوله: «وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْمُضْمُومَةِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ جَارٌ كَسَرُهُ وَضَمُّهُ».

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٠ .

(٣) سورة يونس: الآية ١٠١ .

(٤) سورة المزمل: الآية ٣ .

(٥) السبعة في القراءات ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٦) سورة إبراهيم: الآية ٢٦ .

(٧) سورة النساء: الآيتان ٤٩ - ٥٠ .

(٨) السبعة في القراءات ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٩) هنا آخر النسخة ط .

ص: باب مصادر الفعل الثلاثي

منها الثلاثيُّ مُحرَكُ الفاء بالثلاث، مفتوح العين مجردًا، أو ذا ألفٍ بعدها،
مذكَّرًا أو مؤنَّثًا بالتاء، أو ساكنَ العين مجردًا أو مؤنَّثًا بالتاء أو الألفِ المقصورة،
أو مزيدًا آخره ألف ونون.

ش: مُثْلُ ذَلِكَ: فَرَحَ غِلَظُ هُدًى، صَلَاحُ جِمَاحِ نُبَاحٍ، حَنَابَةُ حِطَابَةِ دُعَابَةٍ، صَبْرٌ ذِكْرٌ شُكْرٌ، رَحْمَةٌ شِدَّةٌ قُدْرَةٌ، دَعْوَى ذِكْرَى رُجْعَى، لَيَّانٌ ^(١) شَتَّانٌ ^(٢) - وَلَمْ يَجِئْ مِنْ فَعْلَانٍ غَيْرَهُمَا - إِيَّتَانِ عُفْرَانِ.

ص: ومنها فَعَلَان، وفَعِلَ، وفَعِلَة^(٣)، وفَعِيل، وفَعِيلَة^(٤)، وفُعُول، وفُعُولَة، وفُعُول، وفُعُولِيَّة^(٥)، وفُعُولِيَّة، وفُعُولِيَّة، وفُعُل، وفُعَالِيَّة، وفُعُلل، وفُعُولَة، وفُعُولِيَّة، وفُعُلَى، وفُعَلَاء، وفُعَلَاء، وفُعُولَاء، وفُعِيلَى، وفُعِيلَاء، وإفْعِيلَى، وإفْعِيلَاء، وفُعُلَّة، وفُعُلَى^(٦)، وفُعُلَى^(٧)، وفُعُلُوت، وفُعُلْنِيَّة، وفُعَالَة، وإفْعِلَان، وفُعُول^(٨)، وتَفْعِلَة، وتَفْعُلَة، ومَفْعَل مثلث العين مجردًا وبالتاء، ومَفْعُول، ومَفْعُولَة، وفَاعِل، وفَاعِلَة.

(۱) لَوَاهُ حَقُّهُ: مَطَّلَهُ.

(۲) شنآن: بغض. ي: وسنان.

(۳) غ: وفَعَلَة.

(٤) وفعيلة ... وفعالية: ليس في ي.

(٥) وَقَعُولِيَّة: ليس في شرح المصنف.

(٦) غ: **وَفَعَلَّى**.

(٧) زيد هنا في التسهيل ص ٢٠٤: وفِعْلِي.

(٨) غ: وفعولٌ.

ش: مُثِّل ذلك: جَوَلان ، وَكَذِب ، وَسَرِقَة ، وَذَمِيل ^(١) ، وَنَمِيمَة ، وَخُلُول ،
 وَسُهُولَة ، وَقَبُول ، وَخُصُوصِيَّة ، وَخُصُوصِيَّة ، وَخُفْرِيَّة ، وَخُلُم ، وَكَرَاهِيَّة ، وَسُؤْدَد ،
 وَبَيْنُونَة ، وَدَمُومَة ، وَكَيْعُوعِيَّة ^(٢) ، وَجَمَزَى ، وَهَلَكَاء ، وَغُلُوء ، وَخِيَلَاء ، وَخُلُوفَاء ،
 وَمَشْعُورَاء ، وَحَضِيضِي ^(٣) ، وَحِثِي ، وَهَجَرِي ، وَهَجَرَاء ، وَهَجَرِي ، وَهَجَرَاء ،
 وَغُلْبَة ، وَغُلِي ، وَغُلِي ^(٤) ، وَرَعْبُوت ، وَسُحْفَنِيَّة ، وَدَعَاة ^(٥) ، وَعِرْفَان ،
 وَصَيُور ^(٦) ، وَنَحْلَة ^(٧) ، وَتَهْلُكَة ، وَمَذْهَب ، وَمَرْجِع ، وَمَهْلُك ^(٨) ، وَمَقْدَرَة ،
 وَمَقْدَرَة ، وَمَقْدَرَة ^(٩) ، وَبُحْلُود ، وَمَأْوِيَّة ^(١٠) ، وَفَالِج ، وَلاغِيَة . انتهى ما مَثَّل به المصنف
 في شرحه ^(١١) .

وقد خلطَ مصادر الثلاثي من فعل وفعل وفعل ^(١٢) ؛ بخلاف ما رَبَّه غيره ،
 فإنهم ذكروا أبنية كل واحد منها على حدته ، ونحن نذكر ذلك كما ذكره إن شاء
 الله ، وفي بعض ما قاله تعقَّب .

(١) ذَمَل: سار سيرًا لَيْتًا.

(٢) كَغ: ضَعُف وَجَبُن.

(٣) غ: وَخَصِيصِي.

(٤) وَغُلِي: سَقَطَ مِنْ غ ، ي ، ك.

(٥) دَعَرَ: فَجَر وَجَحَن.

(٦) صَيُور: مُصَدَّر صَارَ إِلَى كَذَا.

(٧) نَحْلَة: خَلَالَ. غ: وَنَحْلَة.

(٨) غ ، ي: وَمَهْلُكَة.

(٩) الذي في الأصول: وَمَعْدَرَة ، وَمَعْدَرَة ، وَمَعْدَرَة . والتصويب من شرح المصنف ، فهو قد ذكر
 فعل هذا المصدر ، فقال: قَدَرَ عَلَى الشَّيْءِ . وَنَصَّ أَبُو حِيَّان عَلَى أَنَّ هَذِهِ أَمْثَلَةُ الْمَصْنَفِ .

(١٠) أَوَى لَهُ: رَحِمَهُ .

(١١) ٣: ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(١٢) زَيْدٌ هُنَا فِي الْأَصُولِ: وَفُعِلَ .

أَمَّا فَعْلَان فَيَكْثَرُ فِي بَابِ الزَّعْزَعَةِ وَالْحَرَكَةِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ فَعَلَ،
كَالْتَقَرَّان^(١)، وَالْقَفَّرَان، وَالتَّزَوَان، وَالْعَسَلَان، وَالتَّرْتَكَان، وَالْخَطَرَان، وَالطَّوْفَان،
وَالدَّوَرَان، وَالْجَوْلَان، وَالْعَلَيَان، وَالْعَثَيَان^(٢)، وَاللَّمْعَان، وَاللَّهْثَان^(٣)، وَالضَّجْرَان،

وَالْوَهْجَان، وَالطَّيْرَان، وَالتَّقْيَان. فَهَذَا النُّوعُ / قَدْ كَثُرَ فِيهِ الْفَعْلَان، وَهِيَ مِنْ فَعَلَ الْإِلَازِم [٦: ١٣٠/ب] الَّذِي قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى فُعُولٍ، لَكِنَّهُ غُذِمَ فِي هَذَا النُّوعِ، فَنَحْنُ نَقِيسُ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَإِذَا وَجَدْنَا فَعْلًا مِنْ هَذَا النُّوعِ وَلَمْ نَسْمَعْ لَهُ مَصْدَرًا جَعَلْنَا مَصْدَرَهُ فَعْلَانًا قِيَاسًا عَلَى الْأَكْثَرِ كَمَا قَالَ س فِي كِتَابِهِ^(٤): «وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ يَقَاسُ عَلَيْهِ». وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى قِيَاسِ فَعْلَانِ الْمَصْدَرِ مِنْ هَذَا النُّوعِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ بَعْدَ ذَلِكَ غَالِبًا فِيمَا فِيهِ تَقْلُبٌ. وَقَالَ س^(٥): «وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ الْفَعْلَانُ فِي هَذَا الضَّرْبِ، وَلَا يَجِيءُ فَعْلُهُ يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَّا أَنْ يَشُدَّ شَيْءٌ مِنْهُ، نَحْوُ: شَنِئْتُهُ شَنَاءًا، وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَهُ». فَأَمَّا الْحَيْدَانُ وَالْمَيْلَانُ فَحَمَلَهُمَا س^(٦) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى فَيُعُولَةٍ وَمِثْلٍ^(٧) بَيِّنُونَةٍ وَدَيْمُومَةٍ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ س^(٨) أَنَّ هَذَا النُّوعَ وَزْنُهُ فِي الْأَصْلِ فَيُعُولَةٌ، وَأَنَّهُ مِمَّا التَّزَمَ فِيهِ حَذْفُ عَيْنِهِ، فَقَالُوا: كَيْتُونَةٌ وَقَيْدُودَةٌ وَدَيْمُومَةٌ، هَذَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ. وَأَمَّا مِنْ ذَوَاتِ

(١) النِّقْرَانُ : الْوُثْبُ صُعْدًا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الطَّائِرِ الْمَعْتَادِ الْوُثْبُ . وَالتَّزَوَانُ : الْوُثْبُ . وَعَسَلَانُ الذَّنْبُ : اضْطِرَابُهُ فِي عَذْوِهِ . وَالتَّرْتَكَانُ : ضَرْبٌ مِنَ الْعَدْوِ فِيهِ اهْتِرَازٌ .

(٢) غ، ي: وَالْعَثَيَانُ.

(٣) ي: وَاللَّهْيَانُ.

(٤) الْكِتَابُ ٤ : ٨.

(٥) الْكِتَابُ ٤ : ١٥ . وَقَوْلُهُ «وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَهُ» : لَيْسَ فِيهِ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ السِّيْرَانِي ١٥ : ٧٥ بِلَفْظٍ : «وَلَا نَعْلَمُ فَعْلًا يَتَعَدَّى مَصْدَرَهُ فَعْلَانٌ غَيْرَ شَنِئْتُهُ شَنَاءًا».

(٦) الْكِتَابُ ٤ : ١٥.

(٧) ي: مِثْلُ.

(٨) الْكِتَابُ ٤ : ٣٦٥، ٣٦٦ وَشَرْحُ السِّيْرَانِي ١٨ : ٤٠ - ٤١.

الياء فقالوا^(١): صَيْرُورَةٌ وَسَيْرُورَةٌ وَطَيْرُورَةٌ. فهذا كُلُّه عند س والبصريين وزنه فَيَعْلُولَةٌ، فإمَّا أن يُمَثَّلَه على أصله فيقول فَيَعْلُولَةٌ، وإمَّا أن يُمَثَّلَه على ما صار إليه بعد الحذف فيقول فَيَلُولَةٌ لأنه انتهى لهذا الوزن بالحذف.

وأما الفراء^(٢) فمذهبه في هذا النوع أنَّ وزنه فُعْلُولَةٌ بضم الفاء، ثم إنهم فتحوا الفاء لتصحَّ الياء في ذوات الياء لثلاثا تنقلب واوًا لو أَقَرُّوا الضمة فيها، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا وأبدلوا الواو ياء. وقد ذكرنا الراجح من المذهبين في علم التصريف في كتاب (التكميل لشرح هذا الكتاب). فالمصنف لم يأخذ^(٣) بقول س ولا بقول الفراء.

وأما ما ذكره من مجيء المصدر على مَفْعُول، ومَثَّلَه في الشرح^(٤) بقوله «عَقَلَ مَفْعُولًا وَجَلَدَ بِجَلْدٍ فَهُوَ جَلْدٌ»، فقد ذكرنا الخلاف فيه في الفصل الثابت في بعض النسخ في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)^(٥)، وأنَّ مذهب س أنَّ المصدر لا يكون على بناء مَفْعُول.

وأما ما ذكره من مجيئه على مَفْعَلٍ مجردًا وبالثاء فهذا من باب ما زيدت الميم في أوَّلِه، وقد عَقَدَ المصنفُ له بابًا مختصًّا به^(٦)، وهو من قبيل اسم المصدر.

وأما ما ذكره من مصادر الثلاثي غير المقيسة فإنه قد فاتته منه أبنية على ما بُيِّنَته عند ذكر مصادر ما جاء على كلِّ وزنٍ من أوزان الثلاثي. وفائدة هذا الحصر أنه لو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ مصدرًا جاء على وزنٍ مُخَالَفٍ لِمَا اسْتَقْرَأَ النحاة من هذه الأبنية

(١) غ، ي، ك: فقال.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٤٠.

(٣) انظر التسهيل ص ٣١٤ وتعقيب ناظر الجيش على أبي حيان في تمهيد القواعد ٨: ٣٧٨٦.

(٤) ٣: ٤٦٩.

(٥) انظر ما يأتي في ق ١٤٣/أ - ١٤٣/ب من الأصل في هذا الجزء.

(٦) انظر ما يأتي في ق ١٤٣/ب - ١٤٧/أ من الأصل في هذا الجزء.

التي لا تنقاس لم يُقبل ذلك منه إلا بسماعٍ ثابتٍ عن العرب، وهذه هي الفائدة في حصر المَحفوظ الذي لا يَنْقاس، كجموع التكسير، وأبنية التصغير الخارجة عن القياس. وما ذكره المصنف أنه مُنْقَاسٌ في مصادر الثلاثي فنحن نتكلم عليه إذا وصلنا إلى شرح كلامه إن شاء الله، ونحن نذكر الآن مصادر الثلاثي التي لا تنقاس كما سبق الوعدُ به، فنقول:

إن كان على وزن فَعَلَ متعدياً فإنَّ مصدره يجيء على فُعُولٍ كجُحُودٍ ووُزُودٍ، وفَعَلٍ / كسَرَقٍ وحَلَبٍ وغَلَلٍ، وفَعِلٍ كسَرَقٍ وخَنَقٍ، وفُعِلٍ كشَغِلٍ ودُكِرٍ، وفَعِلٍ كدُكِرٍ [١٣١:٦] وفُعِلٍ، وفَعَالٍ ككِذَابٍ وكِتَابٍ، وفَعْلَانٍ ككَلْبَانٍ، وقد روي فيه كسر اللام^(١)، وزعم المبرد^(٢) أنه الأصل وفتح استثقلاً للكسرة^(٣) مع اجتماع ياءين. وردَّ عليه أبو علي بأنه سُمِعَ فيه التخفيف، ولم يُسمع فيه كسر، وبأنه قد سُمِعَ^(٤) الشَّئَان. وفَعْلَان كجُرْمان وعِرْزان^(٥)، وفَعْلَان ككُشْكُرَان، وفُعَال كسُؤَال، وفَعَال كقَضَاء، وفَعَالَة ككِتَاية وعِمارة وعبادة، وفَعَالَة كَنَصَاحَة وأخَاوة مصدر أَخَوْتُ الرجل: صيرتُ له أَخًا، وفَعْلَة كَرَحْمَة، وفَعْلَة كَحْمِيَة ونَشْدَة ودِرْيَة وعِرْفَة، وفَعْلَة كَرُؤْيَة، وفَعْلَة كغَلْبَة، وفَعْلَة كسَرَقَة، وفَعْلَة كَبَغْتَة بفتح الغين وتشديد التاء، قرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةٌ﴾^(٦)، ولا نظير له في المصادر، وقد جاء في غيرها نحو شَرِيَّة^(٧)

(١) التكملة للفارسي ص ٢١٢.

(٢) الأصول ١: ٨٧ والمقتصد في شرح التكملة ٢: ١٠٦٧ - ١٠٦٨.

(٣) غ: للكسر.

(٤) الحجة ٣: ١٩٨ - ٢١٢.

(٥) غ: وعريان.

(٦) سورة محمد: الآية ١٨. المحتسب ٢: ٢٧١.

(٧) شَرِيَّة: اسم موضع.

وَجَرَبَةٌ^(١)، وفَعَلَى كَشْكُوى ورَعُوى مصدر رَعَيْتُهُ^(٢)، وفَعَلَى كَذِكْرَى، وفَعَلَى كَرْجَعَى
وَبُشْرَى ورُعْيَا، وفَعِيلَةٌ كَخَدِيدَةٍ، وفَعِيلِيَّةٌ كَوَلِيدِيَّةٍ بمعنى الولادة، وفَعُلُوتٌ كَمَلَكُوتٌ،
وفُعْلَانٌ كَعِرْفَانٍ، وفُعُولِيَّةٌ كَخُصُوصِيَّةٍ، وفُعُولِيَّةٌ كَخُصُوصِيَّةٍ^(٣)، وفُعْلِيَّةٌ كَحُقْرِیَّةٍ،
وفُوعَلٌ كَسُودَدٍ، وفُعِيلَى كَحِثِّيَّ، وَحَضِيضَى^(٤)، وفُعْلَةٌ كَعُلْبَةٍ، وفُعْلَى كَعُلَى، وفُعْلِيَّةٌ
كَسُحْقَفِيَّةٍ مصدر سَحَفَ رَأْسَهُ إِذَا حَلَقَهُ.

وجاء في المعتلّ العين على فَيَعْلُولَةٌ كَفَيْدُولَةٌ وَسَيْدُولَةٌ. وفي المعتلّ اللام على
فَعَلٍ كَقَرَى^(٥) وَشَرَى وَقَلَى، وعلى فَعَلٍ كَهْدَى. وعلى فَعُلُوتٌ كَمَلَكُوت.

وإن كان فَعَلٌ قاصراً فإنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فَعَلٍ كَعَجَزٍ^(٦) وَسَكَّتِ،
وفُعْلٍ كَمُكَّتِ، وفَعْلٍ كَفِسَقٍ، وفَعَالٌ كَذَهَابٍ وَثَبَاتٍ، وفُعَالٌ كَمُزَاحٍ، وفُعَالٌ كَفِرَاحٍ
مصدر فَرَعَ^(٧)، وهي لغة تميمية، وعلى فَعَالِيَّةٌ كَرَفَاهِيَّةٍ مصدر رَفَعَ الْقَوْمُ وَطَوَاعِيَّةً،
وفُعْلٍ^(٨) كَحُلِمٍ مصدر حَلَمَ فِي النُّومِ، وقد تسكن اللام، وفُعْلَةٌ كَحِيَّةٍ، وفُعْلَةٌ كَقُدْرَةٍ
مصدر قَدَرَ عَلَى الشَّيْءِ، وفُعْلَةٌ كَشِغْرَةٍ وَعِزَّةٍ، وفَعْلٍ كَخَلِيفٍ، وفُعَالَةٌ كَعِمَارَةٍ مصدر
عَمَرَتِ الدَّارَ، وفُعَالَةٌ كَعَزَازَةٍ^(٩) وَكَنَاثَةٍ وَكَعَاعَةٍ^(١٠)، وفُعَالَةٌ كَدُعَابَةٍ، وفُعُولٌ كَحُلُولٍ،

(١) عيال جربة: أكلة.

(٢) غ، ي: رعوته.

(٣) وفُعُولِيَّةٌ كَخُصُوصِيَّةٍ: سقط من ي.

(٤) غ: وَحَضِيصَى.

(٥) غ: على فعلى كقرى.

(٦) غ: كفجر.

(٧) ي: كفراع مصدر فرع.

(٨) غ: وقُعْل.

(٩) عَزَّ الشَّيْءُ: قَلَّ. وَكَثَّ الشَّيْءُ: كَثُفَ.

(١٠) كَعَّ: هَابَ الْقَوْمُ، فَتَرَكَهُمْ وَارْتَدَّ عَنْهُمْ بَعْدَ مَا أَرَادَهُمْ. غ: وكغاعة. ك: ولعاعة.

وَفُعُولَةٌ^(١) كَفُسُوحَةٌ مصدر فَسَحَ^(٢) الشيءُ : صَلَبَ ، وَكُوعَةٌ^(٣) ، وَفُعْلَانٌ كَرُجْحَانٌ، وَفُعْلَانٌ كَعِدْوَانٌ، وَفَعَلٍ كَخَبَبٍ وَرَقَصٍ، وَفَعِيلٌ كَوَجِيبٍ مصدر وَجَبَ القلبُ^(٤) ، وَفَعِيلَةٌ كَنَمِيمَةٍ ، وَفَعْلَانٌ كَسَكْرَانٍ مصدر سَكَرَتِ الرِّيحُ : سَكَنَتْ ، وَنَسَمَانٌ مصدر نَسَمَتِ الرِّيحُ: ضَعُفَتْ، وَفُعُولٌ كَصَيُورٍ مصدر صَارَ إِلَى كَذَا. وَجَاءَ فِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنَ عَلَى فَعِيلُوعَةٍ كَبَيْتُونَةٍ وَدَيْمُومَةٍ. وَعَلَى فَعَلَى^(٥) كَجَمَزَى، وَفُعْلَاءُ كَهَلْكَاءَ، وَفُعْلَاءُ كَعُلُوءٍ مصدر غَلَا ، وَفُعْلَاءُ كَخَيْلَاءَ ، وَفَعَالَةٌ كَدَعَاةٍ^(٦) مصدر دَعَرَ، وَتَفْعِلَةٌ كَتَجِلَّةٍ مصدر جَلَّ، وَتَفْعُلَةٌ كَتَهْلُكَةٍ، وَفَعِيلَاءُ كَهَجِيرَاءَ، وَفَعِيلَاءُ كِهَاجِيرَاءَ، وَفُعُولَاءُ كَمُخْلُوفَاءَ وَمَشْعُورَاءَ، وَفُعُولَةٌ كَمَاوِيَّةٍ مصدر أَوَى لَهُ إِذَا رَحِمَهُ. وَأَكْثَرُ /بِحَيْثُ فِي مَعْتَلِّهَا بِالْيَاءِ. وَفِي الْمَعْتَلِّ اللَّامُ عَلَى فَعَلٍ كَبُكَّى فِي لُغَةٍ مِّن قَصَرَ، [١٣١:٦ب] وَكُسِرَى فِي أَصَحِّ الْقَوْلِينَ إِذْ مِنَ النُّحْوِينَ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ جَمْعُ سُرِّيَّةٍ كَدُمِيَّةٍ وَدُمَى، وَعَلَى فَعَلَى كَيُرِّي^(٧) فِي لُغَةٍ مِّن قَصَرَ.

وإن كان على وزن فَعِلٍ متعدياً فإنَّ مصدره المَحْفُوظُ يَجِيءُ عَلَى فُعُولٍ كُلِّزُومٍ وَتُهُوكٍ وَلُقِيٍّ، وَعَلَى فَعَلٍ كَعَمَلٍ وَسَخَطٍ، وَعَلَى فَعَلٍ كَشُرْبٍ، وَفَعِلٍ كَحِفْظٍ، وَفُعْلَانٌ كَلِفْيَانٍ، وَرُثْمَانٌ مصدر رَثِمَهُ ، وَفُعْلَانٌ كَشَنَّانٍ ، وَلَمْ يَجِئْ^(٨) عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ غَيْرِ شَنَّانٍ وَلَيَّانٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^(٩) وَالْخِلَافُ فِيهِ ، وَفُعْلَانٌ كَشَنَّانٍ ، وَفَعَالٌ كَضَمَّانٍ،

(١) غ: وَفُعُولَةٌ.

(٢) ي: فَسَحَ.

(٣) كَعَجَّ الرَّجُلُ: جَبُنَ وَضَعُفَ.

(٤) وَجَبَ الْقَلْبُ: خَفِقَ وَاضْطَرَبَ. وَزَيْدٌ بَعْدَهُ فِي غ: وَكُوعَةٌ.

(٥) وَعَلَى فَعَلَى ... إِذَا رَحِمَهُ: سَقَطَ مِنْ غ. وَعَلَى فَعَلَى ... وَأَكْثَرُ بِحَيْثُ: سَقَطَ مِنْ ي.

(٦) الدَّعَاةُ: سُوءُ الْخَلْقِ.

(٧) غ: وَعَلَى فَعَلٍ كَرْنَا. يَزْنًا لِحَيْثُ: صَبَغَهَا بِالْيُرْنَاءِ، وَهُوَ الْحِنَاءُ، وَقِيلَ: مِثْلُ الْحِنَاءِ.

(٨) وَلَمْ يَجِئْ ... وَفُعْلَانٌ كَشَنَّانٍ: سَقَطَ مِنْ غ. ي: وَلَمْ يَجِئْ مصدر عَلَى وَزْنِ فَعَلَى.

(٩) تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْجُزْءِ ق ١٣٠/أ مِنَ الْأَصْلِ.

وفِعْل كَرَضًا، وَفِعَال كِسْفَاد^(١)، وَفِعَالَة كَوَرَاثَة، وَفِعَالَة كَسَامَة، وَفَعْلَة كَلْفِيَة وَرَحْمَة، وَفَعْلَة كَرَحْمَة، وَفِعْل كَرَضِع مصدر رَضِع، وَفَعْلَة كَخَيْلَة، وَفِعْل كَلْفَى، وَفِعَالَة كَفُجَاءَة، وَفُعُول كَقَبُول، وَفِعَالِيَة كَرَفَاهِيَة^(٢) وَفَهَامِيَة^(٣)، وَفَعْلُوت كَرَحْمُوت وَرَغَبُوت، وَفَعْلُوتِي كَرَحْمُوتِي وَرَغَبُوتِي.

وإن كان على وزن فَعِلَ قاصراً فَإِنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فُعِلَ كَسُقُم، وفِعْل كَحَذَب، وعلى فَعَال كَنَشَاط، وَفِعَالَة كَضَمَانَة مصدر ضَمِنَ إذا لَزِمْتَهُ الْعِلَّة، وَفَعْلَة كَقَنَمَة^(٤) وَسَهَكَة مصدر سَهَكَ إذا خَبِثَ رِيحُهُ^(٥)، وَفِعْل كَطَوَى وَشَبَعَ، وَفِعْل كَرِي، وَفَعْلَة كَشْهَوَة، وَفَعْلَة كَقْوَة، وَفَعْلَة كَحِسْبَة^(٦)، وَفُعُول كَلِمِي مصدر لَمِيتِ الشَّفَةِ: اسْوَدَّت، وهو نادر لأنهم قد رفضوا فُعُولاً في بابهِ من المعتلِّ اللام، فهم أحرى أن يرفضوه في غير بابهِ، وجاء من الصحيح كَدِنَتِ الشَّفَةُ^(٧) كُدُونًا. وستأتي أقسام فَعِلَ اللّازم^(٨) مما كان علاجاً وعملاً، واسمُ الفاعل منه فاعِل، أو مما ليس علاجاً وعملاً، واسمُ الفاعل منه فَعِلٌ أو أَفْعَلٌ أو فَعْلَانُ، ومصادره المقيسة إن شاء الله.

وإن كان على وزن فَعُلَ فَإِنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فُعُلَ كَقُبُح، وعلى فَعَال كَحَمَال، وَفُعُولَة كَقُبُوحَة، وَفِعْل كَعِظَم، وَفَعْلَة كَكَثْرَة، وَفَعْلَة كَضِيعَة^(٩)

(١) السفاد: نزو الذكر على الأنثى.

(٢) الذي في التاج أَنَّ فعله رَفَعَهُ وَرَفَعَهُ، وكلاهما لازم.

(٣) فهامية: مصدر فِهَمَهُ.

(٤) غ: كغنمة.

(٥) ومثله قَنِمَ.

(٦) ي: كحمسة.

(٧) أي: اسودَّت.

(٨) تأتي في هذا الجزء ق ١٣٤ / أ - ١٣٤ / ب من الأصل.

(٩) وَضَعَ الرجلُ: صار دينياً.

وَقِحَةٌ^(١)، وفُعْلة كَجُرْاة ، وفَعْل كَضَعَف ، وفَعْل كَكْرَم ، وفِعْل كَرَفُق مصدر رَفُق، وَحَلَم، وفُعْل كَحَزَم مصدر حَزَمَتِ الصلاةُ على المرأة حَزْمًا إذا حاضَتْ، وفِعْال كَصَيْتال مصدر صَوَّلَ البعير: إذا وائَبَ الرَّعَاءَ والنَّاسَ، وفِعْاليَّة كَرَفَاهِيَّة مصدر رَفَه العيشُ، وَرَفَاعِيَّة بمعناه، وفِعْلياء كَبَرِيَاء.

[illegible]

ص: والغالب أن يُعْنَى بِفَعَالَةٍ وَفُعُولَةٍ المعاني الثابتة، وَبِفِعَالَةِ الْحَرْفِ وَشِبْهِهَا، وَبِفِعَالٍ مَا فِيهِ تَأَبُّ، وَبِفِعَالِ الْأَدْوَاءِ وَالْأَصْوَاتِ، وَبِفِعِيلِ الْأَصْوَاتِ وَضُرُوبِ السَّيْرِ، وَبِفِعْلَانٍ مَا فِيهِ تَقَلُّبٌ، وَبِفِعْلِ الْأَعْرَاضِ، وَبِفُعْلَةِ الْأَلْوَانِ.

ش : قال المصنف في الشرح ^(٢) : « قصدُ المعاني الثابتة بفعالة كالفطنة والبلادة والحزلة والرذالة واللَّبابة ^(٣) والجهالة والظَّرَافة والسَّخَافة والبراعة والرقاعة ^(٤) . وقصدُها بفعولة كالسهولة والصُّعوبة والرطوبة واليُّوسة والعُدوبة والمُلُوحة والرُّعونة والحُشونة » انتهى .

(١) وَقَحَّ الوجهُ والحافر والفرس: صَلَّب.

. 479 : 3 (2)

(٣) لَبَّ الرَّجُلُ: صارَ لَبِيًّا. السَّخَافَةُ: مصدر سَخِفَ الرَّجُلُ فهو سَخِيفٌ.

(٤) رُقْعُ الرَّجُلِ رُقَاعَةٌ فَهُوَ رَقِيعٌ، أَي: أَحْمَقُ. وَالَّذِي فِي شَرْحِ الْمُصَنَّفِ: وَالرَّهَافَةُ.

وجمع المصنّف في هذه المصادر بين ما هو مصدرٌ لِفَعْلٍ وفَعِلٍ وفَعْلٌ كَبَرَجَ وجَهَلٌ وسَخَفَ. فأما كونُها من فَعَلٍ وفَعِلٍ فيُحفظ، وليس بمقيس. وأما كونه من فَعْلٍ فهو المصدر المقيس فيه.

وزعم ابن عصفور^(١) أنَّ المصدر المستعمل في فَعْلٍ هو فَعْلٌ، قال: وجاء فَعَالَةٌ وفَعَالٌ، وشذَّ فَعُولَةٌ وفَعَلٌ. وهو مخالف لنص س، قال س: «وأما الفُعْل من هذه المصادر فنحو الحُسْن والقُبْح، والفَعَالَةُ أَكْثَرُ»^(٢). وقال أيضًا: «ولكن الأكثر يقاس عليه»^(٣). فانتظم من هذين النصين أنَّ القياس في مصدر فَعْلٍ الفَعَالَةُ لا الفُعْل، ومما جاء فيه الفَعَالَةُ الوَسَامَةُ والقَبَاحَةُ والمَلَاخَةُ والسَّمَاخَةُ والشَّنَاعَةُ والنَّظَافَةُ والصَّبَاحَةُ والعِظَامَةُ والنَّبَالَةُ والشَّجَاعَةُ والحِرَاءَةُ والوَقَارَةُ والصَّلَابَةُ والظَّرَافَةُ والصَّخَامَةُ والكِرَامَةُ والثَّقَالَةُ والكِمَاشَةُ واللَّامَةُ والدَّنَاءَةُ والمَلَاءَةُ والنَّبَاهَةُ واللَّبَابَةُ والرَّزَانَةُ. فهذه جملة مما جاء على فَعَالَةٍ، ولم يَجِئ على فُعْلٍ ما يقارب شيئًا من هذا، فلذلك كان القياس في مصدر فَعْلٍ الفَعَالَةُ لا الفُعْل. وأما ما ذكره المصنّف مما جاء على فَعُولَةٍ فإنه لا يقاس عليه سواء أكان مصدرًا لَفَعْلٍ أم مصدرًا لغيره.

وقوله **وِبِفَعَالَةِ الْحَرْفِ وَشِبْهَهَا** قال المصنّف في الشرح^(٤): «كالنَّجَارَةِ والخِيَاطَةِ والنَّسَاجَةِ والحَيَاكَةِ والصَّبَاغَةِ والحِرَاثَةِ والفِلَاحَةِ والكِتَابَةِ. والمرادُ بِشِبْهِ الْحَرْفِ الْوَلَايَاتُ كَالْإِمَارَةِ وَالْعِرَافَةِ وَالْوِزَارَةِ والنَّقَابَةِ» انتهى.

وزعم ابن عصفور^(٥) أنَّ فَعَالَةً ينقاس في الْوَلَايَاتِ والصَّنَائِعِ، وأنه جاء في بعضها فَتَحُ الْفَاءِ وكَسْرُهَا. وقال أبو العباس بن الحاج: «فأما نَكَبٌ على القوم نِكَابَةً»^(٦)، وعَرَفَ عليهم عِرَافَةً أي: صار عليهم عريقًا، فباب متسع في معنى الْخِلَافَةِ

(١) المقرب ٢: ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤: ٢٨.

(٣) الكتاب ٤: ٨.

(٤) ٣: ٤٦٩.

(٥) المقرب ٢: ١٣١.

(٦) نَكَبٌ على القوم نِكَابَةً: صار منكِبًا، وهو رأس العُرْفَاءِ.

والإمارة والولاية والإيالة والسياسة والوكالة والوصاية والجراية والإبالة / وهي القيام على [٦: ١٣٢/ب] الإبل، والسّعاية وهي الولاية على الصّدقات، والسّدانة وهي حِجابة البيت الحرام. ويكون في المتعدي وغير المتعدي، وفي فَعَلَ بفتح العين وكسرهما، والفِعالَة في هذا الباب هو الكثير، وكذلك في الصّناعة نحو القِصابة^(١) والجِزارة، انتهى.

وقال س^(٢): «وأما الوكالةُ والوصاية والجراية ونحوهنَّ فإنما شُبّهنَ بالولاية لأنَّ معنَاهنَّ القيامُ بالشَّيء، وعليه الخِلافة والإمارة والنّكابة والعِرافة، وإنما أردتُ أن تُخبر بالولاية. ومثل ذلك الإيالة^(٣) والعِياسَة والسياسة، وقد قالوا العُوس». ثم قال^(٤): «وهذا النحو كثير». وقالوا النّجارة^(٥) والخِياطة والقِصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصّناعة التي تليها، فصار بمنزلة الوكالة، وكذلك السّعاية، إنما أخبر بولايته، كأنه جعله الأمر الذي يقوم به.

وقوله وبِفِعَالٍ ما فيه تَأَبُّ قال المصنف في الشرح^(٦): «كالشّراد والجِماح والقِماص^(٧) والشّباب^(٨) والخِلاء^(٩) والجِباء^(١٠) والصّراف^(١١) والهياج والحِيران والشّماس» انتهى.

(١) قَصَبَ الجازِرُ الشاةَ: قَطَّعها.

(٢) الكتاب ٤: ١١.

(٣) إيالة للال: إصلاحه وسياسته. وكذا عياسته.

(٤) ي: التجارة.

(٥) ٤: ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٦) القماص: النفور والوثب.

(٧) شَبَّ الفرسُ: ارتفع على رجليه. غ: والشّباب.

(٨) خَلَّاتِ الناقةُ: حَزَنَتْ.

(٩) جَبَأ: تأخر. وجبأ عن الشيء: كَفَّ عنه. ي: والجِماء.

(١٠) غ: الصّراب. الصراف في الشاء: اشتهاه الضراب. والشّماس: النفور والوثب.

وزعم ابن عصفور^(١) أنَّ فِعَالاً يَنْقَاسُ^(٢) في الهياج وما جرى مجراه نحو النَّكاح والوداق^(٣)، وفي الأصوات نحو الصَّيَّاح والنَّدَاء، وفي انقضاء أوان الشيء نحو الجِدَاد والصَّرَام، وهو الوقت الذي حان أن يُجَدَّ فيه النحل، وفي الوَسْم نحو العِلَاط^(٤) والكِشَاح. انتهى.

وقال س^(٥): «وجاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال، وذلك الصَّرَام والجِرَازُ والجِدَادُ والقِطَاعُ والحِصَادُ. وربما دخلت اللغة على بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ وفِعَالٌ، فإذا أرادوا الفعل على فَعَلْتُ قالوا: حَصَدْتُهُ حَصْدًا^(٦)، وقَطَعْتُهُ قِطْعًا، إنما تُريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجُرُ ونحوه. ومما تقاربت معانيه فجاؤوا به على مثال واحدِ الْفِرَازِ وَالشَّرَادِ وَالشَّمَّاسِ وَالنَّفَّازِ وَالطَّمَّاحِ، وهذا كُلُّهُ مُبَاعَدَةٌ، والضَّرَاحُ^(٧) والشَّبَابُ والخِرَاطُ والخِلَاءُ والجِرَانُ».

وقال س أيضًا: «وَأَمَّا الْوَسْمُ فإنه يجيء على فِعَالٍ نحو الخِبَاطِ^(٨) والعِلَاطِ والعِرَاضِ^(٩) والجناب والكِشَاح، فالأثر يكون على فِعَالٍ، والعمل يكون فَعْلًا، كقولك: وَسَمْتُ وَسَمًا، وَخَبَطْتُ الْبَعِيرَ خَبْطًا، وَكَشَحْتُهُ كَشْحًا»^(١٠) انتهى.

(١) المقرب ٢: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) غ، ي: لا يَنْقَاسُ.

(٣) وَدَقَّتِ الدَّابَّةُ: اشتهدت الفعل.

(٤) العِلَاط: الوسم على العنق. والكِشَاح: الوسم على الكشح.

(٥) الكتاب ٤: ١٢.

(٦) ي: حصرتَه حصْرًا.

(٧) ضَرَحَتِ الدَّابَّةُ بِرَجُلِهَا ضِرَاحًا: رُمِحت.

(٨) الخِبَاط: الوسم على الوجه. نحو الخِبَاط ... فالأثر يكون على فِعَال: سقط من غ.

(٩) العِرَاض: الوسم على العنق. والجناب: الوسم على الجنب.

(١٠) الكتاب ٤: ١٣.

وقوله **وَيُقْعَالِ الْأَدْوَاءُ وَالْأَصْوَاتُ** قال المصنف في الشرح^(١): «كون فُعَالٍ للأدواء كالزُّكَّام والسَّلَاق^(٢) والغُثَاء والصُّدَاع والدُّوَار والظُّهَار^(٣) والسَّلَال والنَّحَاز والمُشَاء^(٤). وكونه للأصوات كالرُّغَاء^(٥) والثَّغَاء والمُوء^(٦) والعُوء والخُوار^(٧) والجُوار والضُّبَاح^(٨) والنُّبَاح والنُّعَاق^(٩) والثُّهَاق^(١٠)» انتهى.

وذكر ابن عصفور^(١١) أَنَّ فُعَالاً مقيس في الأصوات نحو الرُّغَاء والنُّعَار^(١٢) ، فأما قولهم العَوَات^(١٣) بفتح الغين فشاذ. وفي الأدواء نحو السُّكَات^(١٤) والعُطَاس والسُّعَال. /وقد شذَّ من ذلك لفظٌ، فجاء مفتوح الأول، وهو السَّوَاف^(١٥). قال^(١٦): [١/١٣٣:٦] «وَيَطْرَدُ أَيْضًا فِيمَا تَفَرَّقَ أَجْزَاؤُهُ نَحْوَ الدُّقَاقِ^(١٧) وَالْحُطَامِ^(١٨)».

(١) ٣: ٤٧٠.

(٢) السلاقي: حبٌّ يثور على اللسان فيتنقش منه، أو على أصل اللسان. ي: السلاق والقياء.

والذي بعده في غ: والقياء والصداق والدوار والظهار والسلال والنمار والمشاء.

(٣) الظُّهَار: وجع الظَّهْر. والسَّلَال: السُّلَّ. والنحاز: سعال الإبل والدواب.

(٤) المشاء: استطلاق البطن.

(٥) الرغاء: صوت البعير. والثغاء: صوت الشاة.

(٦) المواء: صوت الهرة. غ: والسواق. ي: والسواء.

(٧) الخوار: صوت الثور. والخوار: رفع الصوت بالدعاء.

(٨) الضبّاح: صوت الثعلب.

(٩) النعاق: التصويت بالغنم.

(١٠) نهق الحمأ: كرر صوته.

(١١) المقرب ٢: ١٣١.

(١٢) النعار: التصويت بالخيشوم.

(١٣) غ: العوات.

(١٤) السكات: داء يمنع من الكلام.

(١٥) السواف: مرض المال، روي بالضم والفتح.

(١٦) المقرب ٢: ١٣١.

(١٧) الدقاق: فتات كل شيء.

(١٨) الحطام: ما تكسر من اليابس.

وفي (البديع)^(١): «ويجيء فيما يُفْتُّ أو يُكْسَرُ^(٢)، نحو الدُّقَّاق والحُطَام والجُذَاذ^(٣) والفُتَات والرُّفَات، وهو مصدرٌ واقعٌ على مَفْعُولٍ» انتهى.

فإن لحقته التاء اطرَدَ في الفَضَلَات، نحو التُّحَاتَة والفُضَالَة^(٤) والقَلَامَة والقُرَاضَة^(٥) والثَّقَاوَة والكُسَاحَة^(٦). وقال س^(٧): «ونظيرُ هذا فيما تقاربتُ معانيه قولهم: جعلته رُفَاتًا وجُذَاذًا، ومنه الحُطَام والفُضَاض^(٨) والفُتَات، فجاء هذا على مثالٍ واحدٍ حين تقاربتُ معانيه. ومثلُ هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضَالَة، وذلك نحو القَلَامَة والثَّقَاوَة^(٩) والقُرَاضَة والثَّقَايَة^(١٠) والحُسَالَة والكُسَاحَة، والجُرَازَة وهو ما يُصَرَّم من النخل، والحِثَالَة، فجاء على بناءٍ واحدٍ لَمَّا تقاربتُ معانيه».

وقوله وبِقَعِيلِ الأصَوَاتِ وضُرُوبِ السَّيْرِ قال المصنف في الشرح^(١١): «كالصَّهِيل والنَّهْيَق والهُدَيْر^(١٢) والصَّفِير والهِرِير والنَّعِيب والقَسِيب^(١٣) والنَّشِيج^(١٤)

(١) البديع لابن الأثير ٢: ٤٧٠. «وفي البديع ... والحطام»: سقط من ك.

(٢) في الأصول: ويكسر. والتصويب من البديع.

(٣) الجذاذ: ما كُسِّر من الشيء الصُّلب. والرفات: كل ما دُقَّ فكُسِر.

(٤) الفضالة: ما فضل من الشيء، أي: ما تبقى منه. والقلامه: ما قُطِع من الظفر والعود والحافر.

(٥) القراضه: فضالة ما يقرض الفأر من خبز أو ثوب أو غيرها. ونقاوة الشيء: خياره.

(٦) كساحة البيت: ما كُنِس من التراب فألقي بعضه على بعض.

(٧) الكتاب ٤: ١٣.

(٨) الفضاض: ما تكسر من الشيء. غ: والقصاص.

(٩) القوارة: ما قُوِّر من الثوب وغيره، واسم ما قُطِعَت من جوانب الشيء المقوَّر.

(١٠) نفاية الشيء: بقيته وأردؤه. والحسالة: الرَّذْل من كل شيء. وكذا الحثالة.

(١١) ٣: ٤٧٠.

(١٢) الهدير: صوت البعير. والهير: صوت الكلب. والنعيب: صوت الغراب.

(١٣) القسيب: صوت الماء في جريانه. وقيل: صوته تحت ورق أو قماش.

(١٤) النشيج: صوتٌ معه تَوَجُّعٌ وبُكَاءٌ كما يُرَدُّ الصبيُّ بُكَاءً ونحيبه في صدره.

والأزير^(١) والعجيج والكشيش^(٢). وكونُ فَعِيلٍ لضروب من السير^(٣) كالذميل^(٤) والرسيم والوجيف^(٥) والدَّيب^(٦) انتهى.

وذكر ابن عصفور^(٧) أنَّ فَعِيلًا يَطْرُدُ في الأصوات نحو النَّبيح^(٨) والهدير . وقال أبو العباس بن الحاج: ومنه - أي: مما هو باب مُتَّسِع - الفُعَال والفَعِيل في باب الأصوات، والفُعَال أيضًا فيما يلزم فيصير داء كالشُّكَاة من سَكَت، والهُيَام من هام، والعُطَّاس من عَطَسَ، والثَّيَاء من قَاء، وهو باب يَتَّسِع كثيرًا. وكثيرًا ما يكون فعله على ما لم يُسَمَّ فاعله كالقُّلَاب، وهو وجع القلب، وفعله قَلَب، والنَّحَاز وهو السُّعَال، وفعله نُجَزَ، والدَّكَاع^(٩) مثله، وفعله دُكِعَ، والسُّهُام: الضُّمَر، وفعله سُهِمَ. ويكون أيضًا من فَعَلَّ^(١٠) كالعُطَّاس من عَطَسَ إذا لزم ذلك، والحُمَال وهو وجع القوائم من حَمَلَتِ الدابة، والفُعَال في الأدواء كثير جدًا.

وقوله وَيَفْعَلَان ما فيه تَقَلُّبٌ تقدَّم كلامنا^(١١) على المصدر الذي هو على فَعْلَان.

(١) الأزير: صوت المرحل عند الغليان. والعجيج: صوت الرعد والحجيج والنساء والشاء.

(٢) الكشيش: صوت الأفعى من جلدها. غ: والكسيس. ي: والكسير.

(٣) ي: لضروب السير.

(٤) الذميل: ضرب من سير الإبل. والرسيم: ضرب من سير الإبل السريع.

(٥) الوجيف: ضرب من السير سريع، يصلح للإبل وللفرس. غ: والوجيب.

(٦) الديب: المشي الرُّؤْد، وهو أول السير.

(٧) المقرب ٢: ١٣٢.

(٨) النبيح: صوت الأرنب.

(٩) غ: والدكاع مثله وفعله دُكِعَ.

(١٠) غ: من فَعِل كالعُطَّاش من عطش.

(١١) تقدم في ق ١٣٠/أ - ١٣٠/ب من الأصل في هذا الجزء.

وقوله وبِقُعْلَةِ الألوان مثاله سُهْلَةٌ^(١) وَسَمْرَةٌ وَأُدْمَةٌ وَوُرْقَةٌ^(٢) وَكُدْرَةٌ^(٣) وَغُبْرَةٌ وَشُقْرَةٌ وَخَضْرَةٌ وَذَهْمَةٌ وَخَمْرَةٌ وَصُقْرَةٌ. قال المصنف في الشرح^(٤): «وَبَنَيْتُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ بِقَوْلِي وَالْغَالِبُ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَ هَذِهِ الْأَوْزَانِ قَدْ يُدَلُّ عَلَيْهَا بِغَيْرِهَا، وَأَنَّهَا قَدْ يُدَلُّ بِهَا عَلَى مَعَانٍ أُخَرَ» انتهى. يعني أنه قد يُعَبَّرُ عَنِ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ بِغَيْرِ فَعَالَةٍ وَفُعُولَةٍ، وَعَنِ الْحَرْفِ بِغَيْرِ فَعَالَةٍ، وَعَمَّا فِيهِ تَأَبُّ بِغَيْرِ فِعَالٍ، وَعَنِ الْأَدْوَاءِ وَالْأَصْوَاتِ بِغَيْرِ فُعَالٍ، وَعَنِ الْأَصْوَاتِ وَضُرُوبِ السَّيْرِ بِغَيْرِ فَعِيلٍ، وَعَمَّا فِيهِ تَقَلُّبٌ بِغَيْرِ فَعْلَانٍ، وَعَنِ الْأَعْرَاضِ بِغَيْرِ فَعَلٍ، وَعَنِ الْأَلْوَانِ بِغَيْرِ فُعْلَةٍ. ويعني /بقوله/ «وَأَنَّهَا قَدْ يُدَلُّ بِهَا عَلَى مَعَانٍ أُخَرَ» أي: يُدَلُّ بِهَذِهِ الْأَوْزَانِ عَلَى مَعَانٍ غَيْرِ هَذِهِ الَّتِي هَذِهِ الْأَوْزَانُ غَالِبَةٌ فِيهَا.

ص: وَالْمَقْيِسُ فِي الْمَتَعَدِي مِنْ فَعَلَ مَطْلَقًا، وَمِنْ فَعَلَ الْمَفْهُمِ عَمَلًا بِالْقَم: (فَعَلَ)، وَفِي الْإِزْمِ مِنْ فَعَلَ (فَعَلَ)، وَمِنْ فَعَلَ (فُعُولٌ) مَا لَمْ يَغْلِبْ فِيهِ فَعَالَةٌ أَوْ فُعَالٌ أَوْ فِعَالٌ أَوْ فَعِيلٌ أَوْ فَعْلَانٌ فَيَنْدُرُ فِيهِ فُعُولٌ.

ويُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ بِ(فَعْلَةٍ)، وَعَلَى الْهَيْئَةِ بِ(فِعْلَةٍ)، مَا لَمْ يُصْنَعْ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِمَا، وَشَدَّ نَحْوَ (إِثْيَانَةٍ) وَ(لِقَاءَةٍ).

ش: لَمَّا ذَكَرَ أَبْنِيَةَ مَصَادِرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ أَخَذَ يَذْكُرُ مَا كَانَ مِنْهَا مَقْيِسًا، فَذَكَرَ أَنَّ فَعْلًا مَقْيِسٌ مِنْ فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مَطْلَقًا، سِوَاءَ أَكَانَ مِنْ عَمَلِ الْفَمِ نَحْوَ أَكَلَ أَكَلًا أَمْ مِنْ غَيْرِهِ نَحْوَ ضَرَبَ ضَرْبًا، وَسِوَاءَ أَكَانَ مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ أَوْ يَفْعَلُ، وَمِنْ فَعَلَ الَّذِي يُفْهِمُ عَمَلًا بِالْقَم.

وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ اقْتِيَاكِسِ فَعَلَ فِي مَصْدَرِ فَعَلَ الْمَتَعَدِي مَطْلَقًا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَالَ سِ وَالْأَخْفَشُ، قَالَ سِ فِي (هَذَا بَابُ بِنَاءِ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ

(١) السهلة: حمرة في سواد العين. والأدمة في الناس: السمرة الشديدة.

(٢) الورقة: السمرة، وسواد في غبرة، أو سواد وبياض كدخان الرَّمث. غ: وَرْقَةٌ.

(٣) الكدرة من الألوان: ما نَحَا نَحْوَ السَّوَادِ وَالْغُبْرَةِ. الغبرة: لون الغبار. والدهمة: السواد.

(٤) ٤٧٠ : ٣.

ثم قال: «وقد جاء مصداقُ بعضِ ما ذكرنا على فِعَالٍ كما جاء على فُعُولٍ»^(٤)، وذلك كذَبُّهُ كِذَابًا وَكَتَبْتُهُ كِتَابًا، وبعضُ العرب يقول كَتَبًا على القياس»^(٥). ثم قال: «ومثله أَتَيْتُهُ آتِيَةً إِنِّيئًا، وقد قالوا أَتَيْتَا على القياس»^(٦). ولَمَّا ذَكَرَ سَجَلَةً مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ قَالَ: «فإنما هذا الْأَقْلُ نَوَادِرُ، تُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ يُقَاسُ عَلَيْهِ»^(٧). وقال أيضًا بعد ذلك: «وقالوا: نَكَيْتُ الْعُدُوَّ نِكَايَةً، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً، وَقَالُوا حَمَيْتَا عَلَى الْقِيَاسِ»^(٨). وقال أيضًا: «وقالوا: ضَرَبَهَا الضَّرْبَ كَالنَّكَاحِ، وَالْقِيَاسُ ضَرَبًا، وَلَا يَقُولُونَهُ كَمَا لَا يَقُولُونَ نَكَحًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ»^(٩).

[1/134:6]

(٢) الملج: الرضاع، وتناول الشيء، وتناول الثدي بأدنى الفم.

(۴) یأتی تمثیلہ لہ قریباً.

(٦) الكتاب ٤ : ٨.

(٧) الكتاب ٤ : ٩ .

وتقييد المصنف في (فَعِلَ) المتعدي بكونه مُفْهِمًا عَمَلًا بِالْقَمِّ مخالفٌ لقول س والأخفش؛ لأنَّ س لم يُقَيَّد، بل قال: إِنَّ مصدرَ فَعِلَ بكسر العين مصدره المقيسُ فَعَلٌ. ولا يَلْزَمُ مِنْ تمثيله ولا من تمثيل الأخفش فَعِلَ بما يُفْهِمُ عَمَلًا بِالْقَمِّ أن يكون ذلك قِيْدًا في فَعِلَ؛ ألا ترى أنَّ س قد قال^(١): «وقد جاء بعضُ ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعوْل، وذلك لِزِمَةِ يَلْزُمُهُ لُزُومًا، وَهَكَه يَنْهَكُهُ نُهُوكًا^(٢)، وَوَرَدَتْ وَرُودًا، وَجَحَدَ جُحُودًا». فَمَثَلٌ بَلَرِمَ وَوَرَدَ، وجعلهما خارجين عما هو الباب فيهما، وَلَزِمَ لا يُفْهِمُ عَمَلًا بِالْقَمِّ.

وقال الأخفش في مصدر فَعَلٍ وفَعِلَ المتعديين ما ذكرناه عنه مِنْ أنَّ فَعَلًا قياسُ هذا الباب، ثم قال: «إِنَّ ضَرِيًّا وَعَزِيًّا شَدًّا كما شَدَّ كَثِيرٌ مِنْ مصادر هذا الباب، فقالوا لَزِمَهُ لُزُومًا، والقياسُ لَزُمًا، ولا يَتَكَلَّمُ به، وَخَنَقَهُ خَنِقًا، وَعَمِلَهُ عَمَلًا». ثم قال: «وما شَدَّ مِنْ مصادر هذا الباب أكثرُ مِنْ أن يُحصى، ولكنَّ الأصل كما وصفتُ لك» انتهى.

وفائدةُ هذا القياسِ هو ما نصَّ عليه الأخفش، وهو أنه إذا وردَ عليك الشيءُ مِنْ هذه^(٣) لا تدري كيف قِيلَ فقيسه على هذا إلا أن تكون قد سمعت فيه بشيء قد خالف الباب؛ يعني فتَقِفْ مع السماع ولا تقيس. والمذاهب في مثل هذا ثلاثة:

أحدها: ما ذكرناه عن س والأخفش، وهو أنه إن كان سَمِعَ فيه مصدرٌ على غير فَعَلٍ وَقَفَ عنده، أو لم يُسَمِعْ فيه مصدرٌ فَيُبْنَى على فَعَلٍ ويُقاس.

والمذهب الثاني: أنه يجوز القياس على فَعَلٍ مع ورود السماع بغيره، وهو ظاهر قول الفراء^(٤).

(١) الكتاب ٤: ٥.

(٢) نَهَكَ المَرَضُ الرجلَ: أثَّرَ فيه.

(٣) من هذه ... فيه شيء: سقط من ي.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٦٥.

والمذهب الثالث: أنه لا يجوز القياس على فَعَلٍ مع عدم السماع، وإليه ذهب أبو زيد أحمد بن سهل^(١)، قال: «فأما مصادرُ الفعل الثلاثي فإنها لا تُدْرِكُ إلا بالسماع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف؛ ولأنها لم تجئ على جهةٍ يُمكن فيها القياس، قالوا: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَابًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعَالٍ، ثم قالوا: قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعَلٍ، وقالوا: دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا، فجعلوا المصدر على وزن فُعُولٍ، ثم قالوا: نَظَرَ يَنْظُرُ نَظْرًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعَلٍ، فلاخْتِلَافَها لا يُمكن حَمْلُها على القياس، وإنما المرجعُ فيها إلى السماع».

وقوله وفي اللازم من فَعَلٍ (فَعَلٌ)، ومن فَعَلٍ (فُعُولٌ) مثلُ مصدرِ فَعَلٍ اللازم فَرِحَ فَرَحًا، وَمَرِحَ مَرَحًا، وَأَشْرَ أَشْرًا، وَبَطَرَ بَطْرًا، وَنَدِمَ نَدَمًا، وَأَلِمَ أَلَمًا، وَكَسَلَ كَسَلًا، وَفَشَلَ فَشَلًا، وذلك في كَلِمٍ لا تَكَاذُ تُحْصَرُ.

وما ذكره المصنفُ مِنْ أَنَّ مصدرَ فَعَلٍ اللازم هو الفَعْلُ مطلقًا، فإطلاقُ^(٢) هو

قولُ كثيرٍ من النحويين، وينبغي أن يُقَيَّدَ كلامه /هنا بـ(ما لا يكون لَوْنًا) لأنه قد ذُكِرَ [٦: ١٣٤/ب] أَنَّ فُعْلَةً هو الغالب فيه. وقد نَصَّ ابنُ عصفور على ذلك، فقال بعد أن ذُكِرَ أُنْيَةً لمصادرِ فَعَلٍ اللازم^(٣): «والمقيسُ منها فُعْلَةٌ في الألوان، وفَعْلٌ على الإطلاق».

وقال أبو العباس بن الحاج: «أما غيرُ المتعدي من فَعَلٍ بكسر العين فقسمان: أحدهما ما كان عَمَلًا وعِلَاجًا، وكان اسمُ الفاعِلِ منه فاعِلًا. والثاني ما لم يكن عَمَلًا ولا عِلَاجًا، وكان اسمُ الفاعِلِ منه أحدَ هذه الأوزان الثلاثة، وهي فَعْلٌ وأفْعَلٌ وفَعْلَان، وقد يُشَارِكُها فَعِيلٌ في بعض المواضع:

(١) البلخي. صنف كتاب النحو والتصريف، وكتاب المصادر، وكتاب النوادر، وغيرها. توفي سنة ٣٢٢هـ. تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٣١١. وذكر أبو حيان في منهج السالك ٤: ١٢٠٩ أنَّ أبا زيد ذهب إلى ذلك في كتابه المختصر في علم العربية.

(٢) غ، ي: بإطلاق.

(٣) المقرب ٢: ١٣٢ - ١٣٣.

فالقسم الأول مصدره الفُعُول، كمصدر فَعَلَ بفتح العين من غير المتعدي، وذلك قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ قُدُومًا، وَأَزِفَ الشَّيْءُ أَزُوفًا^(١)، وَعَسَلَ بِالشَّيْءِ عُسُولًا أَي: لَزِمَهُ، وَلَصِقَ بِهِ لُصُوقًا، وَلَزِقَ بِهِ لُزُوقًا، وَصَعِدَ إِلَى الْجَبَلِ صُعُودًا. وهذا القسم بإضافه إلى الثاني قليل جدًا، فما وُجِدَ مِنْهُ فَهَذَا حُكْمُهُ.

وأما القسم الثاني - وهو ما لم يكن عَمَلًا وَلَا عِلَاجًا - فهو يَتَّسِعُ اتِّسَاعًا كَثِيرًا فِي بَابِ الْأَدْوَاءِ وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَفِي بَابِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ وَمَا نَاسَبَهُ^(٢) بَوَاجِهِ مَا، وَقَدْ يُجْزَوْنَ أَضْدَادَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُجْرَاهَا لِمَا بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ مِنَ التَّقَابِلِ، وَيَكُونُ أَيْضًا فِي بَابِ الْأَلْوَانِ، وَفِي بَابِ الْخِصَالِ وَالْأَحْوَالِ الثَّابِتَةِ، وَجَمَلُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ عَمَلًا وَلَا عِلَاجًا، فَمَصْدَرُهُ فَعَلَ نَحْوَ زَدَى زَدًى، وَعَمِيَ عَمًى، وَحَبِطَ حَبْطًا، وَعَطِشَ عَطَشًا، وَغَرِثَ غَرِثًا^(٣)..»

قال: «وقد أطلق كثير من النحويين القولَ فِي فَعَلَ بكسر العين من غير المتعدي، فَجَعَلَ بَابَ مَصْدَرِهِ الْفَعْلَ بفتح العين، ولم يفصل، والأولى ما قَدَّمْتُ، وهو مقتضى كلام س» انتهى.

ومثال مصدر فَعَلَ اللازم قَعَدَ قُعُودًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا. والخلاف فيه كالخلاف فِي فَعَلَ مصدر فَعَلَ وَفَعَلَ المتعديين هل هو مَقِيسٌ سَمِعَ أَوْ لَمْ يُسَمِعْ، أَوْ مَقِيسٌ فِيمَا لَمْ يُسَمِعْ، أَوْ مُقْتَصَرٌ^(٤) فِيهِ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ. والصحيح فِيهِ أَنَّهُ يَنْقَاسُ فِيمَا لَمْ يُسَمِعْ كَمَا فِي فَعَلَ، وَهُوَ مَذْهَبُ س وَالْأَخْفَشُ وَالْجُمْهُورُ.

وقال أبو العباس بن الحاج: «والمعتلُ العينِ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَقِلُّ فِيهِ فُعُولٌ لِثِقَلِهِ - وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ - وَذَلِكَ نَحْوُ غَارَ غَوُورًا، وَسَارَ سُورًا، وَآبَ أُورُبًا، وَغَابَ غُيُوبًا،

(١) أَزِفَ الْوَقْتُ: دَنَا وَاقْتَرَبَ. وَأَزِفَ الرَّجُلُ: عَجَلَ.

(٢) وَمَا نَاسَبَهُ: سَقَطَ مِنْ غ.

(٣) غَرِثَ: جَاعَ.

(٤) أَوْ مُقْتَصَرٌ ... أَنَّهُ يَنْقَاسُ: سَقَطَ مِنْ ك.

وبَادَ بَيُودًا، فلذلك يَفِرُّونَ منه إلى فَعَلٍ، نحو: صَامَ صَوْمًا، وحَالَ حَوْلًا، وغَارَتْ عَيْنُهُ غَوْرًا، وعَادَ عَوْدًا، وعَاذَ عَوْدًا، وعَامَ عَوْمًا، وآبَ أَوْبًا، ونَحِمَ خَيْمًا: جَبْنٌ، وحَاضَتْ خَيْضًا، وغَامَتِ السماءُ غَيْمًا. وإلى فَعَالٍ، نحو: غَارَ في الشيءِ غِيَارًا^(١)، أي: دخل، وآبَ إِيَابًا، وقَامَ قِيَامًا، وعَادَ عِيَادًا، وصَامَ صِيَامًا، وصَاحَ صِيَاحًا، ونَاحَ نِيَاحًا، وغَابَ غِيَابًا.

وقد يستقلونه أيضًا في المعتلّ اللام منه مع أنه الأصل، وذلك نحو: دَنَا دُنُوءًا، وَعَنَا عُنُوءًا، وَمَضَى مُضِيًّا، وَتَوَى تُوِيًّا، وهَوَى هَوِيًّا، وقالوا هَوِيًّا بفتح الهاء، فَيَفِرُّونَ منه إلى فَعَالٍ، نحو: أَتَتِ الماشيةُ أَتَاءً^(٢)، وَمَشَتْ مَشَاءً، أي: كَثُرَتْ^(٣)، وَمَا الشيءُ نَمَاءً، وبَدَأَ لي / في الأمرِ بَدَاءً، وَذَكَتِ الرِّيحُ ذِكَاءً^(٤)، وَعَدَا عَدَاءً: ظَلَمَ، وَجَلَا القَوْمُ عن [٦: ١٣٥/أ] منازلهم جَلَاءً، وَصَفَا صَفَاءً، وَرَمَى على السَّيِّئِ^(٥) رَمَاءً، وَبَجَا من الشرِّ بَجَاءً. وإلى فَعَلٍ نحو: مَشَى مَشْيًا، وَجَرَى جَرِيًّا، وَعَدَا عَدْوًا بمعناه، وَسَدَّتِ الإبلُ^(٦) في سيرها سَدْوًا، وَسَقَى بَطْنَهُ^(٧) سَقِيًّا، وَصَحَا السَّكَرَانُ صَحْوًا، وَلَهَا لَهْوًا، وَبَغَى بَغْيًا أي: ظَلَمَ، وَمَذَى^(٨) مَذِيًّا. ففُعُولٌ في هذين النوعين - وهما المعتلّ العين والمعتلّ اللام - قليلٌ، والكثيرُ فيهما ما مَثَّلْتُ، وهو الذي ينبغي أن يقاس عليه عند عدم السماع، وفَعَلٌ فيهما عندي أَوْلَى مِنْ فِعَالٍ وفَعَالٍ لأنه كالأصل لمصدرِ الفعلِ الثلاثيِّ، ولا يُنْكَرُ فيهما ما تقدّم من مصادر الصحيح» انتهى.

(١) غ: غار في الشيء غِيَارًا.

(٢) أتت الماشية: كَثُرَتْ.

(٣) ي: كسرت.

(٤) ذكت الريح: طابت.

(٥) رمى على السيئ: زاد عليها. غ: ورمى على السيئ. ي: ورمى على السئر.

(٦) سدت الإبل في سيرها: مَدَّتْ أَيْدِيهَا، وَأَيْضًا: رَكِبَتْ رُؤُوسَهَا.

(٧) سقى بطن الرجل: مَدَّدَ.

(٨) مذى: خرج من ذكره شيء عند الملاعبة.

وقوله ما لم يَغْلِبْ فيه - أي: في فَعَلَ اللازم - فُعَالَةٌ أو فُعَالٌ أو فِعَالٌ^(١) أو فَعِيلٌ أو فَعْلَانٌ فَيَنْدُرُ فيه فُعُولٌ تقدّم الكلام^(٢) على ما هو الغالب عليه هذه الأوزان. ومثال ندور فُعُولٍ فيما الغالب عليه فُعَالَةٌ^(٣). ومثال نُدُورِ فُعُولٍ في فُعَالٍ قولك: نَقَرَ نُقُورًا، وَشَبَّ شُبُوبًا. ومثال نُدُورِ فُعُولٍ فيما الغالب عليه فِعَالٌ قولك: سَكَتَ سُكُوتًا، وقالوا سُكَاتًا، وعلى فُعَالٍ وهو من الأدواء. ومثال نُدُورِهِ في الأصوات^(٤). ومثال نُدُورِهِ فيما الغالب عليه فَعِيلٌ^(٥). ومثال نُدُورِهِ فيما الغالب عليه فَعْلَانٌ^(٦).

وقال أبو العباس بن الحاج، وقد ذكر ما اتّسع فيه فُعَالَةٌ من باب الولايات والصنائع، وفِعَالٌ من باب النّفار والهيّاج، وفَعْلَانٌ من باب الرّعزعة والحركة، وفُعَالٌ وفَعِيلٌ من باب الصوت، وفُعَالٌ من باب الأدواء. قال: «فجميع هذه الأبواب التي قد كثر فيها الخروج عن الأصل ينبغي أن يُعتَبَر فيها حكمُ الخارج الكثير، فإذا وجدت فِعَالًا من بابٍ من هذه الأبواب، ولم تسمع له مصدرًا، أخذت فيه بالقياس على ما هو الكثير المتّسع في ذلك المعنى؛ ألا ترى أنَّ أكثر أفعال هذه المصادر فَعَلَ بفتح العين من غير المتعدّي، وقد تقدّم أنَّ الباب في مصدره الفُعُول، والفُعُول مرفوضٌ في هذه المواضع أو قليلٌ، وكذلك الفعل في المتعدّي منه، فلذلك انتقلنا إلى القياس على الأكثر اقتداءً بقول س (ولكنَّ الأكثر يُقاسُ عليه)^(٧)» انتهى.

ولم يمثّل المصنف في شرحه ما ندر من فُعُولٍ مما الغالب فيه فُعَالَةٌ أو فُعَالٌ^(٨) أو فِعَالٌ أو فَعِيلٌ أو فَعْلَانٌ، وقد ذكر ابن الحاج أنَّ فُعُولًا في هذه الأبواب مرفوضٌ أو قليلٌ كما نقلناه عنه، فينبغي أن يُتَطَلَّب لها مثال فُعُول.

(١) أو فَعَال: سقط من ي، ك.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٣١/أ من الأصل.

(٣) بياض في الأصول مقداره ثلاث كلمات، ويأتي تنبيه أبي حيان عليه بعد قليل.

(٤) الكتاب ٤: ٨.

(٥) غ: أو فَعْلَان.

وقوله على المَرَّة بِ(فَعْلَة) مثاله ضَرْبَة وَجَلْسَة وَقَوْمَة، وسواء أكان للفعل

مصدرٌ مقيسٌ أم غيرٌ مقيسٍ. وظاهرٌ /إطلاق النحويين أن بناءً فَعْلَة من الثلاثي الذي [٦: ١٣٥/ب] له مصدرٌ يَنْتَصِب توكيداً مقيسٌ.

وقال في (البسيط): وقد قسمَ المصدرَ غيرَ المعرّف إلى مقيّد بالإضافة أو بالصفة أو بالوحدة أو بالكمية. ثم قال: «وأما الوحدة فما هو بالهاء نحو ضَرْبَة وَقَتْلَة، ومن غير لفظ نحو: ضربته مَرَّةً، وليس لحوق هذه الهاء قياساً، فلا تقول فَهْمَة ولا عِلْمَة» انتهى. فظاهر هذا أن دخول الهاء دلالةً على الوحدة لا ينقاس إلا إن عني أنه لا تدخل على لفظ المصدر الذي لذلك الفعل، فلا تقول: بَعُدَ بُعْدَةً، وَعِلِمَ عِلْمَةً، أما أن يُبنى على فَعْلَة فإنه يجوز.

وقوله وعلى الهيئة بِ(فَعْلَة) هذا ^(١) وما قبله مُطَرِّدٌ مِنَ الثلاثي المتصرّف التام، تقول: هو حَسَنُ الْجِلْسَةِ وَالْقَعْدَةِ وَالرَّكْبَةِ. وقد شَدَّ مجيء فَعْلَة للهيئة من غير الثلاثي الجرد، قالوا: هو حَسَنُ الْعِمَّة من اعْتَمَ، وهي حَسَنَةُ الْخِمَرَة من اخْتَمَرَتِ الْمَرْأَة من الخمار الذي هو القِنَاع.

وأما المزيد فإذا أرادوا منه المرة الواحدة ألحقوا التاء مصدره المقيس، فتقول: فَهَقَرْتُ فَهَقَرَةً، ولا تقول فَهَقَرَةً، ولا سَرَهَفْتُ سِرْهَافَةً، إلا إن كان بُني المصدر على التاء كمُضَارَبَة وَتَعْزِيَة؛ فَإِنَّ الْمَرَّة لا تُفْهَم من نحو هذا إلا بقرينة حَالٍ أو بنعت، نحو مُضَارَبَة واحدة وَتَعْزِيَة واحدة. ولم يَبْنُوا مما زاد على الثلاثة اسماً يدلُّ على الهيئة كما بَنَوْا من الثلاثي إلا ما ذكرنا من الْخِمَرَة وَالْعِمَّة.

وقوله ما لم يُصْغِ المصدرُ عليهما ^(٢) أي: على فَعْلَة نحو رَحْمَة، فإنه إذ ذاك لا يدلُّ على الوحدة إلا بقرينة حَالٍ أو وصفٍ نحو رَحْمَة واحدة، وعلى فَعْلَة نحو الشُّعْرَة والدُّرِّيَة، فإنه إذ ذاك لا يدلُّ بِ(فَعْلَة) على الهيئة.

(١) في الأصول: وهذا.

(٢) غ، ي: عليها.

وَتَبَّتْ فِي بَعْضِ النِّسْخِ مَا لَمْ تَضَعْ، وَبِنَبْغِي أَنْ يُقْرَأَ بِفَتْحِ التَّاءِ، أَيُّ: مَا لَمْ تَضَعْ أَنْتَ، أَوْ مَا لَمْ تَضَعْ هِيَ أَيُّ الْعَرَبِ. فَلَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ لَكَانَ يُوضَعُ بِالْوَاوِ، وَقَدْ شَذَّ لَمْ يُدْعَ^(١) بِحَذْفِ الْوَاوِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَحَسَنَهُ حَمْلُهُ عَلَى يَدْعُ لِأَنَّ الْوَاوِ فِي هَذَا الْفِعْلِ لَمْ تَظْهَرْ^(٢) إِلَّا فِي شَذُوذِ وَقْلَةٍ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾^(٣) فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ.

وَقَوْلُهُ وَشَذَّ نَحْوُ إِثْيَانَةٍ وَلِقَاءَةٍ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ أَتَيْتُهُ وَلَقَيْتُهُ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِمَا إِذَا أُرِدَتِ الْمَرَّةُ قِيَاسًا لَأَنَّهُمَا مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍ.

* * *

(١) تَقْدِمُ هَذَا فِي ٦ : ٢٦٧.

(٢) أَيُّ: لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ الْمَاضِي.

(٣) سُورَةُ الضُّحَى: الْآيَةُ ٣. وَقَدْ نَسَبَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنُهُ هِشَامٌ، وَأَبِي حَيَوَةَ، وَأَبِي بَحْرِيَّةٍ، وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ. الْمُحْتَسَبُ ٢ : ٣٦٤ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢٥ : ٤٤٦.

ص: باب مصادر غير الثلاثي

يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماضٍ أوَّلُهُ همزةٌ وصلٍ بكسرٍ ثالثةٍ وزيادةِ ألفٍ قبلِ آخرِهِ.

ش: الفعل الماضي الذي أوَّلُهُ همزةٌ وصلٍ له تسعةٌ وعشرون بناءً بالمتَّفَق عليه والمختلَف فيه؛ ولا تكون إلا تُحاسِيَّةً أو سُداسِيَّةً:

فالخماسِيَّةُ افْتَعَلَ كافتَدَرَ، وانْفَعَلَ كانْطَلَقَ، وافْعَلَ كاحْمَرَ، ووزنُهُ عند بعضهم ^(١) افْعَلَلٌ باعتبارِ أصلِهِ. وزادَ بعضُ الناسِ ^(٢) أنه يأتي على افْعَلَى نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءً واجْأَوَى / البعيرُ اجْئِوَاءً ^(٣)، وعلى افْعَلٌ نحو ادْمَجَ إذا دَخَلَ. تقول ^(٤) في افْتَدَرَ [١/١٣٦:٦] وانْطَلَقَ اقتِدَارَ وانْطِلَاقَ، فتكسِرُ الثالثَ وتزِيدُ ألفًا لا غير.

فإن كانت العين في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ حرفَ عِلَّةٍ فإمَّا أن يَعتَلَ في الماضي أو يَصِيحَ، فإن اِغْتَلَ اعتَلَّ في المصدر، وتَحَرَّكَ لأنَّ ما قَبْلَ الألف لا يكون إلا متحرِّكًا، وتَنقَلِبُ الواوُ ياءً فيما أصلُهُ هي ياءٌ لكسرةٍ ما قبلها، وذلك نحو اختَارَ اختِيَارًا، واعتَادَ اعتِيَادًا، وأنسابُ أنْسِيَابًا، وانْقَادَ انْقِيَادًا. وإن صَحَّ صَحَّ في المصدر، فتقول: اجْتَوَرُوا اجْتِوَارًا، واخْتَوَى اخْتِوَاءً، وانْطَوَى انْطِوَاءً، قال الراجز ^(٥):

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع ص ٣٧٩.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨٠.

(٣) اجْأَوَى البعيرُ: خالطَ كُمْتَهُ مثلُ صدأ الحديد.

(٤) ي، ك: وتقول.

(٥) رؤية. الديوان ص ١٦، والأول له في الكتاب ٤: ٨٢، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص

٥١٥. القتاد: شجر. والردهة: الماء المستنقع. والشقب: مَهوَاةٌ ما بين كل جبلين. وروي آخر

الثاني: وشَعَب، وهو الطريق في الجبل.

وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ بَيْنَ قَتَادٍ رَذْهَةٍ وَشَقْبِ

الحِضْبِ: الحَيَّة.

وإن كان مُدْعَمَ الآخرِ فُكَّ الإدغامُ لأنَّ الألفَ فَصَلَتْ بينَ الحرفين، نحو: ارْتَدَّ ارْتِدَادًا، وانْصَبَّ انْصِبَابًا.

ويعْرِضُ في افْتَعَلَ إذا كان بعد التاء حرفٌ تُدْعَمُ التاء فيه كاختَصَمَ وافْتَتَلَ أن يصير إلى قَتَلَ وقَتَّلَ وقَتَّلَ، فالمصدر في قَتَّلَ وقَتَّلَ قَتَالٌ، وأصله افْتِتَالٌ، ومَنْ قال قَتَّلَ إن اتَّبَعَ القياسَ في المصدر قال قَتِيلًا بكسرهما وقلب الألف ياءً، والمستعملُ المعروف قَتَّالٌ.

وزعم ابن كيسانَ أنَّ المصدرَ من اخْتَصَمَ وشبهه إذا أدغمت خِصَمَ بحذف الألف،^(١) إلا ما زوي عن الحسن أنه أدغم التاء في قراءته ﴿إِلَّا مَنْ خِطَّفَ الخِطْفَةَ﴾^(٢)، وسيأتي الكلام على اخْتَصَمَ ونحوه مُشَبَّعًا في الإدغام إن شاء الله.

وتقول في اَحْمَرٌ ونحوه اَحْمَرارٌ، فتفكَّ الإدغام لحجز الألف بين الحرفين. فإن كان قد فُكَّ في الماضي زيدت الألفُ وصَحَّ الحرفُ المعتلُّ قَبْلَها لثلاثِ مُجْمَعٍ بين إعلالين إعلالِ اللام الأخيرة وإعلالِ اللام الأولى؛ نحو قولهم^(٣) ارْعَوَى، وزنه افْعَلٌ، وسنبين^(٤) ذلك إن شاء الله، فتقول في مصدره ارْعِواءٌ.

والسُّداسِيَّةُ جميعٌ ما جاء منه فيه ألفُ الوصل، وذلك افْعَنْلَلْ نحو اَحْرَنْجَمَ وافْعَنْسَسَ. وافْعَلَلْ نحو افْشَعَّرَ . واستَفْعَلْ نحو استَخْرَجَ. وافْعَلَّ نحو اَحْمَارٌ.

(١) كذا في الأصول، ولعلَّ هاهنا سقطًا، وتقديره: ولم يُسمَعْ من ذلك شيء.

(٢) سورة الصافات: الآية ١٠. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧ والبحر المحيط ٢٢: ٢٢. ك: (إلا من خِطَّفَ الخِطْفَةَ).

(٣) غ: قوله.

(٤) ك، ي: وسيتبين.

وبعضهم^(١) يجعل وزنه أفعالٌ باعتبار أصله. وأفَعُولَ نحو اَعْدُوْدَ (٢)، وأفَعُولَ نحو اَعْلُوْطَ، وأفَعَلَى نحو اسْلَنَقَى (٣) واغْرُنْدَى، واغْلَنَقَى (٤) إذا رفع صوته بالسَّبِّ، واسْرُنْدَى إذا غَلَبَ وفَهَرَ.

وتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ إذا أدغمت التاء فيما بعدها، فتقول في تَطَايَرَ وَتَطَيَّرَ: أَطَايَرَ وَاطَيَّرَ.

وزاد بعض النحويين أَفْعَلَى، نحو: اهْبَيْحَ الرجلُ، أي: تَكَبَّرَ (٥). وأفَوْنَعَلَ نحو اخُونَصَلَ الطائرُ: أخرج حوصلته (٦). وأفَعُولَ نحو اعْثُوْجَجَ البعيرُ (٧): أَسْرَعَ. وأفَوْعَلَ نحو اكْوَأَلَ الرجلُ: قَصُرَ، واكْوَهَدَ: ارْتَعَشَ. وأفَعَلًا قالوا اخْبَنَطًا (٨). وأفَعَالٌ نحو اخْزَأَلَ الشيءُ: ارتفع واجتمع، واسْمَأَدَّ الرجلُ: /غضب، واجْفَأَلَ (٩)، واشْرَأَبَ، [٦: ١٣٦/ب] واسْحَارَّ الفرسُ (١٠): صَلَبَ. وأفَعَالٌ نحو اسْمَأَدَدَ إذا غضب. وعلى أَفْعَلٍ نحو اَزْلَعَبَ الفَرْحُ اَزْلُعَابًا: طَلَعَ ريشه، وهو من الزَّغَبِ (١١)، وكذلك الشَّعر إذا نَبَتَ بعد الخَلْقِ. وعلى أَفَاعَلَ نحو اَذَارَسَ اذِيرَاسًا (١٢). وعلى أَفْعَلَ نحو اَزْمَلَّ اَزْمَالًا. وعلى انْفَعَلَ نحو انْقَهَلَ إذا ضَعُفَ.

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٨.

(٢) اغدودن النبت: طال. واعْلُوْطُ البعير: تعلقت ب عنقه وعلوته.

(٣) اسلنقى: نام على ظهره. واغرنده: اعتلاه.

(٤) ك، ي: واعلنقى. وقوله بعده: (بالسب): سقط من ك.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٩. وهو في العين ٣: ٣٥٩ وعنه في الممتع ١: ١٧١.

(٦) العين ٣: ١١٧، وعنه في الممتع ١: ١٧١.

(٧) الممتع ١: ١٧١ عن العين، والذي في مطبوعة العين ١: ٢٢١: اعثوئج.

(٨) احبنتا الرجل: انتفخ بطنه من الطعام وغيره. غ: وافغنا احبنتا.

(٩) اجفأ القوم: انهزموا. واشرب إليه أو له: مدَّ عنقه أو ارتفع لينظر.

(١٠) الفرس للبعير كالحافر للفرس وكالقدم للإنسان. غ، ي: واسجار الفرس.

(١١) الزغب: صغار الريش الذي لا يطول ولا يجود.

(١٢) اذارس الكتاب وغيره: تدارسه. وازمل: تلقَّف بالثياب.

وعلى أَفْلَعَلْ أَفْلَعَالًا نحو أَكَلَزَّ أَكَلْفَزَارًا إذا تَقَبَّضَ، اللامُ والهمزة زائدتان، فيكون ثنائيًّا مِنْ كَزَّ^(١). وقيل: لأمه أصلية، ووزنه أَفْعَالَلْ من كَلَزَّ إذا جَمَعَ. وقيل: همزته أصلية، واللامُ زائدة، من كَأَزَّ إذا جَمَعَ أيضًا، ويكون وزنه أَفْلَعَلْ^(٢).

وَأَفْمَعَلَّ نحو اسْمَدَّرَ اسْمَدَرَارًا إذا ضَعُفَ بَصَرُهُ، واصْمَقَرَّتِ الشمسُ: اشتدَّ حَرُّها. وافتَعَلَ قالوا استَلَامْتُ الْحَجَرَ. وافتَعَلَ كَاهَرَمَعَ أي أَحْمَلَ. وافتَعَلَ كَافَمَهَدَّ^(٣) أي: رفعَ رأسه. وشَدَّتْ كلمةٌ من السُّدَاسِيَّ جاءت وليس أولها همزة وصل، وهو قولهم جَحَلَنَجَعَ^(٤)، ذكرها الأزهري^(٥).

فمصادرُ هذه الأفعال تُرَادُّ أَلْفٌ قَبْلَ آخِرِهَا، وَيُكَسِّرُ ثَالِثُهَا، وَتُقَلِّبُ الْوَاوُ يَاءً في مصدرِ افْعَوْعَلْ وافْعَوَّلْ، نحو اغْدِيدَانِ وَاغْثِيحَاج. وذكر بعضهم أنها لا تُقَلِّبُ في اغْثَوْجَج، فقال: «ومصدرُ افْعَوَّلْ على افْعُولَال كَالَاغْثَوْجَاج، وهو السرعة» انتهى. ولا تُقَلِّبُ في مصدرِ اَعْلَوَّطَ، بل تقول اَعْلَوَّاط. وذكر ابن القُطَاع^(٦) أَنَّ مصدرَ افْعَوَّلَ على افعِوَال وافْعِيوال^(٧) كَالَاغْلَوَّاذ والاعْلِيواط. انتهى. وقد جاء مصدرُ افْعَالَّ على فُعَالِيلَة قالوا شُرْأَبِيَّة، وهي التَّهْيُؤُ^(٨). وما آخِرُهُ مُدْغَمٌ فُكَّ لِحْزِ الألفِ نحو الافْشِغَرَار، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْمُدْغَمِ أَلْفٌ قُلِبَتْ يَاءً، وَفُكَّ الْمُدْغَمُ نَحْوَ الْاِخْمِيرَار.

وَيُرَدُّ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَقْدَانِ وَاسْتِدْرَاكُ:

(١) كَزَّ الشَّيْءُ: صَلَبَ وَيَسَّ.

(٢) الأقوال الثلاثة في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨١.

(٣) ي: كاقمهر.

(٤) غ: جحلنجح. ي: جحلنجح.

(٥) تهذيب اللغة ٣: ٢٦٢، ولم يفسرها.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٩. ونقل قلب الواو ياء فيه قبله عن بعضهم ابن جني

في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٨٦ - ٥٨٧، ٧٣٤ - ٧٣٥.

(٧) غ: أو افعيوال.

(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٩.

النقد الأول: قوله يُصاغُ المصدرُ من كُلِّ ماضٍ أولُهُ همزةٌ وصلٍ، ومذهبنا أنَّ المصدر لا يصاغ من الفعل، بل الفعل هو الذي يصاغ من المصدر، فعكس الأمر، وهو ينافي قوله في باب الواقع مفعولاً فقط: «وهو - يعني المصدر - أصلُ الفعل لا فرعه، خلافاً للكوفيين»^(١) انتهى. وإذا كان أصلاً للفعل والفعل فرعٌ له فكيف يُصاغ الأصل من الفرع.

النقد الثاني: قوله بكسرِ ثالثه وزيادة ألفٍ قبلَ آخرِهِ أطلق في مكان التقييد؛ لأنه ليس كُلُّ ماضٍ أولُهُ همزةٌ وصلٍ يُكسرُ ثالثُ مصدرِهِ، وتُرَادُ ألفٌ قبلَ آخرِهِ؛ ألا ترى أنَّ تفاعلَ وتفعَّلَ إذا أُدغمَتَاؤه في الفاء في نحو تطايرَ وتطَّيرَ ففيل اطايرَ واطَّيرَ صدَّقَ على هذين أنهما فعلانِ أولُهُما همزةٌ وصلٍ، ومع ذلك مصدرهما لا [١٣٧:٦] يُكسرُ ثالثه، ولا تُرَادُ ألفٌ قبلَ آخرِهِ، بل يقال: اطايرَ يطَّيرُ اطايرًا، واطَّيرَ يطَّيرُ اطايرًا، فكان ينبغي أن يستثنى هذين المصدرين ونظائرهما، وكان ينبغي أن يُقَيَّدَ فيقول: من كُلِّ ماضٍ أولُهُ همزةٌ وصلٍ ليس أصله تفاعلٌ ولا تفعَّلَ.

الاستدراك: قوله بكسرِ ثالثه وزيادة ألفٍ قبلَ آخرِهِ لا يخلو الضمير في ثالثه وفي آخره من أن يكون عائداً على المصدر أو عائداً على كُلِّ ماضٍ، فإن كان عائداً على كُلِّ ماضٍ استحال ذلك؛ إذ يصير المعنى: بكسرِ ثالثِ الفعلِ وزيادة ألفٍ قبلَ آخرِ الفعلِ، وذلك محال. وإن كان عائداً على المصدر فلم يقتصر على هذين الشيئين اللذين هما ضمُّ ثالثه وزيادة ألفٍ قبلَ آخرِهِ، بل له أشياء أُخرى في بنيته، منها افتتاحه بهمزة الوصل المكسورة وإسكان ثانيه، ومنها فكُّ مُدغمِهِ الآخر، ومنها انقلابُ الألفِ ياءً سواء أكانت زائدة أم منقلبةً عن أصلٍ على ما فصلنا وأحكمناه قبلُ، ومنها لزومُ تاءٍ آخرِ الاستفعالِ إذا كان معتلَّ العينِ وحذفت نحو الاستقامة وإن كان يندُر حذفُها؛ فإذا كانت له أشياء غيرُ دَيْنِكَ فلم اقتصر عليهما دون استيفاء هذه الأمور؟

(١) التسهيل ص ٨٧.

ص: وَمِنْ كُلِّ مَاضٍ أَوَّلُهُ تَاءٌ الْمِطَاوَعَةُ أَوْ شِبْهَهَا بِضَمٍّ^(١) مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ صَحَّ الْآخِرُ، وَالْأَخْلَفَ الضَّمُّ الْكَسْرُ.

ش: الذي أَوَّلُهُ تَاءٌ الْمِطَاوَعَةُ تَفْعَلُ نَحْوُ تَكْسَرُ، وَتَفْعَلُ نَحْوُ تَدْخُرُجُ، وَتَفْعُلُ نَحْوُ تَحْوُقُلُ، وَتَفْعِيلُ نَحْوُ تَشْيِطُنَ، وَتَفْعَلِي نَحْوُ تَسْلَقِي، وَتَفْعُلُ نَحْوُ تَقْلُنَسَ، وَتَفْعِيلُ نَحْوُ تَرْهِيأُ^(٢)، وَتَفْعَلُ نَحْوُ تَمْدُرُعُ^(٣)، فهذه ثمانية أبنية. وزاد بعضهم تَفْعَمَلُ نَحْوُ تَزْمَرْدُ بمعنى تَزَرَّدُ^(٤)، الميم زائدة.

وقوله أَوْ شِبْهَهَا شِبْهُ تَاءِ الْمِطَاوَعَةِ هُوَ قِسْمَانِ:

أحدهما: هُوَ أَحَدُ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ بَعَيْنِهَا إِلَّا أَنَّ التَّاءَ لَا تَكُونُ فِيهِ لِلْمِطَاوَعَةِ؛ بَلْ تَكُونُ لِمَعْنَى آخَرَ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَصْنُفُ عِنْدَ ذِكْرِهِ مَعْنَى الْأَفْعَالِ فِي بَابِ أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ وَمَعْنَاهَا، وَبَيَّنَّ الْمَصْنُفُ ذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ^(٥) هَذَا الْمَكَانَ.

الثاني مِمَّا انْدَرَجَ تَحْتَ قَوْلِهِ أَوْ شِبْهَهَا هُوَ مِمَّا كَانَ مَخَالِفًا لِذَلِكَ الْبِنَاءِ، وَذَلِكَ تَفَاعَلُ نَحْوُ تَضَارَبَ، وَتَفَعَّلَتْ نَحْوُ تَعَفَّرَتْ، فَالتَّاءُ فِيهِمَا لَيْسَتْ لِلْمِطَاوَعَةِ.

فهذه عَشْرَةُ أَبْنِيَةِ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مِنْ جَمِيعِهَا مُوَافِقًا لِلْفِعْلِ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ، وَيَخْتَلِفَانِ بِأَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ مَفْتُوحٌ، وَفِي الْمَصْدَرِ مَضْمُومٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ التَّكْسَرِ والتَّدْخُرُجِ والتَّحْوُقُلِ والتَّشْيِطُنِ والتَّقْلُنَسِ والتَّرْهِيؤِ والتَّمْدُرُعِ والتَّضَارِبِ والتَّعَفَّرَتْ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ صَحِيحَ الْآخِرِ. فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا، [انْقَلَبَتِ الضَّمَّةُ / كَسْرَةً، وَصَارَ مِنْ بَابِ الْمَنْقُوصِ نَحْوُ التَّسْلَقِي والتَّرَامِي والتَّعَدِّي، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

(١) بضم ... تفعل: سقط من غ.

(٢) ترهياً السحاب: تحرك وقياً للمطر.

(٣) تمدرع: لبس المدرعة. غ: وتفعل نحو تدرع.

(٤) تزرد: بلع.

(٥) ٣: ٤٤٧ - ٤٤٨، ٤٥٢ - ٤٥٥، ٤٦١ - ٤٦٢.

وقد جاء تَفَعَّلَ في مصدر تَفَعَّلَ نحو تَكَلَّمَ تَكَلِّمًا وَتَحَمَّلَ تَحَمُّلًا. وشَدَّ أيضًا في مصدر تَفَاعَلَ فَنَحَّ ما قبل الآخر وكسره^(١)، قالوا تَفَاوَتْ تَفَاوُتًا وَتَفَاوَتْ تَفَاوُتًا بفتح الواو وكسرها. وقد جاء مصدر تَطَاعَنَ على تَطَاعُنٍ، وهو القياس، وعلى طِعْنَانٍ، وهو شاذٌّ. وسبق الكلام^(٢) على تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ إذا أُدغم تاؤهما في فائهما.

ص: وَيُصَاغُ مِنْ أَفْعَلَ عَلَى إِفْعَالٍ، وَمِنْ فَعَّلَ عَلَى تَفْعِيلٍ، وَقَدْ يَشْرِكُهُ تَفْعِلَةٌ، وَيُغْنِي عَنْهُ غَالِبًا فِيمَا لَامُهُ هَمْزَةٌ، وَوَجُوبًا فِي الْمَعْتَلِّ، وَ«تَنْزِي دَلُّوْهَا تَنْزِيًا» مِنَ الصَّرُورَاتِ.

ش: يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ وَيُصَاغُ مِنْ أَفْعَلَ مَا أَوْرَدْنَاهُ أَوَّلًا عَلَى قَوْلِهِ يُصَاغُ الْمَصْدَرُ مِنْ كُلِّ مَاضٍ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ^(٣).

ومثال مصدر أَفْعَلَ عَلَى إِفْعَالٍ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَعْطَى إِعْطَاءً، وَآلَى إِيْلَاءً، وَلَا يَنْكَسِرُ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا الْمَعْتَلُّ الْعَيْنُ مِنْهُ، نَحْوُ أَقَامَ وَأَجَادَ، فَمَصْدَرُهُ إِجَادَةٌ وَإِقَامَةٌ، وَسِيَّاقِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْفَصْلِ آخِرَ هَذَا الْبَابِ^(٤).

وقد جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مَصْدَرُ أَرَى، قَالُوا أَرَيْتُهُ إِرَاءَةً وَإِرَاءً، وَأَصْلُهُ إِزَاءٌ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ وَحُذِفَتْ، فَصَارَ إِرَاءٌ، ثُمَّ شُبِّهَ بِالْمَعْتَلِّ الْمَحْذُوفِ الْعَيْنِ، فَقَالُوا إِرَاءَةً، وَكَانَ قِيَاسُهُ إِرَايَةً كإِقَامَةٍ، فَتَعَوَّدَ الْيَاءُ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِقَلْبِهَا هَمْزَةً قَدْ زَالَ - وَهُوَ التَّطَرُّفُ - لِتَحْصُنِهَا بِنَاءُ التَّأْنِيثِ كِيَاءَ سِقَايَةٍ وَوَاوَ شَقَاوَةٍ، وَلَكِنْ جَاءَ عَلَى حَكْمِ الْإِفْعَالِ - وَهُوَ الْأَصْلُ - إِشْعَارًا بِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَ هَذَا مَحَلًّا دَخُولِهَا، وَلَكِنْ^(٥) شُبِّهَ ذُو الْهَمْزَةِ بِالْمَعْتَلِّ.

(١) ك، ي: وكسرها.

(٢) سبق في هذا الجزء ق ١٣٦/أ - ١٣٧/أ من الأصل.

(٣) سبق في هذا الجزء ق ١٣٦/ب - ١٣٧/أ من الأصل.

(٤) يأتي ذلك في هذا الجزء ق ١٤١/ب - ١٤٢/ب من الأصل.

(٥) ك، ي: لكن.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إراءة مصدر راء، وهي لغة في رأى، قال الشاعر^(١):

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَيْنِي فَهُوَ قَائِلٌ مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ
فإراءة من راء كإجاءة من جاء.

ويضعف ذلك بحجته على أريته، فلو كان مصدر (راء) ما جاء على أريته، إلا إن قيل استغني بمصدر أحد الفعلين عن مصدر الآخر فيمكن ذلك. وقد جاء مصدرُ أَفْعَلَ على تَفْعِلَة، قالوا: أَقَرَرْتُ الأمر تَقَرَّرَة. وعلى تَفْعَالَة، قالوا: أَقَرَرْتُ الأمر تَقَرَّرَة، وذلك شاذ.

ومثال المصدر من فَعَّلَ على تَفْعِيلٍ كَرَّم تَكْرِيماً وَعَذَّب تَعْذِيماً. ولا يخلو فَعَّلَ - كما ذكر المصنف - من أن يكون صحيح الآخر غير مهموز أو مهموزة أو معتلّ، فإن كان معتلّ رجع فيه التّفْعِيل إلى التّفْعِلَة، نحو عَزَّى تَعْزِيَةً، وحَلَّى تَحْلِيَةً، وحَيَّا تَحْيِيَةً، ويجب إدغام مثل هذا، فتقول تَحْيِيَةً. وخالف المازني^(٢)، فقال: يجوز الإدغام، وهو أكثر وأحسن. ولا يجوز فيه التّفْعِيل إلا شاذاً، نحو ما أنشدوا من قوله^(٣):

بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا
/وأما قول الشاعر^(٤):

[١٣٨:٦]

حَتَّى اتَّقَوْهَا بِالسَّلَامِ وَالتَّحِيٍّ

فهو جمع تَحْيَةٍ كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ.

-
- (١) كثير عزة. الديوان ص ٤٣٥ والكتاب ٣: ٤٦٧ والكامل ٢: ٨٠٦، ٣: ١٢٩٥. هامة اليوم أو غد: سيموت اليوم أو غداً.
(٢) المنصف ٢: ١٩٥.
(٣) الأمازي ١: ٢٠ والمنصف ٢: ١٩٥ والخصائص ٢: ٣٠٢ والمبهم ص ٣٧. تنزي: تحرك.
والشهلة: المعجوز.
(٤) لم أقف عليه.

وإن كان مهموز الآخر نحو نَبَأً وَجَزَأً وخطأً فمصدره يجيء على تفعيل، نحو خَطَأً تَخْطِئًا، وَنَبَأً تَنْبِئًا، وهنأً تَهْنِئًا، إجراءً له مجرى الصحيح غير المهموز. وعلى تفعيلة، نحو خَطَأً تَخْطِئَةً، وهنأً تَهْنِئَةً، وَنَبَأً تَنْبِئَةً، إجراءً له مجرى المعتل الآخر، نحو تعزية وتزكية؛ لأن هذه الهمزة يجوز إبدالها ياء، نحو مِيرَ في مِئَرٍ^(١). وقد ذكر س تَنْبِئًا، وذكر ما نصّه: «ولا يجوز الحذف في نحو تَجَزِئَةٌ وَتَهْنِئَةٌ»^(٢). أي: لا يقالُ تَجَزِئٌ وَتَهْنِئٌ بحذف التاء، وإنما يجوز الحذف إذا أتيت بالياء، فتقول: تَجَزِئٌ وَتَهْنِئٌ كما تقول تكريم.

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن عصفور عن شيخه الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمهما الله - أنه كان يفهم عن س أنه لا يجوز أن يقال تَخْطِئًا ونحوه، بل تَنْبِئًا لا غير لأنه سَمِعَ، وَرَدَّ هذا التأويل لكلام س، وزعم أن العرب لا تقول ذلك أي تَخْطِئًا وَتَجَزِئًا. فقلنا له: قد حكى أبو زيد^(٣) وغيره عن العرب ذلك. فقال: يكذب أبو زيد وغيره ممن روى ذلك. قال ابن عصفور: «وهذا الذي قال أبو علي قول لا يليق» انتهى.

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير حين حكايته قول ابن عصفور: «كان الأستاذ أبو الحسن - يعني ابن الضائع - وغيره من الثقات الناشئين بين يدي الأستاذ أبي علي يقولون: هذا الذي حكاه ابن عصفور عنه ما سمعناه قط منه، ولا يمكن أن يقول هذا الأستاذ، فإنما هي دَعْوَى مِن ابن عصفور، وَفَهْمٌ فاسد كما عاداته معه» انتهى.

وقول المصنف ويُغني عنه غالبًا فيما لامه همزة أي: ويُغني تفعلة عن تفعيل غالبًا فيما لامه همزة، فيُستغنى بتفعلة في الغالب عن التفعيل. وهذا مخالف لما حكاه أبو زيد من أن التفعيل فيه كلام أكثر العرب، فيكون التجزيء أكثر من التجزئة، فكيف يقول المصنف إنه يُغني عنه غالبًا.

(١) مثر: واحدًا مِثْرَةً، وهي العداوة. غ: نحو بير في بئر.

(٢) الكتاب ٤: ٨٣.

(٣) كتاب الهمز له ص ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٠.

وقال المبرد^(١): والذي قال س في تَفْعِلَةٍ مصدر فَعَّلْتُ من الهمز جيدٌ بالغ، والإتمام أكثر وأجودُ عن أبي زيد. قال: وجميع النحويين [يقولون]^(٢) هَنَأْتُه تَهْنِئًا، وخطأته تخطِئًا، وتَهْنِئَةً وتخطِئَةً.

وإن كان صحيحَ الآخر غيرَ مهموز فمصدره الذي لا يَنْكَسِرُ التَّفْعِيلُ، وقد جاء منه الفِعَالُ، قال قومٌ^(٣): كَلَّمْتُهُ كِلَامًا، وَحَمَلْتُهُ حِمَالًا. وقد جاء مخفَّفًا، وقرئ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٤)، ويمكن أن يكون مصدرًا على غير المصدر. وقد جاء فيه التَّفْعِلَةُ، قالوا ذَكَرَ تَذْكَرَةً، وَكَرَّمَ تَكْرِمَةً، وَحَرَبَ تَحْرِبَةً، وَقَدَّمَ تَقْدِيمَةً، وَتَمَّمَ تَتِمَّةً، وَحَلَّلَ اليمِينَ تَحْلِيلَةً، وَعَلَّلَ تَعْلَلَةً، وَغَرَّرَ تَغَرُّرَةً.

ص: ومصدرُ (فاعِل) مُفَاعَلَةٌ، وَفِعَالٌ، وَنَدَرَ فيما فاؤهُ ياءً.

ش: مثال / ذلك خاصَمَ مُخَاصِمَةً وَخِصَامًا، وَقَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا.

[ب/١٣٨:٦]

وما فاؤهُ ياءٌ يَنْدَرُ فيه فِعَالٌ، نحو يَأْوِمُهُ مُيَاوِمَةً، وَيَاسِرُهُ مُيَاسِرَةً، وحكى ابن سِينَةَ في مصدر يَأْوِمُ يَوْمًا، وهو نادرٌ لاستثقال الكسرة في الياء؛ ألا ترى أنَّ بعضهم زعمَ أنه ليس في لسان العرب ياءٌ مكسورةٌ أَوَّلَ كلمةٍ إلا قولهم يَسَارٌ^(٥)، وَيَعَارٌ جمع يَعِرٌ وهو الجدِّي، ولم يَسْتَقْبَلُوا ذلك فيما فاؤهُ واو، قالوا وَاَعَدَ مُوَاَعَدَةً وَوَعَادًا؛ ألا ترى إلى كثرة ما وَرَدَ في لسان العرب مِنَ الواو المكسورة، قالوا الوِسَادَةُ والوِعَاءُ والوِشَاح والوِفَاق والوِثَام والوِلَادَةُ وغير ذلك.

وقد اسْتَقْبَلَ بعضُ العرب^(٦) الكسرة في الواو، فأبدلَ الواو في ذلك همزةً، قالوا الإِشَاح والإِيعَاء، والبَدَلُ فيه مَحْتَلَفٌ فيه هل يُقْتَصَرُ فيه على السماع أم يَطَّرِدُ.

(١) المخصص ١٤ : ١٨٩، وفيه قوله الآتي أيضًا. ومن قوله (والإتمام) إلى آخر النص عدا لفظة

(قال) في الأصول لابن السراج ٣ : ١٣٣ منسوبًا للمبرد.

(٢) يقولون: تمة يقتضيهما السياق، وهي في أصول ابن السراج لكن قبلها فاء.

(٣) الكتاب ٤ : ٧٩.

(٤) سورة النبأ: الآية ٢٨. رويت عن علي وابن عباس وابن منذر وأبي رجاء. المحاسب ٢ : ٣٤٨

والبحر المحيط ٢٥ : ١٩٤ - ١٩٥ وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٠١.

(٥) جهرة اللغة ٢ : ٧٢٥.

(٦) هذيل. جهرة اللغة ١ : ٥٤٠ والاشتقاق ص ٥١٣. وانظر شرح أشعار الهذليين ١ : ٣٨٣.

والفِعَالُ هذا أصله الفِيعَال، وقد قالوا ضَارَبَ ضِيرَابًا، والفِيعَال فيه كالفِعْلَال
مِنْ فَعَّلَ. وقال ابن القُطَّاع^(١): «ويجيءُ مصدرُ فاعَلَ على مُفاعلةٍ وفِعَالٍ وفِيعَالٍ»،
فظاهرُ هذا أنَّ فِعَالًا ليس أصله فِيعَالًا.

ويُظهِرُ مِنْ كلام المصنّف أنَّ مُفاعلةً وفِعَالًا سواءً لقوله: ومصدرُ فاعَلَ مُفاعلةٌ
وفِيعَالٌ. واللازمُ عند س في مصدر فاعَلْتُ المُفاعلةُ، وقد يَتَرَكُون الفِيعَالُ والفِيعَالُ، ولا
يَتَرَكُون المُفاعلةَ، قالوا جالَسَه جُحَالَسَةً، وقاعَدَه مُقَاعَدَةً، ولم نَسْمَعْهُمْ يقولون الجِيلَاس
والقِيعَاد ولا الجِيلَاس والقِيعَاد، قال س^(٢): «وأما فاعَلْتُ فإنَّ المصدر منه الذي لا
يَنكسر أبدًا مُفاعلةً، جَعَلُوا الميمَ عوضًا من الألف التي بعدَ أولِ حرفٍ منه، والهَاءُ
عِوَضٌ مِنَ الألف التي قَبْلَ آخِرِ حرفٍ» انتهى.

وقد أُتِّكِرَ هذا على س، وقيل^(٣): كيف جَعَلَ الميمَ عوضًا مِنْ أَلِفٍ فاعَلَ وهي
موجودةٌ في المصدر؛ ألا ترى أنك تقول: قاتَلْتُ مُقاتِلَةً، فالألفُ موجودةٌ في الفعل
والمصدر، فكيف تكون الميم عوضًا منها وهي لم تذهب؟

وإنما أرادَ س أنَّ الميمَ عِوَضٌ مِنَ الألفِ أي: مِنْ قَلْبِ الألفِ ياءً؛ ألا ترى أنها
انقلبتْ في ضِيرابٍ وقِيتالٍ، فعلى هذا يَصِحُّ أن تكون الميمُ عِوَضًا مِنَ الألفِ على هذا
التأويلِ إذ كان القياسُ يَتَقَضِي أن يكون المصدر على فِعْلَالٍ، وأما جِئَهُ وأَوَّلُهُ ميمٌ
فليس القياسُ؛ ألا ترى أنه لم يُفْتَتَحْ بِميمٍ مِنَ المصادرِ غيرُ مصدرِ فاعَلَ فقط، فدلَّ
ذلك على أنَّ المصدر يكون مَبْنِيًّا على الفعلِ إلا فيما نَدَر، ولذلك قال س إنَّ مصدر
فاعَلَ جاءَ على اسمِ المصدرِ لأنك تقول في اسمِ المفعول من فاعَلَ مُفاعَلَ، وأصلُ
المصادرِ أَلَّا تَجِيءَ على اسمِ المفعول.

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٨.

(٢) الكتاب ٤ : ٨٠.

(٣) شرح الكتاب للسرياني ١٥ : ١٦٥ - ١٦٦.

وقد خَرَجَ أبو بكر بن طاهر كلام س على وجه غير الذي ذكرناه، فقال: [١٣٩:٦] «جعل الميم /عَوَضًا ولم تُجْعَلْ بألف مُفاعلة حين جعلها ألف مَفْعُول، وجعل البناء للمفعول حين اختصَّ به، قالوا جاءت مخالفة كَقَعَّدْتُ، يعني قالوا تَقْعِيد، فحذفوا إحدى العينين، وعَوَّضُوا الياء حين حَذَفُوا وعَوَّضُوا، وقالوا كما جاء الْمُفْعَل، يريدون بالميم، وقد تكون الميم للمفعول والألف للفعل، وقد ذكر بعدُ أنَّ مصدر هذا إنما يأتي على مفعوله على مُفاعِل نحو مُقاتِل ومُوقِّي، ولا تلحقه التاء في المصدر، وقد تلحقه، فالألفُ الثانية هنا ألف المفعول، والميمُ عَوَضٌ مِنْ ألفِ المصدر» انتهى.

ص: ومصدرُ (فَعَّلَ) والمُلْحَقُ به بزيادةِ هاءِ التانيثِ في آخِرِهِ، أو بِكسْرِ أَوَّلِهِ وزيادةِ ألفٍ قَبْلَ آخِرِهِ.

ش: الملحق بـ(فَعَّلَ) الأصلي ستُّ أمثلة: فَعَّلَ نحو جَلَّبَ^(١)، وفَوَعَلَ نحو حَوَقَلَ، وفَيَعَلَ نحو بَيَّطَرَ^(٢)، وفَعَوَلَ نحو جَهَّوَرَ، وفَعَّلَى نحو سَلَّقَى^(٣)، وفَعَّنَلَ نحو قَلَّنَسَ.

وزاد بعض النحويين^(٤) فَنَعَلَ نحو سَنَبَلَ^(٥)، وفَعِيلَ نحو شَرَّيفَ الزرع: طَالَ ورقه، وفَأَعَلَ نحو تَأَبَّلَ القَدَرُ^(٦)، ومَفْعَلَ نحو مَرَحَبَكَ اللهُ، وَيَفْعَلَ نحو يَزِنَا لِحِيَّتِهِ: صَبَّغَهَا بِالْيَزْنِ، وهو الحِنَّاء. فمصادرُ هذه كمصدرِ فَعَّلَ.

(١) جلببُ الرجل: ألبسته الجلباب. وحوقل الرجل: أسنَّ وكبر، وأدبر.

(٢) يبطر الدابة: شقَّ حافزها لِيُعَالِجَهَا. وجهور الحديث: أظهره بعد ما أسره.

(٣) سلقاه: صرعه على قفاه. وقلنسُ الرجل: ألبسته القَلَنَسُوة.

(٤) الاستدراك للزبيدي ص ٢٠٨ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨١ والممتع ١: ١٦٧،

١٧١ - ١٧٢، ٢٤٢ وشرح الشافعية للرضي ١: ٦٩ ولركن الدين ١: ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٥) سنبَل الزرع: خرج سُنبُلُهُ، وهذه لغة تميم، ولغة الحجاز: أَسْبَلَ.

(٦) تأبَلْتُ القَدَرَ: جعلتُ فيها التابل. ومرحَبَكَ اللهُ: رَحَّبَ اللهُ بك مَرَحَبًا.

ومصدرُ فَعْلَلُ الْأَلْزَمُ الْأَغْلَبُ الذي لَا يَنْكسر فَعْلَلَةٌ، نحو: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، وَسَرَهَفْتُ الصَّبِيَّ سَرَهَفَةً^(١)، فكَذلك مصادِرُ هذه الأبنية المُلْحَقَةُ بِفَعْلَلٍ نحو جَلَبَبَ جَلْبَبَةً، وَجَهْوَرَجَهْوَرَةً، وَكَذلك باقيةا.

وقد يَجِيءُ فَعْلَلٌ عَلَى فِعْلَالٍ، قالوا سِرْهَافٌ، وَكَثُرَ فِي الْمُضَاعَفِ نَحْوُ زِلْزَالٍ وَفِلْقَالٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ دِحْرَاجٌ، فَلذلك كَانَ الْأَغْلَبُ الذي لَا يَنْكسر الفَعْلَلَةُ.

وظاهرُ كلامِ المصنّف أَنَّ مصدرَ فَعْلَلٍ والمُلْحَقِ بِهِ بِكسرِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ مَقْيَسٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: وَمصدرُ فَعْلَلٍ بِكَذَا أَوْ كَذَا. وظاهرُ هذا التَّخْيِيرُ، وَليس كذلك لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي فَعْلَلٍ والمُلْحَقِ بِهِ هُوَ الْمَقْيَسُ، وَالثَّانِي لَيْسَ بِمَقْيَسٍ فِي فَعْلَلٍ وَلَا مَسْمُوعٍ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ سِوَى مَا يُذَكَّرُ مِنْ مصدرٍ حَوْقَلٍ. وَقَدْ نَصَّ س عَلَى أَنَّ مصدرَ فَعْلَلٍ الذي لَا يَنْكسر يَجِيءُ عَلَى مِثَالِ فَعْلَلَةٍ، وَكَذلك الْمُلْحَقُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِ هَذَا: «وَقَالُوا: زَلَزَلْتُهُ زِلْزَالًا، وَقَلَقَلْتُهُ قِلْقَالًا^(٢)، وَسَرَهَفْتُهُ سِرْهَافًا، فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مِثْلَ الْإِعْطَاءِ وَالْكِذَابِ؛ لِأَنَّ مِثَال^(٣) دَحْرَجْتُهُ وَزَيْتَهَا عَلَى أَفْعَلْتُ وَفَعَّلْتُ»^(٤) انتهى. س الْفِعْلَالُ مَوْرَدُ الْقِلَّةِ، وَشَبَّهَ فِعْلَهُ بِأَعْطَيْتُ.

ص: وَفَتْحُ أَوَّلِ هَذَا إِنْ كَانَ كَالزَّلْزَالِ جَائِزٌ.

ش: يَشِيرُ بِقَوْلِهِ وَفَتْحُ أَوَّلِ هَذَا إِلَى الْمصدرِ الذي هُوَ بِكسرِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ السِّرْهَافِ . إِنْ كَانَ كَالزَّلْزَالِ أَيْ : إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا نَحْوَ بَابِ صَلَّصَلِ^(٥) وَقَلَقَلِ وَقَضَقَضَ^(٦) /وَزَلْزَلَ وَقَبَقَبَ^(٧)، وَهُوَ فِي مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ بَابِ [ب/١٣٩:٦]

(١) سرهفتُ الصبي: أحسنت غداءه.

(٢) قلقَل الشيء: حرَّكه.

(٣) غ: مثاله.

(٤) الكتاب ٤: ٨٥.

(٥) صلصل الشيء: صَوَّتَ صَوْتًا فِيهِ تَرْجِيعٌ.

(٦) قضقض الشيء: كسره ودقّه. ي: وقصقص.

(٧) قبقب الأسد والفحل: هدر.

فَعَلَّلَ، ومصدره المنقاس فيه كمصدر دَخَرَجَ، تقول صَلَّصَلَةً وَقَلَّعَلَةً وَزَلَّزَلَةً، وقالوا زِلْزَالٌ وَقَلْقَالٌ كما قالوا سِرْهَافٌ^(١)، ويجوز فيه الْقَلْعَال بفتح الفاء، قالوا: زَلْزَالٌ وَقَلْقَالٌ.

وقد جاء في مصدر زَلَّزَلَ فعللٌ^(٢) ومُفَعَّلَةٌ وفَعْلِيلٌ، قالوا زَلْزَلٌ وَمُزَلَّزَلَةٌ وَزَلْزِيلٌ، كلُّ ذلك بمعنى زِلْزَالٍ، وهو شاذٌّ. وسمِعَ أيضًا في مصدره زَلْزِيلٌ، وفي مصدر قَرَقَرٌ قَرَقَرٌ قَرَقِيرٌ، أنشد ابن كَيْسَانَ^(٣):

وَزَلْزَلَنَ الْفُؤَادَ ، فَكَادَ شَوْقًا يَطِيرُ بِهِ هُئِنَ الزُّزْلِيلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة^(٤):

وإن سَجَعْتَ هَاجَتْ لَكَ الشُّوقُ سَجْعُهَا وإن قَرَقَرْتَ هَاجَ الْهَوَى قَرَقِيرُهَا

ص: والغالب أن يُرادَ به حينئذٍ اسمُ الفاعل.

ش: حينئذٍ أي حين إذ فُتِحَ أَوَّلُهُ، نحو الصَّلصال في معنى الْمُصَلِّصِلِ، والقَضْضاقض في معنى الْمُقَضِّقِضِ أي: الكاسر، قال الشاعر^(٥):

كَمْ جَاوَزْتَ مِنْ حَيَّةٍ نَضْناضٍ وَأَسَدٍ فِي غِيْلِهِ قَضْضاقضٍ

وَالْوَسْواس في معنى الْمَوْسُوسِ، والقَبْقَاب في معنى الْمُقَبِّبِ، يقال فَعَلَّ قَبْقَابٌ أي: هادر، وماءٌ شَلْشالٌ إذا تَشَلَّشَل^(٦) بعضُهُ في إثرِ بعضٍ، ورجلٌ وَزْوَازٌ أي: خفيف، وحمائرٌ وَهْوَاءٌ وهو الذي يُوهْوهُ حول عانته شَفَقًا عليها.

(١) كما قالوا سرهاف ... قالوا زلزال وقلقال: سقط من غ.

(٢) لم يضبط في المخطوطات.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) كذا! وليس في ديوانه. وأوله في ي: فإن. وفيها: هاج القوي. وآخره في غ: هاج النوى من قرقريها. القرقير: صوت الحمام، أو صوت القمري. والبيت من قطعة لتوبة بن الحمير في الشعر والشعراء ١: ٤٤٦، وعنه في ديوانه ص ٣٨. وروايته:

فإن سَجَعْتَ هاجت لعينك عبرة وإن زَقَرْتَ هَاجَ الْهَوَى قَرَقِيرُهَا

(٥) رؤية. الديوان ص ٨٢ والأماي ١: ٢٢، وبينهما في الديوان شطران. جاوزت: أي العيس.

ونضناض: لا تستقر في مكان لشرتها ونشاطها. وقضقاض: خطام. غ، ي: جاورت.

(٦) تشلشل الماء: اتصل قَطُرٌ سِيلانَه. يوهوه: يصوت. والعانة: القطيع من حمر الوحش.

ص: وَرُبَّمَا وَرَدَ كَذَلِكَ مُصَدَّرُ فَوَعَلَ.

ش: كَذَلِكَ إِشَارَةٌ فِيهَا إِهْجَامٌ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ لَهُ أَحْكَامٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ: إِنَّ مُصَدَّرَ الْمُلْحَقِ بِفَعْلٍ يَأْتِي عَلَى مِثَالِهِ فَعَلَّلَهُ أَوْ فَعْلَلَهُ. وَمِنْهَا أَنَّ فَتَحَ هَذَا - أَيْ فَعْلَلَهُ - إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا جَائِزًا. وَمِنْهَا أَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يُرَادَ بِهِ حِينَئِذٍ اسْمُ الْفَاعِلِ. وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا شَرَحْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ مِنْ هَذِهِ الْمُحْتَمَلَاتِ بِقَوْلِهِ وَرُبَّمَا وَرَدَ كَذَلِكَ أَيْ بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ مُصَدَّرُ فَوَعَلَ.

قال شارح الأبنية^(١): «وقالوا فيما ألحق بها مِنَ الثَّلَاثِيَّةِ الْحِيقَالِ» انتهى. ويعني (بها) أَيْ بِفَعْلٍ، ويعني بالثَلَاثِيَّةِ أَيْ الثَّلَاثِيَّةِ الْأَصُولَ، يعني أنك تقول حَوَقَلَ يُحَوَّقَلُ حَوَقْلَةٌ وَحِيقَالًا، فَحَوَقْلَةٌ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمُنْقَاسُ، وقالوا الحِيقَالُ عَلَى فِيعَالٍ كَمَا قَالُوا سِرْهَافَ عَلَى فِيعَالٍ، وَأَصْلُهُ حَوَقَلَ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءَ لِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَالُوا مِيزَانٌ. وَأَنْشَدَ أَبُو الْبَقَاءِ يَعْيشُ بْنُ عَلِيٍّ بَنَ يَعْيشُ فِي (شرح المفصل) له^(٢):

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

/قال^(٣): «فِيعَالٌ هُنَا مُلْحَقٌ بِفِيعَالٍ نَحْوِ السَّرْهَافِ».

ص: وَقَدْ يُقَالُ فَعَّلَ فِعَالًا، وَفَاعَلَ فِيعَالًا، وَتَفَعَّلَ تِفِعَالًا، وَأَفْعَلَلَ فُعْلِيلَةً، وَفَعْلَلَ فَعْلَلَى وَفُعْلَلَاءَ.

ش: قَالُوا كَلَّمْتُهُ كِلَامًا، وَضَارَبْتُهُ ضِرَابًا، وَتَحَمَّلْتُ تَحَمُّلًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٤) عَلَى ذَلِكَ. وَأَمَّا أَفْعَلَلَ فَقَدْ تَقَدَّمَ^(٥) أَنَّ مُصَدَّرَهُ الْمَقِيسَ هُوَ الْإِفْعَالُ^(٦) نَحْوِ الْإِطْمِئْنَانِ

(١) الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٢١٠.

(٢) المقتضب ٢: ٩٦ والمنصف ١: ٣٩، ٣: ٧ وشرح المفصل ٧: ٢٨٤ [سعد الدين] - وفيه

تخرجه - وملحق ديوان رؤية ص ١٧٠. وهو من إنشاد الأصمعي في مرضه الذي مات فيه.

(٣) شرح المفصل ٧: ٢٨٤.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ١٣٧ - أ/١٣٨ ب من الأصل.

(٥) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٣٦ - أ/١٣٧ أ من الأصل.

(٦) في الأصول: الإفعيال.

والأشعرار. وظاهر قول المصنف **وَأَفْعَلَلْ فُعْلِيلَة** أَنَّ فُعْلِيلَة مصدر لافْعَلَلْ كما أَنَّ فَعَلَّأ مصدر فَعَّلَ، وفيَعَلَّأ مصدر فاعَلَ، وَتَفَعَّلَأ مصدر تَفَعَّلَ كما قال الشاعر^(١):
ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فُحِبَّ عَلاَقَةٌ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

وليس كذلك لأنَّ الطُّمَأْنِينَة والقُشْعَرِيَّة ليس واحد منهما للمصدر على اطمَأْنَنْتُ واطْشَعَرْتُ، كما أَنَّ النَّبَات في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢) ليس مصدرًا لَأَنْبَتَ، قال س: «فَمَنْزِلَةُ أَشْعَرُتُ مِنَ الْقُشْعَرِيَّةِ واطْمَأْنَنْتُ مِنَ الطُّمَأْنِينَةِ بِمَنْزِلَةِ أَنْبَتَ مِنَ النَّبَاتِ»^(٣)، يريدُ أَنَّ الْقُشْعَرِيَّةَ وَالطُّمَأْنِينَةَ اسْمَانِ، وليسَا بمصدرَيْنِ لهذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ وَإِنْ كَانَا قَدْ يُوضَعَانِ بِهَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، كما أَنَّ النَّبَاتَ ليس بمصدرٍ لَأَنْبَتَ وَلَكِنْ يُوضَعُ مَوْضِعَهُ.

وَأَمَّا فَعَّالٌ وَفِيْعَالٌ فَمَصَادِرُ لِأَفْعَالِهَا. وَأَمَّا فَعْلَلٌ فَعَلَّلَى فَمِثَالُهُ فَهَقَّرَ فَهَقَّرَى أَي: رَجَعَ عَلَى قَفَاهُ، وَقَرَّطَبَ الْقَرَّطَبَى إِذَا: زَلَقَ فَوْقَ عَلَى فَقَارَ ظَهْرِهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ طَرِيفٍ فِي (كِتَابِ الْأَفْعَالِ)^(٤). وَأَمَّا فُعْلَلَاءُ فَمِثَالُهُ قَرَّضَ الْقَرَّضَاءُ^(٥)، وَالْمَقْيِسُ قَرَّضَةً، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

جُلُوسِي الْقَرَّضَاءَ كَذِي مَكَاوٍ فَمَا تَنْسَاحُ نَفْسِي لِانْتِسَاطِ

وقد تعرَّضَ المصنّفُ في هذا الباب لبعض المصادر الخارجة عن القياس فيما زاد فعلُها على ثلاثة أحرف، ونحن نذكر من ذلك جملةً لأنَّ ذِكْرَهَا ضَرْوَرِيٌّ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذِكْرِ أَفْعَالِهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا:

(١) تقدم البيت في ٧: ١٥٢.

(٢) سورة نوح: الآية ١٧.

(٣) الكتاب ٤: ٨٦.

(٤) كتاب الأفعال لابن القطّاع ٣: ٦٧.

(٥) القرصاء: هي جلسة الأعراب، وهي أن يجلس الإنسان على التَّيْبَةِ ويُلصِقَ فخذيه ببطنيه، ويحتجى بيديه، ويضعهما على ساقيه، كما يحتجى بالثوب.

(٦) كتاب العين ٥: ٢٤٨ وعنه في التاج (قرص) والبارع ص ٥٥٥. تنساح: تتسع. وفي التاج: كذا مُكَبَّأً. ورواية مخطوطات العين: كذا مكاني. ك، غ، ي: تنساح.

فمن ذلك مصادِرُ لـ(أَفْعَل) جاءت مخالفةً للقياس، فمِمَّا ذُكِرُوا من ذلك (فَعَالٌ)، قالوا: أُنْبِتَ نَبَاتًا، وَأَعْطَى عَطَاءً. و(فَعُلٌ)، قالوا: أَقْرَضَ قَرْضًا، وَأَغْلَقَ غُلْقًا، وحكى بعضهم^(١) غَلَقَ بمعنى أَغْلَقَ، فعلى هذا لا شذوذَ فيه. و(فُعَلَى) و(فَعْلَى) قالوا: أَفْتَى فُتْيًا وَفَتَوَى، وَأَبْقَى عليه بُقْيًا وَبَقَوَى، وَأَزَعَى عليه بِمَعْنَى أَبْقَى عليه رُغْيًا وَرَعَوَى، وَأَعْدَى عَدَوَى. و(فَعِيلَة)^(٢) نحو آلَى أَلِيَّةً. و(فَعَلَة) قالت العرب: أَطَاقَ طاقةً، وَأَجَابَ جَابَةً، وَأَطَاعَ طَاعَةً، وَأَغَارَ على العدو غَارَةً، ونحو هذا في الصحيح: أُرْزِمَتِ السماءُ رَزْمَةً^(٣)، وَأَجْلَبَ القومُ جَلْبَةً.

وزعم المبرد^(٤) أَنَّ قولهم (أَسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ جَابَةً)^(٥) أَنَّ الأصل فيه إجابة، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. ووزنه /عنده (فَعَلَة) بسكون العين على رأي الخليل [١٤٠: ٦/ب] لأنَّ المَحذوف عنده في هذا النوع الزائد، و(فَالَة) على رأي الأَخْفَش لأنَّ المَحذوف عنده الأصلي^(٦).

ومن ذلك (فُعُلٌ) قالوا: الحُضْرُ^(٧) واليُسْرُ والعُسْرُ والنُّذْرُ والقُبْلُ والدُّبْرُ والفُحْشُ والهَجْرُ، كُلُّها بمعنى الإفعال من أَفْعَلَ، تقول أَيَسَرَ إِيسَارًا، وكذلك باقيها. فهذه سبعةُ أبنيةٍ جاءت مصادِرَ لأَفْعَلَ، وهي مخالفةٌ للقياس.

ومن ذلك لـ(تَفَعَّلَ) (فِعْلِيَاءً) قالوا: تَكَبَّرَ كِبَرِيَاءً. و(فَعْلُوت) قالوا: تَجَبَّرَ جَبَرُوتًا. و(فَعُولٌ) أيضًا، قالوا: تَوَضَّأَ وَضُوءًا، وَتَطَهَّرَ طَهْوَرًا. وقال أبو الحسن:

(١) جمهرة اللغة ٣: ١٢٦٣.

(٢) غ، ي: وفعلية.

(٣) أُرْزِمَتِ السماء: صَوَّتَتْ بالرعد.

(٤) الخصائص ٣: ٧٤.

(٥) الأمثال لأبي عبيد ص ٥٣ وجمع الأمثال ١: ٣٣٠.

(٦) المنصف ١: ٢٩١ - ٢٩٢ والخصائص ٣: ٧٤.

(٧) الحضرة: ارتفاع الفرس في عدوه. والهَجْر: الفحش في المنطق.

«فَعُولٌ في المصدر قليلٌ، فكأنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، فإذا قلتَ تَطَهَّرْتُ طَهُّورًا، وتَوَضَّأْتُ وَضُوءًا، فكأنك قلتَ: تَطَهَّرًا طَهُّورًا، وتَوَضَّأًا وَضُوءًا، فحُذِفَ المصدرُ الذي على تَطَهَّرْتُ، وأُقيِمَتْ صِفَتُهُ مُقَامَهُ، وذَلَّتْ عليه» انتهى.

قال ابن خروف: «تابعه عليه ابن السَّراج^(١) وغيره، وذلك دَعَوَى لا دليل عليها، وليس كونه مصدرًا بأبعدَ من هذا، وقد يكون الطَّهُّورُ من حقيقة الماء، قال عليه السلام: (هو الطَّهُّورُ ماؤه)^(٢)، وزعموا^(٣) أنَّ الوُضُوءَ من أسماء الماء كالوَقُود، ولم يَحِلْ أَحَدٌ يُوثِّقَ به الوُضُوءَ بضمِّ الواو لشيءٍ من الأشياء» انتهى.

و(تَفَعَّلَ) قالوا تَقَدَّمَ تَقْدُمة.

ول(افْتَعَلَ) قالوا: اتَّأَدَّ تُوْدَةً، واتَّأَبَّ^(٤) تُوْبَةً. و(فَعَّلَ) قالوا: اختَطَّ حَوْطَةً وَحَيْطَةً. و(فَعَّلَ) قالوا: اخْتَلَفَ خِلْفَةً، واغْتَابَ غَيْبَةً. و(فَعَّلَ) قالوا: اخْتَارَ خَيْرَةً.

ول(تَفَعَّلَ) قالوا: اطْيَّرَ طَيْرَةً. و(فَعَّلَ) قالوا: تَأَتَّى أَنَاةً.

ول(اسْتَفْعَلَ) قالوا: اسْتَرَاحَ رَاحَةً.

ول(فَاعَلَ) قالوا: عَافَاهُ اللهُ عَافِيَةً بِمعنى مُعَافَاةٍ.

وجميعُ هذا الفصل يُسَمِّيهِ مُعْظَمُ النحويين أَسْمَاءَ بِمعنى المصدر^(٥)، وَيُسَمِّيهِ بعض اللغويين^(٦) مصدرًا للفعل وإن لم يَجْرَ عليه، ولا مُشَاحَّةً في الاصطلاح، والمقصودُ من هذا الفصل أنه مسموعٌ لا مقيس.

(١) الأصول ٣: ١١١.

(٢) أي: البحر. أخرجه مالك في الموطأ ١: ٢٢، ٢: ٤٩٥، وأحمد والترمذي والنسائي.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١: ٥١.

(٤) اتَّأَبَّ الرجلُ: استحيا.

(٥) الكتاب ٤: ٨١ - ٨٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ١٠٧ وشرح الشافعية ١: ١٦٧.

(٦) المحكم ٢: ٣٧٤ [تحقيق د. عبد الحميد هنداوي].

ص: وَنَدَرَ (فِعَالٌ) غَيْرَ مُصَدَّرٍ مَا لَمْ يُدَلَّ أَوَّلُ عَيْنِيهِ يَاءً، وَأَنْدَرُ مِنْهُ (فِيْعَالٌ) غَيْرَ مُصَدَّرٍ.

ش: هذا ليس من المصادر في شيء، ولا يندرج تحت الباب المعقود في مصادر غير الثلاثي، وإنما ذلك من علم اللغة، وكأنه لما ذكر أن فِعَالًا وفِيْعَالًا يكونان^(١) مصدرين ذكر أنهما قد يأتيان غير مصدرين نادرًا، وكأن وجه ذكرهما هنا وإن لم يكونا مصدرين أن نُدورهما يُتَفَقَّع به هنا، فكأنه إذا سَمِعْنَا فِعَالًا أو فَيْعَالًا، والتبس علينا أمرهما أهما مصدران أم لا، حَمَلْنَا ذلك على الباب الأوسع، فتَدَعَى فيهما المصدرية لكثرة ذلك دون غير المصدرية لندرو ذلك وقتله. ومثال كون فِعَالٍ غير مصدر فِتَاءٌ وجِنَاءٌ.

وقوله ما لم يُدَلَّ أَوَّلُ عَيْنِيهِ يَاءً وذلك نحو شِرَارَ^(٢)، وقِرَاطَ^(٣)، ودِيَابِجَ^(٤)

/في قول مَنْ قال في تصغيره دُبَيْبِجَ، وفي جمعه دَبَابِجَ، لا في قول من قال دُبَيْبِجَ [١٤١: ٦] ودِيَابِجَ بالياء^(٥)، فإنه يكون من باب فَيْعَالٍ غير المصدر. وغير المبدل من أَوَّلُ عَيْنِيهِ يَاءً وزنه فِعَالٌ، وأصله قِرَاطٌ ودَبَّاجٌ وشِرَارٌ بدليل قولهم في الجمع قَرَارِيطَ، ودَبَابِجَ - في أحد القولين فيه - وشَرَارِيزَ.

وقوله وَأَنْدَرُ مِنْهُ فَيْعَالٌ غير مصدرٍ مثاله قولهم: نَاقَةٌ مَيْلَاعٌ، فَمَيْلَاعٌ صِفَةٌ،

وليس بمصدر، وهو على وزن فَيْعَالٍ لأنه مشتقٌّ مِنْ مَلَعَ^(٦). ومن ذلك دِيَمَاسٌ^(٧) لقولهم دِيَمَاسٌ، ودِيَابِجَ في أحد وجهيه.

(١) غ، ي: لا يكونان.

(٢) الشيراز: اللبن الرائب إذا استُخرج منه ماؤه.

(٣) القيراط: جزء من أجزاء الدينار، ويختلف وزنه بحسب اختلاف البلاد.

(٤) الديابج: جنس من ثياب الحرير غليظ صفيق، فارسيّ معرّب.

(٥) انظر الكتاب ٣: ٤٦٠ - ٤٦١ والأصول ٣: ٥٨ - ٥٩.

(٦) ملح: سار بسرعة.

(٧) الديماس: القبر، والحمام، والسّرْب المظلم.

ص: وقد يُغني عن التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ أو الفِعْلِي، ويُغني الفِعْلِي أيضًا عن التَّفْعَالِ.

ش: مثالُ التَّفْعَالِ التَّضْرَابُ والتَّرْدَادُ والتَّجَوُّلُ والتَّقْتَالُ والتَّطَوُّافُ، وهو بناءٌ يدلُّ على التَّكْثِيرِ، وقال طَرْفَةُ^(١):

وما زالَ تَشْرَابِي الحُمُورَ ، وَلَذَّتْني
وإنفاقي طَرِيفِي ومُتَلَدِّي

وليس بمصدرٍ جارٍ، إلا أنَّ ظاهرَ كلامِ النحويين فيه أنه مَقِيسٌ، بل قد نصَّ بعضهم فيه على أنه مَقِيسٌ، فتخصيصُه بالذكر على هذا كتخصيص مثله من المقيسات لا كما أتى به المصنف في قوله وقد يُغني عن التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ، فإنَّ لفظه هذا يُشعر بأنَّ ذلك قليلٌ وأنه لا يَنقاسُ.

وقوله وقد يُغني عن التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ مُشعرٌ بأنَّ التَّفْعَالِ يُغني عن التَّفْعِيلِ، وأنه يكون مصدرًا للفعل الذي يُراد به التَّكْثِيرُ الذي هو على وزن فَعَّلَ إذ مصدره تَفْعِيلٌ.

وليس الأمرُ كذلك على مذهب البصريين؛ لأنَّ التَّفْعَالِ عندهم يدلُّ على المصدر الكثير لا أنه مبنيٌّ على فَعَّلَ الذي يُراد به الكثرة، قال س رحمه الله^(٢): «هذا بابٌ ما تكثر فيه المصدر من فَعَّلْتُ فتُلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخرَ كما^(٣) أنك قلتَ في فَعَّلْتُ^(٤) فَعَّلْتُ حين كثرتَ الفعل، وذلك قولك في الهذَرُ التَّهْذَارُ، وفي اللَّعِبِ التَّلْعَابُ، وفي الرَّدُّ التَّرْدَادُ، وفي الصَّفْقُ التَّصْفَاقُ، وفي الجَوْلَانُ التَّجَوُّلُ، والتَّقْتَالُ والتَّسْيَارُ، وليس شيء من هذا مصدرٌ فَعَّلْتُ، ولكنَّ لَمَّا أَرَدْتَ التَّكْثِيرَ بَنَيْتَ المصدرَ على هذا كما بَنَيْتَ فَعَّلْتُ على فَعَّلْتُ» انتهى. فجعلَ س التَّفْعَالِ تَكْثِيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فالتَّهْذَارُ بمنزلة الهذَرُ الكثير، والتَّلْعَابُ بمنزلة اللَّعِبِ الكثير.

(١) الديوان ص ٣١. الطريف: ما استحدثته من المال، والمتلد: ما كان قديمًا عندك.

(٢) الكتاب ٤: ٨٣ - ٨٤.

(٣) غ: كما إذا قلت. ي: كما أنك قلته في فَعَّلْتُ.

(٤) فَعَّلْتُ: سقط من غ، ي.

وذهب الفراء^(١) وغيره من أهل الكوفة إلى أنَّ التَّفْعَالِ بمنزلة التَّفْعِيلِ، والألف عوض من الياء، فيجعلون ألف التَّكْرَارِ ونحوه بمنزلة ياء التَّكْرِيرِ ونحوه، وهو ظاهر قول المصنف إذ قال وَيُغْنِي عَنِ التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ، فيرى الفراء وَمَنْ قال بقوله أنَّ التَّرْدَادَ من رَدَدَ، /والتَّطَوُّافَ من طَوَّفَ بتشديد العين.

[٦: ١٤١/ب]

والصَّحِيحُ ما ذهب إليه س لأنه يقال التَّلْعَابُ ولا يقال التَّلْعِيبُ، فلو كان التَّفْعَالُ مصدرًا لَفَعَلَ المَشْدَدُ العين لَسَمِعَ فِيهِ التَّلْعِيبُ كما سَمِعَ فِي كُلِّ مصدرٍ لَفَعَلَ. وهذه المصادرُ التي جاءت على تَفْعَالٍ هي بفتح التاء، فأما قولهم التَّبْيَانُ والتَّلْقَاءُ فإِثْمَا اسمانِ وَضِعَا مَوْضِعَ المصدرِ، قال الراعي^(٢):
أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ فاليَوْمَ قَصَّرَ عَنِ تِلْقَائِكَ الْأَمَلُ
يريد بالتَّلْقَاءِ اللَّقَاءَ.

وزعمَ الأَعْلَمُ^(٣) أَنَّ هذه المكسورة الأولى جاءت نادرةً على الشذوذ بالكسر، ومعناها التَّكْثِيرُ. وهو فاسدٌ مخالفٌ لنصِّ س. ومعنى البيت أنه أعطاه عند لقائه أكثر مما أَمَل. وإنما يجيء تَفْعَالٌ بكسر التاء في الأسماء غير المصادر، والوارد من ذلك^(٤) تَبْنَالٌ^(٥)، وتَفْصَارٌ، وتَلْعَابٌ، وتَضْرَابٌ^(٦)، وتَلْقَامٌ، وتَلْفَاقٌ، وتَمْرَدٌ^(٧)، وتَحْجَافٌ^(٨)، وتَمْثَالٌ، وتَمْسَاحٌ^(٩)، وتَرْبَاعٌ، وتَعْشَارٌ، وتَبْرَاقٌ، وهَوَاءٌ^(١٠)، وتَلْقَاءٌ، وتَبْيَانٌ.

(١) شرح الكتاب للسرياني ١٥: ١٧٣ وشرح الشافعية للرضي ١: ١٦٧.

(٢) الديوان ص ١٩٨ والكتاب ٤: ٨٤.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٥٥٣.

(٤) ليس في كلام العرب ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٥) التبنال: القصير. والتفصار: القلادة. والتلعاب: الكثير اللعب.

(٦) تضراب الناقة: الوقت الذي ضربها الفحل فيه. وتلقام: سريع اللقمة. وتلفاق: ثوبان يُلققان.

(٧) التمراد: بيت للحمام تبيض فيه.

(٨) التحجاف: ما يلبسه المحارب كالدرع، وما يُجَلَّلُ به الفرس من سلاح وآلة يقيانه الجراح.

(٩) التمساح: الدابة المعروفة، والرجل الكذاب. وترباع وتعشار وتبراق: مواضع.

(١٠) مرَّ هواء من الليل: أي قطعة منه.

وقوله أو الفِعْلِي مثال ذلك الدَّلِيلِي^(١)، والهَزِيمِي، والمِكْنِي، والحَصِيصِي،
والْحَصِيصِي، والحَجِيزِي، والخَلِيفِي، والهَجِيرِي، والرَّيْنِي، والفَحِيرِي، والمِنِي. وهو بناءٌ
يدُلُّ على التَّكثِيرِ في المصدر. وقولُ المصنّف (إنه يُغْنِي عن التَّفْعِيلِ) ليس بجيدٍ لأنَّ
هذه المصادر لم تَجِرْ على فَعْلٍ بتشديد العين، وإنما هي من فَعْلٍ ثلاثيٍّ، نحو ذَلَّ
وهَزَمَ ومَكَّتْ وخَصَّ وفَخَرَ وَمَنَّ، فهي بمنزلة أن لو قال: الدلالة الكثيرة، والهزَمُ الكثير،
ونحو ذلك.

وهذا النوع من المصادر وإن كان يَتَسَعُّ لم يَطْرُدَ اطْرَادَ الإفعال من أَفْعَلٍ ولا
الاستِفْعَال من اسْتَفْعَلٍ. وقد ذهب بعض النحويين^(٢) إلى أنه مطرود.

وذكرُ المصنّف لهذا النوع من المصادر والنوع الذي قبله الذي هو التَّفْعَالِ في
هذا الباب ليس بسديد؛ لأنهما ليسا بمصدرين لفعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ كما بيَّناه، وكأنه لما
رأى أنَّ هذين البنائين يَرِدَانِ للمبالغة للمصدرِ فَهَمَّ مِنْ ذلك أنهما مَبْنِيَّانِ على أفعالٍ
بُولِعَ فيها، فَبَيَّنَتْ على فَعْلٍ بتشديد العين، وليس الأمرُ كما ذهب إليه.

وهذا النوع الذي جاء على فِعْلِي^(٣) إنما جاء أكثرُه مقصورًا، وقد سُمِعَ المدُّ في
ألفاظ منه، وستذكر في باب ألفي التأنيث.

وقوله وَيُغْنِي الفِعْلِي عن التَّفَاعُلِ مثال ذلك: كان بينهم رَمِيًا، وهو التَّرَامِي
الكثير، فَرَمِيًا بمعنى التَّرَامِي، والتَّرَامِي وزنه التَّفَاعُلُ، وأصلُه التَّرَامِي، انقلبت الياء واوًا
لضمة ما قبلها، فصار التَّرَامُو، ثم استثقلت الضمة في الواو، فحذفت، فبقي التَّرَامُو،
ومتى أدَّى العمل إلى أن يكون آخرُ الاسم واوًا مضمومًا ما قبلها وجب قلبُ الواوِ
ياءً والضمة كسرةً، فصار التَّرَامِي كما ترى.

(١) الدليلي: كثرة العلم بالدلالة. والهزيمي: الهزيمة المنكرة. والمكشي: كثرة المكث. والحضيضي: كثرة
الحض على الشيء. والحجيزي: كثرة الحجز بين اثنين. والخليفي: كثرة التشاغل بالخلافة.
والهجيري: كثرة الكلام. والريشي: كثرة التثبيط. والفخيري: كثرة الفخر. والمنيني: كثرة المن.

(٢) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢: ١٢٧٥.

(٣) انظر المقصور والمدود للقالبي ص ٢٠٢ - ٢٠٥.

ص: تَلَزُمُ تَاءُ التَّانِيثِ الْإِفْعَالِ وَالْإِسْتِفْعَالَ مُعْتَلًى الْعَيْنِ عَوْضًا مِنْ
المحذوفِ، وَرُبَّمَا خَلَّوْا مِنْهَا.

ش: /مثال ذلك أَقَامَ إِقَامَةً، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، وَأَبَانَ إِبَانَةً، وَاسْتَبَانَ اسْتِبَانَةً، [٦: ١٤٢/II]
أصل ذلك إِقْوَامًا وَاسْتِقْوَامًا وَإِبْيَانًا وَاسْتِبْيَانًا، فعينُ هذه المصادر معتلة، وَلَمَّا أَغْلَلْنَا
الياءَ والواوَ في الفعل أَغْلَلْنَاهُمَا فِي الْمَصْدَرِ، فَأَلْقَيْنَا حَرَكَتَهُمَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا،
فَسَكَنْتَا، وَبَعْدَهُمَا أَلْفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: عَيْنُ الْفِعْلِ الْمَعْتَلَّةُ وَأَلْفُ
الْإِفْعَالِ وَالْإِسْتِفْعَالِ، فَسَقَطَ أَحَدُهُمَا، وَعَوَّضَ مِنْهُ تَاءُ التَّانِيثِ.

واختلف في المحذوف ما هو: فذهب الأخفش^(١) والفراء^(٢) إلى أَنَّ الذاهِبَ هو
عين المصدر؛ لِأَنَّ حَقَّ اجْتِمَاعِ كُلِّ سَاكِنَيْنِ أَنْ يَسْقُطَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا. وذهب الخليل^(٣)
وس^(٤) إلى أَنَّ الذاهِبَ هو أَلْفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ زَائِدٌ وَالْأَوَّلُ أَصْلِيٌّ،
فَحَذَفُ الزَّائِدِ أَوَّلَى.

وقول المصنف عَوْضًا مِنَ الْمَحذُوفِ لم يُبَيِّنْ مَا الْمَحذُوفُ مِنْهُمَا هُنَا، وَقَدْ
بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي التَّصْرِيفِ^(٥)، فَذَكَرَ أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ أَلْفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ وَفَاقًا
لِلخَلِيلِ وَس.

وقد جاء منه شيء على الأصل، نحو قولهم: أَجَوَدَ إِجْوَادًا، وَأَعْوَلَ إِعْوَالًا،
وَأَغَيَمَتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ إِغْيَالًا، وَاسْتَحَوَذَ اسْتِحْوَادًا، وَاسْتَنَوَقَ اسْتِنَوَاقًا،
وسياقي مذهب أبي زيد الأنصاري^(٦) وغيره في ذلك إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) المنصف ١: ٢٩١ [ضمن نص المازني] وشرح الكتاب للسيراfi ١٥: ١٧٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٥٤، وشرح الكتاب للسيراfi ١٥: ١٧٠.

(٣) المنصف ١: ٢٩١ [ضمن نص المازني].

(٤) الكتاب ٤: ٨٣.

(٥) التسهيل ص ٣١٢.

(٦) يأتي في التصريف. التسهيل ص ٣١٢.

وقوله **وَرُبَّمَا خَلَّوْا مِنْهَا** أي خلا الإفعال والاستفعال من هاء التأنيث مع بقاء الإعلال بالحذف؛ مثال ذلك **أَقَامَ إِقَامًا**، قال تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾^(١)، واستفاه الرجل^(٢) استفاهًا، قال س^(٣): «وإن شئت لم تُعَوِّضْ، وتركت الحروف على الأصل، قال الله عز وجل: ﴿لَا تُلْهِمِهِمْ تَجَنُّدًا وَلَا يَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾»^(٤). فظاهر قول س جواز حذف هذه التاء، فعلى هذا يجوز: **أَقَمْتُ إِقَامًا**، واستعنتُ استيعانًا.

وذهب الفراء^(٥) إلى أن ذلك لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضًا من التاء كما في الآية المكرّمة.

فأما قول الشاعر^(٦):

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ ، فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
فاختلف في تخريجه : فذهب خالد بن كلثوم^(٧) إلى أنه عِدًّا جمع عِدْوَة، والعِدْوَة الناحية، كأن الشاعر أراد: نواحي الأمر وجوانبه.

وذهب الفراء^(٨) إلى أنه أراد عِدَّةَ الأمر^(٩)، فحذف التاء للإضافة. وبهذا استدلَّ الفراء على أن التاء تُحذف للإضافة، وخَرَجَ عليه ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾. وقد ذكرنا تأويلَ خالدٍ له، فلا حُجَّةَ فيه.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٣. ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾.

(٢) استفاه الرجل: اشتدَّ أكله بعد قلة.

(٣) الكتاب ٤ : ٨٢.

(٤) سورة النور: الآية ٣٧.

(٥) معاني القرآن ٢ : ٢٥٤، ٣١٩.

(٦) تقدم البيت في ١٢ : ١٧.

(٧) تقدم تخريج قوله في ١٢ : ١٨.

(٨) معاني القرآن ٢ : ٢٥٤.

(٩) غ، ي: عدوة الأمر.

وقد أَمَعَنَ الكلامَ على هذه المسألة المصنّف في (باب الإضافة)^(١)، واختارَ هناك أنه قد تُزال التاء لأجل الإضافة إنْ أَمِنَ اللبس، فَمِثْلُ (تمرّ هند) لا يجوز حذف التاء / منه لإلباسه ب(تمر هند).

[١٤٢:٦/ب]

والصحيح أنه لا يجوز حذف هذه التاء من الإفعّال والاستِفعال مطلقاً، سواء أضيفَ الاسم أم لم يُضف، لقلة ما وردَ من ذلك؛ إذ لا يُحفظُ منه إلا قوله تعالى ﴿وَلَقَامَ الصَّالِقُ﴾، واستِفاءَ الرجلِ استِفاءها، وما كان بهذا الدور والقلة ينبغي ألا يُجعل أصلاً يُقاس عليه. وقال ابن عصفور^(٢): «وحذفُها - يعني التاء - شاذٌّ، نحو قوله تعالى ﴿وَلَقَامَ الصَّالِقُ﴾». وقال أيضاً: «ولا يجوز حذفُ التاء إلا حيثُ سُمع، ولا يُقاس عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَلَقَامَ الصَّالِقُ﴾». وهو مخالف لظاهر كلام س رحمه الله.

ص: وتلحقُ سائر أمثلة الباب المجردة منها دلالةً على المرّة.

ش: إذا أردتَ المرّة من مصدرٍ ما جاوزَ فعله الثلاثة زدتَ على مصدره الهاء إن كان مجرداً منها، نحو أعطيتُ إعطاءً، وأخرجتُ إخراجاً، واحتَرَزْتُ احتِرَازاً، وانطَلَقْتُ انطِلاقاً، واقْعَنَسْتُ^(٣) اقْعِنَساً، واستخرجتُ استِخراجاً، واغْدُوذْتُ اغْدِيدانَةً، وعَدَبْتُ تغذيةً، وتغافلْتُ تغافلاً.

فإن كان المصدر بُني على التاء نحو مُفاعلةٍ مِن فاعَلٍ وتَفَعُّلةٍ مِن فَعَّلَ المعتلّ اللام اكتَفَيْتَ بما يَلَزُمُهُ مِن الهاء، نحو قابلتُهُ مُقابلةً، وراميتُهُ مُراماةً، وتُبِينُ الواحدَ منه القرينةُ المعنوية، أو النعتُ نحو قابلتُهُ مُقابلةً واحدةً.

وقوله وتلحقُ سائر أمثلة الباب المجردة منها ليس على إطلاقه لأنَّ من أمثلة البابِ فعلاً مصدر فاعَلٍ، وفِعْلاً مصدر فَعَّلَ، وفِعْلاً في المضاعف، وفِعْلاً

(١) شرح المصنّف ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥. وانظر التذييل ١٢: ١٦ - ١٨.

(٢) المقرب ٢: ١٣٥.

(٣) اقْعَنَسْتُ: رجع وتأخر. واغْدودن الشعر: كان ناعماً مثنيّاً. والمغْدودن: الشابُّ الناعم.

مصدر فَعَّلَ، وفيفعلاً مصدر فاعل، وتفعّلاً مصدر تفعّل، وفعلّلى وفعلّلاء مصدر فَعَّلَى، وتفعّلاً وفعلّلى الْمُعْنَيْنِ عند المصنف في التثنية عن التفعّل. ولا يجوز إدخال التاء دلالة على المرّة على شيء من هذه الأمثلة؛ لأنك إنما تجعل المرّة الواحدة على لفظ المصدر الذي هو الأصل، فلا تقول: قاتلت قتالاً، ولا زلزلت زلزلة؛ لأنّ أصل المصدر في فاعلت مفاعلة، وفي فعّلت فعّلة، فمتى كان للفعل مصدران جعلت المرّة من لفظ المصدر الذي هو الأصل والأكثر، فإذا كان ينبغي أن يقيّد فيقول: وتلحق سائر أمثلة الباب المجردة منها المقيسة.

ص: ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها دالاً على حدّته أو زمانه أو مكانه.

ش: ينقاس أن يُبنى للمصدر والزمان والمكان اسمٌ على مثال المفعول، وذلك من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف، فيقال^(١): أَكْرَمْتُ مُكْرَماً، في معنى إكرام، ومُكْرَماً في معنى وقت الإكرام، ومُكْرَماً أيضاً في معنى مكان الإكرام، وقال تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٢)، أي تمزّق، وقال الشاعر^(٣):

/كأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِلَةٍ

[١٤٣:٦]

أي: صَلَّصَلْتَهُ. ويقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنَا ومُدْخَلُنَا ومُصْبِحُنَا ومُمْسَانَا، وكذلك إذا أردت المصدر أو الزمان، وقال مالك بن أبي كعب^(٤):

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا	وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ
---	---

وقال أُمَيَّةٌ^(٥):

الْحَمْدُ لِلَّهِ تُمْسَانَا وَمُصْبِحُنَا	بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا
--	---

(١) ي: فتقول أكرمتك.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٩.

(٣) الخصائص ١: ٣٦٨، والمنصف ٣: ٢٧، والمفصل ص ٢١٩ وشرحه ٦: ٧٨.

(٤) الكتاب ٤: ٩٦ والخصائص ١: ٣٦٧، ٢: ٣٠٤ وحماسة البحري ص ١١٤.

(٥) الديوان ص ٥١٦ والكتاب ٤: ٩٥.

وقال آخر^(١):

إِنَّ الْمُؤَقَّى مِثْلُ مَا وُقِيَتْ

وقال تعالى: ﴿يَسْمِ اللَّهُ بِحَرْبِهَا وَمُرْسَهَا﴾^(٢)، أي: إجراؤها وإرساؤها، وقال

الشاعر^(٣):

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

أي: تَسْرِحِي القوافي. وقال آخر^(٤):

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظُلُمٌ

أي: إِنَّ إصَابَتَكُمْ رَجُلًا. وقال علقمة^(٥):

ثُرَاؤُ عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِخْلَةٌ فَرَكُوبُ

أي: إِنَّ تَنْدِيَتَنَا أَنْ نَرْحَلَهَا فَنَرْكَبَهَا.

وقال ابن جني^(٦): «قال أصحابنا: إِنَّ المصدر والمكان من الرباعي قليل في السماع إلا أن تقيسه، نحو المَدْخَرَجِ والمُكْرَمِ. وقال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيميّة العجاج^(٧):

جَائِبًا تَرَى بِلَيْتِهِ مُسَحَّجَا

(١) رؤية. الديوان ص ٢٥ والكتاب ٤: ٩٧. المؤقّى: التوقية.

(٢) سورة هود: الآية ٤١.

(٣) تقدم البيت في ٧: ٢٠٣.

(٤) تقدم البيت في ١١: ١٠٢. وقال آخر ... رجلاً: موضعه في غ، ي آخر الفصل.

(٥) ديوانه ص ٤٢ والكتاب ٣: ١٩. تراد: يُجاء بها ويُذهب. الدمن: جمع دمنة، وهو البعر والتراب والقذى يسقط فيُسَمَّى الماء دمنًا أيضًا. وتعاف: تكرر. والمندى والتندية: أن تأتي بالابل الماء لتشرب فيقلّ شربها، فتدّ إلى المرعى ساعة، ثم تعاد إلى الماء.

(٦) الخصائص ١: ٣٦٦، ٣: ٢٩٤.

(٧) الديوان ٢: ٥٣ والخصائص ١: ٣٦٦، ٣: ٢٩٤. الجأب: الغليظ، يعني حمار الوحش. والليت: صفحة العنق، والتليل: العنق. والتسحيج: الخدش.

فقال: تَلَيْلَهُ. فقلت له: بِلَيْتِهِ. فقال: هذا لا يكون. قلت له: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَهُ
 مِنْ فَلَقٍ فِي رُؤْيَا^(١)، وهو أبو زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون. فقلت له: جعله
 مصدرًا، أي: تَسْحِيحًا. فقال: هذا لا يكون. قلت: فقد قال جرير:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي
--	-------

أي: تَسْرِحِي. فكأنه أراد أن يدفعه، قلت له: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ
 كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٢)، فَأَمْسَكَ.

* * *

(١) غ: من فلق رؤْيَا.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٩.

ص: فصل

يجيء المصدرُ على زِنَةِ اسمِ المفعول في الثلاثيِّ قليلاً، وفي غيره كثيراً،
ورُبُّما جاء في الثلاثيِّ بلفظ اسمِ الفاعل.

ش: ثَبَّتَ هذا الفصل في نسخة الشيخ بهاء الدين أبي الرجاء سَلَامَةَ بن
سلمان الرَّقِّي^(١) - رحمه الله - وهو أحد^(٢) تلامذة المصنف - رحمه الله - وكان عليها
خطُّه.

قوله يجيء المصدرُ على زِنَةِ اسمِ المفعول في الثلاثيِّ قليلاً هذه مسألة
اختلف فيها^(٣): فذهب الأخفش^(٤) والفراء إلى إثبات ذلك، ومنه عندهما: المرفوع
والموضوع والمعقول والمَجْلُود والمفتون / والمكذوب والمعقود، بمعنى: الرَّفْعُ والوَضْعُ [١٤٣: ٦/ب]
والعَقْلُ والجُلْدُ والفِتْنَةُ والكَذِبُ والعَقْدُ. قال الفراء^(٥): «العربُ يجعلون المصدر في كثير
من الكلام مَفْعُولًا، ومن ذلك الْمَيْسُورُ وَالْمَعْسُورُ بمعنى الإيسار والإعسار، وَالْمَرْفُوعُ
وَالْمَوْضُوعُ، بمعنى الرَّفْعُ والوَضْعُ، وَالْمَعْقُولُ بمعنى الْعَقْلُ» انتهى. والميسور والمعسور
اللذان ذكرهما الفراء ليسا مصدرين في الثلاثيِّ بل في الرباعيِّ الذي على وزن أَفْعَلَ.
وذهب س^(٦) إلى إنكار أنَّ المصدر يأتي بِزِنَةِ مَفْعُولٍ، ولم يُثبت ذلك، وتأوَّلَ
هذه الألفاظ، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يُعَسَّرُ فيه وَيُوسَّرُ، كما تقول: هذا وقتٌ
مضروبٌ فيه زيدٌ، وَعَجِبْتُ من زمانٍ مَضْرُوبٍ فيه زيدٌ، وجعل المرفوع والموضوع هو

(١) بغية الوعاة ١: ٥٠٢ - ٥٩٣، وفيه: «(سلامة بن سليمان)»، مات سنة ٦٨٢ هـ.

(٢) غ، ي: آخر.

(٣) هذه مسألة اختلف فيها: سقط من ي.

(٤) الأصول ٣: ٢٨٤ وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٦ - ٧.

(٥) معاني القرآن ٢: ٣٨، وفيه معنى قوله لا لفظه.

(٦) الكتاب ٤: ٩٧.

الشيء الذي تَضَعُهُ وتَرْفَعُهُ، تقول: هذا مرفوعٌ ما عندي وموضوعه، أي: ما أَرْفَعُهُ وَأَضَعُهُ، وجعلَ المعقولَ مشتقًا من قولك، عَقِلَ له، أي: شُدَّ له وحُبِسَ، فكأنَّ عَقْلَهُ قد حُبِسَ له وشُدَّ، واستُغْنِيَ بهذه المفعولات التي ذَكَرْها عن المَفْعَل الذي يكون مصدرًا لأنَّ فيها دليلًا على الفعل.

وأما قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^(١) فزعم بعض النحويين ^(٢) أنَّ الباء زائدة، تقديره: أيُّكم المفتون، كما زيدت في قول الشاعر ^(٣):

هُنَّ الحرائِرُ ، لا رِيَّاتُ أَخْمِرٍ	سُودُ المَحَاجِرِ ، لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ
--	--

أي: لا يَقْرَأَنَّ السُّورَ. وقد يراد بالمفتون الجنيُّ لأنَّ الكفَّارَ زَعَمُوا أنَّ النبي - ﷺ - مجنون، وأنَّ معه جَنِيًّا، فَرَدَّ اللهُ ذلك عليهم، وتوعَّدَهم ^(٤). وظاهرُ كلام المصنف أنه أخذَ بمذهب الفراء والأخفش.

وقوله وفي غيره كثيرًا هذا تكرارٌ لأنه قد اندرج في قوله ويُصاغُ مثلُ اسمِ مَفْعُولٍ كلٌّ منها دالًّا على حَدَثِهِ أو زَمَانِهِ أو مَكَانِهِ، وقد مرَّ الكلامُ على ذلك.

قوله وَرُبَّمَا جاء في الثلاثي بلفظِ اسمِ الفاعلِ مثالُ ذلك: قُمْ قائمًا، أي: قيامًا، ومنه الفاصلة والقافية والكاذبة والدالة بمعنى الفصل والقُفُو والكَذِب والدلالة، وقال الفرزدق ^(٥):

على خَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا	ولا خَارِجًا مِنِّي زُورُ كَلَامٍ
--	-----------------------------------

أي: ولا خُرُوجًا منِّي زُورُ كَلَامٍ. وقال آخر ^(٦):

(١) سورة القلم: الآية ٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢: ٥٠٥ ومجاز القرآن ٢: ٢٦٤ والمسائل البصريات ١: ٥٤٤.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٤٩.

(٤) وتوعدهم: سقط من غ.

(٥) الديوان ٢: ٧٦٩ والكتاب ١: ٣٤٦ والكمال ١: ١٥٥، ٤٦٦.

(٦) عجز البيت: وليس لِحُبِّها ما عِشْتُ شافٍ. وقد تقدم في ١: ٢٨١.

.....	كفى بالنأي من أسماء كاف
-------	-------------------------

أي: كفاية^(١).

* * *

(١) آخر الجزء السادس من النسخة غ، ولم أقف على غيره منها.

ص^(١): باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدّم وليس بصفة

ش: الذي تقدّم هو ما زيدت الميم في أوله مصدر فاعل نحو ضارب مضاربة،
[٦: ١٤٤/أ] وما زيدت الميم في أوله حدثًا أو زمانًا أو مكانًا مَصُوعًا من الأبنية/غير الثلاثية، وما
جاء من المصادر من الثلاثي أو من أَفْعَلَ على وزن مَفْعُول عند مَنْ أثبت ذلك.

وقوله وليس بصفة احتراز مما جاء صفة وليس باسم فاعل ولا مفعول، نحو:
رجلٌ مَقْنَعٌ، وهو الذي يُقْنَعُ به في الأمور، ورجلٌ مِدْعَسٌ، وهو الطَّعَان. وهذا الباب
الذي^(٢) ذكر موضوعه زيادته الميم فيما بُني من الثلاثي للحدث والزمان والمكان، وفيما
بُني للآلة، وفيما بُني دلالة على كثرة الشيء أو محله.

ص: يُصاغ من الفعل الثلاثي مَفْعَلٌ، فتفتح عينه مُرادًا به المصدر أو
الزمان أو المكان إن اعتلت لأمه مطلقًا، أو صَحَّت ولم تُكسّر عين مضارعه.

ش: الفعل الثلاثي أعم من أن يكون متصرفًا أو جامدًا، ولا يصاغ ذلك من
الجامد نحو عسى وليس.

وقوله إن اعتلت لأمه مطلقًا يعني صَحَّت فائوه، نحو: نَأَى مَنَأَى وَعَزَا مَعَزَى،
أو اعتلت، نحو: وَفَى مَوْفَى، وَوَقَى مَوْقَى.

وقوله أو صَحَّت نحو: ذَهَبَ مَذْهَبًا، وَقَتَلَ مَقْتَلًا.

وقوله ولم تُكسّر عين مضارعه قيد في فتح عين مَفْعَلٍ، نحو يَذْهَبُ وَيَقْتُلُ
وَيَرْضَى، فتقول مَذْهَبًا وَمَقْتَلًا وَمَرْضَى، وكلٌّ من هذه يصلح أن يُراد به المصدر
والزمان والمكان. وكذلك أيضًا المضَعَّف، نحو: جَرَّ جَرًّا، قال النابغة^(٣):

(١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة الأسكوريال (ل) ونسخة دار الكتب المصرية (ش).

(٢) الذي: ليس في ي، ل.

(٣) تقدم البيت في ٨: ٤٧. وآخره في ي، ل: الصانع.

كَأَنَّ جَحَرَ الرَامِسَاتِ ذُيُوهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ ، نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ
وقد جاء بالتاء مما مضارعه يَفْعَلُ - بضم العين - الْمَشَقَّةُ وَالْمَلَامَةُ وَالْمَقَالَةُ
وَالْمَدْعَاةُ إِلَى الطَّعَامِ ، ومما مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين الْمَسْأَلَةُ وَالْمَسْنَعَةُ ، وهو السَّعْيُ
إلى الخير .

ص: فَإِنْ كُسِرَتْ فُتِحَتْ فِي الْمَرَادِ بِهِ الْمَصْدَرُ ، وَكُسِرَتْ فِي الْمَرَادِ بِهِ
الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ .

ش: أَيُّ: فَإِنْ كُسِرَتْ عَيْنُ الْمُضَارِعِ نَحْوَ ضَرَبَ يَضْرِبُ فَتَقُولُ فِي الْمَصْدَرِ
مَضْرُوبٌ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: إِنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرُوبًا^(١) ، أَيُّ: لَضَرْبًا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
فِي الْمَضْعَفِ ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَيْنَ الْفَرَ﴾^(٢) ، يريد: الْفِرَارَ ، فَتَفْتَحُ الْعَيْنَ فِي ذَلِكَ . وَتَكْسِرُهَا
إِذَا أَرَدْتَ بِهَا الْمَكَانَ أَوِ الزَّمَانَ ، تَقُولُ: هَذَا مَحْبِسُنَا وَمَضْرِبُنَا وَمَجْلِسُنَا ، وَتَقُولُ: أَتَتْ
النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا ، وَأَتَتْ عَلَى مَنْتَجِهَا ، تريد: الزَّمَانَ الَّذِي فِيهِ النَّتَاجُ وَالضَّرَابُ .
وَكَذَلِكَ تَقُولُ الْمَفْرَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ .

ص: وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ ، أَوْ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، أَوْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ،
وَهُوَ الْأَوَّلَى .

ش: الَّذِي عَيْنُهُ يَاءٌ نَحْوَ يَبَيْتٍ وَيَعِيشُ وَيَقِيلُ وَنَحِيضٌ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ ثَلَاثَةَ
مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا: أَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ الْعَيْنَ الْمَكْسُورَ ، فَيَكُونُ لِلْمَصْدَرِ بِالْفَتْحِ ،
وَلِلْمَكَانِ / وَالزَّمَانِ بِالْكَسْرِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾^(٣) ، أَيُّ: جَعَلْنَاهُ [٦: ١٤٤/ب]
عَيْشًا ، وَيَكُونُ الْمَحِيضُ بِمَعْنَى الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ شَاذًا . وَتَقُولُ الْمَبِيتُ وَالْمَقِيلُ لِلْمَكَانِ
وَالزَّمَانِ ، تريد: الْمَكَانَ الَّذِي يُبَاتُ فِيهِ وَيُقَالُ فِيهِ أَوْ زَمَانَ الْبَيْتُوتَةِ وَالْقِيلُوتَةِ .

(١) الْكِتَابُ ٤ : ٨٧ .

(٢) سُورَةُ الْقِيَامَةِ: الْآيَةُ ١٠ .

(٣) سُورَةُ النَّبَأِ، الْآيَةُ ١١ .

المذهب الثاني: أنك تُخَيَّر فيه بين أن تبني المصدر على المَفْعِل أو المَفْعَل، وأما الزمان والمكان فمكسورا العين، فتقول في المصدر إن شئت مَعَاشًا، وهو المسموع، وإن شئت مَعِيشًا قياسًا على المَحِيض^(١). وكذلك المَحِيضُ هو المسموع، ويجوز المَحَاضُ قياسًا على المَعَاش. وسمِع من المصادر على المَفْعِل فيما عينه ياء المَحِيضُ والمَعِيبُ والمَزِيدُ ومَغِيضُ الماء والمَقِيلُ. ومن جعل مثل المَحِيضِ مَقِيسًا أبو إسحاق الزَّجَّاج في كتاب (المعاني)^(٢) له، ورَدَّه عليه أبو علي الفارسي في كتاب (الإغفال)^(٣).

ومما جاء من المعتلِّ العين بالياء وفيه التاء قولهم المَخْلِيَّة والمَعِيشَةُ والمَشِيشَةُ، فتحتمل عند س^(٤) أن تكون مَفْعِلَةٌ بكسر العين ومَفْعَلَةٌ بضمها، وإن كان الأظهر الكسر. وعند أبي الحسن^(٥) لا تحتمل إلا أن تكون مَفْعِلَةٌ بكسر العين، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

المذهب الثالث: أن يُقْتَصَر على السماع، فحيث قالت العرب فيه مَفْعِلًا أو مَفْعَلًا اتَّبَعْنَاهُ، فلا نقول في المَعَاش الذي هو مصدر المَعِيش، ولا نقول في المَحِيض بمعنى الحِيض المَحَاض.

وإنما كان أولى عنده لأنا إذا قِسْنَا مع وجود السماع في الكلمة التي نَنطِقُ بها كُنَّا قد تَرَكْنَا ما تَيَقَّنَّا أَنَّ العرب نَطَقَتْ به، وتكلَّمْنَا بما يَغْلِبُ على الظنِّ أَنَّ العرب نَطَقَتْ به، ومع وجود النَّصِّ في شيء لا يُحْتَاجُ إلى القياس، وقد حكى لنا بعضُ المشايخ عن بعض أئمَّة الشافعية أنه قال: إذا جالَتْ خيولُ النُّصُوصِ في ميدانِ الكِفَاحِ تَطَايَرَتْ رُؤُوسُ الأَقْيَسة مع الرياح.

(١) على المحيض ... ويجوز المحاض قياسًا: سقط من ي.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٩٦.

(٣) ٢: ٨٠ - ٨١.

(٤) الكتاب ٤: ٣٤٩، وهو قول الخليل. المنصف ١: ٢٩٦.

(٥) المنصف ١: ٢٩٧ [ضمن نص المازني].

ص: والتزم غير طَيِّ الكسر مطلقاً في المصوغ مما صَحَّتْ لامُه وفاؤه واؤ.

ش: العرب غير طَيِّ تلتزم الكسر مطلقاً، يعني في المصدر والزمان والمكان، وسواء كان على فَعِلَ نحو وَجِلَ، أو فَعَلَ نحو وَعَدَ. وقوله مما صَحَّتْ لامُه احترازٌ من معتلِّه، نحو وَفَى وَوَفَى، فإنك تقول فيهما مَوْفَى ومَوْفَى، وقد تقدَّم ذلك.

وقوله وفاؤه واؤ احترازٌ من مثل رَمَى وَغَزَا، فإنهما معتلَّا اللام، ولا يُقال في ذلك إلا مَفْعَلٌ، نحو مَرَمَى وَمَغَزَى في المصدر والزمان والمكان.

وأطلق المصنف في هذا الفصل، وذلك أنَّ ما ذُكر على قسمين:

إمَّا أن يكون فَعِلَ - بكسر العين - يَفْعَلُ - بفتحها - نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ، وَوَجِلَ يَوْحَلُ، وَوَدِدْتُ أَوْدُ، أو على فَعَلَ يَفْعَلُ:

إن كان فَعَلَ يَفْعَلُ فالحكم كما ذُكر، نحو المُوَعِدُ / والمُوَهَّبُ والمُوجِدَةُ [٦: ١٤٥/]

وغيرها.

وإن كان فَعِلَ يَفْعَلُ فإمَّا أن تتحرك الواو في المضارع أو تَسْكُن: إن تحركت نحو أَوْدُ ففتحها في المَفْعَلِ نحو المَوْدَّة، لا خلافَ بينهم في ذلك، بل فُتِحَتْ جميعهم. وإن لم تتحرك نحو يَوْجَلُ وَيَوْحَلُ فأكثر العرب يكسر العين فيهما، وقال بعضهم مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ^(١) بفتح العين.

وفي (الإفصاح): وذلك في المصدر، وأمَّا الزمان والمكان فبالكسر. وزعم الجوهري^(٢) أنَّ الكسر والفتح في مَوْجَلٍ وبابه قياسٌ مُطَرَّد، قال: ولم يأت في ولي يَلِي وبابه إلا الكسر^(٣). وظاهرُ كلام س^(٤) أنه لا يُقاس. وحكى الفراء^(٥) مَوْضَع بالفتح.

(١) الكتاب ٤: ٩٣.

(٢) الصحاح (وعد). وفيه أنَّ الذي جاء في ولي يَلِي وبابه منصوب.

(٣) الكتاب ٤: ٩٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٥٠.

وقياس كلِّ مَفْعِلٍ إذا كانت فَاؤُهُ واوًا كائناً ما كان أن يكون بكسر العين، وشَدُّ من ذلك مَوْكَلٌ^(١) - وهو اسم رجل أو مكان - والمَوْهَبَةُ - وهو العَدِير - ومَوْزَقٌ ومَوْهَبٌ ومَوْءَلَةٌ - أسماء رجال - والمَمُوزِدُ - اسم - ومَمُوحِدٌ - وهو معدول في باب العدد عن واحدٍ واحدٍ - ومَمُوطَبٌ.

ص: وشَدُّ من جميع ذلك بكسرٍ مَشْرِقٌ، ومَغْرِبٌ، ومَرْفِقٌ، ومَنْبِتٌ، ومَسْجِدٌ، ومَجْزِرٌ، ومَسْقِطٌ، ومَظَنَّةٌ، ومَرْجِعٌ، ومَعْرِفَةٌ، ومَغْفِرَةٌ، ومَعْدِرَةٌ، ومَأْوِيَةٌ، ومَغْصِيَةٌ، ومَرْزِئَةٌ، ومَكْبِرٌ، ومَخْمِيَةٌ.

ش: الذي تقدَّم ذكره هو المقيس، وأخذ المصنّف في هذا يذكر ما شَدُّ عن تلك الأقيسة.

وقوله وشَدُّ من جميع ذلك أي: من جميع ما تقدَّم ذكره، وهو فيما ذكر على ثلاثة أصول:

الأول: ما لم تُكسّر عين مضارعه، وكانت مضمومة، وذلك مَشْرِقٌ ومَغْرِبٌ ومَرْفِقٌ ومَنْبِتٌ ومَسْجِدٌ ومَجْزِرٌ ومَسْقِطٌ ومَظَنَّةٌ. وزاد غيره^(٢) الْمَسْكِنَ وَالْمَطْلِعَ وَالْمَنْسِكَ، وكلُّها للمكان، وقياسها الفتح لأنَّ المضارع منها مضموم، تقول: يَشْرِقُ وَيَغْرُبُ وَيَرْفُقُ^(٣) وَيَنْبِتُ وَيَسْجُدُ وَيَجْزُرُ وَيَسْقُطُ وَيَظُنُّ.

وقال الفراء^(٤): سمعنا الْمَسْجِدَ وَالْمَسْكِنَ وَالْمَطْلِعَ بالفتح. وأجاز في الجميع الفتح قياساً وإن لم يُسمع.

وذكر المصنّف تابِعاً لأبي عبيدٍ القاسم بن سَلَامٍ^(٥) في هذه الأسماء مَسْجِداً على أن يكون موضع السجود كسائر الأسماء التي ذكرها؛ وهو مخالف لما في كتاب

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٠. وموطب: اسم موضع.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٩ وإصلاح المنطق ص ١٢١.

(٣) يرفق: ليس في ي، ل، ك.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٤٩.

(٥) الغريب المصنف ٢: ٥٦٤.

س، قال س^(١): «وَأَمَّا الْمَسْجِدُ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِبَيْتٍ^(٢)، وَلَسْتُ تَرِيدُ مَوْضِعَ السُّجُودِ وَمَوْضِعَ جِهَتِكَ، وَلَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ مَسْجِدٌ» انتهى. ويقوّي ذلك ما رُوي عن الحجاج أنه قال^(٣): «لِيَلْزَمَ كُلُّ رَجُلٍ مَسْجِدَهُ»، أراد مواضعهم من المسجد.

الثاني: ما لم تُكسر عينٌ مضارعه، وكانت مفتوحة، وذلك مَرْزئةٌ ومَكْبَرٌ لأنَّ المضارع منها مفتوح، تقول: رَزَأَ يَزْزَأُ^(٤)، وَكَبَرَ يَكْبُرُ، وكان قياسها مَرْزَأٌ ومَكْبَرًا. وترك المصنف من هذا الأصل المَشْيِئَةَ، والمضارع يَشَاءُ.

الثالث: ما كانت عينٌ مضارعه مكسورة، وذلك مَرْجَعٌ ومَعْرِفَةٌ ومَعْفَرَةٌ ومَعْذِرَةٌ ومَأْوِيَةٌ ومَعْصِيَةٌ ومَحْمِيَّةٌ، فهذه مصادِرُ قِيَّاسُهَا /الفتح^(٥)، وقد جاءت مكسورة، قال [١٤٥:٦/ب] تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٦)، أي: رُجُوعُكُمْ. وإجراء هذه الألفاظ على الفتح جائز، تقول مَشْرُقٌ ومَغْرَبٌ، وكذلك باقيةا.

ولم يبيِّن المصنف في قوله وَشَدَّ مِنْ جَمِيعٍ ذَلِكَ ما الذي شَدَّ فيه، أهو المصدر أم^(٧) المكان والزمان أم كلُّها؟

وقال أبو عبيد^(٨): «وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: مَا كَانَ مِنْ يَفْعَلُ نَحْوِ يَضْرِبُ وَيَشْتِمُ فالْمَوْضِعُ الَّذِي يُفَعَّلُ فِيهِ ذَلِكَ مَفْعَلٌ، وَالْمَصْدَرُ مَفْعَلٌ. وما كان يَفْعَلُ مثل يَخْرُجُ وَيَدْخُلُ فالْمَوْضِعُ مِنْهُ مَفْعَلٌ بِالْفَتْحِ إِلَّا ثَمَانِيَةَ أَحْرَفٍ، فَإِنَّمَا بِالْكَسْرِ، مثل مَغْرِبٍ وَمَشْرِقٍ وَمَسْقِطٍ وَمَنْبِتٍ وَمَسْجِدٍ وَمَطْلَعٍ وَمَحْشَرٍ وَمَنْسِكٍ، وقد يجوز في كلها النصب،

(١) الكتاب ٤: ٩٠.

(٢) الكتاب: للبيت.

(٣) المخصص ١٤: ١٩٥.

(٤) رزأه ماله: أصاب من ماله شيئاً.

(٥) الكتاب ٤: ٨٨، ٨٩.

(٦) سورة يونس: الآية ٤.

(٧) ي، ك: أو.

(٨) الغريب المصنف ٢: ٥٦٤.

والمصادر تُنصَب على كلِّ حال. وما كان من يُفَعَّلُ فالموضِعُ والمصدر جميعًا بالفتح لا غير. قال الفراء: جلس على مَفْرِقِ الطريق أَجُودُ، ويقال مَفْرِق، وكذلك مَفْرِق الرأس).

ص: وبه مع الفتح: مَطْلَعٌ، مَفْرِقٌ، مَحْشَرٌ، مَسْكَنٌ، مَنَسْكٌ، مَحَلٌّ أي: منزل، مَجْمَعٌ، مَنَاصٍ، مَذْمَةٌ من الدَّمَامِ، مَدْبُ النَّمْلِ، مَأْوَى الإِبِلِ، مَعْجَزٌ، مَعْجِزَةٌ، مَظْلَمَةٌ، مَضَلَّةٌ، مَزَلَّةٌ، مَعْتَبَةٌ، مَضْرِبَةُ السَّيْفِ، مَوْضِعٌ، مَوْجَلٌ، مَوْقِعَةٌ الطَّائِرِ، مَخْمَدَةٌ، مَحْسَبَةٌ، عِلْقُ مَضْنَةٍ.

ش: قوله وبه - أي: وبالكسر- مع الفتح وهو القياس. وهذا الذي ذكَّره على ثلاثة أصول أيضًا:

الأول: ما عيِّنَ مضارعه مضمومة، وذلك: مَطْلَعٌ، وَمَفْرِقٌ، وَمَحْشَرٌ، وَمَسْكَنٌ، وَمَعْتَبَةٌ، وَمَنَسْكٌ، وَمَحَلٌّ، وَمَنَاصٍ، تقول: يَطْلَعُ وَيَفْرِقُ وَيَحْشُرُ وَيَسْكُنُ وَيَنَسْكُ وَيَحْلُ وَيَنُوصُ وَيَعْتَبُ.

وأما مَدْبٌ فالمضارع منه يَدْبُ وَيَدِبُ، بضمِّ الدال، وكسرها، وهو القياس في المضارع لأنه مضَعَّفٌ لا يتعدَّى، فقياسه يُفَعَّلُ بكسر العين نحو يَضِجُ وَيَصِحُّ. وقد ذكر المصنف في هذه الأسماء (المَطْلَعُ)، وجاء بكسر اللام وفتحها، فالفتح هو القياس، والكسر هو الشاذُّ، وعلى أنه مصدر ذكره س^(١). وقال غيره^(٢): إذا أردتَ المصدرَ فتحت اللام، وإذا أردتَ الموضِعَ الذي يطلع فيه كسرهما. ويدلُّ على صحَّة ما ذهب إليه س قراءةُ الكسائي ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣) بكسر اللام، ولا يحتمل إلا المصدر لأنَّ (حتى) إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث، والطلُّوع هو الذي يحدث، وموضعُ الطلوع ليس بمحدث في آخر الليل^(٤).

(١) الكتاب ٤: ٩٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٩، ٣: ٢٨١.

(٣) سورة القدر: الآية ٥. ورويت عن أبي عمرو أيضًا. السبعة ص ٦٩٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨١.

الأصل الثاني: ما عيِّن المضارع فيه مكسورة، وذلك: مأوى الإبل، ومعجز، ومعجزة، ومظلمة، [ومضلة^(١)] ومزلة، ومضربة السيف، تقول: يأوي، ويعجز، ويظلم، ويضل، ويزل، ويضرب.

الأصل الثالث: ما عيِّن المضارع فيه مفتوحة، وذلك: موضع، وموجل، وموقعة الطائر، ومحمدة، ومحسبة، وعلق مضنة^(٢)، تقول: يصع، ويوجل، ويقع، ويحمد، ويحسب، /ويصن.

[٦: ١٤٦/١]

ص: وبالتثنية: مهلك، مهلكة^(٣)، مقدرة^(٤)، مأربة، مقبرة، مشرقة، مزرعة.

ش: يعني بالتثنية أي بتحريك عين مفعول بالحركات الثلاث، فتقول مهلك ومهلك ومهلك، وكذلك باقيها.

وذكر أبو العباس بن الحاج - وهو من تلاميذ أبي علي الشلوين - معذرة بفتح الذال وضمها، والمشهور الكسر كما ذكر المصنف، فيكون أيضاً في ذالها التثنية، فتكون ثامنة هذه الألفاظ.

ص: ولم يَجِ مَفْعَلٌ سِوَى مَهْلِكٍ إِلَّا مَعُونٌ وَمَكْرُمٌ وَمَأْلَكٌ وَمَيْسِرٌ.

ش: قال سيبويه^(٥): «وأما ما كان يُفْعَلُ منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان يُفْعَلُ منه مفتوحًا، ولم يبنوه على مثال يُفْعَلُ لأنه ليس في الكلام مَفْعَلٌ» انتهى. فهذا س لم يُثَبِّت مَفْعَلًا، وظاهر كلام المصنف مخالفٌ لكلام س لأنه قال: «ولم يَجِ مَفْعَلٌ سِوَى

(١) ومضلة: ليس في ك، ي، ل.

(٢) علق مضنة: أي هو شيء نفيس مضمون به ويُتَنَاقَسُ فيه.

(٣) ل: ملكة.

(٤) ي، ل: معذرة.

(٥) الكتاب ٤: ٩٠.

مَهْلِكٌ إِلَّا كَذَا وَكَذَا»، وهو تابع في ذلك قول بعض الكوفيين، قال بعضهم^(١): إنه قد جاء مَفْعُلٌ، وأنشد في ذلك^(٢):

لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ

وأنشد أيضًا^(٣):

بُئَيْنَ، الزَّمِي (لا) ، إِنَّ (لا) إِنَّ لَزِمْتِهِ على كثرة الواشين أي مَعُونٍ
وقال بعضهم^(٤): مَعُونٌ مَفْعُلٌ في معنى مَعُونَةٍ. وقال بعضهم^(٥): مَعُونٌ جمع مَعُونَةٍ. ولا دليل في شيء من هذا^(٦) على إثبات مَفْعُلٍ، وكذلك أيضًا لا دليل في قراءة مَنْ قرأ ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسِرِهِ﴾ لشذوذ هذه القراءة^(٧)، ولا في قول الشاعر^(٨):

أَبْلَغَ التُّعْمَانِ عَنِي مَأْلُكًا أنه قد طال حَبْسِي وانتظاري

لأنه يحتمل أن يكون الأصل مَكْرُمَةٌ وَمَعُونَةٌ وَمَيْسِرَةٌ وَمَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ، وقد سُمِع فيه ذلك، فحُذِفَتْ منه الهاء في شعرٍ شذوذًا^(٩)، أو في قراءةٍ شاذَّةٍ، مع أنها تحتمل أن أن تكون على حذف التاء للإضافة إلى الضمير، وأصله: فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسِرَتِهِ^(١٠)، كما

(١) هو الكسائي. معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) الرجز لأبي الأحرز الحماني كما في الاقتضاب ٣: ٤١٩ - ٤٢٠. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٣ والمنصف ١: ٣٠٨ والممتع ١: ٧٩. وقبله: مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَجِي.

(٣) تقدم البيت في ١٠: ٧٣.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨٤.

(٥) هو الفراء. معاني القرآن ٢: ١٥٢.

(٦) هذا على إثبات مفعول ... لشذوذ هذه: سقط من ل.

(٧) يشير إلى قراءة عطاء ومجاهد وغيرها: ﴿وَأَنَّ كَانَ ذُو عُشْرَةٍ فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسِرِهِ﴾. سورة البقرة: البقرة: الآية ٢٨٠. البحر المحيط ٦: ٥٤٣.

(٨) عدي بن زيد. الديوان ص ٩٣ والمبهم ص ٣٧. والمألكة: الرسالة.

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨٤.

(١٠) ل: إلى ميسرة.

تَأْوَلَهُ الْفَرَاءُ^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾^(٢) أَي: وإقامة الصلاة، وفي قول
الشاعر^(٣):

..... وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أَي: عِدَّةَ الأمر.

* * *

(١) معاني القرآن ٢: ٢٥٤، ٣١٩.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٧٣.

(٣) تقدم في ١٢: ١٧. ل: عدا الأمر.

ص: فصل

يُصاغُ من الثلاثيِّ اللفظِ أو الأصلِ لسببِ كثرته أو محلّها مفعلةً، وقد يقال في المَحَلِّ مفعلةً ومفعلاً وأفعلَ فهو مُفَعِّلٌ، ونحو مُثْعَلِبَةٍ ومُعَقِّرَةٍ ومُعَقِّرَةٍ نادرٌ.

ش: قوله يُصاغُ من الثلاثيِّ اللفظِ يريد: من الاسم الثلاثيِّ اللفظِ، نحو أَسَدٍ وسَبْعٍ وبَقْلٍ.

وقوله أو الأصلِ أي: الثلاثيِّ الأصلِ وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف، نحو أفعى وقثاء وتُعالة.

وقوله لسببِ كثرته أي: لسببِ كثرة ذلك الاسم، نحو ما زوي (الْوَلَدُ مَبْخَلَةٌ [بجَنَّة] ^(١))، أي: /سببُ كثرة البُخل والجبن، وقال عنتره ^(٢):

نُبْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمِي وَالْكَفَرُ خُبْنَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

أي: وكُفِرَ النعمة سببُ لكثرة خُبثِ نفسِ المُنْعِمِ، أي: تَخُبُّثُ نفسِ المُنْعِمِ إذا أُنْعِمَ على شخصٍ فلم يشكر النعمة بل كَفَرَهَا.

وقالوا ^(٣): هذا الشرابُ مَطْيِيَةٌ للنفس ^(٤)، وطعامٌ مَخْبَثَةٌ ^(٥) مَحْسَنَةٌ للجسم ^(٦)، والحربُ مَأْيَمَةٌ وَمَيْتَمَةٌ ^(٧)، وكثرةُ الشَّرَابِ مَبُولَةٌ، وهذا الأمرُ مَخْلَقَةٌ لذلك ومَجْدَرَةٌ ومَقْمَنَةٌ ومَحْرَرَةٌ، وطعامٌ مَتَخَمَةٌ، والوَلَدُ مَجْهَلَةٌ ^(٨).

(١) سنن ابن ماجه ٢: ١٢٠٩ والغريب المصنف ٢: ٥٦٥.

(٢) الديوان ص ٢١٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٥.

(٣) هذه الأمثلة في الغريب المصنف ٢: ٥٦٥.

(٤) المنصف ١: ٢٧٦ والخصائص ١: ١٤٤، ٣٢٩.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٢٥٨. الطعام المخبثة: الطعام الذي يكون من غير حلّه.

(٦) المخصص ٢: ١٥٢. أي: يَحْسُنُ عليه.

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٤١ والأساس (أتم).

(٨) المستدرک على الصحيحين ٣: ٣٣٥.

وقوله أو محلّها مفعلة يريد: ويصاغ لمحلّ الكثرة مفعلة، نحو مأسدة ومسبعة ومذابة ومثخلة ومظبأة ومفعاة ومقناة للأرض الكثيرة الأسود والسباع والذئاب والثعالي والطبّاء والأفاعي والقثاء.

وقال س^(١): «إنّ الهاء لازمة فيه»، يعني أنه لا يقال مأسد ولا مسبّع. وقال أيضًا^(٢): «وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئًا»، أي: فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه.

واختلفوا كيف تقول من (حيّة): فمذهب س أنّ عين الفعل منها ياء، فقال أرض نحياة^(٣): إذا كثرت فيها الحيات. وزعم بعضهم^(٤) أنها واو، قال (صاحب العين): أرض نحوة^(٥). وقالوا: رجل حواء^(٦)، أي: صاحب حيات، وهذا يدل على أنّ عينها واو.

قال بعض أصحابنا: والحق قول س، أمّا ما في (كتاب العين) من أرض نحوة فلا يؤثّق به لأنّ مؤلفه مجهول، وأمّا الحواء والحوي^(٧) فهو من حوى يحوي لأنه يحويها ويجمعها. وينصّر مذهب س ما حكى^(٨) في النسب عن الخليل أنّ العرب قالت في حيّة بن بهذلة: حيوّي، فهذا نصّ على أنّ العين ياء، وهذا أولى أن يُعتمد عليه.

(١) الكتاب ٤: ٩٤، وهذا معنى عنوان الباب، وهو: «هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة».

(٢) الكتاب ٤: ٩٤.

(٣) الكتاب ٤: ٩٤، وهو مذهب الخليل أيضًا. المنصف ٢: ٢٨٥.

(٤) منهم المازني. المنصف ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥ والمسائل البغداديات ص ٢٣٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٠.

(٥) كتاب العين ٣: ٣١٧.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٠.

(٧) ي، ل: والحوي.

(٨) الكتاب ٣: ٣٤٥.

وقوله وقد يقال في المَحَلِّ مَفْعَلَةٌ وَمِفْعَلٌ مثالٌ مَفْعَلَةٌ ما حكى أبو عبيد القاسم بن سلام في (الغريب المصنّف)^(١) عن الأحمر: مَزْبَلَةٌ وَمَزْبَلَةٌ، وَمَبْطُخَةٌ وَمَبْطُخَةٌ، وَمَقْشَأَةٌ وَمَقْشَأَةٌ.

ومثالٌ مِفْعَلٍ مَطْبَخٌ لمكان الطَّبْخِ، ومَرْفَقٌ لبيتِ الخَلَاءِ. وقال الأخفش في (الوُسْطَى) من تصانيفه: وأما المَرْبُودُ فاسمٌ لم يَرِدْ^(٢) بكسر الميم معنًى، والمِطْبَخُ كذلك؛ لأنَّ المكانَ قياسه أن يكون مَطْبَخٌ. وقال الكسائي والأصمعي: مَرْبُودُ الإبل بالكسر لأنه يَرْبُودُ الإبل: يَحْبِسُهَا، وقد رَبَدْتُهَا، وأنشد^(٣):

عَوَاصِي إِلَّا مَا جَعَلْتُ وَرَاءَهَا عَصَا مَرْبِدٍ تَغْشَى وُجُوهَهَا وَأَذْرَعَا
يعني الخشبة التي تُجْعَلُ على باب الحظيرة تحبس الإبل. وقال: مِيلَغَةُ الكلب: التي يَلْعُقُ فيها. انتهى.

وأما مِفْعَلٌ في الأسماء فكثير، ومنه المِقْنَبُ: لجماعة الخيل، والمِشْوَذُ: العِمَامَةُ، [١/١٤٧:٦] والمِخْوَرُ: العُود الذي في البَكْرَةِ، والمِسْحَلُ: حمار الوحش، والمِشْجَرُ: /عيدان الهَوْدَجِ، والمِخْشَأُ: كساءٌ يُشْتَمَلُ به. وبابُ مِفْعَلٍ في الصفات كثيرٌ، كمِغْشَمٍ للكثير العَشمِ، ومِلَمٌ للكثير لَمُ الأشياءِ، وثوبٌ مِفْضَلٌ للذي تَتَفَضَّلُ به المرأة، وثوبٌ مِحْسَدٍ: يلي الجِسد.

وقوله وَأَفْعَلٌ فهو مِفْعَلٌ تقول: أَعَشَبَ المكانُ فهو مُعْشَبٌ، وَأَبْقَلَ فهو مُبْقَلٌ. وقوله مُثْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ وَمَعْقَرَةٌ نادرٌ أي: إنَّ بناء ذلك من غير الثلاثي نادرٌ لا يقاس عليه، فلا يقال أرضٌ مُضْفَدَةٌ قياساً على مُثْعَلَبَةٍ وَمُعَقَّرَةٍ. قال س^(٤): «ولم

(١) ٢: ٥٦٥.

(٢) ل: لم يُرَدِّ.

(٣) البيت لسويد بن كراع كما في الشعر والشعراء ٢: ٦٣٥، وهو عن الأصمعي بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد ١: ٢٤٧. عني بالعواصي القوافي المذكورة في البيت الأول.

(٤) الكتاب ٤: ٩٤، وفيه اختصار.

يجئوا بنظير ذلك فيما جاوزَ ثلاثة أحرف، وإنما اختصُّوا بها بنات الثلاثة لختِّها، انتهى. والذي حكاه س من الرباعي مُثْعَلِبَةٌ ومُعَقِّرَةٌ بزنة مَفْعُولِ الرباعي بفتح اللام والراء. وحكى أبو زيد عن العرب أنهم يجعلونها بمنزلة الفاعل، فيقولون مُعَقِّرَةٌ ومُثْعَلِبَةٌ^(١) بكسر الراء واللام، يريدون الكثرة. وحكى بعض اللغويين: مكانُ مُعَقِّرَتٍ وأَرْضُ مُعَقِّرَةٍ^(٢)، بكسر الراء فيهما، وصُدِّغَ مُعَقِّرَبٌ^(٣)، بفتح الراء لا غير.

ومعنى قوله مَعْقَرَةٌ^(٤) أي: كثيرة العقارب، كأنه ردُّ العَقَرَبِ إلى ثلاثة أحرف، ثم بنى عليه، وهو بفتح الميم والقاف وسكون العين.

ص: ويُصاغُ لآلةِ الفعلِ الثلاثيِّ مثالُ مِفْعَلٍ، أو مِفْعَالٍ، أو مِفْعَلَةٍ، أو فِعَالٍ.

ش: مثالُ مِفْعَلٍ مِسْعَرٌ^(٥)، ومِطْعَنٌ، ومِكْسَرٌ، ومِضْرَبٌ، ومِثْقَطٌ، ومِخْضَأٌ^(٦)، ومِخْلَبٌ، ومِنْجَلٌ^(٧)، ومِصْفَى، ومِخْرَزٌ، ومِخْيطٌ، ومِثْقَحٌ. وَقَلٌّ في الآلةِ مَفْعَلٌ بفتح الميم نحو مَنَقَلٍ، كما قَلٌّ في المكانِ مِفْعَلٌ بكسرها، وقد حُكِيَ تثليث ميمٍ مِغْزَلٌ^(٨)، والكسرُ أشهر. ومِفْعَلٌ في بعض هذه مقصور من مِفْعَالٍ، ولذلك صَحَّحُوا مَقُولًا^(٩) ومِخْيطًا، ولا ينقاس هذا القصرُ إلا في الشعر، فلا يقال في مِصْبَاحٍ مِصْبَحٌ إلا في الشعر.

(١) اللسان (ثعلب) و(عقرب).

(٢) الغريب المصنف ٢: ٤١٥. والاثنتان في الصحاح (عقرب).

(٣) أي معطوف. الصحاح (عقرب).

(٤) الصحاح (عقرب).

(٥) المسعر: عود تحوَّك به النار عند الاتِّقاد.

(٦) المحضأ: العود تسعَّر به النار.

(٧) المنجل: الآلة التي يُحصَد بها الزرع.

(٨) شرح القصائد السبع ص ١٠٨، ونُسب فيه الضم إلى تميم. وفي الغريب المصنف ٢: ٥٦٣ أن الكسر لغة تميم، والضم لغة قيس، ولم يذكر الفتح. والمغزل: الذي يغزل به الرعاء الصوف.

(٩) المقول: اللسان.

ومثالُ مِفْعَالٍ مُفْتَاخٍ، وَمِضْبَاخٍ، وَمِقْرَاضٍ، وَمِخْرَاثٍ، وَمِنْقَاشٌ^(١).
ومثالُ مِفْعَلَةٍ مِرْآةٍ^(٢)، وَمِكْسَحَةٍ^(٣)، وَمِسْلَةٍ، وَمِسْرَجَةٍ، وَمِرْدَغَةٍ^(٤)،
وَمِطْهَرَةٍ، وَمِرْقَفَةٍ^(٥)، وَمِرْوَحَةٍ. وأما مَنَارَةٌ فليس من الآلات، بل هو مكانٌ تُوضَعُ عليه
عليه الْمِسْرَجَةُ، وَالْمِسْرَجَةُ هي الآلة، وهي التي يُوضَعُ فيها الْفَتِيلَةُ وَالذَّهْنُ.
ومثالُ فِعَالٍ إِرَاثٌ^(٦)، وَسِرَادٌ، وَلَا يَطْرُدُ فِعَالٌ فِي الآلَةِ.
ص: وَشَدَّ بِالضَّمِّ مُسْعَطٌ^(٧)، وَمُنْخَلٌ^(٨)، وَمُدْهَنٌ^(٩)، وَمُدَقٌّ، وَمُكْحَلَةٌ^(١٠)،
وَمُكْحَلَةٌ^(١١)، وَمُخْرُضَةٌ^(١٢)، وَمُنْصَلٌ^(١٣).

ش: هذه الْكَلِمُ جاءت بِضَمٍّ أولُها وَثَالِثُها، وكان قِياسُها كَسَرَ الأولِ وفتحِ
الثالثِ، ولكنهم لم يذهبوا بها مذهبَ ما صيغَ من الفعلِ، ولكن جعلوها أسماءَ لهذه
الأوعية. وقال بعضُ العربِ مِدَقٌّ^(١٣)، فكسره، وجاء به على القياسِ.

* * *

-
- (١) المنقاش: هو الذي يُسْتَخْرَجُ به الشوك وغيره.
(٢) ومثال مفعلة مِرْآة: موضعه في ي بعد قوله قبل قليل: إلا في الشعر.
(٣) المكسحة: المكسنة. والمسلة: الإبرة العظيمة.
(٤) المردغة: لغة في الْمِصْدَغَةِ، وهي الْمِخْدَةُ تُوضَعُ تحت الصُّدْغِ.
(٥) المرفقة: المتكأ. وقيل: الْمِخْدَةُ وجهُها صوف وحشوها إِذْخِرَ.
(٦) الإراث: ما تَوَزَّثَ به النار، أي تَقَدَّح. والسراد: المثقب.
(٧) المسعط: الإناء يُجْعَلُ فيه السَّعُوطُ، وهو الدواء يُصَبُّ في الأنف.
(٨) المنخل: ما يُنْخَلُ به الدقيق ونحوه.
(٩) المدهن: اسم لما يُجْعَلُ فيه الذَّهْنُ. والمدق: اسم ما يُدَقُّ به الشيء.
(١٠) المكحلة: وعاء الكحل زجاجاً كان أو غيره.
(١١) المحرضة: وعاء الخُرْضِ، وهو الْأَشْنَانُ، تُغْسَلُ به الأيدي على إثر الطعام.
(١٢) المنصل: السيف. وبعده في التسهيل ص ٢٠٩ وتهيد القواعد ٨: ٣٨٢٧: «وبالفتح مَنَارَةٌ، وَمَنْقَلٌ، وَمَنْقَبَةٌ».
(١٣) الغريب المصنف ٣: ٦٦٥.

ص: باب أسماء الأفعال والأصوات

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الْفَاعِلُ يَقُومُ مَقَامَهَا غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرُّفُهَا وَلَا تَصَرُّفُ
الْأَسْمَاءِ.

ش: قَوْلُهُ الْفَاعِلُ أَعْمٌ مِنْ (كَلِمَاتٍ)، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: كَلِمَاتٍ.

/وقوله تقوم مقامها أي: مقام الأفعال، وهذا فيه إيهام؛ لأنه لا يُدرى من هذا [٦: ١٤٧/ب]
اللفظ في أي شيء قامت مقامها.

وقوله غير مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرُّفُهَا أي: تَصَرَّفَ الأفعال، ويعني أنَّ أبنيتها لا تختلف
لاختلاف الزمان كالفعل. وَلَا تَصَرُّفَ الْأَسْمَاءِ فِي كَوْنِهَا يُسْنَدُ إِلَى مَدْلُوهَا، فَتُسْتَعْمَلُ
مَبْدَأَةً وَفَاعِلَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَأَمَّا قَوْلُ زهير^(١):

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ، وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ
وقول الآخر^(٢):

فَدَعَوْا نَزَالٍ، فَكَتُّ أَوَّلِ نَزَالٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ
فهذا من الإسناد للفظ، وهو يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

(١) الديوان ص ٧٨ والكتاب ٣: ٢٧١ والكامل ٢: ٥٨٨ والخزانة ٦: ٣١٦ ٣٢٧ [الشاهد
٤٦٧]، وصدرة: وَلَيْعَمَ حَشُو الدَّرَجِ أَنْتَ إِذَا. ورواية أبي حيان مركبة من صدر بيت
للمسيب بن علس وعجز بيت زهير، كما في الخزانة. وورد البيت ملفقاً في إصلاح المنطق
ص ٣٣٦. ويأتي برواية الديوان في هذا الجزء ٦: ١٦٢/ب من الأصل. أسامة: الأسد.
ونزال: أنزل. ولجَّ في الدُّعْرِ: تتابع الناس في الفرع.

(٢) هو ربيعة بن مقروم الضبي. الحماسة ١: ٦٨ [٩] والمرزوقي ١: ٦٢ [٩]. دعوا نزال: صاحوا
نزال نزال.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنها أسماء هو مذهب جمهور البصريين^(١). واحتجوا^(٢) على اسميتها بأنها لا تلزم الاشتقاق، وأنها تجري على أمثلة منخرمة، وأن فيها التعريف والتنكير والثنائي والمركب والمصغر والمثنى والجمع، وأنها تنوُّن للفرق بين المعرفة والنكرة، وتدخل الألف واللام على بعضها كقولهم: النجاءك، بمعنى: انج، وأن ما كان منها نحو نزال إذا سُمِّي بها أعرب عند التميميين^(٣)، بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير، فإنه يحكيه بنو تميم وغيرهم من العرب^(٤). فعلى هذا المذهب يكون مدلول هذه الأسماء ألفاظ أفعال لا أحداثاً وأزماناً، بل تدلُّ على ما يدلُّ على الحدث والزمان.

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعالٌ لدخولها في حدود الأفعال وحقائقها من الدلالة على الحدث والزمان المختصَّ بالمضي أو الاستقبال.

وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعالٌ استعملت استعمالَ الأسماء، أي: جعلت على أبنية الأسماء، واتصلت ضمائرُها بها اتصالها بالأسماء. وهذا راجع في الحقيقة لقول الكوفيين.

وذهب أبو القاسم بن القاسم من نخاة الأندلس إلى أنَّ نزال وصة ودراك وبلة وممة وجميع هذا الصنف الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا أفعالاً؛ وأما ما أصله ظرفٌ، نحو: دُونَكَ زيداً، أو مصدرٌ، نحو: حَذَرَكَ، وفَرَطَكَ^(٥)، فكان يقول: إنها منصوبةٌ

(١) انظر الخلاف فيها في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣ - ١٦٤ والكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣: ١١٢٠ - ١١٢١، ١١٤٧.

(٢) انظر الحديث عن أسماء الأفعال في المسائل الحلييات ص ٩٧ - ١٢٠، ٢١١ - ٢١٩ وإيضاح الشعر ص ٥ - ٣٧ والخصائص ٣: ٤٧ - ٥١، والأدلة على اسميتها فيهن وفي شرح المفصل ٤: ٣٩ - ٤٢.

(٣) الكتاب ٣: ٢٧٧ وإيضاح الشعر ص ١٥.

(٤) الأصول ٢: ١٠٤ والمسائل الحلييات ص ٣٥٦.

(٥) فرطك: اسم فعل أمر، تستعمله إذا كنت تحذر شخصاً من بين يديه شيئاً، أو تأمره أن يتقدم. ل: وفرطك.

بفعلٍ مُضمر لا يجوز أن يظهر؛ لأنَّ ذلك المصدر والظرف عوض عنه. وخالف في جميع ذلك البصريين، ولا تُعرفُ هذه المقالة لبصريٍّ إلا ما رُوي عن المازني في الظروف خاصة.

وفي (البسيط): هي أسماءٌ دالَّةٌ على ما تُدُلُّ عليه الأفعال، ودلائلُها على الزمان بالوضع لا بالصيغ، ولا يَصِحُّ أن تكون أسماءٌ لألفاظِ الفعل. وقيل: هي أسماءٌ للفظه والظاهر^(١) الأول.

واختلفوا: هل هي أسماءٌ للمعاني التي تُدُلُّ عليها الأفعال، أو هي أسماءٌ للمصادر، ثم دخلها معنى الطلب والأمر، فتَبِعَهُ الزمان، أو دخلها معنى الوقوع [١٤٨: ٦] بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر، فتَبِعَهُ الزمان أيضًا في نحو أَوْه.

فذهب جماعةٌ إلى الأول، وهو ظاهر كلام س^(٢) وأبي علي^(٣) والجماعة^(٤)، وهؤلاء أكثرُهم يقول هو اسمٌ لمعنى الفعل. وذهب بعضُ الناس إلى أنه اسمٌ للفعل والفاعل. والصحيح الأول.

وأما عَمَلُها فعلى مَنْ قال إنها أفعالٌ فلائها أفعالٌ، وعلى مَنْ قال إنها أسماءٌ^(٥) فلائها أسماءٌ تَضَمَّنَتْ [معاني الأفعال]^(٦)، فصارت أقوى مِنْ اسمِ الفاعل، أو لأنَّها نابت عن الفعل. وقد ذهب بعضُ النحويين إلى أنها عَمِلَتْ لكونها خَلَقًا عن الأفعال وبدلًا منها، وإن لم تكن مصادر عنده، وصَيَّرَها بمنزلة الظروف العاملة.

(١) والظاهر الأول واختلفوا هل هي أسماءٌ للمعاني: سقط من ك.

(٢) يعني قوله: ((وَلَمْ تَصَرَّفْ تَصَرَّفَ المصادر لأنَّها ليست بمصادر، وإنما سُمِّيَ بها الأمر والنهي)). الكتاب ١: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٦٣ والمسائل الحلبيات ص ٩٨.

(٤) انظر على سبيل المثال البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣ - ١٦٤ والكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣: ١١٢٠ - ١١٢١ والمُلَخَّص ١: ٣٤٧.

(٥) وعلى مَنْ قال إنها أسماء: سقط من ل. ووضع بدلًا منه في ك، ش: أو. وبعده: لأنَّها. وفي ي: ولأنَّها.

(٦) معاني الأفعال: تنمة يستقيم بها السياق.

ص: وحكمها غالباً^(١) في التعدي وال لزوم، والإظهار والإضمار، حكم الأفعال الموافقة معني.

ش: إذا كان الفعل متعدياً فالاسم الدال عليه متعد، نحو رُوِيَ، مدلوله أمهل، فكما تقول: أمهل زيداً، كذلك تقول: رُوِيَ زيداً. وإذا كان لازماً كان لازماً، نحو صه، مدلوله اسكت، فكما تقول: اسكت، ولا يتعدى لمفعول، كذلك تقول: صه، ولا يتعدى لمفعول.

وقال غالباً ليتحرز^(٢) من آمين، فإنها لم يحفظ لها مفعول، واستجبت بمعناها يجوز أن تنصب مفعولاً.

وقوله في الإظهار والإضمار إن عني بذلك أنه كما يضم الفعل ويظهر كذلك^(٣) يضم اسم الفعل ويظهر فليس بصحيح؛ لأنهم نصوا على أن اسم الفعل لا يضم. وإنما كان ذلك عندهم لأن نيابة الاسم عن الفعل مجاز، والإضمار مجاز، فكان يكثر المجاز، فالتزموا فيها الإظهار وأنها لا تضم، وإن كانت مدلولاً يجوز فيها الإظهار والإضمار. وفي كتاب س ما يشعر ظاهره بأن اسم الفعل يضم، أي: يعمل مضمرًا، قال سيبويه^(٤) في (باب الأمر والنهي) من أبواب الاشتغال: «ومثل ذلك: أمّا زيد فافئله، فإذا قلت: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء؛ ألا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبتَه على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على: عليك، كأنك قلت: عليك زيداً فافئله» انتهى كلام س. فقول س «وإن شئت على عليك» تجويز لإضمار عليك، وهي اسم فعل، لكن كلام س متأول على أن

(١) ي: مخالف.

(٢) ي: للتحرز. ك: ليحترز.

(٣) كذلك يضم اسم الفعل ويظهر: سقط من ي.

(٤) الكتاب ١: ١٣٨.

ذلك تفسير معني لا تفسير إعراب، وإنما يريد: وإن شئت نصبت على فعل يدل عليه سياق الكلام، كأنه قال: الزم زيدًا.

وإن عني بالإظهار والإضمار أنه يُضمر فيها الفاعل، ويظهر معها ولا يُضمر، فصحيح؛ ألا ترى أن مثل صه يُضمر فيها كما يُضمر في اسكت، وهيهات يظهر معها الفاعل على نحو قوله^(١): /

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ
ويُضمر فيها أيضًا، نحو قوله تعالى في أحد القولين ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٢)، أي: هيهات هو، أي: الإخراج، وذلك أن مدلولها بُعد، فكما أن بُعد يُضمر فيها الفاعل ويظهر معها، كذلك هيهات، يُضمر فيها ويظهر معها.

وقوله **المُوافِقَتِهَا** معني فيه نَظَرٌ لأنها إن كانت وافقتها معني فذلك من قسم المترادف، وهو اختلاف اللفظين واتفاق المعنى، وعلى ظاهر هذا الكلام لا تكون أسماء لأفعال، وقد قدمنا أن مدلولها لفظ عند بعضهم، ومدلول الفعل حدث وزمان، فإذا لم يتفقا معني على هذا القول.

ص: ولا علامة للمُضمر المرتفع بها، وبروزه مع شبهها^(٣) دليل فعليته.

ش: قوله ولا علامة للمُضمر المرتفع بها عبارة غير صحيحة؛ لأن هذا شيء يشترك فيه اسم الفعل والفعل؛ لأن الفعل أيضًا لا علامة للمُضمر المرتفع به، إنما يبرز هو بنفسه، وليست له علامة تدل عليه، فالعبارة الصحيحة أن يقول: ولا

(١) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦. وزد على ما هنالك المسائل الحلبات ص ٢٤١ والمسائل

الشيرازيات ١: ٢٨٩، ٢: ٥٢٨. العقيق: وإد لبني كلاب بالعالية. وروي آخره: تواصله.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٣٦. والقول الآخر أن اللام في (لما) زائدة، و(ما) الفاعلة. التبيان في

إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣. وانظر ما يأتي في ق ١٥٦/أ من الأصل.

(٣) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢١٠ وتجهيد القواعد ٨: ٣٨٣٥: «(في عدم التصرف)». وفي الثاني

وحاشية التسهيل عن بعض نسخه: «(مع مشبهها)».

يَبْرُزُ معه الضميرُ في حالِ تَثْنِيَةٍ ولا جمعٍ، بل يَسْتَكِرُّ مُطْلَقًا، فتقول: صَبَّ يا زَيْدُ، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هُنْدُ، ويا هندان، ويا هندات، بخلاف اسْكُتْ، فإنك تقول: اسْكُتْ يا زَيْدُ، واسْكُتَا يا زيدان، واسْكُتُوا يا زيدون، واسْكُتِي يا هند، واسْكُتِي يا هندات.

وقوله وَبُرُوزُهُ - أي: بروزُ الضمير مع شَبِّهِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ - دَلِيلُ فِعْلِيَّتِهِ^(١)، وذلك نحو هَلُمَّ، فَإِنَّ لُغَةَ بَنِي تَمِيمٍ^(٢) بروزُ الضمير معه للمخاطب وتأكيدُها بالنون، فتقول: هَلُمَّ وَهَلُمَّا وَهَلُمُّوا وَهَلُمِّي وَهَلُمُّنَّ، فهي في لغتهم فعلٌ، وسيأتي الكلام عليها مُسْتَوْفَى في هذا الباب^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ص: وَأَكْثَرُهَا أَوَامِرُ، وَقَدْ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ أَوْ حَاضِرٍ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعْنَى نَفْيٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ تَعْجَبٍ اسْتِحْسانٍ أَوْ تَنْدِيمٍ، أَوْ اسْتِعْظَامٍ.

ش: قوله وَأَكْثَرُهَا أَوَامِرُ مِثَالُ ذَلِكَ صَبَّ وَمَهْ. وَقَدْ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ مِثَالُ ذَلِكَ هَيَّاهُ، أَي: بَعْدَ، وَشَتَّانَ، أَي: افْتَرَقَ. أَوْ حَاضِرٍ مِثَالُ ذَلِكَ أَفَّ، أَي: أَتَضَحَّرُ، وَسيأتي الكلام عليها إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وفي قول المصنفِ تَسَامُخٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَامِرَ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هِيَ الْأَفْعَالُ لَا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ مَدْلُولَاتُهَا أَلْفَاظٌ، وَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ هِيَ الْأَوَامِرُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَقَدْ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ أَوْ حَاضِرٍ فِيهِ تَسَامُخٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّجِعُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَتَعَقَّدُ أَنَّهَا أَفْعَالٌ، أَوْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ تَدُلُّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَفْعَالُ، إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالْفِعْلُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ؛ فَدَلَّالَتُهَا عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، وَدَلَالَةُ الْأَفْعَالِ بِالصِّيغَةِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَدْلُولُهَا لَفْظًا / فَلَا يَتَّجِعُ ذَلِكَ [لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْحَدَثِ الْمَاضِي]

(١) ي، ك: دليل على فعليته.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٩.

(٣) يأتي في ق ١٤٩/ب - ١٥١/أ من الأصل.

أو الحاضر إنما هو مدلولاتها لا هي، إنما تدل هي على الأفعال، والأفعال هي التي تدل على الحدث الماضي والحاضر.

ومثال تضمينها معنى النفي ما روى الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول إذا قيل له: أبقي عندكم شيء؟ يقول: همهم، أي: لم يبق شيء، وسيأتي الكلام^(١) على هذه اللفظة إن شاء الله.

ومثال تضمينها معنى النهي، ولا يُراد به النهي الصناعي، إنما يُراد به الأمر الذي يُراد به التحذير، نحو حَذَارٍ؛ إذ لا يوجد اسم فعل بمعنى: لا تفعل. قال في (البيسط): الأصل عند النحويين في هذه أن تكون للأمر والنهي، وأعني بالنهي ما يدل على الترك بالوضع كحَذَارٍ لا الذي يكون ب(لا) للنهي^(٢).

ومثال الاستفهام (مَهْمَ) كما جاء في الحديث أَنَّ عبد الرحمن بن عوف رأى عليه رسول الله - ﷺ - أُنْزِرَ صُفْرَةً، فقال له رسول الله - ﷺ - (مَهْمَ)؟ قال: تزوجت يا رسول الله^(٣). كأنَّ المعنى - والله أعلم - أَحَدَثَ لَكَ شيء؟ ف(مَهْمَ) اسم فعلٍ معناه الاستفهام.

ومثال تَعَجُّبٍ اسْتِحْسَانٍ وَأَمْرِ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٤):

وَإِبَابَا أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
ومثال تَعَجُّبٍ التَّنْدُمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) يأتي الكلام عليها في ق ١٦٠/ب من الأصل.

(٢) ما بين القوسين انفردت به ك.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: الباب الأول ٣: ٣، وفي أبواب أخرى.

(٤) الشيرازيات ١: ٣٤٢ والحجة ٤: ٣٣١ وأبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٣ [٥٩٣]. أشنب: ذو

شَنْبٍ، وهو حِدَّةٌ في الأسنان، أو يرد الأسنان وعذوبتها. والزَّرْنَبُ: نبات طيب الرائحة.

(٥) هو زيد بن عمرو بن نُقَيْل كما في الكتاب ٢: ١٥٥، والبيت الأول في ٣: ٥٥٥. وقد تقدم

الثاني في ٥: ٢١. التكر: المنكر.

سَالَتَانِي الطَّلَاقُ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ
وَيَّ كَأَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحْدِ بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ

ومثال الاستعظام قولهم (بَخٍ بَخ) كما جاء في حديث أبي طلحة، فقال رسول الله - ﷺ - (بَخٍ بَخ، ذلك مالٌ رابحٌ) ^(١)، ويقال: بَخٌ، وبَخٍ، وبَخٍ وبَخٍ، فإذا كررت فالاختيار تحريك الأول مُنَوَّنًا وإسكان الثاني. قال أبو بكر بن دُرَيْدٍ ^(٢): معناه تعظيم الأمر وتفخيمه. وقال يعقوب بن السَّكِّيت ^(٣): بَخٌ بَخٌ وبَةٌ وبَةٌ، بمعنى واحد. وقال الداودي ^(٤): بَخٌ كلمة تُقال إذا حُمد الفعل. وقال غيره ^(٥): تُقال عند الإعجاب.

ص: وقد تَصَحَّبَ بعضُها (لا) النافية.

ش: هذه زيادة في بعض النسخ التي رأيتُ عليها خطُّ المصنف، ومثال ذلك قولهم: لا لَعَا، ومنه قولُ أبي بكر بن دُرَيْدٍ في مقصورته ^(٦):

فإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَّتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا : لَا لَعَا

ومعنى لَعَا: إقالة، فإذا أدخل عليه (لا) فكأنه قال: لا إقالة.

ص: فمنها ل(خُذْ): ها وهاء مجردين ومُتَلَوِّينَ ^(٧) كافَ الخطاب بحسب

[المعنى، وتخلُفه همزة هاء مُصَرَّفَةٌ/تَصْرِيفُهُ. ١٤٩:٦/ب]

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الزكاة على الأقارب ٢: ١٢٦ بلفظ (بَخٍ) واحد، وفي أبواب أخرى بهذه الرواية.

(٢) الذي في جمهرة اللغة ١: ٦١: «بَخٌ كلمة تقال عند ذكر الفخر». وما ذكره أبو حيان نسب لابن دريد في شرح النووي على صحيح مسلم ٧: ٨٥ [دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية]. ونسب لابن الأنباري في تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي ١: ٢٦٧.

(٣) كتاب الإبدال له ص ١٢٨ وكتاب الألفاظ ص ١١٣.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٧: ٨٦. [دار إحياء التراث العربي].

(٥) العين ٤: ١٤٦.

(٦) شرح مقصورة بن دريد للتبريزي ص ٢٠ [مكتبة المعارف] والخزانة ١١: ٣٥٨ - ٣٦٤ [الشاهد ٩٣٩]. وألَّتْ: نجت.

(٧) التسهيل ص ٢١٠ وتمهيد القواعد ٨: ٣٨٤٦ ومتلوي. وفي حاشية التسهيل أنه في المساعد: ومتلويين بكاف الخطاب.

ش: هذه الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام: مَرَجَلَة، وَمَنْقُولَة، وَمَشْتَقَّة.

وقوله فَمِنْهَا - أي: مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ - ل(خُذْ) - أي: اسْمًا لِحُذْ - ها وهَاءٌ
مَجْرُودَيْنِ، أي: مِنْ كَافِ الْخَطَابِ، فَتَقُولُ لِلْمَفْرَدِ وَالْمُثْنِ وَالْجُمُوعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ: ها
وهَاءٌ، أَوْ تَأْتِي بِكَافِ الْخَطَابِ بِحَسَبِ مَنْ تَخَاطَبُهُ، فَتَقُولُ: هَاكَ هَاكَ هَاكُمَا هَاكُم
هَّاكُنَّ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ اللَّغَةَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فِي (كِتَابِ الْمُلُوكِ). وَهَاءُكَ هَاءُكَ
هَاءُكُمَا هَاءُكُم هَاءُكُنَّ^(١). قَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): وَالْحَاقُّ الْكَافِ ل(ها) هِيَ لُغَةُ بَنِي دُبَيْرٍ،
وَهِيَ فِي لُغَتِهِمْ اسْمُ فِعْلٍ.

وَتَخْلُفُ الْكَافَ هَمْزُهُ (هَاء) مُصَرَّفَةً تَصْرِيفَ الْكَافِ مِنْ اخْتِلَافِهَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى،
فَنَقُولُ: هَاءٌ هَاءٌ هَاؤُما هَاؤُم هَاؤُنَّ. وَهَذِهِ اللُّغَةُ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ فِيهَا، وَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ
فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَ﴾^(٣)، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْأَخْفَشُ فِي (كِتَابِ
الْمُلُوكِ).

و(ها)^(٤) في هذه اللغات التي ذكرناها اسمُ فعلٍ لأنها لم تتصل بها ضمائر الفاعلين على حدٍّ ما تتصلُّ بالأفعال؛ بل استكنَّ فيها الضمير استكنانه في أسماء الأفعال.

وفي (هَاء) لغاتٌ تكون فيها فعلاً:

أحدها: أن تُصَرِّفَهَا تصْرِيفَ عَاطٍ^(٥)، فتقول: هاءٍ يا رجل، وهائي يا امرأة، وهائيا يا رجلان أو يا امرأتان، وهاءوا يا رجال، وهائينَ يا نساء. وقد ذُكِرَ هذه اللغة الأَخْفَضُ في (كتاب الملوك).

(۱) ي: وهاءك وهاءكما وهاءكم وهاءكن.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٣١. وذكرها الفراء بلا نسبة في لغات القرآن ص ١٤٤.

(٣) سورة الحاقة: الآية ١٩ . وهي ليست في ي .

(٤) ي: وهاء.

(٥) هو أمر من عاطي يُعاطي، أي: ناول. ل: غلط.

الثانية: أن تُصَرِّفَهَا تَصْرِيفَ هَبْ^(١)، فتقول: هَأْ، هَيْي، هَأْ، هَوُوا، هَأْن.
 الثالثة: أن تُصَرِّفَهَا تَصْرِيفَ خَفْ، فتقول: هَأْ، هَائِي، هَاءْ، هَأْوُوا، هَأْن.
 وتقول على هذا (ما أهاء) أي: ما آخذ.
 فهي في هذه اللغات الثلاث فعلٌ لاتصال الضمائر بها على حدٍّ ما تتصل بالأفعال.

وأما (هَاتِ) بكسر التاء فمعناه أَعْطِ، والألفُ منقلبةٌ إمَّا من ياء أو واو، والتاء غير زائدة. وقال الخليل^(٢): الهاءُ مبدلةٌ من الهمزة من آتَى أي: أَعْطَى. وتقول للمرأة هَائِي، وللاثنتين هَاتِيَا، وللجمع المذكر هَاتُوا، وللمؤنثات هَاتِيْنَ. ويقوِّي هذا ما ذكره الخليل من أنه من آتَى. وقد يقال: ليست بفعلٍ لأنَّ لفظ الأمر كأنه قد غيِّرَ ولزم الهاء، وتقول^(٣): إن كانت بك مُهَاتَاةَ، ولا هَائِيَتْ، كلُّه دليل على قوة الفعل، وسيأتي أيضًا الكلام في هَاتِ إن شاء الله.

ص: ومنها لِأَخْضِرَ وَأَقِيلَ (هَلَمْ) الحجازيةُ.

ش: (هَلَمْ) مركبةٌ إجماعًا، هكذا قاله بعضُ مَنْ عاصرنا. وفي (البسيط): ومنهم مَنْ يقول ليست مركبة. وفي كيفية التركيب خلاف: قال البصريون^(٤): هي مركبة من (ها) التنبيه ومن (لَمْ) التي هي فعلٌ أمرٌ من قولهم: لَمْ اللهُ شَعْنَهُ، أي: جَمَعَهُ، كأنه قال: اجمعْ نفسك إلينا - وهذا أحدُ معنييها الذي هو معنى أَقِيلَ - فحذف الألف من (ها) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ونظرًا إلى أنَّ أصل لام (لَمْ) السكون، وحركتها عارضة [١/١٥٠:٦] بنقل / حركة الميم المدغمة إليها، والتركيب مع (ها) لا يضرُّها.

(١) هو الأمر من وَهَبَ.

(٢) العين ٤: ٨٠ والصحاح (هيت) وشرح الكافية للرضي ٢: ٣٠٣.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩١، ولفظه «وتقول: هَاتِ لا هَائِيَتْ، وهَاتِ إن كانت بك مُهَاتَاةً».

(٤) الكتاب ٣: ٣٣٢، ٥٢٩ والأصول ١: ١٤٦ والإغفال ٢: ٢١٧ والمسائل العضديات ص

٢٢١ وإيضاح الشعر ص ٨٨ والمسائل الشيرازيات ١: ١٨٤ وشرح الكافية الشافية ٣:

١٣٩١.

وذهب الخليل^(١) إلى أنها مركبة وأنَّ التركيب لم يُتَّقىها على أصلها.
وقيل^(٢): بل رُكِّباً قبل الإدغام، فسقطت همزتها للدَّرج إذ كانت همزة وصل،
وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأُدغمت،
فصار: هَلَمْ.

وقال الفراء^(٣): هي مركبة من (هَلْ) التي للزجر، و(أَمْ) بمعنى اقصد، فحُذفت
الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وحذفت، فصار: هَلَمْ.

وقال الفارسي^(٤): «لا مدخل هنا للاستفهام». قال ابن جني^(٥): «لا يلزم ما
ذكره الفارسي لأنَّ الفراء لم يدَّع أن (هَلْ) هي التي للاستفهام، وإنما قال: إنها (هَلْ)
التي للزجر والحث». وما قاله ابن جني ليس بجيد لأنَّ الفارسي لم يذكر ذلك ردًّا على
الفراء حتى يلزمه ابن جني ما ذكر؛ وإنما قال: لا يتوهم أحد أن (هَلْ) في نحو (هَلَمْ)
للاستفهام إذ لا مدخل له هنا، وإنما قال: إذ لا مدخل له هنا؛ إذ ذاك يلزم أن تكون
مركبة من (هَلْ) التي للاستفهام ومن (أَمْ) التي هي أمر، وأدوات الاستفهام لا تدخل
على الأوامر، إنما تدخل على ما هو خبر، وما لا يصح استعماله مفردًا إذا دخل على
آخر مفرد لا يصح تركيبه منهما، ولذلك ضعف قول الفراء لأنَّ (هَلْ) عنده هي اسم
فعلٍ للحث، فهي بمعنى الأمر، و(لَمْ) أمر، والأمر لا يدخل على الأمر في حال إرادة
كل واحد لمعناه، فلا يُركَّبان.

(١) الكتاب ٣: ٥٢٩ والخصائص ٣: ٣٥، ٢٣٠ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٣.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٣٦٠.

(٣) معاني القرآن له ١: ٢٠٣ والزاهر ٢: ٢٧٩، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ١٤: ٥٦ إلى
غير سيبويه، ونسب في المفضل ص ١٤٦ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩١ للكوفيين. وفي
شرح الكافية للرضي ٢: ٣١٤ ما نصّه: «وقال الكوفيون: أصله هَلَا أَمْ، وهَلَا كلمة
استعجال».

(٤) إيضاح الشعر ص ٨٨ والمسائل العضديات ص ٢٢٣ والخصائص ٣: ٣٦.

(٥) الخصائص ٣: ٣٦.

وحسُنَ مذهب البصريين لأنَّ حرف التنبيه قد يَدْخُل على فعل الأمر، ويراد بكلُّ منهما معناه؛ ألا ترى أنهم قالوا^(١) في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢) إِنَّ (يا) للتنبيه، وبعده فعل الأمر، فكذلك يجوز أن يَرْكَبَا وَيَصِيرَا كلمةً واحدة. ويدلُّ على أنَّ الأصل (ها لم) أنهم قد نَطَقُوا به، فقالوا (ها لم)، قاله في البسيط.

وقولُ المصنف لِأَخْضِرْ وَأَقْبِلْ يعني أَنَّ هَلُمَّ لهما معنيان: أحدهما أن تكون بمعنى أَخْضِرْ، فتكون متعديةً كما أن أَخْضِرْ متعدية، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٣)، أي: أَخْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ. والثاني أن تكون بمعنى أَقْبِلْ، فتتعدى بـ(إلى) كما تتعدى أَقْبِلْ، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٤)، أي: أَقْبِلُوا إلينا، وتقول: هَلِّمْ إلى الثريد، أي: جِئْ إلى الثريد. ومنهم مَنْ يَعِدِّيها باللام^(٥)، فيقول: هَلِّمْ لِلثريد. ومنهم مَنْ يَحذف الحرف، فيقول^(٦): هَلِّمْ الثريد، أي: اثْبِ الثريد.

وقوله الحجازيةُ يعني أنها لا تكون اسمَ فعل إلا في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا تتصل بها الضمائر على حدٍّ ما تتصل بالأفعال، بل تستكنُّ فيها، فتقول: هَلِّمْ يا رجل، وهَلِّمْ يا امرأة، وهَلِّمْ يا رجلان أو يا امرأتان، وهَلِّمْ يا رجال، وهَلِّمْ يا نساء^(٧).

واحترز بقوله الحجازية من اللغة التميمية، فإنها عندهم فعلٌ بدليل اتِّصال الضمائر بها على حدٍّ اتصاها بالأفعال، فتقول: هَلِّمْ يا رجل، وهَلِّمْ يا امرأة، وهَلِّمْ

(١) الإغفال ٢: ٢١٧ والمسائل الشيرازيات ١: ١٨٤ والمسائل العضديات ص ٢٢١.

(٢) سورة النمل: الآية ٢٥. وهذه قراءة الكسائي. السبعة ص ٤٨٠. وانظر تحريجها في المسائل الشيرازيات ١: ١٨٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٨.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٤ ومثَّل بقوله: هَلِّمْ ذاك.

(٧) الكتاب ٣: ٥٢٩ والأصول ١: ١٤٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٨ والإغفال ٢:

٢١٦ - ٢١٧ والمسائل العضديات ص ٢٢٢.

يا رَجُلَانِ أو يا امرأتان، /وَهَلُّمُوا يا رجال، وَهَلُّمَنَّ يا نساء. هذا^(١) الذي حكاه [١٥٠:٦/ب] البصريون^(٢) وبعض الكوفيين^(٣) عن بني تميم.

وزعم القراء^(٤) أَنَّ الصواب هَلُّمَنَّ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم وإلحاق نون الضمير، فتلتقي بالنون الساكنة، فتُدغم فيها. وما ذكره القراء شاذٌ.

وحكي^(٥) عن أبي عمرو أنه سَمِعَ العرب تقول: هَلُّمَنَّ يا نسوة، بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها، وبعدها نون الإناث. وحكي عن بعضهم «هَلُّمَنَّ»^(٦) بضم الميم، وهو شاذٌ.

وقد ذهب بعض النحويين^(٧) إلى أنها في لغة تميم اسمٌ أيضاً، غُلِبَ فيه جانب الفعلية، وأنه لم يُمحض للفعلية. واستدلَّ على صحة ما ذهب إليه بالتزامهم الفتح في ميمها إذا استكنَّ فيه الضمير، ولو كانت فعلاً محضاً في هذه اللغة لجرت مجرى رُدَّ في جواز تحريكها بالحركات الثلاث، فكنت تقول: هَلِّمْ وَهَلِّمْ وَهَلِّمْ، كما تقول: رُدَّ وَرُدَّ وَرُدَّ، لكنَّ العرب قاطبةً أجمعت على فتح الميم إذا استكنَّ فيها الضمير، وعلى عدم الفلک، فلا يجوز هَلِّمْ كما يجوز ارْدُدْ.

(١) أي: هَلُّمَنَّ يا نساء، بفك التضعيف.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٩ وشرحه للسيرافي ١: ١٨٤ والأصول ١: ١٤٦ والمسائل العضديات ص ٢٢٢ وشرح المفصل ٤: ٦٣، ٦٥.

(٣) لغات القرآن له ص ٦٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧. وحكاها ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢٠ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٢: ٧٢٩ غير منسوبة.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٤ - ١٨٥، ١٤: ٥٥ وشرح المفصل ٤: ٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

(٥) لغات القرآن ص ٦٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٩.

(٦) لغات القرآن ص ٦٣، يريد: يا نسوة. وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٩. «قال القراء: إنما زادوا نوناً على نون النسوة لأنها نون لا يجرها إلا ساكن». ل: هَلُّمَنَّ.

(٧) شرح المفصل ٤: ٦٥ - ٦٦ وحواشيها.

وإنما لم يُتَصَرَّفَ فيها لأنها تُفَلَّتْ بالتركيب، ويدلُّ على أنها صارت كالكلمة الواحدة اشتقاقهم منها فعلاً كما اشتُقَّ من الكلمة الواحدة، حكى الأصمعي^(١) أنه يقال للرجل: هَلُمَّ إلى كذا، فيقول: لا أَهَلِّمْ، بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وفتح الميم مشددة، كأنه رَدَّه إلى الأصل قبل التركيب. ويقول أيضاً: إلام أَهَلِّمْ^(٢)؟ وإذا قيل له: هَلُمَّ كذا، قلت: لا أَهَلِّمُهُ، أي: لا أُعْطِيكَه^(٣)، ذكر نحوه أبو علي.

وما ذهب إليه الجمهور من أنها في لغة التميميين فعلٌ هو الصحيح؛ لأنه قد اتَّصل بها خاصَّةٌ من خواصِّ الأفعال؛ وما ذكر من التزام العرب الفتح ومن عدم الفلْ لا يَهْضُ ذلك أن يخرج من حيز الأفعال؛ لأنَّ ذلك التزامٌ لأحد الجائزين في النظائر، وهذا كثير في لسان العرب، وهو أنهم قد يلتزمون أحد الجائزين. ويدلُّ على ذلك إجماع النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم على أنَّ أَفْعَلَ في التعجب فعلٌ، وإن اختلف الفريقان في أنه فعلٌ أمرٌ حقيقةً أو فعلٌ أمرٌ مجازاً مراداً به الماضي، ومع ذلك فقد التزم فيه أحدُ الجائزين في النظائر، وهو وجوبُ فَلَ مَضَعَفِهِ عند الجمهور، فتقول: أَشِدُّ بزيدي ولا يجوز هنا الإدغام وإن كان يجوز في غيره، تقول: أَحْدِدِ النَّظَرَ، وَأَحْدِ النَّظَرَ.

وأشدُّ من هذا أنه التَّزَمُوا في أَفْعَلَ هذا الذي في التعجب - وإن كان فعلاً - تصحيح عينه، فتقول: أَطُولُ بزيدي! وَأَهْوَنُ بِعَمرو! وإن كان هذا لا يجوز في النظائر، بل يجب الحذف، فتقول: أَجِدِ الجوابَ، ولا يجوز: أَجُودِ الجوابَ، وإن جاء فيكون من الندور بحيث لا يقاس عليه.

(١) الإغفال ١: ٥٢، ٢: ٢١٩ وشرح المفصل ٤: ٦٣. وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٣٤، وفيها بضع لغات.

(٢) في إصلاح المنطق ص ٢٩٠: إلام أَهَلِّمْ؟ وانظر تعليق الحوفي عليه في تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٢٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩٠.

وإذا تَقَرَّرَ هذا / فلا يَبْعُدُ التزامُ الفتحِ في هَلَمْ ولا عَدَمُ الْفَتْحِ وإن كانت فعلاً؛ [١/١٥١:٦]
 بل ذلك في هَلَمْ أسهلُّ مما ذكرناه في فعل التعجب المذكور؛ لأنَّ هَلَمْ قد استعملها
 الحجازيون اسماً واللفظُ اللفظُ، فزُوعي في ذلك شيءٌ من أحكام الاسمية بخلاف أَفْعَلِ
 المذكور، فإنه لم يُسْتَعْمَلْ اسماً في حالة ما، ولا هو على أوزانِ الأسماء المشهورة.
 وفي (البسيط): «وأهلُ نجد^(١) يُلْحَقُونَ بها، تقول: هَلَمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا
 وهَلُمُّنَّ، وقد يلحق بغيرها نحو: هَلَمْ لك ولكما ولكم، وعلى هذا إذا أَدخلتِ النونَ
 الثقيلة قلت: هَلُمِّنَّ يا رجل، وهَلُمِّنَّ يا امرأة، وهَلُمَّانَّ. وَلِقُوَّةُ الفعل فيها زعمُ ابنِ
 السَّراج^(٢) وغيره^(٣) أنها فعلٌ في هذه اللغة» انتهى.

وإذا قلتَ هَلَمْ لك فالتقدير^(٤): إِرَادَتِي لك، فالمضمر الذي هو الكاف هو
 المضمر الذي في هَلَمْ المخاطب، وقد تقولُه لا على هذا المعنى، بل تقول هَلَمْ، ثم
 تُقِيلُ على شخصٍ آخَرَ فنقول له: لك، أي: ائْتِ أنتَ لهذا الأمر، كما تقول: هَلَمْ
 لزيد، إلا أنَّ هذا لَمَّا كان حاضراً خاطبت، وهذانِ خطابانِ في كلمة واحدة.
 وقد أنكر هذا بعضهم، ومنع^(٥) (يا ذاك) لأنَّ النداء خطابٌ لشخصٍ الذي
 هو ذا، والكاف لشخصٍ آخَرَ ليس الأول، كأنه قال: تَنَبَّه أنتَ لهذا الخطاب الذي
 خاطبت به ذا، فقال: خطابانِ في كلامٍ واحدٍ لا يجوز.

قال بعض أصحابنا: والصحيح أنه جائز، وقد ثَبِتَ مِنْ كلامهم، قال تعالى:
 ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾^(٦)، فهذا^(٧) خطاب آخر.

(١) مجاز القرآن ١: ٢٠٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧.

(٢) الأصول ١: ١٤٦.

(٣) مجاز القرآن ١: ٢٠٨.

(٤) الكتاب ١: ٢٤٦.

(٥) نسبه في ارتشاف الضرب ٤: ٢١٨٣ للسيرافي. وتقدم في ١٣: ٢٣٢ أنَّ بعضهم أجازه.

(٦) سورة طه: الآية ٤٩.

(٧) ل، ي: هذا.

ص: وَلَقَدْ أَوْعَجَّلَ أَوْ أَقْبَلَ حَيْهَل.

ش: حَيَّ معناها أَقْبَلَ، وَهَلَا قَرَّ وَتَقَدَّمَ. وقال ابن هشام: «هَلْ وَهَلَا بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى عَجَّلَ» انتهى. وفي (البسيط): «هَلْ ظَاهِرُهَا أَنَّهَا صَوْتُ لِلْإِبْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَحذُوفَةً أَوْ مَعْتَلَّةً، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ هَالٍ^(١) بِهَذَا الْمَعْنَى».

وفي (البسيط) أَيْضًا: «حَيْهَلٌ مَرْكَبٌ مِنْ حَيٍّ وَهَلٍّ، فَفُتِحَتْ يَاءُ حَيٍّ لِلْبِنَاءِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَنُمِّيَ بِهَا الْفِعْلُ، فَتَقُولُ: حَيْهَلُ الثَّرِيدِ، بِمَعْنَى: أَتَيْتِ الثَّرِيدَ وَاحْضَرُهُ، وَ(حَيْهَلًا بِعَمَزٍ)^(٢)، مَعْنَاهُ: أَذْعَهُ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ الْيَاءِ، فَتَقُولُ حَيْهَلٌ. وَالْأَلْفُ فِي حَيْهَلًا إِمَّا لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، فَتَكُونُ لِلْوَقْفِ خَاصَّةً، وَقَدْ تُحذف فِيهِ، وَقَدْ يُفَرَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، أَمَّا حَيٌّ فَيُسْتَعْمَلُ وَحْدَهُ فِي الْأَذَانِ» انتهى.

وتختصُّ حَيٌّ بِاسْتِحْثَاتِ الْعَاقِلِ، وَأَمَّا هَلَا فَلَا اسْتِحْثَاتٍ غَيْرَ الْعَاقِلِ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ لِلْعَاقِلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِي^(٣):

أَلَا حَيًّا لَيْلَى، وَقُولَا لَهَا: هَلَا

فَإِذَا رَكَّبَتْهَا فَقُلْتَ حَيْهَلٌ فَالْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا لِاسْتِحْثَاتٍ مَنْ يَعْقِلُ تَغْلِيًّا لِحَيٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُغَلَّبُ (هَلَا)، فَيُسْتَعْمَلُهَا لِاسْتِحْثَاتٍ مَا لَا يَعْقِلُ.

وتكون متعدية، تقول: حَيْهَلُ الثَّرِيدِ^(٤)، أَي: أَتَيْتِ الثَّرِيدَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٥):

[٦: ١٥١/ب] حَيْهَلُ الصَّلَاةِ، أَي: اقْصِدُوا / الصَّلَاةَ. وَغَيْرَ مُتَعَدِيَةٍ، فَتَعْدَى^(٦) بِأَلَى عَلَى مَعْنَى: تَعَالَى

إِلَى كَذَا، أَوْ بِالْبَاءِ عَلَى مَعْنَى: أَسْرِعْ بِكَذَا، أَوْ بَعْلِ عَلَى مَعْنَى: أَقْبِلْ عَلَى كَذَا.

(١) فِي جَهْرَةِ اللُّغَةِ ٣: ١٣٠٨ وَبِمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٢: ٢٦٩ وَاللِّسَانِ (هَلْ) أَنَّهُ زَجَرَ لِلخِيلِ.

(٢) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٣) عَجَزَ الْبَيْتُ: فَقَدْ رَكَّبْتَ أَمْرًا أَعَزَّ مُحَجَّلًا. هُوَ لَهُ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ١: ٤٤٨ وَالْخَزَانَةُ ٦:

٢٣٨ - ٢٤٦ [الشَّاهِدُ ٤٥٢].

(٤) هَذَا مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ. الْكِتَابُ ١: ٢٤١.

(٥) حَكَى ذَلِكَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَبُو الْخَطَّابِ. الْكِتَابُ ١: ٢٤١.

(٦) الْمَفْصَلُ ص ١٤٨ وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٢: ١٠١٩ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢: ٣١٠.

وفي حَيْهَل لغات^(١): حَيْهَلٌ وَحَيْهَلٌ^(٢)، وقد تُنَوَّنان، فلا تكون إذ ذاك إلا بمعنى (اُنْتُ)، وجاء في الأثر^(٣): (إذا دُمِرَ الصالحونَ فَحَيْهَلًا بِعَمَرَ)، وقال الشاعر^(٤):
 بـ(حَيْهَلًا) يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرُهَا الْمُتَقَاذِفُ
 و(حَيْهَلًا) بإثبات الألف وصلًا ووقفًا من غير تنوين. و(حَيْهَلٌ)^(٥)، حكى
 هذه أبو زيد في كتاب (المِعْزَى) له. و(حَيْهَلُكَ) الكاف للخطاب. وَمَنْ نَوَّنَ جعلها
 نكرة، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ جعلها معرفة. وقال ابن هشام: حَيْهَلًا منونًا، فإذا وقفوا قالوا
 حَيْهَلًا بالألف، ومنهم مَنْ يقول حَيْهَلَةً بهاء السكت، وهي نادرة.

وفي شرح الصَّقَّار: «حَيٌّ قد يُستعمل وحده، وكذلك هَلْ، يقال: هَلْ^(٦)
 الثَّرِيدُ، وإلى الثَّرِيدِ، وتَصِلُ^(٧) (حَيٌّ) ب(على)، فيقال (حَيٌّ على الثَّرِيدِ) خاصَّةً، ولا
 تَصِلُ بنفسها، فإذا رُكِّبَا حذفت أَلِف (هَلَا)، وصارا اسمًا واحدًا يَصِلُ بنفسه وبإلى».
 ص: وَلِأَمْنِهْلِ تَيْدَ وَزُوَيْدَ ما لَمْ تُنْصَبْ حَالًا أو مُصَدَّرًا نَائِبًا عن أَرْوُدٍ مُفْرَدًا،
 أو مضافًا إلى المفعول، أو نعتًا لمصدرٍ مذكورٍ أو مُقَدَّرٍ.

(١) انظرها في الكتاب ١: ٢٤١، ٣: ٣٠٠ - ٣٠١، ٤: ١٦٣ وغريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٧ وإيضاح الشعر ص ٨٠ - ٨٢ والمفصل ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) إذا نَوَّنَّا قِيلَ فِيهِمَا: حَيْهَلًا وَحَيْهَلٌ. ل، ي: وَحَيْهَلٌ.

(٣) هذا قول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - كما في مسند أحمد ٦: ١٤٨ [مؤسسة قرطبة]. وروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - في غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٧ والزاهر ١: ١٣٠. ل: فَحَيْهَلًا.

(٤) هو النابغة الجعدي أو مزاحم العقيلي. الكتاب ٣: ٣٠١ وشرح أبياته ٢: ٢٢٣ والخزانة ٦: ٢٦٨ - ٢٧٥ [الشاهد ٤٦٣]. يزجون: يسوقون. المتقاذف: الذي يتبع بعضه بعضًا. ل: بِحَيْهَلًا يُزْجِرْنَ.

(٥) ل: وَحَيْهَلٌ.

(٦) ل: هَلْ.

(٧) أي: تتعدى.

ش: تَيَّدَ مثل رُوِيْدَ في المعنى وفي أنها تحتل أن تكون مصدرًا واسم فعل، يقال: تَيَّدَكَ زَيْدًا، حكاه البغداديون^(١). فإن كان مصدرًا فالكاف في موضع خفض، وإن كان اسم فعل فالكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. ويظهر من كلام المصنف أنه لا يكون عنده تَيَّدَ إلا اسم فعل؛ ألا تراه كيف لم يُقَيِّدْها بشيء كما قَيَّدَ رُوِيْدًا.

وقال أبو علي الفارسي في (الأبيات المشككة)^(٢) له: «وَأَرَى أَنَّ هَذَا مَأْخُودٌ مِنَ التَّوْدَةِ، فَتَكُونُ الْفَاءُ وَآوًا أُبْدِلْتُ مِنْهَا التَّاءُ، وَالْعَيْنُ هَمْزَةً، وَأُلْزِمْتُ بَدَلَ التَّاءِ بِمَنْزِلَةِ مَا حَكَاهُ س^(٣) مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ يَنْسَ^(٤)».

وما ذهب إليه الفارسي فيه تَكَلُّفٌ، والأظهر أن يكون غير مشتق من التَّوْدَةِ لأنَّ الغالب على هذه الأسماء عدم الاشتقاق؛ بل لا يوجد منها مشتق إلا ما كان مبنياً على فَعَالٍ وَفَعْلَالٍ على ما سيأتي بيانه^(٥) إن شاء الله.

وأما (رُوِيْدَ) فتأتي على أربعة أضرب، وقد ذكر المصنف لها أضرباً أربعة:

أحدها: أن تكون اسم فعل، وهو مبني متعلِّق إلى مفعول بمعنى دَعَ، ويأتي مزيداً بين مفعوله وبينه (ما)، نحو قولهم^(٦): لَوْ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ لَأَعْطَيْتُكَ رُوِيْدَ مَا الشَّعْرَ، أي: قَدَحَ الشَّعْرَ، وبغير (ما) نحو قول الشاعر^(٧):

رُوِيْدَ عَلِيًّا ، جَدَّدَ مَا تُدْزِي أُمَّهُمْ
إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بَغَضُ هُمْ مُتَمَائِرٌ

(١) إيضاح الشعر ص ٣٦.

(٢) إيضاح الشعر ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) الكتاب ٤: ١٠٩.

(٤) ي: يَنْسَ.

(٥) يأتي في هذا الجزء ق ١٦٢ - ١٦٢/ب من الأصل.

(٦) الكتاب ١: ٢٤٣. قال ذلك رجل لشاعر مدحه.

(٧) تقدم البيت في ١١: ١١٣.

وقال آخر^(١) : /

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ ، بعضَ وعيدكم
تُلاقُوا غَدًا خَيْلي على سَقَوَانِ
أي: دَعُوا.

و(رُوَيْدَ) تصغير إِرْوَاد تصغيرَ تَرْخِيم عند البصريين^(٢) ، وتصغير رُوْدٍ^(٣) عند
الفراء^(٤) بمعنى الْمَهْل وَالرَّقْ، قال الشاعر^(٥) :

يَكَادُ لَا تَنْلُمُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ
كَأَنَّهُ ثَمْلٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ
والصحيح ما ذهب إليه البصريون لأنه جاء متعديًا، فلولاً أنه بمعنى أَرُوْدُ أي
أَمْهَلُ لَمَّا تَعَدَّى، ولو كان بمعنى الْمَهْل لَكَانَ لَا يَتَعَدَّى لِأَنَّ الرُّوْدَ بمعنى الْمَهْل^(٦) لَا
يَتَعَدَّى.

وفاعلُ (رُوَيْدَ) مستترٌ في الأفراد والتذكير وفروعهما كسائر أسماء الأفعال، ويَدُلُّ
على تَحْمُلِهَا له العطفُ عليه وتأكيده، نحو: رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا.

الثاني: أن يكون مصدرًا يَنْوِبُ مَنْابَ الفعل، وَيَبْقَى على إعرابه، نحو: رُوَيْدًا
زَيْدًا. ويجوز أن يُضَافَ إلى الفاعل، نحو: رُوَيْدَكَ زَيْدًا، وإلى المفعول، حُكِيَ من
كلامهم: رُوَيْدَ نَفْسِهِ^(٧)، على معنى: رُوَيْدًا نَفْسَهُ، أي: دَغَ نَفْسَهُ، وبهذا يُسْتَدَلُّ على
على أنه يأتي مصدرًا لِأَنَّ أسماء الأفعال لَا تُضَافُ.

(١) تقدم البيت في ١٣ : ١٩.

(٢) شرح الكتاب للسرياني ٥ : ٧ والمقتضب ٣ : ٢٧٨ وإيضاح الشعر ص ٢٨.

(٣) ل: رُوْدٍ.

(٤) شرح الكتاب للسرياني ٥ : ٧.

(٥) الجموح الطُّفْرِيُّ كما في شرح أشعار الهذليين ٢ : ٨٧٢ واللسان (رود). ل: على رُوْدٍ.

(٦) ل: الْمَهْل.

(٧) الكتاب ١ : ٢٤٥. ل: رويد نفسه.

وإذا كان مصدرًا ففي النصب به خلاف: منهم مَنْ منع ذلك لتصغيره كما في اسم الفاعل، وإليه ذهب أبو العباس^(١). ومنهم مَنْ أجاز ذلك، وإليه ذهب الفارسي^(٢)، وخصّه بـ(رُوَيْدًا). ومنهم مَنْ أجاز ذلك في المصدر الموضوع موضع الفعل مطلقًا، وبه قال أبو بكر بن طاهر وتلميذه أبو الحسن بن خروف، وصحّحه ابن عصفور، وسواء في ذلك (رُوَيْدًا) وغيره من المصادر المصغرة الموضوعية موضع الفعل. والصحيح مذهب المبرد في أنه لا ينصب.

فأما قولهم (رُوَيْدَكَ زَيْدًا) فيحتمل أن يكون اسم فعل ولا يكون مضافًا للفاعل، بل الكاف حرف للخطاب، لا موضع لها من الإعراب.

وأما ما حكوا من قولهم (رُوَيْدَ نَفْسِهِ) بالإضافة إلى المفعول فـ(رُوَيْدًا) في هذه الحال مصدر لأنها قد أُضيفت إلى المفعول، ولا دليل في ذلك على أنَّ (نَفْسَهُ) كان منصوبًا قبل الإضافة، كما أنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضيًا ولم يكن فيه ألفٌ ولام يضاف إلى المفعول؛ فتقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو أَمْسٍ، ولا يكون ذلك دليلًا على أنَّ عَمْرًا كان منصوبًا قبل ذلك، فكذلك قولهم (رُوَيْدَ نَفْسِهِ)، فإضافته إلى المفعول لا تدلُّ على أنه كان منصوبًا قبل ذلك.

وفي (البسيط): ويجوز لحاق الكاف لها، نحو: رُوَيْدَكَ، ما عدا الحال أو ما يكون صفةً لنكرة، كقوله عليه السلام: (رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقوارير)^(٣)، أي: أمهل في السَّوق بالنساء.

وذكر صاحب (الصاح)^(٤) أنَّ رُوَيْدًا إذا أفرد كان معناه المصدر، وإذا أُضيف إلى الكاف كان معناه الأمر. وس نص^(٥) على جواز ترك الكاف في الأمر وجعلها في غير الأمر.

(١) كذا! وما في المقتضب ٣: ٢٠٩، ٢٧٧ - ٢٧٨ مخالف لهذا.

(٢) المسائل الشيرازيات ٢: ٥٤٧ - ٥٤٨.

(٣) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في صحيحه ٧: ١١٩.

(٤) الصاح (رود).

(٥) الكتاب ١: ٢٤٣ - ٢٤٤.

/وإذا ألحقت الكاف زُوَيْدٌ^(١) التي هي اسمُ فعلٍ فهي متعيّنة للخطاب، ولا [١٥٢:٦/ب]

جائز أن تكون مجرورةً لأنَّ أسماء الأفعال لا تضاف لكونها تنزلت منزلة الفعل، ولا جائز أن تكون منصوبةً لأنه يجيء من تعدّي فعل المضمر المرفوع إلى مضمره المنصوب المتصل، ولأنه إذ ذاك يكون تعدّي إلى اثنين، وليس شيء من هذه الأسماء ينصب أكثر من واحد. وهكذا يُستدلُّ في كلِّ ما لحقته الكاف من أسماء الأفعال، وهو في (النَّجاءك) أبينُّ لأنَّ فيه أَل، ولا تُجامع الإضافة، وهذه دلائل على بُطلان قول مَنْ زعم أنَّ الكاف اسمٌ^(٢).

الثالث: أن يكون نعتاً لمصدر، وهو معرب، نحو: ساروا سَيْرًا زُوَيْدًا، وفيه خلاف: منهم مَنْ زعم أنَّ زُوَيْدًا الموصوف به هو الذي يستعمل مصدرًا^(٣) إلا^(٤) أنه وُصف به ، فوقَّع موقع (مُرُود)^(٥) كما وصفوا ب(رِضًا) ، فقالوا : رجلٌ رِضًا ، أي: مُرْضِيٍّ. ومنهم مَنْ زعم أنه تصغيرُ (مُرُود) تصغيرُ ترخيم، وليس بمصدرٍ موصوف به.

الرابع: أن يكون حالاً، وذلك في نحو: ساروا زُوَيْدًا، ف(زُوَيْدًا) حال من ضمير المصدر المحذوف الذي دلَّ على إضماره الفعل، التقدير: ساروه، أي: ساروا السَيْرَ في حال كونه زُوَيْدًا. وإنما أُضمر لدلالة (سار) عليه، نحو قولهم^(٦): مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له، أي: كان هو، أي: الكذب الدالُّ عليه كَذَبَ.

والمصنفُ زعم أنه في مثل ساروا زُوَيْدًا نعتٌ لمصدرٍ مقدَّر، وهو الذي عناه بقوله أو مُقدَّرٌ، وهذا يوجد كثيرًا في ألسنة ضُعفاء المعربين. وإنما لم يَجْز أن يكون

(١) ي: رويْدًا.

(٢) ذهب بعضهم إلى أنَّ موضعها رفع، وبعضهم يقول: موضعها نصب. ذكر ذلك السيرافي غير منسوب، وردَّ عليه. شرح الكتاب ٥: ١٣.

(٣) ل، ي: كمصدر.

(٤) ك: لا.

(٥) ك: مُرُود.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩١.

التقدير ساروا سيراً رُوِيْدًا لَأَنَّ رُوِيْدًا صفةٌ غيرُ خاصّةٍ بالموصوف، فلا يجوز حذف الموصوف والحالُ هذه إلا على قُبْح. وقد تكلّم على هذه المسألة س - رحمه الله - ويبيّن في كتابه^(١) أنّ ذلك منصوبٌ على الحال لا على أن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوف.

ص: ولأَسْرَعُ هَيْتَ، وهَيْتَ، وهَيَّا، وهَيَّا، وهَيَّكَ، وهَيَّكَ.

ش: هذه كلّها بمعنى أَسْرَعٍ كما ذكر، ونَقَصَه منها هَيَّكَ بكسر الهاء وتشديد الياء، وهَيْتَ بكسر الهاء وبعدها ياء ساكنة وفتح التاء، وهَيْتُ بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء.

و(هَيْتَ) بفتح الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وقد قرئ بالثلاثة^(٢)، والأشهرُ فتحُ الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وبها قرأ ابن مسعود^(٣)، وابن عباس^(٤)، والحسن^(٥)، وقتادة^(٦)، والبصريون^(٧)، ورويت عن أبي عمرو^(٨)، فعلى هذا يكون يكون فيها لغات: هَيَّا وهَيَّا وهَيَّكَ وهَيَّكَ وهَيَّكَ وهَيْتَ وهَيْتَ وهَيْتَ وهَيْتَ، والكاف اللاحقة لها للخطاب، وكلُّها بمعنى أَسْرَعٍ.

وقال صاحب (اللباب)^(٩): «هَيْتَ اسمُ فعل، معناه: جئتُ لك، وُئِي لوقوعه موقع الماضي»، فعلى هذا يكون خبراً لا أمراً. ثم حَكى بعدُ أنه قيل: «ويكون بمعنى

(١) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٢) ذكر أبو حيان فيها تسع قراءات، انظرها في السبعة ص ٣٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢:

٣٢٢ والمحتسب ١: ٣٣٧ والبحر المحيط ١٦: ٧١ - ٧٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢ والبحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢. وفي البحر المحيط ١٦: ٧٣ أنه كسر التاء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢ والبحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٦) في البحر المحيط ١٦: ٧٢ - ٧٣ أنه كسر الهاء وضم التاء.

(٧) كذا في الأصول! وهو سهو، والصواب: والكوفيون، كما في البحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٨) قرأ بها في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ - في سورة يوسف: الآية ٢٣ - أبو عمرو وعاصم وحمزة وحمزة والكسائي كما في السبعة ص ٣٤٧.

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ٩١. وفيه: «... ومعناه هَيْتَ لك ...» وهو تحريف.

الأمر، أي: ائْتِ»^(١). وحكى أيضاً أن بعضهم قال: «إنه مقدّر بمبتدأ وخبر، والمعنى في الآية: أنا مُتَهَيِّئَةٌ / لك»^(٢). وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور وحكوه من أن [١٥٣: ٦] معناه أَسْرِعْ، ويكون (لك) تبييناً، نحو (لك) في قولهم: سَقِيَا لك، فليس يتعلّق (لك) هَيَّتْ ولا يَسْقِيَا بل بمحذوف، التقدير: لك أعني.

وفي (البسيط): هَيَّتْ بمعنى هَلَّمَ غير المتعدية بمعنى أَقْبَلَ وَتَعَالَ أو أَسْرِعْ، ويقال هَيَّتْ ولا يلحقها ضمير، وإنما يلحق لِمَا بعده، نحو: هَيَّتْ لك ولكما ولكم، واللام للتبيين على نحوها في: سَقِيَا لك، وأما هَيَّتْ به وهَوَّتْ به فمعناه صاح به بلفظ هَيَّتْ، وليس فعلاً له.

ص: وَلَدَغْ بَلَّةً وَكَذَاكَ.

ش: أَمَا (بَلَّةً) فيكون اسم فعلٍ بمعنى دَغَ كما ذكر المصنف، وكذلك ذكره س^(٣)، وعليه قول الشاعر^(٤):

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَتَّى الْحِدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ، فَبَلَّةُ الْجِلَّةِ النَّجْبَا
البيت لابن هرمة^(٥)، وهذه رواية أبي علي^(٦)، ورواه الجوهري^(٧): (مَشْيَ النَّجْبِيَةِ بَلَّةً) بغير فاء. وقول الآخر، هو كعب بن مالك^(٨):

(١) الباب في علل البناء والإعراب ٢ : ٩١. وفيه: «... أي ائْتِي».

(٢) الباب في علل البناء والإعراب ٢ : ٩١.

(٣) الكتاب ٤ : ٢٣٢.

(٤) البيت لابن هرمة في غريب الحديث لأبي عبيد ١ : ١٨٧، وهو بلا نسبة في شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ٣٥. وليس في ديوانه. القطوف من الدواب: البطيء. وَجَلَّةُ الإبل: مَسَاهُا، والواحد جَلِيل، وقيل: الجليل: ما بين الثني إلى البازل. والنَّجْبُ: جمع النَّجِيب، وهو الكريم العتيق.

(٥) البيت لابن هرمة ... بغير فاء: ليس في ي.

(٦) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ٣٥.

(٧) الصحاح (بله).

(٨) تقدم البيت في ٧ : ١٦٢.

تَذَرُ الْجُمَاعَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
كأنه قال: دَعِ الْجِلَّةَ، ودَعِ الْأَكْفَ.

وتكون (بَلَّة) أيضًا مصدرًا كـ(تَرَكَ) النائب مناب (اثْرَكَ)، فتقول: بَلَّةَ زَيْدٍ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ: تَرَكَ زَيْدٍ، وعليه زُوي (بَلَّةُ الْأَكْفِ) بالخفض. وروى أبو زيد^(١) فيه
القلب إذا كان مصدرًا، وهو قولهم: بَهَلَّ زَيْدٌ. وإنما قلنا بمصدريته إذا انجرَّ ما بعده
لأنَّ اسم الفعل لا يُضاف.

وإذا انجرَّ ما بعدَ (بَلَّة) بالإضافة فزعم أبو علي^(٢) أنه مضاف للفاعل، وذكر
أنَّ رواية الكوفيين واختيارهم فيه النصب^(٣)، قال أبو علي: ولو أظهرَ الفاعلَ لقال:
بَلَّةَ زَيْدٌ. قال بعض أصحابنا: والصحيح عندي أنه مضافٌ إلى المفعول لأنه قد نَصَبَهُ
في الرواية الأخرى، والمعنى واحد.

وحكى أبو زيد^(٤) أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُدْخِلُ عَلَيْهِ مِنْ، فيقول: «إِنَّ فَلَانًا لَا
يُطِيقُ أَنْ يَحْمَلَ الْفِهْرَ فَمِنْ بَلَّةٍ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ»، يريد: فكيف يُطِيقُ أَنْ يَحْمَلَ
الصَّخْرَةَ. وهي هاهنا مصدر لأنَّ حرفَ الجرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى اسْمِ الْفِعْلِ. وَيَدْخُلُ عَلَى
أَنَّهُ تَكُونُ مَصْدَرًا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ^(٥) حَكَى: «مَا بَلَّهَكَ كَذَا؟ أَي: مَا لَكَ؟
فَرَفَعَ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: فَمِنْ بَهْلٍ^(٦) أَنْ يَحْمَلَ الصَّخْرَةَ^(٧)، فَقَلَبَ بِدْخُولِ^(٨) (مِنْ)،

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٤، ٣٦.

(٢) نصٌّ في الإيضاح العضدي ص ١٦٥ على أنه مضاف إلى المفعول به. وذكره في شرح
الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٩، ٣٣ - ٣٤، ولم يصرِّح بنوع المضاف إليه.

(٣) واختيارهم فيه النصب ... والصحيح عندي أنه: سقط من ي.

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٤.

(٥) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٥.

(٦) ل، ي: وقال أبو زيد: بعض العرب يقول: نحن بهل.

(٧) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٤.

(٨) ك، ي: فَنَاب مَدْخُول.

والقلب والرفع يدلُّ على أنها مصدر؛ إذ اسمُ الفعل لا تَدْخُل عليه عوامل الجرِّ، ولا يُعْرَب، فنَصَبُها حالٌ كونها اسمًا غيرَ نَصَبِها حين كونها مضافة، فالأولُ بناءٌ كـ(كيف)، والثاني إعرابٌ كـ(ضَرَب).

وحكى الفارسيُّ في (حَلَبِيَّاتِه) ^(١) عن قُطْرُبٍ، وفي غيرها عن أبي الحسن ^(٢)، أنهما أجازا رفعَ ما بعدها على أن تكون بمعنى (كيف)، فتقول: (بَلَّةُ زيدٌ؟) بمعنى: كيفَ زيدٌ؟ وهذا غير محفوظ في كلامهم، ولا سبيل إلى إجازته بالقياس. /وزعم [١٥٣:٦/ب] الدِّينَوْرِيُّ أنها من أدوات الاستثناء، وعَدَّها فيها، فإذا قلت: قامَ القومُ بَلَّةُ زيدًا، فكأنك قلت: إلا زيدًا.

و(بَلَّة) عندنا غيرُ مشتقَّة. وزعمَ العَبْدِيُّ ^(٣) أنها مشتقَّة من لفظ البَلَّة؛ ألا ترى ترى أنهم جعلوها اسمًا لـ(دَغ)، والأَبْلَةُ تاركٌ لأكثرِ الأشياءِ مِن حيث كان غافلاً ساهيًا، فقد بانَ أصلُها.

وذكر أبو الحسن ^(٤) بَلَّةً في حروف الاستثناء، نحو: قامَ القومُ بَلَّةُ زيدًا، أي: إلا زيدًا، وجعلها حرفَ جرٍّ كحاشا. واستدلَّ له أبو علي ^(٥) بأنَّ اسمَ الفعل لم يقع في الاستثناء، فلذلك لم يكن مصدرًا لأنه لا يكون مصدرًا إلا حيث يكون اسمَ فعلٍ. ثم اعترضَ نفسه بـ(ما عدا زيدًا) وبابه، فقال ^(٦): «يمكن أن تكون (ما) زائدة». زائدة. وحكى أبو عُبَيْدٍ ^(٧) وأبو الحسن النصبَ بعدها في الاستثناء. وقال أبو علي:

(١) ليس في مطبوعة الحلبيات، ولعله في القسم المفقود منها.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٢: ١٠٢١ - ١٠٢٢.

(٣) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ٢: ٧٧٩ [رسالة دكتوراه].

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٢ وشرح ألفية ابن معطٍ ٢: ١٠٢٢.

(٥) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٢ - ٣٣.

(٦) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٣.

(٧) في الخزانة ٦: ٢٣٠ عن تذكرة أبي حيان: أبو عبيدة.

ليست في النصب حرفاً لأنها قد جَرَّت، وليس في الاستثناء ما يخفض وينصب إلا وهو متردد بين الحرفية والفعلية. قال: ولا يكون نصبها كنصب (إلا) لهذا ولأنها لا يقع بعدها المرفوع كـ(إلا). ويريد أبو علي أنها لم تخرج عن بابها وإن دخلها معنى الاستثناء، فالخفضُ على أنها مصدر، والنصبُ على أنها اسمُ فعل، والمعنى في: قامَ الناسُ بَلَّةً زيدًا: دَعَ زيدًا أن يكون معهم، أي: لا تَذْكُرْهُ مِنْ جملة القائمين.

وقد حُكي الرفعُ بعدَ بَلَّة، ورُوي بالأوجه الثلاثة (بَلَّةُ الأكْف)، وقيلَ في الرفع: معناه بقي الأكْف، فيكون اسمُ فعلٍ بمعنى المضى. وقيل: بَلَّةُ الرافعةُ بمعنى كيف. وقال صاحب (العين)^(١): بَلَّةُ بمعنى دَع، وبمعنى كيف. وقاله الفراء^(٢). وقال الهروي^(٣): «وَفَسَّرُوا ما في الحديث^(٤) (بَلَّةُ ما أَطْلَعْتُكُمْ عليه) بمعنى دَع، وبمعنى كيف. وقال أبو علي^(٥): «ولم أعلم أحدًا حكى لحاق الكاف بـ(بَلَّة)، وقياسُ جعلها اسمَ فعلٍ أن يجوزَ ذلك».

وفي (البسيط) ما مُلَخَّصُه: بَلَّةُ اسمُ فعلٍ، فَتَنَصَّب، نحو: بَلَّةُ زيدًا، قال س: أي: دَعَ زيدًا^(٦). ومصدرٌ إذا خَفَضْتَ بها، وحرفٌ جرٌّ عند أبي الحسن، ذكره في الاستثناء، قال الشاعر^(٧):

(١) كتاب العين ٤: ٥٥.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١: ١٨٦ وقد حُرِّف فيه فجعل: كَفَّ.

(٣) يعني أبا عبيد. غريب الحديث ١: ١٨٦.

(٤) هذا جزء من حديثٍ قدسيٍّ أخرجه البخاري في صحيحه ٦: ٢١، وهو: (أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ، دُخْرًا، بَلَّةُ ما أَطْلَعْتُكُمْ عليه)، وفي مواضع أخرى من صحيحه، وأخرجه مسلم في صحيحه ٤: ٢١٧٤، ٢١٧٥، وفيه: (بله ما أطلعكم الله عليه)، ورواية أبي حيان موافقة لما في البديع ١: ٥٣٠.

(٥) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٧) هو أبو زُبيد الطائي. ديوانه ص ٦٤٢ ط. بيروت وإيضاح الشعر ص ٣٢، ٣٥ والخزانة ٦: ٢٢٨ - ٢٣٧ [٤٥٧]. آونة: جمع أوان، وهو الحين. والجهد: والوسع والطاقة. وأسع: أطيَق.

حَالُ أَتْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةً أُعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مِثِّي ، بَلْهَ مَا أَسْعُ
 قال^(١): لأنه وقع في الاستثناء، فلا يكون اسم فعلٍ لأنه كان يكون جملة،
 والجمْلُ في الاستثناء نحو: لا يكون، وليس عَمْرًا، وعدا بكراً، لا تكون أمراً، وهذا فيه
 معنى الأمر، فلم يكن^(٢) لأنه لا نظير له. ولا يكون مصدرًا لأنه لم يقع في الاستثناء
 من المصادر إلا مُتَأَوَّلٌ في قولهم: ما عدا زيدًا، والتقدير: مجاوزهم زيدًا، مع أنه
 يحتمل^(٣) أن تكون (ما) زائدة، فيكون عدا فعلًا، فلو جعلناه مصدرًا كان لا نظير له
 إلا على احتمال، فبقي أن يكون حرفًا، والحروف قد وقعت في الاستثناء، نحو: خلا
 وحاشا. فعلى مذهب س (بَلْهَ مَا أَسْعُ) مصدرٌ مضافٌ أو اسمُ فعلٍ، وعلى رأي أبي
 الحسن حرفٌ جَرٌّ. وكذلك قوله^(٤): /

[٦: ١٥٤/]

فَدَتِ نَفْسِي وَرَاحِلَتِي وَأَهْلِي نَجَادَكَ بَلْهَ مَا تَحْتَ النَّجَادِ
 وأما كذاك فحكى النصب فيها بعضُ أهل اللغة^(٥)، وأنشد لجرير^(٦):
 يَفْلَنْ وَقَدْ تَلَاخَقَتِ الْمَطَايَا كَذَاكَ الْقَوْلَ، إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا
 أي: دَعِ الْقَوْلَ. وهي مركبةٌ من كاف التشبيه ومن اسم الإشارة، والكافُ
 بعدها للخطاب، وزال بالتركيب معناهما، وضُمْنَا معنى دَعُ.

ص: وَلَا سَكْتُ صَهْ، وَلَا نَكْفِفُ إِنَّهَا وَمَهْ، وَلِحَدَّثِ إِنَّهْ.

ش: مَهْ وَصَهْ وَإِنَّهُ تُسْتَعْمَلُ سَاكِنَةً مَوْضِعَ فَعْلِ الْأَمْرِ، فَ(مَهْ) اسْمُ فِعْلٍ
 ل(انْكَفِفْ)، وَ(صَهْ) اسْمُ (اسْكُتْ). وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُنَوِّنُ الثَّلَاثَةَ، فَيَكْسِرُ، فَيَقُولُ:

(١) الفقرة في إيضاح الشعر ص ٣٢ - ٣٣ بتصرف.

(٢) أي: فلم يكن اسم فعل.

(٣) ل، ي: لا يحتمل.

(٤) هو أبو ذؤاد الإيادي كما في إيضاح الشعر ص ٣٥، وعنه في شعره ص ٣١٠.

(٥) كتاب العين ٨: ١٩٥.

(٦) الديوان ١: ٣٥٣ وكتاب العين ٨: ١٩٥ والخصائص ٣: ٣٧. العين: الرقيب.

مِهْ وَصَهْ وَإِيهْ، فتجرى مجرى المصدر المنكّر، كأنه قال: سُكُوتًا وَانْكِفَافًا وَزِيَادَةً. ومنهم مَنْ يَكْسِرُ الثلاثةَ وَلَا يُنَوِّنْ، فتجرى مجرى المصدر المعرّف باللام، وهو السُّكُوتُ والانْكِفَافُ والزِّيَادَةُ.

والمشهورُ أَنَّ مَهْ بِمَعْنَى اكْثُفْ، وَصَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ. وقد قيل: إِنَّ مَعْنَى مَهْ اسْكُتْ، وَمَعْنَى صَهْ اكْثُفْ. وَتَفْسِيرُ صَهْ أَوْ مَهْ بِمَعْنَى اكْثُفْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِمَعْنَى انْكِفَافٍ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مَهْ وَصَهْ لَا يَوْجِدَانِ مُتَعَدِّينِ فَيُفَسَّرَا بِاكْثُفْ بَلْ لَازِمَيْنِ، فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَا بِانْكِفَافٍ لِأَنَّهُ لَازِمٌ، وَاكْثُفٌ مُتَعَدٍّ.

وَمَنْ جَعَلَهَا مَعَارِفَ فَلَمْ يُنَوِّنْ طَلَبَ الانْكِفَافَ عَنْ فِعْلٍ مُعَيَّنٍ، وَالسُّكُوتَ عَنْ فِعْلٍ مُعَيَّنٍ، وَالتَّمَادِيَّ فِي حَدِيثٍ مُعَيَّنٍ، قَالَ ^(١):

وَقَفْنَا، فَقُلْنَا: إِنَّهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَمَنْ نَكَّرَهَا لَمْ يُنَوِّنْ، وَطَلَبَ الانْكِفَافَ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ، وَالسُّكُوتَ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ، وَالتَّمَادِيَّ فِي أَيِّ حَدِيثٍ.

وَأَمَّا (إِيَّهَا) فَالتَّنْوِينُ اللاحقُ لَهَا تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، وَمَعْنَاهُ طَلَبُ الْكَفِّ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ. وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهَا مَعْرِفَةً، فَيَقُولُ: إِيَّهْ، وَلَا يُنَوِّنْ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمَعْنَاهُ طَلَبُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ مُعَيَّنٍ.

وَفِي (البسيط): «صَهْ وَمَهْ فِي الْأَصْلِ أَصَوَاتٌ اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَلِهَذَا جَزَتْ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَيُرَادُ بِصَهْ اسْكُتْ، وَمَهْ اكْثُفْ. وَكَذَلِكَ (يَاءٌ) ^(٢)، قَوْلُ الرَّاعِي ^(٣) لَصَاحِبِهِ مِنْ بَعِيدٍ، أَي: أَقْبِلْ، وَأَصْلُهَا لِلْإِبْلِ.

(١) عجزه: وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ. وَهُوَ لَذِي الرِّمَةِ. الدِّيوَانُ ٢: ٧٧٨ وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٢: ٤٩٤. الْبَالُ: الشَّانُ وَالْحَالُ. وَالبَّلَاقُ: الْخَالِيَةُ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْمَخْطُوطَةِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «يَقُولُ الرَّاعِي لَصَاحِبِهِ مِنْ بَعِيدٍ: يَا إِيَّاهُ، أَي: أَقْبِلْ» الصَّحَاحُ (بِهَيْه) ٦: ٢٢٥٨.

(٣) ل: الدَّاعِي.

ويدخلها التنوين، فتقول مَهْ مَهْ مَهْ^(١) يا هذا، قال المبرد^(٢): إذا وصلت فليس إلا التنوين. وَمَنْ فَسَّرَهَا بمعنى المصدر قال فيها سُكُوتًا يا هذا وكفًا، فإذا لم تنوّن فكأنك تطلب^(٣) منه سكوتًا خاصًا لعلمه، فإذا نَوَّنْتَ لم تخصّص له نوعًا دون نوع.

وَأَمَّا إِيَّاهُ فمعناه زِدْ مِنْ حَدِيثِكَ، وزيادةً من حديثك، وَلَزِمَهَا التنوين على مذهب س^(٤)، ونقلُ اللغويين^(٥) إِيَّاهُ، فإذا نَوَّنْتَ أَرَدْتَ^(٦) حديثًا من الأحاديث. وَأَمَّا إِيَّاهُ فمعناه كَفًا، وكَفًا لازم التنوين» انتهى.

وفي (شرح س لِلصَّفَّارِ البَطْلَيْسِيِّ): «وَأَمَّا إِيَّاهُ^(٧) فمعناه حَدَّثْ أَوْ زِدْ، لكن استعمل هذا اللفظ لازمًا، لا يقال: إِيَّاهُ كَذَا» انتهى. وقد استعمله بعضُ الشعراء [١٥٤:٦/ب] المولدين متعديًا، قال^(٨):

إِيَّاهُ أَحَادِيثُ نَعْمَانٍ وَسَاكِينِهِ
وما أظنه يَصِحُّ.

ص: وَلَا غَرْ وَنَهَا، وَلَا سَجَبَ آمِينَ وَأَمِينَ، وَلَا زَفَقَ بَسَّ.

(١) ل، ي: وَمَهْ.

(٢) قال ذلك قبله ابن السكيت. إصلاح المنطق ص ٢٩١.

(٣) ل: فكأنك لم تطلب.

(٤) الكتاب ٣: ٣٠٢ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٤٥.

(٥) في الغريب المصنف ٣: ٧٣٢ أنه منوّن. وفي العين ٤: ١٠٤ أنه يُسْتَعْمَلُ منوّنًا وغير منوّن.

وفي إصلاح المنطق ص ٢٩١ أنك تقول في الوقف: إِيَّاهُ، بلا تنوين، وفي الوصل: إِيَّاهُ، بالتنوين.

(٦) ك: زدت.

(٧) ي: إِيَّاهُ.

(٨) عجز البيت: إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَحْبَابِ أَسْمَأَرْ. وهو لأبي منصور علي بن الحسين الكاتب

المعروف ب(صَرَّرَ دُرَّ بْنَ صَرَّرَ بَعْرَ) المتوفى سنة ٤٦٥. والبيت من قصيدة في ديوانه ص ٢٧.

نعمان: وإِ بين مكة والطائف. إِيَّاهُ: سقط من ل، ي.

ش: الغراء هو اللصوق بالشيء، يقال: غَرِيَ يَغْرِى غَرَاءً بالمد، ومدّه شاذٌّ، والإغراء هو التسليط، وهو راجع لمعنى الإلصاق، فإذا قال وَبِهَا فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ تَسَلَّطْ.

وذكر ثعلبٌ في (الفصيح) وَبِهَا إِذَا زَجَرْتَهُ عَنْ الشَّيْءِ وَأَغْرَيْتَهُ بِهِ، وهكذا قال أبو منصور محمد بن علي الجبّان الرازي^(١): «وَبِهَا اسْمٌ لِقَوْلِكَ أَنْزَجِرْ أَوْ اغْرِ». وفي بعض نسخ (الفصيح): «وَوَيْبُهَا إِذَا حَكَّتْهُ عَلَى الشَّيْءِ وَأَغْرَيْتَهُ بِهِ، وهذا هو الصواب»، وإليه ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ^(٢)، وأبو الحسن الهروي^(٣). قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ^(٤): دُرُسْتُوَيْهِ^(٤): «إِنَّمَا هِيَ حَصٌّ لَا غَيْرَ، وَلَا تَكُونُ زَجْرًا». وأنشد الهروي^(٥):

وَبِهَا حُثَيْمٌ إِنَّهُ يَوْمٌ دَكَّرَ وزاحم الأعداء بالثبّت العَدَرُ
وقال آخر^(٦):

وَبِهَا فِدَاءٌ لَكَ يَا فَضَالَه أَجْرَه الرُّمَحَ ، وَلَا تُهَالَه
وأما آمينٌ فذكر فيها لغتين ، وقد ذكرهما أحمد بن يحيى في (الفصيح)^(٧)، وأنشد في مدّ آمين^(٨):

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

(١) شرح الفصيح له ص ١٨٧.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه له ص ٢٤٧ [طبعة القاهرة ١٩٩٨م].

(٣) إسفار الفصيح له ١ : ٥٥٠.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه له ص ٢٤٧ [طبعة القاهرة ١٩٩٨م] وفيه تقديم وتأخير.

(٥) إسفار الفصيح ١ : ٥٥٠، والبيت للأعشى. الديوان ص ٣١٩ وبينهما ثلاثة أشطار. خثيم:

خثيم: ابن أخيه. والثبت الغدر: الذي يثبت في القتال حين يتخلف الناس.

(٦) النوادر ص ١٦٣ والمقتضب ٣ : ١٦٨ وسر صناعة الإعراب ١ : ٨١ - وفيه تحريجه - وإسفار

وإسفار الفصيح ١ : ٥٥١. أجزه الرمح: طعنه وتركه فيه.

(٧) إسفار الفصيح ٢ : ٨٤٨، ٨٤٩.

(٨) البيت لمجنون ليلي. ديوانه ص ٢١٩ وتحذيب إصلاح المنطق ص ٤٣٩. وهو بلا نسبة في

إصلاح المنطق ص ١٧٩ والحماسة البصرية ٣ : ١٢٧٩ [١١٧٠]. ونسب في إسفار

الفصيح ٢ : ٨٤٩ واللسان (أمن) لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه. ل، ي: ويا رب.

وَأَنْشَدَ فِي الْقَصْرِ^(١):

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ إِذْ سَأَلْتُهُ أَمِينٌ ، فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا

ص: وَلَقَرَقَزَ قَرَقَارٍ.

ش: قَالَ أَبُو النَّجْمِ^(٢):

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارٍ وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ

أَي: قَالَتْ لِلْسَحَابِ: قَرَقَزْ، أَي: صَوِّتْ. وَقَالَ النَّابِغَةُ^(٣):

يَدْعُو بِهَا وَلِدَانُهُمْ غَزْعَارٍ

مِنْ غَزْعَزٍ، وَهِيَ لَعِبَةٌ لِلصَّبِيَّانِ يَتَدَاعَوْنَ بِهَا لِيَجْتَمِعُوا.

وَحَكَى ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي (كِتَابِ لَيْسَ)^(٤) أَنَّهُ يُقَالُ جَرَجَارٍ بِمَعْنَى قَرَقَارٍ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ أَنَّ قَرَقَارٍ اسْمٌ فِعْلٍ هُوَ مَذْهَبٌ س، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي غَزْعَارٍ^(٥). وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ^(٦) أَنَّ سَ غَلِطَ فِي هَذَا، وَأَنَّ قَرَقَارٍ وَغَزْعَارٍ حِكَايَةٌ لِلصَّوْتِ، كَمَا يُقَالُ غَاقٌ غَاقٌ، وَجَاءَ جَاءَ، وَحُوبٌ حُوبٌ، وَحَكَى مِثْلَهُ عَنِ الْمَازِنِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو. وَالْأَظْهَرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ س، وَمَا يُقَوِّي ذَلِكَ وَجُودُ مِثْلِ قَرَقَارٍ اسْمٍ فِعْلٍ فِي غَيْرِ

الْأَمْرِ، حَكَى /ابْنُ كَيْسَانَ فِي (تَصْرِيفِهِ) أَنَّهُ يُقَالُ: هَمَّاهُ، وَحَمَّاهُ، وَتَحَمَّاهُ، وَتَجَبَّاهُ، [٦: ١٥٥/١] أَي: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، وَأَنْشَدَ^(٧):

مَا كَانَ إِلَّا كَاَصْطِفَاقِ الْأَقْدَامِ حَتَّى أَتَيْنَاهُمُ ، فَقَالُوا: هَمَّاهُ

(١) البيت الجُبَيْرُ بْنُ الْأَصْبِطِ كَمَا فِي تَهْذِيبِ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٤٣٩. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي إِصْلَاحِ

الْمَنْطِقِ ص ١٧٩ وَالزَّاهِرِ ١: ١٦٢ وَإِسْفَارِ الْفَصِيحِ ٢: ٨٤٨. فَطَحِلَ: اسْمُ رَجُلٍ.

(٢) الدِّيَّانُ ص ٢٠٣، ٢٠٤ وَبَيْنَهُمَا تِسْعَةُ أَشْطَارٍ. وَالْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ ٣: ٢٧٦. وَمَعْنَى الشَّطْرِ

الشَّطْرِ الثَّانِي: اخْتَلَطَ مَا عُرِفَ مِنَ الدَّارِ بِمَا أَنْكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ جَلَّلَ الْأَرْضَ كُلَّهَا.

(٣) صَدْرُهُ. مُتَكَنِّفِي جَنْبِيْ غُكَاظَ كِلَيْهِمَا. الدِّيَّانُ ص ٥٦.

(٤) لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٥) الْكِتَابُ ٣: ٢٧٦، ٢٨٠.

(٦) الْإِتِّصَارُ لِسَبْيُوهِ عَلَى الْمُبَرِّدِ ص ٢٠١ - ٢٠٢ وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَبْرَا فِي ١٢: ١٠٦، ١٠٧.

(٧) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٥: ٣٨٣ وَالْخَصَائِصُ ٣: ٤٤. الْإِصْطِفَاقُ: الْإِضْطِرَابُ.

ص: وَلِبَعْدَ هَيْهَاتَ.

ش: هي بمعنى بَعْدَ أو تَبَاعَدَ أو بمعنى المصدر. والحجازيون^(١) يفتحون تاء هَيْهَاتَ، وأسد وتميم يكسرونها، وبعضهم يضمُّها، وقرئ بِهَنَّ^(٢)، وبفتح التاء قرأ الجمهور^(٣)، قال الشاعر^(٤):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعِرَاقُ وَأَهْلُهُ
وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعِرَاقِ تُوَاصِلُهُ
وَهَيْهَاتًا، قال الشاعر^(٥):

تَذَكَّرُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا
وَهَيْهَاتَ هَيْهَاتًا إِلَيْكَ رُجُوعُهَا
وقرأ يزيد بن القَعْقَاعِ^(٦) (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ)، وقرأ عيسى بن عمر^(٧)
(هَيْهَاتِ)، وقرأ ابن أبي حيوه^(٨) (هَيْهَاتِ)، ومن كلامهم: هَيْهَاتَ مِنْكَ الشَّامُ^(٩)،
وهيهات^(١٠)، قال^(١١):

(١) المفصل ص ١٥٢، وفيه لغة أسد وتميم أيضًا، وَأَنْ ضَمَّ التَّاءَ لُغَةً بَعْضُ الْعَرَبِ. وانظر البديع لابن الأثير ١: ٥٢٩ وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٣ - ١٠٥.

(٢) القراءات التي ذكرها أبو حيان كلها في المحرر الوجيز ٤: ١٤٣ والبحر المحيط ١٩: ٣٨٢ - ٣٨٦، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾. سورة المؤمنون: الآية ٣٦.

(٣) المحتسب ٢: ٩١ والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٨.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦.

(٥) الأحوص. الديوان ص ١٩٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٤٠ وإيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٩٩ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٧٣. ل، ي، ك: أَتَذَكَّرُ.

(٦) المحتسب ٢: ٩٠ والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٨.

(٧) المحتسب ٢: ٩٠.

(٨) المحتسب ٢: ٩٠، وفيه: أبو حيوه. وروي عن أبي حيوه وغيره: هيهات. انظر تفصيل ذلك في معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٦: ١٧١ - ١٧٥.

(٩) شرح كتاب سيويه للسيرافي ١١: ٢١٤.

(١٠) وهيهات: انفردت به ك.

(١١) هو أبو النجم يصف إبلاً قطعت بلادًا حتى صارت في القفار. ديوانه ص ١٠٧. ونسب إلى مُحَمَّدِ الْأَرْقَطِ فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (هيه) وَالتَّاجِ (صنيع). والشاهد بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٤١٤ وشرح المفصل ٤: ١٠٦. الأناوي: الغريب.

يُضْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَّاتٍ هَيْهَاتُ مِنْ مُضْبِحِهَا هَيْهَاتُ
 وقرأ عيسى بن عمر الهمداني^(١) (هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ) على نية الوقف. وهذه
 اللغات الست هي الأشهر. وحكي: أَيْهَاتَا وَأَيْهَاتُ وَأَيْهَاتِ وَأَيْهَاتِ وَأَيْهَاكَ،
 والكاف للخطاب، قال^(٢):

أَيْهَاكَ مِنْ نُورِ الْهَدَى أَيْهَاكَ

وَأَيْهَا وَإَيْهَا، وقيل: لَا تُسْتَعْمَلُ أَيْهَا إِلَّا إِذَا كَرَّرُوا، والصحيحُ استعمالُهَا مِنْ غَيْرِ
 تَكَرَّرٍ، قال^(٣):

وَمِنْ دُونِي الْأَعْيَارِ وَالْقِنْعُ كُلُّهُ وَكُتْمَانُ أَيْهَا مَا أَشَدَّ وَأَبْعَدَا
 وَيُرْوَى: مَا أَشَتْ^(٤)! وَهَيْهَا وَهَيْهَانِ وَأَيْهَانِ^(٥) وَأَيْهَانِ.

وذكر رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَانِي
 اللُّغَوِي^(٦) فِي هَيْهَاتِ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ وَجْهًا: هَيْهَاتُ وَأَيْهَاتُ وَهَيْهَانِ وَأَيْهَانِ وَهَيْهَاتِ
 وَأَيْهَاتِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ السِّتِّ مَضْمُومَةٌ الْآخِرِ وَمَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، وَكُلُّ
 وَاحِدَةٍ مَنُونَةٌ وَغَيْرُ مَنُونَةٍ، فَذَلِكَ سِتَّةُ وَثَلَاثُونَ وَجْهًا. وَقِيلَ: هَيْهَاتَا بِالْأَلْفِ، وَأَيْهَاءُ.
 وَأَلْفُ هَيْهَاتٍ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ كَأَلْفِ حَاحِيَتْ^(٧)، الْأَصْلُ حَيْحِيْتُ، لَا زَائِدَةٌ
 فَتَكُونُ مِنَ الْهَيْئَةِ وَمَعْنَاهَا، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ بِمَعْنَى بَعْدَ، وَهَيْهَ زَجَرٌ وَإِعَادٌ؛ لِقَوْلِهِ^(٨):

(١) المحتسب ٢: ٩٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت في إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٠١ وتهذيب اللغة ٦: ٤٨٥ والسيرافي ١١: ٢١٤.

(٤) هذه رواية إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٠١ وتهذيب اللغة ٦: ٤٨٥.

(٥) وَأَيْهَانٌ: ليس في ل.

(٦) التكملة والذيل والصلة له (هيه) ٦: ٣٦١. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٩٩ والمذكر

والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٧٢ - ١٧٣ وشرح المفصل ٤: ١٠٦ - ١٠٩.

(٧) حاحيْتُ: صحت بالضأن حاء، وهو زجر لها.

(٨) رؤية. الديوان ص ٤ والخصائص ٣: ٤٣ والمحتسب ٢: ٩٣. منحرق الرياح: مَهْبُهَا.

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرِقِ هَيْهَاتُهُ

أي: بَعْدَ بَعْدِهِ، كما قالوا جُرْنُ جُنُونُهُ، وَضَلَّ ضَلَالُهُ، فبني من هَيْهَاتَ مصدرًا [٦: ١٥٥/ب] على فَعْلَالٍ كَالزَّلْزَالِ وَالْقُلُقَالِ. / وأيضًا ف(هَيْه) من باب سَلِس، وهو قليل، وبابٌ حَاحَيْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ، فَحَمَلُهُ عَلَيْهِ أَوَّلَى.

وَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ كَتَبَهَا بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا مُفْرَدَةٌ كَأَرْطَاة^(١)، وَمَنْ كَسَرَهَا كَتَبَهَا تَاءً عَلَى لَفْظِهَا لِأَنَّهَا جَمْعٌ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَقْفُ الْعَرَبِ عَلَى الْمَفْتُوحَةِ بِالْهَاءِ وَعَلَى الْمَكْسُورَةِ بِالتَّاءِ، وَالْفَتْحُ كَمَا تَقْدَمُ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَالْكَسْرُ لُغَةُ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ. وَأَمَّا إِذَا ضُمَّتْ فَقِيلَ هَيْهَاتُ فَاخْتَلَفَ فِي كِتَابِهَا: فَمَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهَا تُكْتَبُ بِالتَّاءِ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا ضُمَّتْ فِي الْجَمْعِ. وَمَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي^(٢) أَنَّهَا تُكْتَبُ بِالْهَاءِ، وَيَرَى أَنَّ الضِّمَّةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِنَاءً وَأَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا، وَالْكَلِمَةُ بِمَعْنَى الْبُعْدِ، وَلَمْ تُجْعَلِ اسْمًا لِلْفِعْلِ فَتُبْنَى.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ يَكُونُ الْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هَيْهَاتَ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْمَجْرُورُ فِي أَحَدِ قَوْلِي ابْنِ جَنِّي^(٢)، وَيَكُونُ هَيْهَاتُ إِذْ ذَاكَ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ، بُنِيَ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ اسْمٌ فَعَلٍ لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ عِنْدَهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَتْ فِي حَالٍ ضَمِّهَا أَوْ كَسَرَهَا جَمْعًا لِرَهَيْهَاتٍ الْمَفْتُوحَةِ فَلِمَ لَمْ يَقُولُوا هَيْهَاتٍ كَأَرْطِيَّاتٍ وَمُصْطَقِيَّاتٍ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْمَعْرَبِ، وَأَمَّا الْمَبْنِيُّ فَتُحْدَفُ مِنْهُ الْأَلْفُ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا تُحْدَفُ فِي التَّنْيَةِ؛ بَلْ إِذَا حُذِفَتْ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنَ الْمَعْرَبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

(١) الأَرطَاة: واحدة الأَرطَى، وهو شجر يدبغ به.

(٢) المحتسب ٢: ٩١. وتكون هيهات اسمًا معربًا فيه معنى البعد، والتقدير: البعدُ لوعدكم. وفي

القول الآخر تكون مبنية على الضم كما بنيت نحن، ثم اعتقد فيها التنكير، فلحقها التنوين.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٩٤ واللسان (آخر).

وَيَتَّقِي السَّيْفَ بِأَخْرَاتِهِ مِنْ دُونَ كَفِّ الْجِسَارِ وَالْمَعْصَمِ
يريد: بِأَخْرَاتِهِ^(١)، فَلَأَنْ تُحْدَفَ مِنَ الْمَبْنِيِّ أُولَى.

والهمزة في أَيُّهَا وَأَيُّهَا بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ، وَأَيُّهَا تَنْثِيَةٌ أَيُّهَا وَهِيَ،
وُحْدَتِ الْفُهْمَا فِي التَّنْثِيَةِ كَمَا حَذَفَتْ أَلِفُ (ذَا). وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَيُّهَا
وَهَيْهَاتِ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا نَظِيرُ الْكَسْرِ فِي هَيْهَاتِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ الْيَاءِ أَلِفًا
هَرَوَبًا مِنْ احْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ. وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعَيْنِ كـ(هَيْهَاتُ) فِي
قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ.

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ الضَّمَّ فِي هَيْهَاتِ وَالْكَسْرُ لَيْسَتْ لِأَجْلِ أَنَّهَا جَمْعٌ، وَأَنَّ أَيُّهَا
وَهَيْهَاتِ لَيْسَا بِمُتَنَبِّئَيْنِ، بَلْ يُعْتَقَدُ أَنَّ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَوْجَهِ الَّتِي حَكَّوْا فِيهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ
تَلَاغُبِهِمْ وَاتِّسَاعِهِمْ فِي اللَّفْظِ الْوَاحِدِ كَمَا تَلَاَعَبُوا فِي لَفْظَةِ أَفٍّ وَلَفْظَةِ أَيْمَنْ فِي الْقِسْمِ،
وَأَنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ اسْمٌ فَعَلَ فِي الْخَبَرِ بِمَعْنَى بَعْدَ، يَرْتَفِعُ الْاسْمُ بَعْدَهُ فَاعِلًا بِهِ كَمَا
قَالَ^(٢):

هَيْهَاتَ مَنَزَلْنَا نَنْعَفُ سُوَيْقَةً كَانَتْ مُبَارَكَةً عَلَى الْأَيَّامِ
وَقَالَ^(٣):

هَيْهَاتَ نَاسٌ مِنْ أَنْاسٍ ، دِيَارُهُمْ دُفَاقٌ ، وَدَارُ الْآخِرِينَ الْأَوَائِنُ
وَلَا حُجَّةَ فِي وَقْفِهِمْ عَلَى هَيْهَاتَ بِالْفَتْحِ، وَلَا عَلَى هَيْهَاتَ بِالْكَسْرِ أَوْ بِالضَّمِّ،
بِالنَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي مُسْلِمَةٍ أَنْ تَقِفَ بِالنَّاءِ، وَفِي مُسْلِمَاتٍ أَنْ تَقِفَ بِالْهَاءِ وَإِنْ كَانَ
قَلِيلًا، فَيَكُونُ هَذَا قَدْ جَاءَ عَلَى أَحَدِ الْجَائِزِينَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قُوَّةُ الْجَوَازِ وَضَعُفُهُ.

(١) فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ أَنَّهُ أَرَادَ: بِأَخْرَاهُ، فَزَادَ النَّاءَ.

(٢) تُسَبِّحُ لَجْرِيرٍ فِي الْكِتَابِ ٤ : ٢٠٦، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ٢ : ٣٨٦

وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢ : ٧٧٤ وَالْخَصَائِصُ ٣ : ٤٣. نَعَفُ سُوَيْقَةٍ: مَوْضِعٌ. وَكَانَتْ مُبَارَكَةً: يَعْنِي

الْأَيَّامَ الَّتِي جَمَعَتْهُ وَمَنْ يَحِبُّ، فَأَضْمَرَهَا وَلَمْ يَجْرَ لَهَا ذِكْرٌ لَمَّا جَاءَ بَعْدَ مِنَ التَّفْسِيرِ.

(٣) مَالِكُ بْنُ خَالِدٍ الْهَذَلِيُّ أَوْ الْمَعْطَلُ. شَرَحَ أَشْعَارَ الْهَذَلِيِّينَ ١ : ٤٤٤. دُفَاقٌ: مَوْضِعٌ. وَالْأَوَائِنُ:

بِلْد.

وَيُضْمَرُ فِي هَيْهَاتَ، قال الشاعر^(١):

هَيْهَاتَ ، قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ ، حُلْمًاؤُهَا سَفَهَاؤُهَا

أي: هيهات هو، أي: فلاح أُمِّيَّة. وقال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٢)، قيل^(٣): الفاعل مضمر، تقديره: هَيْهَاتَ هو، أي: التصديق الذي دَلَّ عليه المعنى، وقيل^(٤): في كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ مرتفعٌ يعود على الإخراج^(٥)، إذ لا يجوز خُلُوه من الفاعل، كما لا يجوز خُلُو الفعل منه. وقيل^(٦): اللام زائدة، و(ما) فاعلة، أي: هَيْهَاتَ ما تُوعَدُونَ. وقال الشاعر^(٧):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ حِلٌّ بِالْعَقِيقِ تُوَصِّلُهُ

وإذا كررت هَيْهَاتَ فمذهب ثعلب^(٨) أنها كلمة واحدة مركبة ك(بيت بيت). وضَعَفَهُ أبو عليّ بأنه لم يوجد من أسماء الأفعال ما تَرَكَّبَ من اسمين. ولا يَضْعَفُ بذلك إذ قد وُجِدَ حَيْهَلٌ، وهي مركبة من اسْمِي فِعْلٍ، وكذلك هيهات هيهات. وقياسُ

(١) هو بيت مفرد في ديوان الفرزدق ١: ٨. وهو له في طبقات فحول الشعراء ١: ٣٦٥ - وأوله فيهما: تالله، وفيه تفسيره - والمسائل البصريات ٢: ٨٨٢. وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٧. وعجزه في الديوان: سفهاؤها حلماءها.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٣٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٢٤١.

(٥) المدلول عليه في الآية التي قبلها: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾. والمعنى:

هيهات إخراجكم للوعد، أي: بَعْدَ إخراجكم للوعد. الإغفال ٢: ٤٨٠ - ٤٨١ والمسائل

العسكرية ص ١١٤ والمسائل العضديات ص ١٤١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣.

(٧) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦، وفي هذا الجزء ق ١٤٨/ب، و ١٥٥/أ من الأصل.

(٨) قواعد المطارحة ص ٣٣١، وفيه تضعيف أبي علي له.

مَنْ رَأَى هَذَا أَنْ يَرْتَفَعَ الْعَقِيقُ بِمَجْمُوعِهِمَا. وَحُكِيَ عَنِ الْفَرَاءِ^(١) أَنَّهُ يَرْتَفَعُ الْعَقِيقُ^(٢) بِمَجْمُوعِهِمَا كَمَذْهَبِهِ فِي: قَامَ وَقَعَدَ.

وذهب أبو عليّ في (الحليات)^(٣) و(التذكرة) إلى أنه يرتفع العقيق بالثانية، ويُضَمَّرُ فِي الْأَوَّلَى، وَحُمِلَ هُنَا عَلَى الْأَقْرَبِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ. وَقَالَ فِي (الْإِغْفَالِ)^(٤): «وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ هَيْهَاتَ فِي الْبَيْتِ وَالْآيَةِ لِلتَّأْكِيدِ».

وَمَنْ نَوَّنَ هَيْهَاتَ^(٥) جَعَلَهُ نَكْرَةً، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ جَعَلَهُ مَعْرِفَةً، وَمَنْ اعْتَقَدَ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ جَعَلَهَا إِذَا نُونَتْ مُصَدَّرًا مُنْكَرًا، وَإِذَا لَمْ تُنَوِّنْ مُصَدَّرًا مَمْنُوعٌ الصَّرْفِ لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ كَ(بَرَّةَ).

وَزَعَمَ الْمَبْرَدُ^(٦) أَنَّ هَيْهَاتَ وَهَيْهَاتِ ظَرْفَانِ^(٧) غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ، وَبُنِيَ لِإِبْهَامِهِمَا، وَتَأْوِيلُهُمَا عِنْدَهُ: فِي الْبُعْدِ، وَتُرِكَ التَّنْوِينُ لِلْبِنَاءِ. قَالَ^(٨): «وَمَنْ جَعَلَهَا نَكْرَةً فِي الْجَمْعِ نَوَّنَ، فَقَالَ هَيْهَاتِ». قَالَ^(٨): «وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ تُنَوِّنُ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي تَاءِ الْجَمْعِ فِي مَوْضِعِ النُّونِ مِنْ مُسْلِمِينَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ: فِي الْبُعْدِ^(٩)، فَلَوْ

(١) قَالَ: «وَالنَّصَبُ الَّذِي فِيهِمَا أَتَاهُمَا أَدَاتَانِ جُمِعَتَا فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ». مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢: ٢٣٥.

(٢) الْعَقِيقُ: سَقَطَ مِنْ ي.

(٣) ص ٢٤١، وَفِيهِ مَا نَصَبَهُ: «فَفِي الْكَلِمَةِ الْأَوَّلَى فِيمَنْ أَعْمَلَ الثَّانِي ذَكَرَ الْعَقِيقَ، وَأَضْمَرَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ. وَمَنْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ ذَكَرَ مِنَ الْفَاعِلِ». وَكَذَا فِي الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّةِ ص ١١٤ وَالْمَسَائِلِ الْعُضْدِيَّاتِ ص ١٤١ وَالْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّاتِ ٢: ٥٢٩.

(٤) ٢: ٤٨١.

(٥) ي: هَيْهَاءُ.

(٦) الْمُقْتَضَبُ ٣: ١٨٢.

(٧) ك، ي: ظَرْفَيْنِ. ل: ظَرْفَيْنِ مُتَمَكِّنِينَ.

(٨) الْمُقْتَضَبُ ٣: ١٨٣.

(٩) زَيْدٌ هَاهُنَا فِي الْمُقْتَضَبِ: كَمَعْنَاهُ.

جاز أن يُنكَر وهو جمعٌ لجاز أن يُنكَر وهو واحد». قال ^(١): «وهذا قولٌ قَوِيٌّ». وهذه التقوية من المبرّد فاسدةٌ لأنه بناءٌ منه على أنها لا تُنَوَّن حالة الأفراد، وحكى الثقات تنوينها في الأفراد عن العرب.

ومذهبه أنها ظرفٌ غيرٌ متمكّنٍ فاسدٌ؛ لأنها كانت تكون من قبيل المصادر المنصوبة على الظرف، نحو: أَحَقًّا أَنتَكَ منطلق؟ والمصدر إذا استُعْمِلَ ظرفًا لم يكن خيرًا عن الجثث، /إنما يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ ظرف الزمان، وقد وقعت أسماءُ الجثث بعد هَيْهَاتَ، فدلَّ على أنها ليست ظرفًا في موضع الخبر، بل اسم فعلٍ، وهو مذهب الجمهور.

وَبَيَّنَتْ فِي نَسْخَةِ الْبَهَاءِ الرَّقِّيِّ مَا نَصَّهُ: «وَلَا تُوجَّعُ أَوْهَ وَأَوْهَ وَأَوْهَ وَأَوْهَ وَأَوْهَ وَأَوْهَ وَآهَ وَآهَ وَأَوْ وَأَوْ وَأَوْتَاهُ وَأَوْهَ» انتهى.

وفي (البسيط): وأما أَوْهَ فمعناه توجَّع أو أتوجَّع أو توجَّعت، يقال عند الشكاية: أَوْهَ مِنْ كَذَا، أي أتوجَّع ^(٢)، سَكَّنُوا الْوَاوَ، وكسروا الهاء، قال ^(٣):
فَأَوْهَ مِنَ الدُّكْرِى إِذَا مَا دَكَّرْتُمَا

وَرُبَّمَا قَلَبُوا الْوَاوَ أَلْفًا، فقالوا: آهَ، وَرُبَّمَا شَدَّدُوا الْوَاوَ وَكَسَرُوهَا، وَسَكَّنُوا الْهَاءَ، فقالوا: أَوْهَ، وَرُبَّمَا حَذَفُوا الْهَاءَ مِنْ هَذِهِ، فقالوا: أَوْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوْهَ، فَشَدَّ ^(٤) الْوَاوَ مَفْتُوحَةً وَسَكَّنَ الْهَاءَ، وَرُبَّمَا أَدْخَلُوا التَّاءَ، فقالوا: أَوْتَاهَ، ثُمَّدَّ وَلَا تُثَمِّدُ، وَتَأَوَّهَ الرَّجُلُ: قَالَ آهَ، وَالْآهَةُ الْاسْمُ، وَأَوَاهَةٌ: تَوَجَّعَ.

وفي (البسيط) أيضًا: ويقال أَوْهَ، وهو من قولهم أَوْتَاهَ، فاءُ الكلمة الهمزة، ولائها وعينها من باب قُوَّةَ، والحركة فيه للبناء، ويقرب منه قولهم كَيْتٌ وَذَيْتٌ. وقد يُثَمِّدُ

(١) المقتضب ٣: ١٨٣.

(٢) الذي في المخطوطات: توجَّع.

(٣) عجز البيت: وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ. وقد تقدم في ٢: ٢١٠، وأوله تَمَّ: فَأَوْ لِلدِّكْرَاهَا.

(٤) ل، ي: فشدوا.

فيقال: آوَّةٌ^(١)، وهو بمنزلة آمينَ وأمينَ. ويقال آوَّته بالمدِّ، والأفَّيسُ^(٢) أن تكون على فَعْلَةٍ، والألفُ إشباع على حدِّ التي في^(٣):

..... مَمْتَزَّاح

ولو كانت فاعلة لانقلبَت اللام ياء؛ لأنك لو بنيتَ من قَوِيْتُ على مثال فاعلة لقلت قايوة^(٤)، ولم تُدْغِم. ويمكن أن تكون فاعلة، وصَحَّت الواوُ لأنه لم يُشْتَقَّ منه فعلٌ فيلزم قلبُ الواو، ولَمَّا لم يَجْرِ على الفعل، وكانت مَبْنِيَّةً على التأنيث، صَحَّت كما في شَقَاوَةٍ وَغَبَاوَةٍ.

ص: وَلِسْرَعٍ سَرَعَانٌ وَوَشْكَانٌ مُفْلَتَيْنِ، وَلَا فْتَرَقَ شَتَانٌ، وَلَا بُطَأٌ بَطَانٌ.

ش: سَرَعَانٌ اسم لِسْرَعٍ، وهي مثلثة السين بالضم والفتح والكسر، والراء مسكَّنة على كلِّ حال، وسَرَعَانٌ بفتح السين وضم النون، ويقال: لَسْرَعَانٌ ما صَنَعَتْ كذا، أي: ما أَسْرَعَ! قاله في (السيط). وأمَّا سَرَعَانُ الناس - وهو أوائلهم المستبقون للأمر - فبفتح السين لا غير، وأمَّا الراء فيجوز تسكينُها وفتحُها، وهو أفصح. ومن كلامهم: سَرَعَانٌ ذي إهالة^(٥)، وأصله أن رجلاً كان يُحَمِّقُ اشترى شاةً عَجَفَاءَ يَسِيلُ لُغَامُهَا^(٦) هُزَالًا، فظَنَّ أنه وَدَكٌ، فقال: سَرَعَانٌ ذي إهالة، (ذي) فاعل لِسْرَعَانٍ، و(إهالة) منصوب على التمييز، وهو محوّل من الفاعل، التقدير: سَرَعَانٌ إهالةٌ هذه.

(١) ل: آوَّة.

(٢) أي: في آوَّته.

(٣) هذه آخر كلمة في بيت لابن هرمة يرثي ابنه، وهو:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْتَمَى وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ مَمْتَزَّاح

الديوان ص ٩٢ وسر الصناعة ١: ٢٥، ٢: ٧١٩. الغوائل: نوازل الدهر. وممتزح: بُعد.

(٤) الخصائص ٣: ٤١.

(٥) جمهرة اللغة ٢: ٧١٥ وشرح كتاب سيويه للسيرافي ١: ١٨٣ وجمع الأمثال ١: ٣٣٦.

يُضْرَبُ لِمَنْ يُغَيِّرُ بَكِينَتَهُ الشَّيْءَ قَبْلَ وَقْتِهِ. الإهالة: الشحم المذاب.

(٦) اللغام: الرُّبْد. ك: لعابها.

وسرعان يُستعمل خبرًا محضًا، وخبرًا فيه معنى التعجب، ومنه ما حكاه الجوهري^(١) من كلامهم: سرعان ما صنعت كذا، أي: ما أسرع ما صنعت كذا! وقد استعمله بهذا المعنى بعض شعرائنا المولدين^(٢)، فقال^(٣):

سرعان ما عاث جيش الكفرِ واخرًا عيث الدُّبَا في مغانيه التي كنسا / وأما وشكان فهو اسم لـ(وشك) أي: سرع، يقال: وشك يوشك وشكا: [١/١٥٧:٦]

سرع، وقيل: قرب، ومنه يوشك للمقاربة. ويقال بضم الواو وفتحها وكسرهما، والشين ساكنة في كل ذلك. ويقال فيه أشكان بإبدال الواو المضمومة همزة، كما أبدلوا في قولهم وشك، فقالوا أشك، وأصله أنهم نقلوا حركة العين إلى الواو، فصار وشك، كما قالوا في حسن حسن، ثم أبدلوا الواو همزة. ويُستعمل وشكان موضع المصدر، فتقول: عَجِبْتُ مِنْ وَشْكَانِ ذَلِكَ الْأَمْرِ، أي: مِنْ سُرْعَتِهِ.

وأما شتان فاسم لـ(تباعَد)، بُني لوقوعه موقعه، وهو في الأصل مبني على السكون، وحرك لالتقاء الساكنين بالكسر على أصل التثاقف، وبالفتح إبتاعًا لما قبلهما وطلبًا للتخفيف، أو ليكون آخره كآخر ما وقع موقعه، وهو فعل ماضٍ.

وزعم أبو حاتم^(٤) أنه مصدر كـ(سُبْحَان)، وكأنه يشير إلى أنه معرب غير متصرف علم على التفرق غير متمكن كسُبْحَان. وزعم الزجاج^(٥) أيضًا أنه مصدر واقع موقع الفعل، جاء على وزن فعلان، فخالف أخواته، فبني لذلك.

(١) الصحاح (سرع) ٣: ١٢٢٨.

(٢) ل، ي: بعض شعراء المولدين.

(٣) هو ابن الأثير. مقدمة ابن خلدون ٦: ٣٨٦ [دار القلم، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م] ونفع الطيب ٤: ٤٥٧ [دار صادر ١٣٨٨هـ]. وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥: ٢٣٠٣. وآخره في ك: الذي كنسا. وفي ي: كسبا. وفي المراجع المذكورة: كبسا، عن الموسوعة الشعرية. الدبا: الجراد، وقيل: صغار الجراد قبل أن يطير.

(٤) السجستاني. شرح كتاب سيبويه للسرياني ١: ١٨٣.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٦.

فإن قلت: لَيَّانٌ^(١) وَشَتَّانٌ لو وُضعا موضعَ فعلهما وهما مصدران كما بُنِيا.
فالجواب أنَّ الفرق بينهما أنَّهما استُعْمِلَا بعد فعلهما، وتمكَّنَا بخلاف شَتَّانٍ،
فإنهم لم يقولوا شَتَّ^(٢) يَشْتُّ شَتَّانًا، وإنما استُعْمِلَ في أول أحواله موضوعًا موضع
الفعل المبني، فبُني لذلك.^(٣) والأولى أن يُعتقد فيه أنه غير مصدر لأنَّ المصدر على
فَعْلان قليل جدًا، لم يُسمع منه إلا لَيَّانٌ وشَتَّانٌ، وأسماء الأفعال أوسع من المصدر
الذي جاء على وزن فَعْلان.

وذهب الأصمعي^(٤) إلى أنَّ شَتَّانَ مثنًى، وهو بمنزلة: سَيَّانٍ زَيْدٌ وعمرو، يعني في
كونه يقتضي خبرًا مثنًى أو بالعطف، نحو: شَتَّانَ الزيدان، أو شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو،
فَشَتَّانَ خبر مقدَّم، وما بعده مبتدأ، ولا يكون بعده مفردٌ لثلا يُخْبَرُ بمثنًى عن مفرد،
قال الشاعر^(٥):

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وقد تزايد بينهما (ما)، قال الشاعر^(٦):

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ

ولا يجوز عنده^(٧): شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فأما قول ربيعة الرُّقِّي^(٨):

(١) اللَّيَّان: الْمَطْل.

(٢) شت الشَّمْل: تفرق.

(٣) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة من كلام ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٨: ٣٨٧٥.

(٤) شرح كتاب سيويه للسيرافي ١: ١٨٢.

(٥) هو لقيط بن زُرارة. البيان والتبيين ٣: ٢٢٠ والمقتضب ٤: ٣٠٥ والأصول ٢: ١٣٤ والخزانة

٦: ٣٠٥ - ٣٠٦. هذا: اسم إشارة راجع إلى الأمر الذي استصعبه الشاعر من الحال، أي
ما هو فيه من التعب. والعناق: المعانقة. والدَّوْم: شجر المُوَقْل.

(٦) الأعشى. الديوان ص ١٩٧ وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ وأدب الكاتب ص ٤٠٣ والاقتضاب
٣: ٢٤٣. كور الناقة: رحلها. ل، ي، ك: أبي جابر.

(٧) إصلاح المنطق ص ٢٨١ والمسائل البغداديات ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

(٨) ديوانه ص ٣٤ والكامل ٢: ٧٦٣ والأغاني ١٦: ١٧٢ والخزانة ٦: ٢٧٥ - ٣٠٦ [٤٦٤].

يزيد سليم: هو يزيد بن أَسَيْد. والأغر: يزيد بن حاتم. ورجل أغر: صبيح أو سيّد قومه.

لَشْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبُ بْنُ حَاتِمٍ
فَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ^(١): لَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ رَبِيعَةَ مُؤَلَّدٌ.

وَرَدُّوا^(٢) عَلَى الْأَصْمَعِيِّ فِي ذَهَابِهِ إِلَى أَنَّ شَتَّانَ مِثْنَى بَأْنِهِ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا
كَانَتْ نَوْنُهُ مَفْتُوحَةً، وَفِي أَنَّ مَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ بَأْنِهِ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ فِيهِ
[١٥٧:٦/ب] التَّقْلِيمُ، فَكَانَتْ تَقُولُ: زَيْدٌ وَعَمْرُو شَتَّانَ، /وَالْعَرَبُ لَمْ تَقُلْ هَذَا. وَقَدْ وَهَمَ صَاحِبُ
(الْبَابِ)، فَذَكَرَ فِيهِ مَا نَصَّه: «فَأَمَّا شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو فَأَجَازَهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَمَنْعَهُ
غَيْرُهُ»^(٣) انْتَهَى. وَكَذَلِكَ صَاحِبُ (الْبَسِيطِ): «الْأَصْمَعِيُّ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ شَتَّانَ بِمَعْنَى
بَعْدَ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، أَيْ: بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمَنْعَ الْأَكْثَرُونَ
ذَلِكَ» انْتَهَى. وَالَّذِي حَكَاهُ غَيْرُهُمَا إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ مَنْعَهُ، وَأَجَازَهُ غَيْرُهُ، وَمَنْ
حَكَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ مَنْعَهُ صَاحِبُ (الْتِمْهِيدِ)، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ
الْأُبْدِيُّ^(٤).

وَالصَّحِيحُ جَوَازُ: شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَإِنْ كَانَ رَبِيعَةُ مُؤَلَّدًا، فَقَدْ قَالَتْ
بَعْضُ نِسَاءِ بَنِي نَصْرٍ بِنِ مَعَاوِيَةَ^(٥):

لَشْتَانُ بَيْنَ النَّاعِمِ الْبَالِ وَالَّذِي أَتَتْهُ الْمَنَائَا كَالْحِمَارِ الْمُقَيَّدِ
تَرِيدُ: مَا بَيْنَ، فَحُذِفَ (مَا)، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٦) فِي أَحَدِ
التَّأْوِيلِينَ^(٧)، أَيْ: مَا بَيْنَكُمْ. وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٨):

(١) إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ ص ٥٢٣.

(٣) الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ لِلْعَكْبَرِيِّ ١: ٤٥٧.

(٤) شَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لَهُ السَّفَرُ الثَّانِي ص ١٢٠ [رِسَالَةُ مَا جَسْتَرِ تَحْقِيقِ مَعْتَادِ الْحَرِيِّ].

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. فِيمَا عَدَاكَ: بَنِي نَصْرٍ بِنِ يَغُوثَ.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ: ٩٤. وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَحْفُصٌ. السَّبْعَةُ ص ٢٦٣.

(٧) وَالتَّأْوِيلُ الْآخَرُ قَالَهُ الْأَخْفَشُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْمَرْفُوعِ. الْحُجَّةُ ٣: ٣٦٠ وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢: ٣١٩.

(٨) دِيَوَانُهُ ص ٣٥٤. مِنْ رَأْسِ حَالِقٍ: مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ عَالٍ.

أَظْلُ كَثِيرًا لَوْ تَشَوَّكَ شَوْكَةً وَتَفَرَّخَ لَوْ دُهِدَتْ مِنْ رَأْسِ حَالِقٍ
لَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِي الْإِخَا صَدَقْتُكَ فِي نَفْسِي، وَلَسْتُ بِصَادِقٍ
وَأَجَارَ الْقَرَاءُ^(١) كَسَرَ نُونِ شَتَّانَ.

وقد اختلفت عبارة النحويين القائلين بأنه اسمُ فعلٍ في تفسيره:
ففسَّره بعضهم^(٢) بأنه اسمٌ لـ(بَعَدَ)، فعلى هذا ينبغي أن يكتفي باسمٍ واحد،
وأن يجوز: شَتَّانَ ما بينَ زيدٍ وعَمْرٍو.

وفسَّره بعضهم^(٣) بأنه اسمٌ لـ(تَبَاعَدَ)، فعلى هذا يحتاج إلى فاعلين كما يحتاج
إليه تَبَاعَدَ إلا أن تجعل تَفَاعَلَ بمعنى فَعَلَ، فيكون تَبَاعَدَ بمعنى بَعَدَ، كما قالوا تَجَاوَزَ
بمعنى جَاوَزَ.

وفسَّره بعضهم^(٤) بأنه اسمٌ لـ(شَتَّ) الذي أصله شَتَّتَ، فيرتفع الاسم به كما
يرتفع بالفعل الذي وُضِعَ شَتَّانَ مَوْضِعَهُ، قال الطَّرِمَاحُ^(٥):

شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّامِ

فعلى هذا يكتفي بمرفوعٍ واحدٍ كمرفوعِ شَتَّ، وشَتَّ بمعنى تَفَرَّقَ.
وأما بَطَّانَ فنقول: بَطَّانَ هذا الأمرُ، وبَطَّانَ ذا خروجًا، ويقال بَطَّانَ وبَطَّانَ،
وفي جميع ذلك معنى التعجب، أي: ما أَفْعَلَهُ! لكونه مَعْيَرًا إلى فَعَلَ.
وقد أغفل المصنف من اسمِ الفعل ما ذكره في شرحه^(٦) حين تكلم على
(كَبَيْكُ) في باب المصدر لفظة لَبَّ بمعنى أَجَبْتُ، ورَدَدْنَا عليه ذلك ثَمَّةً^(٧).

(١) حكاه ثعلب في الفصيح. إسفار الفصيح ٢: ٨٢١ وتصحيح الفصيح ص ٤٤٨.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٦٥ والتعليقة على كتاب سيبويه ٣: ١٠٥.

(٣) شرح المفصل ٤: ٥٦.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٩٧.

(٥) عجز البيت: وَشَجَاكَ الرَّبُّعُ رُبُّعُ الْمَقَامِ. الديوان ص ١٠٥ وتغذيب اللغة ١١: ٢٦٩.

(٦) ١٨٦: ٢.

(٧) انظر التذييل ٧: ١٨٧ - ١٨٨، ١٧٩ - ١٨٠. ي: ذلك في موضعه ثمة.

وَفَسَّرَهُ الْمَصْنَفُ بِأَبْطَأَ، وَفَسَّرَهُ غَيْرُهُ ^(١) بِبَطُؤَ، وَكِلَاهُمَا قَرِيبٌ.

وَأَمَّا (أَيَّتَ) خَفِيفَةٌ مِنْ قَوْلِ زَهِيرٍ أَوْ أَخِيهِ أَوْسَ ^(٢):

أَخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا الْحُوَيْرِثِ قَدْ خَطَّ الصَّحِيفَةَ أَيَّتَ لِلْحِلْمِ !

فَالظَّاهِرُ أَنَّ (أَيَّتَ) اسْمٌ فَعْلٍ؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ شَرَحَهُ بِمَعْنَى: «عَجِبْتُ لِحِلْمِهِ كَيْفَ عَزَبَ عَنْهُ» ^(٣). وَيَقَالُ: أَيَّتَ لِهَذَا الْأَمْرِ، وَوَيْتَ لَهُ، بِالْهَمْزِ وَبِالْوَاوِ.

[١/٥٨:٦] ص: وَلَا عَجَبٌ وَاهَا /وَوَيَّ ^(٤)، وَلَا تَوَجَّعُ أَوْهَ، وَلَا تَضَجُرُ أَفْ مَا لَمْ يُوْنُثْ
بِالْتَاءِ، فَيَنْتَصِبُ مُصَدَّرًا ^(٥)، وَقَدْ يُرْفَعُ، وَلَا تَكْرَهُ أَخْ وَكَخْ، وَلَا جِيبَ هَاءَ، وَلَا كُتْفِي
بَجَلٍ وَقَطْ وَقَدْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

ش: هَذِهِ كُلُّهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ مُضَارِعَةٍ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِمَّا جَاءَ أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ مَاضِيَةٍ،
كَمَا أَنَّ مَا جَاءَ أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ لِلْأَمْرِ أَكْثَرُ مِنْهُمَا، فَبَدَأَ الْمَصْنَفُ بِالْأَكْثَرِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِمَا
جَاءَ لِلْمَاضِي لِاشْتِرَاكِ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي فِي الْبِنَاءِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُمَا بِمَا جَاءَ لِلْمُضَارِعِ، وَكَانَ
قِيَاسُ هَذِهِ الَّتِي جَاءَتْ أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ مُضَارِعَةٍ أَنْ تُعْرَبَ، وَسَنَبِّئُ لِمَ بُنِيَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ
عِنْدَ تَعَرُّضِ الْمَصْنَفِ لَذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٦).

فَأَمَّا وَاهَا فَمَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنَفُ أَعَجَبْتُ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٧):

وَاهَا لِسَلَمَى ، ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّ نَلْنَاهَا

(١) الصَّحَاحُ (بَطَأَ) ١ : ٣٦ - ٣٧.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِ زَهِيرٍ ص ١٨١ وَفِيهِ الشُّكُّ فِي نَسَبِهَا.

(٣) دِيْوَانُ زَهِيرٍ بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ ص ١٨١.

(٤) زَيْدٌ هَاهُنَا فِي التَّسْهِيلِ ص ٢١٢ : وَا.

(٥) قَوْلُهُ «مَا لَمْ يُوْنُثْ بِالْتَاءِ فَيَنْتَصِبُ مُصَدَّرًا» وَضَعُ بَدَلًا مِنْهُ فِي التَّسْهِيلِ ص ٢١٢ مَا نَصَّهُ:
«وَأُقِي مَمْلَأًا، وَأُفْ مِثْلُتِ الْآخِرِ بِتَنْوِينٍ وَدُونِهِ، وَيُوْنُثْ بِالْتَاءِ وَيُوْنُ جَارِيًا بِجَرَى مُصَدَّرٌ أَبْدَلَ
مِنْ فَعْلِهِ لِفْظًا».

(٦) يَأْتِي هَذَا فِي هَذِهِ الْجُزْءِ ق ١٦٤ / ب - ١٦٥ / ب مِنْ الْأَصْلِ .

(٧) تَقْدِمُ الرَّجَزِ فِي ١ : ٢٤٧.

وكذا وَيَّ. قال الشاعر^(١):

وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشَ عَيْشَ ضُرِّ

والكافُ اللاحقةُ في وَيْكَ للخطاب، والمعنى أَتَعْجَبُ.

وذهب الكسائي^(٢) إلى أَنَّ وَيْكَ محذوفة من وَيْلَكَ، فالكافُ على هذا مجرورةٌ

بالإضافة، قال الشاعر^(٣):

ولقد شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قولُ القَوَارِسِ : وَيْكَ عَنَّتْ أَقْلِمِ

يريد: وَيْلَكَ.

وأما قوله تعالى ﴿وَيَكُنْ اللَّهُ يَسْطُ﴾^(٤) فقال أبو الحسن^(٥): هو وَيْكَ، كأنه

قال: أَعْجَبْتُ لَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُ. وذهب الخليل وسيبويه^(٦) إلى أنه وَيَّ، ثم قال: كأنَّ اللَّهَ

يَسْطُ. فالكاف على مذهب أبي الحسن للخطاب، وعلى مذهب س للتشبيه مركبة مع أَنَّ^(٧).

(١) تقدم البيت في ٥ : ٢١، وفي هذا الجزء ٦ : ق ١٤٩/أ من الأصل.

(٢) الخصائص ٣ : ٤٠، ١٧٠ والمختضب ٢ : ١٥٦. وهذا الرأي بلا نسبة في معاني القرآن للفراء

٢ : ٣١٢، وانظر شرح المفصل ٤ : ١٢٣ وحاشيته.

(٣) هو عنتره. ديوانه ص ٢١٩ وشرح القصائد العشر ص ٣١٣ ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٣١٢

والخزانة ٦ : ٤٢١ - ٤٢٤ [الشاهد ٤٧٩]. آخر في ل، ي: قدم.

(٤) سورة القصص، الآية: ٨٢. انظر زيادة على المصادر المذكورة في الحواشي الآتية: معاني القرآن

للفراء ٢ : ٣١٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣ : ق ١٥/أ - ١٥/ب وشرح المفصل ٤ : ١٢٢ -

١٢٣ والمصادر في حواشيه. وذهب بعضهم إلى أَنَّ الأصل وَيْلَكَ، فحذفت اللام، وأنَّ

وصلتها معمولة لفعل مضمر، تقديره: أعلم.

(٥) المسائل العضديات ص ٦١ والخصائص ٣ : ٤١، ١٧٠ والمختضب ٢ : ١٥٥ - ١٥٦.

ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٤٨٦ للكوفيين.

(٦) الكتاب ٢ : ١٥٤، ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٤٨٦ للبصريين.

(٧) وقال ابن جني: «(فكأنَّ) هنا إخبارٌ عارٍ من معنى التشبيه، ومعناه: إِنَّ اللَّهَ يَسْطُ الرزق لمن

يشاء». المختضب ٢ : ١٥٥.

وزاد المصنف في (الكافية الشافية) في أسماء الأفعال التي هي بمعنى أَعْجَبُ^(١)
(وا) في قول الراجز^(٢):

وَإِبَا أَنْتِ وَقُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا دُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
وذكر في شرحها^(٣) أَنَّ وَيَّ وَوَاهَا أَكْثَرُ مِنْ وَآ.

وَأَمَّا أَوْهَ فَاسْمٌ لِاتَّوَجَّعَ كما ذكر المصنف، وفيها لغات: أَوْهَ، وهي المشهورة،
وَأَوْه^(٤)، قال الشاعر^(٥):

فَأَوْهَ لِيَذْكُرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ
وَأَوْه^(٦)، قال الشاعر^(٧):

أَوْهَ مِنْ ذِكْرِي خُصَيْنًا وَدُونَهُ نَقَا هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ
حَرَكَ الهَاءَ بالكسر إِتْبَاعًا لَمَّا اضْطَرَّ، والقياسُ السكون. وَأَوْهَ، وَأَوْتَاهُ، وَأَوْتَاهُ،
وَأَهَ، وَآهَ، وَأَوَّ، وَأَوْهَ، وهي أفصح، وَأَوْوَهَ، وَأَوَّ، وَأَوَّ^(٨).

وَإِذَا صُرِّفَ الفعل منه / قِيلَ: أَوْهَ وَتَأَوَّهَ أَهَّهَ، قال الشاعر^(٩): [ب/١٥٨:٦]

(١) الذي في المخطوطات: التعجب. صوابه في شرح الكافية الشافية.

(٢) تقدم الرجز في هذا الجزء ٦: ١٤٩/أ من الأصل. وهو في شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٨٦.
(٣) ٣: ١٣٨٦.

(٤) ل: وَأَوْه.

(٥) تقدم البيت في ٢: ٢١٠. وَأَوَّلُهُ نَمَّ: فَأَوَّ. ي: فَأَوْهَ.

(٦) ل: وَأَوْهَ. وكذا في بيت الشعر. ي: وَأَوْهَ. وكذا في بيت الشعر.

(٧) هذا أول ثلاثة أبيات لزهراء الكلاية في الحماسة البصرية ٢: ٦٦٩ [٥٠٣] وأوله: تَأَوَّهْتُ.

وهو في إيضاح الشعر ص ٢٠ لامرأة من بني قُرَيْط بن أبي كلاب. النقا: الرمل. والصفوح
هنا: الحجارة العريضة التي توضع فوق الميت.

(٨) هكذا ضُبِطَتْ كلها في النسخة ك.

(٩) هو المثلث العبدى يصف ناقته. الديوان ص ١٩٤ والمفضليات ص ٢٩١ [٧٦] وسر

صناعة الإعراب ١: ٤١٨. أرحلها: أجعل عليها الرَّحْلَ. والرواية المشهورة فيه: أَهَّةَ الرَّحْلِ،
وقال الجوهري: «(ويروى: أَهَّةَ، من قولهم: أَهَّ، أي: تَوَجَّعَ)». الصحاح (أوه) ٦: ٢٢٢٥.

إِذَا مَا قُمْتُ أَزْجِلُهَا بِلَيْلٍ تَأْوُهُ أَهْلَةُ الرَّجُلِ الْحَزِينِ
وَأَمَّا أَفْ فَاسْمٌ لِاتَّصَجَّرُ، وَفِي (البسيط): «أَفْ مَعْنَاهَا التَّصَجَّرُ، وَقِيلَ:
الضَّجَرُ»^(١)، وَقِيلَ: تَضَجَّرْتُ».

وذكر المصنف أنها تؤنث بالتاء فتتصب، وذلك في الدعاء على الشخص، تقول: أُمَّةٌ وَثَقَّةٌ، فيكون ذلك انتصابه انتصاب المصادر التي هي بدلٌ من اللفظ بالفعل، كقولهم: جَدَعًا لَهُ وَعَقْرًا، ولا يجوز إظهار هذا الناصب.

وذكر المصنف أنه يُرْفَع، فتقول: أُقَفَّ، ويكون على معنى الدعاء على الشخص كحاله إذا كان منصوباً لأنَّ المعنى سواء، ويكون إذ ذاك مبتدأً محذوف الخبر.

ولم يتعرض المصنف للغات التي في أفّ، وذكر بعضهم^(٢) أنّ فيها تسع لغات^(٣): أفّ أفّ أفّ أفّ أفّا أفّ أفّ أفّ أفّا، فالتنوين^(٤) مع التنكير، وعدمه مع التعريف، والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين، فمن كَسَرَ فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضَمَّ فلا إلتباع، ومن فَتَحَ فالتخفيف، ومن أَمَالَ فقال أفّ بناه على فُعْلَى، وجاءت ألف التأنيث مع البناء كما جاءت في قول الشاعر^(٥):

هَٰذَا وَمِنْ هَٰذَا ، هَٰؤُلَاءِ بَنَاتُ الشَّامِ وَالْأَيْمَانِ هَٰؤُلَاءِ
 أَي: مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَهَذَا. وَكَمَا جَاءَتْ تَاءُ التَّائِيثِ مَعَ الْمَبْنِيِّ فِي قَوْلِهِمْ: ذِيَّةٌ
 وَكِيَّةٌ.

(١) وقيل الضُّجْر: ليس في ي.

(٢) الثمانيني في شرح التصريف ص ٤٢٨ - ٤٢٩ والعكبري في اللباب ٢: ٣٨٣.

(٣) ذكر الزجاج أنَّ فيها سبع لغات، هن: أَفْ أِفْ أُفْ أُفْ أَوْأَفْ أُوْأُفْ أَوِئْفَ أَوِؤْفَ أَوِئُفَ أَوِؤُفَ .
واعرابه ٣ : ٢٣٤.

(٤) ك، ي: بالتنوين.

(٥) ذو الرمة. الديوان ١: ٤٠٩ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٧٢. هُنَّ: يعني للحنّ. والهيْنوم: صوت تسمعه ولا تفهم كلامًا.

وفي كتاب (الحلل) ^(١) للزَّيَّاتِيَّ أنَّ فِيهَا لُغَاتٍ تُقَارِبُ الْأَرْبَعِينَ ^(٢)، وَنَحْنُ نَسْرُدُهَا
مَضْبُوطَةً كَمَا رَأَيْنَاهَا، وَهِيَ:

[illegible]

وفي (السيط): «وقيل: إنما بُنِيَتْ لِتَضْمُنْهَا مَعْنَى الْمَبْنِيِّ، وهو الأمر أو الماضي، فعلى هذا تُقَدَّرُ أَفُ بِتَضَحَّرْتُ، وَوَيْهَهَا بِتَعَجَّيْتُ، وَأَوَّهَ بِتَوَجَّعْتُ. وهذا وإن كان التأويل صحيحًا لكنَّ قَصْدَهُمْ بِهَا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ لَا يُخْبِرُ أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ ذَلِكَ» انتهى. وهذا مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ أَفُ وَوَيْهَهَا وَأَوَّهَ إِذْ قَدَّرَهَا بِالْمُضَارَعِ.

(١) ذكر الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ: السفر السابع ص ٤٩٤ - ٤٩٥ عن أبي حيان أنَّ اسمه: الحُلل في شرح الحُمَل. وذكره أبو حيان في البحر المحيط ١٧: ٣٦٣ باسم (الحلل)، ونقل منه اللغات في أف. وقد ضبطتها على الترتيب الذي وردت عليه في البحر المحيط لأنَّ في نسخ التذييل اختلافاً في ضبطها وترتيبها. وانظر طريقة ضبطها في الدر المصون ٧: ٣٤١، وفي الرمائي في موضع الزناتي دون أن يذكر اسم كتابه. والزناتي هو محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر الزناتي المازني النحوي محيي الدين، أبو عبد الله، عرف بحافي رأسه كان شيخ أهل الإسكندرية في النحو. توفي سنة ٦٩١ هـ. مسالك الأبصار ٧: ٢٣٦ [من الشاملة].

(٢) انظر القاموس المحيط (أف.).

(٣) نصّ الرعيي على أنَّ أَفِي وَأَفُو بالياء والواو ساكتين وفتح الفاء والتشديد فيهما. ي: أْفُو.
(٤) أوردها الرعيي كما يأتي مضبوطة بالأحرف: إِفْ إِفَا إِئْ إفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ إِفْ.
(٥) أضاف بعدها في البحر ما نصّه: ((وذكر ابن عَطِيَّةُ أَقَاءَ بهاء السكت، وهي تمام الأربعين))،
وهي في المحرر الوجيز ٣ : ٤٤٨ . والأخيرة عند الرعيي: أُفِي. وردت اللغات الست الأخيرة في
ي على النحو التالي: أَفْ أَفْب أَفْب أَفْب أَفْب.

ويقال أَفَّفَ: إذا قال ذلك^(١). وقيل: يُسْتَعْمَلُ منها مصدر، فتكون منوَّنة. وقالوا منه: أَفَّا له^(٢)، كما تقول: سَقِيَّا له، وَجَدَعًا، في الدعاء عليه، وقد أتى به س^(٣) في كتابه. وقد تكون أَفٌّ لِلْحَيْنِ، فَتُخْرِجُ عن الباب، تقول^(٤): كان الأمرُ على إِفٍّ ذلك وإِفَانِهِ، أي: حينه وأوانه.

وَأَمَّا أَحَّ وَكَحَّ^(٥) فهما اسمَا فعلٍ لِاتِّكَرُّه كَمَا ذَكَرَ، /وقد روي في الأثر (أنَّ [١٥٩: ٦] الحسن أخذَ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ، فجعلَهَا في فيه، فقال له رسول الله - ﷺ -: كَحَّ كَحَّ^(٦)) حتى ألقاها مِنْ فيه.

وَأَمَّا هَاءُ فَاسْمُ فعلٍ بمعنى أُجِيبَ.

وقولُ المصنف وَبَجَلٌ وَقَطُّ وَقَدْ في أَحَدِ الوجهين بمعنى أَنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الثلاثة يكون اسمُ فعلٍ بمعنى أَكْتَفَى في أَحَدِ وجهيه دون الآخر.

فَأَمَّا بَجَلٌ فَأَحَدُ وَجْهَيْهَا أَنْ تكونَ حرفًا، ولها إذ ذاك معْنَى واحدٍ، وهو الجوابُ بمعنى نَعَمْ، وتقع في الطلب والخبر، تقول: اضربْ زيدًا، فيقول: بَجَلٌ، أي: نَعَمْ أَضْرِبُهُ، وكذلك: قام عبدُ الله، فيقول: بَجَلٌ، أي: نَعَمْ. وتكون اسمُ فعلٍ، ففَسَّرَهَا المصنف بِأَكْتَفَى، وفَسَّرَهَا^(٧) في موضع آخر^(٨) وَغَيْرُهُ^(٩) بِ(حَسَبَ)، وهو راجعٌ لمعنى

(١) العين ٨: ٤١٠.

(٢) مقاييس اللغة ١: ١٧.

(٣) الكتاب ١: ٣١١.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٥٨.

(٥) ك: إِحَّ وَكِحَّ.

(٦) صحيح البخاري: كتاب الزكاة ٢: ١٣٥ وصحيح مسلم ٢: ٧٥١. وفيه لغات: كَحَّ، وَكَحَّ، وَكَحَّ، وَكِحَّ، وَكِحَّ، وَكِحَّ، وَكِحَّ.

(٧) وفسرهما ... أَكْتَفَى: سقط من ك.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٣٧، وانظر ما تقدم في ٢: ١٧٩.

(٩) النوادر ص ٣٠٧ والكتاب ٤: ٢٣٤ ورصف المباني ص ٢٢٩. ي: غَيْرُهُ.

أكتفي. واتصال ياء المتكلم بها دليلٌ على جواز مجيء الأسماء الظاهرة والمضمرة بعدها، قال طرفة بن العبد^(١):

..... ألا يجلّى من الشراب ألا يجلّ

وتكون إذ ذاك بمعنى حَسَب، فلا تكون اسم فعل، فإذا لحقتها نون الوقاية كانت اسم فعل، فتقول بجَلّني بمعنى يكفيني، وكذلك في كل اسم فعل متعّد، تقول رُوِيْدَني في معنى أُمِهْلَني.

وتلَخَّصَ مما ذكرناه أنَّ بَجَلَّ لها ثلاثة أوجهٍ لا وجهان كما ذكر المصنف، وذلك أن تكون حرفًا، وأن تكون اسمًا بمعنى حَسَب، وأن تكون اسم فعل، نحو بَجَلّني، إلا إن جعلت كونهما اسمًا وجهًا واحدًا، فيكون إذ ذاك لها وجهان: أحدهما أن تكون حرفًا، والثاني أن تكون اسمًا وإن كان هذا الوجه ينقسم إلى وجهين.

وأما قَدْ وَقَطْ ف(قَدْ) بمعنى قَطْ إمّا مبدلة من الطاء أو منقول من الحرف، وحكمها حكم قَطْ في النون وحذفها.

وحكى الكوفيون^(٢) أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول: قَطْ عبد الله درهم، وقَدْ عبد الله درهم، وقَطْ عبد الله درهم، وقَدْ عبد الله درهم. فمَنْ خفضَ عبد الله ورفعَ قَطْ وقَدْ جعلهما بمنزلة حَسَب إذ كانتا في معناها. ومَنْ نصبَ عبد الله وبناهما على السكون جعلهما اسمين للفعل، والمعنى لِيَكْفِ عبد الله درهم. ومَنْ خفضَ عبد الله يقول إذا أضاف إلى نفسه: قَطِي درهم، وقَدِي درهم، فلا يُلحَقهما نون الوقاية كما لا تُلحق حَسَب. ومَنْ نصبَ عبد الله قال قَطْنِي وقَدْنِي، فيُلحَقهما نون الوقاية كما تُلحق رُوِيْدَ.

(١) صدر البيت: ((ألا إني شَرِيتُ أسنودَ حاليكَا))، وقد تقدم في ٢: ١٨٥.

(٢) تقدم هذا في ٢: ١٧٩.

وفي (البسيط): «قَطُّك اسم بمعنى حَسَب، أي: اكْتَفَى، وهي ساكنة الطاء مفتوحة القاف ليس إلا، تقول: رأيتُه مرَّةً واحدةً فَقَطُّ، فإذا أضفتَ إلى النفس قلتَ قَطُّني بنون الوقاية بمنزلة عَنِّي، لتقيه عن الكسر، وإن شئتَ قَطُّي بحذف النون، وإن شئتَ قَطِ بالكسر لتدلَّ على الياء، وإذا أضفتَ إلى غيرك قلتَ: قَطُّك وقَطُّكما وقَطُّكُنَّ. وهي محذوفة إمَّا من مضعَّف أو غير ذلك» انتهى.

وقول المصنف في أحد الوجهين هو قيدٌ في بَجَلٍ وَقَدْ وَقَطُّ، وقد بيَّنا وجهي بَجَلٍ. وأمَّا قَدْ فإنها /تكون حرفًا يصحب الأفعال، نحو: قد قام زيدٌ، وقد يقوم زيدٌ. [١٥٩:٦/ب] واسمًا فتكون إذ ذاك بمعنى حَسَب. واسمٌ فَعِلٍ، وقد مرَّ تفسير ذلك.

وأمَّا قَطُّ فلا تكون إلا اسمًا، إلا أنها في إحدى لغاتها إذا كانت ظرفًا يُنطق بها مفتوحة القاف ساكنة الطاء خفيفتها كالنطق بها إذا كانت غير ظرف، فتقول: ما فَعَلْتُهُ قَطُّ، وكوئها ظرفًا هو أحدُ وجهيها، وكوئها اسمًا غير ظرف هو الوجه الآخر.

وقد انقضتُ أسماءُ الأفعال غير الظروف والمجرورات والمشتقة من المصادر والمعرفة^(١) باللام التي ذكرها المصنف، وهي: ها^(٢) وهَلُمَّ وَحَيَّهَلْ وَتَيْدَ وَرُوَيْدَ وَهَيْتَ وَبَلَّةَ وَكَذَاكَ وَصَبَّةَ وَإِيَّهَا وَمَهْ وَإِيَّهَ وَوَيْهَ وَأَمِينَ وَبَسَّ وَفَرَّارٍ وَهَيْهَاتَ وَسَرْعَانَ وَوَشْكَانَ وَشَتَّانَ وَبُطْآنَ وَوَاهَا وَوَيَّ وَأَوَّهَ وَأُفَّ وَأَخَّ وَكَحَّ وهَاءَ وَبَجَلٍ وَقَطُّ وَقَدْ، فتلك إحدى وثلاثون كلمة قد شرحناها كما سبق، وكان^(٣) حَقُّهُ أَلَّا يَذْكَرَ فيها (كذاكَ) لأنها مركبة من حرف الجرِّ واسم الإشارة، فذكرها مع عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ أَوْلَى وَأَنْسَبَ، لكنَّ العذر^(٤) له في ذلك أنه لَمَّا كان معناها معنى بَلَّةَ وَذَكَرَ بَلَّةَ أراد أن يجعلها بإزائها، فذكرها معها.

(١) ل: المعربة.

(٢) ي: هاء.

(٣) ي: كان.

(٤) ك، ل: العلة.

وقد نقص المصنف أن يذكر كلماتٍ أخرَ هي من أسماء الأفعال التي ليست ظروفًا ولا حروف جرٍّ ولا مشتقةً من المصادر، ونحن نذكرها إن شاء الله، فنقول:
 من ذلك (لَبَّيْ) خفيفة الباء بمعنى أجييك.

ومنها (أَوَّلَى لَكَ)، هو اسمٌ لِدَنَوْتُ من الهلاك، قال ذلك الأصمعي^(١) في قول الشاعر^(٢):

..... فَأَوَّلَى لِنَفْسِي أَوَّلَى لَهَا

وقال تعالى: ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى﴾^(٣) ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى^(٤). وحكى أبو زيد^(٥): هَاهُ الْآنَ، وَأَوَّلَاهُ^(٦) الْآنَ. ومنها (هَاهُ)، وهي اسمٌ قَارَنْتَ، وهي نحو (أَوَّلَى لَكَ).

وفي (البسيط): «أَوَّلَى اسْتَعْمَل فِي الْوَعِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى﴾ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: وَلِيَهُ الشَّرُّ وَمَا يَكْرَهُهُ، وَلَا تَكُونُ اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَيَكُونُ (لَكَ) فِيهَا بِمَنْزِلَةِ (هَلُمَّ لَكَ)؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا يُعْرَبُ، وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدَ رَفَعَهُ مُؤَنَّثًا فِي قَوْلِهِمْ (أَوَّلَاهُ). وَإِذَا بَطَلَ هَذَا، وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلٌ مِنْ كَذَا عَلَى مَعْنَى: هُوَ أَوَّلَى بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، أَيْ: الْوَعِيدُ أَوَّلَى لَكَ مِنْ غَيْرِكَ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لَا يُؤْنَثُ بِالْهَاءِ، وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدَ تَأْنِيثَهُ - صَحَّ أَنَّهُ أَفْعَلُ اسْمًا^(٧) بِمَنْزِلَةِ أَحْمَدَ اسْتَعْمَلَ عِلْمًا فِي الْوَعِيدِ، فَاِمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ، وَمَنْ أَدْخَلَ الْهَاءَ جَعَلَهُ اسْمًا مُؤَنَّثًا مِثْلَ أَرْمَلَةٍ وَأَضْحَاةٍ^(٨)، وَامْتَنَعَ مِنَ التَّنْوِينِ

(١) الخصائص ٣: ٤٤.

(٢) صدر البيت: هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْهُمُومِ. وهو للخنساء. الديوان ص ١٢٠ - ١٢٢ [دار صادر] والكامل ٣: ١٤١٥ والخصائص ٣: ٤٤.

(٣) سورة القيامة: الآيتان ٣٤ - ٣٥.

(٤) النوادر ص ٦٠٨، وهذا ازدجار من المسبوب للسبب، يقول: قد سببني فأولى لك. ومثله: هَاهُ الْآنَ، إِذَا ذَمَّمْتَهُ.

(٥) ل: أولاه.

(٦) أسماء: سقط من ل.

(٧) الأضحاة: لغة في الأضحية.

لِلْعَلَمِيَّةِ فِي الْوَعِيدِ وَالتَّأْنِيثِ. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾^(١) مُبْتَدَأٌ،

[٦: ١٦٠/١]

وَلَكَ: الْخَبَرُ، وَحُذِفَ حَرْفُ الْجَزْرِ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) /:

أَوَّلَىٰ فَأَوَّلَىٰ يَا أَمْرًا الْقَيْسِ بَعْدَ مَا خَصَّفْنَ بِأَثَارِ الْمَطِيِّ الْخَوَافِرِ

وَالْمَعْنَى فِي الْبَيْتِ: بَعْدَ مَا خَصَّفْنَ بِأَثَارِ قَوَائِمِ الْمَطِيِّ أَثَارَ الْخَوَافِرِ، انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ (أَوَّلَى) اسْمَ فِعْلٍ.

وَمِنْهَا دُهُدْرَيْنِ، وَهُوَ اسْمُ بَطَلٍ^(٣)، وَفِي الْأَمْثَالِ: (دُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ)^(٤)،

وَلَا يُرَادُ هُنَا بِالتَّشْنِيعِ مَا يَشْفَعُ الْمَفْرَدُ، إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّوَكِيدُ وَالتَّكْرَارُ لَذَلِكَ الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ:

بَطَلٌ بَطَلٌ، وَسَعْدُ الْقَيْنِ: فَاعِلٌ بِدُهُدْرَيْنِ، كَمَا ارْتَفَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ هَيْهَاتَ وَشَبِهَا.

وَقِيلَ: دُهُدْرَيْنِ^(٥) اسْمٌ لِلْبَاطِلِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٦): لَا أَدْرِي مَا أَصْلُهُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ

الْكِلَابِيُّ^(٧): هُوَ دُهُدْرَيْنُهُ. وَقِيلَ: أَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي بَعْضِ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ

مِنْ دُهَاثِهِمْ، جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: اعْلَمُوا أَنَّ بَنِي فُلَانٍ قَتَلُوا بَنِي فُلَانٍ، فَوَضَعَ الرَّجُلُ

الدَّاهِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، فَقَالَ: كَانَ فِيهِمْ سَعْدُ الْقَيْنِ مَا كَانَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: قُتِلَ. قَالَ:

وَكَانَ فِيهِمْ دُهُدْرَيْنِ مَا شَأْنُهُ، فَقَالَ: قُتِلَ. فَقَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ عَرَفْنَاكَ، فَصَارَتْ هَاتَانِ

الْكَلِمَتَانِ تَضَرِّبَانِ فِي الْبَاطِلِ.

(١) الْبَيْتُ مَطْلَعُ مَفْضِلِيَّةٍ لِمَقَّاسِ الْعَائِذِيِّ. الْمَفْضِلِيَّاتُ ص ٣٠٦ وَشَرْحُهَا لِلتَّبْرِيزِيِّ ٣: ١٣١٤.

خَصَّفْنَ: أَيِ الْإِبْلِ، وَالْمَعْنَى: تَبِعَتْهَا الْإِبْلُ، فَوَقَعَتْ أَخْفَافُهَا عَلَى أَثَارِ خَوَافِرِهَا. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ

فِي إِیْضَاحِ الشَّعْرِ ص ٢٣ وَالْخَصَائِصُ ٢: ٣٠٦، وَبَعْدَهُ فِيهِ: «أَيِ: خَصَّفْنَ بِالْخَوَافِرِ أَثَارَ

الْمَطِيِّ، يَعْنِي أَثَارَ أَخْفَافِهَا، فَحُذِفَ الْبَاءُ مِنَ الْخَوَافِرِ، وَزَادَ أُخْرَى عَوْضًا مِنْهَا فِي أَثَارِ

الْمَطِيِّ»، وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْضِلِيَّاتِ ٣: ١٣١٤ - ١٣١٥. يَتَوَعَّدُ بِهَذَا أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ بَحْرِ بْنِ

زُهَيْرِ بْنِ جَنَابِ الْكَلْبِيِّ. ل، ي: خَفَفْنَا. ك: خَصَّفْنَ.

(٢) الْمَسَائِلُ الشَّيْرَازِيَّاتُ ١: ٢٧٥، ٢: ٤٤١ وَالْخَصَائِصُ ٣: ٤٠.

(٣) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤) وَقِيلَ دُهُدْرَيْنِ... تَضَرِّبَانِ فِي الْبَاطِلِ: مَوْضِعُهُ فِي ك بَعْدَ قَوْلِهِ الْآتِي: لَا يَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا نَكْرَةً.

(٥) الْأَمْثَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ٨٣.

(٦) الْأَمْثَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ٨٤.

ومنها دَعٌ، وهي لا يخاطب بها إلا العاثر، فيقال له إذا عَثَرَ: دَعٌ، أي: قُمْ وانتعِش^(١)، فَمَنْ لم يُنَوِّنْه جعله معرفة، وَمَنْ أَلْحَقَه التَّنْوِينُ^(٢) جعله نكرة. ومثلها دَعْدَعًا وَلَعًا إلا أنهما لا يُسْتَعْمَلَانِ^(٣) إلا نكرة.

ومنها النَّجَاءُ، هو اسم ل(انج)، وتلحقها الكاف حرف خطاب، فتقول: النَّجَاءُكَ. وذكر ابن طاهر أَنَّ (النَّجَاءَ النَّجَاءُ)^(٤) منها، قاله في (البسيط)، وقال: قال شيخنا، وَغَلِطَ في ذلك - يعني ابن طاهر - قال: لأنه من باب المصادر النائية، وإنما ذكره س^(٥) على جهة التشبيه بها، وفيه نظرٌ إذ النَّجَاءُ معناه انج، وإنما حمّله س على ذلك لأن النَّجَاءَ الثاني إما أن يكون بمنزلة: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فيجوز استعماله واحدًا، وإذا كان فلو كان من أسماء الأفعال لم يجز أن تقول: انج النَّجَاءُ، وهنا يصحُّ ذلك^(٦). وإنما لم يَجْزُ في التكرار لأنه نائب عن ذكره رأسًا، ويُعَدُّ جعل (النَّجَاءَ النَّجَاءَ) مركبًا ك(حَيْهَل).

ومنها فِدَاءٌ^(٧)، تقول: فِدَاءٍ لكَ فلان، تقول العرب: فِدَاءٍ لَكَ أبي وأمي، الأصل^(٨): جَعَلَ اللهُ أَبِي وأمي فِدَاءَكَ، وَجَعَلَ اللهُ فِلَانًا فِدَاءَكَ، ثم جعل أمرًا لذلك المنادى، فقيل: لِيَفِدِكَ فلانٌ، ثم جعل (فِدَاءٍ لَكَ) موضعه، فهو اسمٌ لقوله: لِيَفِدِكَ، قال الشاعر^(٩):

(١) المقرب ١: ١٣٢.

(٢) أي قال: دَعَا.

(٣) ك، ي: لم يستعمل.

(٤) النجاء: سقط من ي.

(٥) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٦) ذلك: ليس في ل.

(٧) شرح القصائد التسع ٢: ٧٦٢ والمفصل ص ١٥٤ وشرحه لابن يعيش ٤: ١١٦ - ١١٧.

(٨) ي: والأصل.

(٩) النابعة. الديوان ص ٢٦ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٣. أثمر: أجمع وأكثر.

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

يُروى على ثلاثة أوجه: فِدَاءٍ بالكسر اسم فعل مبني، وبالفتح على المصدر، وبالرفع على الابتداء والخبر، أي: الأقوام فادُّونَ لك. وإذا نُؤِنَ كان نكرة لأنهم أرادوا: يَفْدِيكَ في ضَرْبٍ من الضُّرُوبِ.

وفي (الإفصاح): «أجاز أبو علي في فِدَى أن يكون بمنزلة قول العرب /فِدَاءٍ [١٦٠:٦] ب/ بالمد والكسر، وكسره دالٌّ على بنائه، وبنائه دالٌّ على أنه اسم فعل؛ لأنَّ الدعاء بمنزلة الأمر، والتنوين فيه للتكثير، وكأنه قال: لَتَفْدِكَ نفسي، على معنى الدعاء، قاله أبو علي. وَيَضَعُفُ عندي لأني لم أجد اسمَ فعل في غير الخبر يرفع الظاهر، فالمعنى أن يكون اسمٌ يَفْدِي، فيرفع الظاهر كما يرفع اسمُ الفعل بمعنى الخبر، نحو هَيْهَاتَ وَشَتَّانَ وَسَرَّعَانَ. وأجاز ذلك أبو علي إلا أنه قال: (الأولُ أَكْثَرُ وَأَقْبَسُ) اعتمادًا على ما ذكر في (الإيضاح)^(١) أنَّ أسماء الأفعال بمعنى الأمر والنهي أَكْثَرُ منها بمعنى الخبر، والدعاء بمنزلة الأمر. وصدقَ إلا أنَّ رفعها الظاهر غير موجود، وليس لأفعالِ الأمر من التصرف ما للأفعالِ أَنْفُسِهَا حتى يكون لفظُها يأتي بمعنى الدعاء والأمر، كما يكون ذلك في صِيغِ أفعالِ الأمر، ولو كان ذلك كانت بمعنى اللام لأنَّ صيغة الأمر لا ترفع الظاهر، وإنما يرفعه المضارع باللام، وهي كُلُّهَا فيما علمتُ غيرُ مقدَّرة باللام، ولو قُدِّرَتْ باللام جاز أن يُؤْمَر بها الغائب ، ولم يَجِئ في كلامهم إلا : عليه رجلًا لَيْسَنِي^(٢)، و(عليه بالصوم فإنه له وجاء)^(٣)، ولا يقاس على هاتين الكلمتين، وقد

(١) ص ١٦٣.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠. قيل لإنسان: إنَّ فلانًا أخذك بكذا، فقال: عليه رجلًا ليسني، يُعلمه أنَّ السامع سيبلغه إلى المُعْتَرَى. شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧، ويأتي قريبًا.

(٣) هذا جزء من حديث نبوي، هو: (يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ من استطاعَ مِنْكُم البَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فإنه أَعْظُ لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فإنه له وجاء). وجاء: قاطع للشهوة. صحيح البخاري: كتاب الصوم ٢: ٢٢٩، وكتاب النكاح، وصحيح مسلم: كتاب النكاح ٢: ١٠١٨، ١٠١٩.

قالت العرب: فِدَاءٌ لَكَ نَفْسِي^(١)، بالرفع على الخبر المقدم، فيحتمل المقصور
الوجهين، يعني الرفع على الخبر وأن يكون اسم فعل، انتهى.

وقال الهجري: قُدِّي بالضم والفتح مقصور، وبالكسر ممدود ومقصور.

ومنها هَمَّاهم، وقد ذكرناها فيما عَنَّا لَنَا ذِكْرُهُ فِي الشَّرْحِ^(٢)، وَشَرَحَهَا بَعْضُهُمْ^(٣)
بَأَنهَا اسْمٌ لِقَوْلِهِ: لَمْ يَنْقُ. وقال بعضهم^(٤): هِيَ اسْمٌ لِرَفْعِي. وفيها لغات^(٥)، يقال:
هَمَّاهم وَحَمَّاهم وَخَمَّاهم وَتَخَمَّاهم، قال الشاعر^(٦):

أَوَلَمْتُ يَا خِنُوثَ شَرِّ إِيْلَامٍ فِي يَوْمِ نَحْسٍ ذِي عَجَاجٍ مِظْلَامٍ
مَا كَانَ إِلَّا كَاصْطِفَاقِ الْأَقْدَامِ حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ، فَقَالُوا: هَمَّاهم

فهذه تسع كلمات استدرَكناها على المصنف.

وزعم بعض النحويين أَنَّ هَاتِ وَتَعَالَ اسْمَا فِعْلَيْنِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هُمَا فِعْلَانِ
لَا يَتَصَرَّفَانِ، والدليل على ذلك اتصال ضمائر الرفع البارزة بهما وجوبًا، فتقول: هَاتِي،
قال الشاعر^(٦):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَّلِيَنِي تَمَّائِلْتُ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَبِّيَا الْمُخْلَخِلِ
وَتَعَالِي، قال الشاعر^(٧):

(١) شرح المفصل ٤: ١١٦.

(٢) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٥٥/أ من الأصل.

(٣) تهذيب اللغة ٥: ٣٨٣.

(٤) الخصائص ٣: ٤٤.

(٥) تقدم الشطران الثالث والرابع في هذا الجزء ق ١٥٥/أ من الأصل، والأشطار الأربعة في
تهذيب اللغة ٥: ٣٨٣ والخصائص ٣: ٤٤. أولت: من الوليمة. والخنوت: العبي الأبله.

(٦) تقدم البيت في ٩: ١٢.

(٧) صدر البيت: صَبَرْتُ عَلَى عِدَاوَتِهِ وَلَكِنْ. والبيت الذي قبله:

فَلَوْ أَنِّي بُلَيْتُ بِهَاشِمِي خُوْلُتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ

وهما بلا نسبة في الكامل ٢: ٩٨٠. وهما من قطعة في أخبار الوافدين ص ٣٧ لشريك
الأعور. ونسبا في ربيع الأبرار ٣: ٣٦٨ لزياد بن عبيد الله الحارثي. ونسبا لغيرهما أيضًا.

تَعَالَى يَا أَنْظِرِي مِّنْ ابْتِلَائِي

وهَاتِيَا وَتَعَالِيَا وَهَاتُوا وَتَعَالُوا، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ تَعَالَوْاْ﴾^(٢)، وهَاتَيْنِ وَتَعَالَيْنِ، قال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنِ ۖ أُمَيِّعَنَّ﴾^(٣). وحكى الجوهريُّ أنَّ بعض العرب يُصَرِّفُ هَاتٍ، فيقول: هَاتِي يُّهَاتِي مُهَاتَاهُ^(٤).

وفي (البسيط): «وَأَمَّا دَعٌ وَدَعْدَعًا وَدَعًا لَكَ فيقال / للعائر، أي: قُمْ وانتعِش. [٦: ١٦١] ويحتمل أن تكون دَعْدَعًا مرْكبةً منهما، وبقي الأول ساكنًا لثلاث يتوالى أربعة متحركات. ويحتمل أن يكون من المضاعف بيانًا للحركة، والدَّعْدَعَةُ قولُك للعائر ذلك» انتهى.

ص: ومنها ظروفٌ^(٥) ك(مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ وَذُونَكَ بمعنى خُذْ، وَوَرَاءَكَ بمعنى تَأَخَّرْ، وَأَمَامَكَ بمعنى تَقَدَّمَ، وَإِلَيْكَ وَإِلَيَّ بمعنى تَنَحَّ وَأَتَنَحَّى، وَعَلَيْكَ وَعَلَيَّ وَعَلَيْهِ بمعنى الزَّمْ وَأُولِنِي وَلِيْلَزَمْ.

ش: قوله ومنها أي: من أسماء الأفعال.

وقوله ظروفٌ ثم ذكر ما ليس بظرف بل هو جارٌّ ومجرور، وذلك قوله: إليك، وإلَيَّ، وعليك، وعليَّ، وجرى في ذلك على اصطلاح بعض النحويين في أنه يكفي بذكر الظرف عن ذكر الجارِّ والمجرور، والأجودُ التنصيصُ عليه.

(١) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢٨.

(٤) هذا في العين ٤: ٨٠ وتهذيب اللغة ٦: ٣٩٦. والذي ورد في الصحاح (هتا) ٦: ٢٥٣٢ -

٢٥٣٣ هو: «هَاتِ يا رجل، أي أعط. وللمرأة هَاتِي. والمهاتاة مُفَاعَلَةٌ منه، وما أهَاتِيكَ، أي:

ما أنا بمُعْطِيكَ». هذا كل ما ذكره في هذه المادة، وانظر (هيت) ١: ٢٧١. ويبدو أنَّ أبا

حيان أخذَه من شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٨٩، فقد نسبَه ابن مالك ثَمَّ للجوهري.

(٥) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢١٢ ما نصه: «وشبهها جازة ضمير مخاطب كثيرًا، وضمير

غائب قليلًا».

وهذا الذي ذكره في هذه الظروف والمجرورات يُسمَّى الإغراء، وقد عقد النحويون له باباً. والإغراء في اللغة معناه الإلصاق، يقال غَرِيتُ بالشيء: إذا لَزَقْتُ به، وأَغَرَيْتُهُ بكذا: أَلَزَقْتُهُ به وَسَلَطْتُهُ عليه. وفي اصطلاح النحويين^(١): الإغراء وضع الظرف أو الجارِّ والمجورور موضع فعل الأمر. ولم يأت في الخبر إلا قول بعضهم^(٢) وقد قيل له إليك، أي: تَنَحَّ، فقال: إليَّ، في معنى: أَتَنَحَّيْ، وليس فيه إغراء.

وخصَّ الرَّجَّاحِيُّ^(٣) بابَ الإغراء بالمتعدِّي لأنه لا يمكن حقيقةً إلا فيه؛ لأنَّ الإغراء هو التَّسْلِيْط، فيحتاج إلى مُعْرَى ومُعْرَى به. وذكر غيره في هذا الباب اللازم لأنَّ اللازم والمتعدِّي موضعٌ موضع فعل الأمر.

وفي (البسيط): الإغراء نوعٌ من هذه الأسماء، وهو ما فيه إلزام وإحالة على الغير ليلزمه، وفيه معنى الحثِّ حَدَثًا مِنَ الْقَوَاتِ.^(٤) فَأَمَّا التحذير فيُشَبَّه بالإغراء، وليس به؛ لأنَّ قولك الأسدُّ الأسدُّ يدلُّ على شِدَّة طلبك فرازه من الأسد، وقولك عليك زيدا يدلُّ على شِدَّة طلبك أَخَذَ زيد^(٥)، فهذا تحذيرٌ مِنْ قَوَاتِهِ، وفي الأول التحذيرُ التحذيرُ مِنْ قُرْبَانِهِ.

وقوله كَمَكَانَكَ بمعنى اثبت هكذا شرحوا^(٦) هذه اللفظة، ومَن قال^(٧) (تَأَخَّرَ) فتفسيرٌ معيٌّ. ولم يحفظ البصريون إلا كونها لازمةً، وحفظ الكوفيون كونها متعدِّيةً بمعنى انتظر، فتقول: مَكَانَكَ زيدًا.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) الجمل ص ٢٤٤.

(٤) من هذا الموضع إلى آخر الفقرة في اللباب للعكبري ١: ٤٥٩.

(٥) ي: احذر زيدًا. ك: احذر زيد.

(٦) الخصائص ٣: ٣٥.

(٧) قاله سيويه. الكتاب ١: ٢٤٩.

وقوله وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ وَدُونَكَ بمعنى خُذْ ذَكَرَ أَنَّ هذه الثلاث الكلمات متعدية بمعنى خُذْ، فتقول: عِنْدَكَ زَيْدًا، وَلَدَيْكَ زَيْدًا، وَدُونَكَ عَمْرًا، أي: خُذْ زَيْدًا، وخُذْ عَمْرًا.

أما (عِنْدَكَ) فإنها تكون متعدية كما ذكر، وتكون لازمة، فُتُسْتَعْمَلُ بمعنى تَخَوَّفْ وتَقَدَّمْ.

وأما (لَدَيْكَ) فحكى الإغراء بها الجوهري^(١)، وأنشد^(٢):

فَدَعُ عَنْكَ الصَّبَا ، وَلَدَيْكَ هَمًّا تَوَقَّشَ فِي فُؤَادِكَ وَاحْتِيَالًا

وأما (دُونَكَ) فُتُسْتَعْمَلُ متعدية كما ذكر بمعنى خُذْ، وَتُسْتَعْمَلُ لازمة بمعنى تَأَخَّرْ، قال جرير^(٣):

أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقُيُونَ مَرَارِي وَأَوْقَدْتُ نَارًا، فَادُّنْ دُونَكَ، فَاصْطَلِ
معنى دُونَكَ هنا خُذْ، أي: خُذِ النَّارَ فَاصْطَلِ. وزعم أبو علي^(٤) أنَّ (دُونَكَ) في البيت تأكيدٌ لـ(ادُّنْ)، كأنه قال: ادُّنْ ادُّنْ^(٥)، وهو كما قال الآخر^(٦):

فَقُلْتُ لَهَا : فِئِي إِلَيْكَ ، فَإِنِّي حَرَامٌ ، وَإِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ لَيَبُ
قال أبو عبيدة^(٧): معناه مُلَبَّ. وقال آخر^(٨):

(١) الصحاح (لدى) ٦ : ٢٤٨١.

(٢) ذو الرمة. الديوان ٣ : ١٥٢٣ والصحاح (لدى). تَوَقَّشَ: تَحَرَّكَ. آخره في المخطوطات: واختيالاً. وهي إحدى الروايات فيه، وآثرت رواية الديوان لأنه منصوب على الإغراء. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله: وحكى الكسائي بينَ وذكر أنه سمع: سقط من ك.

(٣) الديوان ٢ : ٩٤٥ والنوادر ص ٣٦٠ والمسائل الشيرازيات ١ : ٣٤١. عيَّاش: هو عيَّاش بن الزبرقان بن بدر التميمي، وهو ابن عمة الفرزدق. والقيون: جمع قَيْن، وهو الحداد.

(٤) رأيه هذا في الشيرازيات ١ : ٢٧٣ - ٢٧٤، وليس فيه بيت جرير، وفيه البيتان الآتيان.

(٥) نسب عبد القاهر هذا التقدير إلى شيوخه أبي الحسين. المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٥٧٢.

(٦) تقدم البيت في ١١ : ١٥٥.

(٧) مجاز القرآن ٢ : ٣٠٠.

(٨) عجز البيت: أهل القِيَابِ وأهل الخِيَالِ والنادي. وهو لعبيد بن الأبرص. الديوان ص ٤٩ والمسائل الشيرازيات ١ : ٢٧٤ وإيضاح الشعر ص ٦ وفيه تخرجه.

فاذهب، إليك، فإني من بني أسدٍ

قال أبو علي^(١): فهذا بمنزلة ارجعي ارجعي، واذهب اذهب.
وقوله ووراءك بمعنى تأخر^(٢) قال بعضهم^(٣): ووراءك أي: تَلَقَّتْ، ومن قال^(٤) وَضِعَ مَوْضِعَ افْطُنَ فَشَرَحَ معني.
وقوله وأمامك بمعنى تَقَدَّمَ قال بعضهم: وأمامك أي: تَلَقَّتْ، ومن قال^(٥):
معناه تَبَصَّرَ أو تَخَوَّفَ فتفسيرُ معني.

وفي (البسيط): «وأمامك إذا حَذَّرْتَهُ شيئاً بين يديه أو أَمَرْتَهُ أن يتقدَّم. وبَعْدَكَ: معناه: تأخَّرَ، إذا حَذَّرْتَهُ شيئاً خَلْفَهُ. وفَرَطَكَ: معناه التحذير من أمرٍ تَقَدَّمَ لأنه من الفَرَطِ^(٦). وهذه من الأسماء المنقولة. ويجري هذا المَجْرَى دُونَكَ وَعَلَيْكَ إذا حَذَّرْتَهُ شيئاً فوقه أو أَسْفَلَ منه. وَعِنْدَكَ: لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ» انتهى.

وقوله وَإِلَيْكَ وَإِلَيَّ تَنَحَّ وَأَتَنَحَّى تَنَحَّ راجعٌ إلى إليك، وَأَتَنَحَّى راجعٌ إلى إليّ، وهذا التفسير الذي فسره في إليك هو مذهب البصريين^(٧)، أي: في كونها لازمة. وساغ أن يَتَعَدَّى فعلُ المضمر المتصل إلى مُضْمَرِهِ المتصل في اللفظ لأنه في التقدير على حذفٍ مضاف، أي: إلى جهتك. وعلى هذا التأويل يتخرج قوله تعالى: ﴿وَهَرَىٰ إِلَيْكَ بِحِجْزِ النَّحْلَةِ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾^(٩).

(١) المسائل الشيرازيات ١: ٢٧٣، ولفظه: «فهذا كأنه قال: فيني فيني».

(٢) في الخصائص ٣: ٣٥: «(وراءك اسم تَنَحَّ)».

(٣) في الفصل ما نصه: ووراءك أي انظر إلى خلفك إذا بصَّرتَه شيئاً.

(٤) الكتاب ١: ٢٤٩ والمقرب ١: ١٣٥.

(٥) المقرب ١: ١٣٥.

(٦) الفَرَطُ: ما يتقدم الإنسان من أجر وعمل. والفَرَطُ: مصدر فَرَطَ يَفَرُطُ أي سَبَقَ.

(٧) الكتاب ١: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٨) سورة مريم، الآية: ٢٥.

(٩) سورة القصص، الآية: ٣٢.

وزعم الكوفيون ويعقوب بن السكيت أنها تتعدى، فتقول: إليك زيدًا، أي: أَمْسِكْ زيدًا، ولذلك اختلفوا في قوله^(١):

إِذَا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

فقدَّره البصريون^(٢): تَأَخَّرَ تَأَخَّرَ، وقدَّره الكوفيون^(٣): أَمْسِكْ أَمْسِكْ. والصحيح ما ذهب إليه البصريون إذ لا يُحفظ من لسان العرب متعديًا، وقد أولع كثير من شعراء بلادنا بتعدية (إليك) في أشعارهم، وذلك على مذهب الكوفيين.

وأما قوله (إليّ) ففي (البسيط): وأما إليّ فمعناه تَنَحَّيْتُ أو أَتَنَحَّيْتُ، والجماعة حملوا هذا على المضارع أو الماضي، وأبو عليّ^(٣) يقول: لم يأت منه إلا هذا وموضع آخر. وكيف يُنكر هذا مع أَفَّ وأَوْه، وحكاة س عن الخليل^(٤).

وقوله وَعَلَيْكَ وَعَلَيَّ وَعَلَيْهِ بِمَعْنَى الزَّمِّ وَأَوَّلَنِي وَلَيَزَمُّ فَالزَّمَّ رَاجِعٌ إِلَى عَلِيكَ، وَأَوَّلَنِي رَاجِعٌ إِلَى عَلَيَّ، وَلَيَزَمُّ رَاجِعٌ إِلَى عَلِيهِ.

فأما (عليك) فتقول: عَلَيْكَ زيدًا. وذهب بعضهم^(٥) إلى أن أصله: خُذْ زيدًا مِنْ عَلِيكَ^(٦)، فَحُذِفَ (مِنْ)، وَوَصَلَ (خُذْ) بِنَفْسِهِ، ثُمَّ حُذِفَ (خُذْ)، وَأُقِيمَ (عَلَيْكَ) مُقَامَهُ. وهذا نَصٌّ مِنْهُ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ مَنْصُوبٌ عَلَى فِعْلِ مُضَمَّرٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَنَا: أَمْسِكْ عَلَيْكَ زيدًا.

(١) القطامي. الديوان ص ٤٠ ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٢٥٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٨. التّيّاز: الرجل إذا كان فيه غلظ وشدة. وذو العضلات: ذو اللحمت الغليظة الشديدة. يصف بكثرة أحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوتها.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦.

(٣) ذكر إليّ في المسائل الشيرازيات ١: ٢٧٤، وجعله بمعنى أتَنَحَّيْتُ، ولم يحدد عدد مواضعه.

(٤) كذا! والذي في الكتاب ١: ٢٤٩ أنه حكاة عن أبي الخطاب.

(٥) هو المازني كما في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦، وعن السيرافي نقله ابن عصفور كما في

تمهيد القواعد ٨: ٣٨٩٥.

(٦) أي: من فوقك.

وتجيء عليك متعدية بالباء، ومنه (فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ)^(١)، وقال الأخطل^(٢):
فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ، لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلْتَ عَلَيْكَ أُمُورٌ

فالاسم منصوبٌ بعد هذه الظروف والمجرورات منصوبٌ بالظرف أو الجار والمجرور. وذهب أبو القاسم السُّهَيْلِيُّ إلى أنَّ النصب فيه ليس بالظرف ولا بالمجرور، وإنما هو منصوبٌ بالمعنى.

وأما (عليه زيدًا) فهذا من إغراء الغائب، ونَصُّوا على أنه لا يجوز إغراء الغائب، فلا يجوز (عليه زيدًا) لأنه لا دليل على الفعل المضمر، إلا أنه قد شُمع من ذلك حرفٌ شاذٌّ، وهو قولٌ بعضهم: عليه رَجُلًا لَيْسَنِي، ذكره س^(٣)، وذلك أنَّ إنسانًا قيل له^(٤):
إِنَّ فَلَانًا أَحَذَكَ [بكذا]^(٥)، فقال هذا الكلام يُعْلِمُهُ أنَّ السامع سيبلغه إلى الْمُغْرَى.
وأما ما ذكر في الأثر (مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) فيخرج على زيادة الباء، ويكون الصوم مبتدأ، كما زيدت في قولهم: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ.

وفي (البسيط): وأجازَ بعضهم أن يكون للغائب لأنَّ أمرَ الغائب جائزٌ، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، وهذه الأفعال للأمر. ومنعَ بعضهم^(٦) هذا، وقال: الفرقُ بين أمرِ الغائب والمخاطب أنَّ الغائب يكون بلام الأمر دون أن يوضع الفعل للأمر، وإنما هو بمنزلة حرف النهي، وكما لم يوضع اسمُ فِعْلٍ للنهي بـ(لا) فكذلك هذا.

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم، وهذه رواية مسلم في صحيحه ٢: ١٠٨٧،
والرواية الأخرى: (فاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ)، ويأتي قريبًا.

(٢) ديوانه ٢: ٤٠٤.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٠.

(٤) شرح الكتاب للسريافي ٩: ٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧، والخبر بلفظه فيه.

(٥) بكذا: من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧.

(٦) معناه في شرح كتاب سيبويه للسريافي ٥: ١٨.

وقال السيرافي: إنما لم يُوضَعَ له لأنه يُؤدِّي إلى جعل اسمٍ واحدٍ مكانَ الحرف والفعل معاً، وهما جنسان مختلفان، لا يجتمعان لتناقض أحكامهما، وعلى قياس هذا لا يجوز أن تقول: عليّ زيدًا، بمعنى: لآخذُ زيدًا؛ لأنه بمنزلة الأخذ في الغالب، إلا أن تريد معنى الأمر من جهة أخرى، فتقول: عليّ زيدًا، وعليّ يزيدٍ، كما تقول: اثْنِي يزيدٍ، قاله السيرافي، قال ^(١): «ولا يجوز في دُوني وعِندي، لا تقول دُوني زيدًا إذا أردتْ اثْنِي يزيدٍ؛ لأنَّ العرب توسَّعت في هذا، فعَدَّتْهُ مرَّةً إلى المتكلم بحرف الجرِّ ومرةً إلى المخاطَب، ولم تَتوسَّعْ في دُونِكَ وعِنْدِكَ» انتهى.

وأما (عَلَيَّ) فقليل ^(٢): إِنَّ العرب تَضَع (على) مع مخفوضها موضعَ فعلٍ يتعدى إلى اثنين، فتقول: عليّ زيدًا، المعنى: أُولَيَّ زيدًا، فحُذِفَ العامل، وأُنِيبَ عَلَيَّ منابَه، وَضُمَّنَ معنى أُولَيَّ، ف(عليّ) لها في اللفظ مفعولٌ واحد وفي المعنى مفعولان، نابتِ الباءُ منابَ أحدهما.

وَكَمَلْ مِنْ أَلْفَاظِ الْإِغْرَاءِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ تِسْعَةُ أَلْفَاظٍ بِمَا نَقَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ ^(٣) مِنْ (لَدَيْكَ) ، وبما نَقَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنْ (كَذَاكَ) ^(٤) .

وزعمَ الفَرَّاءُ ^(٥) أَنَّ الكَسَائِيَّ سَمِعَ : كما أَنْتَ زيدًا . وكما أَنْتَنِي ^(٦) ، أي: انتَظَرْنِي. وحكى الكَسَائِيُّ (بين) ، وذكر أنه سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: بَيْنَكُما البَعِيرَ فَخَذَاهُ ^(٥) . ولا دليل في هذا على الإغراء ب(بين) لاحتمال أن يكون نصب البعير

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ : ١٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للقوقاس ٢ : ١٠٣٠ .

(٣) الصحاح (لدى) ٦ : ٢٤٨١ .

(٤) الخصائص ٣ : ٣٧ .

(٥) معاني القرآن ١ : ٣٢٣ .

(٦) معاني القرآن ١ : ٣٢٣ وفيه ما نصّه: «قال الفراء: وسمعتُ بعض بني سُلَيْمٍ يقول في كلامه:

كما أَنْتَنِي، وَمَكَانَكُنِي، يريد: انتَظَرْنِي في مكانك».

[٦:١٦١/ب] بفعلٍ محذوف يَدُلُّ عليه الظاهر بعده، أي: /خُذَا بَيْنَكُمَا البعيرَ فخذَاهُ، ويكون من بابِ الاشتغال، كما تقول: يومَ الجمعة زيدًا فاضربه. فعلى ما سمعه البصريون وغيرهم جميع^(١) ألفاظُ الإغراء إحدى عشرةَ لفظةً.

ص: وقيس على هذه الكسائي.

ش: أي: يقيس على هذه الظروف الكسائي. مذهب البصريين أنَّ الإغراء موقوف على السماع، وأجاز الكسائي^(٢) القياس على ما سُمع من ذلك، فأجاز الإغراء بكلِّ ظرفٍ ومجرورٍ بشرط ألا يكون على حرفٍ واحد، نحو: بك، ولك، وقد أهمل المصنفُ هذا الشرطَ في مذهب الكسائي.

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح لأنَّ وَضَعَ الظرف أو المجرور موضعَ فعلٍ الأمر إنما هو إخراجٌ لِلْفَظ عن أصله، فلا ينبغي أن يُتجاوزَ ما سُمع منها.

وقال ابن هشام: وأجاز - يعني الكسائي - القياسَ في كل جازٍ يُفَرَّد، ولم يُجزِ ذلك في الكاف واللام والهاء. ووجدتُ في بعض تعاليقي أنَّ مِنَ النحويين مَنْ ذهب إلى أنَّه يجوز ذلك في كل ظرفٍ ومجرور، ولم يشترط في شيء من ذلك أن يكون على حرفٍ واحد، بل أطلق^(٣). ثم وجدتُ في (البيسط) ما نصَّه: وليست قياسًا في الظروف، وحُكي عن الكوفيين أنَّه قياس في الظروف إذ نقلوا منها كثيرًا، ولا يظهر عند البصريين أنه قياس.

ومعنى دُونِكَ زيدًا: خُذْهُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْكَ، وقيل: خُذْهُ مِنْ قُرْب. وعِنْدَكَ: خُذْهُ مِنْ قُرْبِكَ، وقيل: خُذْهُ مِنْ أَيِّ نَوَاحِيكَ كَانَ. وعليكَ: خُذْهُ مِنْ فَوْقِكَ، وقيل: بمعنى الزَّم. وقد تقدَّم أنَّ هذه تكون غير متعدية بمعنى آخر، ولا يَعدُّ أن يكون يختلف

(١) ل: فجميع.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦، وذكر في الجمل ص ٢٤٤ غير منسوب.

(٣) ل: يطلق.

باعتبارٍ معنيين، فيكون مُشْتَرَكًا، وما كان منها يَخْتَلِفُ في الأصل فإنه يلزم هنا طريقة واحدة كَعِنْدَ ، فإنها في الظرف يجوز فيه عِنْدَ وَعِنْدَ وَعِنْدَ. قال السيرافي^(١): «الأصلُ في هذه كلها: خُذْ من كذا، كما فَسَّرْنَا، فاستعماله اسمًا كما قال^(٢):

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

ثم حُذِفَ حرف الجر، فَوَصَلَ الفعلُ، ثم حُذِفَ الفعلُ،، فيظهر إذا أنها ليست اسمًا للفعل، وإنما هي نائبة كالمصادر.

وفي (شرح الصَّغَار): أجاز الكوفيون سائر الظروف قياسًا على ما شمع، وابنُ كيسان قاسَ على عَلَيْكَ وَدُونَكَ وَعِنْدَكَ ما هو بمعناها، فأجاز الإغراء بِلَدَى، فقال: لَدَيْكَ زَيْدًا؛ لأنها بمنزلة عندكَ للقرب، ولم يُجَزْ ذلك في خَلْفَكَ، ولا في قُدَّامَكَ؛ لأنهما يكونان بعيدًا، فهما بمنزلة إغراء الغائب، والبعيدُ مثله لِيُبعد الدلالة.

ص: وعلى قَرَّارٍ الأَخْفَشُ، ووافقَ سيبويه في القياس على فَعَالٍ.

ش: هذا موضعُ ذِكْرِ أسماءِ الأفعالِ المشتقة، فنقول: إن كان الفعل مزيدًا فلا يُبْنَى منه اسمُ فِعْلٍ، سواء أكان ثلاثيَّ الأصل أم رباعيَّه، نحو انطلقَ وَتَدَحَّرَجَ، ولم يُحْفَظْ مِنْ مزيدِ الثلاثيِّ إلا قولهم ذَرَاكَ بمعنى أَدْرَكَ، وَبَدَّارٍ مِنْ بَادَرَ، قال الشاعر^(٣): / [١٦٢: ٦]

بَدَّارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَّارِهَا قَدْ نَزَلَ المَوْتُ عَلَى صِغَارِهَا
وذهب ابنُ طلحةَ إلى أنه يجوز أن يُبْنَى فَعَالٍ مِنْ أَفْعَلَ حَمَلًا على بابِ التعجُّب حيثُ جاز فيه ما أَفْعَلَهُ. ولا جامعَ بينهما، ولم يَسْمَعْهُ س^(٤) في أَفْعَلَ.

وإن كان مجردًا فإمَّا أن يكون رباعيًّا أو ثلاثيًّا، فإن كان رباعيًّا نحو دَخَرَجَ فمذهبُ سيبويه^(٤) والجمهور^(٥) أنه لا يُبْنَى منه اسمُ فِعْلٍ لأنه لم يُسْمَعْ منه إلا قَرَّارٍ

(١) شرح كتاب سيبويه ٥: ١٦، وهذا معنى قوله.

(٢) عجز البيت: تَصَلُّ وَعَنْ قِيَضٍ بِزِيَاءَ بَجْهَلٍ. وقد تقدم في ١١: ١٥٣.

(٣) لم أقف عليه في مصادرِي.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٠، وفيه: قَرَّارٍ وَغَرَّارٍ فقط.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢: ٣٢٤.

وعَزَّارٍ وَجَزَّارٍ^(١)، وما سبيله هذا من القِلَّة لا يُقاس عليه. ومذهبُ الأخفش^(٢) أنه يُبْنَى منه اسمُ الفعل قياسًا على ما سُمع، فيقال: قَرَّطاسٍ وَسَرْهَافٍ^(٣) ودَخْرَاجٍ، قياسًا على عَزَّارٍ.

وقال المبرد^(٤): لم يأت في الرباعيِّ عَدْلٌ أَصْلًا، وإنما قَرَّارٍ حكايةً صوتِ الرَّعْد، وعَزَّارٍ حكايةً صوتِ الصَّبَّيان.

وفي (البسيط): وأما المبرِّدُ فيُنَكِّرُ أن يكون مسموعًا في الرباعيِّ، بل سُمع في الثلاثيِّ، فيجعلُه من الثلاثيِّ، والأصلُ: قارٍ قارٍ، وعارٍ عارٍ^(٥)، ف(قارٍ) من قَرَّ، و(عارٍ) من عَرَّ^(٦)، ثم خَفَّفُوا الرَاءَ، فحُذِفَت الألفُ، فصارَ قَرَّارٍ وعَزَّارٍ. وحُكي^(٧) عنه أن قَرَّارٍ حكايةً صوتِ الرَّعْد، وعَزَّارٍ حكايةً صوتِ الصَّبَّيان. وقَرَّارٍ وعَزَّارٍ عند س^(٨) معدولانِ من قَرَّرَ وعَزَّزَ، والعَزَّزَةُ لُعبَةٌ لأبناء العربِ يَتَدَاعَوْنَ إليها بلفظِ الأمر، فعَدَلُوا عنها إلى لفظِ الاسم، فقالوا عَزَّارٍ؛ لأنَّ الصبيَّ إذا لم يجد أحدًا رفعَ صوته، فقال عَزَّارٍ، أي: هَلُمُّوا لِلْعَزَّزَةِ، فإذا سَمِعُوا خَرَجُوا إليه، فَلَعِبُوا بتلك اللَّعبَةِ، كما قال^(٩):

يَدْعُو بِهَا وَلِدَانُهُمْ عَزَّارٍ

(١) في كتاب ليس لابن خالويه ص ٢٢٢ ما نصه: «(وجَزَّارٍ: صوتُ الرَّعْد)»، فيكون من جَزَّزَ البعيرُ إذا صَوَّتَ.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢: ١٠٢٤.

(٣) سَرْهَفْتُ الصبيَّ: أحسنتُ غذاءه.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠١.

(٥) في الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠١ - ٢٠٢ ما نصه: «(وزعم أبو عثمان عن الأصمعي الأصمعي عن أبي عمرو ما وصفنا أنه يقال: عَزَّزَ الصبيُّ إذا قال: عار عار)».

(٦) ك، ل، ي: من عَرِي.

(٧) الانتصار ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٨) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٩) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/ب من الأصل.

وقال^(١):

قالتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرْقَارٍ واختَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ
أي : قالتْ له : قَرْقَرُ بالرَّعدِ . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مأخوذٌ مِنَ المصدرِ قال ^(٢) : هو
مُعَيَّرٌ مِنَ العَرَعَرَةِ والقَرْقَرَةِ . ويحتملُ أن يكونَ مِنْ بابِ فَجَارٍ وبَرَارٍ .

وإن كان ثلاثيًا فإمّا أن يكون جامدًا أو متصرفًا، إن كان جامدًا فلا يجوز
البناء منه، نحو يَذَرُ وَيَدَعُ، فلا يقال وَذَارٍ ولا وَدَاعٍ، وكذلك هَبَ زيدًا شجاعًا، فلا
يقال: وَهَابَ زيدًا شجاعًا؛ لأنَّ بناء ذلك منها تصرفٌ فيها، وقد مُنعت التصرف.

وإن كان متصرفًا فإمّا أن يكون تامًّا أو ناقصًا، إن كان ناقصًا لم يَجُزِ البناء
منه، فلا يجوز أن يقال: كَوَانٍ نائمًا، بمعنى: كُنْ نائمًا^(٣)، ولا: بَيَاتٍ ساهرًا، بمعنى:
بِتْ ساهرًا. وإن كان تامًّا بُني على فَعَالٍ في مذهب سيبويه والأخفش قياسًا على ما
سُمع من ذلك، قال الشاعر^(٤):

نَعَاءٍ جُدَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ ولكن فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ والأَصْلِ

وقال^(٥):

نَعَاءِ ابْنٍ لَيْلَى لِلسَّمَاةِ والنَّدى وأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ

وقال^(٦) : /

[ب/١٦٢:٦]

(١) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/ب من الأصل.

(٢) الصحاح (عر) ٢: ٧٤٣.

(٣) ي: كوان قائمًا بمعنى كن قائمًا.

(٤) هو الكميت كما في الكتاب ١: ٢٧٦ وشرح أبياته ١: ٢٩٧.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ٢: ٦١١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٣١. والبيت بلا نسبة في الكتاب

الكتاب ١: ٢٧٢. ابن ليلي: غالب بن صعصعة أبو الفرزدق، وأمه ليلي بنت حابس.

وأَيْدِي شَمَالٍ: هبوب الشمال في الشتاء.

(٦) نسب في الكتاب ٣: ٢٧٣ لجريز، وعنه في ملحق ديوانه ٢: ١٠٣٣. الطمرّة: الخفيفة من

الخيل. والحجول: جمع حَجَلٍ، وهو القيد. وسمح حجولها: أي متأتية للتقييد مذلّة.

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولُهَا
وقال^(١):

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا

وقال^(٢):

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا

وشُئِمَ من كلامهم نَزَالٍ وَحَدَّارٍ. فَيُحْجِزُ سَيَبُويهِ^(٣) أَنْ يَقَالَ نَوَامٍ بِمَعْنَى نَمٍّ،
وَضَرَابٍ بِمَعْنَى اضْرِبْ.

وذهب بعضُ النحويين^(٤) إلى الإقتصار في ذلك على ما سُمِعَ، فلا يقال: قَوَامٍ
في معنى قُمْ، ولا: قَعَادٍ في معنى اقْعُدْ؛ لأنَّ ذلك ابتداعٌ اسمٍ لم تَتَكَلَّمْ به العرب،
وإليه ذهب المبرد^(٥).

قالوا: والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه لأنه قد كَثُرَ بالنظر إلى بابٍ واحد، وهو
الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، وأطردَ فيه، وجاء في منهاجٍ واحد، وما هو كذلك فالقياس
عليه جائز.

(١) الكتاب ١: ٢٤٢، ٣: ٢٧٠، ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٩٨ لراجز من بكر بن
وائل. وبعده: ألا ترى الموتَ لدى أرباعِها. الأرباع: جمع رُبْع: وهو ولد الناقة الذي تلده في
الربيع.

(٢) الكتاب ١: ٢٤١، ٣: ٢٧١ والكامل ٢: ٥٨٨. وبعده: أما ترى الموتَ لدى أَوْرَاكِها.
وهو لطفيل بن يزيد الحارثي في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٠٧ والخزانة ٥: ١٦٠ - ١٦٣
[٣٦١].

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٠، وهو قول أكثر النحويين. ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨.

(٤) قال الصيمري: «وغير سيبويه يمنع القياس عليه، فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب لأنه
إخراج الشيء عن بابه». التبصرة والتذكرة ١: ٢٥٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٦ وشرح الكافية ٢: ٣٢٣.

وبناء نَزَالٍ وَحَدَارٍ وأمثالهما في الأصل على السكون، وَحَرَكٌ آخِرُ ذَلِكَ لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة كسرةً على أصلِ التقاء الساكنين^(١)، أو لمناسبة المعنى لأنَّ هذه الأسماء مؤنثة، والكسرُ من علامة التأنيث^(٢)، والدليلُ على تأنيثها قوله^(٣):
وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ، وَجَّيْ فِي الدُّعْرِ
وحكى الكسائي^(٤) عن بني أَسَدٍ بناءً مِثْلَ نَزَالٍ وَحَدَارٍ على الفتح إتباعاً للفتحة والألف وطلباً للتخفيف.

وقد قال بعض العرب: تَنَزَّالٍ، قال الشَّماخ^(٥):
وقد علمتُ خَيْلٌ بِمَوْقَانٍ أَنَّهُ هُوَ الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ: تَنَزَّالٍ
واختلف في فَعَالٍ هذه التي بمعنى الأمر: ف قيل: هي عَلَّمَتْ حَمَلًا على أخواتها،
ولأنها نظيرةُ بَابِ فَعَلٍ في الاختصاص. وقيل: هي نَكَرَتْ، وامتناعها مِنَ الإضافة زَالٍ
لأجلِ مَعْنَى الفعل، والفعلُ قد يقال فيه إنه نَكَرَتْ بمعنى أنه ليس معينًا. قال صاحب
(البيسط): «وقد يقال ينبغي ألاَّ يَصْدُقَ عليها تعريفٌ ولا تنكير لأنها كالفعل، والفعلُ
لا يَقْبَلُهما، فكذلك هذه».

ص: وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ مِنَ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءَ: عَلِيٌّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا، فموضعُ
الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها مجرورٌ لا مرفوعٌ، خلافًا للفراء، ولا
منصوبٌ، خلافًا للكسائي.

(١) التبصرة والتذكرة ١: ٢٥٢، وأما ابن الشجري ٢: ٣٥٣ - ٣٥٤، وفيه الوجه الثاني أيضًا.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٢ والمقتضب ٣: ٣٧٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٧.

(٣) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ١٤٧/ب من الأصل.

(٤) المحكم ٢: ٢٠٤.

(٥) البيت ثالث ثلاثة أبيات له بهذه الرواية في ما بنته العرب على فَعَالٍ ص ١٠٩ ورابع أربعة في
في معجم البلدان (موقان). وهو في ملحق الديوان ص ٤٥٦ والمحكم ٩: ٤٦ واللسان
(نزل). وعجزه في الثلاثة: أنا الفارس الحامي لدى الموت نَزَّالٍ. موقان: ولاية بأذربيجان فيها
قرى ومروج كثيرة.

ش: عَلِيٌّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا: يعني بجرَّ عبد الله، وفي جرَّه إشكالٌ لأنه على ما زعم تابع للضمير المجرور في عَلِيٍّ - وهو الياء - وليس بنعتٍ لأجل العَلَمِيَّة، ولا توكيدٍ لأنه ليس من الألفاظ التي وُضعت للتوكيد، ولا عطفٍ نسقي لعدم حرفه وموافقته للضمير، ولا عطفٍ بيان^(١) لأنه إنما يُجاء به للتوضيح، وضميرُ المتكلم لا يلتبس فيُوضَّح بشيء، ولأنه يجري مجرى النعت، فكما أنَّ الضمائر لا تُنعت، فكذلك لا يُعطف عليها عطفَ بيان، ولا بدلٍ لأنَّ بدلَ المظهر من المضمَر المتكلم أو المخاطب بدلُ شيءٍ من شيءٍ / وهما لعينٍ واحدة لا يجوز إلا إن كان البدل يفيد معنى الإحاطة، نحو: زيدٌ مرَّ بنا صغيرنا وكبيرنا، ومرَّ بكم صغيركم وكبيركم، أي: كلُّنا وكلُّكم، ولا تفرُّع على مذهب الأخفش في أنه يجوز أن يُبدل من ضمير المتكلم والمخاطب بدلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدة مستدلًّا^(٢) بقوله تعالى ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣)، ويقول الشاعر^(٤):

أنا سيفُ العَشيرةِ ، فاعْرِفُونِي
حُمَيْدًا ، قد تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

لاحتمالِ تأويله على غير^(٥) ما ذهب إليه الأخفش. فوضَّح بما قسَّمناه^(٦) إشكالَ جرَّ عبد الله في قول العرب: عليٌّ عبد الله زيدًا^(٧)، بالجر.

وقول المصنف فموضعُ الضميرِ البارزِ المتصلِ بها يعني بـ(على)، وهو الياء، وبأخواتها يعني الضمائر المتصلة بأخوات (على)، نحو عَلَيْكَ وَلَدِيكَ وَذُوْنكَ وَأَمَامَكَ ونحوها، يعني أنها في موضع جرٍّ لإتباع الضمير بالمجرور كما نقله الأخفش.

(١) بيان: ليس في ل.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢: ٢٦٩.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٤) تقدم البيت في ٢: ١٩٥. وآخره في ي: تدرت السناما.

(٥) غير: سقط من ي.

(٦) ي: قدَّمناه.

(٧) زيدًا: ليس في ي.

وفي مثل هذه الكاف في (عليك) ونظائره خلاف:

فذهب بعضهم إلى أنه لا موضع لها من الإعراب، وأنها كالكاف في رُوَيْدَكَ، وذلك، وأَبْصِرَكَ زَيْدًا، تُفِيد معنى الخطاب، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر في (شرح الجمل) ^(١).

وذهب الجمهور إلى أنها لها موضع من الإعراب، ثم اختلفوا: فقال البصريون ^(٢): "مَوْضِعُهَا جَرٌّ، ولكونه قائمًا مقامَ فعل الأمر يَحْتَمِلُ ^(٣) ضميرًا مرفوعًا مستترًا، فإن أَكَّدْتَهُ رفعت التوكيد، ولا بُدَّ من تأكيده بالضمير المنفصل ^(٤)، فتقول: عليك أنتَ نفسُكَ زَيْدًا، وإن ^(٥) أَكَّدْتَ الكاف - وهي الضمير المخفوض - فتخفّض التوكيد، ولا يجب أن يؤكد بالضمير المنفصل فتقول: عليكَ نفسك زَيْدًا.

وذهب القراء ^(٦) إلى أن الكاف في موضع رفع، فلا يجوز عنده أن يؤكد بالجرور. وهذا ليس بشيء لأن الكاف ليس من ضمائر الرفع.

وذهب الكسائي ^(٦) إلى أن الكاف في موضع نصب. وهذا ليس بشيء لأن عليك وما كان نحوه مما كان اسم فعل متعديًا إنما يتعدى إلى واحد، وأنت تقول: عليكَ زَيْدًا، بمعنى: خُذْ زَيْدًا، فكما أنْ خُذْ لا يتعدى إلا إلى واحد، فكذلك ما في معناه، وكون الكاف في موضع نصب يُصَيِّرُهُ يتعدى إلى مفعولين. ولأنه يلزم من مذهبه تَعَدِّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره، وهو لا يجوز إلا في باب ظَنٍّ وأخواتها وَفَقَدَ وَعَدِمَ.

(١) هو ابن بابشاذ. شرح جمل الزجاجي له ٢: ٥٣٢.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠ - ٢٥١ وشرحه للسيرافي ٥: ١٦ والمقتضب ٣: ٢١١، ٢٧٩.

(٣) ك، ي: يحمل.

(٤) ي: المتصل.

(٥) ي: فإن.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٩.

وأما إذا اتصلت الكاف بما وُضع في أول أحواله اسم فعل فالجمهور على أنها لا موضع لها من الإعراب لأنها حرف خطاب، وإنما لحقت الكاف لأن الضمير الذي تحمّلت لا يبرز في حال من الأحوال، فلحقت لتبين ذلك الضمير المستتر فيها، فتقول: رُوَيْدَكَ رُوَيْدَكَ رُوَيْدَكُمَا رُوَيْدَكُم رُوَيْدَكُنَّ، ويلزمها حرف الخطاب إذا خيف اللبس، فإن لم يخف جاز إلحاقه، وهو كالکاف في ذلك.

[٦: ١٦٣/ب] وإنما ذهبوا إلى أنه لا موضع له من الإعراب لأنه لا يخلو /من أن تكون مجرورة بالإضافة، فلا يجوز ذلك لأن اسم الفعل لا يُضاف إلى معموله، لا يقال: نَزَلَ زيدٌ. وسبب ذلك أنه اسم فعل، فلا يُضاف كما لا يُضاف الفعل. أو تكون منصوبة لأن رُوَيْدَ^(١) لا يتعدى إلا إلى واحد، وأنت تقول: رُوَيْدَكَ زيدا، ولأنه يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره، وهو لا يجوز إلا في باب ظَنُّ وفَقْدَ وعَدِمَ. أو تكون مرفوعة، وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل الكوفة^(٢)، وليس بشيء لأنها ليست ضمير رفع، ولأن ضمير الفاعل إذا اتصل فظهر في اللفظ لم يجز حذفه، وقد حذفت العرب إذا لم يلبس، فقالت^(٣):
رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ، بعض وعيدكم

ولم تقل رُوَيْدَكُم.

وأما إذا اتصلت الكاف بما لم يُوضع أول أحواله اسم فعل نحو عَلَيْكَ وَعِنْدَكَ فقد تقدم أن مذهب الجمهور أن لها موضعاً من الإعراب. وفي (البسيط) : وأما لحاق الكاف لهذه الأسماء فليس قياساً فيها، ولو كانت لقلت: أَوْهَكَ وَوَيْهَكَ؛ لأن معنى

(١) ل، ي: رويداً.

(٢) ذهب الكسائي إلى أنه في موضع نصب، وذهب الفراء إلى أنه في موضع رفع. شرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٩.

(٣) عجزه: ثلاثوا عدا خيلي على سقوان. وقد تقدم في ١٣: ١٩، وفي ق ١٥٢/أ من الأصل في هذا الجزء.

بعضها الخبر، والخطاب يكون للمواجهة، وموضعه الأمر، وليس أيضًا قياسًا في الأمر، وإلا لقلت: صَهْكَ وَمَهْكَ، ولم يُسْمَع. ولا يقال لم يُقَلْ لكونها أصواتًا لأنه لم يُسْمَع أيضًا آمِينَك ونحوه.

وهذه الكاف لا موضع لها من الإعراب، وتكون بحسب المخاطب، وهي قد تكون لازمة بدلًا نحو هاك، وغير بدلٍ نحو هَيْك، وغير لازمة نحو رُوَيْدَكَ على مذهب س^(١)، وَحَيْهَكَ وَهَلْمَكَ.

وما يُسْتَعْمَل مصدرًا نحو رُوَيْدَكَ وَبَلْهَكَ فالكاف في موضع جرٍّ كما^(٢) تقول: رُوَيْدَ زَيْدٍ، وَ(بَلَّةُ الْأُكُفِّ)، وهذا قياس.

وقد تكون غيرَ لاحقةٍ لنفس الاسم، نحو: هَلْمْ لَكَ^(٣)، وهاتِ لَكَ، فهي في موضع جرٍّ، فلو اتَّصَلَتْ بالاسم كانت حرفَ خطابٍ خاصّة. ولا موضعٌ لهذا الجرور بالنظر إلى هَلْمْ، بل هي للتبيين، والمعنى: إرادتي لَكَ، كما هي في قوله: سَقِيَا لَكَ.

فأما الكاف في نحو عِنْدَكَ وَإِلَيْكَ وَأَخَوَاتُهَا فَذكر جماعةٍ منهم الصَّيْمَرِيُّ^(٤) والجرجاني^(٥) أنها في موضع جرٍّ لأنَّ هذه لا تُسْتَعْمَلُ إلا مضافة. وقال ابن بابشاذ^(٦): إنها حروفُ خطاب. وهو موضعٌ قد أَشْكَلَ لأنها إن كانت حرفَ خطابٍ فلا تَوَكَّدُ، وأنت تقول: عَلَيْكَ نَفْسُكَ زَيْدًا، ويظهر من س^(٧) أنَّ تَأْكِيدَها قياسٌ عنده فيها^(٨) وإن كانت مضافة، والتسميةُ بالمجموع، فلا يُوَكَّدُ جزءُ الاسم، لو سَمَّيْتَ (بعبد الله) لم

(١) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٢) ي: لها. ك: بها.

(٣) لك: سقط من ي، ك.

(٤) التبصرة والتذكرة له ١: ٢٤٩.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٧٢ واللباب في علل البناء والإعراب ١: ٤٦٠.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٥٣٢.

(٧) الكتاب ١: ٢٥١.

(٨) فيها: ليس في ل.

تقل: مررت^(١) بعبد الله الرحمن، أو بالظرف أو الجارّ فقط لزم أن يُضَافَ اسمُ الفعل، ولا يضاف إلا على مذهب ابن طاهر.

وقال السيرافي: التزم س الثاني، وانفصلَ عن ذلك بأنه رُوعي الأصل وهو يراؤ ذلك كما يُسمّى بحارث وهو يُتَوَهَّم الصفة؛ ولذلك دخلته أل، ولا يبيعد في المضاف والمضاف إليه ذلك. ويدلُّ على أنه يُراد ذلك في المضاف أنه لا يُبنى آخرُ الأول [١٦٤: ٦] / بمنزلة خمسة عشر حتى يصير الثاني بمنزلة هاء التانيث؛ لأنَّ بعض الاسم لا يعمل في بعض. ويحتمل أن يلتزم الثاني، وتكون الإضافة إضافة تخصيص لا تعريف.

والفرق بين هذا وبين كاف الخطاب أنَّ هذا يجوز تأكيده، بخلاف رُوَيْدَكَ، لا تقول: رُوَيْدَكَ نفسك زيدًا، وكذا إذا قلت: حَذَرَكَ^(٢) زيدًا، لك أن تؤكّد المضمّر المستكّن وكاف الخطاب المضافة، فتقول: حذرك نفسك أنت نفسك زيدًا، ولك أن تؤكّد أحدهما وتترك الآخر، بخلاف التي لِمَحْضِ الخطاب. وكذلك هَلُمَّ لك^(٣)، تقول: هَلُمَّ أنت نفسك لك نفسك. ولا بُدَّ من ترتيب هذه التوكيدات، ولا يُفصل بين بعضها وبعض، لا تقول: هَلُمَّ لك نفسك أنت نفسك؛ لأنَّ المؤكّد من التمام. هذا حُكْم ضمير المُعْرَى.

فأما ضميرُ المُعْرَى به فلا يخلو من أن يكون غائبًا أو متكلّمًا أو مخاطبًا: إن كان غائبًا أو متكلّمًا جازَ فيه أن يكون متصلًا وأن يكون منفصلًا، فتقول: زيدٌ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ، وَعَلَيْكَ، وَإِنْ كَانَ لا يجوز في الفعل الذي هو اسمه إلا أن يكون متصلًا، نحو: زيدٌ حُذِّهِ، ولا يجوز حُذِّ إِيَّاهُ. وسَمِعَ الْفَرَاءَ^(٤): مَكَانِكُنِي، وكما أَتَّيَّنِي، أي: انتظرني.

(١) مررت: ليس في ل.

(٢) حذرك زيدًا ... المضافة فتقول: سقط من ي.

(٣) لك: ليس في ل.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٢٣. وتقدم هذا في هذا الجزء ٦: ١٦١ / من الأصل.

وإن كان مخاطبًا فلا يجوز إلا أن يكون منفصلاً، فتقول: عَلَيْكَ إِيَّاكَ، ولا يجوز اتصاله فتقول: عَلَيْكَكَ؛ لأنَّ ضمير الرفع المتصل لا يتعدَّى إلى ضميره المتصل إلا في باب ظَنٍّ وَقَدْ وَعَدَمَ. ويجوز أن تأتي بدلَ الضمير بالنفس، فتقول: عَلَيْكَ نَفْسِكَ.

ص: ولا يَتَقَدَّمُ عندَ غيره معمولُ شيءٍ منها.

ش: يعني بقوله عند غيره أي: عند غير الكسائي. وهذا مذهب البصريين^(١)، لا يجوزون في عَلَيْكَ زيدًا، ولا في رُوِيْدًا^(٢) زيدًا: زِيدًا عَلَيْكَ، ولا: زِيدًا رُوِيْدًا. وإنما لم يَجْز ذلك عندهم لأنَّ عملها ليس بِحَقِّ الأصلة، بل بالحمل على الأفعال التي وُضعت موضعها، وهي التي لا تتصرفُ تَصَرُّفُها؛ ألا ترى أنه لا تَتَّصِلُ بها ضمائر الرفع على حدِّ اتصالها بالأفعال، ولا تَلَحُّقُها علامةُ التانيث كما تَلَحُّقُ الأفعال، وقياسُ العامل بِحَقِّ الأصلة إذا لم يكن متصرفًا في نفسه ألا يكون متصرفًا في معموله، نحو عسى وفعل التعجب، فكيف إذا انضافَ إلى عدم التصرف كونه لم يعمل بِحَقِّ الأصلة؟

وذهب الكوفيون على ما نقل بعضهم^(٣) - واستثنى بعضهم^(٤) منهم الفراء، ونَصَّ بعضهم على الكسائي^(٥) - إلى جواز تقدُّم الم معمول على هذه الكلمات، فأجاز: زِيدًا عَلَيْكَ، وزِيدًا رُوِيْدًا، إجراءً لها مجرى الأفعال التي هي أسماءُ لها، وقياسًا على تقدُّم معمول اسم الفاعل، واستدلالًا بقول الله تعالى ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٦)، التقدير عنده: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، وبقول الشاعر^(٧):

(١) انظر الخلاف بينهم وبين الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ١: ٢٢٨ - ٢٣٥ [م ٢٧].

(٢) ك، ي: رويد.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧.

(٤) الإنصاف ١: ٢٢٨، والفراء موافق للبصريين في هذا. معاني القرآن ١: ٢٦٠، ٣٢٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٥٩. وذكره سيبويه في قوله: «وزعم بعضهم...» الكتاب

١: ٣٨٢.

(٦) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٧) تقدم الأول في ٦: ٢٩٧. والثاني يليه في السيرة النبوية ٢: ٣١١.

يا أيُّها المائح ، ذلّوي دُونَكَ ، إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

[١٦٤:ب] /أي: دُونَكَ ذلّوي.

وتأوَّل البصريون^(١) ذلك على أن يكون ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ منصوبًا على المصدر، أي: كتب الله ذاك عليكم كتابًا، ويكون نحو قوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٢)، وعلى أن يكون مفعولًا بفعلٍ مضمر، أي: الزُّمُوا كتاب الله. وكذلك: ذلّوي دُونَكَ، أوّلوه على أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وذوُنْكَ خبره، والثاني أن يكون منصوبًا مفعولًا بفعلٍ محذوف تقديره: تناوَلْ ذلّوي.

وأجاز هذا المصنف^(٣) أن يكون مفعولًا بـ«(دُونَكَ)» آخر مضمراً، وزعم أنَّ مذهب س جواز إضمار اسم الفعل متقدماً لدلالة اسم فعلٍ آخر عليه متأخراً. وقد تأوَّل الناس^(٤) ما جاء من كلام س^(٥) يحتمل تجويز ذلك، وأنَّ س إنما أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

ص: وما تُؤَنّ منها نكرةٌ، وما لم يُنَوَّن معرفةٌ.

ش: هذا التنوين الذي يلحق أسماء الأفعال هو تنوينُ التذكير، وهو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، وسيأتي الكلام^(٦) على التنوينات وأقسامها إن

(١) هذه التأويلات في الآية وفي البيت ذكرها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٦ - ٣٧، وانظر الكتاب ١: ٣٨١ - ٣٨٢ وشرحه للسيرافي ٥: ١٥٩.

(٢) سورة الروم، الآية: ٦.

(٣) نصَّ عليه في شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩٤ - ١٣٩٥، وقال في شرح التسهيل ٢: ١٣٧: «(ذلّوي منصوب بعامل مقدّر مدلول عليه بالملفوظ، نصَّ على ذلك سيويه)». وليس في هذا النص ما يدل على أنَّ العامل المقدّر اسم فعل، بل إنَّ كلامه قبل إنشاده الشاهد يدلُّ على أنَّ المقدّر من معنى دُونَكَ لا من لفظه، وهو قوله في العامل المضمّر: «(ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقاً في المعنى أو مقارباً)».

(٤) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٥: ٢٠.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٦) يأتي قريباً في هذا الجزء في ق ١٧٤/ب - ١٧٨/أ من الأصل.

إن شاء الله تعالى. وَلَمَّا^(١) كان من الأسماء المحضة ما يُلازم التنكير نحو أَحَدٍ وَكَيْتَعٍ، وما يُلازم التعريفَ كالمضمر واسم الإشارة، وما يكون نكرةً ومعرفةً باعتبار حالين نحو فَرَسٍ وَرَجُلٍ، جاءت هذه الأسماءُ كالأسماءِ المَحْضَةِ، فمِمَّا يُنْكَرُ دائماً نحو وَاهَاً وَوَيْهًا، ومِمَّا يُعْرَفُ دائماً نحو نَزَالٍ وَبَلَّةً وَآمِينَ، ومِمَّا أَتَى نكرةً ومعرفةً نحو صَبَّ وَصَبَّ وَأُفٍّ وَأُفٍّ.

وفي (البسيط): اختلفوا في هذه الأسماء هل هي معارفٌ كُلُّهَا، أو منها ما هو نكرة: فمنهم من قال بالثاني محتجاً بأنَّ منها مضاعفاً نحو حَدَرَكَ وَأَخَوَاتِهِ، والإضافة معرفة، وهو متأخرٌ عن التنكير، وأيضاً فمنها ما يُنْوَينُ إمَّا لازماً كإِيَّهَا، وإمَّا غير لازم، والتنوين دليلُ التنكير، وقد ذكره ابن طاهر في طُرِّهِ^(٢).

وقال قومٌ: هي معارفٌ تعريفٌ علمُ الجنس، وهو ظاهرٌ كلام ابن خروف، إذ المعاني موضوع لها الأسماء الأعلام كزُؤَيْرٌ^(٣) وَسُبْحَانٌ^(٤) كما توضع لغير المعاني كأَسَامَةٍ^(٥) وَثَعَالَةٍ^(٦).

ص: وَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ^(٧) لِسَبِّهِ الحرفِ بِلُزُومِ النِّيَابَةِ عن الأفعالِ وعدمِ مُصَاحَبَةِ العواملِ.

ش: عند المصنف^(٨) أنه لا يُبْنَى الاسمُ إِلَّا لِسَبِّهِ، وَتَوَعَّ وجوهُ السَّبِّهِ إِلَى شَبِّهِ وَضَعِيٍّ، وَشَبِّهِ مَعْنَوِيٍّ، وَشَبِّهِ افْتِقَارِ مُتَأَصِّلٍ، وَشَبِّهِ بِلُزُومِ النِّيَابَةِ عن الفعلِ بغيرِ تَأَثُّرٍ

(١) ي: وما. ومن هذا الموضع إلى آخر الفقرة من شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣: ١٣٨٨.

(٢) هي طرر مدونة على كتاب سيبويه.

(٣) زوير: علم للكلية.

(٤) سبحان: علم للتسبيح.

(٥) أسامة: علم للأسد.

(٦) ثعالة: علم للثعلب.

(٧) ك: مبنية.

(٨) شرح الألفية لابن النازم ص ٢٨ - ٣٠ وشرح الكافية الشافية ١: ٢١٦ - ٢١٨.

بعامل. فالشُّبَّةُ الوُضْعِيُّ ما كان أشَبَّه الحرف في كونه وُضِعَ على حرف واحد أو على حرفين، نحو التاء في ضربتُ و(نا) في ضربنا. والمعنويُّ كبناءً^(١) متى شرطاً أو استفهاماً، فإنها أشبهت همزة الاستفهام وإن الشرطية في المعنى. والشُّبَّةُ الثالثُ كبناءً الموصولات. والشُّبَّةُ الرابعُ كبناءً أسماء الأفعال لأنها عنده لَزِمَتِ النيابة عن الفعل، ولم [١/١٦٥: ٦] / تَصَحَّبَ عاملاً.

واحتَرَزَ بقوله وعدم مصاحبة العوامل^(٢) من نحو: ضَرَبْتُ زيداً، فإنه نابٍ عن الفعل، وقد صَحَّبَ عاملاً - أعني مقدِّراً - نَصَبَهُ، بخلاف نَزَالٍ وِرْوَيْدٍ ونحوهما من أسماء الأفعال، فإنها عنده لم تَصَحَّبَ عاملاً، وهذه المسألة فيها خلاف:

ذهب سيبويه^(٣) والمازني^(٤) والدِّيَنُورِيُّ إلى أَنَّ أسماء الأفعال منصوبةٌ بإضمارِ فعل، وهو الصحيح، وبه قال أكابرُ أصحابنا^(٥). وذهب الأخفش إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام هذا المصنف^(٦). والقولان عن الفارسي^(٧).

وانبنى على هذا الخلاف خلافٌ آخرٌ في دُونَكَ وَمَكَانَكَ وشَبَّهَهُمَا، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب اعتَقَدَ في هذه الأسماء البناء؛ وَمَنْ قال

(١) ي: والمعنوي في بناء.

(٢) ل، ي، ك: العامل.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٥. ونسبه ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٤ لأكثر النحويين، وقال: «ويظهر من كلام سيبويه، وهو أقوى من جهة النظر». ونسبه في الكافي ٣: ١١٢٣ إلى بعض المتأخرين، وقال في ص ١١٢٤: «وفي لفظ سيبويه بعضُ ظهور يقتضي أنَّ موضعها نصب وإن لم يكن واضحاً».

(٤) البديع ١: ٥٣٢.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٤ وشرح الجزولية للأبدي: ٢: ١٢٨ [رسالة].

(٦) واختاره ابن أبي الربيع في الملخص ١: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٧) قوله بأنها لا موضع لها نصٌّ عليه في الإغفال ٢: ٤٧٧ - ٤٧٨ والمسائل العضديات ص ١٤٠ والمسائل الحلييات ص ١٠٦ - ١٠٨. وذكر ابن عصفور أنَّ أبا علي جعلها في تذكرته في موضع نصب بأفعال مضمرة كما في تهديد القواعد ٨: ٣٩٠٨.

هي منصوبة بإضمار فعلٍ اعتقدَ في هذه أنها مُعرّية، وجعلَ الفرقَ بينها وبين نَزَالٍ ومَهْ أنَّ هذه وُضعتْ أولاً اسمَ فعلٍ، وتلك منقولةٌ من ظروفٍ أو مصادر. ويدلُّ على الافتراق كونُ تلك مضافةً، ومثلُ صَهْ لا يضاف. وإن كان الكاف في موضعٍ خفضٍ لا حرفَ خطابٍ تُخَفَضُ توكيداً.

ومن قال إنَّ حركة الكاف في دُونِكَ ونظائرها حركةٌ بناءٍ أبو الفتح بن جنيّ، قال ^(١): «لأنه بمنزلة صَهْ ومَهْ، فبني ^(٢) على الحركة التي كانت له في ^(٣) حال الظرفية كما بنوا اسمَ (لا) في قولهم ^(٤) (لا رجل) على الحركة التي كانت له حالة الإعراب»، انتهى ملخصاً. وروى أيضاً عن أبي الحسن ^(٥) أنها حركة بناء.

وفي (الإفصاح): الأولى فيها عندي ألا يكون لها موضع من الإعراب، وهو مذهب الجمهور. وقال بعضهم ^(٦): هي في موضع نصب على المصدر، كأنك إذا قلت نَزَالٍ قد قلت نُزُولاً.

وقال أبو العباس في (المقتضب) ^(٧): «وإنما يجازه بحاز المصادر، إلا أنها المصادر المصادر التي يُؤمَر بها، نحو: ضَرْباً زيداً، ويجب أن تُقدِّم في الإخبار بذلك، نحو: شَتَّانَ زيدٌ وعمرو، أي: بُعدُ بُعداً ما بينهما. وهذا بعيد، وإنما هو اسمٌ ل(انزَل) ونائب عنه، كما أنَّ انزَلَ لا موضعٌ له من الإعراب فكذلك نَزَالٍ» انتهى.

وإنما لم يُصَف اسم الفعل لأنه بضميره جملة مستقلة يحسن السكوت عليها، والجملي لا تضاف.

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣: ١٣٩٥.

(٢) ل: فيبني.

(٣) في حال الظرفية ... على الحركة التي كانت له: سقط من ك.

(٤) لا في قولهم: سقط من ل.

(٥) المسائل الحلييات ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) أمالي ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦.

(٧) ٣: ٣٦٨ - ٣٦٩، وآخر النص فيه بعد قوله «ضرباً زيداً».

وفي (البسيط) أنَّ بعض النحويين ذهب^(١) إلى أنَّ أسماء الأفعال في موضع رفع على الابتداء؛ وأنَّ الضمير الذي فيه أغنى عن الخبر كما أغنى الفاعل في أَقَاتِمُ الزيدانِ عن الخبر، وجاز الابتداء به لأنَّ ما فيه من معنى الفعل صيَّره بمعنى أَقَاتِمُ المعتمدة، أو لأنه معرفة على مذهب بعضهم، فجَوَّزَ له الابتداء. وهذا الخلاف جارٍ على قول مَنْ ذهب إلى أنَّها أسماء أفعال.

ومَنْ قال إنَّها للمصادر فمذهبان: أحدهما أنه مبتدأ كما تقدَّم. والآخر^(٢) أنه في موضع نصب، فإذا قلتَ رُوِيَ زَيْدًا فمعناه: إِرْوَادًا زَيْدًا، أي: أَرُوذُ إِرْوَادًا.

واختلف النحويون في سبب بناء أسماء الأفعال: فذهب المصنّف إلى أنَّ سبب ذلك هو شَبَّهُها بالحروف / من حيث إنَّها عاملة غير معمولة؛ وقد ذكر في بعض تصانيفه أنَّ ذلك مذهبُ المحققين، وقد ذكرنا أنَّ كونها غير معمولة هو مذهبُ غير س ومن وافقه، وأنه مذهب الأخفش.

وذهب الفارسي^(٣) إلى أنَّها بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا معنى لام الأمر؛ ألا ترى أنَّ نَزَالٍ واقعٌ موقعٌ انزَل، والأصل فيه لِتَنْزِلَ، وكذلك صَه وقع موقعٌ اسكُت، وهو واقعٌ موقعٌ لِتَسْكُت.

ورَدَّ ذلك بأنه لا يطرَد في أسماء الأفعال الواقعة موقع الخبر، نحو هَيْهَاتَ وَأُفٍّ^(٤).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٨٥ وأمالى ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦ وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢: ١٠١٥ وشرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٤.

(٢) أمالى ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦ وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢: ١٠١٥.

(٣) كذا في شرح الجزولية للأبذي: ٢: ١١٣ [رسالة]، وفيه الرد الآتي! وهذا مذهب ابن جني كما في الخصائص ٣: ٤٩ - ٥٠، قال بعد تقريره: «وعليه قول سيبويه والجماعة». وأما الفارسي فقد ذهب في المسائل العسكرية ص ١١٦ - ١١٧ إلى أنَّها بُنِيَتْ لوقوعها موقع المبتدئ، وكذا في المسائل المنشورة ص ٤، ٨، ٢٥٠ - ٢٥٢. ويبدو أنَّ له في المسألة قولين.

(٤) أفسد هذا الردُّ ابن جني بقوله: «فأما هذه فإنَّها محمولة في ذلك على بناء الأسماء المسمَّى بها الفعل في الأمر والنهي». الخصائص ٣: ٥٠.

وذهب بعضهم إلى أنها بُنيت لوقوعها موقع المبني؛ ألا ترى أنَّ نَزَالَ وصَة
واقعانِ مَوْقِعَ انْزَلْ واسْكُتْ، وهِيَهَاتَ واقعَ مَوْقِعَ بَعْدَ، وكل ذلك مبنيٌّ. وهو مذهبُ
الجزولي^(١).

ورُذِّ ذلك بأنَّ منها ما وقعَ مَوْقِعَ المضارع، والمضارعُ مُعْرَبٌ^(٢)، فكان ينبغي أن
يكون اسم الفعل الذي وقعَ مَوْقِعَهُ مُعْرَبًا، وذلك نحو أَفَّ، فإنه واقعَ مَوْقِعَ أَتَضَجَّرُ،
ومع ذلك هو مبنيٌّ لا معرب.

وهذه الأسماءُ على أربعة أَصْرُب: مفردة بغير ألف ولام، ومضافة، وحروف
جرٍّ، ومعرفة بالألف واللام، وقد تقدَّمت أمثلة ذلك كلِّه.

ص: وما أَمَكَّنْتَ مصدرِيَّتَهُ أو فِعْلِيَّتَهُ لم يُعَدَّ منها.

ش: مثال ما أَمَكَّنْتَ المصدرِيَّةُ قولُ العرب: سَقِيَا لك ورَعِيَا، فلا تقول إنَّ
سَقِيَا ورَعِيَا اسمانِ للفعل بجماعٍ ما اشتركا فيه من دلالتهما على معنى الفعل؛ ألا ترى
أنَّ المعنى: سَقَاكَ اللهُ ورَعَاكَ. ومثال ما أَمَكَّنْتَ فِعْلِيَّتَهُ تَعَالَ وهَاتِ، وقد تقدَّم ذِكْرُ
عَلَطٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا من أسماء الأفعال^(٣).

* * *

(١) الجزولية ص ٣١، ٢٤٠ وشرحها للأبدي: ١: ٢٢٨ [رسالة] و٢: ١١٣، ٢٨٠ [رسالة]،

وهو مسبوق في هذا كما ذكرنا في التعليق على مذهب الفارسي.

(٢) والمضارع معرب: ليس في ي.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ١٦٠/ب من الأصل.

ص: فصل^(١)

وَضَعُ الْأَصْوَاتِ إِمَّا لِرَجْرِ كَهَلَا لِلخِيلِ، وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ، إلى آخر الفصل.

ش: اسمُ الصَّوتِ ما وُضِعَ لخطابِ غيرِ العاقلِ وما^(٢) نُزِّلَ منزلته مثل صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات.

وما وُضِعَ للخطاب فهو إِمَّا رَجْرٌ وإِمَّا دُعَاءٌ. وما وُضِعَ لحكاية الأصوات فمنه أصواتُ حيوان، ومنه اصْطِكَاكُ أَجْرَامٍ، وقد ذَكَرَ المصنِّفُ ذلك مُستَوْفًى، وهو شيءٌ مِنْ علم اللغة، لا حَظٌّ للنحويِّ فيها إلا ما كان من الكلام عليها أهي مُعَرَّبَةٌ أَمْ مَبْنِيَّةٌ، وسيأتي ذلك. وقد تكلَّم على أسماء الأصوات أبو الحسن عليُّ بن جعفر السَّعْدِيُّ المعروف بابن القُطَّاعِ في مُصَنَّفٍ له في ذلك وفي المصادر.

وقوله كَهَلَا لِلخِيلِ قال غيره: هَلَا لاسْتِحْثَاتِ غيرِ العاقلِ. فغيرُ العاقلِ أَعَمُّ مِنَ الخيلِ. قال: وقد تُسْتَعْمَلُ للعاقلِ، وهو قليل، قال النابغة الجعدي^(٣):
أَلَا حَيًّا لَيْلَى، وَقُولَا لَهَا: هَلَا
.....

وقوله وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ أي إنه اسْتِحْثَاتٌ للبغل وزَجْرٌ له عن الإبطاء لِيَنْشَطَ في المشي، وذكر أبو عثمان عمرو بن بحر في كتاب (البغال)^(٤) ما نصَّه: «زعم ناسٌ/أنَّ عَدَسَ اسمٌ لكلِّ بَعْلَةٍ كَهَلَا (مَنْ)^(٥)»، وذهبوا إلى قول الشاعر^(٦):

(١) انظر التسهيل ص ٢١٣ - ٢١٥ وشرح المفصل ٤: ١٢٠ - ١٣٤.

(٢) ي: أو ما.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ١٥١/أ من الأصل.

(٤) كتاب البغال ص ٥٩.

(٥) كمن: ليس في ي.

(٦) أدب الكاتب ص ٤١٧ والاقتضاب ٣: ٢٥٧. البُرَّة: السلاح. ي: من غدا.

إِذَا حَمَلْتُ بِرِزْقِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

فَمَا أَبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ

وقال رجلٌ من شِيبان^(١):

بُذِّلْتُ بَعْدَ نَجَائِي وَرِكَابِي أَغْوَادَ سَنْجٍ مُقْصَصٍ هُمْلَاجٍ
وَوَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَمْ أَزَلْ شَنْقًا لِقَوْلِي لِلنَّجَائِبِ عَاجٍ
وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أَضَيِّعَ غَزْوَتِي لَرَجَعْتُ مُنْقَلِبًا لَهَا أَذْرَاجِي

وقال آخرون: عَدَسٌ للبغلة مثل قولهم سَأَسَأُ^(٢) للحمار، وجاءه^(٣) للحمل،
وَحَلَّ للناقة. وَأَقْبَلَ ابْنُ مُقَرِّغٍ^(٤) عَلَى بَعْلِ مِنْ بَغَالِ الْبَرِيدِ، وَأَنْشَأَ يَقُولُ^(٥):
عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتِ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
طَلِيقُ الَّذِي بَنَجَى مِنَ الْكَرْبِ بَعْدَ مَا تَلَاخَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكَ مَضِيقُ،
انتهى.

فظاهرُ هذه الشواهد أنَّ عَدَسَ يكون اسمَ صوت، ويكون اسمًا لكلِّ فعلٍ،
ويحتمل أن يكون أصلُه اسمَ صوت، ثم أُطلق على البغل على طريق المجاز، كما قال
الآخر^(٦):

(١) كتاب البغال ص ٤١. وعجز البيت الثاني في المخطوطات: سيقًا لقتلٍ للنجائب عاج.

هملاج: حسن السير في سرعة. وشنيق: مشتاق طامح.

(٢) هذا صوت يدعى به الحمار إلى الشرب.

(٣) ل: وجاء. ي: وجا.

(٤) قوله « وَأَقْبَلَ ابْنُ مُقَرِّغٍ ... عَلَيْكَ مَضِيقُ » مكانه في كتاب البغال في أول نص الجاحظ
الذي بدأ به أبو حيان.

(٥) تقدم البيت الأول في ٣: ٤٩. والثاني يليه في الديوان ص ١٧٢. تلاحم: ضاق والتصق
جانباه. وَبَنَجَى: نَجَا. والدرب: باب السكة الواسع.

(٦) رؤية. ملحق الديوان ص ١٨٠ والمخصص ٨: ١٥١. اللَّمَّة: الشعر جاوز شحمة الأذن.
ل، ي: إذا لمحتي.

إِذْ لَمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

يعني الغراب، ولا نعلم خلافًا أنَّ غاقٍ اسمٌ لصوت الغراب، فأطلقه في هذا على الغراب لأنه لا يمكن أن يكون المعنى: إذ^(١) لَمَّتِي كجناح اسم صوت الغراب.

وقولُ المصنف وخازِبازٍ للدُّباب يعني أنه صوتُ الذباب، وخازِبازٍ مشترك، يُطلق على صوتِ الذباب، وعلى الدُّبابِ نفسه، وعلى السَّنَّورِ، وعلى عُشِّبٍ، وعلى داءٍ في اللِّهَازِمِ^(٢)، وفيه لغاتٌ ذكرها المصنف^(٣) في بعضِ أبواب^(٤) من هذا الكتاب.

وقوله وحاثٍ باثٍ للقماش^(٥) ذكر أيضًا المصنف^(٦) في بعض أبواب العدد: تركتُ البلادَ حيثُ بيثٌ بفتح الحاء والباء وكسرهما، ثم قال: «وقد يقالُ حاثٍ باثٍ، وحوثًا بوثًا^(٧)»، ومعنى ذلك: تركتُ البلادَ مبحوثة^(٨)، فيكون على هذا حاثٍ باثٍ مشتركًا بين هذا المعنى وبين اسم الصوت الذي ذكره في هذا الفصل.

ص: وحكمُ جميعها البناء.

ش: إنما بُنيت لشبهها بالحرف المهمل^(٩) في كونها لا عاملة ولا معمولة لأنها من قبيل المفردات؛ وليسَتْ من قبيل المركَّبات، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها مركَّبة لتَحْمِلُها الضمائر، فلم تَدْخُلْ أسماءُ الأصوات على شيء فتعمل فيه، ولم يَدْخُلْ عليها شيءٌ فيعمل فيها، فصارت شبيهةً بالأسماء قبل العقد والتركيب، نحو: زيدٌ

(١) ل، ي: وإذ.

(٢) ي: في اللِّهَازِمِ.

(٣) انظر شرح المصنف ٢: ٤١٧ والتذييل والتكميل ٩: ٣٩١ - ٣٩٢.

(٤) في بعض أبواب .. ذكر أيضًا المصنف: سقط من ي.

(٥) هو حكاية ما يُسمع من صوت القماش عند طيِّه.

(٦) التسهيل ص ١٢٢، ١٢٣.

(٧) ل: وبوثًا.

(٨) أي: بُحِث أهلها واستُخرجوا منها.

(٩) ي: بالحروف المهملة.

عمزوا بكز؛ ألا تراها^(١) موقوفة. وأصل ما كان مبنياً أن يكون ساكناً، وكذلك هذه الأسماء، وحرك ما حرك منها بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالفتح طلباً للتخفيف.

وفي / (البسيط) ما مُلَخَّصُه : الأصوات^(٢) هي الألفاظ التي لم يُقصد بها [١٦٦:٦/ب] الوضع على مُسمًى. وهي على أَضْرَب:

منها ما هي حكاية أصوات حيوان، كغاقٍ لصوت الغراب، وعاءٍ لصوت الضُّع. وغيره كَقَب لوقع السَّيف، وكِخ للضَّحِك، فَمِن العرب مَنْ يلفظُ بها ساكنةً حكاية، ومنهم مَنْ يُثَقِّلُ وَيَضْمُّ، وهو يقصد الحكاية، لكن لا يسلم الصوت، فيقول قَبُّ.

ومنها ما يُصَوِّت بها ليحصل عنها فعلٌ ما مِنْ السامع، كقولهم للجمل نَحْ، ولالإبل حاءٍ، وللمعز عاءٍ؛ لأنه لم يُقصد بها مخاطبتها، بل يُصَوِّتُ بها ليحصل عنها زَجَرٌ عن شيء أو إقدامٌ على شيء.

ومنها ما يُصَوِّتُ به تأثيرٌ عن شيء، كآه للتوجع، وويهاً للتعجب، لا يريدون بها الدلالة، وإنما هي أمور صدّرت عند هذه الأشياء كما تصدر الحُمرة عند الحَجَلِ والصُّفرة عند الوجَلِ.

ص: وقد يُعَرَّبُ بعضها لوقوعه موقعَ مُتَمَكِّن.

ش: مثلاً ذلك ما أنشدناه قبلُ مِنْ قوله:

إِذْ لِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

وقول الآخر:

وَوَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَمْ أَزَلْ

ولم يذكر المصنّف في عَدَسٍ إلا أنه زَجَرٌ للبغل، وقد ذكرتُ الخلاف فيه قبلُ.

(١) ل، ي: تراها أنّها.

(٢) الأصوات: ليس في ل.

ص: وَرَبَّمَا سُمِّيَ بَعْضُهَا بِاسْمٍ، فَبُنِيَ لِسَدَّهُ مَسَدٌ الْحِكَايَةُ ك(مِضٌّ) الْمُعَبِّرُ
به عن صَوْتٍ مُعْنٍ عن (لا).

ش: قَوْلُهُ بَعْضُهَا أَي: بَعْضُ الْأَصْوَاتِ.

وَأَمَّا (مِضٌّ) فَهُوَ صُوِّتٌ مَعَ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بِمَعْنَى (لا) ^(١)، وَفِيهِ إِطْمَاعٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ
بَرْدٌ صَحِيحٌ فَيَكُونُ مُؤَيَّسًا. وَقِيلَ ^(٢): هُوَ أَنْ يُسْأَلَ الرَّجُلُ الْحَاجَةُ فَيَعُوجُّ شَفَتَيْهِ، فَكَأَنَّهُ
يُطْمِعُهُ، فَإِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِحَقِّ عَلَيْهِ قِيلَ: مِضٌّ يَا هَذَا، أَي: قَدْ أَقَرَّرْتَ.

وَزَعَمَ بَعْضُ شُرَاحِ (الْمِفْصَلِ) ^(٣) أَنَّهُ اسْمٌ لِر(اغْذِرْ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الرَّدُّ مَعَ إِطْمَاعٍ.
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْمٌ فَعْلٍ لَا اسْمَ صَوْتٍ، وَقَالَ الرَّاجِزُ ^(٤):

سَأَلْتُ: هَلْ وَصَلْتُ؟ فَقَالَتْ: مِضٌّ وَخَرَّكَتْ لِي رَأْسُهَا بِالنَّعْضِ

وَفِي أَمْثَالِهِمْ: إِنَّ فِي مِضٍّ لَمْطَمَعًا ^(٥).

* * *

(١) قَالَ الْفَرَاءُ: «كَقَوْلِ الْقَائِلِ: لَا، يَقُولُهَا بِأَضْرَاسِهِ» مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢: ١٢١. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:

«وَمِضٌّ: أَنْ يَتَمَطَّقَ بِشَفَتَيْهِ عِنْدَ رَدِّ الْحَتَّاجِ» الْمِفْصَلُ ص ١٥٤. وَانْظُرِ اللَّسَانَ (مِضْض).

(٢) اللَّسَانَ (مِضْض).

(٣) شَرْحُ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤: ١٢٣.

(٤) كِتَابُ الْعَيْنِ ٧: ١٨ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢: ١٢١، وَالْأَوَّلُ فِي الْمِفْصَلِ ص ١٥٥. النَّعْضُ:

إِشَارَتُكَ بِرَأْسِكَ إِلَى فَوْقِ. ل: بِالْبَعْضِ. ي: بِالْبَعْضِ.

(٥) جَهْرَةُ اللَّغَةِ ٣: ١٢٨٢، ١: ١٤٨ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١: ٥١. وَرَوَى آخَرُهُ: لَمْقَنَعًا، وَلَطَمَعًا،

وَلَسِيمًا. يَضْرِبُ عِنْدَ الشُّكِّ فِي نَيْلِ شَيْءٍ.

ص: باب نوني التوكيد

وهما خفيفة وثقيلة، تلحقان وجوباً المضارع الخالي من حرف التنفيس المُقسَم عليه مستقبلاً مُثَبِّتاً غير متعلّق به جارٌّ سابق.

ش: وجهُ ذكر هذا الباب إثر باب أسماء الأفعال والأصوات أنَّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة؛ وهذه الأسماء بُنيت، فخرّجت عن أصلها، والذي تلحقه نون التوكيد وجوباً أكثره مضارع، وهو معرب، وأما الأمر^(١) فقد قيل إنه معرب، وهو مذهب الكوفيين^(٢)، فإذا لحقه نون التوكيد بُني. فقد وَضَحَتِ المناسبةُ بين البابين لأنَّ هذه الأسماء حين جُعِلَتْ أسماءً لِمَا أَصْلُهُ البناءُ بُنيت، والذي لحقه نونُ التوكيد حين لحقته بُني.

[١٦٧: ٦]

زعم الخليل^(٣) أنَّ التأكيد /بالنون الشديدة أَشَدُّ من النون الخفيفة.

واستدلَّ سيبويه^(٤) على أنَّ الخفيفة نونٌ على جِدَّتِهَا وأنها غير مخفّفة من الثقيلة بأنها تُبَدَّلُ أَلْفًا في نحو قوله تعالى ﴿لَسْتَغْفِرُكَ﴾^(٥) في الوقف، وتُحذف في نحو: إِنَّ الزَّيْدِينَ لَيَقُومُونَ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، فلو كانت مخفّفة من الثقيلة لَتَبَيَّنَتْ بُيُوتُهَا، ولم تُبَدَّل، ولم تُحذف.

وزعم الكوفيون^(٦) أنَّ النونَ الخفيفةَ أَصْلُهَا الشديدة، فَخُفِّفَتْ كما خُفِّفَتْ إِنَّ وَلَكِنَّ.

(١) وأما الأمر فقد قيل إنه معرب: سقط من ي.

(٢) الإنصاف ٢: ٥٢٤ [المسألة ٧٢] وشرح المفصل ٧: ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٩.

(٤) الكتاب ٣: ٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) سورة العلق: الآية ١٥.

(٦) الإنصاف ٢: ٦٥٠ واللباب ٢: ٦٧.

وقوله تلحقان وجوبًا قال ابن أَصْبَغ: أَوْجَبَ أَبُو بَكْرٍ ^(١) دخول إحدى النونين في جواب القسم إذا كان مستقبلًا واجبًا، ولم يُوجبه غيره.

وذكر المصنف في باب الْقَسَمِ ^(٢) هذا الفصل مُستَوْفٍ، فكان ينبغي ألا يكرره هنا، وقال فيه: «لَمْ تُعْنِ اللامُ غَالِبًا عَنْ نون توكيد، وقد يُسْتَعْنَى بِهَا عَنْ اللام»، فكانه جنح إلى مذهب الكوفيين ^(٣) من جواز التعاقب بين اللام والنون، وخالف قوله هنا.

وقال غيره من شيوخنا: هو مذهب البصريين ^(٤) - يعني وجوب النون - وأجاز الكوفيون تعاقبهما - يعني تعاقب اللام والنون - في نحو: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، فتقول: وَاللَّهِ يَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ. واستدلوا على جواز حذف النون وإبقاء اللام بقول الله تعالى: ﴿لَأُقْسِمَ بِبُورِ الْقِيَمَةِ﴾ ^(٥) في قراءة ابن كثير. وتأوله الرَّحْمَشَرِيُّ ^(٦) على إضمار مبتدأ محذوف، تقديره: لَأَنَا أَقْسِمُ، فتصير الجملة اسمية لا فعلية. واستدلوا أيضًا بقول الشاعر ^(٧):

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ خَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ

وما جاء من نحو هذا عند البصريين بابه الشعرُ أو قليلٌ من الكلام. هذا مذهب السيرافي ^(٧) وجماعة من النحويين ^(٨)، وهو الظاهر من كلام س، وذلك قوله ^(٩): «إِنَّ اللامَ إِنَّمَا لَزِمَتِ اليمينَ كما لَزِمَتِ النونُ اللامَ»، وهذا نصٌّ منه على اللزوم.

(١) الأصول ٢: ١٩٩.

(٢) التسهيل ص ١٥٢.

(٣) تقدم في ١: ١٠١.

(٤) تقدم في ١: ١٠١، ١١: ٣٨٤.

(٥) سورة القيامة: الآية ١. السبعة في القراءات ص ٦٦١.

(٦) الكشف ٤: ١٩٠.

(٧) شرح كتاب سيويه ١٤: ٢٧ - ٢٨.

(٨) شرح المفصل ٩: ٧٣.

(٩) الكتاب ٣: ٥١٨، ولفظه: «لَأَنَّ اللامَ إِنَّمَا أُلْزِمَتِ اليمينَ كما أُلْزِمَتِ النونُ اللامَ».

وذهب أبو علي^(١) إلى أنَّ النون هاهنا غير لازمة، وحكاها عن س^(٢)، قال^(٣):
ولحاقها أكثر.

وقوله الخالي من حرف التنفيس احتراز من قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٤)، فإنه لا تدخله النون. والسبب في ذلك أنَّ النون مُخَلَّصة للاستقبال، وسوف مخلصه للاستقبال^(٥)، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفي معنى واحد في كلمة واحدة.

وقوله المُقَسَّم عليه احتراز من نحو: يقوم زيد غدًا، فلا يجوز: يقوم زيد غدًا.
وقوله مُسْتَقْبَلًا احتراز من أن يكون المضارع مُقَسَّمًا عليه وهو حال، نحو: والله ليقوم زيد، لا يجوز عند البصريين لا على الاستقبال ولا على الحال، خلافاً للكوفيين.
وهذا يدلُّ من المصنف على أنَّ فعلَ الحال يكون مُقَسَّمًا عليه، ولا تدخله النون، ولذلك شَرَطَ في المضارع المقسم عليه أن يكون مستقبلاً احترازاً من أن يكون حالاً، وقد ذكرنا/ أنه خلاف ما ذهب إليه البصريون.

[ب/١٦٧:٦]

وقوله مُثَبَّتًا احتراز من أن يكون منفياً، فإنه لا تدخله النون، نحو: والله لا يقوم زيد، فلا يجوز: والله لا يقوم زيد. وعِلَّتُهُ ما ذكرناه في حرف التنفيس لأنَّ (لا) غالباً تُخَلَّص المضارع للاستقبال.

وقوله مُثَبَّتًا مخالفٌ لما يأتي^(٦) بعده من قوله: والنفي (لا) متصلٌ كالنهي في الأصح، يعني في جواز دخول نون التوكيد. ويحتمل ألا يكون مخالفاً لأنَّ قوله وجوباً

(١) الإيضاح ص ٢٦٥، ٣٢٣ والإغفال ١: ١٣٢ - ١٣٦ والبغداديات ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٩. وانظر التعليقة ٢: ٢١٥.

(٣) الإيضاح ص ٣٢٣.

(٤) سورة الضحى: الآية ٥.

(٥) وسوف مخلصه للاستقبال: سقط من ل.

(٦) يأتي في ب/١٦٩ من الأصل.

تحتة قسمان: المنع، والجواز، فيحتمل أن يكون من قسم الجائز عنده لا قسم الممتنع، فلا يكون مخالفاً.

وقوله غير متعلّق به جارٌّ سابق احترازٌ من أن يتعلّق به جارٌّ سابق، فإنه لا تدخل النون، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَتِّمَ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(١)، ﴿فَإِلَى اللَّهِ﴾ متعلّق بالفعل المقسم عليه الذي هو ﴿تُحْشَرُونَ﴾.

وهذه العبارة التي ذكرها قاصرة لأنّ ذلك لا يختصّ بالجارّ السابق، فكان ينبغي أن يقول: «غير متقدّم معموله على الفعل»، نحو: والله لزيداً أضربُ، فإنّ النون لا تدخل هنا كما لم تدخل إذا تقدّم حرف الجر والمجرور، وقد ذكر ذلك المصنّف محذّراً في (باب القسم)، فقال^(٢): «ولا مُقَدِّمٌ معموله»، فأتى بالمعمول، وهو أعمّ من أن يكون جارّاً ومجروراً أو مفعولاً أو حالاً أو خبراً، وقد مثّلنا الجارّ والمجرور والمفعول، ومثال الحال: والله لمُسْرِعاً يجيء زيدٌ، ومثال الخبر: والله لَسَاهراً يبيتُ عمرو.

ونقص المصنّف قيد آخر، وهو ألا يكون الفعل المضارع الخالي من حرف التنفيس المقسم عليه المستقبل المثبت غير مُقَدِّم معمول قد فصل بينه وبين اللام بقُدْ، فإنّ فيه الشروط التي ذكرها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز، بل يمتنع، نحو: والله لقد يذهبُ خالدٌ، ولا يجب، ولا يجوز: لقد يذهبُ خالدٌ، بالنون، وقال امرؤ القيس^(٣):

كَذَّبْتُ، لَقَدْ أَصْنِي عَلَى الْمَرْءِ عِرْسَهُ وَأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزْنَ بِهَا الْخَالِي

ونقصه أيضاً موضع آخر تدخله النون وجوباً، قالوا: وذلك إذا كان المقسم عليه لَوْ وجوابها، يلزم حذف اللام واستعمال النون خاصّة مع المضارع، وتزيد (أن)،

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨.

(٢) التسهيل ص ١٥٢.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٨٣.

وتكون هي الرابطة مُغْنِيَّةٌ عن اللام، نحو: وَاللَّهِ أَنْ لَوْ تُكْرِمَنَّ عَمْرًا لَأَكْرَمْتُكَ. وإنما لم تُستعمل اللام هنا لئلا يجتمع لامان: لام الابتداء ولام لَوْ، فكرهوا ذلك. ذَكَرَ ذلك الفراء في (المعاني) ^(١).

وهذه المسألة غريبة جدًا خارجة عن أقيسة البصريين من وجوه: منها قولهم: إِنَّ المَقْسَمَ عليه لَوْ وجوابها، وعندنا أَنَّ جواب القسم محذوف لدلالة جواب ^(٢) لَوْ عليه. ومنها كون أَنَّ رابطة مُغْنِيَّةٌ عن اللام، وهذا شيء قد وافقهم عليه بعض أصحابنا، وعند س أَنَّ (أَنَّ) زائدة، وليست رابطة، نَصَّ على ذلك في كتابه ^(٣)، وأنها لَعَوَّ كحالتها /بعد لَمَّا في نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ ^(٤). ومنها قولهم: وَاللَّهِ أَنْ لَوْ تُكْرِمَنَّ عَمْرًا لَأَكْرَمْتُكَ، فمجيء المضارع بعد لَوْ مؤكِّدًا بالنون مُنافٍ لموضوع لَوْ لِأَنَّ لَوْ إنما يُعْلَقُ بها في الماضي، نحو: لو قام زيدٌ لَقَامَ عمرو، وقد يجيء بعدها المضارع في معنى الماضي، قال تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ ^(٥)، وقال كعب بن زُهَيْر ^(٦):

لَقَدْ أَقَوْمُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

لَظَلَّ يَرْغُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِّنَ الرَّسُولِ بِفَضْلِ اللَّهِ تَنْوِيلُ

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بعد لَوْ مضارعٌ يتخلَّص للاستقبال بنون التوكيد فهذا بعيد جدًا.

(١) معاني القرآن ٣: ١٩٢.

(٢) جواب: سقط من ي.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٤) سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٥) سورة الحجرات: الآية ٧.

(٦) الديوان ص ٢٠ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٩٧. التنويل هاهنا: الأمان والعفو.

ص: وجوازًا فعل الأمر والمضارع التالي أداة طلب أو (ما) الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيرًا وفي غيره قليلًا.

ش: أي: وتلحق نون التوكيد جوازًا فعل الأمر، ويعني بالأمر ما كان مبنياً، نحو اضربن، أو معرباً^(١) نحو: لِيَقُومَنَّ زيدٌ، قال النابغة^(٢):

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ ، وَلَيَرَكَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

وأما صيغة الأمر في التعجب نحو أَحْسِنْ بزيدٍ فإنها تدخله على طريق الشذوذ، قال الشاعر^(٣):

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةٌ فَأُخْرِ بِهِ بِطُولٍ فَقَرٍ وَأُخْرِيا

يريد: أُخْرِينَ^(٤)، فلما وقف أبدل من النون الخفيفة ألفًا.

وكذلك تلحق فعل الأمر الذي لا يتصرف، نحو هَلُمَّ في لغة تميم، وتَعَلَّمْ بمعنى اَعْلَمْ، قال زهير^(٥):

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وكذلك تلحق الدعاء، قال الشاعر^(٦):

فَأَنْزِلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا

(١) انظر ما تقدم في ١: ١٢٧.

(٢) الديوان ص ٥٥ والكتاب ٣: ٥١١ والخصائص ٢: ٢٤٧. الأكوار: جمع كُور، وهو الرجل بأداته. وواحد القوادم قادم، وهو من الرجل بمنزلة القربوس من السرج.

(٣) تقدم البيت في ١: ٦٥، وذكر ثم أن يعقوب أنشده في كتاب (الألفاظ)، ولم يكن مطبوعاً حين صدر الجزء الأول، وهو في ص ٤٤ منه، وفيه: «(من بعد غَضَبًا)».

(٤) ي: فأخر به.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٣٢.

(٦) عبد الله بن رواحة. الديوان ص ١٤٠، وصحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب حفر الخندق ٣: ٢١٣ وغيره من الكتب.

وقوله المضارع التالي أداة طلبٍ يشمل ما صاحبَ لَامَ الأمر نحو ما مثَّلناه،
و(لا) في النهي، والدعاء، وأداة التحضيض، نحو قول الشاعر^(١):

هَلَّا تَمُنُّنْ بِوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

وأداة العرض نحو: أَلَا تَنْزِلَنَّ فَتُصِيبَ خَيْرًا، والتمني نحو قوله^(٢):

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِنِّي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرُؤُ بِكَ هَائِمٌ

وفي الاستفهام، وفي ذلك خلاف: ذهب الأكثرون إلى أنه يجوز لحاق هذه
النون سواء أكان الاستفهام بالحرف، نحو الهمزة وهل، كما قال الشاعر^(٣):

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

[١٦٨:٦ب]

/وقال الآخر^(٤):

أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ مَدَحَنْ قَبِيلَا

أو بالاسم نحو: كيف تَفْعَلَنَّ؟ ومتى تَخْرُجَنَّ؟ وأين تَذْهَبَنَّ؟ وَمَنْ تَضْرِبَنَّ؟ وما
تَصْنَعَنَّ^(٥)؟، وأَيُّهُمْ تَضْرِبَنَّ؟ وهذا مذهب سيويه، قال س^(٦): «وذلك قولك: هل
تَقُولَنَّ؟ وَأَتَقُولَنَّ ذاك؟ وكم تَمْكُتَنَّ؟ وانظر متى^(٧) تَفْعَلَنَّ؟ وكذلك جميع حروف
الاستفهام».

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٢. ذو سلم: موضع في الحجاز.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٢.

(٣) الأعشى. الديوان ص ٦٥ والكتاب ٣: ٥١٣، ٤: ١٨٧. الارتباد: المجيء والذهاب.

(٤) نُسِبَ في الكتاب ٣: ٥١٤ إلى مقنَّع، وصدَّره: قالتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرَكَ مَدَحَهُ. وهو لامرئ

القيس. الديوان ص ٣٥٨ والخزانة ١١: ٣٨٣ - ٣٨٤ [الشاهد ٩٤٣]. حلَّ شعرك عن

المدح: كُفِّ وأَعْدِل.

(٥) وما تَصْنَعَنَّ: ليس في ل.

(٦) الكتاب ٣: ٥١٣.

(٧) في متن الكتاب: ماذا. وفي بعض النسخ: متى.

وذهب بعض النحويين^(١) إلى أنَّ ذلك لا يجوز إلا إذا كان الاستفهام عن الفعل، فلم يُجز: أيَّ رجلٍ تضربن؟ ولا: كيفَ تفعلن؟ وهو مذهب ابن الطَّراوة، لا تدخل عنده في الاستفهام حتى يكون متوجِّهاً على ذات الفعل، فيكون مجهولاً بالجملة، وذلك إذا سألتَ بالهمزة وهل، وأمَّا إذا كان السؤال عن صفة الفعل نحو كيفَ ومتى لم يكن مجهولاً بالجملة، فصار بمنزلة الماضي والحال لا تدخل عليه النون. وهو محجوج بما رواه سيبويه عن العرب من قول الشاعر^(٢):

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطُكَ نَبَّحْتُ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا
وَأَنْشَدَ غَيْرُ سِيبَوِيهِ^(٣):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُنْ فَوَارِسُ إِذَا جَاوَبَ الْهَامَ الْمُصَبِّحُ هَامِي
وتدخل أيضاً في الفعل بعد (أم) الواردة بعد الجملة المستفهم عنها (هل)، قال سَوَّازُ بْنُ الْمُضَرَّبِ^(٤):

يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ هَلْ تَنْهَاكَ مَوْعِظَةٌ أَمْ يُخَدِّثُنْ لَكَ طُولَ الدَّهْرِ نِسْيَانَا

وقد تأوَّل ابنُ الطَّراوة قوله «كيفَ نَفْعَلَا» على أنها نون التثنية أبدلها ألفاً في الوقف. وهو تأويلٌ خطأ لأنَّ من شرط نون التثنية ألاَّ تغيَّر حركة ما قبلها، وقد غيَّرت هنا لأنَّ الفعل مرفوع. وأيضاً فقوله «ما يَقُولُنْ فَوَارِسُ» لا يحتمل أن تكون نون التثنية، فإنَّ نون التثنية لا تكون إلا آخر البيت لا في أثنائه.

(١) الغرة شرح اللمع: القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/أ [مخطوط] بلا نسبة، وفيه ردُّ عليه.
(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٥١٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٢٢. ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٥١ للناطقة الجعدي، وآخره في الغرة لابن الدهان: القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/أ [مخطوط]: حتى ترى كيف تفعلنا. رهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. ونبحت: نفتش ونستقصي. والمساعي: المناقب والمآثر التي يحصل عليها الإنسان بسعيه.
(٣) اسم الشاعر قُرَاد - أو قرانة - بن عُويَّة بن سُلمي. الحماسة ١: ٤٩٨ [٣٥٢] ومعجم الشعراء ص ٢٠٤ والمرزوقي ٢: ١٠٠٥ [٣٥١].

(٤) الحماسة ٢: ١١ [٥٦٢] والتنبية ص ٤٢٢ والمرزوقي ٣: ١٣٦١ [٥٥٨].

ومثال لحاقها في الشرط كثيراً بعد (ما) الجائزة الحذف قوله تعالى ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾ ^(١)، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ ^(٢)، ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ ^(٣)، ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾ ^(٤).

وقوله بعد (ما) الجائزة الحذف احتراز من نحو (حيثما)، فظاهر كلامه أنها لا تدخل بعد حيثما لأن (ما) لا يجوز حذفها منها، فلا يقال على ظاهر كلامه: حيثما تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ. وليس كذلك، قال س ^(٥): «ومثل ذلك حيثما تكونن آتِك؛ لأنها سَهَلَتِ الفعل أن يكون مجازاة». فهذا دليل على أنه لا يُشْتَرَطُ في (ما) بعد أداة الشرط أن تكون جائزة الحذف؛ لأن حيث الشرطية تلزمها (ما)، فإن لم تأتِ به (ما) ارتفع الفعل، نحو: حيث تكون أكون، ولا تدخلها إذ ذاك نون التوكيد.

/وقوله وفي غيره قليلاً أي: في غير الشرط، نحو قولهم: يَجْهَدُ ما تَبْلُغَنَّ ^(٦)، [١/١٦٩: ٦] قالوا في مثل: بِأَلَمَ ما تُحْتَنِنُهُ ^(٧)، وفي عِصَةِ ما يَنْبُتُ شَكِيرُهَا ^(٨)، وبعين ما أَرَيْتَكَ ^(٩).

فأما «يَجْهَدُ ما تَبْلُغَنَّ» فيقال على معنيين: أحدهما أن تُحْمَلَ شخصاً ما فِعْلاً فيأباه، فتقول: يَجْهَدُ ما تَبْلُغَنَّ، أي: لا بُدَّ لك من فعله بمشقة. والثاني: أن تُخْرِجَ بما يلقيه في ذلك من المشقة.

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٠.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٦.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٤١.

(٤) سورة الأنعام: الآية ٦٨.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٨.

(٦) الكتاب ٣: ٥١٦.

(٧) الكتاب ٣: ٥١٧، ٥١٨ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، ٢: ٤٠٧ ومجمع الأمثال ١:

١٠٧. ومعناه: لا يُدْرِكُ الخير ولا يُفْعَلُ المعروف إلا باحتمال مشقة. والهاء للسكت.

(٨) الكتاب ٣: ٥١٧ وأمثال أبي عبيد ص ١٤٥، وقد ورد عجزاً لبيت من الشعر. المسائل

الشيرازيات ١: ٢٦٩ - ٢٧٠، ٢: ٤٠٧.

(٩) الكتاب ٣: ٥١٧ ومجمع الأمثال ١: ١٠٠.

وَأَمَّا «بِأَلَمْ مَا تُحْتَنِنَنَّ» فهو خطاب لامرأة، وأصله تُحْتَنِنِينَ، ثم جيء بالنون الشديدة، ودخلت هاء السكت، والْحَتْنُ: القَطْع، وهو أيضًا الحِفَاضُ^(١). ويُقال هذا لمن يتألم بالفعل ويكرهه، ولا بُدَّ له منه.

وَأَمَّا «(فِي عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُ شَكِيرَهَا)» العِصَّةُ: شجرة، وشَكِيرَهَا: شوكها، وقيل: ورقها الصغار، ومعناه أَنَّ كِبَارَ الْوَرَقِ لَا تَنْبُت إِلَّا مِنْ صَغَارِهَا. يقال فيمن يبتغي شيئاً ويظهر أنه لا يُريده، أي: ما ظهر من الصغار يدلُّ على الكبار.

وَأَمَّا «(بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ)» فيقال لمن يُخفي عنك أمراً أو حيلةً أنت بصيرٌ بها، فتقول: إني أراك بعينٍ بصيرة.

و(ما) الزائدة في هذه الأمثال على تأويل النفي، أي: ما تُحْتَنِنَنَّ إِلَّا بِأَلَمْ، وما يَنْبُتُ في عِصَّةٍ إِلَّا شَكِيرَهَا، وما أَرَاكَ بِعَيْنٍ. و(ما) زائدة لازمة.

ولا يقاس على هذه الأمثال ولا تُعَيَّرُ، لو قلت: بِأَلَمْ تُحْتَنِنِينَ^(٢)، بغير (ما) والنون لم يجز أن تقوله إلا والْحَتْنُ حقيقة. والظاهر أنه لا يجوز حذف (ما) من هذه الأمثال، وظاهرُ كلام المصنّف جوازُ حذفها، بل هو نَصُّه.

وقالوا: بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ، وقال الشاعر^(٣):

قليلاً بها ما يَحْمَدُكَ وارثٌ

وقوله الجائزة الحذف في الشرط لم يخص بها (إن) من غيرها، وهو نصُّ سيبويه، قال سيبويه^(٤): «ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل

(١) وقيل: الحَتْنُ للمذكر، والحِفَاضُ للحارية.

(٢) ك، ل، ي: تحتنن.

(٣) هو حاتم، وعجز البيت: إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمَا. الديوان ص ٢٢٣ والنوادر ص ٣٥٥

والمسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، وآخره في الأخيرين: مَقْسَمًا.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٤.

(ما) للتوكيد». ثم قال ^(١): «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكَ، وَأَيْهُمْ مَا يَقُولَنَّ ذَلِكَ بَحْزِهِ». ووقع لبعض المصنِّفين ^(٢) أنَّ ذلك مخصوص من أدوات الشرط بـ(إن)، وليس بصحيح.

ص: وَلَا تَلْزَمَانِ بَعْدَ إِمَّا الشَّرْطِيَّةِ خِلَافًا لِأَبِي إِسْحَاقَ.

ش: وَلَا تَلْزَمَانِ بَعْدَ إِمَّا أَيْ: نَوْنَا التَّوَكِيدَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِمَّا تَقُمْ أَقُمْ.
وقوله خلافًا لأبي إسحاق هو إبراهيم بن السريّ الرّجّاج ^(٣)، وهو مذهب شيخه أبي العباس المبرّد ^(٤)، ذهب إلى أنَّ نون التوكيد تلزم بعد إِمَّا تشبيهاً بما زيد للتوكيد في لام اليمين، وزَعَمَا أنَّ حَذْفَهَا ضرورة.

ومذهب سيويه أنك إن شئت أتيت بها بعد (إِمَّا) وإن شئت لم تأت بها، وكذلك يجوز حذف (ما) وإبقاء النون، قال سيويه في هذه المسألة ^(٥): «وإن شئت لم تُقْجِمِ النون كما أنك إن شئت لم تجئ بـ(ما)». وقد كثر السماعُ بِعَدَمِ النون بعد إِمَّا، قال ^(٦):

فِإِمَّا تَسْرِنِي كَائِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَةٍ أَخْفَى، وَلَا أَتَنَعَّلُ

وقال ^(٧):

(١) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٢) لعله يعني تلميذه ابن هشام الأنصاري، فقد نصَّ عليه في أوضح المسالك ٣: ١٢٨.

(٣) معاني القرآن له ١: ١١٧ والقرة ق ٢١٥/أ والبديع ١: ٦٦٠ وشرح الكافية ٢: ١٤٤٦.

(٤) كذا في شرح المفضل ٩: ٧٥. وكلامه في المقتضب ٣: ١٣، ٢٩ والكامل ١: ٣٧٨ يدل على أنه يراها غير لازمة. فقد يكون له فيها مذهبان.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٦) الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٥ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٢٠. ابنة الرمل: البقرة الوحشية. والضاحي: البارز للحر والقر. ورقة: رقة حال.

(٧) علباء بن أرقم أو سُلَمِيّ (أو سلمان) بن ربيعة الضبيّ. الأصمعيّات ص ١٦١ [الأصمعية ٥٦] والنوادر ص ٣٧٤، ٣٧٥ والحماسة ١: ٢٨٦ [الحماسية ١١٨].

زَعَمْتُ ثُمَّاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْيُنُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي
وقال^(١):

إِمَّا تَرَبِّيَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقَيْ وَجْمَزِي
وقال^(٢):

يَا صَاحِ إِمَّا بَجْدُنِي غَيْرَ ذِي جَدَةٍ فَمَا التَّخَلِّيَ عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي
وقال^(٣):

فَإِمَّا تَرَبِّيَ لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُكَبَّ فَأَنْعَسَا
وقال^(٤):

فَإِمَّا تَرَبِّيَ ، وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وإلى هذا ذهب الفارسي^(٥) وجماعة من المتأخرين^(٦) ، أعني أنه يجوز في الكلام إثباتها وحذفها، وإثباتها أحسن.

ص: والنفي ب(لا) متصلة كالتنهي على الأصح.

ش : اختلفوا في ذلك : فذهب هذا المصنف^(٧) إلى جواز ذلك ، نحو: لا أقومنَّ، ولا أخرجنَّ، بمعنى: لا أقوم، ولا أخرج. واستدل على ذلك بقوله تعالى:

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء ق ١٠١/أ من الأصل.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٢٠ والمقاصد النحوية ٤: ١٨١٤. الجيدة: الغنى واليسار.

(٣) امرؤ القيس.. الديوان ص ١٠٥ والكامل ١: ٣٧٩.

(٤) الأعشى . الديوان ص ٢٢١ والكتاب ٢ : ٤٦ والخزانة ١١ : ٤٣٠ - ٤٣٤ [الشاهد ٩٥٢]. اللمة: الشعر الذي يُلَمَّ بالْمَنَكِب. أودى بها: ذهب بها، والمراد ذهب بمعظمها.

(٥) الإغفال ١: ١٣٥ والمسائل البغداديات ص ٣١١ - ٣١٢.

(٦) شرح المفصل ٩: ١٠ - ١٣ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٧٧٨ ولابن عصفور ٢: ٤٩٠.

(٧) شرح التسهيل ٣: ٢٠٩ - ٢١٠ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٣ - ١٤٠٤.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١)، ف﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ عنده جملة منفية صفة لقوله تعالى ﴿فِتْنَةً﴾. وجاز ذلك في النفي بـ(لا) تشبيهاً بالنهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَفْنَىٰ عَنْكُمْ الشَّيْطَانُ﴾^(٢).

وذهب الجمهور إلى أنَّ ذلك لا يجوز إلا إن جاء نادراً أو في ضرورة شعر، وتأولوا الآية الكريمة.

وأتبع المصنف في ذلك ابن جني^(٣). وفي (العروة)^(٤): «لم أرَ أحدًا ذكر دخولها في النفي، وإنما قال س^(٥): وبعد لم؛ لأنها لما كانت جازمة أشبهت لا الناهية، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار. وذكر عثمان^(٦) في (شرح الإيضاح)^(٧) أنها تدخل في النفي، ومثَّل بالآية.

وقال الزجاج^(٨): (زعم بعضهم أنه خبر فيه طرف من النهي، كما تقول: انزل عن الدابة لا تطرحنك، ومثله ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ﴾^(٩). ويجوز أن يكون نهيًا بعد أمر) انتهى.

وذكر الفارسي في (الشيرازيات) بيتًا لحاتم، وقال: (نون التوكيد لا تدخل النفي)^(١٠)، وأنشد^(١١):

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٢٧.

(٣) اللع ص ١٩٩ والخصائص ٢: ٣٨٩، ٣: ١١٠، ١١١.

(٤) الغرة ق ٢١٧/أ. والنص في البديع ١: ٦٦٣ عن شيخ ابن الأثير، وهو ابن الدهان.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٦، وهذا معنى قوله لا لفظه. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤: ٣٢.

(٦) يعني ابن جني. وهذا القول في الغرة لابن الدهان ٢: ٢ ق ٢١٧ [مخطوط] والبديع ١: ٦٦٣.

(٧) لم يُعثر له على أثر حتى الآن.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤١٠ وفيه اختصار.

(٩) سورة النمل: الآية ١٨.

(١٠) المسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، وفيها: «إلا أنَّ النون الثقيلة دخلت للحاق ما أول

الكلام»، وقال في ص ٢٧٠: «وهذه النون لا تدخل في النفي، إنما تدخل على الإيجاب».

(١١) تقدم البيت في هذا الجزء ق ١٦٩/أ من الأصل.

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمَا
 وذكر عثمان في (الخصائص)^(١) مثال دخولها في الفعل المنفي قولك: قَلَّمَا
 [١/١٧٠:٦] يَقُومَنَّ / زَيْدٌ، وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا تَفْعَلَنَّ؛ لِأَنَّ هَذَا كَلَهُ كَالْأَمْرِ وَالنَهْيِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا
 تَفْعَلَنَّ.

ص: وَيُلْحَقُ بِهِ النفي بـ(لا) منفصلةً وبـ(لَمْ)، والتقليل المكفوف بـ(رُئِمَا)،
 والشرط مُجَرَّدًا من (ما).

ش: وَيُلْحَقُ بِهِ يَحْتَمِلُ هَذَا الضمير وجهين: أحدهما أَنْ يَعُودَ عَلَى النفي، أَي:
 يُلْحَقُ بِالنَّفْيِ بـ(لا) متصلةً النفي بـ(لا) منفصلةً. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى النهي، وَهُوَ
 أَقْرَبُ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ ^(٢) جَوَّازُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: لَا فِي الدَّارِ أَقُومَنَّ،
 يَرِيدُ: لَا أَقُومُ فِي الدَّارِ، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ ^(٣):

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحَيْنُهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ
 وَأَنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ^(٤):

فَلَا ذَا نَعِيمٍ يَنْتَرِكُنْ لِتَعِيمِهِ وَإِنْ قَالَ قَرَّطْنِي وَخُذْ رِشْوَةً أَبَى
 وَلَا ذَا بَكْسٍ يَنْتَرِكُنْ لِبُؤْسِهِ فَيَنْفَعَهُ شَكْوُ إِلَيْهِ إِنْ اشْتَكَى
 فَأَمَّا قَوْلُ حُجْرَ بْنِ خَالِدٍ فِي التُّعْمَانِ ^(٥):

(١) الخصائص ٢: ٣٨٩، ٣: ١١٠، ١١١. والمثال الذي فيه هو: قَلَّمَا تَقُومَنَّ.

(٢) وانظر أيضًا شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٤.

(٣) البيت من قصيدة للنمر بن تولب. جمهرة أشعار العرب ٢: ٥٤٦ وشرح التسهيل ٣: ٢١٠
 وشرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٤. لها: أَي للفرس. ولحاه: لأمه، وَقَبَّحَهُ وَلَعَنَ.

(٤) الشعر لحسان السعدي كما في النوارد ص ٣٨٦ - ٣٨٧. وقيل: حنظلة بن أبي عفراء
 الطائي، أو غيره. شعر طيئ وأخبارها ص ٣٨٦ - ٣٨٧. ل، ي: لبؤسه.

(٥) الحماسة ٢: ٢٩٩ [٧٢٥] والتنبية ص ٥١٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤: ١٦٤٢.

فَلَا مِلْكٌ مَا يُذَرِّكَ سَعْيُهُ وَلَا سُوقَةٌ مَا يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلًا

ف(ما) زائدة في (ما يُذَرِّكَ) و(يَمْدَحَنَّكَ). ولا ينقاس شيء من هذا عند الجمهور، بل ذلك نادر أو ضرورة.

ومثال نفية ب(لم) قول الراجز^(١):

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا
لَوْ أَنَّهُ أَبَانٌ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعَمَّمَا

يريد: ما لم يعلمن، فوقف بإبدال النون الخفيفة ألفًا.

وقال س^(٢): «وقد يقولون: أقسمتُ لَمَّا لم تَفْعَلنَ؛ لأنَّ ذا طلب، فصار كقولك: لا تَفْعَلنَ، كما أنَّ قولك أَتُخَيِّرُنِي فيه معنى أَفْعَلنَ، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب» انتهى.

وظاهرُ كلام المصنف^(٣) القياس على قوله «ما لم يَعْلَمَا»، ونصَّ س على أنَّ ذلك ضرورة، قال بعد إنشاده قول الراجز:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

ما نصُّه^(٢): «شَبَّهَ بالجزء حيث كان مجزؤماً، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار» انتهى.

ومثال التقليل المكفوف ب(رُبَّما) ما حكى س عن يونس، قال^(٤): «وزعم يونس أنهم يقولون: رُبَّما تَقُولَنَّ ذاك، وكَثُرَ ما تَقُولَنَّ ذاك؛ لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد

(١) هو ابن جُبابة اللص أو غيره. الكتاب ٣: ٥١٦ والنوادر ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ٢:

٦٧٩ - وفيه تخريجه - والخزانة ١١: ٤٠٩ - ٤٢٠ [الشاهد ٩٤٩] وحواشيها. يصف وطب

لبن ملفوفاً بكساء، أو الثَّمَال، أي الرغبة. والأعجم: من لا يقدر على الكلام أصلاً.

(٢) الكتاب ٣: ٥١٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٦ - ١٤٠٧.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٨.

هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم. وإن شئت لم تُفحِم النونَ في هذا النحو، فهو أكثر وأجود» انتهى.

[٦: ١٧٠/ب] وقال الشاعر^(١):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شَمَالَاتٍ

فهذا أبعد من قولهم: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذاك؛ لأنه دخل في الحال، كأنه قال: رافعة ثوبي شمالات. وإنما حسنه تقدم: رُبَّمَا أَوْفَيْتُ، فكأنه قال: رُبَّمَا تَرْفَعُنْ؛ لأنَّ تقليل الإيفاء في عِلْمٍ على حالٍ تقليلٌ لتلك الحال، فينصرف التقليل إلى الحال وعامله كما انصرف النفى إلى الشئين^(٢) في قول امرئ القيس^(٣):

على لاجِبٍ ، لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

ومثال الشرط مجرداً من (ما) ما أنشد س^(٤):

مَنْ يُثَقِّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

ص: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً.

ش: مثال ذلك قول الشاعر^(٥):

نَبْتُمُ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانَةِ فِي الثَّرَى حَدِيثًا ، مَتَى مَا يَأْتِيَكِ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

(١) تقدم البيت في ١١: ٢٧٥.

(٢) ك: السين. ي: الشين.

(٣) عجزه: إذا ساقه العود النبطي جرجراً. وقد تقدم في ١١: ٦٢.

(٤) البيت لبنت مروة بن عاهان، وهو ثاني ثلاثة أبيات قالتها حين قتلت باهلة أباها بأرام. الكتاب ٣: ٥١٦ وشرح أبياته ٢: ٢٦٢ - ٢٦٤ والإغفال ١: ١٢٧ وفرحة الأديب ص ١٤١ والخزانة ١١: ٣٩٩ [الشاهد ٣٩٩].

(٥) النجاشي الشاعر. الكتاب ٣: ٥١٥ والخزانة ١١: ٣٩٥ - ٣٩٨ [الشاهد ٩٤٦]، وفي البيت ورواياته ونسبته كلام مسهب في الخزانة. الخيزران: شجر ينبت في الهند، وهو عروق ممتدة في الأرض، وقد يقال لكل طريٍّ من النبت ناعم خيزران. والخير: المال. وينفعاً أصله ينفَعُنْ، فأبدل نون التوكيد الحفيفة ألفاً.

وقال^(١):

فَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارُهُ تُعْطِيهِ وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارُهُ تَمْنَعَا
وظاهرُ كلام المصنف أنَّ هذا جائزٌ في الكلام، وليس كذلك، قال س^(٢):
«وذلك قليلٌ في الشعر، شَبَّهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب» انتهى.

ص: واسمُ الفاعلِ اضْطَرَّارًا.

ش: مثالُ ذلك ما أنشده ابنُ جني^(٣):

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلًا ، وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَائِلُنَّ أَخْضُرُوا الشُّهُودَا

أَدْخَلَهَا عَلَى (أَقَائِل) تَشْبِيهًا ب(أَتَقُول)، وهذا كما ذكر لا يجوز إلا اضطرارًا.

ص: وَرُبَّمَا لَحِقَتْ الْمَضَارِعُ خَالِيًا مِمَّا ذُكِرَ.

ش: قال س^(٤): «ويجوز للمضطر: أَنْتَ تَفْعَلَنَّ». وظاهرُ كلام المصنف أنه يَقِلُّ

لِحَاقِهَا لِلْمَضَارِعِ خَالِيًا مِمَّا ذُكِرَ، وقد رَأَيْتَ نَصَّ س أَنَّ ذلك في الاضطرار، وقال

الشاعر، فَأَدْخَلَهَا فِي الْمَضَارِعِ خَالِيًا مِمَّا ذُكِرَ^(٥):

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنَشُورَةً ، وَدُعِيْتُ

(١) هو عَوْفُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ الْحَرِجِ أَوْ الْكَمِيتُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَوْ غَيْرُهُمَا. الكتاب ٣: ٥١٥ ومعاني

القرآن للفراء ١: ١٦٢ والإغفال ١: ١٢٧، ٢: ٢٩٥ - وفيه تحريجه - والخزانة ١١: ٣٨٧ -

٣٩٥ [٩٤٥]. تمنعا: أَرَادَ تَمَنَّعَنُ، فَأَبْدَلَ نُونَ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةَ أَلْفًا.

(٢) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٣) تقدم الرجز في ١: ٦٥ - ٦٦.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٧.

(٥) تقدم البيت الأول في ١١: ٣٨٦، والثاني يليه في الأصمعيات ص: ٨٦ [٢٣]. المقيت:

الحافظ للشيء والشاهد له، أي: أعرف ما عملت من السوء. وأول الثاني في المخطوطات:

أَلَى الْفُوزِ.

أَلِي الْقَوْرُ أَمْ عَلِي إِذَا حُو سَبْتُ ، إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقِيْتُ

ص: الفعل المؤكّد بالنون مَبْنِيٌّ ما^(١) لم يُسْنَدْ إِلَى الألف أو الياء أو الواو؛
خِلَافًا لِمَنْ حَكَمَ بِنِائِهِ مطلقًا، فَيُفْتَحُ آخِرُهُ.

ش: قوله مَبْنِيٌّ حكم على أَنَّ كُلَّ فعلٍ مؤكّد بالنون سواء أكانت شديدة أم
خفيفةً يكون مَبْنِيًّا؛ والمؤكّد بالنون على قسمين:

ما كان مَبْنِيٍّ الأصل، وذلك فعلُ الأمر والدعاء العاري من اللام، والمضارعُ
الذي لحقه نونُ الإناث.

[٦: ١٧١/١] وما كان مُعَرَّبًا فِي الأصل، وذلك باقِي ما دخلتْ عَلَيْهِ النون، وقد /تقدّمتْ

مَوَاضِعُ ما تدخل فِيهِ. وإنما بُنِيَ ما كان مُعَرَّبًا مع هذه النون لِأَنَّ الإعراب فِيهِ ضَعِيفٌ
لِأَنَّهُ لِحَقِّ الشَّبْهِ لَا لِحَقِّ الْأَصَالَةِ، فَلَمَّا لَحِقَ الْمِضَارِعُ شَيْءٌ مِنْ خَوَاصِّ الْفِعْلِ وَهِيَ هَذِهِ
النون معه رُكْبًا، فُبْنِيَ لِلتَّرْكِيبِ مع هذه الْخَاصَّةِ كما بُنِيَ مع نون الْإِنَاثِ حِينَ لِحَقَّهَا؛
لِأَنَّ ما كان بِحَقِّ الْفَرْعِيَّةِ فِي شَيْءٍ كَانَ سَرِيعَ الزَّوَالِ إِذَا عَارَضَهُ ما هُوَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ؛
لِأَنَّ نونَ التَّوْكِيدِ ونونَ الْإِنَاثِ مِمَّا يَخْتَصُّانِ بِالْفِعْلِ. وَنَظِيرُ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ قَوْلُهُمْ:
لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فُبْنِيَ الْأِسْمَ لَمَّا رُكِّبَ مع الْحَرْفِ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

أَنْوَرُ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ نَوْرَيْنُ أَمْ هَذِهِ الْجُمَاءُ ذَاتَ الْقَرْنَيْنِ

ومِثَالُ ما أُسْنَدَ إِلَى الْأَلْفِ: الزَّيْدَانِ هَلْ يَقُومَانِ؟ وَإِلَى الْيَاءِ: هَلْ تَقُومَنَّ يَا

هِنْدُ، وَهَلْ تَقُومِينَ يَا هِنْدُ؟ وَإِلَى الْوَائِ: الزَّيْدُونَ هَلْ يَقُومُونَ؟ أَوْ: هَلْ يَقُومُونَ؟

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ ما لَمْ يُسْنَدْ إِلَى كَذَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَبْنِيًّا بَلْ مُعَرَّبًا. وَعَلَيْهِ فِي هَذَا

نَقْدَان:

(١) ل: إِذَا.

(٢) تَقْدِمُ فِي ٥: ٢٢٧.

أحدهما: قوله ما لم يُسند إلى الألف أو الياء أو الواو، فأخذ شرطاً في إعرابه الإسناد إلى هذه الثلاثة، وليس بشرطٍ إلا مع الياء على مذهب س^(١)؛ ألا ترى أنه يُعرب أيضاً إذا لم يُسند إلى الألف والواو بهنّ، وذلك إذا كانت الألف علامةً للتثنية، والواو علامةً للجمع، فإنه إذ ذاك إنما أُسند إلى الظاهر لا إلى المضمّر، فتقول: هل يقومانّ الزيدان؟ وهل يقومنّ الزيدون؟ وإصلاح كلامه أن يقول: «ما لم تتّصل به ألفُ الاثنين أو واوُ الجمع»، فإنه يشمل كونَ الألف والواو ضميرين، فيكون الفعل مُسنّداً إليهما، وكوْنهما علامةً، فيكون مُسنّداً إلى الظاهر بعدهما.

والنقد الثاني: قوله ما لم يُسند إلى كذا فمعناه: فيُعرب ولا يكون مبنياً، ولذلك قال: خلافاً لِمَنْ حَكَمَ بِنائه مطلقاً، وليس كذلك، لأننا قد قدّمنا أنّ الفعل الذي دخلت عليه هذه النون على قسمين: مبنيّ قبل دخولها، ومبنيّ لدخولها، فما كان مبنياً قبل دخولها فلا يُعرب بحال وإن أُسند إلى هذه الضمائر، وذلك نحو: اضربا واضربوا واضربي، فإنك تقول: اضربانّ واضربنّ واضربنّ واضربنّ^(٢)، فهذا ليس بمعرب.

وقوله ما لم يُسند إلى كذا يقتضي إعرابه، وإصلاحه أن لو قال: ما لم يتّصل به ألفُ اثنين أو واوُ جمع أو ياء مخاطبة، ولم يكن مبنياً قبل دخولها عليه. وقوله خلافاً لِمَنْ حَكَمَ بِنائه مطلقاً الصحيح أنّ المضارع الذي اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة إذا دخلت عليه نون التوكيد لا يكون مبنياً. والدليل على ذلك السماع والقياس:

أمّا السماعُ فإنّ العرب إذا وقفت على ما ألحقته النون الخفيفة من ذلك حذفتها كما تحذف /التنوين؛ وعادت علامة الرفع وعلامة الفاعل أو الضمير الذي [ب/١٧١:٦] حذفت لالتقاء الساكنين، ولو كان مبنياً لَمَا دخلت عليه علامة الرفع في الوقف، فعلمنا أنّ حذفها إنما كان لاجتماعهما مع نون التوكيد، فلما زالت نون التوكيد

(١) الكتاب ٣: ٥١٨ - ٥٢١.

(٢) الذي في المخطوطات: واضربي.

عادت، وعاد الضمير أو العلامة لَمَّا زال مُوجبُ الحذف لهما، وهو النون الساكنة المؤكدة.

وأما القياس فإننا نظرنا في المبني للتركيب، فلم نجد شيئاً من ذلك يُبنى إلا إذا كان التركيب في شيئين، ولم نجد من كلامهم أن نجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، فلو بَنَيْنَا فِي يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَيْنَ لَكُنَّا قد جعلنا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، وهي الفعل، والضمير أو العلامة، ونون التوكيد، ولا نظير له.

وزعم أبو الحسن الأخفش^(١) والرَّجَّاج في معانيه^(٢) أَنَّ الفعل مبنيٌّ معها كبناء خمسة عشر مطلقاً، فتقول: واللَّهِ لَأَكْلَمَنَّ عَمْرًا وَلَتَكَلِّمَنَّ، حذفت نون الاثنين للبناء، وفي الجمع لَيَكَلِّمُنَّ، وللمرأة لَتَكَلِّمَنَّ، بحذف النون لأنَّ الفعل مبنيٌّ، والواو والياء لالتقاء الساكنين. وهذا يقتضيه كلام أبي موسى الجزولي^(٣)، وقد بيَّنا^(٤) أَنَّ الصحيح خلافه.

وقد رَدَّ أبو عليٍّ^(٥) على الرَّجَّاج، وقال: إنما حُذفت النون في هذه المواضع لاجتماع النونات تخفيفاً. قال: ولا يَصِحُّ البناء مع هذه الضمائر لأنَّ علَّة البناء في المفرد أنهم رَكَّبُوا الفعل مع الحرف، فَبَنَوْا للتركيب، ولا يَصِحُّ هنا لأنَّ ضمير الفاعل كالجزء من الفعل، فلا يَصِحُّ التركيب هنا لئلا تكون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وليس ذلك من كلامهم.

وقوله فَيُفْتَحَ آخِرُهُ أَي: آخِرُ الفعل ما لم يَتَّصل به ألفُ اثنين ولا واوُ جمع ولا ياءُ مخاطبة وأُكِّدَ بالنون، نحو: اضْرِبَنَّ، وهل يَضْرِبَنَّ، وَلَتَقُومَنَّ يا زيد، ونحو ذلك. واختلف في هذه الحركة التي قبل هذه النون^(٦):

(١) سلف ذكره في الجزء الأول ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩٦، ٢: ٢٠٦.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) انظر الجزء الأول ص ١٢٧.

(٥) الإغفال ١: ١٥٠ وما بعدها.

(٦) الغرة ٢: ٢: ق ٢١٣/ب وشرح المفصل ٩: ٦٩ وشرح الكافية ٢: ١٤٤٧ - ١٤٤٨.

فذهب قومٌ إلى أنها حركة بناء لأنَّ ما كان معرباً وعرض له البناء فقياسه أن يُبنى على حركة، نحو يا زَيْدُ في النداء، ولا رجلٌ في النفي العام، وكقولهم يَبْعَنُ، فيردُّون الياء، وقُومَنَ، فيردُّون الواو، ولو لم تكن حركة بناء لَمَا رُدَّ المحذوف في بَعْ وقُومَ؛ ألا ترى أنهم لا يَرُدُّون في ﴿قُرْ أَلَيْلَ﴾^(١) لغرض هذه الحركة، وإجماعهم على قُومَنَ وَيَبْعَنَ دليلٌ على أنها حركة ليست عارضة.

وذهب قومٌ إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين، وذلك أنَّ الذي لحقته هذه النون على قسمين: منه ما كان مبنياً على السكون، فلَمَّا لحقته التقى ساكنان، فحرَّكت آخر المبنى لالتقائهما، وكان التحريك بالفتح لحقته. ومنه ما كان معرباً، فلَمَّا أُكِّد وجب رَدُّه إلى أصله من السكون لخروجه عن شَبَه الاسم بتخصُّصه بحرفٍ من آخره، وليس التخصيص في الاسم بحرف في آخره، فلَمَّا سكن لذلك عرضَ التقاء ساكنين، فحرَّك بالفتح للحققة، وكثيراً ما يُعْتَدُّ بالعارض حتى يصير كاللزام.

وفي (الإفصاح): /قال أبو إسحاق: هي حركةُ التقاء الساكنين لأنَّ النون [١٧٢: ٦] ساكنة إن كانت خفيفة، وإن كان التأكيد بالشديدة فهي نونان، الأولى ساكنة، ولأُمُّ الفعل مبني، وأصله السكون، فحرَّك لالتقاء الساكنين، وقد صرَّح سيبويه بأنها حركة التقاء الساكنين^(٢).

وقد رُدَّ هذا بقولهم يَبْعَنُ وقُولَنَّ وخافَنَّ، فَرُدَّ لها المحذوف، ولا يُرَدُّ لالتقاء الساكنين. وبهذا احتجَّ ابن الباذش، وقال: قولُ س إنَّ الحركة لالتقاء الساكنين معنى ذلك أنه لا يُبنى على غير حركة، وهو السكون. وهذا صحيح^(٣)، وإنما ذلك لأنَّ بعده ساكنًا، ولا يلتقيان، ولذلك بُني على حركةٍ كما بنيت أَيْنَ وكيفَ على حركة.

(١) سورة المزمل: الآية ٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩٦ والغرة ٢: ٢: ق ٢١٥/ب. وانظر الكتاب ٣: ٥١٨ -

٥١٩. وكلام السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٢٨، ١٤: ٣٦ يؤكد ما قاله ابن الدهان.

(٣) ل: الصحيح.

وَحُرِّكَ الْأَوَّلُ هُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ النُّونَ السَّاكِنَةَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فَلَزِمَهَا السُّكُونُ كَالْتَّنْوِينِ، وَأُبْدِلَ مِنْهَا عَلَى حَدِّ مَا أُبْدِلَ مِنَ التَّنْوِينِ، وَحُذِفَتْ فِي الْوَقْفِ كَحَذْفِهِ.

ويقال له: إن كان بُني على حركةٍ لأنه بناء منقول من الإعراب كبناء المنادى والغايات فذكرُ التقاء الساكنين هنا ما وجهه؟ ولا يستقيم هذا في أبنية الأمر لأنها لم يدخلها الإعراب إلا أن يُدعى الحمل، وهذا تكلف.

واحتجَّ ابن الباذي بقوله^(١) في أول الكتاب في تعليل بناء الماضي على الفتح: ولأنه قد بُني مع ذاك على الفتح في قولك: هل تذهبن؟ فأراد أن يرُدَّ ذلك إلى هذا بذلك التأويل الضعيف. ورُدَّ هذا إلى ذلك أولى كما تقول في أين وكيف إنهما مبنيان على الفتح، وقد علمنا أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين. فأما قَوْلُكَ وَيَعْنُ وَخَافَنَّ فَلَأَنَّ هذه الحركة لازمة بلزوم النون، وليست النون مبدأً كلمةً أخرى، وهي قد بُنيت مع الفعل، وصار مجموعهما كلمة واحدة.

وحركةُ التَّقاءِ السَّاكنين هُنَا مِثْلُهَا فِي ﴿يَخْصِمُونَ﴾^(٢) ونحوه، فليست كـ(رَمَتِ الْمَرْأَةُ)، و(لَمْ يَقُمْ الرَّجُلُ)، ولذلك تقول هنا: رُدَّنَّ ورُدَّنَّ ولم يرُدَّنَّ.

وقد ثبت في بعض نسخ (الإيضاح) هنا: ارْدُدَّنَّ، وليس بصحيح، وإنما هو إصلاح من لا يعرف. وقد نصَّ س على ما ذكرنا، فقال يُعْلَلُ قول أهل الحجاز في ترك إدغام ارْدُدِ القومَ: «ولا يدغمون لأنَّ هذا التحريك ليس بلازم، وإنما حرَّكوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن^(٣) الذي بعده في الفعل مبنياً عليه كالنون الثقيلة والخفيفة»^(٤). وفي قوله هذا نصٌّ أيضاً على أنه يدغم مع الشديدة والخفيفة لهذه العلة التي ذكرها.

(١) بقوله: سقط من ي.

(٢) سورة يس: الآية ٤٩.

(٣) وليس الساكن: سقط من ل، ي.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٠.

فرع^(١): إذا قلت: هل تُكْرِمُنْ أباك؟ بالنون الخفيفة، وحَقِّفْتَ الهمزة التخفيفَ القياسيَّ بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها - وهو النون الخفيفة - فقليل: لا يجوز لأنَّ هذه النون لا تحتل الحركة كما لم تحتملها لالتقاء الساكنين؛ ألا ترى أنها تُحذف إذ ذاك، ولا يُحفظ تحريكها في موضع من المواضع.

وقيل: تُحذف النون، وتُجَعَلُ /الهمزة بينَ بينَ، فيكون جعلها بينَ بينَ كأنه [ب/١٧٢:٦] سكون، فتُحذف النون لذلك، قاله أبو علي الفارسي. وليس بصحيح لأنَّ همزة بينَ بينَ هي متحركة، ولذلك اعتُدَّ بها في الشعر حرفًا متحركًا، فلا يجوز حذف النون بها.

ص: وحذفه إن كان ياءً تلي كسرةً لغةً فَرَزَارِيَّةً^(٢).

ش: يريد: وحذف آخر الفعل الذي يُفتح لأجل النون، نحو: ابْكِيَنَّ، وازْمِيَنَّ، فتقول فَرَزَارَةٌ فيه: ابْكِيَنَّ وازْمِيَنَّ، بحذف الياء، وغيرهم من العرب لا يحذفها، بل يفتحها كسائر الحروف التي تُفَتَّحُ لنون التوكيد.

وقد حكى ما عَيَّنَه المصنف لِفَرَزَارَةٍ^(٣) بعضُ النحويين^(٤) لبعض العرب غير معيَّن، فقال: ومنَّ العرب مَنْ يَحذف الياء، فيقول: ازْمِيَنَّ يا زيدُ، وَلَتَزْمِيَنَّ يا عمرو، وأنشدوا على هذه اللغة قولَ الشاعر^(٥):

لا تُتَّبِعَنَّ لَوْعَةً إِنْزِرِي وَلَا هَلَعًا وَلَا تُقَاسِئَنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا

(١) المسألة في الغرة ٢: ٢: ق ٢٢٣/أ، وفيه أنَّ القولين للفارسي.

(٢) الذي في الغرة ٢: ٢: ق ٢١٦/ب وشرح الكافية ٢: ١٤٤٨ أنها لغة طيِّ كما حكى الفراء، وأنهم يحذفون الياء التي هي لام في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح.

(٣) ي: بفزارة.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢.

(٥) محمد بن يسير من شعراء الدولة العباسية، يخاطب زوجه، وكان غَلِقَ جارية لبعض الهاشميين، فبعثت إليه زوجه تعاتبه، فكتب إليها أبياتًا هذا أولها، وعليه فلا شاهد فيه، وقد ضُبِطَ أوله هكذا: لا تُتَّبِعَنَّ. الأمالي ١: ٢٢ وسمط اللآلي ١: ١٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢. ولا تقاسيَنَّ: أي ولا تقاسيَنَّ. ك، ل، ي: ولا جزعا.

وقال آخر^(١):

وَابْكَنَّ عَيْشًا تَوَلَّى إِثْرَ جَدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

ص: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْآخِرِ وَاوُ الضمير أو يَأُوهُ حُذِفَتْ بَعْدَ الْحَرَكَةِ
الْمَجَانِسَةِ، وَحُرِّكَتْ بِهَا بَعْدَ الْفَتْحَةِ.

ش: مِثَالُ ذَلِكَ لَتَقُومَنَّ يَا رَجَالُ، وَلَتَقُومَنَّ يَا امْرَأَةُ، أَصْلُهُ تَقُومُونَ وَتَقُومِينَ،
فَتَحْذِفُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لِاتِّقَائِهِمَا سَاكِنَيْنِ مَعَ السَّاكِنِ بَعْدَهُمَا. وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِوَاوِ
الضَمِيرِ، بَلْ حُكْمُ الْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى جَمْعِ الْفَاعِلِ حُكْمُ الضَمِيرِ، نَحْوُ: لَيَقُومَنَّ الرِّجَالُ،
إِذَا أُرِدَتْ: يَقُومُونَ الرِّجَالُ.

وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْحَرَكَةِ الْمَجَانِسَةِ يَعْنِي بَعْدَ الضَّمَّةِ الْمَجَانِسَةِ لِلْوَاوِ، وَالْكَسْرَةِ
الْمَجَانِسَةِ لِلْيَاءِ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْحَرَكَةُ مَجَانِسَةً لَمْ تُحْذَفِ الْوَاوُ وَلَا الْيَاءُ، بَلْ تَتَّبَعَانِ،
وَتُحَرِّكُ الْوَاوُ بِالضَّمِّ وَالْيَاءُ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: اخْشَوْنَ عَمْرًا يَا رَجَالُ، وَاخْشَيْنَ بَكْرًا يَا
هِنْدُ، لِأَنَّهُ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ بَقِيَ الضَّمُّ دَلِيلًا عَلَى الْوَاوِ وَالْكَسْرُ دَلِيلًا عَلَى الْيَاءِ،
بِخِلَافِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ لَمْ يَبْقَ مَا قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ لِانْفِتَاحِهِ.

ص: وَحُذِفَ يَاءُ الضَمِيرِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ لُغَةً طَائِيَّةً.

ش: مِثَالُ ذَلِكَ: اخْشَنَ يَا فُلَانَةُ، بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ
اخْشَيْنَ. وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ الْيَاءِ
إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلُهَا، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ، وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهَا لُغَةٌ طَائِيَّةٌ^(٢).

(١) هَذَا ثَانِي بَيْتَيْنِ لِأَعَشَى شَيْبَانَ فِي أَدَبِ الْكِتَابِ لِلصُّوْلِيِّ ص ١٧٧. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ
الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ ص ٣٨٣ وَالْغُرَّة: الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْجُزْءِ الثَّانِي ق ٢١٦ ب [مَخْطُوط]
وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُور ٢: ٤٩٢ وَشَرْحُ أَيْيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٤: ٢٨٠ - ٢٨٣ [٣٤٤].
وَابْكَنَّ: أَيُّ: وَابْكَيْنَ. وَالْجِدَّةُ: الطَّرَاوَةُ. خَاطَبَ بِهِ رَجُلًا اسْمُهُ عَمْرُو كَمَا فِي بَيْتِ قَبْلِهِ.

(٢) بِمَجَالِسِ ثَعْلَب ٢: ٥٣٩. وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ ١١: ٤٣٤ وَمَا بَعْدَهَا [الشَّاهِدُ ٩٥٣].

ص: وَتُكْسَرُ الثَّقِيلَةُ بَعْدَ أَلْفٍ اثْنَيْنِ، وَبَعْدَ أَلْفٍ فَاصِلٍ إِثْرَ نُونِ الْإِنَاثِ،
وَتُشَارِكُهَا الْخَفِيفَةُ فِي زِيَادَةِ الْفَاصلِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ مَنْ يَرَى لِحَاقَهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ
الْمَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ يُونُسُ وَالْكُوفِيُّونَ^(١).

ش: مَثَالُ /المَسْأَلَةِ الْأُولَى: اضْرِبَانٌ، وَلَا تَضْرِبَانٌ. وَكُسِرَتِ النُّونُ - وَإِنْ كَانَ [١٧٣:٦]
أَصْلُهَا الْفَتْحُ - عَلَى حَدِّ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَمَثَالُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ: اضْرِبْنَانٌ، وَلَا تَضْرِبْنَانٌ
يَا نِسَاءً. وَإِنَّمَا فُصِّلَ بِالْأَلْفِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ لِأَنَّهُ قَدْ اتَّصَلَ بِآخِرِ الْفِعْلِ نُونُ
الْإِنَاثِ وَنُونُ التَّوْكِيدِ الشَّدِيدَةِ، وَهِيَ تُنَوِّنُ، فَفُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْفِ لَأَنَّ الْأَلْفَ مُنَاسِبٌ
لِحَرَكَةِ نُونِ الْإِنَاثِ، وَكُسِرَتْ نُونُ التَّوْكِيدِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَقَوْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ يَعْنِي: بَعْدَ أَلْفٍ الْاِثْنَيْنِ، وَبَعْدَ أَلْفٍ فَاصِلٍ إِثْرَ
نُونِ الْإِنَاثِ. وَمَثَالُ ذَلِكَ: اضْرِبَانٌ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَانٌ زَيْدًا، وَاضْرِبْنَانُ عَمْرًا، وَلَا
تَضْرِبْنَانُ عَمْرًا. وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ
حَدِّهِمَا.

وَمُسْتَنَدُ الْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ مَا رُويَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: التَّقَتْ حَلَقَتَا
الْبِطَانِ^(٢)، بِمَدِّ الْأَلْفِ مَعَ التَّقَائِهَا بِلَامِ (الْبِطَانِ) سَاكِنَةً. وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْقِلَّةِ
بَحِثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ: قُرِئَ ﴿وَنَحْيَايَا﴾^(٣)، وَمِنْ كَلَامِهِمْ:
التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ، وَهِيَ شَاذَانٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِمَا. فَإِذَا وَقَفُوا أَبَدَلُوهَا أَلْفًا،
فَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ سَاكِنٍ آخَرَ^(٤) قَلَبُوا تِلْكَ الْأَلْفَ الْمُبْدَلَةَ هَمْزَةً.

(١) نَسَبَهُ سَيَبُوه لِيُونُسَ وَنَاسٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يَسْمَهُمْ، وَنَصَّ عَلَى سَكُونِ النُّونِ. الْكِتَابُ ٣:
٥٢٧، وَنَصَّ السِّيَرَاوِيُّ فِي شَرْحِ كِتَابِ سَيَبُوه ١٤: ٤٧ عَلَى أَنَّهُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ. وَانْظُرْ
الْإِنْصَافَ ٢: ٦٥٠ - ٦٦٩ [المَسْأَلَةُ ٩٤] وَالبَدِيعَ ١: ٦٦٦.

(٢) كِتَابُ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ٣٤٣ وَالْكَامِلُ ١: ٢٨ وَالْخَصَائِصُ ١: ٩٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢:
١٨٦. الْبِطَانُ: حِزَامُ الْقَتَبِ الَّذِي يُجْعَلُ تَحْتَ بَطْنِ الْبَعِيرِ، وَفِيهِ حَلَقَتَانِ، فَإِذَا التَّقَتَا فَقَدْ بَلَغَ
الشَّدُّ غَايَتَهُ. يَضْرِبُ فِي الْحَادِثَةِ إِذَا بَلَغَتْ النِّهَايَةَ.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: الْآيَةُ ١٦٢. وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ، وَرَوَى عَنْهُ وَرَشُ الْفَتْحِ أَيْضًا. السَّبْعَةُ ص ٢٧٥.

(٤) آخِرُ: لَيْسَ فِي ل.

وقال الرَّجَّاح: وإنما ينبغي أن تُبدل الألف الثانية همزة، ثم تُسهَّل حتى تكون بين الألف والهمزة ليكون في ذلك إشعارٌ بأنها كانت أَلْفًا في الأصل، ولو خُفِّفت الهمزة لم يدلَّ على ذلك. وقولُ س (جعلوها همزةً مُحَفَّفَةً)^(١) أي^(٢): مُسهَّلة، يعني الألف الثانية؛ لأنهم لو تركوها والنون لاجتمع ثلاثة سواكن، فأبدلوا منها أَلْفًا ثم همزة، ثم سهَّلوها لتكون واسطةً بين الساكنين، فتقول على هذا: اضْرِبِ الرَّجُلَ، بإثبات الألف وهمزة مُسهَّلة بعدها، يكون ذلك دالًّا على إرادة النون الخفيفة.

وقال س^(١): (وفتحوها) - يعني الهمزة - لم يكسروها للخِفة وإن كانت بعد ألف التثنية أو ما^(٣) يشبهها. وقال س^(١): «وإنما^(٤) القياس: اضْرِبِ الرَّجُلَ»، يعني بحذف النون الخفيفة والألف قبلها لمكان الساكن بعدها.

فرع: هل يجوز أن يُجمَعَ بين الألف والنون الخفيفة إذا كان بعد النون ما تُدعَم فيه؛ نحو: يا رَجُلانِ إِنْ تَقُوماُنْ نَبْرُكُما؟ نصَّ بعضهم على أنَّ ذلك لا يجوز، قال: لأنَّ الوصل عارض، والعارض لا يُعْتَدُّ به. ويمكن أن يقال يجوز ذلك لأنَّ العلة في منع ذلك عند جمهور البصريين إنما هو التقاء الساكنين على غير حَدِّهما، وقد فُقد ذلك بالإدغام. وما ذكره من أنَّ الوصل عارض [ممنوع]^(٥)، بل نقول إنَّ الوصل هو الأصل، والوقف هو العارض، فينبغي أن تجوز هذه المسألة بخصوصها.

* * *

(١) الكتاب ٣: ٥٢٧.

(٢) ل، ي: أو.

(٣) ي: وما.

(٤) وإنما: ليس في ي.

(٥) ممنوع: من تمهيد القواعد ٨: ٣٩٤٨ ضمن نص أبي حيان.

تَخْتَصُّ الخفيفةُ بِحَذْفِهَا وَصَلًا لِمُلَاقَاةِ سَاكِنٍ مُطْلَقًا، وبِالْوَقْفِ عَلَيْهَا مُبْدَلَةً أَلْفًا بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ أَلْفٍ، وَمَحذُوفَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ.

ش: مثالُ المسألة الأولى: اضْرِبَ الرَّجُلَ، تريد: اضْرِبْنِ.

وقوله مُطْلَقًا يعني سواء أكانت بعد فتحة كما مثَّلنا، أم بعد ضمة، نحو: اضْرِبْنِ يا رِجَالُ، فإذا لَقِيتُ سَاكِنًا حُذِفَتْ، فتقول: اضْرِبُوا الرَّجُلَ يا رِجَالُ. أو بعد كسرة، نحو: اضْرِبْنِ يا امْرَأَةُ، فإذا لَقِيتُ سَاكِنًا حُذِفَتْ، نحو: اضْرِبِي الرَّجُلَ يا امْرَأَةُ.

وإنما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وإذا كانوا قد حَذَفُوا التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِالتقاءِ الساكنين لَزُومًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَجَوَازًا فِي بَعْضِهَا، وَضُرُورَةً فِي بَعْضِهَا، فَكَذَلِكَ حَذَفُوا هَذِهِ النَّونَ فِي الْأَفْعَالِ، وَالتَزَمُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَذْفَ فِي الْأَفْعَالِ أَقْوَى، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا، وَالدهرُ قَدْ رَفَعَهُ

فَإِنْ لَقِيتَ الْخَفِيفَةَ بَعْدَ أَلْفٍ الْاِثْنَيْنِ أَوْ نُونِ الْجَمْعِ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ سَاكِنًا، نَحْوُ: اضْرِبَانِ، وَاضْرِبْنَانِ، أَبْدَلَ يُونُسُ النَّونَ هَمْزَةً، وَفَتَحَهَا، فيقول: اضْرِبَاءَ الرَّجُلِ يا رِجَالَانِ، وَاضْرِبْنَاءَ الرَّجُلِ يا نِسَاءً. قال س^(٢): «وهذا لم تَقْلُهُ الْعَرَبُ». قال^(٣): «وَالْقِيَاسُ اضْرِبَا الرَّجُلَ، وَاضْرِبْنَا الرَّجُلَ، فَتَحَذَفِ النَّونُ لِالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَتَحَذَفِ الْأَلْفُ لِالتقاءِهَا^(٤)» مع السَّاكِنِ الَّذِي حَذَفِ النَّونَ، فيصيرُ فِي اللَّفْظِ بَغِيرَ أَلْفٍ».

(١) تقدم البيت في ٥: ١٧٦.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٧، أي: وقوع ساكن غير مدغم بعد الألف، لا إبدالها همزة وفتحها إذا لقيت ساكنًا، والدليل عليه قوله: «وَأَمَّا يُونُسُ وَنَاسٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فيقولون: اضْرِبَانِ زَيْدًا وَاضْرِبْنَانِ زَيْدًا، فِهَذَا لَمْ تَقْلُهُ الْعَرَبُ، وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهَا، لَا يَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ سَاكِنٌ إِلَّا أَنْ يُدْغَمَ».

(٣) هذا القول بلفظه في الغرة ٢: ٢: ق ٢٢٢/ب، ومعناه في الكتاب ٣: ٥٢٧ - ٥٢٨.

(٤) ل، ي: لالتقاءهما.

ومثال المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُؤَدُّوا أَعْيُنَكُمْ لِلْأَعْيُنِ﴾^(١)، و﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ غَافِلُونَ﴾^(٢)، إذا وقفت عليهما أبدلت من النون ألفاً، ولذلك كُتِبَتْ في المصحف ألفاً اعتباراً بالوقف كما كتبوا ضَرَبْتُ زيداً بألف اعتباراً بالوقف، وقال الأعشى^(٣):

وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ ، لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
وقال آخر^(٤):

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَتَأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَلِإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَتَأَرَا
وقال^(٥):

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وربما أبدلت في الوصل إجراء لها فيه مجراها في الوقف، ومن ذلك قول الحجاج^(٦): يَا حَرَسِي أَضْرِبَا عُنُقَهُ، وقول امرئ القيس^(٧):

قِفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

في قول بعضهم^(٨)، وأنه يريد: اضْرِبْنِ عُنُقَهُ، وَقَفْنِ نَبْلِكَ.

(١) سورة العلق: الآية ١٥.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٢.

(٣) الديوان ص ١٨٧ والكتاب ٣: ٥١٠، والعجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٨. وهذه رواية الكتاب، وصدره في الديوان مخالف لما في الكتاب. فاعبدا: أراد: فاعْبُدْنِ.

(٤) النابغة الجعدي. الكتاب ٣: ٥١٢ وشرح أبياته ٢: ٢٥٠. الراقصات: الإبل تمشي الرقص في سيرها، وهو الخَبَب، وعنى الإبل التي تحمل الحاج وترقص نحو الحرم. لأتأرا: أراد لأتأَرُنْ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً.

(٥) تقدم في هذا الجزء ق ١٧٠/أ من الأصل.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦ وسمط اللآلي ٢: ٩٤٣ والكشاف ٤: ٨. وفي الكامل ٢: ٤٩٦: اضْرِبْنِ.

(٧) عجز البيت: بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّحُولِ فَحَوْمَلِ. وقد تقدم في ٢: ٨٩.

(٨) هو أبو بكر بن الأنباري كما في شرح القصائد السبع الطوال ص ١٧، وفيه الشاهدان.

وقوله أو ألفٍ مثالٍ مجيء النون الخفيفة بعد ألفٍ لا يُتصَوَّرُ إلا على مذهب

الكوفيين ويونس في لحاقها بعد ألفٍ الاثنتين والألفِ الفاصلة بين نونِ الإناث ونونِ

التوكيد، /نحو، اضْرِبَانُ، واضْرِبْنَانُ، فإذا وقفتْ أبدلتِ النونَ أَلْفًا، فَقُدِّرَ التقاء [١٧٤/٦]

الساكنين: ألفِ الضمير، والألفِ الفاصلة، فحذف الأولى منهما لالتقاء الساكنين

ولعدم الاحتياج أيضًا إلى الألفِ الفاصلة؛ لأنه قد ذهب التقاء المثلّين بإبدالِ نونِ

التوكيد أَلْفًا، فلا يحتاج إلى فصل، هكذا قَرَرْنَا هذا البحث في الوقف.

وقال غيرنا ^(١) : إذا وقفنا على هذه النون على قياس قول ^(٢) يونس قلنا :

اضْرِبْنَا، وهل ^(٣) تَضْرِبْنَا، فتمدّ مقدارَ أَلْفَيْنِ أَلْفِ الفصل والألفِ المبدلة مِنَ النون التي

على حدِّ ﴿لَتَنفَعَا﴾ ^(٤). وكان الرَّجَاحُ يُنكر ذلك، ويقول ^(٥) : لو مُدَّ - مهما مُدَّ - لم

يكن إلا أَلْفًا واحدًا.

قال بعضهم ^(٦) : «القول ما قاله يونس لأنه يجوز أن يَتفاوت المَدُّ ، فيكونَ

مَدٌّ ^(٧) بإزاء ألفٍ واحدة، ومَدٌّ ^(٨) بإزاء أَلْفَيْنِ».

وفي (العُرَّة) ^(٩) : «إذا وقفتْ على اضْرِبَانُ زيدًا على مذهب يونس زدتْ أَلْفًا

عوضَ النون، فاجتمع أَلْفَانِ، فَهَمَزَتِ الثانية، فقلت: اضْرِبَاءُ». انتهى. وعلى هذا

قياس الوقف على مذهبه في اضْرِبْنَانُ أن تقول اضْرِبْنَاءُ.

(١) الفقرة بلفظها في شرح المفصل ٩ : ٧١.

(٢) قول: ليس في ل.

(٣) ك، ل، ي: أو هل.

(٤) سورة العلق: الآية ١٥.

(٥) شرح كتاب سيويه للسرياني ١٤ : ٥١.

(٦) هو ابن يعيش. شرح المفصل ٩ : ٧١.

(٧) ل، ك: مَدًا.

(٨) ل، ك، ي: ومَدًا.

(٩) القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢٢٢/أ [مخطوط].

ومثال المسألة الثالثة - وهي أن تُحذف بعد كسرة أو ضمة - اضْرِبْ يا هُنْدُ، واضْرِبْ يا رَجُلًا، فإذا وقفت قلت: اضْرِبْ، واضْرِبُوا؛ لأنك لَمَّا حَذَفْتَها في الوقف عادَ ما كان حُذِفَ بسبب وجودها، وهي الياء والواو؛ لأنَّ حَذْفَهُما إنما كان لالتقاء الساكنين، وبقيَ حركةٌ ما قبلَهُما تدلُّ عليهما.

وقال بعضُ أصحابنا: الذي يَظهر لي أنَّ دُخولها في الوقف خطأ؛ لأنها تدخل بمعنى التوكيد، ثم تُحذف، ولا يَبقى دليلٌ على مقصودها الذي جاءت له، فلا فائدة لدخولها إذ يُعلَم أنَّ أمرها يؤول إلى هذا، وتركُ أمثالِ هذا في كلامهم كثيرٌ جدًّا.

ص: وأجازَ يُؤنَّسُ للواقفِ إبدالُها واوًا وياءً في اخشَوْنُ واخشَيْنُ.

ش : فيقول في الوقف : اخشَوُوا ، واخشَيْي ^(١) . وغيره يقول : اخشَوُوا واخشَيْي ^(١) . ويقول: كما أبدلوا التنوين بعد الضمة والكسرة في الوقف، فقالوا: قام زيدو، ومررتُ بزيدي، فكذلك هذا تشبيهًا للنون الخفيفة بالتنوين بجامعٍ ما اشتركا فيه من أنَّ كلَّ واحد منهما مختصٌّ بما هو فيه.

وهذا الذي ذهب إليه يونس ليس بشيء؛ لأنه حمل ذلك على اللغة الضعيفة في الوقف على المرفوع والجرور المنون، وهي لغةُ أزدِ السَّراةِ ^(٢) على ما يأتي في الوقف، فلا يقاس عليها.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ ذلك مختصٌّ بالمثالين المذكورين أو بما أشَبَّهَهُما مِنْ الفعل المعتلِّ بالألف، أو بما أشَبَّهَهُما مِنْ الفعل المعتلِّ مطلقًا، وليس كذلك، بل المنقولُ عن يُؤنَّسٍ أنه يُبدلُ النونَ الخفيفةَ مطلقًا، سواء /أكان ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، فيبدلُها حرفًا مِنْ جنس الحركة التي قبلها، فيقول في الوقف على هل تَخْرُجُنْ: هل تَخْرُجِي، وعلى هل تَدْعُنْ: هل تَدْعُوا، ولا يَرُدُّ النون التي هي علامة

(١) الكتاب ٣: ٥٢٢.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٧.

الرفع كما يقول غيره؛ لأنَّ موجب البناء عنده لم يَزُلْ لكونه عَوْضًا منه، والعربُ تحكم
لِلْعَوْضِ بِحُكْمِ المَعْوِضِ منه، وقد تقدَّمَ ضَعْفُ مذهبه.

ص: ويُعادُ إلى الفعلِ الموقوفِ عليه بحذفِها ما أُزيلَ في الوصلِ بسببِها،
ورُبَّمَا نُويِّتُ في أمرِ الواحدِ.

ش: تقول في نحو اضْرِبْنِ واضْرِبْنِ إذا وقفتَ عليهما: اضْرِبُوا، واضْرِبِي، فتعودُ
الواو والياء لأنهما إنما كانا حُذفا لاجتماعهما مع النون الخفيفة، فلما حُذفتْ زال
موجب حذفهما، فعادا. وكذلك تقول إذا وقفتَ على هل تَقُومُنْ أو هل تَقُومُنْ: هل
تَقُومُونْ، وهل تَقُومِينَ، فتعيْدُ نون الرفع لزوال موجبِ حذفها، وهو اجتماع المثلين،
وتُعيْدُ الواو والياء لزوال موجبِ حذفهما، وهو التقاؤهما ساكنَيْن مع النون، وهذا كُلُّهُ
على مذهب غيرِ يونس، وأمَّا يونس فتقدَّمَ مذهبه أنه يُبدِل من النون الخفيفة في هذا
ونحوه حرفًا من جنس الحركة قبلها، فلا يَرُدُّ شيئًا مما حُذف.

وقوله ورُبَّمَا نُويِّتُ في أمرِ الواحدِ يعني: فيبقى آخرُه مفتوحًا كحالهِ حين كان
معها، وأنشدوا^(١):

اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها ضَرَبْتَ بالسَّوطِ قَؤُنَسَ الفَرَسِ

وأنشد^(٢) أبو عثمان الجاحظ في بيانه^(٣):

(١) يُنسب البيت لطرفة، وهو من قصيدة في صلة ديوانه ص ١٦٥، وفي النوادر ص ١٦٥ أنَّ أبا
حاتم ذكر أنه مصنوع لطرفة. وهو في سر صناعة الإعراب ١: ٨٢ وفيه تحريجه. قونس
الفرس: العظم الناتج بين أذنيه.

(٢) وأنشد أبو عثمان ... خالف تذكرا: ليس في ل.

(٣) البيان والتبيين ٢: ١٨٧ والحيوان ٧: ٨٤، وآخره فيهما: «خالف فتذكرا»، وبها يفوت
الاستشهاد، لكن في حاشية الحيوان ما نصه: «(في الأصل: (خالف تذكر)، وبأباه الشعر،
وصوابه في البيان)». والبيت برواية أبي حيان في ضرائر الشعر ص ١١١ الفيلة: ضعف الرأي.
ك، ي: من ندالة رأيه.

خِلَافًا لِقَوْلِي مِّنْ قِيَالَةِ رَأْيِهِ كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ : خَالِفَ تُذَكِّرَا

* * *

ص: فصل

التنوين نون ساكنة تُرَادُّ آخِرَ الاسمِ تَبْيِينًا لِبَقَاءِ أَصَالَتِهِ، أَوْ لِتَسْكِيرِهِ، أَوْ
تَعْوِضًا، أَوْ مُقَابِلَةً^(١) لِنُونِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ، أَوْ إِشْعَارًا بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ فِي رَوِيِّ مُطْلَقٍ
فِي لُغَةِ تَمِيمٍ.

ش: وَجْهُ ذِكْرِ هَذَا الْفَصْلِ هُنَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ تَلْحَقُ آخِرَ الْفِعْلِ،
وَهَذَا التَّنْوِينُ يَلْحَقُ آخِرَ الْاسْمِ، نَاسِبٌ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَهَا، وَلَمَّا كَانَ فِي غَرَضِ الْمَصْنَفِ
أَنْ يَذْكَرَ بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ بَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ نَاسِبٌ ذِكْرُ التَّنْوِينِ هُنَا لِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِهِ
تَّنْوِينَ الصَّرْفِ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَرَعٌ عَمَّا يَنْصَرِفُ إِذِ الْأَصْلُ فِي الْاسْمِ الْإِنْصِرَافُ.

وَقَوْلُهُ نُونٌ يَشْمَلُ نُونَ عَنَنْ وَضَيِّقَنْ^(٢) وَالشَّوَانِ^(٣). وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ سَاكِنَةٌ مِنْ
النُّونِ الزَّائِدَةِ آخِرَ الْاسْمِ، وَتَكُونُ مَتَحَرِّكَةً كَنُونِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ سَاكِنَةٌ
أَي: فِي الْأَصْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَتَحَرَّكُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) اللَّهُ
الضَّكْمُ^(٥).

وَقَوْلُهُ /ثُرَادٌ تَحْرُزُ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ نَحْوَ نُونِ عَنَنْ، وَزَنُهُ فَعْلَلٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ [١٧٥/٦]
زَائِدَةٌ، فَيَكُونُ وَزَنُهُ فَنَعْلًا، لِأَنَّ فَنَعْلًا بِنَاءٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي
الْصِّفَاتِ نَحْوَ عَنَنْ^(٥).

وَقَوْلُهُ آخِرَ الْاسْمِ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ نُونِ مُنْطَلَقٍ، فَإِنَّمَا سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ، لَكِنَّمَا لَمْ
تُرَادُّ آخِرَ الْاسْمِ.

(١) ل: معادلة.

(٢) الضيقتن: الذي يجيء مع الضيف.

(٣) الشوان: حازن الغلة. وفي تمهيد القواعد ٨: ٣٩٥٢: والتنوين.

(٤) سورة الإخلاص: الآيتان ١ - ٢.

(٥) العنيس: الأسد إذا نعته، سمي بذلك لأنه عبوس.

وقوله تَبَيَّنًا لَكَذَا وكَذَا احترازٌ مِنَ النون الساكنة في الأصل الزائدة اللاحقة
أَخِرَ الاسم إما للوقاية بالحمل على الفعل، نحو قوله^(١):

وما أَذْري وظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أُمْسِلُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحي

فنونُ أُمْسِلُنِي ليست التنوين.

وإمّا لتكميل الوزن، نحو قول الشاعر^(٢):

أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْقَفْنِ وَمَوْضِعَ الْأَزْزَارِ وَالْكَشْفِ حَنٍّ

وقوله لِبَقَاءِ أَصَالَتِهِ هذا هو الذي يُسَمَّى تنوينَ التمكن؛ لأنه إذا فارق
الأصالة بِشَبْهِهِ يَمْنَى زَالَ منه التنوين. وكذلك إذا فَارَقَهَا بِشَبْهِهِ الفعلُ بالسبب الذي
يُذَكِّرُ في بابٍ ما لا ينصرفُ زَالَ منه التنوين، وهذا التنوينُ هو الذي يلحقُ الأسماءَ
المعربةَ المنصرفة.

وفائدةُ المجيء بهذا التنوين الدلالةُ على ما هو أصلٌ في نفسه. هذا مذهب
سيبويه^(٣). وفي (السيط): وَخُصَّ التَّمَكُّنُ بهذه الزيادة لأنه أَخَفُّ مِنْ غيرِ التَّمَكُّنِ؛
لأنَّ الثَّقُلَ في غيرِ التَّمَكُّنِ مُعْتَبَرٌ، وهو كونه لا بُدُّ له من شيء آخر، وما كان لا
يوجد مع غيره أَخَفُّ مما يوجد مع غيره، وقد يُعْتَبَرُ بِالْأَخْفِّ عن كثرةِ وُجُوهِ تَصَرُّفِهِ،
فصار التنوينُ علامةً على الْأَخْفِّ أيضًا، فلم يَكُنْ في غيرِ التَّمَكُّنِ، فالتَّمَكُّنُ إِذَا له
بحقِّ الأصلِ المَجَارِي الثلاثة والتنوين، وليست بحقِّ الأصلِ لغيرِ التَّمَكُّنِ.

وقال آخرون^(٤): فَرَقًا بَيْنَ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، وَحُكِيَ عَنْ س^(٥)،
وُخُصَّ الْمَنْصَرَفُ لِحَقَّتِهِ. وَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْفَرْقُ سَبَبًا؛ إِذْ الشَّيْءُ لَا يَكُونُ عِلَّةً
نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ التَّنْوِينَ فَرْقٌ بَيْنَ الْمَنْوُونِ وَغَيْرِ الْمَنْوُونِ، وَهَذَا لَا يُقْصَدُ.

(١) تقدم البيت في ٢: ١٨٧، ١٩٨، ١٠: ٣٤١، وفي هذا الجزء ق ٩٩/ب من الأصل.
(٢) نسب الرجز في اللسان (وشح) لذهلب بن قُرَيْع يخاطب ابنه. وهو بلا نسبة في كتاب العين
٥: ١٧٦، ٢٢٢ وغريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٤٣٢، وقد تعددت روايات آخره.
(٣) الكتاب ١: ٢٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣ - ٤٩٤ والمفصل ص ٣٣٦ وشرحه لابن يعيش ٩: ٥٧.

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

وقال آخرون: فرقاً بين الأسماء والأفعال، وحكي عن الكسائي، والفراء^(١). وزُدد بأنه لا لبس بينهما فيحتاج إلى الفرق.

وقيل: فرقاً بين المفرد والمضاف، وهو مروى عن بعض الكوفيين^(٢) وقُطرب، وبه قال السَّهْلِيّ^(٣).

وقوله أو لتكثيره تنوينُ التنكير هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو: مررتُ بسبيويه وسبيويه آخر، وإيه إذا استزدته من حديث معلوم، وإيه إذا استزدته من حديث مجهول، قال الشاعر^(٤): /

وَقَفْنَا ، فَقُلْنَا : إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بِأَلْ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الطَّوَائِمِ
وقوله تعويضاً هو التنوين الذي يلحق (إِذْ) عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إِذْ) قبل الحذف، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ (٨٢) وَأَنْتَ حِينِيذٍ (٥)﴾، أي: حينَ إِذْ بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ تنظرون، ولذلك لا يجتمع هذا التنوين مع الجملة المضاف إليها (إِذْ) لأنه لا يُجمع بين العوض والمعوض منه. وقد تقدّم للمصنف الكلام على (إِذْ) اللاحق لها هذا التنوين، وعلى كسرتها أهي إعراب أم بناء، وذلك في (باب الظرف)، فيُنظر هناك^(٦).

ويلحق أيضاً كل جمع معتلّ اللام لا ينصرف رفعاً وخفضاً، نحو: قام جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ، وذلك أنَّ أصله جَوَارِيٍّ وجَوَارِيٍّ، فاجتمع فيه أثقال ثلاثة: ثَقُلَ الضمة

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧، وفيه مذهب الفراء فقط.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

(٣) نتائج الفكر ص ٨٧.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/أ من الأصل، وآخره: «(البلاغ)». و(الطواسم) رواية الأُبَيْدِيّ في شرح الجزولية ١: ٧٨ [رسالة]، وهو من مصادر أبي حيان.

(٥) سورة الواقعة: الآيتان ٨٣ - ٨٤.

(٦) تقدم ذلك في ٧: ٢٩١ - ٢٩٦.

أو الكسرة، وثَقُلَ حرفِ العلة، وثَقُلَ البناء، فحُذِفَت الياء بحركتها، وعَوَّضَ منها التنوين، ولذلك لا يجوز حذف الياء إلا حيث يُمكن دخول التنوين، ولذلك لا تُحذف في (الجواري) ولا في (جَواريك) لأنه موضعُ أَمِنَ فيه دخول التنوين.

ويلحق أيضًا مثل يَرُم اسم رجل، ويُعَيِّل مصغر يَغْلَى رفعًا وجرًّا، وأشباه هذا. وزعم المبرد^(١) والزَّجَّاج^(٢) أنَّ التنوين عوض من الحركة، لَمَّا اسْتَقْلَوْهَا عَوَّضُوا منها التنوين، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيح الأول - وهو مذهب س^(٣) - لأنَّ حذفَ الحركة لا يوجب التعويض بدليل عدم لحاقه حُبلى وشَبَهه، وقد لَزِمَ حذفُ حركته. وأيضًا فتعويضُ حرفٍ من حرفٍ أولى من تعويض حرفٍ عن حركة.

وكونُ هذا التنوين تنوينَ عوض هو مذهب س والمبرد على اختلافهما السابق أهو عَوَّضٌ مِنَ الحركة أم من الحرف.

وزعم بعض النحويين أنه تنوين صرفٍ لمصيره بعد حذف الياء ذا نظيرٍ من المفردات نحو جَنَاح^(٤). وهو قول ضعيف لأنَّ الياء منويَّة الثبوت، والكسرة تدلُّ عليها، فلا اعتداد بما يُحذف مما هو منويُّ الثبوت. وكذلك لو سَمَّيْتَ رجلًا بِجَيْثَل^(٥) بعد حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الياء لم يُصرف نظرًا إلى أنه ثلاثي؛ بل يُمنع

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤٥ وشرح كتاب سيبويه للسريافي ١٢ : ١٥٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ : ٣٣٨ - ونسبه لسيبويه - وانظر تفصيل المسألة في الإغفال ٢ : ٢٥٨ - ٢٧٥ والتعليقة للفارسي ٣ : ١٢٠ - ١٢٧ والمنصف ٢ : ٧٠ - ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٥١٢. ك، ل، ي: الزجاجي.

(٣) الكتاب ٣ : ٣٠٨، ٣١٠ - ٣١١. وفي معاني القرآن وإعرابه ٢ : ٣٣٨ أنَّ هذا تفسير أصحاب سيبويه لكلامه.

(٤) انظر الإغفال ٢ : ٢٦١ والتعليقة للفارسي ٣ : ١٢١ والمنصف ٢ : ٧٢. ونسب في المغني ١ : ٣٧٧ للأخفش.

(٥) جيثل: الضبع.

الصرف، ولذلك لم تُقلب الياء ألفًا، وإن كان يَصْدُقُ عليها أنها تحركت وانفتح ما قبلها لأنَّ ذلك عارض، فلا اعتداد به. وكذلك لو سَمَّيت امرأة بـ(كَيْف) ثم خُفِّفَ^(١) لم يَجْزِ صرفُه كـ(هَنْد) لأنَّ حركة الوسط منوَّية.

فإن قلت: فقولُ العرب جَنْدِلٌ وَذَلْدِلٌ^(٢) بحذف الألف، فقد اعتمدت العرب على حذف الألف، وتوَّن اعتبارًا بعارض الحذف. فالجوابُ أنَّ التنوين عِوض من الألف، وليس بتنوين الصَّرف.

واختلف النحويون^(٣) في تنوين كُلِّ وبعض: فمنهم مَنْ جعله /تنوينَ عِوض [١٧٦: ٦] كالذي في يومئذٍ ونظائره؛ لأنَّ حقَّ هذا الاسم أن يضاف إلى ما بعده، فلمَّا قُطِع عن الإضافة لدلالة ما قبله عليه عُوِّضَ التنوين.

ومنهم مَنْ جعله تنوينَ تمكين؛ لأنَّ الإضافة كانت تَمْنَع منه، فلمَّا قُطِع عنها دخله التنوين لأنه اسمٌ معرَّب، حقُّه أن تدخله حركات الإعراب والتنوين. وأما قول الشاعر^(٤):

طَلَبُوا ضُلْحَنَا ، وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

فاختلف في كسرتِه وتنوينه: فذهب الجمهور إلى أنها كسرةُ إعرابٍ وتنوينٌ تمكين، وأنَّ أَوَانًا مخفوض بـ(لات)، وهو لغةٌ قليلة لقوم من العرب، يَجْرُونَ بها^(٥)، وقرأ عيسى بن عمر ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٦) بجر (حين)، وأنشدوا أيضًا^(٧):

-
- (١) أي: حذفت كسرة العين.
(٢) الدَّلَالُ: أسافل القميص الطويل إذا ناس واستخلق، جمع دُلْدُل.
(٣) شرح المفصل ٣: ٥٣ - ٥٤.
(٤) أبو زَيْد الطائي. الديوان ص ٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٩.
(٥) انظر ما تقدم في ٤: ٢٩٤.
(٦) سورة ص: الآية ٣. وتقدم تحريجها في ٤: ٢٩٥.
(٧) هذه قطعة من بيت تقدم بهذه الرواية في ٤: ٢٩٥، وهو:
فَلْتَعْرِفَنَّ شَمَاتًا لِمَحْمُودَةٍ وَلْتَنْدَمَنَّ ، وَلَاتَ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

..... ولات ساعة مندم

بجرّ ساعة.

وذهب المبرد^(١) إلى أنّ الكسرة ليست كسرة إعراب، وأنّ التنوين عوض؛ لأنّ أَوَانًا عنده ك(إذ)، حقّها أن تضاف إلى الجملة، تقول: جئتُكَ أَوَانٌ قام زيدٌ، أو: أَوَانٌ الحجاجُ أميرٌ، فلما حُذف المضاف إليه عُوّضَ منه تنوينًا، وسكنت النونُ كسكون ذالِ إذ، فالتقتْ بالتنوين، فكُسرت لالتقاء الساكنين.

وما ذهب إليه ضعيفٌ لأنّ أَوَانًا من أسماء الزمان، يضاف إلى الجملة وإلى المفرد، قال^(٢):

هذا أَوَانُ الشَّدِّ، فاشْتَدِّي زَيْمٌ

وقال^(٣):

هذا أَوَانُ العِرْضِ

وذلك كثيرٌ لأنّ إذ لا تضاف إلا إلى الجملة.

وقوله أو مُقَابِلَةٌ لِنونِ جمعِ المذكرِ هذا هو التنوين اللاحق لِمَا جُمع بالألف والتاء المزدتين، نحو هِنْدَاتٍ وَحَمَامَاتٍ وَدُنَيَّيرَاتٍ وما أشبهها، فالحركة في هِنْدَاتٍ تُقَابِلُ حرف العلة في مسلمينَ، والتنوينُ يُقَابِلُ النون. والدليلُ على ذلك أنك إذا سَمَّيْتَ بـ(هِنْدَاتٍ) لم تمنع الصرف للتأنيث والتعريف كما فعلت بـ(فاطمة)، بل تُثبت التنوين كما ثبتت النون إذا سَمَّيْتَ بجمع المذكر السالم.

(١) الأصول ٢: ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٩. وانظر التذييل ٤: ٢٩٥.

(٢) تقدم في ٤: ٢٩٦.

(٣) هذه قطعة من بيت للمتلمّس تقدم في ٤: ٢٩٦، وهو:

وذاك أَوَانُ العِرْضِ حَيٌّ دُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ والأَرْزُقُ الْمُتَلَمَّسُ

وأوله في ك، ل، ي: هذا أَوَانُ العز.

وزعمَ الرَّبْعِيُّ^(١) أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي فِي هَذَا الْجَمْعِ هُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِثَبُوتِهِ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَقْتِ﴾^(٢).

وَنُقِلَ لِي عَنْ بَعْضِهِمْ^(٣) أَنَّهُ تَنْوِينُ عَوْضٍ، وَقَسَّرَهُ بِأَنَّهُ عَوْضٌ مِنَ الْفَتْحَةِ الَّتِي كَانَ يَسْتَحِقُّهَا فِي حَالَةِ النَّصَبِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لِثَبُوتِهِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ.

وَقَوْلُهُ أَوْ إِشْعَارًا بِتَرْكِ التَّرْتِيمِ ذَكَرَ أَنَّ التَّنْوِينَ يَأْتِي مُشْعِرًا بِتَرْكِ التَّرْتِيمِ، وَالنَّحْوِيُّونَ^(٤) يُسَمُّونَ هَذَا تَنْوِينَ التَّرْتِيمِ، فَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْتِيمِ. وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ هَذَا الْمَصْنَفِ أَنَّهُ يُشْعِرُ بِتَرْكِ التَّرْتِيمِ، وَالتَّرْتِيمُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْغِنَاءِ وَالتَّطْرِيبِ، قَالُوا: تَرْتِيمٌ بِكَذَا، أَيْ: رَفَعَ صَوْتَهُ مُطَرِّبًا مُغْنِيًا. وَهَذَا التَّنْوِينُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوَائِي لِلتَّطْرِيبِ مُعَاقِبًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْغِنَاءِ فِي كَلَامِهِمْ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ^(٥): /إِنَّمَا قِيلَ [١٧٦: ٦/ب] لِلْمُطَرَّبِ مُغْنٍ لَأَنَّهُ يُغْنِي صَوْتَهُ، وَأَصْلُهُ مُغْنٍ، فَأُبْدِلَتِ النُّونُ الْأَخِيرَةُ يَاءً كَمَا قَالُوا تَطْنَيْتُ، وَأَصْلُهُ تَطْنَنْتُ لَأَنَّهُ مِنَ الظَّنِّ.

وَقَوْلُهُ فِي رَوِيِّ مُطْلَقِ الرَّوِيِّ عَلَى قَسْمَيْنِ: مُطْلَقٍ، وَمُقَيَّدٍ، وَحُرُوفُ الْإِطْلَاقِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ، فَهَذَا التَّنْوِينُ يَلْحَقُ الْقَوَائِي الْمَطْلُوقَةَ عَوْضًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مُتِمِّمًا لِلْوِزْنِ.

وَقَوْلُهُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ^(٦) أَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي إِنْشَادِ كَثِيرٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَقَيْسٍ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَإِنَّهُمْ يُبْقُونَ الْمُدَّةَ.

(١) شرح الكافية للرضي ١: ٣٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٨.

(٣) شرح الكافية ١: ٣٤. وفي شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٠ أنه عوض من حروف الإطلاق.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٠٤ - ٢٠٨ والسيرافي ١٦: ١٨١ - ١٨٦ وشرح الكافية ١: ٣٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩: ٦١ وقد نسب لبعضهم أيضًا.

(٦) هو ابن جني. سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠١.

ص: ويُشارك المتمكن المجرد في هذا ذو الألف واللام، والمبني،
والفعل.

ش: وذلك أنه قد تَقَرَّرَ في التنوينات السابقة أنها لا تَلْحَق اسمًا فيه الألف واللام، ولا فعلاً، ولا اسمًا مبنيًا، وهذا التنوين يُشارك فيه الاسم المتمكن - أي^(١): غير المبني - المجرد - أي: من الألف واللام - ما ذُكر، فمثال ذلك في الاسم المتمكن قولُ امرئ القيس^(٢):

فَمَا نَبْلُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

ومثال ما دخله مما فيه الألف واللام قولُ جرير^(٣):
مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُنْ
وقوله^(٤):

أَقْلِي اللُّوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابُنْ

وقال آخر^(٥):

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدُّرُفُنْ

ومثال ذلك في المبني وهو فعلٌ قولُ الشاعر^(٦):

-
- (١) أي ... في الاسم المتمكن: سقط من ي.
(٢) عجز البيت: بِسَقَطِ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمِلْ. وقد تقدم في ٢: ٨٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠١.
(٣) الديوان ١: ٢٧٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٢، ٥٠٢. ذو طلوح: موضع.
(٤) عجز البيت: ((وقولي إِنَّ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَ))، ويأتي بعد قليل وآخره: أَصَابُنْ. وهو لجرير.
الديوان ٢: ٨١٣ والكتاب ٤: ٢٠٥ والمسائل الحلييات ص ٢١٩ - وفيه تخريجه - وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٧١، ٤٩٣، ٥٠١.
(٥) هو العجاج. وهذا مطلع أرجوزة في الديوان ٢: ٢١٩. وهو في الكتاب ٤: ٢٠٧. دُرْف: جمع ذارف وذارفة، أي: قاطرة.
(٦) تقدم في ٤: ٣٥٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣.

يَا أَبَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وكذلك في الحرف، قال النابغة^(١):

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِئْ

ومثال ذلك في الفعل الماضي قول الشاعر^(٢):

مَنْ طَلَّلَ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُ حَنْ

وقول الآخر:

.....
وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ

ومثاله في المضارع^(٣):

دَانَيْتُ أَرْوَى ، وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ

ص: وكذا اللاحقُ رَوِيًّا مُقَيَّدًا عِنْدَ مَنْ أَتَبَتْهُ ، وَيُسَمَّى الْغَالِي.

ش: أي وكذا التنوينُ اللاحقُ رَوِيًّا مُقَيَّدًا، الرَّوِيُّ الْمُقَيَّدُ هُوَ السَّاكِنُ، نَحْوُ قَوْلِ

طرفة^(٤):

لِحَوْلَةِ بِالْأَجْزَاعِ مِنْ إِضْمٍ طَلَّلَ وَبِالسَّفْحِ مِنْ قَوْ مُقَامٍ وَمُحْتَمَلِ

وهذا التنوينُ يأتي زيادةً بعد استيفاء البيت جميع أجزائه، فيكون في آخره بمنزلة

الْحَرَمِ فِي أَوَّلِهِ، وَأَنْشَدُوا لِرُوبَةٍ^(٥):/

[١٧٧:٦]

(١) تقدم البيت في ١: ١٠٣، وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٠.

(٢) العجاج. الديوان ٢: ١٣ والكتاب ٤: ٢٠٧. الأتحمي: نوع من البرود بها خطوط دقيقة. وَأَنْصَحَ: أخلق.

(٣) تقدم في ٨: ٣١٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣، ٥٠٢.

(٤) الديوان ص ٩٠. الأجزاء: جمع جِزْع، وهو منعطف الوادي. وإِضْمٍ: وإِشْجَع وجهينة. والسفح: موضع. وقَوْ: وإِوْ أو مكان. والمقام: الإقامة. والمحتمل: الارتحال.

(٥) تقدم الأول في ١١: ٣١٧، والثاني يليه في الديوان. وانظر إلحاق التنوين له في القوافي

للأخفش ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣. الأعلام: الجبال التي يُهْتَدَى بها، واحدها

عَلَمٌ. وَالْحَقَّقُ: أصله الحَقَّقُ، يريد حَقَّقَ السراب، أي اضطرابه، فحرك الفاء للضرورة.

وقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِينَ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِينَ
فهذه النون في الْمُخْتَرِقِينَ زيادةٌ؛ لأنَّ القاف قد كَمَلَتْ وزنَ البيت لأنه من
الرجز، فالقافُ بمنزلة النون في مَسْتَفْعِلُنْ.

وَيُسَمَّى الْأَخْفَشُ^(١) هذا التنوينَ بالغالي، وَسَمَّى^(٢) الحركةَ التي قبل هذا التنوين
بالْغُلُو^(٣) لأنه دخلَ دخولًا جَاوَزَ الْحَدَّ لأنه منعَ من الوزن، ومثله^(٤) :
وَمَنْهَلٍ وَرَذْنُهُ طَامٍ خَالِرٍ

وأفهم قولَ المصنفِ شيعين:

أحدهما: أنه يكون في المتمكن المجرد، وفي ذي الألف واللام، وفي المبني، وفي
الفعل، لقوله: وكذا اللاحقُ.

والثاني: أنه قسمٌ برأسه مُغَايِرٌ للتنوينِ التَّزْمِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَصَحِيحٌ^(٥)، مثالُ ذلك في المتمكن المجرد وفيما فيه ألف ولام ما
أَنشَدْنَاهُ قَبْلُ. ومثالُ ذلك في المبنيِّ قوله^(٦) :
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنَّ
.....

ومثاله في الفعل قولُ امرئِ القيسِ^(٧) :

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُرُنْ
.....

(١) القوافي له ص ٤٢ [تحقيق الأستاذ أحمد راتب النفاح].

(٢) ك، ل: وسموا. واخترت ما في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٢ لأنَّ المسمَّى هو الأخفش.

(٣) القوافي للأخفش ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٣. طام: من طَمَا الماء، أي: ارتفع
وعلا وملاً النهر.

(٤) ل: فيصح. ي: فصيح.

(٥) تقدم في ٥: ١٣١.

(٦) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

وأما الثاني فالمشهور أنه قَسَمَ برأسه مُعَايِرَ لتنوين التَّزْمِ، وذلك عند مَنْ أَثَبَّته. وذهب بعضهم - وهو ابن يعيش^(١) - إلى أنه ضَرَبَ مِنْ تنوين التَّزْمِ، ويجمعهما التَّزْمُ؛ إذ الأولُ يلحق القَوَائِي المطلقَة مُعَايِرًا لحروف الإِطلاق، والثاني - وهو الغالي - إنما يلحق القَوَائِي المقيَّدة.

وقوله عِنْدَ مَنْ أَثَبَّته يريد أنَّ التنوين الغالي اِحتُلِفَ في وجوده: فَأَنكَرَ الزَّجَّاجُ والسَّيرَافِيُّ^(٢)، وقالوا: القافيةُ المقيَّدة لا يلحقها حرف الإِطلاق، فكذلك لا يلحقها التنوين لأنه ينكسر بذلك. وقال^(٣): إِنْ كَانَ سُمِعَ فَإِنَّمَا هُوَ: وقَامَ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِ إِنْ

على زيادة إِنْ في الشطر إشعارًا بأنه بيتٌ كامل.

ص: وَيَخْتَصُّ ذُو التَّنْكِيرِ بِصَوْتٍ وَشِبْهِهِ^(٤)، وَيُسَمَّى اللاحقُ بِهِ الأولُ أَمَكَّنَ وَمَنْصَرَفًا، وَقَدْ يُسَمَّى لِحَاقٍ غَيْرِهِ صَرَفًا.

ش: قوله بِصَوْتٍ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي نَحْوِ قولهم: مَرَرْتُ بِسَيْبُوهِ وَسَيْبُوهِ آخَرَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ آخَرُهَا (وَيْهِ)، وَهُوَ صَوْتُ.

وقوله وَشِبْهِهِ يعني شِبْهَ الصوتِ فِي البِنَاءِ، وَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِهَا^(٥)، وَأَمَّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قَسَمِ اسْتَعْمَلَ نَكْرَةً، وَقَسَمِ

(١) شرح المفصل له ٩: ٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٣٠.

(٣) فِي شرح الكافية الشافية أَنَّ السَّيرَافِيَّ قَالَ: «إِنَّمَا سُمِعَ رُؤْيُ يُسْرُدُ هَذَا الرَّجَزَ، وَيَزِيدُ إِنْ فِي آخِرِ كُلِّ بَيْتٍ، فَضَعُفَ لَفْظُهُ بِمَهْمَزَةٍ إِنْ لَا نُحْفَازِهِ فِي الْإِفْرَادِ، فَظَنَّ السَّامِعُ أَنَّهُ نَوَّنَ وَكَسَرَ الرَّوْيَ».

(٤) فِي المخطوطات: أَوْ شِبْهِهِ.

(٥) تقدم هذا الباب فِي هذا الجزء ق ١٤٧/أ من الأصل وما بعدها.

استعمل معرفةً، وقسم استعمل بالوجهين. والتنوينُ اللاحقُ لها هو تنوين التنكير، فإذا قال صِهْ فمعناه سُكُوتًا، وإذا قال صَهْ فمعناه السُّكُوت، وقد أنشدنا /قبلُ بيتِ ذي الرُّمَّة^(١): [١٧٧:ب]

وَقَفْنَا ، فَقُلْنَا : إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ
فكأنه قال: الاستِزادة.

وقد أنكرَ الأصمعي^(٢) هذا البيتَ، وقال: العربُ لا تقول إلا إِيْهِ بالتنوين. والصوابُ ما قاله الجمهور من أنَّ المراد من إِيْهِ بغير تنوين المعرفة، وإذا أرادَ النكرة تَوْن، وقد خَفِيَ هذا على الأصمعيِّ لِلُطْفِهِ^(٣). وقال الشاعر^(٤):

يَا عَمْرُوِيْهِ انْطَلَقَ الرَّفَاقُ وَأَنْتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ
إذا نَكَّرْتَ تَوْنَتْ، وإذا أَرَدْتَ المعرفةَ لم تُتَوَّن.

وقوله^(٥) وَيُسَمَّى اللاحقُ به الأولُ أي: التنوينُ الذي ذكره أولاً، وهو ما جاء تَبَيَّنًا لبقاء أصالته، فَيُسَمَّى أَمَكْن، وهو أَفْعَلُ من التَمَكَّن، وبناء أَفْعَلُ للتعجب أو للمفاضلة من التَمَكَّن شاذًّا، وقد نصَّ عليه النحويون في باب التعجب، لأنَّ فعله زائدٌ على ثلاثة أحرف، وليس على وزن أَفْعَل.

ويُسَمَّى أيضًا مُنْصَرِفًا، قيل^(٦): هو مأخوذٌ من الصَّرَف والصَّرِيف، وهو اللَّبَن الخالص الحارّ، والمنصرفُ خَلَصَ مِنْ شَبِّهِ الحرفِ وَمِنْ شَبِّهِ الفعل. وقيل: هو مأخوذٌ

(١) عجزه: وما بالُ تَكْلِيمِ الدِيَارِ الْبَلَّاقِ. وقد تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/أ من الأصل.

(٢) ديوان ذي الرمة ٢: ٧٧٩.

(٣) للطفه: سقط من ي.

(٤) النواذر ص ٣٦٢ والمقتضب ٣: ١٨١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٥.

(٥) وقوله: سقط من ك، ي.

(٦) انظر هذه الأقوال في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٥ وشرح الجزولية للأبدي: السفر

الثاني: باب منع الصرف ص ٢٤٤ [رسالة].

مِنَ الصَّرِيف - وهو الصوت - لَأَنَّ فِي آخِرِهِ تَنْوِينًا وَهُوَ صَوْتٌ. وَقِيلَ: هُوَ مَاخُذٌ مِنَ الانْصِرَافِ، وَهُوَ الرُّجُوعُ، وَكَأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْرَبَةَ عَلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمٌ أَقْبَلَ عَلَى الْفِعْلِ، فَمُنْعٌ مَا مُنِعَ الْفِعْلُ، وَقَسْمٌ انْصَرَفَ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَنْصَرَفُ. وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ يَطُولُ، وَلَا يُبْنَى عَلَى ذَلِكَ كَبِيرُ فَائِدَةٍ عِلْمِيَّةٍ.

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُسَمَّى لِحَاقٍ غَيْرِهِ - أَي: غَيْرِ الْأَوَّلِ - صَرَفًا، فَيُطْلَقُ عَلَى تَنْوِينِ الْعَوَاضِ وَتَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ وَتَنْوِينِ التَّنْكِيرِ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ مُعْطٍ بِتَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ، سَمَّاهُ صَرَفًا فِي قَوْلِهِ^(١):

أَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصَرَّفُ مَعَ أَهْمَا مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ انْقِسَامِ التَّنْوِينِ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَزَعَمَ صَاحِبُ كِتَابِ (التَّنْبِيهِ عَلَى أَغْلَاطِ الزُّخْشَرِيِّ) - وَهُوَ أَبُو الْحَجَّاجِ يَوْسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ مَعْرُوزِ الْقَيْسِيِّ - أَنَّ التَّنْوِينِ عَلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمٌ يَكُونُ فِي الْكَلَامِ، وَيُسَمَّى تَنْوِينَ التَّمَكُّنِ. وَقَسْمٌ يَكُونُ فِي قَوَافِي الشَّعْرِ، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَّلَ كُلُّهَا لِتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ. وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ سِ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنْ قَسَّمَ هَذِهِ التَّقَاسِيمَ مُتَعَلِّقًا بِالْفَافِ سِ فَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ قِلَّةُ فَهْمِهِ بِكَلَامِ سِ، ثُمَّ أَبْدَى حُجَجَهُ مِنْ (الْكِتَابِ)، وَتَأَوَّلَ مَا عَارِضَ مَقَالَتِهِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ. وَإِنَّمَا أَرَدْتُ فِي هَذَا الشَّرْحِ نَقْلَ مَذْهَبِهِ لِقَلَّا يُظَنَّ أَنَّ انْقِسَامَ التَّنْوِينِ لِتِلْكَ الْأَقْسَامِ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ.

وَقَالَ أَيْضًا / أَبُو الْحَجَّاجِ بْنُ مَعْرُوزٍ فِي تَنْوِينِ التَّرْتُّمِ: «إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سِ أَنَّهُ [٦: ١٧٨/١]

لَيْسَ بِتَنْوِينٍ، فَإِنَّ سِ قَالَ: (وَأَمَّا نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَإِنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ^(٢)) مَكَانَ الْمَدَّةِ

(١) شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ لِلْقَوَاسِ ١: ٢٩٤.

(٢) ي: يُبَدِّلُونَ بِهِ.

النونَ فيما يُنَوَّن وما لا يُنَوَّن^(١)، فسَمَّاهُ نُونًا، فيُظهِرُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ إِبْدَالِ حَرْفِ
الْعِلَّةِ نُونًا لَا^(٢) أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْوِينِ، فيَكُونُ التَّنْوِينُ عَلَى مَذْهَبِهِ قِسْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ
تَنْوِينُ التَّمَكِينِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى تَنْوِينَ الصَّرْفِ».

* * *

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَتَوْفِيقِهِ

الجزءُ الرابعَ عَشَرَ مِنْ كِتَابِ «التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ»

بِتَقْسِيمِ مُحَقِّقِهِ، وَيُليِّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -

الجزءُ الخامسَ عَشَرَ، وَأَوَّلُهُ:

«بَابُ مَنَعَ الصَّرْفِ»

(١) الكتاب ٤: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) ي: إلا.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٤ - ٥	٥٠ - باب أسماء لازمت النداء
٧٨ - ١٥	٥١ - باب ترخيم المنادى
١٥	- معنى الترخيم
١٧	- ترخيم ما أنث بالهاء
٢١	- ترخيم العلم المركب
٢٥	- ترخيم العلم المفرد
٣١	- الخلاف في ترخيم نحو عماد وسعيد وثمود وفردوس وغرنيق
٣٣	- ترخيم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث
٣٥	- ترخيم الجملة
٣٧	فصل: الترخيم على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر
٥٩	- تقدير حذف هاء التأنيث ترخيماً
٦٨	- ترخيم ما ليس منادى في الضرورة
٧٥	- الترخيم شذوذاً
٧٦	- ترخيم المنادى المضاف
٨٧ - ٧٩	٥٢ - باب الاختصاص
١١٧ - ٨٨	٥٣ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما
٩٩	- حكم المغرى به
١٠٢	- فصل: الملحق بالتحذير والإغراء: مثل وشبهه
١٨٤ - ١١٨	٥٤ - باب أبنية الفعل ومعانيها

- ١١٨ - الفعل الثلاثي المجرد
- ١١٩ - فَعْلَ ومضارعه
- ١٢٣ - فَعِلَ ومضارعه
- ١٢٤ - لزوم فَعِلَ وتعديّه
- ١٢٧ - فصل: اسم الفاعل من فَعِلَ
- ١٢٨ - فصل: فَعَلَ: تعديّه ولزومه، ومعانيه، وصوغه
- ١٣٠ - من معاني فَعَلَ
- ١٣٥ - مضارع فَعَلَ
- ١٤٦ - فصل: مضارع ما زاد على الثلاثي من الأفعال
- ١٤٦ - كسر حرف المضارعة
- ١٥١ - فصل: انفراد الرباعي بفَعَّلَ لازماً ومتعدياً
- ١٥٢ - مُثِّلَ المزيد: معاني أَفْعَلَ
- ١٥٧ - معاني فَعَّلَ
- ١٥٩ - معاني تَفَعَّلَ
- ١٦١ - معاني فاعَلَ
- ١٦٣ - معاني تَفَاعَلَ
- ١٦٤ - معاني افْتَعَلَ
- ١٦٧ - معاني انْفَعَلَ
- ١٧٠ - معاني اسْتَفْعَلَ
- ١٧٣ - معاني اِفْعَلَ
- ١٧٦ - معاني اِفْعَوْعَلَ
- ١٧٨ - اِفْعَوَّلَ وَاِفْعَوَّلَ وَاِفْعَيْلَ وغيرها، وما ألحق ببعضها
- ١٨٤ - فصل: صيغة فعل الأمر

٥٥ - باب همزة الوصل

١٨٥ - ١٩٨

١٨٥

- اسمها

١٨٧

- مواضعها

١٨٨

- حركتها

١٩١

- فصل: ثبوتها

١٩٩ - ٢٢٢

٥٦ - باب مصادر الفعل الثلاثي

١٩٩

- أبنيته

٢٠٣

- مصادر فَعَلَ

٢٠٥

- مصادر فَعِّلَ

٢٠٦

- مصادر فَعَّلَ

٢٠٧

- معانيها

٢١٤

- المصادر المقيسة

٢٢١

- مصدر المرة ومصدر الهيئة

٢٢٣ - ٢٥٣

٥٧ - باب مصادر غير الثلاثي

٢٢٣

- مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل

٢٢٨

- مصدر الفعل المبدوء بتاء المطاوعة أو شبهها

٢٢٩

- مصدر أَفْعَلَ

٢٣٠

- مصدر فَعَّلَ

٢٣٢

- مصدر فاعَلَ

٢٣٤

- مصدر فَعَّلَلَ والملحق به

٢٣٧

- مصدر فَوَعَلَ

٢٣٧

- مصادر سماعية

٢٤١

- مما جاء على فَعَّال أو فِيعال غير مصدر

- ٢٤٢ - إغناء بعض المصادر عن بعض
- ٢٤٥ - لزوم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال
- ٢٤٧ - مصدر المرة من غير الثلاثي
- ٢٤٨ - المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان من غير الثلاثي
- ٢٥١ فصل: مجيء المصدر على زنة اسم المفعول واسم الفاعل
- ٢٥٤ - ٢٦٨ ٥٨ - باب ما زادت الميم في أوله لغير ما تقدم
- ٢٥٤ - المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان من الثلاثي
- ٢٥٨ - ما شذَّ من المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان
- ٢٦٤ فصل: صوغ مَفْعَلَة وغيرها من الثلاثي لسبب كثرتة أو محلّها
- ٢٦٧ - اسم الآلة من الثلاثي
- ٢٦٨ - شواذ اسم الآلة
- ٢٦٩ - ٣٥٤ ٥٩ - باب أسماء الأفعال والأصوات
- ٢٦٩ - حدّ أسماء الأفعال
- ٢٧٢ - حكمها في التعدي واللزوم، والإظهار والإضمار
- ٢٧٣ - لا علامة للمضمر المرتفع بها
- ٢٧٤ - أكثرها أوامر
- ٢٧٦ - قد تصحب بعضها (لا) النافية
- ٢٧٦ - ها وهاء
- ٢٧٨ - هَلَمْ
- ٢٨٤ - حَيْهَل
- ٢٨٥ - تَيْدَ وَرُؤَيْدَ
- ٢٩٠ - هَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيَّا وَهَيْكَ وَهَيْكَ
- ٢٩١ - بَلَّةً وَكَذَاكَ

- ٢٩٥ - صَـةٌ وَإِيَّهَا وَمَـةٌ وَإِيَّـةُ
٢٩٧ - وَئِيَّهَا وَآمِينَ وَآمِينَ وَبَسَّ
٢٩٩ - قَرَقَارٍ
٣٠٠ - هِيَهَاتَ
٣٠٦ - أَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ وَأَوْهٍ
٣٠٧ - سِرْعَانَ وَوَشْكَانَ وَشَتَّانَ وَبُطَانَ
٣١٢ - وَاهَاً وَوَيَّ وَأَوْهٍ وَأُفٍّ وَأُخٍّ وَكُحٍّ وَهَاءٍ وَبَجَلٍ وَقُطٍّ وَقَدْ
٣٢٠ - لَبَيٍّ وَأَوْلَى لَكَ وَدُھْدُرَيْنِ وَدَغٍّ وَالنَّجَاءِ وَفِدَاءٍ وَفِدَى وَهَمَّهَامٍ وَحَمَّحَامٍ
٣٢٤ - هَاتٍ وَتَعَالَ فَعْلَانِ جَامِدَانِ
٣٢٥ - أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ ظُرُوفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ
٣٣٢ - قِيَاسُ الْكَسَائِي عَلَى الظُّرُوفِ
٣٣٣ - قِيَاسُ الْأَخْفَشِ عَلَى قَرَقَارٍ، وَمُوَافَقَتُهُ سَبِيوِيَّةٌ فِي الْقِيَاسِ عَلَى فَعَالٍ
٣٣٧ - عَلِيٍّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا وَمَوْضِعُ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْمُتَّصِلِ بِعَلَى وَبِأَخَوَاتِهَا
٣٤٣ - الْخِلَافُ فِي تَقْدِيمِ مَعْمُولِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا
٣٤٤ - مَا تُؤَنُّ مِنْهَا نَكْرَةً، وَمَا لَمْ يَنْوُنْ مَعْرِفَةً
٣٤٥ - أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ
٣٤٩ - مَا أَمَكَنْتَ مَصْدَرِيَّتَهُ أَوْ فَعْلِيَّتَهُ لَمْ يُعَدَّ مِنْهَا
٣٥٠ - فِصْلُ: أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ
٣٥٢ - أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ مَبْنِيَّةٌ
٣٥٣ - قَدْ يَعْرَبُ بَعْضُهَا لَوْقُوعَهُ مَوْقِعَ الْمُتَمَكِّنِ
٣٥٤ - رِيْمًا سُمِّيَ بَعْضُهَا بِاسْمِ فُئِي لِسَدِّهِ مَسَدُّ الْحِكَايَةِ
٤٠٠ - ٣٥٥ - بَابُ نُونِي التَّوَكُّيدِ
٣٥٥ - لِحَاقَهُمَا الْمُضَارِعُ وَجُوبًا

- ٣٦٠ - لحاقهما فعل الأمر والمضارع جوازًا
- ٣٦٥ - عدم لزومهما بعد إمّا الشرطية خلافاً للزجاج
- ٣٦٦ - النفي بـ(لا) متصلةً كالنهي على الأصح
- ٣٦٨ - ما يُلحق بالنهي
- ٣٧٠ - قد تلحق النون جواب الشرط اختياريًا
- ٣٧١ - قد تلحق اسم الفاعل اضطرارًا
- ٣٧١ - ربما لحقت المضارع خاليًا مما ذكر
- ٣٧٢ - بناء الفعل المؤكد بالنون وإعرابه
- ٣٧٧ - فرع: تخفيف الهمزة في نحو: هل تُكرَمُنْ أباك؟
- ٣٧٧ - حذف آخر الفعل المؤكد إن كان ياء تلي كسرة لغة فزارية
- ٣٧٨ - حذف واو الضمير وياؤه وتحريكها
- ٣٧٨ - حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة
- ٣٧٩ - كسر النون الثقيلة
- ٣٨١ - فصل: ما تختص به النون الخفيفة
- ٣٨٤ - ما أجازته يونس في الوقف عليها
- ٣٨٥ - ما يُعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها
- ٣٨٧ - فصل: التنوين
- ٣٨٧ - حدّ التنوين وأقسامه
- ٣٩٤ - لحاق تنوين الترم المحلّى بأل والمبنيّ والفعل
- ٣٩٥ - التنوين الغالي
- ٣٩٧ - ما يختص به تنوين التنكير
- ٣٩٩ - التنوين عند ابن معزوز قسمان فقط